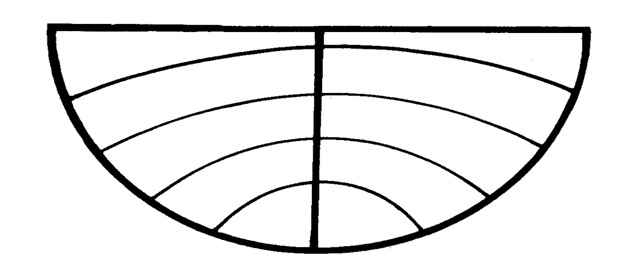
محمد الطويل

لعبة الأمم والسادات



الزهراء
للإعلام
العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للاعلام العربى
قســـم النشـــر

ص. ب : ١٠٢ مدينة نصر – القاهرة – تلغرافياً : زاهراتيف – تليفون ٦٠١٩٨٨ ٢٦١١١٠٦ – تلكس ٩٤٠٢١ رائف يو إن
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U . N

الأخ الأعز العزيز
الأستاذ [illegible]
صاحب امتياز مجلة صوت العروبة
مع تحياتي
ابنك [illegible]
١٩٨٨/٦/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

**﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين ﴾**

صدق الله العظيم
فصلت / ٣٣

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشى
إخراج فنى : صلاح بيصار

إهداء

إلى المنى .. دائماً

محمد الطويل

مقــــدمة

كان قد صدر كتابنا « عبد الناصر ولعبة الأمم » فى يناير ١٩٨٧ وكان محاولة للغوص إلى الحقائق التاريخية للوصول إلى حقيقة السلام المصرى - الإسرائيلى .

وكنا قد أشرنا إلى أن مبادرة السادات قد أثارت فى نفسى العديد من التساؤلات من خلال معطياتها ونتائجها ومسارها وحديث العالم عنها .

وكانت هذه التساؤلات تدور حول أربعة محاور أساسية ... ألا وهى : هل كان السلام بين مصر وإسرائيل حتمياً ؟ ... وهل كان لابد واقع لا محالة من خلال هذه المبادرة ؟! وبمعنى آخر ، هل ذلك السلام كان محل استراتيجية لابد أن تتحقق . وكانت المبادرة بهذا المعنى نهاية طريق طويل لهذه الاستراتيجية ؟!

وفى ذات الوقت هل هى بداية طريق آخر ؟!

وإذا كانت هناك استراتيجية لتحقيق هذا السلام ... فما السياسات التى قد اتخذت وجرت وحققت هذا السلام بين مصر وإسرائيل ؟

وما الأطراف البشرية أو العناصر الإنسانية فى لعبة الحرب والسلام ؟ والتى كان عليها تحقيق هذا السلام الاستراتيجى ؟!

ثم ماذا كانت أدوات هذه العناصر البشرية ، أو أدوات ووسائل

تلك الزعامات التى سعت لتحقيق هذا السلام عقب مبادرة القدس !!

وفى ضوء هذه التساؤلات ... كان لابد من وضع خطة بحث ... وذلك للتعرض من زواياها المتعددة بالفحص والتدقيق ، لنصل إلى إجابة عن هذه التساؤلات .

وعندما بدأت التحرى والبحث ، فقد بدت خيوط هذا السلام تلوح فى الأفق ، وإن كانت تحتاج إلى مجهر حتى يمكن تحرى الدقة فى هذا التشخيص ، وقد تتبعنا هذه الخيوط ... على مدى ثلاثين عاما أو تزيد ، لنصل إلى حقيقة الصراع العربى – الإسرائيلى من خلال الصراع الإسرائيلى الناصرى ، ثم الصراع الإسرائيلى – الساداتى !!

وفى سبيل ذلك استندنا إلى بعض الوثائق المصرية التى كانت تعلن لأول مرة ، وكذلك بعض الشهود المعاصرين للوقائع والأحداث والتطورات ، بل وفى سبيل تتبع الخيوط الخفية والخلفيات العديدة للسياسات ، كان لابد أن نعرج على ما اصطلح عليه فى العرف الدولى وعلم السياسة بلعبة الأمم ..

وقد تعرضنا للسياسات الناصرية فى إطار لعبة الأمم إزاء الصراع العربى – الإسرائيلى ، ودور عبد الناصر فى هذه اللعبة كطرف دولى .

وقد كشفنا عن حقيقة موقفه السياسى ، سواء على المستوى الوطنى ، أو الإقليمى ، أو الدولى ، وعلى مدى تاريخه ، وذلك بالمستندات والصور ..

إلا أن ذلك كان صدمة للكثيرين ممن كانوا لا يعرفون الحقيقة . وأيضا صدمة للبعض الذى حاول أن يخدع ويضلل الجماهير واستمراره فى ذلك . وهؤلاء قد أثاروا حملة من القذف والسب للمؤلف ، ولم يسلم منها أيضا الناشر . وحاولوا أن يثيروا التشكيك فيما ورد من حقائق تاريخية ووثائق . إلا أن هذا التشكيك – فى حد ذاته – يحمل معنى ودلالة اليقين

لديهم ، وإلا فلماذا حاولوا التشكيك إلا إذا كان ما يحاولون التشكيك فيه هو اليقين ذاته ؟

وحاول هذا البعض أيضا أن ينتقدوا الكتاب دون ذكر عنوان أو اسم المؤلف ، حتى لا يضطروا للتورط فى نقاش هم فيه خاسرون .

ولا شك فى أن استمرار البعض فى رفع شعارات عبد الناصر ، فهم ممن كانت لهم سلطة أو نفوذ ، وقد فقدوا فى عهد السادات ، أو ممن كانوا على وفاق مع السادات ، ثم قذف بهم هذا الأخير إلى خارج منطقة الضوء . فتحولوا إلى ناصريين أو ارتدوا إلى عبد الناصر كملاذ لهويتهم وانتمائهم . ثم وجـهوا لى اتهاماً بأننى أسعى لطمس وتشويه صورة عبد الناصر .

وتجاهلوا أنه لا يمكن طمس صورة ذلك الزعيم الذى عمقت بصماته السلبية،وآثار كوارثه وهزائمه وسياساته فى وجدان وعقل كل مواطن مصرى ، بل وكل عربى . وإن حاول البعض الاستمرار فى خداع وتضليل ، والكذب على المواطنين جميعاً . وحيث إن صورة عبد الناصر كانت ماثلة لدى الكثيرين بأنه الأمل ... وفى الحقيقة فإنه كان السراب ..

وإذا كانت هذه الحقائق التاريخية قد أصابت معظم من قرأها بصدمة عاطفية أو وطنية أو غيرها ، فإن المسئولية لا تقع على كاشف هذه الحقائق ... وإنما تقع على صانعها وصاحبها وهو عبد الناصر نفسه ... فناقل الكفر ليس بكافر .

ومع ذلك كان إصرارنا على الاستمرار فى كشف لعبة الأمم ، حيث كان رائدها عبد الناصر إلى خلفه أنور السادات .

وفى كتاب « لعبة الأمم والسادات » سنتعرض أيضاً للسياسات الساداتية فى إطار هذه اللعبة إزاء الصراع العربى – الإسرائيلى .

وسنطرق تدرج وضعه وموقفه وتأثيره السياسى على ذلك

الصراع . إلا أننا يجب أن نعرض لبعض جوانب أخرى من سيرته ، وبعض المواقف والأحداث الهامة فى عهده ؛ لنصل إلى حقيقة هذا الدور السياسى التاريخى الذى قام به .

فلنا أن نعرض لكيفية تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية ، وارتباط ذلك التعيين بتحقيق واستمرار لعبة الأمم . ثم استمرار بعض السياسات والإجراءات التى سبق وأن اتخذها عبد الناصر وسار عليها السادات واستكملها ، حتى صراعه مع مراكز القوى على السلطة فى مصر ، تأكيدا لدوره فى لعبة الأمم وإبعاد ممن كان لابد من ابعادهم لانتهاء دورهم فى عهد عبد الناصر رائد لعبة الأمم . ثم أسرار قرار السادات فى طرد الخبراء السوفييت ، ووضع هذا القرار على قمة الصراع العربى ـ الإسرائيلى والقوى العظمى . واستراتيجية السادات فى حرب أكتوبر . وقبل ذلك المحاولات الإفريقية لبعض الحكام فى إقامة سلام إسرائيلى ـ ساداتى .

ثم أحداث (١٨ ، ١٩) يناير سنة (١٩٧٧) التى بقيت غصة فى حلق السادات طوال فترة حكمه حتى اغتياله .

وخطوات تحقيق السلام ببداية الاتصالات السرية بين مصر وإسرائيل من خلال حسن التهامى ، نائب رئيس الوزراء ، وموشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلى . ثم مبادرة زيارة القدس وخلفياتها وأسرارها السياسية والتاريخية ، ووقائع هذه الزيارة ومحاولات إفشالها فى إسرائيل . ثم اجتماعات كامب ديفيد الشهيرة وماذا عن محاولة اغتيال السادات فى ذلك المؤتمر من خلال أحد أعضاء الوفد المصرى المفاوض .

ثم مفهوم ذلك السلام الجديد لأول مرة فى قاعتى مجلس الشعب المصرى والكنيست الإسرائيلى ، وماذا دار من حوار ونقاش حول هذا السلام ؟ وما نوايا ممثلى الشعبين المصرى والإسرائيلى إزاء هذا السلام ؟

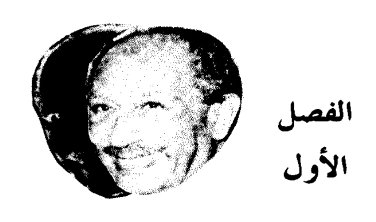
ولأول مرة تنشر وقائع جلسات الكنيست الإسرائيلى باللغة العربية .

والموقف العربى من السلام وأسراره وخفاياه ، وما الأدوار المختلفة لبعض الأطراف العربية تجاه السلام ؟ وما اختلاف العلانية عن السرية فى هذا ؟ وكذلك مؤتمر بغداد وأسراره أيضا إنصافا لدور مصر التاريخى فى المنطقة .

ثم الفصل الأخير لهذا الكتاب ، ويحتوى الغروب أو الاغتيال السياسى للسادات ... والذى قد انتهى دوره فيه ... ببداية السلام المصرى - الإسرائيلى !! وبداية عهد جديد ..

محمد الطويل





الفصل
الأول

السادات .. برلمانيا !!



كان للرئيس السادات جانب برلماني لنشاطه السياسى ، عقب قيام ثورة يوليو (١٩٥٢) ، وقد لوحظ أنه لم يدخل معترك حياة السلطة التنفيذية (الحكومة) ، كوزير من وزرائها ، وإن كان قد نصب وزير دولة بلا وزارة عام (١٩٥٤) ، إلا أنه لم يكن أكثر من ذلك فيما بعد ، فى إطار حكومى ، حتى إن مكتبه – وهو فى ذلك المنصب – كان بمجلس الأمة أيضا . حتى تكون أول مجلس بعد قيام الثورة عام (١٩٥٧) ، فأصبح وكيلا لهذا المجلس برئاسة عبد اللطيف البغدادى .

وعندما حل هذا المجلس ، عمل أمينا عاما للمؤتمر الإسلامى ... إلى أن كان رئيس اللجنة التحضيرية للقوى الشعبية عام (١٩٦١) ، ثم رئيسا لمجلس الأمة بدءا من عام (١٩٦٤) وحتى منتصف عام (١٩٦٩) .

وهنا يكمن تساؤل هام ... لماذا لم يضم السادات وزيرا للحكومة واستمراره بها إلى أعلى الدرجات ؟ ولماذا اختير عمله أو نشاطه السياسى من خلال البرلمان ؟!

إن إجابة السؤالين الأول والثانى تقترب إلى أن تكون خطاً واحداً ذات اتجاه موحد ، ومن ذلك أنه فى إطار لعبة توازن القوى داخل حلبة السياسة الداخلية ، فإن عبد الناصر قام بتوزيع هذه القوى ورموزها داخل العمل السياسى ، دعما لنظام حكمه ، ولإبعاد الصراع على السلطة من حوله ، حتى يكون سلطة فوق هذه

القوى جميعها ، وتوزيع أعضاء مجلس قيادة الثورة توزيعاً مفرقاً وليس بجمع حتى لا يتفقوا عليه .

كما أن منصب الوزير ، منصب متغير إلى حد كبير ، ويمكن تعديله بين يوم وليلة ، أما منصب رئيس مجلس الأمة وطبقا للدستور المؤقت (١٩٦٤) ، فإن مدة المجلس خمس سنوات ، وبذلك يكون السادات فى منصب مستقر نسبيا ، ودليل ذلك أنه إبان فترة رئاسته لمجلس الأمة فقد توالى أمامه ثلاثة رؤساء وزارات وهم على التوالى :

على صبرى ، وزكريا محيى الدين ، ومحمد صدقى سليمان .

وحيث إن أنور السادات كان يعى ويدرك تماماً توازن القوى الذى يدفع به الناصرية إلى وجوده على رئاسة إحدى المؤسسات الهامة بالدولة ، فإنه حاول أن يرتفع بهذه المؤسسة إلى أعلى درجات التأثير على القوى الأخرى ، وخاصة فى مواجهة الاتحاد الاشتراكى العربى – تنظيم الثورة الواحد – وما ضمه من قيادات الدولة وبعض صناع القرار فيها .

ومن هنا فقد حاول بمجلس الأمة ، أن يحوز على أكبر مساحة تأثير فى العمل الداخلى ، وما يعبر عنه مجلس الأمة من شكل ديمقراطى كبير ، وشىء من المضمون فى حدود وإطار مواجهة مؤسسات أخرى ، دون إحداث اختلال فى التوازن ، وكذلك فى حدود عدم إحداث أى أزمات كبرى ، وكذلك للتأثير فى الشارع الجماهيرى ، ولاشك فى أن هناك دلائل قد أثبتت نجاح السادات فى ذلك ... ستتبين فيما نعرض له .

* فأما عن موقف السادات من نسبة الـ ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين ، ذلك التمثيل البرلمانى الجديد والفريد فى تاريخ برلمانات العالم ، فقد كانت هذه النسبة لديه من الناحية النظرية والمعلنة لا تختلف كثيراً عن نظرة أى مسئول كبير فى ذلك الحين ، وكذلك عبد الناصر وإن كنا سنعرض لموقف المواءمة السياسية والاجتماعية والتقنية الذى اتخذه إزاء هذه النسبة فى نشاطه البرلمانى ، فإننا سنلمح إليها أيضا من خلال موقفه وهو رئيس للجمهورية .

فعقب إلقاء على صبرى رئيس الوزراء لبرنامج أو بيان حكومته أمام مجلس الأمة ، فقد تقرر تشكيل لجنة للرد على هذا البيان أو ذلك البرنامج . حيث كان العرف فى برلمانات ما قبل الثورة أن يتم اختيار هذه اللجنة من أعضاء المجلس عامة ، فإن السادات رأى أن تكون هذه اللجنة مكونة من رؤساء اللجان النوعية بالمجلس . بما يمثل ذلك تمثيل الاختصاصات المختلفة والمتعددة ، إن لم يكن يمثل ذلك قطاعات الدولة العديدة ، وذلك لتتمكن هذه اللجنة من فحص وبحث البيان ، بما يحتويه من برامج تتعدد بقطاعات الدولة ، وإن هذا الأمر يعد أجدى وأكثر نفعا حيث إن رؤساء اللجان ذات اختصاص تقنى وسياسى فى هذا ، ومن هنا يأتى تقرير لجنة الرد على برنامج الحكومة ، شاملا نوعيا وكميا وواعيا لما يدرسه .

وحيث إن نسبة العمال والفلاحين ، أمر جديد ، فقد لقى ترحابا شديدا من البعض أشبه بالتزلف والتملق أكثر من القناعة والرضا بهذه النسبة .

وعندما أعلن أنور السادات رئيس مجلس الأمة تشكيل اللجنة من رؤساء اللجان النوعية بالمجلس . وقف أحد الأعضاء يعترض عليها حيث قال : إن اللجنة – بكل أسف – لم تأخذ الشكل الواجب أن تأخذه وهو أن يكون نصفها من ممثلى العمال والفلاحين ، وهذه القاعدة اتخذها المجلس منذ بداية عمله ، والتى تتفق مع روح الدستور ونصه ... وقال أيضاً :

ولما كان تشكيلا لم يشمل سوى ثلاثة من العمال هم السادة : على سيد على ، وأحمد فهيم ، والدكتور طبيب فوزى محمد السيد ، وما عدا هؤلاء فكل أعضاء اللجنة من الفئات الأخرى ، ولذلك أرجو تصحيحا لهذا ، ولكى يكون رأى المجلس واضحا ، أن تتاح الفرصة فى المناقشة لا بالدور ، وإنما بالأسبقية ، بمعنى أن يكون إعطاء الكلمة لممثلى العمال والفلاحين أولاً ، حتى يستوفوا نسبتهم فيتحدث عشرون منهم فى مناقشة البيان ثم تأخذ بالدور بعد ذلك .

ويستوقفنا هنا قول هذا العضو من حيث إشارته للعمال

الثلاثة الذين طرحهم ، وواضح أن أحدهم وهو الدكتور طبيب فوزى محمد السيد ليس عاملاً ، ولكنه يمثل العمال ، فكيف ذلك وهو طبيب ؟! وأما منح النسبة إياها أولوية الكلام ، فهذا ليس بحجر على رأيهم لو لم يتحدثوا فى الأسبقية الأولى وإنما تحدثوا فيما بعد ذلك . وهذا إهدار لقاعدة المساواة بين عضو وآخر فى مجلس واحد ، وأمام منصة واحدة ، وإن صفة أى عضو ليست بميزة تكسبه مزايا داخل المجلس ، وإنما الصفة هى تقسيم فئوى للتمثيل ، وليس للأسبقية أو للحصول على غيره دون صفات أو فئات أخرى .

ولكن ماذا كان رد أنور السادات رئيس المجلس ؟! رد السادات بقوله :

أريد أن أنبه السيد العضو إلى أن تشكيل هذه اللجنة ، وهى لجنة خاصة ، قد روعى فيه وضع تقليدى جديد ، فلأول مرة تتقدم الحكومة ببرنامج ، ويقوم المجلس بدراسته ، ويشكل لذلك لجنة خاصة ، تقدم تقاريرها للمجلس نتيجة لهذه الدراسة ، وقد عرضنا على المجلس أن يكون تشكيل هذه اللجنة الخاصة من رؤساء اللجان كتقليد جديد نتبعه ، لأننا نريد فى حياتنا البرلمانية أن نرسى تقاليد جديدة ، وقد روعى أن تكون اللجنة التى ترد على بيان الحكومة ذات طابع خاص .

واستطرد السادات فى رده قائلا : ولا محل للقول هنا باتباع نسبة (العمال والفلاحين) ؛ لأن رؤساء لجان المجلس على اختلافهم جميعا ، يمثلون تحالف القوى العاملة للعمال ، والفلاحين ، والجنود ، والمثقفين ، والرأسمالية الوطنية . هذه ناحية . والناحية الأخرى التى تكلم عنها السيد العضو خاصة بأولوية إعطاء الكلمة ، وأنا لا أدرى ما إذا كان اقتراحا ، فالاقتراح يأخذ شكلا آخر ، أما إعطاء الكلمة فبحسب اللائحة يكون بترتيب ورود طلبات الكلام . والحالات التى لها أولوية فى طلب الكلمة قد أوضحتها اللائحة ، وذلك فى نطاق محدود جداً ، وفيما عدا هذه الحالات لابد من أن تتبع اللائحة فى نظام إعطاء الكلمة .

ويتضح من رد السادات ، خصوصية طابع وتشكيل لجنة الرد على بيان

الحكومة ، وأنه يجب أن تكون مؤهلة لفحصه ودراسته وبحثه ، حتى يأتى تقريرها واعيا وشاملا . وأعتبر ذلك تقليداً جديداً ، ولاشك فى أنه تقليد جيد يقوى من ممارسة المجلس للرقابة على الحكومة .

كما أنه لا يعتبر نسبة العمال والفلاحين فئة مميزة ، تحصل على أولوية أو أسبقية دون الآخرين ، ولأن العضو – أيا كان تمثيله – فهو نائب قومى وليس فئوياً ، كما دخل المجلس أو انضم إليه تبعا لهذا التقسيم الفئوى ، وإذا اعتبرنا ذلك فإن لكل عضو أن يمثل دائرته الانتخابية فقط ، ولا يمثل شعبا أو مجتمعاً بأكمله ، وبذلك تهدد الصفة النيابية القومية للعضو إذا أخذنا برأى ذلك العضو .

وأما إعطاء الأولوية للكلام فقد سبق الإشارة إليها ولا معقب على رد السادات فى هذا .

ولكن ذلك العضو أصر على رأيه وانضم إليه العضو نصر عبد الغفور إلا أن السادات رد مرة أخرى ، وأكد على أن اللائحة الداخلية تنص على تشكيل اللجنة من رؤساء اللجان ، وكما قال لأننا نضع تقليدا جديدا ، بأن تشكل اللجنة التى ترد على بيان الحكومة من رؤساء اللجان وقد وافق المجلس على ذلك : ثم ختم حديثه فى هذا بقوله :

وأخشى أن نبتعد عن موضوع المناقشة ، وأرجو إن كان لدى السيد العضو اقتراح ، أن يتقدم به بالطريق الذى رسمته اللائحة الداخلية للمجلس .

ومع ذلك ، فإن هذا لا يمنع من أن الرئيس السادات أراد الاحتفاظ بهذه النسبة عقب توليه رئاسة الجمهورية ، حيث إن هذه النسبة تمثل له نسبة تصويت أغلبية لأى قرار يرى ضرورة صدوره من مجلس الأمة أو مجلس الشعب . إلا أنه رأى تطوير البرلمان المصرى فأراد تقليص هذه النسبة ، وذلك لظروف تطور المجتمع ، وأنه لابد من أن يكون هناك تمثيل قومى وغير فئوى ، فعندما تقرر تكوين مجلس الشورى على غرار مجلس الشيوخ ، فقد أراد إلغاء نسبة الـ ٥٠ ٪ إلا أن الضغوط التى تعرض لها من جانب ممثلى

العمال والفلاحين ، والذين رأوا أن هذه النسبة مكسب فئوى أو خاص ، فإنه قد نجح نجاحا جزئيا فى تقليصها ، ولم ينجح فى إلغائها ، حيث نص قانون مجلس الشورى على أن تكون نسبة الـ ٥٠ ٪ من الأعضاء المنتخبين ، وهم يمثلون ثلثى المجلس ، وأما المعينون فهم من الشخصيات العامة _ والكفاءات التى تندر أن تنضم للبرلمان ، ويكون فى حاجة إليها ، وتعويض نقصها فى مجلس الشعب . وبذلك أصبح تمثيل النسبة الـ ٥٠ ٪ لا يمثل غير ثلث أعضاء مجلس الشورى .

فالاحتفاظ بهذه النسبة هو تزيد ، لحساب قيادات العمال والفلاحين ، ومعظمهم ليس قيادات حقيقية لهذه الفئات ... وإنما بدا هذا مكسبا خاصا وميزة لديهم يحرصون عليها ، ويرددون أنها من المكاسب الإشتراكية ... وإن كانت ليست مكاسب قومية للشعب كله .

* وإذا كان ما سبق الإشارة إليه يعد من الوسائل الرقابية للمجلس على الحكومة ، فإنه أيضا حرص على دقة وانضباط العضو فى رقابته الذاتية على الحكومة ، حرصا على ألا يتعرض المجلس لانتقاد أو سخرية من جانب الحكومة أو أحد عناصرها . وأكد على ضرورة أن يكون العضو لديه أسانيد صحيحة ومؤكدة فى انتقاده أو اتهامه للحكومة ، حتى تأتى الرقابة فعاليتها ولا تهدر كحق للمجلس على الحكومة ، أو ألا يكون محل اهتمام وحرص الحكومة أيضاً .

ومن ذلك ، ما وقع فى إحدى الجلسات فى أول يونيو عام (١٩٦٤) ، وأثناء مناقشة إتفاقية خاصة بقرض أمريكى لتمويل توريد ٥٠ قاطرة للسكك الحديدية المصرية .

فقد قال حسن حافظ عضو المجلس : إن السيد نائب رئيس الوزراء للمواصلات والنقل ذكر أنى أطعن فى التحقيق الذى أجرته النيابة الإدارية فى هذا الموضوع . والواقع أننى قلت : إن النيابة الإدارية قد إنتهى رأيها بالقرار الآتى : « إنه لما تقدم فى أن تكون تصرفات المسئولين بالهيئة العامة للسكك

الحديدية فى صدد التعاقد مع شركة (جنرال موتورز) غير مستويه بأى مخالفة تقتضى المساءلة ومن ثم يكون الموضوع جريا بحفظه » . وقد قلت إن هذه العبارة تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها لأنها تماثل عبارة : « حفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة » وفى حقيقة الأمر أننى كنت أطلب توضيحا لهذه العبارة ، وأود أن أقول : إن كلمتى لم ترق إلى حد الإتهام وإنما كانت للتساؤل والاستفهام .

ولكن الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الوزراء للمواصلات قد عقب على كلام حسن حافظ فقال : إن العبارة التى وردت فى قرار النيابة الإدارية هى : « وحيث إنه يتبين من كل ما تقدم أن تصرفات الهيئة العامة للسكك الحديدية سارت فى حدود الصالح العام ، وفى حدود سياسة الدولة المالية ، بشأن تمويل عمليات شراء تلك القاطرات ، ومن ثم فإن تصرفاتها لم تشبها أية شائبة ، ويتعين والحال كذلك حفظ الموضوع برمته قطعيا ؛ لعدم المخالفة مع صرف النظر عن القيد والوصف » .

وتدخل رئيس المجلس أنور السادات لحسم هذا النقاش فقال : أرى من المصلحة أن يكون كل شيء واضحا ، وأن يكون السيد العضو أكثر دقة فى التعبير ، وأرى أن الموضوع قد استوفى بحثه .

ولكن بعد أسبوع ، وفى جلسة (٨ يونيو ١٩٦٤) وعند عرض المضابط لتصحيحها والموافقة عليها أشار العضو حسن حافظ إلى عبارة السادات ، وقال : ولما كان المقصود هو شخصى ، ولما كانت هذه العبارة على لسان سيادتكم — موجها حديثه للسادات — بالنص ، وإنما ورد على لسانكم ما يفيد أن فى التعبير بعض الشدة ، وهناك فرق بين الشدة والدقة ، كما أن الكلمة التى قلتها ليس فيها ما يمس أحداً ولا ترقى إلى التجريح بل إلى التوضيح . وكلمتى بالنص وكما وردت فى المضبطة هى : « إن هذه العبارة — وأعنى قرار النيابة الإدارية — تحتاج إلى إلقاء ضوء عليها ، لأنها تماثل عبارة : « حفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة » وفى حقيقة الأمر أننى كنت أطلب توضيحا لهذه العبارة ... ومن ذلك يتبين أن كلامى لا تعوزه الدقة ،

والكلمة التى قلتها ليس فيها مساس ولا تجريح لأحد .

إلا أن رئيس المجلس أنور السادات رد معقبا على حديث العضو الموجه إليه فقال : هذه العبارة وردت على لسانى فعلا تعقيبا على ما قاله السيد العضو ، فإن كلام السيد العضو – كما هو ثابت فى المضبطة – واضح فيه تشبيه قرار النيابة الإدارية بحفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة ، ومعنى ذلك أن الاتهام قائم فعلا إلا أن أدلة الإثبات غير كافية .

ثم أوضح السادات بقوله : لقد طلب السيد العضو – عندما تكلم أول مرة فى هذا الموضوع – أن يوضح السيد النائب رئيس الوزراء للمواصلات والنقل قرار النيابة الإدارية . فأشار سيادته فى رده على السيد العضو إلى العبارة التى وردت فى قرار النيابة الإدارية ، والقرار ينفى وقوع أية مخالفة – ويفيد بأن تصرفات الهيئة العامة للسكك الحديدية سارت فى حدود الصالح العام ، ومن ثم فإن تصرفاتها لم تشبها أى شائبة . كما أوضح السيد نائب رئيس الوزراء فى رده أن قرار النيابة الإدارية لا يمكن أبداً التشكيك فيه ؛ نظراً لاستقلالها وتبقيها للسيد رئيس الوزراء الذى ترفع إليه تقاريرها مباشرة ، ولكن السيد العضو عاد بعد كل هذا الوضوح ، فقال : إن قرار النيابة الإدارية معناه حفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة . وعلى ذلك عقبت أنا على الموضوع ، ورجوت السيد العضو أن يكون أكثر دقة فى التعبير حتى لا يحتمل كلامه ما يفيد التشكيك .

وأسرع حسن حافظ يرد قائلا : أريد أن أقول : إن كلمتى لم ترق إلى حد الإتهام ، وإنما كانت للتساؤل والاستفهام ، فأى تجريح فى هذا ؟ إنى أمارس حقى فى الاستفهام والمناقشة كعضو فى المجلس ، وتساءل السادات بقوله : ومن منعك من ممارسة حقك ؟ وهل فى عبارة « أن يكون السيد العضو أكثر دقة فى التعبير » ما يمنع من ممارسة حقك فى الكلام ؟

فيعود العضو حسن حافظ للحديث ، ويطلب رفع عبارة أكثر دقة فى التعبير من المضبطة .

فرد السادات قائلاً : لقد رأيت الإشارة إلى أنه من المصلحة أن يكون كل شيء واضحا ، وأن يكون العضو أكثر دقة فى التعبير ، فهل هذه العبارة منعتك من ممارسة حقك ؟

ولكن حسن حافظ يعود قائلا : أنا أشعر بأنى بعد ذلك لا أستطيع أن أتكلم كلمة .

فيتساءل السادات : لماذا ؟

فيعقب العضو بقوله : لأنى أرى أن عبارة أكثر دقة فى التعبير فيها مساس بكرامتى .

فيجيب السادات قائلا : لقد أخذت حقك فى الكلمة ، وقلت كل ما تريد أن تقوله بمنتهى الحرية ، ولم يمنعك أحد من أن تقول ما تريد . وكل ما قلته أنا : إننى أرجو أن تكون فى المستقبل أكثر دقة . فما الذى يقيد حريتك أو يمس كرامتك فى هذا ؟

وحتى لا نضيع وقت المجلس فما الذى يريده السيد العضو ؟

فيكرر العضو طلبه قائلا : أرجو حذف عبارة أكثر دقة فى التعبير من المضبطة .

فيرد السادات بقوله : أنا آسف فلا يمكن قبول هذا الطلب .

فيطلب العضو مطلبا آخر حيث يقول : أرجو تسجيل الكلمة التى قلتها .

فيرد رئيس المجلس بقوله : إن ما يدور فى المجلس تسجله المضابط ، طلب السيد العضو ذلك أو لم يطلب .

* وفى مجال الرقابة أيضا ، كان يدفع الأعضاء لرقابة ذات طابع قومى وليس أدنى من ذلك ، ولتكون فعالة ، وهذا يقتضى من العضو أن يتصدى للحكومة فى القضايا الكبرى وما يهم الجماهير عامة وليس ما يخص فئة أو مجموعة صغيرة ، لأن المجالس المحلية لها دور فى بعض المشاكل الفرعية أو المحلية ، وأما مجلس الأمة فواجبه قوميا وليس محليا . ومن ذلك كان قد

تقدم العضو عطية الفيومى بسؤال إلى عباس رضوان نائب رئيس الوزراء ، ووزير الإدارة المحلية وهو خاص بتشكيل مجلس مدينة طوخ ، وتساءل فيه العضو قائلا :

هل أخذ رأى الاتحاد الاشتراكى بمدينة طوخ أو بمركز طوخ فى الأعضاء المختارين لمجلس مدينة طوخ ؟ وهل توافرت فى هؤلاء الأعضاء شروط الاختيار ؟

وبعد إجابة نائب رئيس الوزراء وتعقيب العضو تحدث السادات معقبا فقال :

لى اعتراض فى هذا الشأن . فهذا موضوع محلى بحت . ومن واجبنا أن نناقش الخطوط العامة هنا . ولا داعى للتعرض للتفاصيل وذكر الأسماء ، لأن هذا يدخل فى اختصاص الاتحاد الاشتراكى العربى .

وأرجو أن نلاحظ مستقبلا أن تكون مناقشة مثل هذه الأسئلة فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى لا فى مجلس الأمة ... والواقع أنه يجب أن تكون تصرفاتنا فى حدود مهمتنا ، وفى حدود واجبنا ومازلت أقول : إن هذه الأسئلة محلها مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى ، أو المستويات المتدرجة فيه .

وقد ألمح السادات فى اعتراضه إلى ما سبق الإشارة إليه من أهمية الموضوعات والقضايا العامة ، أو الخطوط العامة وطرحها فى المجلس دون تفاصيل ، وحيث إن الأمر الذى عرضه العضو فى سؤاله يدخل فى اختصاص الاتحاد الاشتراكى من حيث موافقته على الأعضاء المختارين فى مركز طوخ ، أم لم يحدث ذلك . والاتحاد الاشتراكى تنظيم سياسى مختلف ومستقل عن مجلس الأمة ومن هنا وجب مناقشة ما يخصه فى مؤتمراته ، منعا للبس ولعدم وقوع صدام من هذه الجزئية بين مجلس الأمة وذلك التنظيم ، كما أن هذا الأخير – المفترض – تنظيم شعبى ، ومن ثم فله التدخل الأول تبعا لمستوى المركز وذلك فى شئون مدينة طوخ ، وليس مجلس الأمة الذى يمكنه أن يتدخل ، لو أن مجلس مدينة طوخ يمثل مركزا قوميا أو يمس قضايا عامة وقومية أيضا .

* واستطرادا لواجب المجلس ومهمته نحو الخطوط أو القضايا العامة ، وهى التى تعكس صدق المجلس لجماهيره ، ومواكبة المجلس لما تتطلبه المصلحة العامة للجماهير ، وليس لفئة دون أخرى ، والمواءمة بين واجب المجلس ومهامه السياسية . فقد وجه نصر عبد الغفور ، وممدوح سالم سؤالين إلى وزير التعليم العالى الدكتور عبد العزيز السيد فى (٢٣ نوفمبر ١٩٦٤) ، ولكن محمود أبو وافية أراد الاستناد إلى اللائحة الداخلية للمجلس ، ليتقدم بطلب مناقشة موقع من اكثر من عشرين عضوا لمناقشة موضوع التعليم ، مبرراً ذلك مواكبة هذه المناقشة مع بداية العام الدراسى إلا أن رئيس المجلس رد عليه بقوله : إن الوقت المخصص للأسئلة نصف ساعة فى أول الجلسة ، ولكن هناك اعتبارات لها وزنها ولها تقديرها ، فيمن يكون السؤال له مثل أهمية هذين السؤالين ، وله صدى لدى شعبنا ، حين يكون ذلك ، نملك ولنا كل الحق أن نوسع من وقت الإجابة عن الأسئلة والتعقيب عليها ، ولسنا فى حاجة إلى استفتاء خبير دستورى فى ذلك ، ولكننا فقط نستلهم رغبة الشعب . وحين تكون لديه حساسية خاصة فى موضوع معين نملك أن نوسع ، وإذا كان العكس فنحن نملك أن نضيق من وقت الإجابة عن الأسئلة أو التعقيب عليها . ولهذين السؤالين اعتبارهما الخاص ، فالمواطنون يترقبون الإجابة ، والسادة الأعضاء يحسون بذلك ، فإذا أجاب الوزير وأفاض فى الإجابة كان له الحق . وإذا أفاض السيد العضو فى التعقيب عليه ، فإننى غير مستطيع بحال أن أمنعه حين يفيض مثلما أفاض الوزير .

وهنا قاطعه الأعضاء بتصفيق حاد . ثم عاد واستدرك حديثه فقال : أقول : إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة التى تمس مصلحة عامة ، وتشغل الرأى العام ، وتثير اهتمام السادة الأعضاء هنا . مثل هذه الأسئلة ، لابد من أن نوسع على أنفسنا فيها . أما من يريد المناقشة فطريق طلبها معروف ثم يحدد بعد ذلك موعد لها .

ولكن العضو مصطفى كامل مراد قال : لقد تقدمنا بطلب للمناقشة فى هذا الموضوع .

إلا أن رئيس المجلس رد بقوله : حين تقدم السيد العضو بطلب المناقشة كان السيد الوزير قد أبلغ بالسؤالين . ثم استدرك بقوله : ولقد انتظرت الإجابة عن هذين السؤالين ، لعل الإجابة عنهما تغنى ، فإذا لم يكن ذلك ، أدرج طلب المناقشة فى جدول جلسة أخرى ، لتحديد موعد المناقشة ، أما إذا أردت طرح هذا الموضوع على المجلس الآن ، فإن الأمر يتطلب تقديم طلب آخر والرأى فى ذلك للمجلس .

فأسرع محمود أبو وافية قائلا : سأقدم طلب طرح الموضوع للمناقشة الآن .

فرد السادات بقوله : لك ذلك ، وهذا الأمر تنظمه اللائحة الداخلية .

وقد فضل السادات – من خلال الحوار السابق – أسبقية الأسئلة على طلب المناقشة ، لعلها تفى بهدف هذه المناقشة ، كما أن الجمهور قد علم بهذين السؤالين ، وفى شغف لمعرفة الإجابة ، كما أن طلب المناقشة يتطلب إجراء تنظيميا طبقا للائحة ، ويأخذ وقتا لا يقل عن (١٥) يوما ، حتى يطرح الموضوع للمناقشة ، إلا أنه فضل الإجابة عن السؤالين ، حتى يأخذ طلب المناقشة طريقه طبقا للائحة .

وبالفعل ناقش المجلس موضوع التعليم ، فى منتصف ديسمبر أى بعد مناقشة السؤالين بثلاثة أسابيع ، وقد شارك السادات فى النقاش بصفته عضوا ، ونزل من على منصة رئاسة المجلس ؛ ليقف على منبر الأعضاء وقال :

اسمحوا لى أن أستخدم حقى كعضو ، لأقف على هذا المنبر فى مثل هذه المناسبة ، فعلى منصّة الرئاسة لا أستطيع أن أقول رأيى ، بل أنا ملتزم باللائحة . أما هنا ، فأستطيع أن أحدثكم بصراحة . وأقول : لقد ظلمنا الحكومة وظلمنا وزير التعليم العالى فى اليومين الماضيين .
كيف ؟!

وأجاب السادات عن تساؤله قائلا : لن نفصح عن حقيقة المشكلة التى أحسستها وأنا أتابع الكلام ، وأستمع إلى حديث كل واحد منكم وأحلله تحليلا كاملا .

فما حقيقة المشكلة ؟

طرح السادات هذا التساؤل وأجاب أيضا بقوله :

طالب أو طالبان يحصلان على الثانوية العامة ، أحدهما ينال مجموعا كبيرا ، والآخر ينال مجموعا أقل ، وأمام التعليم العالى ، يدخل صاحب المجموع الأكبر إلى الجامعة لأننا نطبق نظام تكافؤ الفرص ، ويدخل صاحب المجموع الأقل ، وله نفس المؤهل ، إلى معهد عال . بعد ذلك عندما يتخرج الطالبان ، هنا تبدأ المشكلة ، وهنا فعلا يجب أن ندقق جميعا فى هذا الأمر . الذى دخل الجامعة يتخرج ، وينتمى إلى أية نقابة مهنية ، فيعطى الألقاب ، ويعطى المميزات ، ويعطى كل شيء ، والذى دخل المعهد العالى ، لفرق فى المجموع ، يتخرج فيحس بالنقص أمام زميله ، والاثنان درسا دراسة عالية ، هذا هو مكمن المشكلة .

ثم استدرك قائلا : كان لابد من أن نفصح للحكومة عن رأينا هذا ، لأنها تعانى من نفس هذه المشكلة ، ونحن مؤمنون جميعا ، وحكومتنا مؤمنة معنا ، بضرورة تطوير التعليم العالى والجامعى ، بل والتعليم فى جميع مراحله ، ولكن هذا التطوير ، وأنا أقولها من فوق هذا المنبر ، لن يتم ولن يكتب له النجاح ، ولن يصادف إطلاقاً أى نجاح ، إذا ما استمرت قوانين رجعية قائمة فى مجتمعنا اليوم ولذلك أطالب الحكومة بأن تسقط كل تلك القوانين التى توجد التفرقة فى المجتمع . وأطالب الحكومة بأن تقضى على تلك الامتيازات الطبقية والطائفية التى تقوم فى مجتمعنا . والشعب لا يريد أن يتعقد أبناؤه . هذا جامعى وهذا معهدى ، وهذا له لقب وهذا ليس له لقب ... وأناس يجلسون فى أبراجهم العاجية ، لا يستمعون إلى أحد . والناس يشكون ، والناس يصرخون ، لا نريد أن يتعرض أبناؤنا لمثل هذه العقد فى مجتمعنا الاشتراكى الجديد .

وهكذا يفرق السادات ، بين وضعه كرئيس للمجلس وإلتزامه باللائحة بعدم إبداء الرأى ، وإن كان له تنظيم المناقشة بأبعادها التنظيمية الكاملة ، والحفاظ على كرامة وهيبة ووضع المجلس جماهيريا وسياسيا ، وبين عضويته ، وحقه في ممارستها ، وبالتالى ترك منصة الرئاسة ليدلى برأيه كما يدلى زملاؤه من الأعضاء برأيهم .

* ولاشك فى أن دراسة الجانب البرلمانى للرئيس السادات ، تحقق فائدة هامة ألا وهى الاطلاع على أى مدى كان لهذا الجانب تأثيره عليه ، عندما تولى رئاسة الجمهورية ، فإن بعض السياسات والقرارات التى اتخذها بصفته رئيسا للجمهورية ، كان لها جذور برلمانية لديه ومن هنا فسنعرض لتأصيل خمس مسائل على جانب كبير من الأهمية ، قد أولاها بسياسات معينة أو قرارات محددة عندما كان رئيسا للجمهورية ، ونجد لها شخصيته البرلمانية فيها وبعض ما عاصره أو عايشه أو شارك فيه ، وهو رئيس لمجلس الأمة . وهذه الموضوعات أولها : الدستور الدائم . وثانيها : تحويل بور سعيد إلى منطقة حرة ، وثالثها : قانون الأحوال الشخصية ، ورابعها : الصحافة وتقنيها كسلطة فى الدستور ، وخامسها : القطاع العام .

* وأما أولى هذه القضايا فهى الدستور الدائم .

وبداية طرح هذه القضية ، كان فى (٣٠ مايو عام ١٩٦٦) ، حيث بدأ السادات جلسة ذلك اليوم بقوله :

لقد كان موضوع قيام المجلس بوضع مشروع الدستور الدائم ، واختيار الوقت المناسب لذلك من الأمور التى كانت محل بحث وتفكير ، منذ أن عهدت مقدمة الدستور المؤقت إلى المجلس الحالى مهمة وضع هذا المشروع ، لطرحه على الشعب للاستفتاء ؛ لكى يمنحه إرادته الحرة ، القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات .

ولقد اتجه الرأى أول الأمر إلى ضرورة مبادرة المجلس بالعمل فى وضع

مشروع الدستور ، إلا أن الدراسة قد أبانت لنا أن الدستور المؤقت ، وقد صاغته الإرادة الشعبية التى صنعت يوم (٢٣) يوليو المجيد ، لتتوج به مرحلة التحول ، وتمكن به خطا التقدم إلى مرحلة الانطلاق العظيم ، قد جاء على غير ما يمكن أن يظن البعض ، ليصوغ تجربة مرحلية ، وليمثل واقعا ، وليقيم نظاما ، كان على هذا المجلس المنتخب انتخابا شعبيا مباشرا أن يمارس تطبيقه ، وأن يتابع أعمال أحكامه ليتبين أوجه النقص ، وأوجه الصواب فيه ، فيصوغ مشروع الدستور الدائم بعد ذلك ، على هدى من التجربة ، وعلى وقع خطا الممارسة الفعلية والتطبيق العملى .

وما أشك فى أن المبادىء التى تضمنها هذا الدستور والدورات الثلاث التى شهدت تطبيق أحكامه ، قد فتحت أمام قوى الشعب العامل ، وأمام أنظارنا ، وأمام أنظار جميع العاملين فى الشئون الدستورية طاقات من النور ، ستهدينا فى استلهام المبادىء ومن الأحكام الخليقة بمشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

وعلى قدر ما فى هذا العمل من خطورة وجسامة ، يجب أن يجىء إعداداً لخطة العمل فيه دقيقا ومحكما وسديدا ، لهذا وجدت لزاما على أن أفكر معكم فى الطريقة المثلى لوضع هذه المسئولية موضع التنفيذ . ولقد صح فى تقديرى أن نبدأ أولا بتشكيل لجنة محدودة العدد يطلق عليها « اللجنة التحضيرية » ، ويكون من مهمة هذه اللجنة دراسة الدستور المؤقت لاستظهار مواطن النقص أو القصور فيه ، ثم مراجعة الميثاق لاستخلاص المبادىء التى لم يتم تقنينها فى الدستور المؤقت ، ثم إعداد بحوث ودراسات مقارنة فيما يتعلق بالمبادىء الأساسية فى مختلف دساتير العالم ، كما يكون من عملها تحضير كافة المراجع والدراسات التى تسهل للجنة العامة التى سيتم تشكيلها فيما بعد لوضع مسودة المشروع .

وفى تقديرى أن تبدأ هذه اللجنة – بعد موافقتكم على تشكيلها – فى وضع خطة عملها لتحقيق كل هذه المتطلبات ، على أن تبدأ فى عملية

الاستماع على النطاق الشعبى ، الواسع بمجرد أن تنتهى من وضع خطة عملها ، وتستمر فى عملها حتى منتصف يوليو ، ثم تعود إلى استئنافه فى أول سبتمبر .

ونأمل فى أن تتمكن هذه اللجنة من إنجاز عملها خلال عطلة المجلس ، حتى يتم تشكيل اللجنة العامة لإعداد مسودة مشروع الدستور فى بداية الدورة القادمة ، لتقوم بعملها على هدى من خلاصة أعمال اللجنة التحضيرية ودراساتها ، حتى إذا انتهت اللجنة العامة من إعداد المسودة عرضت على المجلس لمناقشتها وإقرارها ، على أن ترفع بعد ذلك إلى السيد رئيس الجمهورية .

وقد عرض السادات أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية ووافق عليها المجلس وتتكون من :

محمد أبو نصير ، بثينة الطويل ، أحمد موسى سالم ، علوى حافظ ، محمد أبو زيد تونى ، شكرى ديمترى ، مصطفى كامل مراد ، عبد الجابر علام .

وإذا كان ما طرحه السادات قبل هزيمة يونيو بأيام ، فإنه قد طرح ذات القضية بعد الهزيمة بأسابيع وبالتحديد فى (٢٠ ديسمبر ١٩٦٧) ، حيث تحدث فى جلسة اليوم المذكور وقال : لقد تبين لنا من متابعة أعمال اللجنة التحضيرية ، أنها قد قامت بعمل كبير وبمجهود ضخم ، وأرست تقاليد طيبة فى التمكين لجماهير الشعب وفئاته المختلفة من الإسهام فى عملها .

وإذا كانت النكسة التى ألمت بوطننا قد عاقت اللجنة التحضيرية عن مواصلة جهدها ، والفراغ منه فى الوقت المحدد فى خطة العمل ، إلا أن هذه العقبات يجب ألاّ تعوقنا عن الانتقال إلى المرحلة التالية والمقررة فى خطة العمل ، وهى تحملنا على أن نبذل جهدا مضاعفا فى المرحلة المقبلة لتعويض ما فات ، حتى نستطيع أن نؤدى أمانة الانتهاء من وضع مشروع الدستور إعدادا ومناقشة وإقرارا خلال الفترة الباقية من مدة المجلس .

وقد طلبت إلى اللجنة التحضيرية وضع تقريرها النهائى عن حصيلة عملها من جميع جوانبه الشعبية والفنية ، حتى يمكن لنا أن نشرع فى الشهر القادم فى تشكيل اللجنة العامة لوضع مسودة مشروع الدستور ، لتمضى فى عملها وتعرض عليكم المسودة كاملة لمناقشتها ، ومكتب المجلس فى سبيل إعداد اقتراحات محددة فى هذا الشأن لعرضها عليكم .

وإذا كان لى فى هذا الخصوص رأى أرغب فى أن أعرضه عليكم ، فهو أنه يلزم لنا أن تبدأ اللجنة العامة عملها وأن تتم بيننا لقاءات لتوضيح الرؤية أمامنا جميعا ، وللاتفاق على خطوط فكرية عامة تنير الطريق أمام اللجنة فى عملها ، وهذا ييسر – إلى حد كبير – على اللجنة مسئوليتها الكبيرة .

والأمر ليس موضع مناقشة اليوم ، وإنما أطرح عليكم القضية لنفكر فيها معا ، وليفكر معنا فيها كل صاحب فكر :

ما شكل البناء السياسى الذى يكفل للعمل الوطنى فى مختلف الجبهات فاعليته القصوى واندفاعه نحو أهدافه الكبرى ، ويكفل فى الوقت نفسه للرقابة الشعبية الممارسة الحية الخلاقة والمؤثرة ، التى تؤمن للعمل الوطنى فى كل مركز من مراكزه كفاءته وسلامته وطهارته ونقاءه ؟

هذا فى اعتقادى هو جوهر القضية التى علينا جميعا أن نستظهر جوانبها وأعماقها وأبعادها ، من واقع تجربتنا منذ بداية الثورة ، ومن واقع الميثاق ، ومن واقع الممارسة الحية ، ومن واقع الخطأ والصواب ، ثم من واقع المعانى الثورية الكبيرة التى عبرت عنها الإرادة الشعبية أصدق تعبير فى يومى التاسع والعاشر من يونيو (١٩٦٧) لنمضى بعد ذلك فى تشكيل المؤسسات الدستورية ، وفى صياغة الأحكام الموضوعية التى تكفل تحقيق الهدفين معا ، ليكونا فى خدمة الديمقراطية والاشتراكية ثم استدرك قائلا :

هذا هو رأيى الشخصى رغبت أن أعرضه عليكم ، ليكون نقطة بداية لمناقشات أوسع فى الاجتماعات الجانبية التى نزمع بمشيئة الله أن نبادر إلى عقدها ؛ لنفتح الطريق أمام العمل الكبير الذى ستضطلع به اللجنة العامة ؛

لوضع مسودة مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

وأخلص من كل هذا إلى أن عمل اللجنة التحضيرية – التى شكلت منذ فترة – يعتبر منتهيا الآن ، ولابد لنا أن ننتقل للخطوة التالية وهى تشكيل اللجنة العامة من المجلس لوضع مسودة الدستور . ومن أجل ذلك كلفت السيد محمد أبو نصير رئيس اللجنة التحضيرية بإعداد تقرير عما اتخذته اللجنة من أعمال ، على أن يكون هذا التقرير معدا بعد العيد لكى نبدأ البحث فى تشكيل اللجنة العامة ..

ثم ختم حديثه بقوله :

وبعد ذلك أريد أن نناقش فى اجتماعاتنا هنا النقطة الأساسية التى تتعلق بماهية الضمانات والأسس ، التى تتم بمقتضاها الرقابة كاملة ومدى سلطاتنا عليها ، والمفروض أن نلتقى فى لقاءات لنتدارس الأمر فيها إلى أن يتم تشكيل اللجنة العامة التى سوف تقوم بعد العيد – إن شاء الله – بوضع مسودة الدستور لتناقشوها . وبذلك ننجز ما وعدنا به وهو الفراغ من مهمتنا الرئيسية ، وهى وضع الدستور قبل نهاية الدورة الحالية .

وعندما تولى رئاسة الجمهورية ، وأطاح بمراكز القوى فى (١٤ مايو ١٩٧١) ، فإنه فى ذات الليلة قد أعلن للجماهير المصرية أنه قرر تشكيل لجنة للبدء فى عمل الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وأردف بقوله متسائلا : لمصر ليه ؟

وأجاب أيضا بقوله : لأنه بعد مادخلنا اتحاد الجمهوريات (عاوزين) نعود إلى اسمنا مصر ، جمهورية مصر العربية .

وفى (٢٠ مايو ١٩٧١) ، وأمام مجلس الشعب ، أعلن إنه سيضع أمام مكتب المجلس عدة نقاط يرى أن تكون فى الاعتبار عند وضع الدستور كمواطن عادى .

وأعلن أيضا : أما (نيجى) نبنى هذا المجتمع فى تقديرى لابد من أن يكون المدخل الصحيح له هو عمل الدستور الدائم .

وقد عرض لبعض المسائل التى يجب أن يتضمنها الدستور مثل :

١ ـ يجب ألا يكون هناك قرار أو إجراء ، مهما كانت السلطة المصدرة له ، بمنأى عن رقابة القضاء .

٢ ـ أن تتسع دائرة ـ سلطة مجلس الشعب ـ الرقابية على أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ، وأن يتحدد دوره فى وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسى وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ أن تكون هناك ضمانات لمجلس الشعب لممارسة سلطاته ، وهى عدم حله خلال مدته الدستورية إلا فى حالة الضرورة ، ولا يحل المجلس إلا باستفتاء الشعب ، أما قرار الحل مباشرة فلا يجب ذلك .

٤ ـ أن يقرر الدستور حق كل مواطن يعيش على أرض هذا الوطن فى تأمين معاشه فى حالة عجزه عن العمل ، وذلك بتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية .

٥ ـ أن ينص فى الدستور على باب الحريات والأخلاق .

٦ ـ تأكيد الدستور لدور القطاع العام والقطاع التعاونى ، وكل الضمانات للقطاع الخاص للمشاركة فى إطار الخطة .

* وأما ثانى هذه السياسات التى لها جذور أو تأصيل برلمانى سابق ، فهى سياسة المنطقة الحرة . وقد جاء على لسانه كرئيس للجمهورية ـ لأول مرة ـ تعبير المنطقة الحرة فى (١٦) سبتمبر عام (١٩٧١) عندما كان يلقى بيانا إلى الشعب حيث أعلن قائلا : (الزراعة بتنطلق والصناعة بتنطلق . والاقتصاد أيضاً بينطلق) .

وأوضح التعبير الأخير فقال : بمعنى أن القيود (اللى إحنا حطينها) بسبب أو بخلافه (بنيجى) نعالج الحاجات دى فى اقتصادنا ... على سبيل المثال : (أما باشترى مواد تموينية بس للشعب فى السنة بحوالى (١٠٠) مليون جنيه عملة صعبة ، العمولات اللى (بتتاخد) من الـ ١٠٠ مليون بقت ريحتها وحشة قوى وفاحت .

(علشان كده بانشيء بنك حر) ... منطقة حرة ... وتتبعه مناطق حرة . هذا البنك بدل العمولات (والريحة الفايحة بره وجوه بتعود للشعب وبتعود لهذا البنك اللى هو منطقة حرة ... وبيبقى فيه فرصة أيضا إن أى حد عاوز يودع رأس مال من إخواننا العرب بيجى يلاقى بنك منطقة حرة يقدر يحط فلوسه يشيلها وقت ما هو عايز مافيش أى قيود عليه) .

(جنب ده) قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى (واحنا) عندنا نرى (ماانتم عارفين رأس مال أجنبى فى البترول ، وفى بعض شركات الأدوية ، ونأمل إنه (يجينا) رأس مال أجنبى أيضا . فى البترول والسياحة وفى الإسكان الفاخر (عشان) نتفرغ إحنا كدولة لإسكان الشعب .

ومن خلال هذه الإشارة فى حديثه كرئيس للجمهورية ، والذى لمس فيه المنطقة الحرة ، وكذلك ألمح بالانفتاح الاقتصادى ... فإن هناك تأصيلا برلمانيا للشق الأول ..

ففى (٢٠ يونيه عام ١٩٦٦) قد بعث زكريا محيى الدين رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، رسالة إلى مجلس الأمة برئاسة أنورالسادات ، مرفق بها صورة من قرار جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، بمشروع القانون الخاص بإصدار قانون المنطقة الحرة ببور سعيد ، حيث كان قد أصدره عبد الناصر فى (١٩) يونيو أى قبيل الرسالة بيوم واحد .

وقد أحاله السادات إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية والتجارة الخارجية ، لدراسته وبحثه تمهيدا للتقدم للمجلس بتقرير عنه ، وذلك لإقراره والموافقة عليه .

وهذه الدراسة أيضا لم تستغرق غير يوم واحد ، حيث بدأ المجلس فى مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية فى اليوم التالى وهو (٢١ يونيه ١٩٦٦) .

وكان رئيس اللجنة أحمد فؤاد (رئيس بنك مصر) ورأس جلسة النقاش المهندس سيد مرعى وكيل المجلس .

وقد قوبل هذا المشروع بقانون تأييد من جميع المتحدثين والمتناقشين فى نصوصه ... وكان أول المتحدثين مصطفى كامل مراد حيث قال : إن مشروع هذا القانون يعتبر تطورا كبيرا فى عمليات الاستثمار ، والإفادة من الموقع الجغرافى لمدينة بور سعيد وقناة السويس ، وهو إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن حكومتنا تسعى جاهدة لزيادة موارد البلاد من العملات الحرة بشتى الوسائل . واستدرك بقوله :

وهذا المشروع بقانون يعتبر أيضا وسيلة من وسائل تحقيق السلم العالمى ، إذ إن مبدأ الحياد الإيجابى ، يفتح من أعز البقاع فى بلادنا للاستثمارات المختلفة عموما مع مختلف الدول الأجنبية لتنمية اقتصاديات البلاد ، ولاكتساب الخبرة الفنية ولزيادة مواردنا من العملة الحرة .

ثم كان ثانى المتحدثين محمد فوزى شاش والذى قال :

إن وجود منطقة حرة بهذا الاتساع ، وبهذا النطاق ، وبهذه الأبعاد أمل كبير ، وحلم كنا نسعى إليه ، وكل ما نرجوه أن تتحقق لهذا الأمل العناصر الكفيلة لإنجاحه وتقويته وتدعيمه ، وأن نطمئن رأس المال الأجنبى والشركات والمخازن والمعارض ، ونكفل لها السلامة والاطمئنان بالكامل حتى تستقر فى هذه المنطقة .

وأما العضو حسن توفيق فقد رأى وكان يفضل تعميم القانون على جميع موانى مصر ، إلا أن مقرر اللجنة الاقتصادية أحمد فؤاد رد عليه ، بأن هذه قائمة وكانت محلا للبحث ، ولكنه وجد أن هذه العملية جديدة على مصر ، فهى أول تجربة من نوعها فى الجمهورية ، فإذا نجحت هذه التجربة أمكن فى هذه الحالة تعميم مشروع القانون المعروض على باقى المناطق الحرة فى الجمهورية .

وتحدث حسن حافظ مؤيدا للقانون إلا أنه تساءل عما إذا كان لدى هيئة بور سعيد للمناطق الحرة عروض كافية من رءوس الأموال ، سواء كانت محلية أم أجنبية ؟ وهل عدد هذه العروض يتفق مع ما كنا نتمنى ، وخاصة

أن هذا المشروع بقانون قد حوى عديدا من التسهيلات والمزايا ؟ فأجابه أحمد فؤاد أيضا بأن هذه العروض تزيد على مائة عرض مقدمة من بلاد وجنسيات مختلفة من بينها عروض من دول أفريقية .

ووافق المجلس على مشروع القانون بعد وصوله إليه بأربعة وعشرين ساعة فقط .

ولكن !

أطاحت هزيمة يونيو بتنفيذ هذا المشروع واستمراره ، حيث إن بور سعيد كانت من محافظات المواجهة المباشرة للعدو الإسرائيلى ... إلى أن انتصرنا فى حرب أكتوبر (١٩٧٣) ، وعقب ذلك تحولت بور سعيد إلى منطة حرة عام (١٩٧٥) .

* وأما ثالث هذه القرارات الهامة ، فهو القرار بقانون الأحوال الشخصية الذى أصدره الرئيس السادات فى عطلة مجلس الشعب عام (١٩٧٩) ، ثم عرض على المجلس ووافق عليه . وقد سمى هذا القانون حينئذ بأنه قانون جيهان « نسبة إلى حرم الرئيس السادات ، حيث تردد بأنها كانت وراء إصداره . ولن نبحث فى هذا الأمر ، حيث إنه خارج عن نطاق بحثنا ، كما أنه لا يهم نسبه إليها ، بقدر ما يهم هذا الجانب لدى الرئيس السادات كرئيس للجمهورية .

ولهذا القرار أيضا ، بعض الجوانب البرلمانية التى قد عاشها وعايشها بحكم رئاسته لمجلس الأمة فى الستينيات ، وحيث إن هذا الأمر قد طرح من خلال أسئلة وجهت لوزير العدل ، إلا أنه رأى بعد إجابة الوزير ، أن تكون هناك مناقشة عامة فى هذا الموضوع ، نظرا لأهميته لدى الرأى العام ، فوافقه المجلس على ذلك . فالأمر جد مهم حتى أنه اقترح ذلك .

وكان ذلك فى يوم (٤ مارس ١٩٦٧) ، حيث كان قد تقدم خمسة أعضاء بخمسة أسئلة لوزير العدل وهم : الأول من السيدة العضو كريمة العروس ، وتتساءل فيه عن الإجراء الذى سيتخذه الوزير فى شأن إلغاء تنفيذ

أحكام رؤية الطفل فى أقسام الشرطة ، وكذلك إلغاء تنفيذ أحكام الطاعة عن طريق الشرطة حماية لكيان الأسرة ، وشاركتها السيدة بثينة الطويل فى مضمون ذلك التساؤل فى سؤال تقدمت به ، وإن كانت قد أضافت فيه عدم تنفيذ أحكام ضم الصغير بالقوة الجبرية ، ثم ثلاثة أسئلة من الأعضاء : مصطفى كامل مراد ، ومحمد حافظ سليمان ، ومحمد صبرى القاضى يتساءلون فيها : هل صحيح أن السيد الوزير قد أصدر قرارا بعدم تنفيذ أحكام الطاعة الصادرة من المحاكم ؟

وقد جاء ضمن إجابات الوزير عن هذه الأسئلة : أن النص الخاص بأسلوب تنفيذ أحكام الطاعة قد ولد فى يوم أغبر من أيام عام (١٨٩٧) فى حجر إحتلال إنجليزى ..

وفى حضانة طغيان وجهالة وجاهلية كانت تسقط على رءوس أبناء الوادى ... من الباب العالى كما تسقط الطواعق والنوازل ! ثم توارثناه جيلا بعد جيل دون أن نسأل عن أصله ... ومستنده . بل دون أن نشعر إلا أخيرا ... وحين اليقظة بنشوزه عن العدل ، والشريعة ، وكرامة الإنسان ومقتضيات الزمان !

ثم أعلن أنه استند إلى قراره بعدم تنفيذ أحكام الطاعة بالقوة الجبرية والشرطة إلا أن الأسلوب الذى يتبع فى تنفيذ الأحكام ينبع أصلا من تعليمات إدارية ، كما أنه لوزير العدل – إعمالا لنص المادة (١٠٣) من قانون السلطة القضائية – الإشراف الإدارى على المحاكم والقضاء ، ومن ثم فإن له – فيما لا يمس القضاء ووظيفته – أن يصدر توجيهاته فى أسلوب معين من أساليب تنفيذ الأحكام ، وفق ما يراه محققا لصالح الجماعة وظروفها وقيمها ، وكذلك إن من المبادىء الشرعية المسلم بها فى التفسير ، أن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة .

كما أشار إلى أنه اتخذ إجراء نفذ منذ (٢٧ فبراير ١٩٦٧) ، وهو أنه لا تنفذ أحكام رؤية الأطفال فى أقسام الشرطة . ولن يكون التنفيذ إلا فى

مكان يحفظ للطفل البرىء أمان النفس وطمأنينتها إلا أن الوزير قد هوجم بعنف ، ووجهت إليه انتقادات شديدة من جانب مقدمى الأسئلة الثلاثة التى تدور حول اتخاذ الوزير قرارا بوقف أحكام الطاعة بالقوة الجبرية .

ولكن من خلال تعقيبات الأعضاء وانتقادهم ، يمكن استطلاع موقف الأحوال الشخصية حينذاك .

فقد تحدث صبرى القاضى قائلا : إننى أعلم أن لدى السيد الوزير لجنتين لصياغة مشروع قانون الأسرة الجديد منذ أكثر من عامين أو ثلاثة أعوام ، ولست أدرى فيم تتعثر هذه اللجان ولماذا لم يستحثها السيد الوزير ؟ واستدرك أيضا بقوله :

ولقد حصلت اليوم على بعض المواد من مشروع القانون الجديد ، وأرى أنه كل متكامل ، ولكن السيد الوزير ، بقرار العطل لنصين قانونيين قد أوجد ثغرة . وكنا فى غنى عن كل هذا لأن المشروع المزمع تقديمه إلى المجلس يعالج المسألة كلها ، فهو يعطى للزوج فى حالة عدم تنفيذ أحكام الطاعة بالقوة الجبرية ، الحق فى أن يتقدم بطلب لإسقاط حق الزوجة فى مؤخر الصداق والنفقة ، وهذا أمر نوافق عليه باعتباره مضروراً ، وكذلك ورد فى المادة ١٢٦ من مشروع القانون الجديد وبخصوص التحكيم بين الزوجين ، أنه إذا كانت الإساءة من جانب الزوجة ، اقترح أى الحكمين – حكم من أهله وحكم من أهلها – التفريق بينهما نظير بدل مناسب تدفعه الزوجة ... إذن فمشروع القانون الذى سيقدم إلى المجلس أعطى للزوجة حقها وكفل لها كرامتها ، وفى نفس الوقت أعطى للزوج – فى المقابل – حق الحصول على تعويض ، وهذا الكلام غير موجود فى الوضع الحالى . فهل المسألة دعاية شخصية ؟

ثم قال : وإذا كان الأمر عاجلا كما يقول السيد الوزير ، فلماذا لم يستحث عرض مشروع قانون الأسرة ومشروع قانون الأحوال الشخصية ؟!

وأما بثينة الطويل فإن حديثها يوضح إلى أى مدى كان تعديل قانون

الأحوال الشخصية محل اهتمام العديد من المحافل الاجتماعية والسياسية فى ذلك الحين ، وقد أشارت إلى أن هذا الموضوع قد تناوله مؤتمر الأسرة فى ديسمبر ١٩٦٤ ، ومؤتمر آخر للنشاط النسائى بكلية الحقوق بجامعة الأسكندرية فى شهر أغسطس ١٩٦٥ ، ولمؤتمر الخدمات بالاتحاد الاشتراكى العربى فى صيف ١٩٦٥ بمحافظة الاسكندرية اقتراحات وتوصيات فى هذا الشأن ، كما علقت الصحف على ما نشر متعلقا بمشروع قانون الأحوال الشخصية ، وتناولت الظواهر الاجتماعية التى يعانى منها مجتمعنا الحديث . وقد شكلت بعد ذلك لجنة من أساتذة الجامعة وأساتذة الشرع والطب والقانون وغيرهم لدراسة جميع التوصيات التى أصدرتها هذه المؤتمرات ، وما تناولته الصحف فى هذا الشأن ثم استخلصت مبادىء عامة لتنظيم حالات الزواج والطلاق والحضانة ورؤية الطفل وغيرها ، صغتها فى مشروع سأقدمه للمجلس . ثم ختمت حديثها قائلة : لكل هذه الاعتبارات أقترح أن يناقش هذا المشروع باعتباره مشروعا وضعه الشعب مع المشروع الذى ستتقدم به الحكومة للمجلس ، وآمل أن تسفر دراستنا للمشروع عن قانون متكامل للأحوال الشخصية يحدد اتجاهاتنا ومستقبلنا نرضى عنه جميعا .

وأما كريمة العروس فقد أرفقت سؤالها باقتراح بقانون للأحوال الشخصية .

ثم تحدثت مفيدة عبد الرحمن حيث كانت عضوا فى لجنة تعديل قوانين الأحوال الشخصية فقالت : إن العمل باللجنة قد تعطل أكثر من مرة بسبب تعاقب الوزارت ، كما أذكر أن السيد وزير العدل قد اجتمع بأعضاء اللجنة ، وأبدى اهتماما كبيرا بهذا المشروع ، وضرورة الفراغ منه فى أقرب فرصة . ولقد انتهت اللجنة من عملها يوم السبت الماضى ، وعلمت أنها قد انتهت اليوم من إعداد المذكرة الخاصة برفع مشروع القانون الذى أعدته إلى الوزارة .

ولقد تضمن هذا المشروع بقانون — الذى سيرفع إلى المجلس ، والذى

سوف يناقش مناقشة حرة مستفيضة – مبادىء جديدة تتمشى مع تطور المرأة ومشاركتها الفعالة للرجل مع الالتزام بمبادئ الإسلام ، وبأحكام الدين وسنة الرسول ﷺ .

وقد عقب الوزير على انتقادات الأعضاء فقال : إن قانون الأحوال الشخصية انتهى تعديله وقد ظلت قوانينه تتداول بين اللجان خمسة عشر عاما . وإن كان البعض يود أن يطرح مشروع قانون الأحوال الشخصية فى مناقشة عامة ... فإن القانون لا يزال جنينا ... لم يخلق بعد ... ستنتهى اللجنة منه اليوم ... ثم أبحثه – بضميرى أيضا ... ثم يطرح عليكم .

وعندئذ تحدث أنور السادات رئيس مجلس الأمة قائلا :

إن المشروع الجديد للأحوال الشخصية قد تكفل ، فيما أعتقد ، بعلاج هذه المسألة ، وما دام السيد وزير العدل قد صرح بأن الحكومة قد أشرفت على الانتهاء من هذا المشروع ، فنحن نطالب السيد الوزير بأن يتقدم به إلى المجلس خلال هذا الأسبوع .

وأما عن المناقشة حول دستورية قرار السيد وزير العدل فمحلها لجنة الشئون التشريعية ، وسنعود إلى مناقشة هذا الموضوع بعد أن تتقدم اللجنة برأيها فيه « ... ووافق المجلس على ذلك » .

وهذا هو المناخ البرلمانى الذى عاشه أنور السادات حول قانون الأحوال الشخصية ، وهذا ما استقر فى ذهنه طوال فترة رئاسته ، حتى سنحت الفرصة لإصداره ، وأصدره ، وإن كان قد طرأ تعديل عليه فى عام (١٩٨٥) ، فإن مرجعه ليس قرار السادات وإنما مرجعه واضعوا القانون من الفقهاء والوزراء وأساتذة القانون ، ونحن فى غنى عن بيان تفصيلى بما دار حول هذا القانون ..

* وأما رابع هذه السياسات أو القرارات ، فهو ما يخص الصحافة ، فهى لديه ذات مكانة هامة ومؤثرة ، ومحل اهتمامه وتوجيهاته دائما ، سواء كان رئيسا للجمهورية أو رئيسا لمجلس الأمة ، ومن الجدير بالتنويه أنه قد عمل

بالصحافة قبل الثورة وبعدها ، حيث كان أول رئيس تحرير لجريدة الجمهورية — المفروض — إنها لسان حال الثورة الجديدة ولكن ذلك إلى حين ، وقد لوحظ اهتمامه بها أثناء رئاسته لمجلس الأمة وقد تبدى ذلك فى أكثر من موقف .

فقد وقف موقف الدفاع عنها عندما كان المجلس يناقش موضوعا من الأحوال الشخصية والخاص بالطاعة وحضانة الأطفال ، حيث كان العضو مصطفى كامل مراد يتحدث .

وأشار بقوله : إن هناك صحفيا هو رئيس تحرر إحدى الصحف اليومية قد دأب بصفة مستمرة على أن يتخذ موقفا معينا من سلطات هذا المجلس التى قررها الدستور .

فدافع السادات عن هذا بنفيه بشده قائلا : لا ، لا ، حقيقة المسألة أنها لا تعدو أن تكون مسألة رأى ونقاش ، فالديمقراطية السليمة أن يبدى كل ذى رأى رأيه ، ولا يمكن أن يقال لصاحب رأى أنه يتخذ موقفا معينا من سلطات المجلس الدستورية . ولابد أن نكون منصفين ، فسلطات هذا المجلس موضحة بالدستور ولائحته الداخلية مطبقة تماما وعلى أكمل وجه .

إلا أن العضو قال سنتعرض لموضوع الصحافة . فعاد السادات ورد عليه : ليس هنا مكانه على أية حال .

وفى مناسبة أخرى ، تطرح علاقة المجلس والصحافة نفسها أمام المجلس ، حيث كان الرئيس السادات يريد تنسيق عمل المجلس مع مواعيد إصدار الصحف اليومية ، إيمانا منه بأن الصحافة تكمل رسالة المجلس .

فكان يوم (١٧ إبريل ١٩٦٥) ، وفى بداية جلسة هذا اليوم ، بادر السادات المجلس بقوله : هناك موضوع أود أن أعرض له قبل أن يبدأ المجلس فى نظر الأسئلة ، هذا الموضوع خاص بتعديل موعد انعقاد الجلسات ، إن الصحافة بالنسبة للظروف التى تحكمها الآن من ناحية الطباعة ، وكمية الصحف التى تطبع ، تجد صعوبة كبيرة فى متابعة نشاط المجلس . إذا استمر

انعقاد الجلسات إلى ساعة متأخرة من الليل ، وهذه المشكلة لا ننفرد بها نحن بل صادفت كثيرا من المجالس النيابية الأخرى . والأمر مطروح على حضراتكم بالنسبة لتحديد موعد انعقاد الجلسات ، ولأننى وعدت بأن أعرض الأمر عليكم لتقرروا ما ترون بشأنه .

ثم أردف بقوله : وهناك اقتراحان فى هذا الصدد :

إما أن نعقد جلساتنا صباحا أو أن نعقد جلساتنا فى موعد مبكر مساء . والمسألة المطروحة على حضراتكم للمناقشة . ويمكن أن نستمع لأحد السادة الأعضاء الصحفيين والكلمة الآن للسيد محمد رشاد الشبرابخومى ..

وتحدث العضو المشار إليه حيث قال : الواقع أن الصحافة تود أن تسجل اهتمامها الكبير بما يدور داخل هذه القاعة ، وإصرارها على أن تتابع كل ما يدور وأن تسجله بدقة وترجو ألا تضطر إلى اختصار البعض أو إهمال البعض الآخر ، وذلك لأن ما تطبعه بعض الصحف العربية وصل إلى أكثر من مائتين وخمسين ألف نسخة يوميا ، وهذه كمية لا يمكن للمطابع أن تطبعها فى وقت ضيق ، بل لابد من أن تبدأ آلات الطباعة فى وقت مبكر . لهذا فإننى أعتقد أن المجلس لن يجد مانعا من أن يبدأ اجتماعه فى وقت مبكر بعد الظهر ، فبدلا من أن نجتمع الساعة السادسة مساء يمكن أن نجتمع الساعة الرابعة مساء .

وانتهى كلام العضو الصحفى الذى أثار ضجة بين الأعضاء ، على أثرها تحدث العضو مصطفى توفيق السعودى قائلا : يسعدنا فى هذا المكان المقدس العظيم ، أن نسمع أننا محل اهتمام السلطة الرابعة فى الدولة بحرصها على نقل أعمال المجلس للشعب ، وإننى – مع تقديرى لهذا الشعور الكريم – أود أن أبين أن فى الأخذ باقتراح الزميل اجهاداً للسادة الأعضاء واجهادا للسادة الوزراء أيضا . وفى رأيى أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نقوم بعملنا فى الفترة الصباحية ثم نعود للعمل فى المجلس الساعة الرابعة ، ونحن راكدو الذهن من أعمالنا الصباحية ، مما لا يمكن معه أن ننتج أبدا

فى فترة انعقاد المجلس فى المساء . لذلك أتقدم بالرجاء إلى الصحافة وممثليها من إخواننا الصحفيين ، أن ينقلوا إلى الشعب فى صحف الاثنين مثلا ما دار فى جلسة السبت ، وأن ينقلوا فى صحف الثلاثاء ما دار فى جلسة الأحد وهكذا ، وبذلك يمكنهم أن يقدموا إلى الشعب صورة كاملة غير منقوصة لما يدور فى المجلس .

ويلاحظ من كلام العضو السابق أن اصطلاح الصحافة كالسلطة الرابعة ، يكون لأول مرة قد طرح فى محفل أو داخل مؤسسة كبيرة كمجلس الأمة ، ما ردده السادات بعد ذلك من أن الصحافة سلطة رابعة ، هو فى أعماقه منذ أن كان رئيسا لمجلس الأمة .

وتحدث رئيس المجلس أنور السادات معقبا على كلام العضو وموضحا اقتراحه فقال :

رجائى أن أوضح أن المشكلة هى مشكلة التطور الذى نمر به ، ففى الماضى كانت أكبر صحيفة تطبع ما بين ٧٠ ألفاً و ٨٠ ألف نسخة على الأكثر . واليوم وصل ما يوزع من الصحيفة الواحدة ربع مليون نسخة . لذلك فإنها تطبع حوالى ٣٠٠ ألف نسخة لكى توزع ربع مليون نسخة وتقوم الشكوى أساسا على أنه لكى يمكن جمع هذه الكمية لابد من أن تبدأ عملية الطبع فى وقت مبكر ، نظرا لإمكانات الطباعة الموجودة الآن ، أى أن تبدأ الطباعة الساعة الثامنة والنصف أو التاسعة على أكثر تقدير ، وكما قلت لكم فإن المسألة على هذه الصورة قد خرجت من أيدى رجال الصحافة أنفسهم .

ثم اقترح العضو أحمد محمد جاويش الاجتماع الساعة السادسة بدلا من السابعة مساء مع بداية التوقيت الصيفى ..

إلا أن العضو حسن الشابورى عارض فكرة تحديد موعد للمواءمة الصحفية وقال متهكما : أرى أننا إذا راعينا فى تحديد موعد انعقاد جلساتنا جانب الصحافة مع احترامى لها ، فإن معنى ذلك أن بدء عمل السلطة التشريعية وبالتالى الحكومة سيكون وفق مزاج الصحافة .

ولكن أنور السادات رئيس المجلس رفض هذا التهكم قائلا : إنى اعترض على ذلك ، فليس بهذا الأسلوب تجرى المناقشة ، لقد قامت الصحافة بعرض المشكلة ، والمفروض أن نناقشها ويجب ألا نتولاها بهذا العنف ، وأظن أنه لا السيد العضو ولا نحن نرضى بهذا .

وتخوف علوى حافظ من تحديد موعد يؤثر على أداء المجلس فقال : أخشى أن محاولة التوفيق بين مهمة الصحافة ومهمة المجلس ، قد تجعلنا نفكر فى اختصار الكلام ونضيق من نطاق عملنا ، فى الوقت الذى نشكو فيه من أننا نريد من السادة الأعضاء أن يشتركوا فى المناقشة وأن تأخذ الموضوعات حقها الكامل فى البحث .

وتحدث العضو ليهدىء من روع الأعضاء الذين أثاروا ضجة والمعترضين فقال :

إن الموضوع الذى تعرضه الصحافة ليس فى حقيقة الأمر موضوعا بسيطا ، ونحن كأعضاء مجلس الأمة ، كنا نعتب على الصحافة أنها تهمل نشر ما يتعلق بالمجلس ، لذلك كان لزاما علينا أن نساعدها على تأدية رسالتها . وأرى أنه ليس هناك ما يمنع من أن نبكر فى عقد جلسات المجلس، لأن صحافتنا ليست للجمهورية العربية المتحدة فحسب ، بل هى لكافة الدول العربية ، ومن الخير أن ينشر ما يدور فى المجلس فى موعده فى اليوم التالى ، لذلك أقترح أن نعقد الجلسات المسائية فى الساعة الخامسة .

وطال النقاش ، إلا أن المجلس أخذ بهذا الاقتراح .

كما أن الرئيس السادات ، كان يهتم بالعنصر البشرى فى الصحافة ، حيث كان بعضهم محل المجاملة العامة ، ومثال ذلك أنه بدأ إحدى جلسات المجلس وهى فى الرابع من مارس (١٩٦٧) بعزاء أحد الصحفيين البرلمانيين فقال : تعلمون حضراتكم بوفاة المرحوم محمد نزيه الصحفى المعروف ، الذى شاركنا طويلا وأدى واجبه على خير ما يكون الأداء فى خدمة الحياة النيابية ، فقد عرفناه أخا طيبا عزيزا . وإنى أتجه باسم المجلس ، وباسمى

إلى أسرة الفقيد وإلى ممثلى الصحافة فى المجلس ، وإلى زملائه الصحفيين جميعا بأصدق العزاء .

ولم يتكرر هذا العزاء من أى رئيس مجلس لاحق لأى صحفى آخر ... ولكنها كياسة أنور السادات .

* وخامس هذه السياسات هى قضية القطاع العام ، الذى كثرت الترديدات حوله إبان رئاسة أنور السادات للجمهورية ، ولاسيما فى فترة السبعينيات وبعد حرب أكتوبر ، واتخاذ مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادى منهجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ضمن سياستها العامة ..

ولقد استهدفت هذه الترديدات أنور السادات ذاته ، باعتبار نواياه لبيع وتصفية القطاع العام . إلا أننا سنعرض لمدى صحة هذه الترديدات من خلال تأصيل موقفه الثابت من قضية القطاع العام ، منذ أن كان رئيسا لمجلس الأمة .

فقد كان ضمن اهتماماته ، موضوع رقابة المجلس على القطاع العام بما يحتويه من الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها ، وأولى هذا الموضوع اهتماما خاصا ، تجلى فى تكليفه للأمانة العامة بالمجلس أن تقوم بالدراسات اللازمة ، حتى تبدأ تجربة هذه الرقابة على أساس مدروس ، وعلى ضوء ذلك أعد محمد عبد السلام الزيات الأمين العام للمجلس مذكرة فى هذا الشأن ، شملت أهم التجارب التى أخذت بها البرلمانات فى الرقابة على الهيئات العامة والمشروعات المؤممة .

وقد عرضت هذه المذكرة على مكتب المجلس المكون من أنور السادات رئيسا والوكيلين المهندس سيد مرعى والأستاذ أحمد فهيم ، وانتهى الرأى إلى أن مصر بحاجة إلى وضع تقاليد سليمة ورسم طريق واضح المعالم لمباشرة مجلس الأمة لهذه المسئولية الضخمة ، بما يحقق المصلحة العامة ويدعم التطوير الاقتصادى . وتحقيقا لهذا ، وافق المكتب على تشكيل لجنة باسم « لجنة متابعة نشاط الهيئات والمؤسسات العامة والشركات

والمنشآت التابعة لها » ويكون من اختصاص هذه اللجنة :

أولا : تلقى ملاحظات المواطنين ، وأعضاء المجلس ولجانه ، عن سير العمل بهذه الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، والاستماع إلى من نرى أنها بحاجة إلى الاستماع إليه ، أو من يطلب من اللجنة سماع أقواله . وتجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت . فإذا تجمعت لدى اللجنة أسباب جدية تبرر تشكيل لجنة لتقصِّى الحقيقة فى أمر إحدى هذه الهيئات ، وفحص حساباتها ، والاطلاع على دفاترها وأوراقها ، وطريقة سير العمل فيها ، عرض الأمر على رئاسة المجلس ليعرض على المجلس تشكيل هذه اللجنة على أن تحاط أعمال اللجنة بالسرية اللازمة لسلامة عملها وسلامة معلوماتها .

ثانيا : أن تتوافر اللجنة على دراسة الطرق والأساليب والوسائل التى يتبعها المجلس فى تشكيل لجان الفحص والمراقبة ، ومدى اختصاص هذه اللجان ، وتحديد الجهات التى يمكن أن تستعين بها ، من داخل المجلس ومن خارجه ، فى توفير المعونة الفنية والحسابية لعمليات الفحص والمراقبة ، وتعرض على المجلس كل ما تنتهى إليه تباعا فى هذا الشأن ... وقد قال أنور السادات فى هذه اللجنة عندما عرض الأمر على المجلس فى ٣٠ نوفمبير (سنة ١٩٦٤) :

إن هذه اللجنة إنما هى « مصفاة » لتلقى ملاحظات المواطنين وكل من تَعِنُّ له ملاحظة أو رأى فى شأن مؤسسة من المؤسسات ..

إلا أن هذا الاقتراح قد واجه محاولات إجهاض ، وصعوبات قبل الموافقة عليه ، وأثناء مناقشة المجلس لمضمونه .

فهذا رأى يقول به أحد أعضاء التنظيم الطليعى حينذاك ، وهو العضو محمود سيد أحمد صقر حيث قال : لا مانع من تشكيل هذه اللجنة ، ولتكن لجنة عليا ، تتبعها لجان فرعية فى كل دائرة انتخابية ، وأن يكون لهذه اللجان الحق فى مراقبة المؤسسات والتفتيش عليها ..

ولكن هذا الرأى أثار ضجة بين الأعضاء . وصرف النظر عنه .

أما عبد المنعم خزبك عضو المجلس ، فقد رأى أن لجنة الخطة والميزانية والحسابات الختامية تقوم فعلا على دراسة الحسابات والميزانيات ، وتراقب تنفيذها فى المؤسسات والشركات ، واقترح أن تندمج اللجنة المقترح تشكيلها ، أو فى القليل تتعاون مع لجنة الخطة والميزانية والحسابات الختامية ، لأن عملها فى الواقع إنما هو جزء من عمل لجنة الخطة التى تدرس الميزانيات دراسة وافية ، وتتابع تنفيذها طول العام .

ولكن أنور السادات رئيس المجلس عقب على كلام العضو السابق بقوله : إن المقصود من تشكيل هذه اللجنة المقترحة هو إيجاد لجنة متفرغة تناط بها هذه المهمة بالذات ، ولأى لجنة من لجان المجلس أو عضو من أعضائه التقدم لهذه اللجنة بأية ملاحظة تعن له . وفى تقديرى أن تكليف لجنة الخطة بهذه المهمة — فوق عملها — تحميل لها أكثر مما تحتمله .

وطالب العضو محمد عبد المنعم مكرم بأنه إذا تقدم للجنة طلب من عشرين عضوا أو من إحدى لجان المجلس ، كان هذا ملزما بالعرض على المجلس أيا كان رأيها هى فى هذا الطلب .

ووافقه السادات قائلا : نعم هو كذلك .

وقد دعا العضو كمال يونس أحد أقطاب الاتحاد الاشتراكى وعضو المجلس إلى أن الهدف من رقابة المجلس ، أن تكون رقابة شعبية ، والقصد من ذلك هو توسيع حقوق القاعدة الشعبية .

ولذلك رأى أن يناقش هذا الموضوع مناقشة تتسم بالسعة والتأنى ، وليشترك فيها كل الفنيين والكتاب وأولى الرأى ، فالموضوع خطير ، وأية هزة فى بناء القطاع العام تصيبنا فى الصميم فى اشتراكيتنا ومبادئنا . لذلك أيضا قال : أرجو من سيادة رئيس المجلس أن يتيح لنا مناقشة موضوعية فى هذا الموضوع الخطير ، حتى لا نتخذ قرارا إلا بعد البحث والدراسة الكافية .

واقترح تشكيل لجنة من أعضاء هذا المجلس لبحث هذا الموضوع وتقديم تقرير فيه إلى المجلس .

وكلام العضو السابق يهدف إلى سحب هذه السلطة من المجلس ، ليقوم بها الاتحاد الاشتراكى بوصفه تنظيما شعبيا ، كما أنه يريد أن يخرج بهذا الاقتراح إلى مساحة أكثر اتساعا ليفلت الموضوع من رقابة المجلس ، حيث إن هناك نسبة من أعضائه يعملون رؤساء مجالس إدارات لبعض هذه المؤسسات والشركات التابعة لها والهيئات العامة .

وقد رد رئيس المجلس على العضو بقوله : إنى أتفق مع السيد العضو ، ولكن أختلف معه فى أنه يجب ألا نغمض أعيننا عن تجارب سبقتنا إليها دول أخرى ، كما جاء فى الميثاق ، كما أن كل ما يعن له رأى أو ملاحظة فى هذا الشأن فليتقدم بها .

ولكن العضو حسن حافظ يخشى أن يفقد الأعضاء بالتركيز على الصورة الصغيرة ، القدرة على الرؤية فى الصورة الكبيرة .. ورأى أنه لا مانع فى أن تأخذ الشكاوى والاقتراحات طريقها إلى جميع لجان المجلس ، فما يخص منها شئون الصناعة يحال إلى لجنة الإنتاج الصناعى ، وما يتعلق بالأمور الزراعية يحال إلى لجنة التنمية الزراعية . وبذلك يمكن أن يكون للمجلس ولأعضائه صورة واحدة وفكرة كاملة ، فضلا عن أن الأعضاء وهم يدرسون فى هذه اللجان يستطيعون مناقشة الوزراء .

فرد عليه رئيس المجلس بقوله : إن هذا الرأى لا يلغى عمل اللجنة المقترحة .

فاللجان الدائمة بالمجلس تصل إليها شكاوى تتعلق ببعض المؤسسات ، ومفروض أن تتقدم هذه اللجان بتلك الشكاوى إلى جهة معينة ، فهل تتقدم بها إلى المجلس مباشرة ، أو تحيلها إلى لجنة متفرعة لدراسة مثل هذه الموضوعات ، لجنة تتولى جمع البيانات ودراستها . ثم تتقدم بعد ذلك برأيها للمجلس ، وأرى أن هذا هو الطريق السليم .

ثم تحدث المهندس سيد مرعى أحد أعضاء هيئة المكتب صاحبة الاقتراح فقال :

إن هذه اللجنة لا تعطل من عمل أية لجنة أخرى من لجان المجلس ، فهو عمل تنظيمى بحت وقد تلقى المجلس كثيرا من الشكاوى بقطاع الشركات والمؤسسات ، قد يكون بعضها صحيحا ، وقد يكون البعض الآخر غير صحيح ، وقد يمثل جزءا منها إشكالا من إشكالات التنمية ، يجب أن يتعرض له المجلس بالبحث والدراسة . ولم يتخذ المجلس إجراء فعالا فى هذه الشكاوى ؛ انتظارا لما ستسفر عنه الدراسة التى كانت تقوم بها الأمانة العامة .

ثم أوضح بقوله : فإذا قال السيد رئيس المجلس : إن اللجنة المقترحة إنما هى لجنة تنظيمية تعرض عليها الشكاوى لتبحث مدى جديتها ، فإن هذه اللجنة فى الواقع إنما تمثل السكرتيرية العامة لهذا المجلس ، تحيل الشكاوى الجدية إلى جهة الاختصاص التى قد تكون إحدى لجان المجلس الدائمة ، وقد تكون لجنة أخرى خاصة ، وكل مسألة تخضع لظروفها وطبيعتها .

وأشارت السيدة نوال عامر بأن النقاش طال فيما لا طائل من ورائه إلا أنها لجنة تنظيمية تقترح خط سير العمل الذى سيعرض على المجلس ، وأنه لابد منها ؛ ولأن الجميع يطالب بتحقيق رقابة فعالة على القطاع العام . واقترحت إقفال باب المناقشة ..

وأيد فكرى الجزار هذا الاقتراح بقوله : إن اللجنة فى واقع الأمر إنما هى دعم للقطاع العام وليست خطرا عليه كما يتصور ذلك أحد السادة الزملاء . فنحن نحمى القطاع العام حين نباشر سلطتنا فى الرقابة عليه ونمده بمزيد من القوة عندما نصحح أخطاءه .

ومرة أخرى يحاول أحد الأعضاء إجهاض هذا الاقتراح ، ليكون من اختصاص وسلطة الاتحاد الاشتراكى بدلا من مجلس الأمة . فقد تحدث العضو نصر عبد الغفور جمعة فقال :

بدلا من أن نتكلم عن تشكيل لجنة معينة ، أو أن نبحث فى مدى

اختصاصاتها ، فإنى أرى أن لدينا تنظيما سياسيا بدأ يتبلور ويأخذ شكله النهائى . وقد يكون فى موافقتنا على تشكيل هذه اللجنة ابتعاد عن هذا التنظيم السياسى ، فى حين أننا يجب أن نظل على ارتباط به . فهناك لجان للاتحاد الاشتراكى فى كل قرية وفى كل مؤسسة ، ونحن أعضاء فيها وإنى أتساءل : لماذا لا تمارس هذه الأجهزة الشعبية المنتخبة سلطاتها كاملة فى الرقابة على كافة الأجهزة التنفيذية فى الدولة ؟

وأثار هذا الرأى ضجة بالمجلس ، لأنه من الطبيعى أن يدرك الأعضاء أنه يهدف إلى سحب أو الحجر على سلطة المجلس الرقابية على القطاع العام .

ولكن العضو محمد رشاد الشبرابخومى حاول أن يلقى ظلالا على عمل هذه اللجنة فقال : إن هذه اللجنة ستعرض موضوعات دون أخرى ، فما هو الموقف بالنسبة لهذه الموضوعات التى لا تعرضها اللجنة على المجلس ؟ وما ولايته على الموضوعات التى ترى اللجنة أنها لا تستحق الدراسة ؟

وأثارت هذه الظلال ضجة بين الأعضاء ، حيث إنها تشكك فى نوايا أعضاء اللجنة وأغراضها من العرض أو دونه .

فرد عليه أنور السادات بقوله : إن عمل اللجنة هو أن تتقدم بالاقتراحات والشكاوى كما هى ، ويقتصر عملها على إبراز أهمية الموضوعات التى تعرض عليكم ... كما أن اللجنة لن تمنع عرض أى أمر على المجلس ، كما أنها لن تلغى عمل أية لجنة أخرى من لجانه .

ثم عرض رئيس المجلس تشكيل اللجنة من ثمانية أعضاء حيث وافق عليهم المجلس وهم :

أحمد فهيم — وحسن توفيق — د / رشدى سعيد — د / أحمد خليفة — فكرى الجزار — عامر محمد عامر — بثينة الطويل — مصطفى عبد المجيد رضوان .

وقد قبض على فكرى الجزار فور إعلان المؤامرة التى أشير إليها حينذاك والخاصة بالمشير عبد الحكيم عامر قائد الجيش المصرى .

وفى موقف آخر ، أكد السادات حق وواجب وفاعلية السلطة الرقابية لمجلس الأمة على الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركاتها التابعة لها .

حيث إنه عقب إلقاء نائب رئيس الوزراء ووزير التعدين والبترول لبيانه أمام المجلس فى (١٢ ديسمبر ١٩٦٤) ، فقد علق السادات بقوله : إن هذه المؤسسات يقوم بإدارتها مسئولون ، يعدون ميزانياتها ويتقدمون بها ومعها التقارير السنوية عن المركز المالى لهذه المؤسسات ، لصاحب رأس المال وهو الشعب ، ممثلا فى هذا المجلس ليقول كلمته فيها ويحاسبهم على ما فيها من أخطاء فى حدود ملكيته ، وبما لا يعطل أو يشل أعمال هذه الشركات من تدخل فى التفاصيل ، وفى اعتقادى أننا جميعا متفقون على هذا .

ونال السادات بهذا التأكيد تصفيقا حادا من الأعضاء .

* ولا شك فى أن السادات وهو رئيس لمجلس الأمة ، وفى قبضته إحدى مؤسسات الدولة ، والتى لابد من إحداث توازن بينها وبين قوى أخرى ، ومحاولته لتقوية وزيادة فاعلية هذه المؤسسة للتصدى ولمواجهة قوى أخرى بالدولة ، أن يسعى إلى تطويرها لتكون كما يريد .

ففى يوم (٣٠ مايو عام ١٩٦٦) ، طرح السادات رئيس مجلس الأمة على أعضاء المجلس فكرة تطوير عمل المجلس . وقال فى ذلك : إننا وقد مارسنا العمل فى مجلس الأمة خلال ما يقرب من ثلاث دورات – لابد من أن تكون قد تجمعت لدينا حصيلة كبيرة من الآراء والاقتراحات حول أسلوب عمل المجلس .

والدليل على ما ذهبنا إليه فى السطور آنفة الذكر فى بداية الحديث عن التطوير .

فقد قال : إن وظيفة المجلس الأساسية إلى جانب التشريع هى التقييم المستمر للعملية الثورية التى تجرى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ودفع عجلتها على الدوام والكشف عن الأخطاء بكل سرعة ، بغرض القضاء عليها واستكشاف مواطن النقص والقصور لسدها أو استكمالها . وذلك كله دون

رغبة فى الإحراج أو دون تضخيم للأخطاء ، أو للمشاكل ، خاصة أن الكثير منها أمر يرتبط بطبيعة التطوير ذاته ويلازم مرحلة التحول .

ثم أضاف بقوله : والأمر الضرورى فى هذه الحالة هو أن يتعاون مجلس الأمة بأسلوب جديد وبخطة عمل جديدة مع الحكومة جنبا إلى جنب فى إيجاد الحلول السريعة وخاصة للمشاكل اليومية للجماهير ، وأن يطوع اختصاصه فى التشريع والرقابة لخدمة الأهداف الثورية الكبرى فى فاعلية أعمق وأوسع مما هى عليه الآن ، وأن تحقق هذه الخطة فى الوقت نفسه دوام الاتصال بيننا وبين قواعدنا الشعبية ، ونضمن اشتراك الشعب معنا بمختلف مستوياته فى عملنا التشريعى ، وفى دراستنا لمشاكل التطور والنمو ، لتشاركنا قوى الشعب العاملة فى إيجابية فى صنع المستقبل الذى تقع مسئولية صنعه علينا جميعا .

ثم قال : إننا نريد أن نطور عملية الرقابة ونزيد فاعليتها بحيث يكون النائب شريكا شركة كاملة فى كل ناحية من النواحى ..

ورغم أن السادات أوضح تطوير المجلس من الناحية الرقابية لزيادة فاعليتها ، إلا أن بعض الأعضاء تخوف من هذا التطوير تصورا منهم أنه سيخفف أو يقضى على هذا الجانب الرقابى ... فتحدثوا وكأنهم يلتمسون العذر ، فيما إذا كان المجلس قد مارس رقابة بصورة أحرجت الحكومة أو أن هذا الاقتراح بإيعاز منها ؛ لوقف النشاط الرقابى إلى حدود معينة ... وقد تبدى هذا التخوف فى كلمات هؤلاء الأعضاء ومنهم عبد الفتاح عزام الذى قال : الواقع أنه منذ أن جاء هذا المجلس ، لم يحاول أحد من السادة الأعضاء إحراج الوزارة أو الحكومة أثناء المناقشات أو عن أى طريق آخر ، وما يجرى عليه العمل طوال الدورات الثلاث أن يوجه العضو سؤاله للوزير المختص ، وبعد انتهاء السيد الوزير من الإجابة يقوم السيد العضو بإيضاح الدوافع التى دفعته إلى توجيه سؤاله ، وينتهى بتوجيه الشكر إلى السيد الوزير ، وكثيرا ما يحدث أن يتصل العضو بالوزير المختص لمحاولة تسوية الموضوع أو الوصول إلى حل حاسم للمشكلة عن طريق هذا الاتصال الشخصى ، وهو ما يتفق مع المفهوم الصحيح لعلاقة المجلس بالحكومة ، من أنها

تقوم على أساس المشاركة فى المسئولية . وأما عن الصورة التى لدى الشعب عن أعمال المجلس فأعتقد أنها مشرفة .

وكذلك العضو كمال مصطفى بدر الذى قال : لا أعتقد أن إحراج الحكومة أو إظهار العيوب كان أمرا واضحا فى عملنا بالمجلس ، وإنما كان رائدنا دائما الكشف عن موطن الخطأ لتفاديه وإظهار العيب لتلافيه ، ولا يعرف المجلس الاشتراكى غير هذا الطريق الذى يقوم على التعاون البناء بين المجلس والحكومة .

وبالفعل فقد شعر أنور السادات بتخوف هؤلاء الأعضاء من التطوير فقال :

إن كلام السيد العضو يفهم منه أننا نريد أن نمنع توجيه الأسئلة أو تقديم الاستجوابات إلى الحكومة ، وهذا خطأ .

كما قال مصطفى كامل مراد : إننى أرى أن المجلس الحالى قد أدى دوره ..

وأشار العضو بكر عبد الواحد بكر إلى أننا بصدد وضع دستور جديد ، ولذلك فإنه يرى أن نتريث حتى يتم وضع الدستور ؛ لنستطيع فى ضوء ذلك أن نطور عمل المجلس .

ولكن السادات رد عليه قائلا : إن المجلس هو الذى سيقوم بوضع الدستور ، وهو أيضا الذى سيشكل اللجنة التى ستقوم بتقييم تجربتنا الماضية ، وستعرض علينا نتيجة دراستها لهذا الموضوع . ولاشك فى أن عملية التطوير ، والوصول إلى أسس جديدة لعملنا ، ستعطى لجنة وضع مشروع الدستور أبعادا جديدة لوظيفة المجلس فى مجتمعنا الاشتراكى ، مما سيساعدها إلى حد كبير فى تقنين الفصل الخاص بمجلس الأمة .

وحاول عضو آخر وهو طه رياض سيف النصر أن يرجىء من هذا التطوير فقال :

إن المجلس يحكم الآن على اللائحة المؤقتة ، بينما هناك لائحة جديدة قامت اللجنة المختصة بإعدادها ولم تعرض على المجلس بعد . واستمدت أكثر أحكامها من لائحة سنة (١٩٥٦) .

ولكن السادات رد عليه بقوله : إن هذه اللائحة تعتبر أيضا لائحة قديمة .

وانتهى النقاش بموافقة المجلس على تشكيل اللجنة الخاصة بتطوير عمل مجلس الأمة على الوجه الآتى : سيد مرعى رئيسا والأعضاء : محمد عطية إسماعيل ، ومحمد فوزى شاشى ، ومفيدة عبد الرحمن ، ومحمود مرسى السيد ، ومحمود الشافعى أبو وافية .

وبالفعل فى (١٩ ديسمبر عام ١٩٦٦) تقدم أنور السادات بمذكرة للمجلس تتضمن المبادىء الموضوعية التى توصلت إليها فى صدد هذا المشروع ، وأن تلحق بها الصياغة القانونية المقترحة لهذه المبادىء ، وذلك إلى جانب المشروع المتكامل للائحة الداخلية .

وقد أتى مشروع التطوير الذى تمثل فى اللائحة الداخلية الجديدة للمجلس ببعض النصوص والأحكام الجديدة . منها المجموعات البرلمانية للمحافظات . وكذلك طلب الإحاطة ضمن وسائل رقابة المجلس على الحكومة بحيث يمكن للأعضاء بصفة مستمرة الإحاطة بنظام سير العمل فى الوزارات وأجهزتها الإدارية والإنتاجية ، والاطلاع على جميع الدراسات والإحصاءات والوثائق والتقارير والشروح والبيانات والاستماع إلى الإخصائيين والخبراء الحكوميين فى تفهم دقائق الإجراءات الحكومية المختلفة ، وعلى وجه عام الإحاطة بكل أوجه نشاط الوزارات المختلفة ، وذلك كله ليحقق للأعضاء كل الإمكانات التى تعاونهم على ممارسة اختصاصهم ، ممارسة سليمة واعية .

وكذلك استحداث نظام لجان « الاستطلاع والمواجهة » ، وهذا يسمح للمواطنين من أصحاب الرأى والتجربة ، وللمتخصصين والفنيين وغيرهم من العاملين البارزين فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بأن يشاركوا فى إبداء الرأى فى الموضوعات الهامة ، وفى إنارة الطريق أمام لجان المجلس لاستخلاص الرأى والوصول إلى أفضل النتائج .

وأيضا الاهتمام بعرائض المواطنين وتبنى مشاكلهم التى تعبر عنها هذه العرائض ، وتبنى الاقتراحات بالقوانين التى تقدم من المواطنين ، أو من هيئات شعبية والتى تتضح صلاحيتها ، وتمكين المجلس من دراسة هذه العرائض ، الدراسة

الموضوعية التى تؤدى إلى استظهار المشاكل وأسبابها والمشاركة فى علاجها .

وقد اهتم مشروع اللائحة الجديدة للمجلس ، والذى تقدم به أنور السادات بوظيفة اللجنة فى مجلس الشعب ، فكفل لها حق اقتراح القوانين ، وتقصى آثار تطبيق القوانين الهامة التى تمس مصالح الجماهير الأساسية ، ومتابعة وعود الوزراء أمامها ، وفى المجلس كل فى دائرة اختصاصها ، وإجراء دراسات ميدانية فى مركز العمل وفى الإدارات الحكومية والمحلية والهيئات والمؤسسات العامه وإبداء رغبات فى شأن موضوع هام ذى صفة عامة ، اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية وفحص نشاط إحدى المصالح الحكومية الإدارية أو الانتاجية بتكليف من المجلس ، ومعاونة المجلس وأعضائه بموافاتهم بكافة البيانات والمعلومات التى تتعلق بالموضوعات المحالة إليها .

وفتح المشروع الطريق لتعميق الوحدة الفكرية بين الأعضاء وذلك بإنشاء اللجنة الدائمة لمكتب المجلس وهى مشكلة من رؤساء اللجان ، وممثلين عن المجموعات الإقليمية للأعضاء .

وقد ناقشها الأعضاء على مدى ثلاث جلسات واشترك فيها واحد وعشرون عضوا ، ونزل أنور السادات من فوق منصة الرئاسة ليشارك ويرد على بعض الأعضاء ، ثم وافق المجلس على هذه اللائحة الجديدة التى تحمل بصمات السادات فى تطوير عمل المجلس ، وزيادة فاعليته وتأثيره فى مواجهة قوى ومؤسسات وتنظيمات سياسية واجتماعية أخرى .

* وفى (٢٠ يناير عام ١٩٦٨) أى بعد هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، بدأ المجلس محاولا أن يتبوأ مكانة ووضعا أكثر ثقة وتأثيراً مما كان ، فقد أعلن أنور السادات رئيس مجلس الأمة فى بداية جلسة اليوم المذكور قائلا : تقدم إلى رؤساء لجان المجلس بطلب يتضمن اقتراح تشكيل لجنة خاصة من بين أعضاء المجلس ووزارة العدل ، لإعادة النظر فى القوانين التى تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين وأنى أعرض الاقتراح وهذا نصه :

لما كانت الظروف الراهنة قد كشفت عن بعض صور الانحراف فى تطبيق

بعض القوانين ، بما ينبغى معه إعادة النظر فى كل القوانين التى تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين ، وإعادة صياغتها بما يدعم الضمانات القائمة ويوفق فى الوقت ذاته بين أمن المواطن وأمن الدولة وسلامتها .

فنقترح الموافقة على تشكيل لجنة خاصة من بين أعضاء المجلس تشترك معها وزارة العدل ؛ لإعادة النظر فى هذه القوانين الخاصة وعلى العموم إجراء دراسة وافية مستفيضة لجميع ظروف ومقتضيات القبض والاعتقال ووضع الضمانات الفعالة التى تكفل حماية المواطن ، وفى نفس الوقت تحقيق ما تقتضيه سلامة الأمة والوطن من تدابير الأمر ، الذى يجعل السيادة دائما للقانون وهو ما نطالب به جميعا .

ولأهمية هذا الاقتراح وحيويته نقترح أن يحدد للجنة مدة شهر للانتهاء من أعمالها والعرض على المجلس .

ولا يخفى علينا أن هذا الاقتراح كان بإيعاز من أنور السادات رئيس اللجنة العامة التى تضم رؤساء اللجنة ، إلا أنه لم يشأ أن يظهر فى الصورة بشكل سافر ، ودفع رؤساء اللجان بالتقدم بهذا الاقتراح . وكان هذا ردا على ما كشف وأعلن فى حينه عن انحرافات جهاز المخابرات العامة برئاسة صلاح نصر ، وإن هذا الجهاز كان يمثل دولة داخل دولة ، وخطوات التطهير التى جرت به .

بالإضافة إلى حالة التذمر والغضب والسخط والاستياء والاختناق والاحتجاج التى كان يشعر بها المواطنون من جراء هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، وما كشفت عنه من انحرافات وفساد وإهمال كانت من أسباب هزيمة يونيو (١٩٦٧) .

وقد تعرض هذا الاقتراح لنقاش الأعضاء ، مابين مؤيد ومنتقد ، ومن حاول التملص من مسئولية الموافقة على نصوص جائرة بخصوص حريات المواطنين ، فيما قبل هزيمة يونيو (١٩٦٧) .

فقد تحدث العضو عبد الرءوف فهمى خليل قائلا :

إن الجزئية التى أود التحدث فيها تتعلق بأن هناك عدة قوانين ذات أوضاع خاصة تعرضت لها بعض الصحف ، كقانون الأحكام العسكرية الذى أوقف العمل أخيرا ببعض مواده ، فقد تناول أحد الصحفيين هذا القانون على صفحات جريدة الأهرام ، وذكر أنه نظر فى مجلس الأمة بطريقة خاصة ، وأن نظره بالمجلس لم يستغرق أكثر من جلسة واحدة .

وأن السيد الرئيس سبق أن ذكر أن الصحافة ومجلس الأمة يمثلان جناحى الديمقراطية ؛ ولذلك يجب على الصحافة أن تنقل للرأى العام كل مايدور من مناقشات داخل هذا المجلس ، ولا يصح أن توجز فى نشر ذلك ، فى الوقت الذى نفرد فيه صفحات بأكملها لنشر ما لا يجب أن ينشر كمذكرات كلير بباوى .

ثم أشار محمد رشاد الشبرابخومى بقوله : إن الاقتراح المعروض علينا والمقدم من السادة رؤساء اللجان ، يتعلق بإعادة النظر فى القوانين الخاصة التى صدرت لظروف خاصة ، وقد حدد هذا الاقتراح الجوانب التى ينبغى أن يدرك الكلام حولها ، وقد نسى السادة أصحاب الاقتراح أمرا هاما وهو أن يشيروا إلى الإجراءات التى يمكن اتخاذها بالنسبة لمن حوكموا فى ظل تلك القوانين .

والمطلوب منا الآن أن نعيد النظر فى هذه القوانين ، وإنى أرفع صوتى هنا مطالبا بأن يعاد النظر فى كل قضية نظرت فى ظل تلك القوانين ، وذلك إذا ماكنا سنصل فى النهاية إلى ما يقطع ببطلانها ، تأسيسا على أن كل ما يجرى فى ظل الباطل فهو باطل .

وعندئذ تدخل أنور السادات رئيس المجلس قائلا : لابد أولا من أن نعيد النظر فى هذه القوانين ، ويمكن التصرف بعد ذلك فى ضوء ما سنصل إليه فيها .

ثم تحدث سيد جلال متسائلا : أود أن أتعرف قبل كل شيء على القوانين

التى يرى السادة رؤساء اللجان إعادة النظر فيها !!

فأجابه أنور السادات قائلا : إن الأمر الأساسى فى هذا الموضوع يتعلق بجميع ظروف ومقتضيات القبض والاعتقال ووضع الضمانات الفعالة التى تكفل حماية المواطنين ، وفى نفس الوقت تحقيق التدابير التى تقتضيها سلامة الأمة والوطن ، الأمر الذى يجعل السيادة دائما للقانون وهو ما نطالب به جميعا .

وعاد سيد جلال مرة أخرى لحديثه فقال : أرى أن تعرض هذه القوانين على لجنة الشئون التشريعية فورا ، مادام الأمر متعلقا بثغرات اتضح من التطبيق وجودها بهذه القوانين . مما سهل للبعض سلوك طريق غير مشروع ، وذلك باستغلالها بما لا يتفق والصالح العام .

وهنا أكد السادات على كلام سيد جلال بقوله : هذا هو مؤدى الاقتراح المعروض فعلا .

ثم تحدث نصر عبد الغفور مبررا صدور قانون الأحكام العسكرية من مجلس الأمة فيقول :

أولا : أوضح أن المجلس لم يخطىء فى إقراره للقانون . والموضوع يتلخص فيما يلى :

عرض على المجلس مشروع قانون يجيز للمحاكم العسكرية محاكمة المدنيين المتهمين فى جرائم الإخلال بأمن الدولة أو قلب نظام الحكم ، وأشار إلى طبيعة وطريقة تكوين هيئة المحكمة . وكان واضحا أنه لا اعتراض من المجلس على جواز ذلك ، فالمجلس يهمه تدعيم النظام وردع المارقين ، وأود أن أتساءل هل خول القانون لفئات معينة حق تعذيب المتهمين ؟

واستدرك قائلا : إن موضوع التعذيب الذى أشار إليه المحرر المذكور بالصحيفة المذكورة ، قد تم مخالفا كل القواعد والمعانى الإنسانية ، والتعذيب ممكن أن يحدث دون صدور هذا القانون ، وفى

ظل قوانين أخرى إذا أساء القائم بتطبيقها استعمال سلطة . إن انحراف فرد أو جهاز أو هيئة أمر لا دخل له بالقانون .

ومرة أخرى يصدق السادات على التفسير السابق بقوله : إن الانحراف حدث عند التطبيق .

إلا أن العضو (حامد محمد عبد اللطيف) قال : وإن كنت أتفق مع الأخ نصر عبد الغفور فى أن الخطأ يكمن أساسا فى التطبيق ، إلا أننى لا أعفى النصوص أيضا من بعض القصور فى توضيح المعانى التى يستهدفها المشرع من أجل الصالح العام ، وذلك بسبب عدم الضبط أحيانا والارتجال والسرعة أحيانا أخرى . لهذا فإنى أقترح تشكيل لجنة أخرى بالإضافة إلى اللجنة المقترح تشكيلها ، وذلك للنظر فى الشكاوى التى تتعلق بالخطأ فى تطبيق القوانين أو بالانحراف فى تطبيقها ..

وهنا رد السادات عليه قائلا : هذا اقتراح قائم بذاته يمكن أن يتقدم به السيد العضو ؛ ليأخذ طريقه إلى المجلس طبقا لأحكام اللائحة الداخلية . وليس هناك من خلاف على أن واجب كل منا يحتم عليه الإبلاغ عن كل قصور فى القوانين أو أى انحراف فى تطبيقها .

وبالفعل فقد أخذ هذا الاقتراح طريقه إلى لجنة برئاسة محمود أبو وافية بعد ذلك . وأخيرا عقب وزير العدل عل نقاش الأعضاء والاقتراح المعروض فقال :

نحن نلتقى كحكومة مع السادة أعضاء المجلس الذين تفضلوا بتقديم هذا الاقتراح عند الغاية السامية التى يتغيونها ، ونؤمن معهم كحكومة أيضا أن أمن المواطن وكرامة المواطن ، هما السياج الأول والأقوى والأوحد لأمن الدولة وكرامتها . وأما عن وزارة العدل فيسعدنى أن أضع كل طاقاتها فى خدمة المجلس ، وأن أقول أيضا إنها كجزء لا ينفصل عن الحكومة قد بدأت فعلا هذا البحث ذاته .

وعرض السادات الاقتراح للموافقة . فوافق عليه المجلس .

وقد تشكلت اللجنة برئاسة ضياء الدين داود ، وكيل اللجنة التشريعية بالمجلس ، والسيد عطية أبو بكر حتيتة أمين سر اللجنة ، محمد عطية إسماعيل ، حافظ بدوى ، محمد فؤاد أبو صيلة .

ولم يقدر لهذا الاقتراح أن تقوم اللجنة بأداء واجبها نحوه ، حتى كان يوم (١٥ مايو ١٩٧١) ، وقبض على رئيسها ضياء الدين داود ضمن المؤامرة التى عرفت بمراكز القوى ، وأصدر الرئيس السادات عدة قرارات بقوانين ، لترد للشعب كرامته وحقوقه كإلغاء الامتناع عن التقاضى من جانب المواطن المظلوم فى إحدى القضايا ، أو قوانين الدولة ، أو موضوعات معينة ، وقرار بقانون بعودة الإخوان المسلمين الذين اعتقلوا فى الستينيات إلى أعمالهم ، وقرار بقانون لعودة الضباط الذين فصلوا من القوات المسلحة ، وأيضا قرار بقانون بعودة القضاة المفصولين إلى منصاتهم ، وقرار بقانون لتصفية الحراسات وفكها عن المواطنين ، وتضمن الدستور الدائم فصلا خاصا بالحريات الشخصية والخاصة للمواطنين . وإلغاء فرض الحراسة بقرار إدارى ، إنما لابد من صدور قرارها من القضاء . وأيضا منع التصنت التليفونى أو التسجيل إلا بأمر من النيابة العامة حفظا لأعراض الناس وحياتهم الشخصية .

* كما أن السادات حرص على الشكل أو الصورة المحترمة لمجلس الأمة ، من خلال الحفاظ على كرامة الأعضاء فى مواجهة الحكومة والتنظيم السياسى ، الممثل فى الاتحاد الاشتراكى . وقد تجسد ذلك فى صور عديدة نذكر منها مثالا واحدا .

ففى عيد العمال أول مايو (١٩٦٦) ، ذهب أعضاء المجلس إلى المحلة الكبرى لحضور الاحتفال الذى سيحضره رئيس الجمهورية فى ذلك الحين وهو عبد الناصر . وقد استقل الأعضاء أربعة أتوبيسات لهذا الغرض . ونزلوا فى استراحة مصانع المحلة الكبرى ، ليتناولوا الغداء ثم ذهبوا إلى السرادق المقام للاحتفال ، وقبل حضور عبد الناصر بعشر دقائق ، إلا أن أحد رجال الشرطة رفض دخولهم ، واعتبرهم قد تأخروا ، وكان لابد من حضورهم مبكرا عن ذلك . وحدثت مشادة بين بعض رجال الشرطة وبعض الأعضاء ،

وبالطبع فهى مشادة كلامية ، إلا أن قائد حرس مجلس الشعب والمرافق للأعضاء نجح فى إقناع مسئولى الأمن بالسرادق بدخول الأعضاء . حيث إن عددهم (٣٦٠) عضوا ، فما هو الموقف إذا خلت أماكنهم أثناء حضور رئيس الجمهورية ؟ وربما يفسر هذا الموقف سياسيا تفسيرا سيئا ، وهنا اقتنع مسئولو الأمن بالسرادق وسمحوا للأعضاء بالدخول والجلوس فى أماكنهم .

وقد ترك هذا الموقف أثرا سيئا فى نفوس الأعضاء ، وكان رئيس الحكومة حينذاك زكريا محيى الدين وهو من المقربين لرئيس الجمهورية ، وكذلك مسئوليته السابقة والدائمة عن شئون الأمن الداخلى ، بل من أقوى رجال الثورة حينذاك ، إلا أن السادات بصفته رئيسا لمجلس الأمة قام باستدعاء زكريا محيى الدين وطلب منه استرضاء الأعضاء وتهدئة ثائرتهم والاعتذار بالنيابة عن الشرطة فى مواجهة الموقف الذى استشعر فيه الأعضاء المساس بكرامتهم .

وبالفعل حضر زكريا محيى الدين إلى مجلس الأمة وألقى بيانا محاولا فيه تقديم عذر مقبول للأعضاء حول تصرفات بعض رجال الأمن ، ومحاولا الاعتذار ضمنيا عن هذا الموقف ووعد بالتحقيق فيه لينال مسببوه عقابا مقبولا .

ووقف يعلن بالمجلس فى يوم (٩ مايو ١٩٦٦) بقوله :

فى الأسبوع الماضى أثير فى جلسات مجلس الأمة موضوع الاحتكاك الذى بين أحد رجال الأمن وبعض الإخوة أعضاء المجلس . وقد أبلغنى السيد رئيس مجلس الأمة تفاصيل هذا الموضوع .

وكان هذا الموضوع محل اهتمام الحكومة . وهو حاليا موضع تحقيق ، وستتخذ الإجراءات اللازمة بما يحفظ لكل مواطن حقه ، ولكل مواطن كرامته ، وأنا طلبت الكلمة اليوم وأتحدث إليكم فيما أثير فى جلسات المجلس فى الأسبوع الماضى بالنسبة لهذا الموضوع ، وشعورى بأن هذا الموضوع قد أثار حساسية عند بعض الإخوة الأعضاء ، وأن هذا الموضوع

صور على أنه موضوع قد مس كرامة هذا المجلس أو كرامة بعض أعضاء المجلس .

والحقيقة أنا لا أتفق معكم أو مع الإخوان فى تصوير الحادث على هذا المستوى ، ولا يجب بأى حال من الأحوال أن توضع كرامة المجلس موضع الاختبار ، فى حوادث فردية تحدث تلقائيا أو تحدث نتيجة انفعالات وقتية ، وأنا فى بدء عمل الحكومة تكلمت فى هذا المجلس ، وقلت : إن الحكومة تعتبر نفسها إمتدادا لهذا المجلس ، وإن كرامة المجلس من كرامة الحكومة .

وإن من واجب الحكومة أن تحافظ على أحاسيس ومشاعر كل عضو من أعضاء المجلس . والحادث حدث فى ظروف معينة وعوامل معينة أدت بالتالى إلى أن يحدث هذا الاحتكاك ولا أريد فى هذا أن أخفف من وقع هذا الحادث على نفوسكم ، ولكن أنا لا أوافق مطلقا على أن يعامل رجال الأمن أو هيئة الشرطة – ليس فقط أعضاء مجلس الأمة – بل أى مواطن معاملة فيها خروج على القواعد . فرجل الأمن ينفذ التعليمات وهذا واجبه ، ولكن ليس له الحق فى أن يجرح شعور أى مواطن .

وأن ينفذ التعليمات تنفيذا سليما ، وأن يتحلى بضبط النفس وبالصبر وباللياقة ..

ثم عقب السادات ، رئيس مجلس الأمة ، على بيان رئيس الوزراء زكريا محيى الدين فقال :

إننى اشارك السيد رئيس الوزراء فى أن رجال الأمن يجب أن ينفذوا التعليمات ولكن بغير مساس بأحد مطلقا ، ويجب أن يتحلوا بالوعى الذى يستطيعون به أن يميزوا ما يقولون وما يفعلون .

إننى أشارك السيد رئيس الوزراء أيضا ، فى أن هذا خطأ فردى ، وكما قلت لكم فى اجتماع الهيئة البرلمانية الذى سبق انعقاد هذه الجلسة : إننى حينما تكلمت مع السيد رئيس الوزراء اتفقنا على أنه خطأ فردى يجب

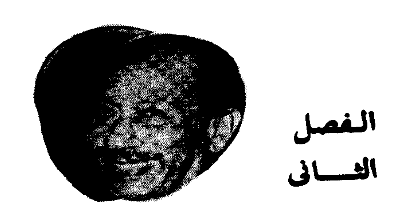
علاجه ، ولكن الظروف والملابسات والنشر فى الصحافة الذى تلا ذلك ، هو الذى عقد الأمر وأعطى صورة غير ما كان يجب أن تكون عليه .

ثم ختم السادات تعقيبه قائلا : والآن ... إننى أعتقد – كما اتفقنا فى اجتماع الهيئة البرلمانية – أن نترك الموضوع إلى أن ينتهى هذا التحقيق .

وأخيرا ، فهذه ليست لمحة عن كيان وشخصية وأداء السادات برلمانيا فى طور حياته السياسية فحسب ، وإنما صفحات تستعرض هذا الكيان فى غضون سنوات رئاسته لمجلس الأمة ، ومحاولاته إضفاء قوة على هذا التنظيم ، أو تلك المؤسسة السياسية ، وتأصيل لبعض سياساته وقراراته وهو رئيس للجمهورية ..

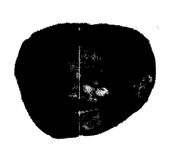






الفصل
الثـــانى

الســادات .. نائبـــا لرئيـس الجـمهـوريـة !



ليس من قبيل الصدفة ، أن يصدر عبد الناصر قراراً بتعيين أنور السادات نائبا له .

وإن حاول البعض أن يشير إلى أن ذلك صدفة أو حسن طالع بالنسبة للسادات ، فإنه من السذاجة أن يصدق ذلك القول فى عالم السياسة ولعبة الحكم .

وعلى ذلك فسنعرض فى هذا الفصل لكيفية تعيين أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية ، وماذا وراء ذلك !

فعندما كان عبد الناصر يتأهب للسفر إلى الرباط بالمغرب لحضور مؤتمر القمة العربى فى (٢٠ ديسمبر عام ١٩٦٩) ، فقد وصلته رسالة من حسن التهامى وزير الدولة برئاسة الجمهورية الذى كان قد سبقه إلى الرباط لتأمين حضور عبد الناصر ذلك المؤتمر من حيث مقر إقامته فى مكان انعقاد المؤتمر . وقد وصلت إليه معلومات من محمد أوفقير وزير الداخلية المغربى بأنه إذا كان هناك مؤامرة لاغتيال عبد الناصر ، فإنها فى الغالب من تدبير الفلسطينيين ، وفور ذلك بعث التهامى برسالته إلى عبد الناصر فى القاهرة ، يبلغه بما وصل إليه من معلومات .

وعلى أثر ذلك أصدر عبد الناصر قراره بتعيين أنور السادات نائبا أول له .

وبمقتضى الدستور المؤقت لعام (١٩٦٤) ، فإنه فى حالة وفاة رئيس

الجمهورية (عبد الناصر) ، فإن من يتولى رئاسة الجمهورية النائب الأول له ، أى أنور السادات إلى أن يجرى الاستفتاء لذلك فى مدى شهر .

وعندما انتهى المؤتمر وبينما كان عبد الناصر فى طريق العودة ، فإنه قد نزل بالجزائر لمباحثات مع هوارى بومدين ، ثم أقلعت الطائرة تجاه ليبيا فى أول زيارة لمعمر القذافى ، وفوجىء مرافقوه بأن عجل الطائرة به عطب وخلل ، حتى كادت الطائرة وهى تهبط مطار ليبيا تزحف على الأرض وتنفجر ، لولا مهارة الطيار الذى كان يقودها . وتم الكشف عن العطب فاتضح أن هناك بعض الأتربة موجودة فى جهاز نزول عجل الطائرة ، فتم تنظيفه وإصلاحه وعاد عبد الناصر إلى أرض مصر سالما .

وبعد أيام من تعيين أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية ، وبالتحديد فى (٢٥ ديسمبر عام ١٩٦٩) ، وهو اليوم الموافق لعيد ميلاد السادات ، هاجمت إسرائيل مصر بسلاحها الجوى بعدد (٢٦٤) طائرة فى حين أن الطائرات التى هاجمت مصر فى (٥) يونيو لم تكن تزيد على (٢٢٠) طائرة ، واستمر قصف الطيران الإسرائيلى أكثر من ٨ ساعات من ٨ صباحا حتى الرابعة والنصف بعد الظهر مع آخر ضوء . وقد قذفوا بآلاف الأطنان من القنابل الزمنية وغير الزمنية على مواقع الخط الأول على القناة مباشرة .

وربما نتساءل : هل اختارت إسرائيل هذا اليوم بالتحديد : احتجاجا أو رفضا بتعيين أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية وخلفا لعبد الناصر ... فى مواجهتها !!

وعندما تولى السادات منصب النائب ، تردد فى الوسط السياسى عن أسباب ودوافع عبد الناصر فى ذلك ، لاسيما أن للسادات علاقة مادية بالعائلة الحاكمة الكويتية وخاصة الأمير عبد الله المبارك الصباح ، كبير العائلة ، والذى كان يعيش فى مصر والمتزوج من ابنة عمه الصغيرة والطالبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

إلا أن الحقيقة أن هذه العلاقة لم تكن مقصورة على السادات فقط ، وإنما كانت هذه العلاقة أيضا يرتبط بها عبد الناصر ، وزكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وصلاح الشاهد كبير أمناء رئاسة الجمهورية . وكان الأمير يغدق عليهم

بالهدايا الكثيرة والثمينة والتى كانت تأتيهم خصيصا بطائرات خاصة ، بما فى ذلك هدايا من سيارات الكاديلاك الفاخرة فى مقابل معاملته أثناء إقامته فى مصر كرئيس دولة .

وكان الدكتور عبد الله الخطيب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، والذى عين فيما بعد وزيرا للتخطيط ، يقوم بالتدريس الخاص لزوجة الأمير ، ثم قام بهذا الدكتور رفعت المحجوب بدون أجر ، إلا أنها حصلت على تقدير جيد جد بدلا من تقدير امتياز ، الذى كانت تحصل عليه من قبل فى عهد الدكتور عبد الله الخطيب ، فغضبت من الدكتور رفعت المحجوب والذى قاطعهم لأنه أعطاها حقها من الدرجات فقط .

وبذلك فإنه ليس هناك محل لأن تكون هذه العلاقة عائقا أمام السادات لتعيينه نائبا لرئيس الجمهورية . مادام هذا الأخير على نفس نمط العلاقة .

ولكن محمد حسنين هيكل يفسر تعيين السادات نائبا بتبرير همس به عبد الناصر إليه بقوله : إن أنور يصلح لسد الفترة الانتقالية ، فالاتحاد الاشتراكى والقوات المسلحة سوف يواصلون تحمل المسئوليات الفعلية ، وفى فترة الانتقال فإن دور أنور سيكون شكليا . وأضاف عبد الناصر له قائلا :

إن الآخرين جميعا واتتهم الفرصة ليكونوا نوابا للرئيس إلا أنورا ..

ولعله دوره الآن . وعلى أى حال فهى فترة أسبوع على أرجح الأحوال .

ويستدرك هيكل قائلا : وبكل الشواغل التى ألحت على العمل الوطنى من مؤتمر الرباط إلى زيارة موسكو السرية لعبد الناصر ، إلى استمرار حرب الاستنزاف ، إلى مبادرة روجرز ، إلى المواجهة بين الملك حسين والثورة الفلسطينية فى الأردن ، فإن وضع أنور السادات كنائب للرئيس كان قضية منسية ، حتى وإن كان قد خطر للبعض بمن فيهم عبد الناصر نفسه ، أن الأمر قابل لإعادة النظر فيه . وهكذا بقى أنور السادات فى مكانه ، حتى تلك اللحظة الحزينة (أى وفاة عبد الناصر) هكذا عبر عنها هيكل .

وكما سبق الإشارة فى البداية ، أنه من السذاجة القول بأن الصدفة لعبت دورا هاما وكبيرا فى تعيين أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية ، وتجاهل حقائق وواقع عالم السياسة . فإننا سنعرض لحيثيات هذا التعيين من خلال الحقائق الظاهرة والخفية ، إذ على هذين الاعتبارين تقوم قواعد لعبة الأمم .

أولا : إن اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائبا له ، وهو يتوقع نجاح أى محاولة لاغتياله يمثل اختيارا هاما وخطيرا ومحسوبا لمن سيخلفه . اختيار شخص قوى فى مواجهة غياب عبد الناصر ، ولاسيما فى مواجهة الآخرين الذين كانوا يلتفون حوله ، ويحاولون السيطرة والهيمنة عليه ، وعلى الحكم بعد هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، ويتحينون الفرصة المناسبة لذلك . وإذا كانت هذه الفرصة هى وفاة عبد الناصر ، فإن هذا الأخير يواجههم بالسادات نائبا ... ثم رئيسا . ولاشك فى أن لحظات الخطر لا تدفع الإنسان لاختيار الأضعف إنما لاختيار الأقوى على مواجهة هذه اللحظات .

ثانيا : إن عبد الناصر وقع إختياره على الشخص الذى لابد أن يسير على نهجه وسياساته ، إن لم يكن جميعها إلا أنه سيسير على بعضها ، ولاسيما ما يتصل بالعلاقات الاستراتيجية مع القوى العظمى . وكان السادات بالنسبة إليه هو خليفته فى هذا ، وسيتضح ذلك فى فصل تالٍ بعنوان السادات على طريق عبد الناصر .

ثالثا : ربما ليس من المعلوم أن هناك عاملا شخصيا فى ذلك الاختيار ، ألا وهو أن السادات هو الشخص الوحيد الذى كان عبد الناصر يتردد عليه بمنزله ، بصفته صديقا شخصيا له ، كان يتردد عليه بين الحين والآخر ، ويشكو له همومه وشواغله ، ويجلسان يتسامران لساعات غير قصيرة فى المساء . وكان فى الحلقة الضيقة المحيطة بهما قد تغامزت على هذه الزيارات . مما دفع ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء الأسبق أن يسأل عبد الناصر عن أسباب هذه الزيارات وما يتغامز به هؤلاء المقربون ، وكانت علاقة ثروت عكاشة بعبد الناصر تسمح له بهذا التساؤل الشخصى .
فرد عليه عبد الناصر بقوله : أبدا ... إننى أرتاح للسادات .

أليس من حقى أن يكون لى صديق أرتاح إليه !!
وحيث إنه صديقه الشخصى ، فإنه يعرف أكثر مما يعرفه غيره من خلال جلسات السمر التى يقضيانها معا . وخاصة بعد وفاة المشير عبد الحكيم عامر .

رابعا : إن عبد الناصر لم يشأ أن يحرق أنور السادات سياسيا من خلال توليه مناصب تنفيذية متغيرة ومتقلبة ، وإنما احتفظ به دوما كورقة مستقلة فى نظامه السياسى ، كرئاسته لمجلس الأمة ، ليكون جزءا من توازن توزيع القوى السياسية داخل الدولة .

خامسا : وعندما كان عبد الناصر فى موسكو ، واستولى السادات على قصر يملكه ضابط سابق هو اللواء الموجى . وعاد عبد الناصر وضايقه ذلك ، فإنه على أثر هذا ذهب السادات ليعتكف فى ميت أبو الكوم ، ولكن عبد الناصر منحه قصرا على النيل كان ملكا لمليونير يهودى اسمه ليون كاستر ، وقد فرضت عليه الحراسة مع غيره فى عام (١٩٦١) . وبذلك فهو لم يعاقبه أو ينحيه من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية . عكس ما فعل من قبل مع على صبرى ، الذى كان قد نقل إليه أنه حضر من موسكو وحمل هدايا ومشتريات حملتها سيارة نقل من المطار ... ولم يدفع جمركها ، وكانت هدايا من السوفييت بمناسبة زيارته لموسكو ، وبذلك فإن إعطاء عبد الناصر قصرا للسادات ... فكان يسعى لراحته .

سادسا : وعندما كان عبد الناصر فى زيارة إلى ليبيا يحضر احتفالا بجلاء الأمريكيين على قاعدة هويلس بليبيا ، وتفجرت مبادرة روجرز ، فاجتمع السادات بصفته رئيسا للجنة السياسة للاتحاد الاشتراكى وحبذا رفضها . إلا أن عبد الناصر حضر إلى مصر وقضَّى بها يوما واحدا ، ولم يَلُمْ أو يعاقب السادات على موقفه ، لأنها كانت مناورة متفقا عليها بين عبد الناصر والسادات ، وعندما ذهب عبد الناصر إلى موسكو قال للزعماء السوفييت إنه سيقبلها .

سابعاً : إن عبد الناصر يعلم أن الاتحاد السوفييتى لا يميل إلى السادات ، وأن هذا الأخير أيضا ليس له ميول سوفييتية ، وبذلك فقد اختار من سيخلفه فى التعامل المعلن والظاهر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى أظهر عبد الناصر بعد فترة من عام (١٩٦٧) ، علاقته بها وكانت هذه استراتيجية يتفق فيها كل من عبد الناصر والسادات ، وإن كان لكل منهما منهجه ووسائله ودوافعه بتحقيق هذه الاستراتيجية الخفية ... والمعلنة أيضاً .

ثامنا : كان أنور السادات يجلس ساعات طويلة مع عبد الناصر فى منزله ، ثم ينتقل بعدها إلى مكتب سامى شرف ، لينقل إليه ما تم الاتفاق عليه بينهما ؛ ليترجم إلى أسلوب تنفيذى . وهذا يعنى أن عبد الناصر كان يدرب السادات على إدارة الدولة من خلال جهاز عبد الناصر نفسه قبل أن ينقلب هذا الجهاز ذاته ضد السادات .

وكان السادات لا يصدر أى قرار فى الاتحاد الاشتراكى بصفته أمينا للجنة السياسية إلا بعد الرجوع إلى جهاز عبد الناصر .

تاسعا : وكان قبل إصدار قرار تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية ، فقد دفعه عبد الناصر فى عملية جس نبض بالنسبة للمستويين العربى والإسلامى ، حيث يقوم مقام رئيس دولة مصر فى حضور أول مؤتمر قمة إسلامى دعا إليه الملك الحسن فى شهر سبتمبر عام (١٩٦٩) على أثر حريق المسجد الأقصى .

وكان عبد الناصر يتشاور مع حسن التهامى حول ضرورة حضور هذا المؤتمر ، وأنه لا يريد أن يحضره .

فقال له التهامى : بأنه لا يجوز أن تغيب مصر عن اجتماع القمة الإسلامى الأول فى المنطقة والذى يمثل نموا ظاهرا في سياسة المنطقة كلها وقضاياها .

فقال له عبد الناصر : هل تضمن لى شخصيا الحضور المؤثر فى هذا المؤتمر ؟

فأجابه التهامى : نعم . ولكن يجب أن يرأس وفد مصر شخص ينوب

عنك وعلى مستوى القمة .
وعندئذ اختار أنور السادات ؛ ليكون رئيسا لوفد مصر فى هذا المؤتمر الإسلامى الأول للقمة .
وبذلك فقد اختار عبد الناصر الشخص الذى يطمئن إليه ولسلوكه المنضبط فى تيار السياسة الجديدة بالمنطقة ، ويضمن عدم خروجه عن خط عبد الناصر الفكرى ، ومستفيدا من ماضى السادات وسمعته أمام العالم العربى ، فى كونه كان أمينا عاما للمؤتمر الإسلامى الأول ، الذى قام بالاتفاق بين مصر والسعودية وباكستان أثناء موسم الحج عام (١٩٥٤) ، وكان السادات هو تلك الشخصية التى استقر عليها الرأى حينذاك من الأطراف الثلاثة ؛ ليكون أمينا عاما لذلك المؤتمر ونائبا عن الثلاث دول ، وممثلا شخصيا لعبد الناصر ، وذلك منذ فترة مبكرة بعد الثورة ألا وهى عام (١٩٥٤) .

وفى مؤتمر سبتمبر (١٩٦٩) ، كانت قد حدثت مواجهة كلامية بين السادات وشاه إيران تبادل فيها الطرفان الحديث حول دور الحرب فى حل المشاكل الدولية ، وتأثير الكلمة أى المباحثات والوساطة فى حل المشكلة ، وربما يفوق ذلك فرقعة المدافع . وكانت هذه أول إشارة لإمكان حل مشكلة العرب والمسلمين فى مواجهة إسرائيل . وقد مرت هذه المشادة بهدوء ولم يعترض عليها عبد الناصر .

ولكن قد حدث أثناء المؤتمر أن رئيس باكستان اعترض على حضور وفد للهند ذلك المؤتمر ؛ لأن الهند ليست دولة إسلامية ، وقد حضرت لأنها بها أكبر تجمع إسلامى فى القارة الأسيوية ، وفى ذات الوقت كان يجرى بالهند مذبحة للمسلمين ، وخاصة فى صباح أول أيام المؤتمر على يد السيخ والهندوكيين ... وعندما أبرق لعبد الناصر بهذا الخلاف أبرق للسادات بالانسحاب من المؤتمر . واستجاب السادات لهذه البرقية . إلا أنه بضغط من الملك الحسن والتهامى وأعضاء الوفد المصرى ، فقد أبرق السادات لعبد الناصر فى القاهرة يبلغه بأنه ينبغى بقاؤه جالسا على كرسى مصر فى المؤتمر حتى لا تغيب مصر عن المؤتمر .

وكان وجود السادات فى هذا المؤتمر أول عملية اختبارية للسادات فى قدرته على المناورة فى المحافل الدولية ، كما يريد عبد الناصر ، وخاصة فى العمل السياسى واللعبة الدولية وخلفياتها ، ولاسيما فيما يختص بالمواجهة العربية الإسلامية الجديدة مع إسرائيل .

كما كان قد بعث به إلى سوريا وذلك لإجراء مفاوضات مع نور الدين الأتاسى رئيس سوريا .

وكان السادات قد اختار مقرا له كنائب لرئيس الجمهورية فى القصر الجمهورى الحالى ، مقر عمل الرئيس حسنى مبارك حاليا .

وبذلك فإن تعيين السادات نائبا لرئيس الجمهورية ليس من قبيل الصدفة أو قضية منسية أو ما شابه ذلك من التداعيات التى يتعمدها البعض السذج من المواطنين .

إلا أن هذا الأمر ذو حسابات وأبعاد متعددة وزوايا عديدة ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى .

وإن كان السادات قد انقلب على رجال وجهاز حكم عبد الناصر ، فإن ذلك يبدو منطقيا مع استراتيجيته التى يلتقى فى بعض محاورها مع عبد الناصر ، ويختلف معه فى بعضها ، وبالتالى يختلف جهاز حكم عبد الناصر معه فيها . وهذا ما تجلى فى صراع السلطة فى (١٥ مايو عام ١٩٧١) .

فإن لعبة الأمم لا تعرف المصادفات أو حسن أو سوء الطالع ، إنما هى ذات قواعد وحركات لابد من أن تكون محسوبة على رقعة الشطرنج ، والتى تعد أطرافها المدبرة القوى العظمى وأحد لا عبيها عناصر الدول النامية أو الصغيرة .

وإذا كان هناك لاعب رئيسى فهناك لاعب أو أكثر أدواتا ومساعدين لهذا اللاعب الرئيسى .

ومن هنا فإن محمد حسنين هيكل يذكر أنه كان وزيرا للإرشاد ، فقد طلب

من السادات أن ينعى عبد الناصر فى التليفزيون والإذاعة حتى يراه الناس ... وهو خليفة عبد الناصر ..

ولكنه يذكر هذا باعتبار مسئوليته الوزارية فقط ... ولم يذكره لاعتبارات أخرى فى إطار لعبة الأمم ... والمساعدين !!



الفصل
الثالث



الرئيس السادات .. على
طريق عبد الناصر !



وكانت أول كلمة فى البيان الأول للرئيس السادات فى مجلس الأمة هى :

« لقد جئت إليكم على طريق عبد الناصر . وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية ، هو توجيه بالسير على طريق عبد الناصر » .

ثم استدرك بقوله : « وقد وضعت لتفكيرى قاعدة واحدة هى أن أبدأ كل تصرف بسؤال محدود هو : ماذا كان يطلب منا لو أنه مازال بيننا ؟ وكنت على ضوء معرفتى به ، رفقه ثلاثين سنة ، وزمالة نضال وراء معركة بعد معركة ، وفهم صديق لصديق ، كنت أقدر الخطا والمواقع باحثا على هذا النحو ومستلهما ، ولو كان جمال عبد الناصر بيننا هذه اللحظات ، لقال لا تحزنوا ولكن تحركوا ، لا تقفوا ولكن تقدموا ، لا ترددوا ولكن أكملوا الطريق » .

كما ردد الرئيس السادات مرات عديدة ، وفى مناسبات متعددة ، أنه مسئول تضامنيا مع عبد الناصر فى أى قرار أصدره ، أو سياسة قام بأدائها عبد الناصر .

وعلى هذا !

سنتعرض لهذا الطريق الناصرى ... فى الحاضر والمستقبل . لأنه أعلن مشاركته وتضامنه معه فى الماضى ، وبالتالى فلا حديث لنا بعد هذا الاعتراف .

وفى ضوء ذلك :

فإلى أى مدى كان السادات يقصد ويحقق هذا الإلتزام ... على طريق

عبد الناصر ؟!

إن الإجابة عن هذا المدى ... يتطلب التعرض لسياسات ومواقف السادات وخطواته على ذلك الطريق ؛ حتى تفرع عنه لطريق خاص به .

ولكن أيضا :

فقد صعب على الكثيرين حينذاك أن يصدقوا السادات على هذا الطريق ، وكان ذلك يمثل عقبة هامة . عبر عنها فيما بعد بقوله : « كانت مشكلتى الكبرى أن أبناء بلدى لم يجربونى وأن الأمة العربية لم تعرفنى حاكما ، وإن كانت قد عرفتنى مشتغلا بالعمل السياسى قبل العشرين من عمرى ، فقد كانت مشكلتى الأولى أن أحدا لا يعرفنى ؛ ولذلك فلا أحد يصدقنى ، وفى نفس الوقت لا أحد يصدق نفسه .. أى يصدق أن مصر قادرة على أن تنهض بعد نكستها ، وأن تقفز بعد كبوتها ، وأنها ولدت لتعيش بعد أن أعلنت إسرائيل أن العرب جميعا – وليست مصر وحدها – قد ولدوا ليموتوا » .

ومن هنا ... تبدأ خطوات السادات ... على طريق عبد الناصر .

فقد خطا السادات على طريق عبد الناصر خطوات ملموسة إلا أنها لم تكن واضحة أو مفهومة للكثيرين . فقام بإعادة رصف الطريق وتجديده بذات المواد الأولية والسابق استخدامها من جانب عبد الناصر . ومنها :

تعيين الدكتور محمود فوزى رئيسا للوزراء ، وتجديد مهمة أحمد حمروش فى اتصالاته السرية مع إسرائيل التى سبق وأن كلفه بها عبد الناصر ، ثم استبدل به السيد كمال رفعت ، وأيضا الاستمرار فى تنفيذ خط أنابيب سوميد ، وإعلانه لمبادرة (٤) فبراير ، وتنفيذ بعض ما جاء ببيان (٣٠) مارس وتعيين السيد محمود رياض أمينا عاما للجامعة العربية ، واستمراره لدفع مهمة (يارنج) فى اتصالاته بأطراف صراع الشرق الأوسط ، واستمرار الاتصالات السرية ، ثم المعلنة مع الولايات المتحدة من خلال قنوات عبد الناصر الخفية والسرية .

وإذا كانت هذه أبرز الخطوات الناصرية ، نذكرها فى إيجاز فلنا الآن أن

نعرضها بشيء من التفصيل ؛ حتى تتضح الإجابة عن مدى إلتزامه بطريق عبد الناصر .

وسنتحرى التتابع الزمنى لهذه الخطوات ... المتتالية .

وأما عن الخطوة الأولى :

فإن الرئيس السادات سبق وأن إلتزم بطريق عبد الناصر مع الإتحاد السوفييتى قبل إلقاء بيانه الأول فى مجلس الأمة .

فقبل أربعة أيام من ذلك البيان . اجتمع بالكيس كوسيجين رئيس مجلس الوزراء السوفييتى ، الذى كان على رأس وفد للتعزية فى وفاة عبد الناصر ، وحيث تمت عدة لقاءات بينه وبين الجانب المصرى ، وعلى رأسه أنور السادات ، أشترك فيها كل من : حسين الشافعى ، وعلى صبرى ، والدكتور محمود فوزى ، والدكتور رمزى استنيو ، وعبد المحسن أبو النور ، ودكتور لبيب شقير ، وضياء الدين داود أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى . وكذلك السادة :

محمود رياض وزير الخارجية ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية ، وأمين هويدى ، وزير الدولة ، ومحمد فائق وزير الدولة ، والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية ، وحسن التهامى وزير الدولة ، وسعد زايد وزير الدولة ، وسامى شرف وزير الدولة ، ومحمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومى .

وقد صدر بيان مشترك لمحادثات الجانبين وجاء به : « سوف يتمسك الجانبان بالخط الذى تم تحديده مع قادة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) برئاسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر » .

وأبرز ما فى هذا الخط كما جاء بالبيان : « إزالة آثار العدوان الإسرائيلى بأسرع ما يمكن ، وإحلال السلام الدائم فى الشرق الأوسط لكل شعوب هذه المنطقة » .

وكان معلوما حينذاك أن الإتحاد السوفييتى لا يميل أو يشجع الحل

العسكرى ، لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى ، إنما كان يميل ويدفع إلى الحل السلمى ..

وأما عن الخطوة الثانية :

ففى (١٨ نوفمبر عام ١٩٧٠) ، أى بعد ما يقرب من خمسين يوما لوفاة عبد الناصر ، عين الرئيس السادات الدكتور محمود فوزى رئيسا للحكومة ، وهذا الأخير رجل عبد الناصر فى الشئون الخارجية طوال ثمانية عشر عاما ، وليس ذلك فحسب بل إنه رجل عبد الناصر والمسئول الرسمى عن جميع اتصالات عبد الناصر الإسرائيلية السرية فى الفترة ما بين أغسطس (١٩٥٢ حتى منتصف عام ١٩٥٧) ، وهذا ما وصل به علمنا فقط ، وكانت هذه الاتصالات تدور حول بعض المبادرات وخطوات الصلح مع إسرائيل ، وإن كانت لم تتحقق بصورة رسمية ومعلنة لاعتبارات عديدة ومتعددة ، ومن هذا المنظور التاريخى لدور الدكتور محمود فوزى ، فقد عين فى منصب هام وخطير ومؤثر .

وحيث إن الدكتور محمود فوزى يحظى باحترام الداخل ، فإنه يعد مكسبا لجهاز الحكم ، وحيث إنه معروف لدى الدوائر السياسية العالمية والإسرائيلية أيضا وتاريخه ، وخاصة أنه مع دعاة السلام فإن منصبه كرئيس حكومة ، دلالة واضحة لدى هذه الأوساط حول توجه السادات وحكومته نحو السلام ..

وبعد أسبوع من تعيينه أدلى ببيان أو برنامج حكومته أمام مجلس الأمة وقد استهل حديثه قائلا :

« نعم ، سنحارب ، لا حباً فى الحرب لذاتها ، ولا نسيانا لقول الله تعالى ﴿ **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله** ﴾ . ولكن استرداداً للحقوق وذودا عن الوطن وصونا للشرف » .

ثم قال : « لقد أثبتنا ، واعترف العالم بأننا أثبتنا ، المرة بعد المرة ، حبنا للسلام ، قبلنا ، رغم قصوره – ولكن لاتجاهه ومبادئه – قرار مجلس الأمن ، ومازلنا نقبله ، قبلنا مبادرة روجرز المؤيدة لذلك القرار ، ومازلنا نقبلها ، وقدمنا إلى الجمعية العامة فى دورتها الأخيرة مشروع القرار الذى وافقت عليه ، مؤكدا

ما جاء بقرار مجلس الأمن ، وقبلنا مرتين قرار وقف إطلاق النار المؤقت » .

ويلاحظ من بيان الدكتور محمود فوزى :

أنه استهل برنامجه بالسلام ... والصلح .

ورغم إقراره بقصور قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الشهير ، وما يستتبع ذلك من قصور للحقوق الوطنية فإنه يؤكد قبول عبد الناصر والسادات به . ويرى مبرر هذا القبول هو : « اتجاهه ومبادئه » أى السلام والصلح .

وإذا كان الشعار الناصرى أننا نريد السلام وليس الاستسلام ، فإن هذا القبول هو شكل من السلام الاستسلامى بسبب هزيمة يونيو واحتلال سيناء .

وإذا كان يرى أن السلام لا ينسينا كرامتنا ... فإن السلام والصلح الذى قبلناهما فى قرار مجلس الأمن ومبادرة روجرز ، قد وقعناه بالأحرف الأولى لهزيمة يونيو (١٩٦٧) ، فأين الكرامة الوطنية من هذا القبول الإضطرارى ورغم قصوره كما يشير بذلك فى برنامجه وبيانه ؟!

هذا فالرجل أكد التزام السادات بطريق عبد الناصر فى هذا المجال .

وإن كان يؤكد رئيس حكومة السادات إلتزامه بطريق عبد الناصر ، فإن أبسط معانى هذا الالتزام الذى أكده فى نوفمبر (١٩٧٠) أمام مجلس الأمة هو أن عبد الناصر لم ينفذه كما وعد عندما أعلنه منذ مارس (١٩٦٨) حتى وفاته فى (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠) وحيث كان عبد الناصر رئيسا للوزراء فى ذات الفترة ، وعلى ذلك فإن الإلتزام وإن بدا كبرنامج عمل ، إلا أنه إلتزام نظرى وشكلى أيضا لإقناع الجماهير باستمرار طريق عبد الناصر .

ثم تعرض هذا البيان لنقاش الأعضاء ..

وتحدث الأعضاء وأشاروا فى معظم أحاديثهم إلى المشاكل الداخلية المترتبة على هزيمة يونيو ، وتوقف معظم الاستثمارات وبداية تهالك المرافق والخدمات ، إلا أنه قد وقف أحد الأعضاء وهو جابر عبد العزيز مبروك ، وأشار إلى ما استهل به الدكتور محمود فوزى بيانه وخاصة بمبادرة روجرز ، وأمسك بها ليضعها فى

إطار نقدى حيث قال :

ورد فى بيان السيد الدكتور رئيس الحكومة أننا وافقنا أو قبلنا مشروع روجرز وما زلنا نقبله ، ولاشك فى أن هذا الإعلان السياسى من على هذا المنبر الشعبى ينطوى على جملة محاذير منها :

١ – أن مشروع روجرز قد نسف من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، ونسف أيضا من جانب إسرائيل ، وأعلنت الحكومة المصرية فى مؤتمر صحفى اعتباره كأن لم يكن ، ومن ثم فالرجوع إليه أو إحياؤه بهذا الإعلان مرة أخرى ، يكون رجوعا عما أعلنته الحكومة أمام العالم كله ، مما قد يسبب لنا أضرارا بالغة على الصعيدين العربى والدولى ، فضلا عن أنه يعتبر تنازلا عن مكاسب سياسية تحققت خلال الفترة الماضية ، كثمرة لتحرك سياسى عظيم من أجل قضيتنا المصيرية .

٢ – إن المبادرة الأمريكية قد صدرت من عدو أصيل ، وقد انتهت بفعل هذا العدو نفسه ، ثم تحولت إلى صورة أفضل من جهة المجتمع الدولى ، وردت فى شكل قرار لصالحنا من هيئة الأمم المتحدة ، ومن ثم فإذا كانت المبادرة الأمريكية كمبادرة قدمها الأعداء فى تضليل وتزييف ، وبشروط أخرى جانبية ، قد تحولت إلى قرار من المجتمع الدولى فى صالحنا ، فإن العودة إليها ، تم بإعلان عن أننا مازلنا نقبلها أمر أقل ما يقال فيه أنه يمثل تنازلا عن مكاسب تحققت لنا من خلال قرار الأمم المتحدة ، ذلك أن مبادرات روجرز كانت تتضمن فى ثناياها منع اشتراط التسكين العسكرى ، وعدم القيام بتحصينات جديدة . بينما القرار الدولى لم يشر إلى هذه الناحية ، ولم يضع علينا قيودا فيما يتصل بعملية التحصينات .

واستدرك العضو جابر عبد العزيز مبروك بقوله : وأنه يجب علينا عندما نتحرك أن نعلم أننا لسنا وحدنا فى التحرك السياسى ، وفى المعركة ولكن معنا الشعوب العربية ، بغض النظر عن حكوماتها ، ولهذا أرى قبولنا الآن لقرار المجتمع الدولى ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة إلى تقليل الهجوم ، الذى تعرضنا له عندما

قبلنا مشروع روجزر ، الذى لقى هجوما أكثر ضراوة مما لقيه قرار هيئة الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ، ولهذا فإننى أرى أن نرفض مبادرة روجرز ، ولا نلتزم بها ولا نقبلها ، وإنما نقبل قرار المجتمع الدولى ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة .

ثم قام رئيس الحكومة الدكتور محمود فوزى بالرد على كلمة العضو قائلا :

« أود أن أذكر نفسى والمجلس بأن أول الطريق الذى أدى إلى مشروع روجرز كان قرار مجلس الأمن ، الذى وافقنا ومازلنا نوافق عليه تقديرا لمسئوليتنا ، ولما نعتقد أن فيه خيرا للوطن ، لقد قبلنا قرار مجلس الأمن على عيوبه ، ولو انتظرنا حتى يأتى قرار مثالى فقد لا يأتى ذلك القرار .

لقد قبلنا قرار مجلس الأمن ، لكى تكون لنا — إذا نفذ — نقطة ابتداء جديدة ، تعود منها بكل قوة واندفاع وسرعة ، إلى بناء وطننا وقوتنا . إن مشروع روجرز إنما جاء تأكيدا لقرار مجلس الأمن ، ثم جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الأخيرة تأكيدا للاثنين .

ثم قال : ونحن لم نأت بجديد حين وافقنا على مشروع روجرز ، وحين وافقنا على قرار الجمعية العامة ، وأرجو أن نصبر ، ونصابر ، ونتحايل على أمورنا ، وننتهج الطريق الذى نستطيع به أن نصل إلى ما أود أن أكرره هنا ، وهو نقطة يمكن أن نبدأ عندها بناء بلادنا من جديد بكل قوة » .

وما أعلنه ذلك العضو ، فقد استند فيه إلى ما جاء بخطاب الرئيس السادات فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى فى (١٢ نوفمبر ١٩٧٠) ، حيث أشار الرئيس « بأن إسرائيل بدأت تنسحب من المبادرة الأمريكية ، وبدأت حملة تركيز لكى تضغط بكل ما تستطيع من مراكز الضغط والقوى داخل الولايات المتحدة (علشان) تنضم لها فى عملية نسف المبادرة الأمريكية . وابتدت هذه الأخيرة فى شن حملة نفسية كبيرة ضدنا » . وبذا يكون العضو صادقا فيما طرحه أو مكررا لما سبق وأن ردده رئيس الجمهورية . والحال كذلك — طبقا لرأيه — فلماذا التمسك بمشروع روجرز ؟!

ويرى العضو أيضا أنه من الأفضل التمسك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى تقدمت به (١٦) دولة أفريقية وأسيوية وعليه تعديل فرنسى بالتأكيد على تنفيذ قرار (٢٤٢) لمجلس الأمن السابق الموافقة عليه الصادر فى (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) . وكان هذا القرار كما أشار إليه الرئيس السادات فى خطابه المشار إليه « بأنه لأول مرة (تشوف) فيها أمريكا أن المجتمع الدولى كله لا يستجيب لا لضغوطها ، ولا للتهديد ، ولا للوعيد ، ولا للإغراء ، ولا للرشوة اللى (بتلجأ) إليها فى مثل هذه المواقف » . وعلى ذلك فالعضو يرى أن هذا القرار أفضل من مبادرة روجرز ؛ لأن القرار بإجماع آراء أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذا يعد مكسبا دوليا لا يجوز تجاهله .

وبالإضافة إلى أسانيد العضو كما ساقها ، فإنه أشار إلى الموقف العربى ، والذى يرى أنه من الأفضل حتى يكون العرب فى موقف واحد مع مصر إنها ترفض مبادرة روجرز وتقبل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والسير فى طريق تنفيذه ، وقد استند أيضا فى هذا إلى ما أشار إليه الرئيس السادات فى خطابه المشار إليه عندما قال : « إن الموقف العربى مهزوز لأنه فيه مزايدات ، عندما أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز » .

ومن هنا فإن العضو جابر عبد العزيز قد استند فى رفضه لمبادرة روجرز إلى ما سبق وأعلنه رئيس الجمهورية أنور السادات ، وموقف عبد الناصر من هذه المبادرة ، وآثار قبوله على التضامن العربى ومع ذلك فإن رئيس الوزراء أصر على رأيه بأن مشروع روجرز لم يأت بجديد ، عما أتى به قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ، رغم عيوبه التى أقربها وأنه كان الطريق لمشروع روجرز .

ورغم استناد العضو للمواقف المعلنة من جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وانتقادهم للولايات المتحدة وإسرائيل لموقفهم من مبادرة روجرز ، ويتسق مع ما يعلن إلا أنه لم يقبل كلامه ولم يوافق عليه ؛ لأن رأيه لا يتفق أو يتسق مع ما لم يعلن من قبل عبد الناصر والسادات والدكتور محمود فوزى .

ثم تدخل الدكتور محمد لبيب شقير رئيس مجلس الأمة حينذاك معقبا على

حديث العضو ورد رئيس الوزراء فقال : « تقدم عدد غير قليل من السادة الأعضاء بطلب الكلمة تعليقا على ما قاله الزميل جابر عبد العزيز بشأن مشروع روجرز ، وأعتقد أن تعقيب السيد الدكتور رئيس الوزراء الآن جاء معبرا عن موقفنا من هذا المشروع ، فنحن مع قرار مجلس الأمن إذا نفذ ، فإذا لم ينفذ ، فقد أوضح السيد الدكتور رئيس الوزراء فى تعقيبه ما الذى تفعله الحكومة . هذه هى الصورة بشكل عام ولكنا نوافق عليها ، وأعتقد أن ما قاله فيه الكفاية » .

وإن كانت كلمة رئيس المجلس ليست فى حاجة إلى تعقيب ، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الرجل حسم هذا النقاش المفيد باسم المجلس بشكل فردى ، ولم يعقب أى عضو أو يطالب بالنقاش امتثالا لكلمة رئيس المجلس . أشار إلى أن الحكومة على لسان رئيسها أعلنت موقفها إذا لم ينفذ قرار مجلس الأمن ، فإن الحقيقة أن رئيس الوزراء لم يتحدث إطلاقا فيما يترتب على عدم التنفيذ . ولكن رئيس المجلس أيضا أناب عن مجلس الأمة ... والحكومة فى كلمته الحاسمة !!

وأما عن الخطوة الثالثة :

فقد أعاد تكليف أحمد حمروش بالاستمرار فى الاتصالات السرية مع الإسرائيليين ، والتى كان قد بدأها بتكليف من عبد الناصر ..

وفى باريس مع بداية عام (١٩٧١) كان أحمد حمروش يجلس مع أحد اليهود المصريين الذين هاجروا إلى فرنسا . وحيث قدمه لعضو الكنيست الإسرائيلى نتان يلين مور . ثم استأذن اليهودى المصرى فى الانصراف .

وبدأت محادثات أحمد حمروش وهذا النائب الإسرائيلى ، واستغرقت عدة ساعات ، وكان أثناءها . يتحدث أحمد الحمروش أكثر مما يستمع .

وعضو الكنيست يتحدث باقتضاب . ولكن فصاحة أحمد حمروش ككاتب وصحفى طغت على الرجل الذى أمامه بالتعليق والرأى والإسهاب ..

وكان مما قاله أحمد حمروش : إنه ليس من السهل أن يحتذى الرئيس السادات طريق سلفه عبد الناصر . لأنه يعرف تماما أن النجاح والتفوق لن يكونا حليفين له إذا حاول تقليد أو محاكاة عبد الناصر فى أعماله . ولذلك فهو يبدى

اهتماما ببناء نهج وأسلوب خاص به يتواءم مع طبيعته وذاته ، ولكن قبل أى شىء ، فهو يريد معالجة النزاع المميت القائم بين الشعبين المصرى والإسرائيلى ، ولكن بصورة جزئية .

ثم استدرك أحمد حمروش موضحا : وليس هناك مجال لخيارات متعددة ، ولا يوجد إلا احتمالان قديمان أو تقليديان وهما : إما حرب أخرى ، أو المسيرة من أجل السلام . وليس من الصعب ترويج شعارات الحرب ، ووسائل الإعلام تستطيع الإعداد السريع للحرب ، والشعب المصرى قادر بسهولة على الاستجابة السريعة لذلك ، بل قادر على تضحيات أخرى رغم آلاف الضحايا التى سبق وأن قدمها ، ولكى يسلك الشعب المصرى هذا الطريق ، يكفى أن يكون القرار منفردا أى من جانب واحد فقط .

ثم قال : ولا يريد الرئيس السادات السير فى هذا الطريق ، حتى ولو كان يثق من انتصاره . ولكنه يريد أن يحاول من البداية فى الطريق الآخر ألا وهو طريق السلام .

واستطرد أيضا بقوله : ولكن السلام لا يكفى أن يكون من جانب واحد فقط ، وإنما لابد من أن يشارك فى هذا السلام طرفا الخصومة على الأقل ، والذين قد تحاربوا من قبل .

ولكنه تدارك بقوله : ولكن اللحظة المناسبة بالإعلان الواضح نحو الطريق أو الاتجاه للسلام لازالت غير مواتية مع الظروف الراهنة .

فإذا خذلت إسرائيل يد مصر الممتدة بالسلام وردتها على أعقابها ، فإن هذا من شأنه تحطيم معنوية الشعب المصرى ومعنويات قواته المسلحة ، كما أن ذلك من شأنه التقليل من مكانة مصر وزعامتها فى العالم العربى كله .

ثم تساءل أحمد حمروش فقال : هل المسئولون فى دولة إسرائيل على استعداد للتفاوض والمحادثات من أجل السلام ؟

ثم اقترح بقوله : أن يقوم كلا الطرفين : مصر وإسرائيل بتعيين مندوبين على

درجة وسط ، ويلتقى هؤلاء المندوبون فى سرية تامة على أرض محايدة يوافق عليها الطرفان ، ويحاول المندوبون فى لقائهم تحديد أسباب الخلاف والنزاع ، والبحث عن إمكانية تسويتها ، وإذا لم يتوصلوا إلى اتفاق ما ، يعود كل منهم إلى بلاده بدون تشويش أو إيذاء للجانب الآخر . لكن إذا بدا أن هناك حلا للخلافات حسبما يتمنى الرئيس السادات ، فإن المحادثات الثنائية ترتقى إلى درجة أعلى لتثمر فى نهاية التفاهم عن لقاء صريح ورسمى لرؤساء الدولتين ووزراء خارجيتيهما .

ثم ختم حديثه بقوله : إنكم ستجدون فى هذا الطريق حلولا للقضايا التى مازالت موضع خلاف ولم تلق حلا من اللقاءات السابقة .

ووافقه مستمعه عضو الكنيست الإسرائيلى نتان يلين مور وقال له : سأنقل هذا الاقتراح للحكومة الإسرائيلية .

ولكن أحمد حمروش سأله قائلا : مع من ستتكلم فى هذا الاقتراح ؟
قال النائب الإسرائيلى : إيجال ألون .

وكان إيجال ألون حينذاك وزيرا للتعليم ومعروفا لدى القلة من المسئولين المصريين لا تتعدى أصابع اليد الواحدة . وكان إيجال ألون من الذين كانوا يأملون دائما فى إيجاد وسيلة للتسوية والمصالحة مع العرب .

وعندئذ أبدى أحمد حمروش سروره من هذا . وقد اتفق مع محدثه على طريقة الاتصال عن طريق الأصدقاء اليهود المصريين فى باريس ، وحيث إن بعضهم كانوا من زملاء أحمد حمروش بالدراسة فى مصر منذ أن كانوا تلاميذ بالمدارس .

كما تم الاتفاق على عودة أحمد حمروش إلى القاهرة ولينتظر الرد ، فإذا كان إيجابيا فسيعود سريعا إلى أوربا ليبدأ فى تنفيذ الاقتراح .

ثم طلب النائب الإسرائيلى حديثا صحفيا من أحمد حمروش . فوافقه هذا الأخير فقدم النائب له أسئلة باللغة الإنجليزية . وأجاب عنها أحمد حمروش باللغة العربية ، ثم قام الأصدقاء بترجمتها إلى العبرية . ونشرت هذه المقابلة فى ملحق جريدة هاآرتس الإسرائيلية فى يوم (٢٦ فبراير عام ١٩٧١) .

ولكن هذه المقابلة تأجل نشرها لعدة أسابيع قبل التاريخ المذكور ، بناء على طلب من أحمد حمروش . والذى قد طالب أيضا بتغيير أسباب تعارفه على هذا الرجل الإسرائيلى ، كما أنه لم ينشر شىء عن اقتراح أحمد حمروش أيضا .

ولكن نتان يلين مور قد انتهز هذه الفرصة وبعث — مع أحمد حمروش — برسالة شخصية للرئيس السادات ، يطالبه فيها بتسليم جثث كل من الإسرائيليين حكم وبيت سورى اللذين كانا قد شنقا بسبب اشتراكهم فى اغتيال الوزير البريطانى للشرق الأوسط اللورد موين فى يناير عام (١٩٤٥) . وأشار أيضا فى رسالته بأنه إذا سمح الرئيس السادات بنقل هاتين الجثتين إلى إسرائيل فإن ذلك ستكون إيماءة نبل وكرم منه .

ولكن أحمد حمروش قال له أثناء تلقيه هذه الرسالة : إنه يعتقد إذا نال اقتراح الرئيس السادات الموافقة والقبول من جانب الحكومة الإسرائيلية ، فإنه لن يتردد فى تلبية هذا الطلب .

ولكن هذا الاقتراح ... رفضته الحكومة الإسرائيلية وتجاهلته ولم ترد عليه .

ولكن فى منتصف أكتوبر عام (١٩٧٧) ، وقبل مبادرة الرئيس السادات التى أعلنها فى نوفمبر من نفس العام . التقى أحمد حمروش مرة ثانية بنتان يلين مور ، ولكن حمروش كان لا يحمل مهمة رسمية فى تلك المرة . ولكن رغبته فى السلام بين مصر وإسرائيل مازالت تؤرقه ، ويتمنى السعى من أجلها ، ويندم على ما فاته فى هذا المجال .

وقد أبدى حزنه وأسفه على الاقتراح الذى لم يقبل ولم ينل موافقة الحكومة الإسرائيلية وتبادلا الحوار والنقاش حول ضرورة اتخاذ أو عمل خطوات أكثر واقعية فى هذا الطريق . وقد افترقا على أمل فى هذا السلام ... حتى كانت مبادرة الرئيس السادات فى أوائل نوفمبر (١٩٧٧) .

وتستوقفنا مهمة أحمد حمروش فى عدة نقاط منها :

١ — أن أحمد حمروش أشار إلى اختلاف نهجى كل من عبد الناصر والسادات فى الطريق نحو السلام . وإن نهج السادات كان جزئيا . وهذا ما حدث

بالفعل فى زيارته للقدس عام ١٩٧٧ .

٢ ـ إقرار أحمد حمروش بأن الرئيس السادات يطرق باب السلام كبداية لحل الصراع ضمنيا فإذا لم يفلح ذلك فأمامه طريق الحرب وتضحيات الشعب المصرى ، وهذا أيضا ما حدث حيث فشلت جميع مساعيه للسلام ... فكانت حرب أكتوبر ..

٣ ـ إن خذلت إسرائيل السادات فى طريق السلام ، فإن هذا سيقلل من مكانة مصر وزعامتها فى العالم العربى كله . وهذا ما وقع بالفعل لعبد الناصر عندما أعلن قبوله لمبادرة روجرز للسلام الشهيرة ، فتعرض لهجوم عنيف من العالم العربى ماعدا ليبيا والسودان والأردن . وبذلك فهى مغالطة تحليلية لأحمد حمروش من حيث نتائج السلام بين مصر وإسرائيل حيث إن الصلح مع إسرائيل هو مقدمة لاختلاف مصر مع العالم العربى ، وإن كان ذلك من الناحية النظرية والشكلية فقط !!

٤ ـ إن أحمد حمروش يرى أن تدرج وسطاء ومندوبى مصر وإسرائيل فى المفاوضات سيؤدى بالضرورة إلى لقاء زعيمى الدولتين ، وهذا ما وقع بالفعل قبل مبادرة السلام وزيارة السادات للقدس .

٥ ـ إنه يغرى الجانب الإسرائيلى بقبول هذا الطريق ، حيث سيجد حلولا لمشاكل وقضايا معلقة من لقاءات سابقة . وهو يشير إلى لقاءاته التى تمت إبان حياة عبد الناصر ... وكذلك بعض الاتصالات التى وصل علمه بها من جانب بعض المندوبين الآخرين .

ولكن أحمد حمروش يأسف لفشل هذه الخطوة ... ولاسيما أنها لم تتم على يديه .

وأما الخطوة الرابعة وهى خاصة بالاتصالات السرية مع الولايات المتحدة : وحول هذه العلاقة بين الرئيس السادات والولايات المتحدة ، فقد تردد كثيرا من التعبيرات والمعانى العديدة تصنيفا وتوصيفا لهذه العلاقة تحوطها بعض المبالغات أحيانا وبحقائق أحيانا أخرى .

وعندما نتعرض لهذا الجانب ، فإننا سنعرض لأهم ماردده أبرز معاونيه ، والذين انقلبوا فيما بعد ليكونوا خصوما له فرددوا حول هذه العلاقة ما قالوه ، ولا شك فى أنهم لو لم يفقدوا سلطانهم أو نفوذهم وماضيهم القريبة منه ، ما رددوا مثل هذه المبررات والمبالغات والتأويلات والتفسيرات المتعددة لعلاقته بالولايات المتحدة .

وأهمية ما يقوله مثل هؤلاء ، أنهم بحكم مناصبهم المقربة للسادات ، فإنهم ربما لديهم معرفة أو علم بحقائق الأمور ... وفى ضوء ذلك سنعرض لما أعلنوه ، لتبيان مدى صحته أو عدم معرفتهم ، أو عدم علمهم ، وحدود تلك المعرفة التى كان يسمح لهم بها ، وتكهناتهم فى تلك العلاقة وما إلى ذلك .

ولعل الأول فى ذلك سيكون محمد حسنين هيكل نائب رئيس الوزراء للإعلام الأسبق والكاتب المعروف حيث أورد قوله :

« ومع أن أنور السادات كانت لديه القناة السعودية للتوصيل ، فإنه بدأ يشعر بحاجته إلى قناة مستقلة تنقل ما يريده سرا إلى واشنطن ... وهكذا فإنه مع قرب نهاية عام (١٩٧١) كان قد أشار باتصالات دورية مباشرة بين الفريق أحمد إسماعيل ، وكان وقتها مديرا عاما للمخابرات العامة المصرية وبين المستر (يوجين ترون) الذى كان واضحا أنه ممثل المخابرات المركزية الأمريكية الخفى ضمن بعثة رعاية المصالح الموجودة علنا فى مصر ، والتى كانت تمارس عملها داخل إطار السفارة الأسبانية التى كلفتها واشنطن بتمثيلها فى مصر بعد قطع العلاقات » .

ويقول أيضا . وكان الممثل الأمريكى المشرف على مكتب رعاية المصالح الأمريكية دبلوماسى أمريكى كفء ، هو الوزير المفوض دونالد برجس .

وأما الثانى فهو إسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية الأسبق حيث قال :

« لم يكن هناك اتصالات منتظمة بين القاهرة وواشنطن ، ولم تكن الاتصالات التى تجرى سرا من خلال السعودية ، وتلك التى بدأت منذ عام ١٩٧٢

بموافقة السادات ، ومن خلال ممثل لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى القاهرة كافية » . وفى قول بموضع آخر يقول إسماعيل فهمى : « كما أن ممثلا رسميا عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كان قد حضر إلى مصر برضاء وموافقة السادات فى يوليو (١٩٧٢) .

ونتوقف هنا قليلا . لنستجلى حقيقة ما ردده النائبان الأسبقان ونقول :

أولا: كانت مراكز القوى التى أطاح بها الرئيس السادات ما ردده النائبان الأسبقان (١٥ مايو ١٩٧١) ، تعارض تماما فى الاتصال بالولايات المتحدة ، لميولها السوفييتية ، وترى أن هذه العلاقة الساداتية الأمريكية لن تحقق مصالحهم التى اعتادوا أن يحققوها من خلال الاتحاد السوفييتى ولذلك عندما دبروا الانقلاب السلمى على السادات ، وقاموا بتوزيع منشورات ، كان معظمها يدين هذه العلاقة ويهاجم الولايات المتحدة ، بل إن هذه المنشورات قد تجاوزت حدود النقد إلى التهجم والاتهام للسادات بالعمالة والخيانة لعلاقته وسياسته نحو التقرب للولايات المتحدة .

ولكنه فى إحدى المناسبات السياسية أعلن قائلا : « اللى يقول إن أنا ما اكلمش الأمريكان يبقى ذى النعامة بيحط رأسه فى الرمل علشان مين اللى بيدى لإسرائيل الفانتوم ورغيف العيش ؟ .. أمريكا ... طيب ما هى اللى فى المعركة عاوزة تتكلم معايا أهلا وسهلا مرحبتين » .

وبهذا فهو يبرر سياسته وعلاقته بالأمريكان ، باعتبار دورهم مع إسرائيل كطرف قوى وحيوى فى النزاع العربى – الإسرائيلى .

ثانيا: بالنسبة لوساطة السعودية أو بمعنى آخر الملك فيصل ومستشاره بين السادات والولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كانت وصفت بأنها سرية ، إلا أنه قد ألمح إليها ذات مرة فى بيان علنى حيث جاء به :

« هنا مش لازم أنسى أبدا إنى لما زرت فيصل . حقيقة كان متفهما

تماما ، وخاصة لموقف أمريكا ، كان متفهما تماما للموقف ، بل ما اكتفاش بتفهمه واستجابته معايا ، بل بادر إلى اتخاذ مبادرة من جانبه أيضا فى هذا السبيل لعلها تنجح » ثم قال : وكان لابد من أن أنوه بتضامن الملك فيصل معانا ، خصوصا أمام الموقف الأمريكى الآن :

وهذا التلميح إعلان واضح لوساطة السعودية أو الملك فيصل بين السادات والولايات المتحدة ، وتأكيد بأنه يستخدم القنوات العديدة فى هذه العلاقة ، ولاسيما أنه قد صرح بذلك علنا فور فضح الموقف الأمريكى المتجاوز ، والمؤيد على طول الخط الإسرائيلى ، وبذا فإن هذه القناة التى ردد عنها كل من النائبين السابقين تعدو فى حكم الشيء المعلن وليس الخفى أو السرى ، ومن الطبيعى ألا يعلن عن مضمون هذه الاتصالات كأى اتصالات دبلوماسية إلا فى حينها ، إنما عن وجود هذه الاتصالات ... فكانت معلنة .

ثالثا :وأما عن موافقة الرئيس السادات على فتح قناة مستقلة للاتصال بالمخابرات المركزية الأمريكية ، ووجود ممثلها الرسمى يوجين ترون وبموافقة السادات أيضا والذى كان ضمن بعثة رعايا المصالح الأمريكية رسميا ... فإن المغالطة فى هذا هى :

أن (يوجين ترون) ممثل المخابرات الأمريكية قد وصل للقاهرة فى يونيو (١٩٦٩) ، ونترك توضيح هذا الأمر للسيد أمين هويدى رئيس المخابرات المصرية الأسبق ، والذى قال : وتم الاتفاق على أن يكون ممثلهم هنا – فى مصر – هو (يوجين ترون) الذى أمضى ثلاث سنوات كاملة فى سيلان ، ومن قبلها خدم فى العراق ولبنان ، وقد بعث باسمه إلى وزارة الخارجية المصرية للحصول على موافقتها لينضم الرجل عند مجيئه إلى مكتب الإشراف على المصالح الأمريكية فى القاهرة ، وتمت الموافقة وحضر (يوجين ترون) ليتولى مع مندوبينا فتح قناة خلفية جديدة مهد لها (وليم بروسيل) من قبل !!

وبدأت القناة فى عملها المستمر ولكن ماذا تم فيها ؟ ... ليس ممكنا أن أقول ولا يجوز أن نتحدث فيه ... وأظنه سيبقى كذلك لوقت طويل قادم .

ويستدرك هويدى بقوله : ولكن ما يمكن قوله إن هذه القناة كانت قناة غير مباشرة للرئيس عبد الناصر بين جهازين سريين على قرب من دائرة اتخاذ القرار ، وتؤثر فيه وبالرغم من كل ذلك فإن الحوار غير ملزم . وكان الحوار يسجل وبدقة ويرفع للرئيس أولا بأول ليعطى فيه توجيهاته ، ويختم هويدى رئيس المخابرات العامة المصرية الأسبق قوله : وقد فتحت قنوات خلفية قبل ذلك بواسطة أفراد عديدين ... واستمرت هذه القناة الخلفية فى العمل . « وهنا ينتهى كلام أمين هويدى » .

ومن هنا أيضا يتبين مدى المغالطة التى يتعمد إليها محمد حسنين هيكل بأن اتصال السادات بالمخابرات المركزية الأمريكية قد بدأ مع نهاية (١٩٧١) ، وحيث كان إسماعيل فهمى يجهل أيضا أن هذه الاتصالات كانت قائمة منذ عهد عبد الناصر ، وأن القناة التى أشار إليها أمين هويدى هى نفس القناة التى قال بها هيكل ، وهى (يوجين ترون) ممثل المخابرات الأمريكية بالقاهرة ، ولا يمكن إعفاء هيكل أو عذره وبجهل أصول وجذور وحقيقة ومدى هذه الاتصالات حيث إنه من المقربين فى دائرتها بل وأحد أطرافها ... من أول الخيوط ، وأولى هذه الاتصالات والممثلة فى مايلز كوبلاند مسئول المخابرات المركزية المحلى والمقيم بالقاهرة عقب قيام ثورة يوليو (١٩٥٢) ، وإن كنا قد أشرنا إلى ذلك فى الجزء الأول من هذا الكتاب . إلا أننا نضيف أيضا دليلا دامغا لدور هيكل فى هذه الدائرة من الاتصالات ، وهو تلغراف قد أرسل إليه عن طريق حسن التهامى من (مايلزكوبلاند) يبلغه فيه بموعد وصوله للقائه .

وبالنسبة أيضا لوساطة المخابرات المركزية الأمريكية فى العلاقة بين السادات والولايات المتحدة فإنه لم يستثنها من الإعلان . ففى لقائه مع أساتذة الجامعات فى الثامن من يناير عام (١٩٧١) قال : « التعليل الوحيد اللى لقيته لمسلك أمريكا

إنهم (عاوزين) إننا نقبل بشروط المهزوم ، لأننا مهزومون ومتأخرون ولن نستطيع اللحاق بإسرائيل » .

« الكلام ده كرروه كثيرا واتقال شيء منه للدكتور فوزى فى جنازة أيزنهاور وبيكرره رجال المخابرات الأمريكية ... هل إحنا على استعداد لأن نقبل منطق أمريكا بأن نعامل معاملة المهزومين فنقبل بشروط المهزوم ؟ » .

وقول السادات هذا المعلن فى يناير (١٩٧١) ، هو قول دليل على مغالطة كل من النائبين السابقين ، ودليل صدق على ما أوردناه من شهادة أمين هويدى .

وأما عن المغالطة فإن محمد حسنين هيكل أشار إلى ذلك الاتصال قرب نهاية عام (١٩٧١) وأشار إسماعيل فهمى إلى أنه فى يوليو (١٩٧٢) ، وقول الرئيس السادات وإعلانه عن وساطة المخابرات الأمريكية فى (٨ يناير ١٩٧١) ، أى قبل التاريخين المشار إليهما من قبل النائبين بعام ويزيد ، ويتفق ذلك مع وراثته لهذه الاتصالات التى كان يجريها عبد الناصر من خلال قناة (يوجين ترون) .

وإذا كان البحث عن الاتصالات السرية بين السادات والولايات المتحدة الأمريكية فبالاضافة إلى ما سبق من وراثته لقنوات عبد الناصر مع المخابرات المركزية الأمريكية ، فهناك قنوات دبلوماسية أيضا ، كانت إحداها وساطة السعودية أو الملك فيصل .

ومن هذه القنوات الدبلوماسية أيضا ، كانت تركيا قناة بين السادات وأمريكا .

وتبدو هذه القناة من خلال رسالة كتبها حسن التهامى وزير الدولة برئاسة الجمهورية إلى الرئيس السادات بتاريخ السابع من يناير عام (١٩٧١) وجاء بها :

أحاول مقابلة سيادتكم منذ أسبوع لعرض نتائج المؤتمر الإسلامى فى كراتشى وموضوعات أخرى .

وقابلنى سفير تركيا منذ أول أمس ، ويرجو أن ينقل لسيادتكم صورة من موقف القلق الذى يبدو عليهم بعد تصريحات المعركة مع إسرائيل والإعلام الذى

أوضح صورة تجلت بعد عودة السيد على صبرى من موسكو - ويرجو أن يعرف إذا كان هذا موقفا سياسيا جديداً - يمنعهم من الاستمرار فى مساعيهم السابقة مع واشنطن - أم يدعوهم إلى تأجيلها - أم الاستمرار فى المساعى الحميدة واستمرار التعاون فى هذا الخط - مع الفصل بين حملة الإعلام - والخط السياسى من ناحيتهم .

ويرجو أن يقابل سيادتكم أو الدكتور فوزى أو من ترغبون سيادتكم .

ورد الرئيس السادات على التهامى بنفس الرسالة وجاء به :

* سأراك إن شاء الله بعد زحمة الاجتماعات .
* يفهم السفير التركى أننا لم نغير خطنا لأننا نقول إننا لن نجدد وقف إطلاق النار ، ولم نقل إننا سنعلن الحرب ، أما مساعيهم فإننا نرحب باستمرارها ونحن لا نزايد ولا نخادع - وتفسير موقفنا بالشكل الذى يقول : إنه موقف سياسى جديد هو مغالطة مدسوسة من الغرب وإسرائيل ، وأمريكا تعرف ذلك جيدا . مع تحياتى ... أنور .

ومن الجدير بالتنويه أنه تم ترقية (يوجين ترون) الذى بدأ تعامله مع عبد الناصر فى القاهرة منذ يونيو (١٩٦٩) ، ثم استمر يتعامل مع السادات ، حيث رقى من مندوب محلى للمخابرات المركزية الأمريكية إلى مسئول الشرق الأوسط بالمخابرات الأمريكية فى عام (١٩٧٩) ، بما قدم من خدمات هامة وحيوية للولايات المتحدة ، فى مراحل نشاطه طوال عمله بالقاهرة من يونيو (١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٩) .

وأما المخابرات المركزية الأمريكية ، رغم وجود قنواتها فى مصر ، فإنها أرادت أن تفتح قناة إضافية لها من الخبرة السابقة فى التعامل فى مصر والشرق الأوسط ، ولديها رصيد من الصداقات والعلاقات والتأثيرات ، وهى قناة (مايلزكوبلاند) مسئول المخابرات المركزية الأمريكى المحلى بالقاهرة وصديق عبد الناصر السابق .

فقد فوجىء أحد معاونى الرئيس السادات وهو حسن التهامى برسالة من

مايلز كوبلاند قد بعثها إليه من لندن وسنعرضها كاملة قبل تعرضنا لها ..

وهذه الرسالة مؤرخة فى يوم (٢٣ فبراير ١٩٧٢) وجاء بها :

عزيزى / حسن :

إننى الآن مشغول بالإشراف على بحث حركة التنظيمات المتطرفة فى الشرق الأوسط ، وخطورتهم التى قد تمس المصالح الأمريكية والبريطانية . وما سوف تصل إليه هذه الأبحاث سوف يتضمنه تقرير سرى ، يخرج إلى عدد من شركات البترول الكبرى وشركات الطيران وشركات التأمين . وكما قد تعلم فإن النشرة التى أصدرها تحت اسم (رسالة الأنباء الخاصة) قد أصبحت من أكبر النشرات تأثيرا فى العالم . بالرغم من كونها خاصة تماما ، فإن الرأى العام لا يدرى بذلك وإنما يتصور العالم أنها صادرة من المخابرات .

وبخصوص هذه الدراسة (أعمال العنف فى الشرق الأوسط) فإنى على وشك القيام بعدة زيارات لعواصم دول الشرق الأوسط . ومع كون عملى هذا لا يستوجب سفرى إلى القاهرة ؛ (لأن لى معاونين يقومون بزيارة القاهرة بصفة منتظمة) فإن هناك عددا من العوامل فى أحداث العنف السائدة والتى أود مناقشتها معك شخصيا . لكون بعضها يحتمل أن يكون خاصا بك شخصيا . إننى متأكد بأنك على دراية من مصادر مخابراتكم أن مجموعات من الفلسطينيين المتطرفين قد عاونت الشيوعيين من جنسيات أخرى ، لضرب السادات وإحلال مجموعة عسكرية محل حكم السادات وبدلا منه . ثم فى النهاية إزاحة هذه المجموعة العسكرية من الحكم بما يسمى ثورة الشعب – ولا أظن أن لديهم فرصة كبيرة فى النجاح ، ولكن على الأقل (حسب تقديرى) ستكون محاولاتهم مزعجة – وعلى الأقل ستكون سببا لحالة من القلق لبلادكم يكون من الصعب احتواؤها ..

وبذلك – مرة أخرى – سوف أطلب تأشيرة دخول للقاهرة . ولست فى حاجة إلى التأكيد بأنه فى حالة حصولى على هذه التأشيرة فسوف انتهز هذه الزيارة لكى أجدد طلباتى السابقة لمعالجة موضوع كتاب لعبة الأمم . وإذا كنت أنت أو الأصدقاء الآخرون . لا تزال تكفر فى أن هذا الكتاب قد أساء لمصر – فسوف

أفعل أى شىء فى حدود المعقول تتطلبه منى ويتوقف هذا حسبما تقول ، بما فى ذلك وضع أضواء جديدة على الموضوعات السيئة من خلال معالجتها بصورة أخرى فى طبعة الكتاب الجديدة ، والتى تصدر فى الخريف القادم . ولكونى قد أعطيت ما يؤكد لى أن الرئيس ناصرا كان قد وافق على صدور الكتاب كما نشر ، فإنى أعتقد اعتقاداً كاملاً أننى لم أكن مخطئاً . وعلى أية حال فسوف لا أناقش هذه النقطة مرة أخرى .

فإذا كنت تفكر فى وضع إجراء تعديلات ضرورية فسوف لا أتردد مطلقا فى إجرائها .

مع أطيب تمنياتى

مايلز

وقد رفض الرئيس السادات مقابلة (مايلز كوبلاند) ، وأمر الاتصال به فى الخارج حيث لا يسمح له بالدخول إلى مصر ، وذلك للتعرف على المعلومات التى لديه بخصوص التنظيمات المتطرفة فى الشرق الأوسط .

ويلاحظ أن الرئيس السادات لم يكن من بين الأسماء التى أشار إليها (مايلز كوبلاند) فى كتابه لعبة الأمم ، ولم يتطرق إليه حتى بالتلميح . وأن السادات كان لا يعرفه أثناء عهد عبد الناصر وحيث كان صديقا لهذا الأخير ، وإنما الذى كان يعرفه زكريا محيى الدين ، وعبد الحكيم عامر ، وحسن التهامى ، وعبد الناصر ، وعبد القادر حاتم ، ومحمد حسنين هيكل .

وكان للأمريكان وجهة نظر فى حكم الرئيس السادات ، قد تضمنه تقرير من بعض سفارات مصر بالخارج ، وكذلك من المخابرات العامة المصرية ومؤرخ فى يوم (٣ مارس ١٩٧٢) حيث جاء به :

يعتقد الأمريكان أن النظام الحالى فى مصر يلائم السياسة الأمريكية ، لكونه معتدلا فى الداخل والخارج خاصة فى علاقاته العربية ، كما يرون أن مصر تلعب دورا هادئا فى العالم العربى ، إلا أنهم لا يثقون فى الرئيس السادات ، ولكنهم ينتظرون حدوث تطورات جديدة فى مصر ، حيث يعتبرون الحكم الحالى مؤقتا ،

سيؤدى إلى وضع جديد يحوز ثقتهم .

وترى بعض الدوائر الدبلوماسية الأمريكية أن مصر والسوفيت وأمريكا قد وافقوا جميعا على قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وأن إسرائيل هى التى تعترض عليه لذا يجب انتظار نهاية الانتخابات الأمريكية لتجميع كل العناصر المؤيدة للقرار لتنفيذه .

واستمرارا فى تتبع خط الاتصالات السرية بين السادات والولايات المتحدة ، فإننا ننطلق مما قاله محمد حسنين هيكل : « بأن كان الخط الذى يبدأ بترون فى القاهرة ينتهى فى واشنطن إلى مسئول الشرق الأوسط فى إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، ثم إلى لجنة الأربعين الشهيرة بالبيت الأبيض ، والتى كانت تضم كل أجهزة المخابرات والدفاع فى أمريكا » .

ولم يذكر هيكل كما سبق أن أوضحنا أن (يوجين ترون) بدأ مع عبد الناصر ثم استمر مع السادات ، ولم يذكر أيضا أن رئيس لجنة الأربعين المشار إليها ، كان الدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون حينذاك .

فمن خلال هذه القناة أيضا ، بعث حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى برسالة إلى كيسنجر ، يبلغه فيها بأنه متوجه إلى لندن فى نهاية نوفمبر (١٩٧٣) ، وأنه يرى أن لقاءه به هناك سيكون مناسبا . وحيث كان كيسنجر يعد للسفر إلى هانوى ، ثم إلى بكين وليس لديه ذريعة للتواجد فى لندن فى التاريخ الذى حدده حافظ إسماعيل ، فقد أوفد كيسنجر مبعوثا للقاهرة ليوضح لحافظ إسماعيل الإجراءات الإدارية فى البيت الأبيض ، لتحديد هذه السفريات السرية ولاسيما أن - أى كيسنجر - دوره كان معروفا فى المفاوضات وتتبع الصحافة تحركاته ، كما أنه يجب اطلاع الحكومة البريطانية على واقع الأمر ، إذا توجه إلى لندن بصورة رسمية ، وإيجاد الذريعة اللازمة للابقاء عى أن تكون الإدارة خارج الموضوع .

وبعد تبادل عدة آراء بين كيسنجر وحافظ إسماعيل من خلال قنوات المخابرات المركزية ، فقد اتفق على إجراء يقبله العالم قاطبة ويسمح بصورة عجيبة أن تشترك فيه جميع الأطراف الإدارية ذات العلاقة ويكون الإجراء كالتالى :

يدعى حافظ إسماعيل من قبل وزارة الخارجية ، للقيام بزيارة رسمية إلى واشنطن فى الثالث والعشرين من فبراير (١٩٧٣) ، وسيقابله نيكسون ، كما يلتقى بمسئولين فى وزارة الشئون الخارجية وبعد الانتهاء من هذا البرنامج الرسمى ، سيتوجه إلى نيويورك ، ينتقل من هناك إلى مكان سرى فى الضاحية وهو بيت مستأجر لمثل هذه الحالات ، حيث نلتقى أنا وإياه ونبحث فى العلاقات المصرية الأمريكية ، ونكون فى هذه الحال منفردين لمدة يومين .

وكان حافظ إسماعيل قد سافر إلى موسكو قبيل سفره للولايات المتحدة كما سبق الاتفاق على ذلك ، إلا أنه قبيل وصوله للولايات المتحدة تلبية للاتفاق ، فإنه عن طريق الاتصالات السرية من جانب آخر ، بعث بريجنيف إلى نيكسون فى الثامن عشر من فبراير مذكرة يعلمه منها موجز ما جرى خلال زيارة حافظ إسماعيل لموسكو ، وبموجب هذه المذكرة السوفييتية ، يمكن توقع حدوث تسوية ولكن على مراحل متناسقة ومتوازية . ولن تكون هناك تسوية إسرائيلية مصرية مستقلة عن التسوية التى تحدث بين إسرائيل ، وبقية البلدان العربية الأخرى كأطراف للنزاع وفى ضوء ذلك أضاف بريجنيف قائلا : لقد حدث لدينا انطباع من خلال المحادثات التى أجريناها مع حافظ إسماعيل إذا لم تصل القضية إلى حل سياسى هذه المرة ، فباستطاعة العرب اللجوء إلى وسائل أخرى ممكنة لوضع حل حيوى لها .

ووصل حافظ إسماعيل إلى واشنطن . وفى الساعة الحادية عشرة والثلث من يوم الجمعة الموافق الثالث والعشرين من فبراير (١٩٧٣) . التقى بالرئيس نيكسون وسلمه رسالة من الرئيس السادات وقد جاء بها : « إن الجهود المبذولة الآن الهدف منها الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة ، حيث إن الوضع فى منطقتنا أصبح سيئا ، ويهدد تقريبا بالانفجار » .

فأبدى نيكسون أسفه لعدم تحقيق أى تقدم فى الماضى ، وأضاف إنه من الأهمية الآن معرفة المدى الذى نحن فيه ، ويسمح لنا باستكشاف الإمكانات التى توصل إلى حل .

وقال نيكسون أيضا : على مصر ألا تنخدع بأن هناك تسوية تحقق جميع

مطالبها ، وعلى مصر من جهة أخرى ألا تأمل أبدا بأنها قادرة على استرجاع ما فقدته دون تسوية ، ولا علاقة لنا بذلك لكنها الحقيقة المجردة كما نراها . ولذلك فإن كلا من مصر وإسرائيل ستقدم على اتخاذ قرارات صعبة .

ثم تحدث حافظ إسماعيل وأعاد على مسامع نيكسون ما ورد فى رسالة الرئيس السادات حيث أشار إلى أن وقف إطلاق النار منذ ثلاثين شهرا ، ليس هو بالنهاية المرجوة فى حد ذاته لأن نتائجه العملية تثبت احتلال إسرائيل للأرض ، ووقف إطلاق نار فعلى ، يجب أن يؤدى إلى تقدم نحو الصلح أوالعودة إلى الحرب .

ثم قال : وعلينا الآن إيجاد حل لقضيتين : الاحتلال الإسرائيلى للأرض المصرية . والقضية الفلسطينية ، التى هى جوهر المشكلة بكاملها ، فإذا وافقت إسرائيل على الانسحاب من الأراضى المصرية ، فإن لدى القاهرة استعدادا لتبحث موضوع الضمانات الأمنية ، وإنهاء حالة الحرب القائمة ، كما أن الصلح النهائى بين مصر وإسرائيل يتطلب حلا يرضى به الفلسطينيون .

ثم تحدث نيكسون وأكد على ضرورة حل القضية ، وأنه يحبذ لتسوية مؤقتة فى قناة السويس ، ثم أردف لحافظ إسماعيل قائلا : إننى أدرك مدى تخوف مصر من تجميد الحل المؤقت غير أن إنجازه ممكن فى المستقبل . وأن هذا سيكون محل مناقشات ودراسات مع كيسنجر حيث تعتبر ذلك نقلة نحو مراحل جديدة .

ثم أكد نيكسون بقوله : ونحن مناصرون للحل النهائى .

وأضاف أيضا بقوله : إننى أعد بتوجيه جميع جهودى فى هذا السبيل .

وإنتهى لقاء حافظ إسماعيل ونيكسون ، واتجه نحو إحدى ضواحى نيويورك ، وذلك للبحث فى وضع إطار لتسوية مؤقتة وتسوية شاملة .

وجرت بينه وبين كيسنجر محادثات خلال يومى الخامس والسادس والعشرين من فبراير ، وتبادلا الحديث دون جدول أعمال ..

ويقول كيسنجر عن هذه المحادثات : عندما صارحنى حافظ إسماعيل بما قاله لنيكسون ظهراً — حافظ إسماعيل — أن لديه إصرارا على إجراء تسوية خلال

عام (١٩٧٤) وكان يأمل فى أن تكون هذه التسوية قبل شهر سبتمبر على الأقل . ولم يوضح ما المقصود بذلك ولا ما سوف يحدث إذا لم تعقد اتفاقية تسوية خلال المدة التى حددها .

وقد انتهت المحادثات بينهما على أمل الإجابة عن سؤال طرحه كيسنجر على حافظ إسماعيل ألا وهو : هل مصر مستعدة لفصل قضايا سيادتها عن أمنها ؟.

وكانت لهذه الزيارة أصداء فى صحافة الولايات المتحدة حيث إنها أجمعت فى (١٩ فبراير ١٩٧٣) على أن زيارة حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى إلى واشنطن ، تعتبر دليلا على أن المساعى الدولية الرامية إلى إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط قد أخذت تزداد قوة .

وقد رأت بعض الصحف الأمريكية أنه على حين أن زيارة حافظ إسماعيل ، قد تكون بشيرا بالتوصل إلى مخرج للأزمة ، فإن السلطات المصرية لا تبدى رغبة فى هذه المرحلة بالذات فى إثارة الآمال العريضه بشأن ضرب التوصل إلى تسوية .

ولكن لوحظ أن بعض محطات الإذاعة ، ومنها محطة (س . بى . أس . أس) قد أشارت إلى تكهنات بأن الرئيس نيكسون قد يعين الدكتور هنرى كيسنجر وسيطا فى النزاع العربى الإسرائيلى ، فى الوقت الذى لم يظهر فيه أى شىء ملموس فى هذا الصدد .

وقد وردت فى تغطية الواشنطن بوست لأنباء الزيارة عدة نقاط جديرة بالاهتمام :

أولا : إن الإعلان عن قيام حافظ إسماعيل بزيارة واشنطن يدل على أن الرئيس السادات يعتبر نفسه الآن فى مركز قوى نسبيا فى الداخل .

ثانيا : أن ويليام روجرز ومعاونيه قد ركزوا كلية على بحث فرص التسوية الجزئية طوال الأسابيع الماضية .

ثالثا : إن المسئولين المصريين قد أعربوا — فى الأسبوع الماضى — عن مزيد من المرونة بشأن « التسوية المرحلية » التى تربط المحادثات الخاصة بإعادة فتح القناة ، والانسحاب المبدئى للقوات المسلحة بالانسحاب النهائى من جانب إسرائيل واتفاق السلام .

رابعا : خلال الأسبوع الأخير ، ألمحت بعض مصادر الكتلة السوفييتية فى الشرق الأوسط إلى أن موسكو تحاول أن يكون لها دور فى جهود السلام فى الشرق الأوسط ، وأن مشاركة السوفييت فى هذه الجهود ربما تدرج فى جدول مناقشات نيكسون وبريجنيف ، خلال رحلة الأخير المرتقبة إلى واشنطن .

خامسا : يبدى الرئيس السادات خشيته من أن تكون الولايات المتحدة غير راغبة فى المضى قدما مع مطالب مصر ، الخاصة بالاسترداد الكامل للأراضى التى فقدتها عام (١٩٦٧) . وربما كان ذلك هو الذى حرض مصر على القيام بمساعيها لإشراك الدول الكبرى الأخرى فى محادثات التسوية ، على أمل أن تمارس هذه الدول ضغوطها على واشنطن .

وكتبت صحيفة التايمز أنه بالرغم من أن مصر كانت تقوم باتصالات على مستوى عال مع الولايات المتحدة منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بعد حرب عام (١٩٦٧) ، فإن زيارة حافظ إسماعيل تعتبر أهم تطور حدث حتى الآن . ذلك أنه بعد المبادرات الدبلوماسية السابقة التى منيت بالفشل ، بذلت مصر جهدا كبيرا لإخفاء التحرك الأخير ، ففى الوقت الذى أعلن فيه عن زيارة حافظ إسماعيل إلى واشنطن ، نقلت الصحف المصرية بالبنط العريض تحت عناوينها الرئيسية نبأ الاجتماع غير العادى ، الذى عقده الرئيس السادات مع قيادة القوات المسلحة ، استغرق خمس ساعات .

كما أشارت الصحيفة إلى أن دعوة حافظ إسماعيل كانت منذ مدة طويلة ، غير أن الزيارة أصبحت تشكل جزءا من العمل الدبلوماسى الكبير الذى تقوم به الحكومة المصرية بقصد توفير التأييد الكافى لقضيتها فى الخارج ، وذلك قبل تجدد المساعى الأمريكية الرامية إلى التوصل إلى تسوية إسرائيلية – عربية .

وعن الموقف العربى إزاء هذه الخطوة فقد أعلن من بيروت أن الملك فيصل يؤيد السادات فى مبادرته الجديدة ، وأن الولايات المتحدة تقف على رأى السعودية

بتكليف كيسنجر لكل أزمة الشرق الأوسط .

وأشار مصدر فرنسى إلى أن الملك فيصل يحث الآن الولايات المتحدة على الإسراع فى معالجة الوضع ، خشية وقوع انقلابات فى بعض الدول العربية ، وخاصة مصر ، حيث يصعب على الرئيس السادات مواجهة المعارضة داخل البلاد فى حالة استمرار الوضع القائم .

وأما العراق فقد أجاب وزير خارجيتها مرتضى عبد الباقى عن سؤال حول التحرك المصرى لايجاد تسوية سلمية فقال : إن الأمر يعود إلى مصر نفسها ، لأننا لسنا طرفا فى هذا التحرك ولم نكن مطلعين على طبيعة الجهود التى تبذل من أجل إيجاد حل سلمى ، وكل ما نعرفه أنها جهود من أجل توضيح الموقف العربى ، ومن أجل كشف العدوان الإسرائيلى ، ومن غير المعقول إذن أن نعطى وجهة نظرنا قبل أن نعرف على أى أساس يستند هذا المشروع أو هذا الحل ... واستطرد بقوله : ونحن لسنا طرفا فى محادثات تجرى أو مشاريع تطرح . ولكن لنا موقفنا الواضح ، الذى حددته استراتيجية حزب البعث . ومن أبرزها التمسك الكامل بحقوق الشعب الفلسطينى .

كما قد تعددت الآراء والتعليقات حول هذا النشاط المصرى ..

وقد كتب أحدهم أن حافظ إسماعيل حاور ويحاور ويداور فى العواصم الثلاث : (موسكو – لندن – واشنطن) باسم الرئيس السادات دون أن يلزم الرئيس بشىء ، لكنه فى الوقت نفسه وبأحاديثه مع بريجنيف وهيث ونيكسون ، يعطيهم ما يشاء ويأخذ منهم قدر المستطاع .

ومن ثم تبدو جولته بالنسبة لمستقبليه ليست جزءا من الحملة الدبلوماسية التى تشنها القاهرة فى هذه الفترة فحسب ، بل ذروة هذه الحملة . التى سوف تقرر مصير السلم والحرب فى الشرق الأوسط .

ويرى رأى آخر أن البحث عن الحلول السلمية قطع مرحلة ودخل فى مرحلة أخرى تتعدى نطاق الرفض والقبول بهذا البند أو ذاك . إذ خلال الأشهر القليلة

الماضية ، وزعت وكالات الأنباء تصريحات منسوبة إلى مسئولين إسرائيليين وعرب فيها الكثير من التجديد حول معنى هذا البند أو ذاك ، وحول ما يريده كل من الطرفين .

والمسألة اليوم ، جازوت كل هذا ، لتدخل – ربما – فى باب المفاوضات « مباشرة كانت أو غير مباشرة » – بعد أن بدا أن اللقاءات قد اكتملت أوأنها فى طور الإتمام بعد أن قام المستشار المصرى بلقاء نيكسون .

إن مصر – عبر هذا اللقاء المنتظر – تعود لتلتقى بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، ولتبدأ مع هذه السياسة مرحلة جديدة أهم ما فيها هو أنها تشكل منعطفا خطيرا فى تاريخ القضية الفلسطينية وتاريخ المنطقة .

وهناك رأى يرى أن زيارة حافظ إسماعيل لواشنطن فإنه من الممكن اعتبارها خطوة مصرية لمساعدة الولايات المتحدة ، وليست مساعدة أمريكية لمصر ، وخدمة لا يستهان بها .

إما إذا أصرت واشنطن على موقفها ، فإن إصرارها لن يؤدى إلا إلى خدمة الوجود السوفيتى فى المنطقة العربية ، أكثر من خدمة إسرائيل .

هذا الواقع الذى بدا مستحيلا فى الخمسينيات ، يتضح الآن يوما بعد يوم ، ويتضح معه أن محاولات أمريكا احتواء الخطر السوفييتى ، لن تجدى لفترة طويلة ، وبالتالى سوف تجد نفسها مضطرة للتدخل ضد مصالح الروس ، حتى لو أدى ذلك إلى حرب عالمية ثالثة .

على هذا الأساس ، قد تعمل واشنطن بالحكمة القائلة : درهم وقاية خير من قنطار علاج .

وتحدث أحدهم يصف الموقف بقوله : إن المعطيات الأساسية فى لوحة المواقف تقول إن التناقض بين موقف مصر وموقف إسرائيل كامل ..

ولكن تحت هذا العنصر الأساسى تدخل مجموعة من الهوامش والحواشى

الذى يحاول كل طرف شدها إلى جانبه ، وتحويل ألوانها المتعددة إلى اللون الذى تريده .

حتى الوضع الراهن ، يحاول كل طرف أن يحوله إلى موقع قوة له . فمصر تعتبر الوضع الراهن متراسا دفاعيا تقف وراءه رافضة إعطاء هذا الأمر الواقع (احتلال الأراضى) معنى الرضوخ السياسى .

فإذا كان الرفض العربى – والمصرى بالذات – للاستسلام هو أكبر حصن دفاعى عربى حاليا ، فإن استمرار التمركز فى الحصن الدفاعى ، يسهل كثيرا أية خطة عدوانية لمواجهة الحصن ، بل يغرى العدو بذلك ، ذلك أن « صمود » إسرائيل فى الأراضى المحتلة هو صمود إيجابى ، بينما صمودنا فى مواقفنا السياسية الحالية هو صمود دفاعى .

وحول هذه الزيارة كمبادرة جديدة فى ميزانين كما يراها أحدهم أيضا فهو يتساءل قائلا : متى يدرك إخواننا الثوريون أن الديماجوجية والارتجال ، والسباق بالألفاظ المعول الهدام الذى يحطم كل الجهود نحو كل التطلعات .

ومتى يدرك إخواننا الثوريون أنهم فيما يرشون على أطباق العمل الدبلوماسى من بهارات الغوغائية والدهائية لا يلبث أن يتحول إلى عقم يفسد طعامهم .

ويضرب هذا الكاتب مثالا على ما ذكرته صحيفة الجمهورية القاهرية تعليقا على زيارة حافظ إسماعيل لواشنطن ، حيث وصفتها بأنها ليست سوى إضافة إلى رصيد استعداد مصر لمعركة التحرير ... ويرى الكاتب أن هذه الكلمات تعكس انطباعا بأن الحكومة المصرية لا تنظر بعين الجد إلى بادرة السلام الجديدة أو إلى الدور الذى يمكن أن تلعبه أمريكا فى هذا الميدان .

فإذا كان القصد من هذه الأقوال هو استهلاكها محليا مع الحرص على ألا يتسرب من ألفاظها حرف واحد إلى الأوساط الدولية ، فإنه من الضرورى التساؤل فى مثل هذه الحالة إلى متى تكيل الدبلوماسية الثورية بكيلين ، وتزن بميزانين : أحدهما داخلى قائم على الإثارة والانفعال البعيد عن الصدق والواقعية

والاعتدال ، والآخر خارجى تتستر فيه الحقيقة بالخوف ، والواقعية بالسر والكتمان ...؟

وقد كتب أحد المحللين السياسيين يقول : إنه إذا كان حافظ إسماعيل لم يردد أمام نيكسون الكلام الذى أعلنه قبل أن يغادر القاهرة ، وهو « أنه يحمل كلمة مصر التى تقول لا » لأى عدوان أو انتهاك أو احتلال لأية أراضٍ عربية « فمعنى ذلك أن هناك تصورا مصريا آخر لمستقبل الأزمة » .

أما إذا كان المستشار تحادث مع الرئيس الأمريكى وفق الـ « لا » فإنه سيعود بـ « لا » أمريكية فظة وربما أكثر من أى وقت مضى .

إن التصور بأن الموقف الأمريكى قد تغير بالشكل الذى يتوافق من قريب أو من بعيد مع الـ « لا » المصرية ، إنما هو تصور خاطىء ، فالولايات المتحدة تشجع إسرائيل على طول الخط وقد تنشط لإيجاد حل ، لكنه لن يكون الحل المشرف ، والحل المشرف الذى نريده ربما لن تعارضه أمريكا إذا حاورناها من موقع القوة .

ولن ترضخ له إسرائيل إلا إذا شعرت بهذه القوة وأن هناك جدية لاعتمادها .

وإذا كنا بعد قرابة ست سنوات لن نفرض الحل المشرف ، فإن الحل الذى يجرى السعى له كان ممكنا تحقيقه مباشرة بعد مبادرة روجرز التى تسبب قبولها فى توسيع رقعة التنافر والانشقاق ... والتصفيات .

وعندما عاد حافظ إسماعيل إلى القاهرة بعث برسالة إلى كيسنجر ، يشكره فيها على حسن الضيافة فى الولايات المتحدة مشيرا إلى أن محادثاته السرية التى أجراها مع كيسنجر تجاوزت ما كان يؤمل لها ، سواء لما شملته من مواضيع أو الصراحة التى امتازت بها ، وبرجو فى الوقت ذاته أن يكون هناك وضوح أكثر فى اللقاءات التالية . كما أظهر استعداده لبحث اقتراح كيسنجر الذى كان قد تقدم به فى اللقاء السرى الأول السابق وهو فصل « السيادة عن الأمن » وقد حاول حافظ إسماعيل فى رسالته هذه إيجاد توازن بين الاثنين . حيث إنه لو استعادت مصر سيادتها على سيناء ، فسوف تتخذ إجراءات أمنٍ عملية استجابة لطلبات إسرائيل .

وفى السابع من إبريل (١٩٧٣) ، أرسل حافظ إسماعيل برسالة إلى كيسنجر ، يشير فيها إلى أن مصر ترتكز فى مسيرتها على فرصتين اثنتين وهما :

أولا : اعتزام البيت الأبيض فعلا للتدخل المباشر فى شئون الشرق الأوسط .

ثانيا : هل أظهرت إسرائيل للولايات المتحدة عزمها على أن تستكمل فى الأشهر القريبة القادمة ما يثبت رغبتها فى تسوية شاملة .

فأجاب عليه كيسنجر فى (١١) أبريل مشيرا إلى ضرورة لقاء جديد . وأما بالنسبة للفرصتين فاقترح كيسنجر بأن تؤخذ بعين الاعتبار حالما تبدأ المباحثات ، وتصبح ما يسمى بالنقاط الرئيسية للاتفاق أو مبادىء عامة ، نقطة ارتكاز وارتباط بين اتفاق حول قناة السويس وتسوية شاملة .

وبالفعل جرى لقاء بين حافظ إسماعيل وكيسنجر فى العشرين من مايو (١٩٧٣) فى فرنسا بين مدينتى باريس وشارتر فى مزرعة قديمة العهد ، مضى عليها مئات السنين وكانت ملكا لأحد الأثرياء الأمريكان .

ويقول كيسنجر عن هذا اللقاء : « لقد اقترحت صيغة جديدة تصلح للربط بين اتفاق مؤقت وتسوية شاملة ، لكن الأمور أوضحت أن مصر لن تعرض نفسها لعزلة دائمة ، بسبب اتفاقية مؤقتة أو مفاوضات طويلة الأمد ، تتطلبها تسوية عامة ، وأصم حافظ اسماعيل أذنيه على مشروعى حول فصل السيادة عن الاستقرار ، ووصف ذلك بأنه سيادة مهلهلة ووعد بأن يتحدث مع السادات حول هذه الأمور ، ويبلغنى بنتيجة ما سوف يصل إليه ، لكن لم أتسلم ما ينبئنى عن أحواله » .

ولكن ... بعد اللقاء الأول بين كيسنجر وحافظ إسماعيل ... وقبيل لقائهم فى (٢٠) مايو كانت جولدا مائير رئيس الوزراء الإسرائيلى قد أجرت محادثة تليفونية مع نيكسون فى أول مايو (١٩٧٣) وقالت له : « ما رأينا أحسن من الوضع الحاضر » . ثم أكدت أنه لا يوجد مأزق يجسد أى خطر ، لأن العرب لا يستطيعون القيام بعمليات عسكرية .

ولذلك ... كان لابد من حرب أكتوبر لتغيير هذا الحاضر ... إلى مستقبل أفضل ..

وأما الخطوة الخامسة على طريق عبد الناصر :

فهى خط أنابيب البترول « سوميد » من السويس إلى الإسكندرية . وذلك لنقل بترول الخليج العربى ودوله الواقعة عليه وعلى شاطىء البحر الأحمر إلى أوربا . بسبب إغلاق قناة السويس ووقوعها بين مرمى النيران من كلا الجانبين المصرى والإسرائيلى .

وقد جاء ذكر هذا الخط لأول مرة على لسان الرئيس السادات فى بيانه أمام مجلس الأمة بجلسته الافتتاحية ، حيث كان يعدد بعض الخطوات الهامة للتنمية فى الداخل وإعداد الدولة للمعركة حيث قال : « والبدء فى بناء خط أنابيب للبترول بين السويس والإسكندرية . وهو مشروع يأخذ طريقه الآن حثيثا إلى التحقيق » .

وقد جاء هذا بعد أقل من شهرين بعد وفاة عبد الناصر فى (٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠) . وفى منتصف عام (١٩٧١) حضر إلى القاهرة الدكتور أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى بدعوة من الدكتور عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة وذلك لمناقشة مساهمة السعودية فى تمويل خط الأنابيب المشار إليه .

ولكن !

لهذا الخط بداية ... ووقفة ... ونهاية .

* والبداية ... كانت أثناء جلسة مجلس الوزراء بتاريخ (٢٩ سبتمبر ١٩٦٨) برئاسة جمال عبد الناصر ، وقد عرض على المجلس مشروع إقامة خط الأنابيب ، حيث كان مرفق به دراسة اقتصادية وفنية لإقامته بين السويس والإسكندرية ، وبعد إنتهاء الجلسة أصدر مجلس الوزراء بيانا يحتوى التوصية الآتية :

أحيط المجلس علما بالدراسات الفنية والاقتصادية التى تمت بالنسبة لمشروع خط الأنابيب بين السويس والإسكندرية ، وقد تمت الموافقة على المشروع من حيث المبدأ ، على أن تقوم وزارة الصناعة بتوقيع

عقد التصميمات للمشروع وطرحه فى مناقصة عالمية .

ثم طرح المشروع فى مناقصة عالمية فى يوم (١٦ ديسمبر ١٩٦٨) وتم فتح المظاريف بعد أربعة أشهر فقط .

وبعد وفاة عبد الناصر . تقدم الرئيس السادات ببرنامج للعمل الوطنى للمؤتمر القومى العام الثانى للاتحاد الاشتراكى ، فى دور انعقاده الأول فى (٢٣ يوليو ١٩٧١) وحيث تتضمن تنفيذ مشروع خط الأنابيب ، تحت دعوى أنه أحد المشروعات التى سوف تدر دخلا كبيرا ، وتقدم خدمة كبرى للتجارة العالمية .

وأما عن الموقف العربى ومدى موافقته لإقامة هذا الخط ، فقد تقدمت مصر بمشروع الخط إلى المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية الذى كان مقيد اجتماعاته فى الفترة من (٥) إلى (٩) أكتوبر عام (١٩٦٨) ، وذلك بعد أسبوع من موافقة مجلس الوزراء المصرى ، وأصدر المجلس قرارا بتشكيل لجنة من الخبراء العرب على أعلى المستويات ، لدراسة ووضع مشروع عربى مناهض لمشروع خط الأنابيب الإسرائيلى ، الذى يمر عبر أراضيها فيما بين إيلات وعسقلون ، وكفكرة مضادة لمناهضة خط إسرائيل حتى يمكن حرمانها من مصادر النفط التى يمكن أن تنفذ إليه وخاصة من إيران التى تنتج جزءاً من بترولها خارج حدود (الكوتسرنيوم) المرتبطة مصالحه مع الدول العربية والتى أبدت استعدادها فى حالة وجود بديل للخط الإسرائيلى باستخدامه .

وعندما تقدمت مصر بمشروعها . قدمت أيضا منظمة التحرير الفلسطينية بمشروع آخر يقترح إقامة شبكة خطوط أنابيب عربية وناقلات عربية ومصاف عربية على أساس تملك البترول العربى بدلا من تقاضى مقابل نقدى له .

وقد قامت لجنة الخبراء بدراسة مشروع مصر واقتراح المنظمة بحضور خبراء من كافة الدول العربية فيما عدا الأردن واليمن الشعبية والسودان . وبحضور مندوبين عن الجزائر وليبيا خلال شهر أكتوبر السابق الإشارة إليه .

وقد رأت اللجنة أن مشروع منظمة التحرير الفلسطينية هو مشروع طويل

الأمد ، واقترحت إحالته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، لاتخاذ ما تراه مناسبا بشأنه ، أما المشروع المصرى ، فقد تمت مناقشته والتوصية بإقامته بل وبتوسيعه .

وعلى ضوء هذه الموافقة بدأت مصر فى اتخاذ الإجراءات التنفيذية لهذا المشروع .

وهذه كانت بداية ذلك المشروع ... السياسى أولا والاقتصادى ثانيا .
وقد مر كما سبق القول بمراحل . أوضحنا بدايتها .

وأما الوقفة التى مر بها ذلك المشروع ، فكانت فى عهد الرئيس السادات ... وكذلك نهايته حيث بدأ عمله وتشغيله .

ثم نوقش موضوع خط « سوميد » للبترول مرتين تحت قبة مجلس الشعب . أولاها فى بداية عام (١٩٧٢) عندما تقدم العضو محمود أبو وافية بطلب إحاطة للحكومة وخاص ببعض الإجراءات التى اتخذت بالمشروع والملابسات والظروف التى أحاطت بها ، وما شاع حولها من انحرافات . وعقب المناقشة التى دارت حول هذا . أحيل الموضوع إلى لجنة الصناعة والثروة المعدنية والتى أجرت تحقيقا برلمانيا وتقدمت على أثره بتقرير فى هذا الصدد .

ثم مرة ثانية فى (٢٩ أبريل ١٩٧٢) ، وحيث كان ذات اليوم الذى كان قد تقرر مناقشة تقرير اللجنة به . كان هناك أيضا استجواب تقدم به الدكتور محمود القاضى حول هذا الخط البترولى ، ولأهميته السياسية والاقتصادية أثناء ملابسات وظروف هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، والتى كانت تعيش آثارها المنطقة ، وتأثر أوربا بغلق قناة السويس من جراء حرب (١٩٦٧) .

ويتبين من خلال النقاش الذى دار فى جلسة اليوم المذكور عدة قضايا ومسائل ذات أهمية خاصة فى الصراع العربى – الإسرائيلى .

فقد أشار الدكتور محمود القاضى إلى عدم تقدير الحكومة الكافى لعناصر موقف مصر السياسى ، ومدى تأثير هذا المشروع على هذا الموقف ، وكذلك

عدم تقدير الحكومة لاحتمالات الحرب التى أصبحت أمرا محتوما لا رجعة فيه حسب ما قررته قيادتنا السياسية على حد تعبيره ، حيث كان آخر ذلك ، ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية أنور السادات وعاهد به الشعب ، حين أعلن أنه لن يأتى المولد النبوى الشريف القادم إلا وقد تحررت الأرض والقناة .

ثم تحدث عن تأثير غلق قناة السويس الضاغط على المصالح الأوربية حيث قال : لقد جاء بمجلة البترول الخاصة بمؤسسة البترول أنه فى الأعوام التالية لوقوع العدوان الإسرائيلى الإمبريالى الغادر على البلاد العربية ، والذى تسبب فى تعطيل القناة زادت تكلفة النقل على أوربا الغربية وحدها بنحو (١٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١) ، ويجب أن نعرف أن قناة السويس عبارة عن مجرى لنقل البترول بنسبة تتراوح بين (٧٥ ٪ و ٨٥ ٪) من مجموع ما ينقل عن طريقها وباقى النسبة بضائع أخرى ، ومن الطبيعى أن احتياج أوربا للبترول فى ازدياد مستمر ويقدر أنه فى سنة (١٩٧٥) ستصبح الخسارة التى تتكلفها أوربا بسبب دوران ناقلات البترول حول رأس الرجاء الصالح (٢٥٠٠) مليون دولار ، وإذا كان إغلاق قناة السويس يعتبر — ولاشك — عامل ضغط اقتصادى كبير وخطير له أهميته الكبرى ، وإذا كان إغلاق قناة السويس يضع لنا فى ميزان النصر ذرة فيجب ألا نفرط فى هذه الذرة نظير دولارات قد تأتينا من خط الأنابيب ، حتى ولو كانت مائتى مليون قد تأتى بعد عشر سنوات رغم أن هذا أمر مشكوك فيه ..

ثم استطرد الدكتور محمود القاضى موضحا بشرح موجز لتأثير البترول على أوربا ، وبالتالى على الموقف السياسى قائلا : ولقد حدث بعد عدوان سنة (١٩٦٧) أن طالب البعض منا بوقف ضخ البترول عبر خطوط الأنابيب ، واستمرار إغلاق قناة السويس ، وفى تصورى أنه لو كانت الدول العربية قد استطاعت أن توقف ضخ البترول لمدة ثلاثة شهور ، لتغير الموقف عما هو عليه الآن . فالبترول العربى الذى ينقل من الخليج العربى إلى أوربا يعتبر بالنسبة لأوربا كالدم الذى يجرى فى عروق الإنسان ، فلو توقف البترول عنها فسوف يقضى على اقتصادها قضاء تاما ؛ لأنه لا يقتصر على اتصاله باقتصادها وتأثر هذا الاقتصاد بارتفاع تكاليف نقله عن طريق رأس الرجاء الصالح ، بل هو بالنسبة لها سلعة

استراتيجية تمثل الحياة أو الموت .

ثم صاح متسائلا : فهل نتخلى عن هذه الأهمية الاستراتيجية للبترول ، فنسمح بضخه ثم نأتى الآن ونسمح بمروره عبر خطوط الأنابيب داخل أرض مصر ؟! هذا فى الوقت الذى تكون فيه مصر مدينة للدول الأوربية المستفيدة من هذا البترول ، ويقوم البنك المركزى المصرى بصورة أو بأخرى بضمان سداد هذه الديون بفوائدها الباهظة ؟! وبهذا يقع على مصر عبء حماية هذا البترول أثناء مروره فى أراضيها ، فإذا ما وقع اعتداء على خط الأنابيب وتوقف ضخ البترول نلتزم مع هذا بسداد الديون التى اقترضناها بفوائدها الضخمة من حساب البنك المركزى المصرى .

ثم يختتم حديثه فى الموقف العسكرى الذى يترتب على إقامة هذا الخط بقوله :

والبعض يقول ردا على ما أثير عن وجود هذا الخط فى الجبهة ، وفى مستوى نيران العدو. بأنهم لو أصابوا خط الأنابيب الخاص بنا ، فإننا يمكن أن نقوم بضرب خط الأنابيب الإسرائيلى ، ولكننى أرى أنه إذا كان لدى العدو نقطة ضعف ، فعلينا ألا نقدم له نحن أيضا نقطة ضعف بإقامتنا لخط الأنابيب قريبا منه بل كان الأحرى بنا أن نستفيد من نقطة الضعف هذه لدى العدو !!

وكان للدكتور العضو رشدى سعيد رأى يخالف الدكتور محمود القاضى حيث كان النقاش يدور حول الموقف السياسى المصرى المترتب على إقامة خط الأنابيب المذكور . وقد تحدث قائلا : إن التفكير فى عمليات النقل عبر أراضى مصر وخارج قناة السويس ، كان تفكيرا خارجا عن المألوف بل وغير مقبول أصلا . خوفا من أن يضر ذلك ولو من بعيد بهذا المرفق فخر مصر . وفى أعقاب عدوان سنة (١٩٦٧) صحا عدد كبير من الناس لكى يروا أن العالم قد استطاع – ببعض من الجهد وإعادة توزيع نمط التجارة العالمية – على تفادى المرور فى قناة السويس دون ارتباك كبير ، حقيقة أن (نولون) النقل البحرى قد ارتفع وإن دول أوربا الغربية قد خسرت فى ميزانها الحسابى عدة ملايين من الدولارات ،

والمهم هو أن مصانع أوربا لم تتوقف بل ولم تقلل من معدلات استهلاكها من الوقود الذى أخذ يتزايد عاما وراء آخر بمعدل يتراوح بين (٨ ، ١٠ ٪) وقد كانت هذه الصورة مختلفة تماما عما رأيناه فى عام (١٩٥٦) بعد إغلاق القناة فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر .

ثم تساءل عن الذى ساعد فى تغيير هذه الصورة بهذا الشكل ؟

وأجاب الدكتور رشدى سعيد بقوله أيضا : لا يعود ذلك فقط في الواقع إلى التقدم التكنولوجى الكبير الذى حدث فى صناعة بناء السفن التى أخذت تتزايد حمولتها عاما بعد آخر ، حتى وصلت اليوم إلى أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) طن ، حقيقة أن الناقلات حمولة من (٣٠٠) إلى (٣١٢) ألف طن تمثل اليوم ١ ٪ من حجم الأساطيل ، ولكن هذا يشير باستمرار للاتجاه لبناء ناقلات أكبر فأكبر وذلك لتعويض المسافة التى كادت تتضاعف بعد إغلاق القناة ... بل يعود إلى مخطط إمبريالى بدأت تفكر فيه الولايات المتحدة منذ عام (١٩٥٦) لتحويل مركز نقل بترول الشرق الأوسط من مكان استخراجه إلى مكان استهلاكه فى أوربا الغربية من الشرق الأوسط ، إلى جنوب أفريقيا ، وقد بدأت آثار هذا المخطط الاستعمارى فى الستينيات ، وكان هذا واضحا لمن يتتبعون حركة نقل البترول والتطورات الجارية فى طرق النقل والتخزين ، وإعادة الشحن لهذه المادة المهمة .

ولعل أسباب هذا المخطط هى رغبة الدوائر الاستعمارية فى إبعاد خطوط نقل البترول من إقليم يفور بحركات وطنية ، وبتغييرات اجتماعية كبيرة مما يعرضه لمخاطر عديدة إلى إقليم بعيد كل البعد عن مثل هذه الحركات ..

ويبعد أيضا عن مدى أسلحة كل القوى المناهضة للاستعمار . وإن هذا المخطط قد بدأ تنفيذه فعلا قبل إغلاق قناة السويس ، فقد كان نقل البترول عبر جنوب أفريقيا يمثل (١٠ ٪) من جملة المنقول من شرق السويس إلى أوربا فى عام (١٩٦٦) أى قبل إغلاق القناة ، فلما أغلقت القناة أخذت الخطة المرسومة تسرع عاما بعد عام ، حتى إذا ما حل عام (١٩٧٠) ، فإذا جنوب أفريقيا تنقل أكثر من (٧٢ ٪) من احتياجات أوربا الغربية من البترول المنقول إليها من شرق

السويس وإذا بتكاليف سعر النقل بتحسين خدمة الناقلات وميكنتها وتعميق الموانىء وإنشاء أرصفة جديدة وأحواش لإعادة الشحن إذا بها تقل عاما بعد آخر .

وإذا بنا نجد أن خسائر بريطانيا مثلا فى ميزانها الحسابى – نتيجة إغلاق قناة السويس – لا تزيد على (١٠٠) مليون جنيه ، وإن خسائر فرنسا (٥٢) مليون جنيه وإن خسائر إيطاليا (٥٠) مليونا ، وهى مبالغ بسيطة للغاية ، ويبدو من الاتجاه العام إنها ستختفى كلية فى المستقبل القريب .

ثم يتوجه بالرد على تساؤل الدكتور محمود القاضى ، حول أن تكون قناة السويس بلا تأثير سياسى فى الضغط على الغرب فيقول :

والرد هنا يكون صحيحا إذا عرفنا ما المقصود بكلمة الغرب ، فإن كان هذا الغرب هو الولايات المتحدة الأمريكية ، فإننا نقول : إنه ليس للقناة أى تأثير سياسى أو اقتصادى على الولايات المتحدة ، بل بالعكس فإن الولايات المتحدة تستفيد تماما من إغلاق القناة . لأنها لم تكن تعتمد على القناة فى أى من عملياتها التجارية إلا فى أقل القليل .

ثم قال : واسمحوا لى أن أحيل حضراتكم إلى إحدى الوثائق المحفوظة بمجلسنا ، وهى من أعمال المؤتمر البرلمانى الذى عقد فى كاراكاس بفنزويلا عام (١٩٧١) ، حيث أصدرت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار التى أتشرف برئاستها فى الاتحاد بيانا تفصيليا إحصائيا ، يثبت تزايد عمليات التجارة والمبادلة ، وحركة رءوس الأموال بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا .

وهناك تقدير مبدئى بأن عمليات توسيع موانىء جنوب أفريقيا ، لكى تكون بديلا لقناة السويس ، قد استثمرت فيها الولايات المتحدة مبلغ بليون دولار ، شاملة بناء الأرصفة وتوسيع الموانىء وعمل أسطول من الناقلات الأصغر حجما ، وذلك لإعادة توزيع البضائع لتوفير الجهد على المراكب الضخمة ، هذا عدا عدة بلايين أخرى من الدولارات أنفقت فى تسليح حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لحماية الخطوط البحرية الجديدة والمتضخمة .

ثم عاد يستدرك مفهومه نحو الغرب ليرد على الدكتور القاضى فقال :

أما إذا كان المقصود من الغرب هو أوربا الغربية ، فإننا نقول : إن أثر إغلاق قناة السويس عليها أثر سيىء ، فهو بالإضافة إلى أنه يحملها خسائر مادية ، مهما بلغت بساطتها ، فهو يضعه تحت رحمة خط واحد للنقل هو فى أيدى دولة كبرى تتنافر مصالحها معها ، وخاصة بعد الحركة الاستقلالية التى بدأها ديجول والتى تمتد اليوم جذورها فى عملية التوحيد الجارية الآن فى غرب أوربا . ولعل اختلاف هذه المصالح يوضح بجلاء مواقف هذه الدول تجاه قضيتنا الوطنية ..

فالولايات المتحدة تقف معنا موقف العداء السافر . تؤيد إسرائيل وتمدها بالأسلحة وتتخذ قرارا بعدم إنشاء أى خطوط للبترول عبر البلاد العربية هذا فى الوقت الذى تقف فيه إلى جانب إسرائيل وتشجعها على العدوان وعلى استمرار إغلاق القناة .

أما دول غرب أوربا بعد أن اكتشفت نفسها ومصالحها ككتلة جديدة قوية فى العالم الحديث ، فهى تريد أن تأخذ مكانها أمام الولايات المتحدة فإنها تؤيدها وتقف منا موقفا وديا للغاية ، إنتهى بالقرار الذى تبناه المجلس الاقتصادى الأوربى فى العام الماضى ، بشجب عدوان إسرائيل ومطالبتها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ، وهذا أمر جديد تماما ، فكلنا يذكر أن أوربا الغربية لم تكن متعاطفة على قضيتنا من قبل ، فإذا كانت هذه هى أبعاد المخطط الأمريكى الاستعمارى ، فلماذا تكون خطتنا نحن لمجابهته وإحباطه محافظة منا على مزايا موقعنا الجغرافى الذى نوشك أن نفقده إلى الأبد كمركز لنقل البترول ... ألا يكون إنشاء خط للأنابيب عبر أراضينا أحد هذه الخطط لإجبار جزء من ذلك البترول ... المتجه عبر موانىء جنوب أفريقيا ؛ كى يعود إلى بلادنا فتحفظ بذلك مركزنا الذى اكتسبناه بعرقنا والذى سيعود علينا بالخير ؟!

ولكن العضو حسن الشابورى أعلن رفضه لهذا المشروع حيث إنه يقع بين أقواس نيران العدو مما يجعله عرضه للتدمير فى أية لحظة ، وإن كان قد وافق العضو أحمد يونس على المشروع من حيث المبدأ إلا أنه دعا إلى التريث فى تنفيذه

نظرا لخطورته وقال فى ذلك :

وإذا كنا فى معركة التحرير ، فنحن أولى بكل مليم ، ولا نريد أن نعرض أنفسنا لمزيد من الخطر وحتى لا يقال إننا لم نحسب حساب هذا أو حساب ذلك ، فيجب علينا أن نتريث ؛ حتى تكون حساباتنا دقيقة وكاملة .

وأما من الأعضاء المؤيدين ، فقد تحدث كل من أحمد حلمى بدر ومحمد رشوان . وقد أعلن الأول إذا افترضنا أن هذا الخط لن يعطى عائدا بصفة دائمة ، فإنه سيعطى على الأقل رأس المال الذى استغل فى إنشائه ، وفى هذه الحالة يكفى أن يعلم العالم كله أن مصر لا تضن عليه بما يعود عليه من نفع . وأن هذا الخط يؤكد أن مصر هى مصر التى تخدم التجارة الدولية .

كما أشار أحمد حلمى بدر إلى أن إقفال القناة أدى إلى زيادة التأمين البحرى وعمولات البنك وغيرها .

ثم تحدث محمد رشوان وأشار إلى أن هناك – اليوم فى أوربا – نوعاً من الحرب تسمى بحرب الأنابيب ، حيث كان لأنابيب البترول تأثير فى خفض النقل داخل أوربا بمقدار (٢٥ ٪) وهناك اليوم شركات تخصصت فى إنشاء الأنابيب ، وتستغل هذه الأنابيب لدرجة أن سكة حديد فرنسا خفضت أسعارها (٢٥ ٪) لكى تستطيع منافسة أنابيب البترول ، وخفض النقل النهرى فى فرنسا أيضا بمقدار (٢٠ ٪) لأن أوربا كلها فى شبكاتها الداخلية أصبحت اليوم تنتقل من وسائل النقل النمطية المعتادة إلى استعمال الأنابيب كوسيلة اقتصادية جديدة لها فاعليتها فى ضغط مصروفات النقل .

وبناء على ما أشار إليه أعلن قائلا : ومن هنا يتأكد لنا أنه لا يمكن أن تبيع قيادتنا السياسية مصر مقابل بضعة دولارات أو آلاف الملايين من الدولارات ، أو تفرط فى حق من حقوقها من أجل إقامة خط أنابيب . فالقيادة عندما اتخذت القرار بإنشاء الخط كانت تعلم أنه فى صالح ميزان مدفوعاتنا . وأن كل دولار سنحصل عليه من هذا الخط سنشترى به مدفعا أو طائرة وأنه سيكون دعما للمعركة .

ثم تساءل لماذا نصور إسرائيل اليوم وكأن المعركة سوف لا تنتهى ؟

ولماذا نصور أن هذا الخط أو أن اقتصادنا سيظل تحت رحمة إسرائيل إلى مالا نهاية ؟ فما المقصود بهذا التشكيك فى قدراتنا ؟

هل هو نشكيك فى قواتنا المسلحة ؟ .. إن قواتنا المسلحة وصلت إلى درجة الكفاية والقوة ، وحركة ولقاءات وخطب السيد رئيس الجمهورية تؤكد لنا هذا ، وأرى إنه إذا كانت هناك حاجة إلى استجواب يقدم للحكومة فليكن : لماذا أبطأت الحكومة حتى الآن فى عدم تنفيذ هذا الخط ؟ إن كل تأخير فى تنفيذ هذا الخط هو دعم لإسرائيل وضياع لدخل بالعملة الصعبة كان يمكن أن يتحقق ، وقدره مائة وعشرون مليون دولار سنويا .

وختم حماسه لإقامة هذا المشروع بعقد مقارنة يقاس بها مدى أهمية هذا الخط لمصر حيث قال : إن إسرائيل استغلت إغلاق قناة السويس فأقامت خط أنابيبها . وكذلك قامت بإنشاء جسر برى من إيلات إلى البحر الأبيض المتوسط لنقل البضائع ، ولدينا نحن هنا فى مصر حوالى (٢٥) ألف سيارة نقل ، بينما لدى إسرائيل ٦٠ ألف سيارة . وقد حاولنا فى مصر أن ننفذ هذه التجربة وأقمنا جسرا بريا لنقل البضائع من السويس إلى الأسكندرية ، ولكنه توقف بعد معركة المدافع ، ولكننا نجد أن إسرائيل تنتفع بجسرها فى نقل الركاب والبضائع .

وقد رد وزير الصناعة على الاستجواب .

أولا : إن التفكير الجدى فى تنفيذ مشروع خط الأنابيب لم يبدأ فى وقت كانت فيه الملاحة فى القناة مفتوحة ، وإنما على العكس بدأ هذا التفكير وصدر القرار بتنفيذ المشروع بعد إغلاق قناة السويس ، وذلك يعنى أن إغلاق قناة السويس وما نتج عن ذلك من ظروف لا تتعارض مع التأثير السياسى لاستمرار هذا الإغلاق ، وكان السبب وراء صدور القرار بتنفيذ المشروع ، ولاشك فى أن ذلك لم يغب عن فكر كل المستويات التى أقرته .

ثانيا : إنه يجب أن يكون واضحا أمامنا أن عملاء خط الأنابيب هى الناقلات العملاقة التى لا ولن تستطيع المرور فى قناة السويس بعد فتحها إلا بعد الانتهاء من مشروعات تعميق وتوسيع تحتاج لفترة زمنية يكون خط الأنابيب

المصرى خلالها وقد سدد ديونه وحقق فائضا سنويا للخزانة المصرية ، ثم يصبح كل دخله بعد ذلك ربحا صافيا ، كما أن الدولة ستقوم مستقبلا بالتنسيق بين الاستخدامات المثلى لكل من قناة السويس وخط الأنابيب أخذة فى الاعتبار تكاليف تعميق وتوسيع القناة ، وبما يضمن عدم وجود أى تنافس ضار بين الخط والقناة ، وكلاهما ملك لمصر .

ثالثا : إننا لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة محاولة إسرائيل استخدام إغلاق قناة السويس كسلاح لتشغيل خط أنابيبها الذى أسرعت فى تنفيذه فور إغلاق القناة ، وإذا كانت إسرائيل لم تستطع حتى اليوم أن تقوم بتشغيل خطها إلا بطاقة صغيرة ، قد لا تتجاوز ثلث الطاقة الكاملة لهذا الخط ، إلا أننا يجب أن نتوقع إنه إذا لم نقم بتنفيذ مشروع خط الأنابيب المصرى أن تنجح إسرائيل فى تشغيل خطها بكامل طاقته ، بل وربما أتحنا لها مستقبلا زيادة هذه الطاقة ... كما أن أرقام إنتاج البترول المتزايدة سنويا من الخليج العربى وزيادة الاستهلاك الكبير من هذا البترول فى أسواق أوربا عاما بعد عام ، سوف يترك فى أسواق النقل كميات كبيرة لا تستطيع قناة السويس استيعابها عند إعادة فتحها إلا بعد فترة طويلة تتطلبها مشروعات التوسيع والتعميق يكون الخط الإسرائيلى خلالها قد ثبت أركانه وتوطد .

ثم ختم الوزير بقوله : وذلك يعنى ألا نكتفى فى النظر إلى مشروع الخط المصرى كمشروع اقتصادى يحقق فقط دخلا للخزانة المصرية من العملات الأجنبية ، وإنما تقتضى الحقيقة أن ننظر إليه كسلاح نقاوم به مشروعا لعدونا يهدف إلى دعم اقتصادياته على حسابنا .

وأما موقف المجلس بعد هذا النقاش السابق . فقد أعلن حافظ بدوى رئيس المجلس أن لديه أربعة اقتراحات . الاقتراح الأول مقدم من المستجوب الدكتور محمود القاضى ونصه : (نظرا لما تبين للمجلس من حقائق ووقائع بعد مناقشة الاستجواب الموجه من العضو الدكتور محمود القاضى للسيد الدكتور وزير الصناعة عن مشروع خط الأنابيب (السويس – الإسكندرية) المجلس ومن مناقشة تقرير لجنة الانتاج الصناعى والبترول والثروة المعدنية والكهرباء من

المشروع فإن المجلس يقرر الآتى : يوحى المجلس إلى الحكومة بإرجاء إنشاء هذا المشروع فى الوقت الحالى نظراً لما تبين من دراسة النواحى السياسية والاقتصادية للمشروع .

والاقتراح الثانى مقدم أيضا من محمود القاضى ونصه : يقرر المجلس تكليف لجنة الشئون التشريعية بالمجلس بالقيام بتقصى الحقائق فيما أثير حول مشروع خط أنابيب البترول (السويس - الإسكندرية) من لغط ، والاطلاع على التحقيقات التى أجريت واستكمالها إذا لزم الأمر ، وإطلاع المجلس على حقيقة هذه الأمور .

ثم الاقتراح الثالث ومقدم من العضو جبريل محمد ونصه :

نظرا لما أثارته المناقشات بخصوص مشروع خط أنابيب البترول (السويس - الإسكندرية) فى الاستجواب الموجه من السيد العضو الدكتور محمود أحمد القاضى وتقرير لجنة الإنتاج الصناعى والبترول والثروة المعدنية والكهرباء ، ولتشعب هذه المناقشات فإن المجلس يقرر إحالة هذا الموضوع إلى لجنة مشتركة من اللجنة المذكورة واللجنة الاقتصادية ، ولجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطنى للدراسة واستطلاع الحقائق والآراء حول هذا المشروع وعرض تقريرها على المجلس فى بحر شهر من اليوم .

أما الاقتراح الرابع : فهو اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال .

وأعلن رئيس المجلس وطبقا للمادة (٢٣٩) من اللائحة الداخلية للمجلس فيكون الاقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال الأولوية على ما عداه ..

ووافق المجلس على الانتقال إلى جدول الأعمال . كما سبق وأن وافق على تقرير اللجنة بتبرير موافقة المجلس عليه برمته ..

ورغم هذا النقاش . والذى أشار إليه الرئيس السادات فى (٢٣ يوليو ١٩٧٢) أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، وأبدى إعجابه وترحابه بهذه الممارسة الديمقراطية ... ورغم أن المجلس وافق على تقرير لجنة الصناعة بالموافقة على المشروع ، ولم يتعرض للاقتراحات التى عرضها كل من محمود

القاضى وجبريل محمد . فإن الواقع والحقيقة أن الرئيس السادات قد استجاب – عمليا – للإقتراح الأول الذى تقدم به محمود القاضى ، وهو إرجاء إنشاء هذا المشروع فى الوقت الحالى نظرا لما تبين من دراسة النواحى السياسية والاقتصادية للمشروع .

وتعود هذه الاستجابة إلى عدة اعتبارات منها :

أولا :إن مبادرة (٤ فبراير ١٩٧١) للرئيس السادات ، كانت تهدف إلى فتح وتشغيل قناة السويس مع انسحاب جزئى ضمن خطة انسحاب شامل ، وكان الهدف كما أعلن معاونة – أصدقاء مصر من الدول الأوربية الغربية – حيث إن غلق قناة السويس سبب لها إضرارا اقتصاديا وتجاريا ، وحيث أعلن هذه المبادرة ، ولم تقم أوربا الغربية بالضغط الكافى والمناسب على إسرائيل من أجل انسحابها من الأراضى المحتلة ، وقد تبددت هذه المبادرة ولم تحقق أهدافها فإنه من الأولى ألا ينفذ مشروع سوميد للبترول حيث إن هذا الأخير يلتقى مع الهدف من فتح قناة السويس ، وهو نقل البترول لأوربا الغربية ، وحيث لا محل لرفع الضغط الاقتصادى الذى تحققه غلق القناة على أوربا الغربية مادام أنه ليس هناك حل عملى وحاسم فى الصراع العربى – الإسرائيلى .

ثانيا :اقتناع الرئيس السادات بالمبررات العسكرية التى أشار إليها العضو حسن الشابورى حيث كانت الطائرات الإسرائيلية تستطيع الإغارة وضرب هذا الخط البترولى فى منطقة عين السخنة وهى إحدى القنوات الرئيسية لهذا الخط .

ثالثا :إن المعارضة التى تمثلت فى صورتين إحداهما رفض المشروع ، وثانيتهما إرجاء تنفيذه ، فقد كانت هذه المعارضة عاملا مساعدا فى سياسته الدولية للضغط من أجل حل الصراع العربى الإسرائيلى فى المحافل الدولية ، وحيث إن هذه المعارضة تمثل موقفا مضادا لما سبق وأعلنه فى مبادرة فبراير (١٩٧١) عن إمكان فتح وتشغيل قناة

السويس ... وإن كان الرئيس السادات قد حقق فتح قناة السويس فى عام (١٩٧٥) حتى يشعر ويعرف العالم أن هذا التشغيل كان ثمرة لنصر أكتوبر (١٩٧٣) .

وقد بدأ التنفيذ الفعلى لإقامة هذا الخط فى عام (١٩٧٤) وعقب نصر أكتوبر (١٩٧٣) وطبقا لاستجابة الرئيس السادات لاقتراح الدكتور محمود القاضى ، وقد تكلف (٢٠٠) مليون دولار .

وبدءا من ديسمبر عام (١٩٧٦) قامت أول باخرة بتفريغ البترول فى هذا الخط بمنطقة العين السخنة ، وأول باخرة قامت بنقل البترول من الإسكندرية لأوربا الغربية كانت فى (١٧ يناير ١٩٧٧) .

وقد وصلت أكبر ناقلة بترول إلى سوميد تصل حمولتها إلى (٤٣٢) ألف طن حيث قامت بشحن (٢٨٥) ألف طن خام .

ومما يلفت النظر أن الشركات الأجنبية التى تقوم بنقل البترول تتبع أحد أكبر أصحاب خام البترول فى منطقة الخليج وهى شركة « راسو » وهى أضخم الشركات البترولية الأمريكية . حيث تقوم بشراء البترول السعودى وتقوم بنقله لحسابها وأحيانا لحساب السعودية .

وتستفيد مصر من هذا الخط بحصيلة إتاوة تتراوح بين (٢٠ و ٣٠) مليون دولار ، وتختلف هذه النسبة تبعا لطاقة النقل .

كذلك تحصل على ضرائب على الأرباح وأيضا (٥٠ ٪) من صافى الإيرادات .

ويتداول البترول لدى شركة سوميد بما قيمته (٢٠) ألف مليون دولار فى العام الواحد .

ومما يلفت النظر مما سبق ، يستوقفنا برهة للتساؤل الآتى :

إذا كان موقف عبد الناصر الرسمى والمعلن ، وهو ضد الولايات المتحدة الأمريكية والهجوم عليها باستمرار ، من خلال مؤازرتها الكاملة لإسرائيل ، فأين

ذلك من موقفه بالموافقة على إقامة هذا الخط الذى تفيد منه الولايات المتحدة ، من خلال شركاتها البترولية العالمية !! ورغم أنه كان يطالب فى جميع خطبه بضرب المصالح الأمريكية فى المنطقة ، فكيف يتسق هذا الموقف المعلن مع موقفه الخفى للحماية وللحفاظ ، بل وتدعيم مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط ؟! وهذا الخط أبلغ دليل على دوره وموقفه الخفى فى إطار لعبة الأمم .

والتى لعب فيها دورا كبيرا لتحقيق استراتيجية القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى !!

وهذا الدليل قياسه بظروف وملابسات ونتائج هزيمة يونيو (١٩٦٧) وضرورة التصدى أو مواجهة مصالح أمريكا ... وليس فيما بعد فى وقت لاحق لأن الأمر يختلف .

حيث إن السادات بدأ تنفيذ الخط بعد نصر أكتوبر ، لتحقيق المصالح الأمريكية ضمن وسائله للتقارب مع الغرب ، للضغط الفعال على إسرائيل من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وكذلك تحقيق هذه المصالح الأمريكية مقابل المعونات الأمريكية لمصر والتى قاربت وزادت على (٢٠٠٠) مليون دولار سنويا ، وأيضا طبقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى كانت أولى توجهاتها نحو الغرب ، وبذلك فقد أحسن السادات استخدام إقامة هذا الخط لتحقيق بعض المصالح الوطنية الاستراتيجية والتكتيكية .

ولا يغيب عن البال أن هذا الخط ، أفاد السعودية التى كانت قائدة لمعركة البترول التى تزامنت مع المعركة العسكرية فى أكتوبر (١٩٧٣) ، وكانت السعودية حليفة لمصر فى هذه المعركة وقبلها وبعدها لمدة سنوات قليلة ، وعلى ذلك كان للسادات أن يحقق موقفا يفيد السعودية اقتصاديا ويفيد دول الخليج العربى ، وأن وجود هذا الخط فى مثل ظروف النصر يحقق لمصر خطا دفاعيا مستقبلا ، إذا ما قامت معركة عسكرية أخرى ، وأريد وقف ضخ البترول ، فيكون القرار والإدارة ، والأمر والتنفيذ فى يد مصر ..

* وأما أبرز الخطوات التى اتخذها الرئيس السادات اتصالا بسياسة عبد الناصر

فى الطريق نحو الصلح أو السلام مع إسرائيل ، كانت مبادرة (٤) فبراير التى أعلنها السادات ، وهى جاءت عقب وفاة عبد الناصر بنحو ثلاثة أشهر ، إلا أنها جاءت اتساقا واتصالاً بمبادرة (روجرز) الشهيرة التى قبلها ووافق عليها عبد الناصر تحقيقا لتسوية سلمية مع إسرائيل .

ومن الجدير بالتنويه أن الرئيس نيكسون قد بعث هنرى كيسنجر مستشارا للأمن القومى فور إعلان مبادرة (روجرز) للاجتماع بكبار قيادات الطائفة اليهودية بالولايات المتحدة وأخبرها قائلا :

إن كانت هذه المبادرة قد أخذت تسميتها بالإدارة الأمريكية الممثلة فى وزير الخارجية (وليم روجرز) إلا أنها كانت مبادرة إسرائيلية ناصرية نتيجة اتصالات وتفاهم سرى بينهم ، وقد جاء ذلك فى مذكرات هنرى كيسنجر .

وما دام السادات استمر فى هذه الاتصالات جريا على نهج عبد الناصر ، فإن مبادرة (٤) فبراير كانت ضمن نتائج هذه الاتصالات أيضا .

ولمتابعة مقدمات هذه المبادرة جريا على اتساق خطوات الرئيس السادات على طريق عبد الناصر ... وإن اختلف أسلوب تكتيك كل منهما أحيانا ، ولحسابات مختلفة لدى كل منهما أيضا ، فإننا سنتعرض لكيفية وطرح هذه المبادرة ... اتصالا بمبادرة روجرز التى قبلها عبد الناصر .

ففى (٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٠) ، أى بعد وفاة عبد الناصر فى (٢٨) سبتمبر ، وفى أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى صرح السادات قائلا :

« وتذكرون أيها الإخوة بالتأكيد خطاب (عبد الناصر) أمامكم هنا ، وقد كان بداية مرحلة بالغة الأهمية من حياتنا ، وهى مرحلة مازلنا فيها حتى الآن ... وأمامكم هنا أعلن عبد الناصر : إننا وافقنا على المبادرة الأمريكية ، وفى اليوم التالى لمناقشة مفتوحة معكم ، بدا فيها من أسئلتكم حرصكم الشديد على الالتزام القومى العربى لمصر ، فإن أسئلتكم لم تكن تتوقف أمام مصالحنا الوطنية فقط ، وإنما كانت تمتد لتشمل سلامة أمتنا كلها » .

وبعد المؤتمر خاض عبد الناصر حملة ضد التشكيك والمزايدة ، وقف فيها حاسما حازما مرفوع الرأس بيقين منه . وقد دخل هذه المعركة على أساس أن كل فرصة يمكن أن يتحقق من خلالها السلام لا يجب أبدا ألا نضيعها .

ثم أضاف السادات يروى بقوله :

وقد حضر إلينا وفد أمريكى برئاسة وزير من وزراء أمريكا مستر ايليوت ريتشارد دسون ورأيته وقابلته وكان معنا رسميون من الأمريكان المشتغلين بالقضية عندنا والمسئولين فى وزارة الخارجية وطرحنا الموضوع بمنتهى الصراحة .

بيسأل هل (احنا) لازلنا نوافق على مبادرة روجرز كما وافق الرئيس عبد الناصر عليها أم لا ؟

فقلت له : نحن نوافق على كل ما اتفق عليه الرئيس عبد الناصر أو تعهد به (احنا بنوافق) عليه .

ولكن وزير الصحة الأمريكى وبعد نقاش ساعة قال : إن إسرائيل (واخده) الأرض كرهن حتى تعقد الصلح ... وأنا قلت له إن عمليات الرهن دى ما نقبلهاش فى بلدنا وبنعتبرها أخلاق (مش كويسة) .

ثم قال الرئيس السادات : « ونحن قبلنا وقف إطلاق النار الثانى ، لأن الأمم المتحدة طلبت من إسرائيل الانسحاب ، وطلبت منا وقف إطلاق النار ، واحنا استجبنا لذلك » .

ولكن أعلنا مباشرة أننا لن نقبل التسويف والمماطلة بعد ذلك ... يعنى بعد (٥) فبراير إن لم تكن هناك أعمال جدية من أجل السلام ... وعمل جدى بوضع جدول زمنى .

أو الدول الأربع الكبرى تتدخل بشكل جدى للعمل للانسحاب ... فلن نجدد وقف إطلاق النار .

ولكن بعد قوله هذا بيومين وبالتحديد فى العاشر من يناير عام (١٩٧١) أعلن قائلا :

إن الدعاية الإسرائيلية ـ الأمريكية حاولت أن تصور أننا لن نقبل استمرار

وقف إطلاق النار بعد (٥) فبراير بأن هذا يعنى أننى أعلنت الحرب فى (٥) فبراير ، وهم يريدون بذلك التأثير على الرأى العام الغربى الذى ينفر من الحرب ، بسبب ما أصابه من ويلاتها .

ولكننى لم أقل إننى سأعلن الحرب فى (٥) فبراير ، لقد قلت إننى لن أكون ملزما بوقف إطلاق النار فى (٥) فبراير ، ولن أجدد وقف إطلاق النار ، وهذا شىء يختلف تماما عن إعلان الحرب الذى تروج له الآن الصحف الغربية المؤيدة لإسرائيل .

ثم أعلن قائلا : [وأمريكا تقول قبل كل شىء لابد من تجديد فترة وقف إطلاق النار بدل (٣) أشهر يكون (٦ أو ٩ علشان يارنج يأخذ فرصة) . ولما تقول لهم قولوا رأيكم فى الانسحاب لا يردوا ، ويقولوا عندكم مشروع روجرز] .

وفى (٤) فبراير أعلن مبادرته الأولى حيث مهد لها بقوله :

إذا كان للسلام طريق ، فإننا فى شهر يوليو من سنة (١٩٧٠) قبلنا بمبادرة تقدم بها باسم الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها المستر وليم روجرز ، وكانت أسبابنا فى ذلك ما شرحه قائدنا الخالد بنفسه لكم وللشعب وللأمة ، وتوقف إطلاق النار على جبهتنا – التى تحملت مسئولية المواجهة المستمرة مع العدو – لمدة ثلاثة شهور .

كان متوقعا فيها إحراز بعض التقدم نحو الحل السلمى للأزمة ..

ثم قال : إن السكرتير العام للأمم المتحدة تقدم بتقرير لمجلس الأمن متضمنا فيه أنه يجد أن هناك مجالا للتفاؤل الحذر ، وبنى تفاؤله بالحذر – على حد تعبيره – إلى كون أن الأطراف استأنفوا اتصالاتهم بالسفير (جونار يارنج) مبعوث الأمم المتحدة .

كما أنه ناشد الأطراف أن تمضى فى القيام بدورها فى المناقشة بصورة بناءة وأن تتعاون مع السفير يارنج بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن ، ثم كانت فى

النهاية دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة للأطراف ، فى هذا الموقف الصعب ، أن يمارسوا ضبط النفس وأن يجددوا وقف إطلاق النار فى (٥) فبراير حينما ينتهى موعد سريان وقف إطلاق النار السائد الآن .

ثم قال الرئيس السادات : وهناك عدد ليس بالقليل من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن نثق فى تفهمهنا لموقفنا ، وتعاطفها مع نظامنا تتصل بنا فى رجاء ملح آخر . لضبط النفس .

ثم أعلن مبادرته بقوله : إننا مع التزامنا بمسئولية واحدة لا بديل لها ، وهى تحرير جميع الأراضى المحتلة فى عدوان (١٩٦٧) ، فإننا مع هذا الالتزام الأكبر والأول نقبل نداء السكرتير العام للأمم المتحدة ، ونقرر الامتناع عن إطلاق النار لفترة لا نستطيع أن نجعلها تزيد على ثلاثين يوما تنتهى فى يوم (٧) مارس القادم .

وإننا نضيف إلى الجهود الرامية إلى حل الأزمة ، مبادرة مصرية جديدة يعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن . إننا نطلب أن يتحقق فى هذه الفترة التى نمتنع فيها عن إطلاق النار انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقى لقناة السويس ، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى ، يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن ، إذا تحقق ذلك فى هذه الفترة ، فإننا على استعداد للبدء فورا فى مباشرة تطهير مجرى قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمى .

ثم قال موضحا : ونحن نعتقد أننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير جونار يارنج من الألفاظ الغامضة إلى الإجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، ونفعل ذلك بطريقة يمتد أثرها إلى صالح كل الدول التى تأثر اقتصادها بإغلاق قناة السويس بسبب العدوان الإسرائيلى ونتيجة لإرهابه .

ثم حدد مفهوم مبادرته بشىء من التفصيل حيث قال فى أول مايو عام (١٩٧١) :

إن المبادرة المصرية لازالت قائمة على أنه يجب أن يلاحظ – وأن يكون

ذلك مفهوما لجميع الأطراف – بإن الانسحاب الجزئى المقترح وفقا لها ، ليس حلا منفصلا ، ولا هو حلا جزئيا ، إنما هو تحريك إجرائى يرتبط ارتباطاً عضوياً بالحل الكامل ، على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن بكل بنوده ، وأولها الانسحاب من جميع الأراضى العربية التى احتلت بعد الخامس من يونيو (١٩٦٧) .

ولكى تكون الأمور محددة أثناء عملية تنفيذ هذا الاقتراح (وده مهم برضة عشان نحب نوضح أنفسنا) ، فإن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) تعود فتؤكد تصورها على النحو التالى :

١ – بمجرد بدء الانسحاب الجزئى ، وهو المرحلة الأولى من الانسحاب الشامل ، فإن الجمهورية العربية على استعداد للبدء فى تطهير قناة السويس .
٢ – مع التنفيذ العملى لذلك فإن الجمهورية العربية سوف تقبل مد وقف إطلاق النار لمدة محددة يتمكن فيها السفير (جونار يارنج) من وضع الجدول الزمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن .
٣ – إن القوات المسلحة المصرية سوف تعبر قناة السويس لتتولى مسئوليتها الوطنية على الضفة الشرقية للقناة .

ثم أعلن قائلا : وإن مصر ترفض رفضا كاملا أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء ، ولكنها وفق قرار مجلس الأمن على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح بشرط أن تكون على جانبى الحدود .

وإنها لا تسمح لأى طرف من الأطراف أن يتحدث معها فى شأن أى وجود إسرائيلى فى شرم الشيخ مهما كانت صورته . وإن مصر تعتبر الاقتراحات المريبة التى رحبت لها بعض الأطراف عن تأجير شرم الشيخ لإسرائيل لمدة محددة ، أو عن اشتراك قوات إسرائيل ضمن قوة طوارىء دولية فى شرم الشيخ ، نوع من الهزار لا يجوز ولا يليق أن يناقش على مستوى أزمة لها خطورة أزمة الشرق الأوسط ولأعلى مستوى وطنى كمصر مارس النضال الوطنى بصلابة على إمتداد تاريخ طويل .

وعقب مبادرة الرئيس السادات بأيام ، قامت السيدة جولدا مائير رئيسة

الوزراء الإسرائيلية بالرد عليها أمام الكنيست فى (٩) فبراير حيث أشارت إلى « أن إسرائيل مستعدة اليوم ، كما كانت بالأمس لإجراء مناقشات مع مصر حول ترتيبات فتح قناة السويس ، حتى لو عولج الموضوع بمنأى عن الترتيبات الأخرى » .

وكانت وجهة النظر الإسرائيلية خلال المناقشات الأولى بشأن الترتيبات الخاصة بفتح القناة تركز على استعدادها للنظر فى نقل القوات العسكرية الإسرائيلية ، شريطة أن توافق مصر على عدم تجديد القتال ، وبمعنى آخر أن توافق مصر على وقف غير محدود لإطلاق النار . وكانت إسرائيل تؤكد على ضرورة وقف إطلاق النار ، حيث إن ذلك يتيح الفرصة لتشغيل القناة كما أنه يمنع حدوث تدهور فى الموقف قد يؤدى إلى نشوب الحرب .

وكانت الولايات المتحدة من جانبها قد أيدت فكرة تحديد فترة زمنية معينة لسريان وقف إطلاق النار على أساس إعادة النظر فى الاتفاقية برمتها – بما فى ذلك وقف إطلاق النار – عند إنتهاء الفترة المذكورة – ستة شهور . وذلك يعنى أن كلا من الطرفين يمكنه استئناف القتال عند انتهاء تلك الفترة الزمنية وذلك بعد – كما ترى جولدا مائير – أن تكون الجيوش الإسرائيلية قد انسحبت من خط التحصينات بقناة السويس .

كما أشار الأمريكيون حينذاك – بعد نقاش كبير حول عبور القوات المصرية إلى شرق القناة – عن إمكان القيام بعبور رمزى ، وهذا ما سبب رفضا إسرائيليا حيث كانت إسرائيل ترفض المبدأ ولا ترفضة الولايات المتحدة ، إنما وافقت مصر فى ذلك وإن اختلفت معها فى كيفية تحقيق هذا العبور وحجمه العسكرى .

وعقب توضيح الرئيس لمبادرته فى أول مايو (١٩٧١) ، كان على موعد مع وزير الخارجية الأمريكى وليم روجرز ، إلا أن قبل حضوره ، كانت قد اجتمعت لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع الوطنى يوم (٢) مايو ، وفيه نوقشت مذكرة خاصة بموضوع روجرز ، وأجريت فيها بعض تعديلات وكان عبدالمحسن أبو النور عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يصر على أن

تكون نقاطها محددة حتى يلتزم بها الرئيس السادات فى قراراته نظرا ؛ لأنها كانت ستعرض فى اليوم التالى على لجنة برئاسته ، وعضوية حسين الشافعى ، وشعراوى جمعة ، ومحمود رياض ، وسامى شرف ، والفريق أول محمد فوزى ، والدكتور محمود فوزى .

ويروى أحمد كامل رئيس المخابرات الأسبق فى هذا الصدد قائلا : وبعد المناقشة فى لجنة العمل طرح سامى شرف سؤالا بقوله : « افرضوا الرئيس لم يوافق على ذلك » فرد السيد محمود رياض قائلا : « نقدم استقالتنا » . ولم يعلق أحد على ذلك .

ويشير أحمد كامل إلى أن شعراوى جمعة قد عرض أيضا فى هذا الاجتماع لحديث السيد الرئيس له فى صباح ذلك اليوم ، والذى أخبره فيه بأنه سيقيل على صبرى من منصبه كنائب للرئيس ، وأنه اعترض على ذلك بقوله : إن الإقالة تعتبر هدية لأمريكا سواء قبل مجىء روجرز أو بعد مجيئه ، فوعده السيد الرئيس بالتفكير ، غير أنه أصدر قرار الإقالة يوم (٢ / ٥ / ١٩٧١) الساعة الخامسة مساء .

ويشير أحمد كامل إلى أنه فى اجتماع لاحق فى يوم (١٢ / ٥ / ١٩٧١) ، وهو اجتماع لأمانة التنظيم الطليعى ، فقد علق شعراوى جمعة على موقف أمريكا بقوله : إنها تطيل حبل الحل السلمى قاصدة تفجير الموقف فى الداخل . وأن الرئيس سيغير فى القيادات ، وسيتخلص من الفريق فوزى ، والسيد محمود رياض ، ومجموعة من أعضاء اللجنة المركزية قبل يوم (١٣ / ٥ / ١٩٧١) ، فانفعل سعد زايد واقترح تنحية الرئيس من منصبه مما دعا سامى شرف إلى القول (إذا كان الكلام حيكون كده بلاش نتكلم ولازم نفكر ونفهم أن الجيش بيكرهنا) .

وعندما اجتمع الرئيس السادات بوزير الخارجية الأمريكى وليم روجرز بمنزله بالجيزة يوم (٥ مايو ١٩٧١) فاجأ الوزير الرئيس السادات بقوله : سيدى الرئيس ، نحن لسنا وحدنا .

فاندهش السادات قائلا : كيف ؟
فرد الوزير : إن ساعة يدى أشارت إلى أن هناك أجهزة تنصت حولنا .
فأخذه الرئيس فى حديقة المنزل ، واستكمل معه المفاوضات والمناقشات .

وعقب خروج الوزير ، بعث الرئيس فى طلب خبراء فنيين ، وقاموا باستكشاف غرفة الرئيس ، فوجدوا أن هناك أجهزة تنصت لاصقة بأسفل المكتب .

ولكن مراكز القوى صرح بعضها أنه تم تسجيل حديث الرئيس من خلال استماع وزير الخارجية لجهاز تسجيله فى الفندق الذى نزل به ، ليستعرض حديثه مرة أخرى مع الرئيس السادات . إلا أن واقعة إشارة أو اكتشاف روجرز بوجود أجهزة تنصت فى غرفة مكتب الرئيس فهى صحيحة ، وإن كانت مؤسسة الرئاسة فى ذلك الحين ، لم تشأ أن تعلنها لاعتبارات الأمن القومى ، ولاسيما فى مجال العلاقات الدولية ، وخاصة أن الرئيس يمكنه أن يستقبل أى وفد أو مسئول أجنبى بغرفة مكتبه بالمنزل .

وأثناء مفاوضات الرئيس مع روجرز ، تقدم له بمذكرة حول مفهوم مصر للجدول الزمنى للانسحاب الكلى وترتيبات الأمن ، والتى كانت قد أعدتها لجنة العمل وجاء بها :

١ – إنها لضرورة حتمية أن تستجيب إسرائيل لمذكرة السفير يارنج المؤرخة فى (٨ فبراير ١٩٧١) . وينبغى أن يتضمن الرد الإسرائيلى الالتزامات التى دعا إليها السفير يارنج بما فى ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية التى كانت تفصل بين مصر وبين فلسطين ، عندما كانت الأخيرة تخضع للانتداب .
٢ – يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية وقطاع غزة على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

(أ) تنسحب القوات الإسرائيلية إلى خط يمتد من العريش إلى رأس محمد .
(ب) يبدأ العمل فى تطهير قناة السويس .
(ج) تعبر القوات المصرية قناة السويس .

(د) يتم تحديد موعد للانتهاء من المرحلة الأولى .

المرحلة الثانية :

(أ) تنسحب القوات الإسرائيلية إنسحابا كاملا إلى الحدود الدولية المصرية ومن قطاع غزة .

(ب) تعود الأوضاع الإدارية بقطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل (٥ يونيو ١٩٦٧) .

(ج) يتم تحديد موعد للانتهاء من المرحلة الثانية .

٣ – الأمم المتحدة :

(أ) تضمن الأمم المتحدة وتشرف على انسحاب القوات الإسرائيلية خلال المرحلتين .

(ب) ترابط قوات الأمم المتحدة فى قطاع غزة وشرم الشيخ .

٤ – المناطق المنزوعة السلاح :

توافق الجمهورية العربية المتحدة (مصر) على إقامة مناطق منزوعة السلاح شريطة أن تكون على جانبى الحدود ولمسافات متساوية .

٥ – وقف إطلاق النار :

يصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول عند البدء فى اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ المرحلة الأولى .

٦ – إذا أخلت إسرائيل بالتزاماتها يكون للقوات المسلحة المصرية حرية العمل وفقا لالتزام مصر – من وجهة نظر القانون والمبدأ – بالتحرير الشامل لكافة الأراضى العربية المحتلة .

وقد ردت إسرائيل على هذه المذكرة التى وصلت إليها من خلال الولايات المتحدة ، وكان ذلك فى التاسع من يونيو (١٩٧١) ، حيث وقفت السيدة جولدا مائير رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلى أمام الكنيست لتعلن بقولها : إن إسرائيل ، إذ تسعى إلى تسهيل التوصل إلى سلم دائم بين مصر وإسرائيل ، مستعدة لعقد اتفاقية

خاصة مع مصر لفتح قناة السويس للملاحة الدولية .

وينبغى أن يتضمن النقاط التالية :

١ ـ تقوم مصر بتطهير القناة وفتحها وتشغيلها بحيث تستخدمها كافة السفن ، وشتى أنواع البضائع من كافة الدول لما فى ذلك إسرائيل ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ سريان هذه الاتفاقية .

٢ ـ وقف إطلاق النار على كل من مصر وإسرائيل لمدة غير محدودة .

٣ ـ ترابط القوات العسكرية الإسرائيلية شرق القناة على مسافة تحددها الاتفاقية .

٤ ـ يعبر الفنيون المصريون الذين يقومون بالأعمال اللازمة لتطهير وفتح وتشغيل القناة إلى الضفة الشرقية للقناة ليضطلعوا بمهامهم .

٥ ـ لا يجوز للقوات العسكرية المصرية أو أية قوات عسكرية أخرى ، نظامية أو غير نظامية ، أن تعبر القناة أو أن ترابط فى المنطقة الواقعة إلى شرق القناة التى تنسحب منها القوات الإسرائيلية .

٦ ـ تخفض مصر قواتها المرابطة على الضفة الغربية للقناة وفقا لما تحدده الاتفاقية .

٧ ـ يتم الاتفاق على طرق ووسائل المراقبة ولا يكون الخط ، الذى تنسحب إليه القوات العسكرية وفقا للاتفاقية ، خطا نهائيا ، وعندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود النهائية داخل إطار معاهدة السلام ، فإن القوات الإسرائيلية تنسحب لهذه الحدود .

ولا يمنع هذا الاتفاق الخاص ، الأطراف من مواصلة المفاوضات تحت إشراف السفير يارنج بغية إحراز تقدم من أجل التوصل إلى سلم عادل ودائم .

وكانت جولدا مائير تعتبر هذه النقاط أو المبادىء التى أعلنتها قد تسهل فتح القناة لسفن الدول جميعا ، كما تكفل إعادة الحياة الطبيعية لمنطقة القناة ، وإعادة بناء المدن المهجورة ، ومن شأنها أن تؤدى إلى فصل آخر بين الجيوش وتمنع خطر تدهور الموقف مما يؤدى إلى استئناف القتال . وأن هذه المبادىء تبين أن إسرائيل لا تستهدف تكريس الوضع القائم ، ومن شأن ذلك أن يخلق المناخ المناسب والصالح لقيام مفاوضات السلام .

إلا أن هذه المبادرة لم تنجح ، ولم تنل كثيرا مما كان ينتظره منها الرئيس السادات سواء فى الداخل أو الخارج ، وربما ذلك مرجعه عدة اعتبارات :

أولا : أنه أعلنها فى ظل هزيمة وليس فى ضوء انتصار . وهذا يعكس اهتمام العالم الخارجى بصورة أو بأخرى تبعا لهذا الظل وذلك الضوء .

ثانيا : أن يارنج المبعوث الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة والمكلف بمهمة التوسط فى التفاوض بين مصر وإسرائيل قد أعلن أو اقترح بما يعد كمبادرة من جانبه فى (٨) فبراير أى بعد إعلان الرئيس السادات لمبادرته بأيام أربعة وهى ما ركز عليها أطراف الصراع حيث ردت عليها مصر فى (١٥) فبراير وردت عليها إسرائيل فى (٢٨) فبراير .

ثالثا : أن لجنة الرؤساء الأفارقة التى قامت بالوساطة بين مصر وإسرائيل ، ركزت على مبادرة يارنج ، وأخذت قسطا وافرا من الاهتمام الأفريقى والأمم المتحدة .

رابعا : اختلاف القيادات السياسية فى مصر ولاسيما الناصريين وذو الميول السوفيتيية حول مبادرة الرئيس السادات وعدم محاولة بث إعلان ودعاية كافية لها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى .

خامسا : أن الرأى العام المصرى لم يتحمس لها ، حيث إنه يعيش تحت وطأة عار الهزيمة والانكسار ، ومما يعد هذه المبادرة كمبادرة روجرز ، من قبيل الخضوع للصلح تحت وطأة الهزيمة .

ولعل هذه المبادرة — من الجانب العملى — قد تمثلت فى اتفاقية فك الاشتباك الثانى الذى عقد بين مصر وإسرائيل فى أواخر عام (١٩٧٤) ، والذى مهد لافتتاح قناة السويس فى (٥ يونيو ١٩٧٥) ، وكان هذا هو أحد أهداف مبادرة فبراير ، وذلك تحقيقا لنوايا السلام ، ومصالح الدول الأوربية والدول المستفيدة من الملاحة فى قناة السويس .

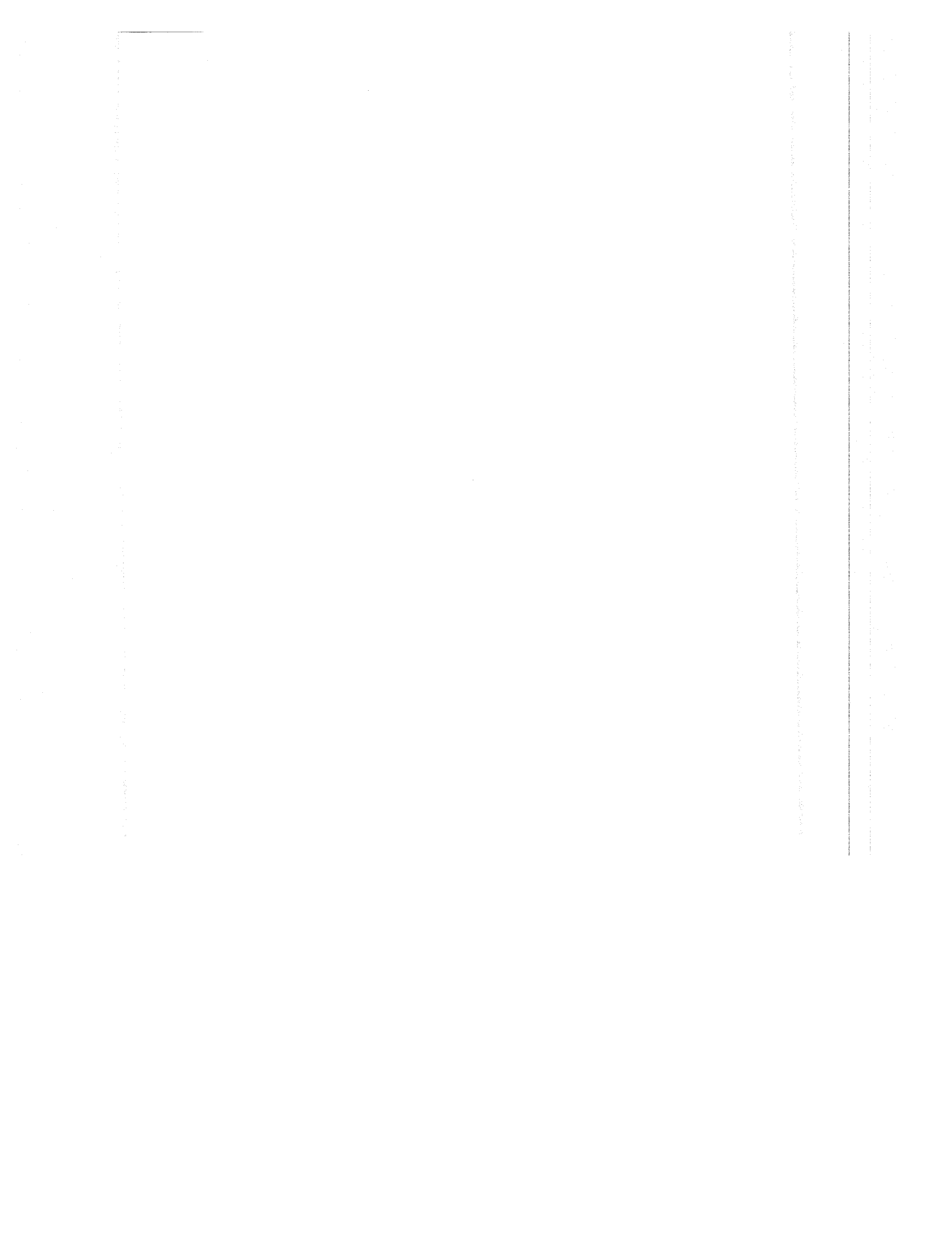
وكما لم يكتب النجاح لمبادرة روجرز ، ولم يكتب لتلك نجاح أيضا ، والعائق الوحيد والأساسى لذلك ، هو وطأة الهزيمة التى تظلل المصريين والعرب ، تعنت إسرائيل فى الانسحاب من الأراضى ، حتى كانت حرب أكتوبر التى فرضت على إسرائيل السلام والصلح ، التى ما كانت تنشده طوال سنوات هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، وإن كانت قد تمنته من قبل ذلك ..



الفصل
الرابـع



مراكز القوى وصراع السلطة فى مفترق الطريق نحو السلام !





في صباح يوم (١٤ مايو ١٩٧١) ، توالت بلاغات إدارة المباحث العامة إلى سلطات التحقيق الممثلة فى النيابة العامة ، عن قيام بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكى بمظاهرات ضد نظام الحكم وبتوزيع منشورات تتضمن عبارات عدائية ، تثير الجماهير وتحرضها ضد رئيس الجمهورية ونداء بسقوطه وبكتابة شعارات تتضمن نفس المعانى ، يرددها المتظاهرون فى هتافاتهم ، وهذه المظاهرات قد وقعت فور الانتهاء من صلاة الجمعة ..

* ففى مظاهرات أمام مسجد جركس ردد المتظاهرون هتافات : « افرح يا ديان – فوزى خلاص ساب الميدان » .
* ومظاهرة أمام مسجد المنشاوى بحدائق القبة قسم الوايلى تردد : « يا سادات يا أمريكانى إسرائيل (ح ترجع تانى) » وفى هذه المظاهرة قبض على قائديها وهما : محمد خلف ، ومحمد رأفت صالح ، وضبطت مع كل منها أوراق بها شعارات معادية يرددان منها هتافاتهما ومن هذه الشعارات : « السادات عدو الشعب – يا روجرز يا سادات » .. (مفيش أى تنازلات – ياسادات يا أمريكانى . إسرائيل ح ترجع تانى) .
* ومظاهرة أخرى أمام مسجد بهجة الإسلام بقسم الوايلى كانت تردد : « يسقط السادات – اليهود فى أراضينا والسادات بيصفى فينا – شوفوا السادات باع القضية لأمريكا – رئيس الجمهورية باع البلد لأمريكا » . وقد قبض على زعماء هذه المظاهرة وهم المتهمون : محمود عبد الحافظ ،

محمد شعبان ، محمد بركات ، فتوح عزازى . وقد ذكر الشهود وبعض المتهمين أن التعليمات بالقيام بهذه المظاهرة وترديد هتافاتها ، قد أصدرها المتهم أحمد كمال الحديدى أمين الاتحاد الاشتراكى بقسم الوايلى . وفى منزل هذا الأخير ضبطت ورقة مكتوبة بخط اليد بها بعض الشعارات العدائية إزاء ما أعلنه رئيس الجمهورية فى عيد العمال بحلوان فى أول مايو (١٩٧١) ومنها : « الاتحاد الاشتراكى يقود النضال ، المؤتمر القومى أعلى سلطة لتحالف قوى الشعب — المؤتمر القومى هو الذى يضع الدستور الرجعية عميلة الاستعمار — المعركة ليست معركة فرد وإنما هى معركة شعب وأمة » . وقد قرر المتهم أحمد كمال الحديدى ، بشأن هذه الشعارات : أنها كتبت قبل الأحداث الأخيرة بحوالى أسبوع ، وأن الذى كتبها هو إبراهيم رزق بمقولة إنها شعارات للشباب يتحرك حولها وأضاف أنه وجد أن هذا الأسلوب انقلاتى فأخذ الورقة واحتفظ بها ..

* وفى هيئة النقل العام بالأميرية ، كان المتهم أحمد وهيدى البطراوى مسئول الشباب بها ، يقوم بتوزيع صور من منشور يتضمن تحريضا ضد نظام الحكم ، واتهاما ببيع مصر لأمريكا والصهاينة وهجوما على رئيس الجمهورية .

ونص هذا المنشور ما يلى :

الاتحاد الاشتراكى العربى

(منشور رقم ١)

ياجماهير شعبنا الحر : « لا يمكن أن نقبل السلام بمعنى الاستسلام » .

جمال عبد الناصر

« الآن يفرض علينا الاستسلام باسم السلام » .

« باسم السلام الآن ، تباع مصر للأمريكان والصهاينة تحت شعار توفير الدم » .

« الآن يعود الخائن عبد الله وجلوب من جديد لتباع القناة والقنطرة وسيناء » .

« إن هذا الشعب تعود أن يفرض إرادته فوق كل الإرادات » .
« افرض إرادتك الآن يا شعبنا المعلم من أجل كرامتك » .

وقد قرر المتهم فور ضبطه أنه تسلم هذه المنشورات من سعيد محمود ، أمين الشباب بقسم الزيتون لتوزيعها على العمال بجراج الأميرية .

وعثر أيضا فى جيب سترة المتهم لدى القبض عليه متلبسا على ورقتين حررت بهما الشعارات الآتية :

اسمعوها يا أمريكان – شعب مصر ما حينام
فداك يا مصر أرواحى – قوم يا شعب يا صاحى
قوم وطهر لى جراحى – ثورة مصر ما تنامى
لا سادات ولا مساومات – عبد الناصر حى مامات
لا روجرز ولا سادات – إسرائيل لازم تباد
أنور أنور يا سادات – عبد الناصر حى مامات

وقد وزعت صور من هذه الشعارات الآنفة الذكر على عمال مصنع شركة مصر حلوان للغزل والنسيج فرع الزيتون ..

* وعند مسجد الكخيا وبعد الصلاة كانت هناك مظاهرة تردد هتافات : « الوحدة الوطنية يا سادات » « مهما قلنا مش مهم – الحرية ثمنها الدم » « بالروح والدم حنكمل المشوار » « الحرب للتحرير مش عاوزين كلام كثير » « ده طريق واحد مش طريقين – فكر زعيمنا جوه العين » « ثلاثين مارس والميثاق – هم طريقنا مش نفاق » « فين حقوق شعب فلسطين اللى جمال حماها سنين » « ما فى مبادرة من اليوم – شعبنا مش حايشوف النوم » إلى آخر هذه الشعارات ..

* وقد قامت النيابة العامة بتفتيش منازل المتهمين فضبط بمنزل المتهم ضياء الدين داود المضبوطات الآتية :

أ – ورقة فى جيب سترته وبتوقيع غير مقروء وبها أن منظمة الشباب بالدقى تعبر عن إخراج على صبرى بأنه عمل ديكتاتورى ، ولابد من أن يعملوا

على إعادته بشتى الطرق ، وأن مصدر هذه التعليمات هو فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بالجيزة ، وبها أيضا أن أعضاء المنظمة أوضحوا أن فريد عبد الكريم أبلغهم ، أن إعادة على صبرى متفق عليها من المستويات العليا (شعراوى جمعة وأجهزته) .

ب- ثلاث صحائف كربونية مطبوع عليها بالآلة الكاتبة منشور بعنوان : (الصدق والكذب بين سادات الأمس وسادات اليوم) ونص هذا المنشور كما يلى :

« أبرع الكذابين وأكثرهم سذاجة ..

يبدو متدينا وهو يتاجر بالدين ، يحضر مظاهرة فى المسجد فى مولد ، ورغم حلول موعد الصلاة ينصرف بغير صلاة ، لأن الغرض كان التصفيق والهتاف .

يتحدث عن الشعب والديمقراطية وهو لا يطبقها ، ومعروف عنه أنه قتل الحياة البرلمانية فى مصر أثناء رئاسته لمجلس الأمة .

وهو الذى ضاق صدره بمعارضيه فى اللجنة المركزية ، فأقال وبأقذر وسيلة على صبرى تنفيسا عن حقده ، ويدبر للعصف باللجنة المركزية .

يخدع الشعب بالكلام المعسول عن توزيع المسئولية والمشاركة ، ثم ينفرد بكل شىء وبكل القرارات ، ويتحجج فى علانية مدعيا أنه وحده ولا لأحد أو جماعة سواه له الحق فى إصدار القرارات الانفرادية ، وإذا حاول فرد أو جماعة أن تبدى رأياءفهى فى رأيه متسلطة لأنه الزعيم الأوحد ، أليست هذه ديكتاتورية النازى ؟

اتخذ بطانة السوء وندماء الشر ، والرجل يعرف بالمحيطين به ... فمن هم ؟

كل القوى الرجعية المعادية للناصرية والمضادة أو المرتجفة من الاشتراكية ، وكل القوى التى أبعدها عبد الناصر ... وأخيرا فلم تعد كلمة الاشتراكية واردة فى قاموس السادات » .

فهى رجس لا يقربه غير أن الزيف لا ينطلى على الشعب ، فأما الزبد

فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

وقد ضبطت بمعرفة الرقيب صور من هذا المنشور مرسلة إلى بعض أعضاء مجلس الأمة وأمناء الشباب بالمحافظات .

جـ –آلة كاتبة بحجرة نومه الإضافية وجدت صالحة للاستعمال ..

وقد ذكر تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى – من فحص الصحائف الكربونية وماكينة الكتابة المذكورة – أن جميع بيانات هذه الصحائف قد كتبت على نفس وتلك الآلة الكاتبة المضبوطة بمنزل المتهم . وأن صور المنشور التى ضبطت قد استعملت فى كتابتها أوراق الكربون المذكورة .

وقد علق المتهم حسنى ياقوت طعيمة على مظاهرة بقسم الوايلى قائلا :

« ما هو باع البلد للأمريكان وبكره يأكل البهايم بلوبيف » .

* وهذه المظاهرات وتلك الشعارات كانت قد وقع معظمها فى ظهيرة يوم الجمعة (١٤) مايو (١٩٧١) ، وبعد ما يقرب من مائة يوم من إعلان الرئيس السادات لمبادرته فى (٤) فبراير من نفس العام ، لفتح قناة السويس ، وانسحاب إسرائيل جزئيا ، ضمن انسحاب شامل مقابل الصلح مع إسرائيل .

وحيث إن هذه المظاهرات القليلة والصغيرة الحجم لم يشعر بها جمهور محافظتى القاهرة والجيزة إلا قليلا منهم . إنما كانت ذات دلالة خطيرة للرئيس السادات ، وفى لحظة زمنية لابد له أن يتخذ موقفا كان يترقب اتخاذه ... وقد جاءت اللحظة المناسبة .

وفى مساء ذات اليوم – (١٤) مايو ، طالع الجماهير ببيان يعلن فيه تآمر ما اصطلح عليهم بمراكز القوى على النظام وشخصه ، وعرض على الجماهير التى فوجئت بذلك ، لبعض التفاصيل والتلميحات والخطوط العامة لهذا التآمر . ولم يشر إلى اختلاف الرأى ووجهات النظر حول مبادرته ، ولم يلمح

إلى أى شعار تردد فى هذه المظاهرات حول سياسته المعلنة أو الظاهرة نحو الولايات المتحدة .

ثم قام باعتقال هؤلاء المسئولين وهم أطراف ذلك التآمر ... وبدأ النائب العام يجرى التحقيقات إلا أنه رأى حفظ القضية لعدم وجود تآمر بالمعنى الذى يعاقب عليه قانون العقوبات .

فأحيلت القضية برمتها إلى المدعى الاشتراكى الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ، وقام هذا الأخير بإعداد بيانات الادعاء أمام محكمة ثورة شكلت خصيصا من أجل هذه القضية ، برئاسة حافظ بدوى ، وعضوية حسن التهامى والمستشار بدوى حمودة . وقد أذيع بعض ما جاء فى هذه المحاكمات ... ولكن لم يبدُ منها الخلاف حول هذه المبادرة .

وكانت النقاط البارزة فى هذه المحاكمات اختلاف أطراف هذه القضية حول الموافقة من عدمها على اتفاقية أو ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا ، وكذلك انفراد الرئيس السادات بالقرار ، ومن خلال التحقيقات برز التخوف والخشية من إصدار السادات قرارا بحل الاتحاد الاشتراكى ، والذى يعد بعضهم من أقطابه وأعضاء باللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية له ، وهى أعلى سلطات فى الدولة حينذاك .

ولكن هل كانت تلك أسبابا ودواعى لهذا التمرد أو تلك المؤامرة ؟!

بتفحص أوراق التحقيقات ، وأقوال المتهمين ، وما كانوا يعدونه من منشورات ، انتهى بنا الأمر إلى نتيجة مؤداها ، أن هناك ارتباطا وثيقا بين مبادرة الرئيس السادات فى (٤ فبراير ١٩٧١) ، وبين ما اصطلح عليه من تآمر مراكز القوى والإطاحة بها ، والقضاء عليها فى يوم اصطلح عليه أيضا بثورة (١٥) مايو .

فهناك عدة اعتبارات أولية قبل الغوص فى هذا الأمر مدعاة لوجود هذا الارتباط ، وهى التى استلفتت نظرنا للنتيجة المشار إليها ... وهذه الاعتبارات هى :

أولا : التتابع الزمنى بين إعلان هذه المبادرة والإطاحة بمراكز القوى .

ثانيا : إنه من خلال التحقيقات ، فقد تبين أن هذه المبادرة كانت نقطة الاختلاف الكبيرة أو بداية الخلاف الحاد بين السادات ومراكز القوى وعلى رأسها على صبرى .

ثالثا : لأن هذه المبادرة كانت تعنى الانفتاح السياسى العلنى مع الولايات المتحدة بدرجة حادة عن ذى قبل ، وربما يكون هذا على حساب العلاقات الناصرية – السوفيتيية والتى التزم بالسير عليها أعضاء مجموعة مراكز القوى وأيضا أنور السادات .

رابعا : أن بعض هذه المجموعة كانت ذات ميول سوفيتيية وترفض التقارب الأمريكى – الساداتى المعلن بصورة جزئية وانعكاس هذا على أوضاعها كأضلاع يسارية وشيوعية وناصرية ... من ناحية المراكز التى يحتلونها على رأس الدولة ونفوذهم وهيمنتهم على بعض قنوات إصدار القرار السياسى فى مصر .

خامسا : أن بعضهم كان له دور فى الاتصالات السرية الناصرية – الإسرائيلية سواء فى الخمسينيات كعلى صبرى وفى السبعينيات شعراوى جمعة وأمين هويدى واطلاعهم على هذه الاتصالات ومتابعتها مع العناصر المصرية التى قامت بها بين عبد الناصر وإسرائيل . وهؤلاء البعض لم يعتقدوا أنه يمكن أن تكون هذه المبادرة طريقا للصلح مع إسرائيل بهذه الصورة المعلنة وهم الذين كثيرا ما رددوا لا . لا . لا لإسرائيل علنا وإن كان لهم دور خفى مع عبد الناصر فى اتصالاته السرية معها .

سادسا : أن الرئيس السادات يعتبر أن مبادرته تطور لاحق لمبادرة روجرز ، الذى سبق وأن وافق عليها عبد الناصر ، وذات المجموعة التى تختلف معه وتعارضه فى هذه المبادرة ، ومن ثم فإن موقفهم يعنى محاولة إحتوائه سياسيا من ناحية القرار ، والنهج الذى يريد تحقيقه ولاسيما أنه يحاول التحرر من النهج الناصرى تدريجيا .

سابعا : كان من الطبيعى أن يسعى الرئيس السادات لأن يتبوأ أهم المناصب المؤثرة فى الدولة عناصر مؤيدة لسياسته وتتعاون معه لتحقيق ما يرنو إليه من أهداف استراتيجية وتكتيكية ومرحلية أيضا .

وعلى ضوء هذا . فلنعرض لخيوط هذا الارتباط الوثيق بين مبادرة فبراير والإطاحة بمراكز القوى . على طريق عبد الناصر نحو الصلح مع إسرائيل ... وخلال مرحلية السادات الخاصة بتحقيق هذا الصلح .

* وأول هذه الخيوط يقررها أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الأسبق حيث يقول : بان له من مراقبة الأحداث بوسائله الخاصة ، أن على صبرى بعد أن اختلف مع السيد الرئيس بشأن المبادرة المصرية فى شهر فبراير سنة (١٩٧١) بدأ فى تجميع رأى حول فكره من بين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض الوزراء ومن فى حكمهم ضد السيد الرئيس إذا أراد أن ينفرد بالرأى ، واتصل بشعراوى جمعة وأقنعه بأن يجمع رأيا عاما فى التنظيم ، حتى يمكن للمؤسسات السياسية أن تقف ضد انفراد السيد الرئيس بالرأى . وضم على صبرى إليه كلا من محمد فائق ، وعبد المحسن أبو النور ، ولبيب شقير ، وضياء داود ، وأمين هويدى ، وفتحى الديب .

ويستطرد أحمد كامل بقوله : إن على صبرى لم يكن موافقا على المبادرة المصرية وظهر ذلك فى جلسة مجلس الدفاع الوطنى ، وكان من رأيه أن نبدأ بالحرب سواء كنا مستعدين أم لا ، ولما طرح السيد الرئيس المبادرة على مجلس الأمة يوم (٤ / ٢ / ١٩٧١) ووضح الهدف منها اعتبر على صبرى أن طرح المبادرة يعتبر انفرادا بالرأى اعتقادا منه بأن مجلس الدفاع لم يوافق على تقديمها ، فى حين أن مناقشة مجلس الدفاع لموضوع المبادرة كانت غير متكاملة ولم يناقش فيه تفاصيل المبادرة وحاول على صبرى إقناع شعراوى جمعة بخطأ المبادرة ، ولما وجده يناقش تفصيلاتها على أساس أنها صحيحة ، حور الموضوع وركز على انفراد السيد الرئيس فى معالجة الأمور واحتمال تكرار ذلك ، فوعده شعراوى جمعة بإعداد رأى عام فى هذا الخصوص .

كما يقرر أحمد كامل أن على صبرى هو المحرك الرئيسى لعملية التآمر ضد السيد رئيس الجمهورية ، وأنه استغل موضوع المبادرة المصرية من حيث فكرة الانفراد بالرأى ، وليس على أساس موضوعى ، ثم استغل مشروع الاتحاد الثلاثى أيضا من حيث انفراد الرئيس بالرأى ، وليس من الناحية الموضوعية وبدأ بالتركيز على اللجنة المركزية .

* وقد أدلى على صبرى بأقواله فى تحقيقات التآمر المشار إليه ، حيث قال عن موضوع المبادرة المصرية فى فبراير (١٩٧١) : أنه كان له رأى مضاد لهذه المبادرة صرح به فى مجلس الدفاع الذى شكل فى ديسمبر (١٩٧٠) ، وعين عضوا فيه ، واتفق مع الرئيس أن يكون شكل المبادرة هو البدء فى دراسة تطهير قناة السويس عند إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب ، ولا يشار فيها إلى فتح قناة السويس ، ولكنه فوجىء بخطاب الرئيس فى مجلس الأمة مخالفا لذلك دون أن يحادثه فى هذا الشأن إلا عرضا عند لقائه فى القناطر الخيرية ، قبيل اجتماع المؤتمر الرباعى فى شيراتون السابق على السفر إلى بنى غازى (ص ١٤ من محاضر التحقيقات) .

كما رأى على صبرى أن المبادرة بصورتها المعروضة تجعل الاهتمام العالمى يتجه إلى فتح قناة السويس دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وهو ما يحول ضغط الدول إلى مصر بدلا من إسرائيل ، وكان من رأيه الاكتفاء بمبادرة (يارنج) التى طالب فيها بالانسحاب الكامل ، ووافقه فى ذلك سامى شرف ، وشعراوى جمعة ، ومحمد فوزى ، وأمين هويدى ، ومحمد فائق .

ثم جاء أيضا بالتحقيقات : اعترافه بأنه اتصل بكل من سامى شرف وشعراوى جمعة ، ومحمد فوزى ، وأمين هويدى ، ومحمد فائق وأبدى لهم معارضته للمبادرة المصرية التى أعلنها الرئيس وتبين أنهم يتفقون معه فى الرأى (ص ١٥) ، واعترف أيضا بحديث له مع شعراوى جمعة يوم ٣٠ / ٣ / ١٩٧١ ، بشأن المبادرة وردت به عبارات تتضمن إهانة لرئيس الجمهورية . وقرر أنه لم يقصد إهانته ، وكان يقصد مقارنة بين المبادرة المصرية ومبادرة يارنج ، وكان كلامه صادرا عن انفعال ..

* كما قرر الدكتور محمد لبيب شقير رئيس مجلس الأمة أنه لم يعترض على المبادرة المصرية ، بل أنه كان موجودا خارج الجمهورية فى الفترة من (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ حتى ٤ فبراير سنة ١٩٧١) ، وفور عودته اشترك فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى وكان موافقا على المبادرة المصرية ولم يعترض عليها ، كما فعل زملاء له فى اللجنة التنفيذية . وقد أصدر مجلس الأمة على نحو ما هو ثابت فى جلسات مجلس الأمن من فبراير إلى مايو سنة (١٩٧١) ، بل وقد سجل فى محاضر اللجنة العليا أن مبادرة الرئيس السادات أحدثت أثرا دوليا طيبا .

وقرر أيضا أنه أيد ترشيح الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية ، لأنه يعتقد أنه الوحيد من بين أعضاء اللجنة العليا الذى تلتف حوله أكبر طاقة جماهيرية ، وأنه لم يمارس أى اتصال بأحد أعضاء اللجنة المركزية ليطلب منه اتخاذ موقف معين ، وأنه لم يتصل بعلى صبرى على الإطلاق .

وأضاف أنه لم يقصد منع السيد رئيس الجمهورية من ممارسة سلطاته الدستورية ، وأن استقالته لم تكن لأى غرض مما ينسبه إليه الاتهام لأن الاستقالة أمر سائغ ومشروع .

* أما شعراوى جمعه فقد أدلى بأقواله فى التحقيقات ، حيث أشار إلى أنه قبل إعلان المبادرة المصرية ، فقد أبلغ ملاحظاته على مشروع خطبة الرئيس قبل إعلانها إلى كل من الدكتور محمود فوزى ، وسامى شرف ، ومحمود رياض ، الذين أبلغوها للرئيس ، فعدل فى مشروع الخطبة وبعد إعلان الرئيس للمبادرة المصرية قال شعراوى : إن على صبرى أبدى له استياءه من عدم أخذ الرئيس لرأيه فيها قبل إعلانها ، فأشار عليه بمقابلة الرئيس وفعلا قابله ، ولكن على صبرى ظل على استيائه من عدم أخذ رأيه فى الأحداث الجارية ، ولم يذكر شعراوى للرئيس نص ما صدر من على صبرى فى ثورة عصبية من عبارات مثل (الخواجة يارنج طلع ارجل منه . وطنى أكثر منه ..) .
* وقد أدلى سامى شرف بأقواله فى التحقيقات إلا أنها لم تكن تدور حول هذه المبادرة بصورة كاملة ... اللهم إلا أنها كانت بداية الخلاف بين على صبرى

والرئيس السادات . إلا أنه كتب رسالتين وبعث بهما إلى النائب العام أثناء التحقيقات ، وقد أدلى بهم ببعض أقوال على جانب من الأهمية تدفعنا إلى عرضها بصورة كاملة ... ثم تحليلها ..

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الأولى :

السيد الأستاذ النائب العام

تحية طيبة وبعد :

أتشرف بأن أعرض على سيادتكم معلومات تذكرتها اليوم ، وكنت قد وعدت فى التحقيق بأن أدلى بكل ما أتذكره من معلومات ، ورائدى فى ذلك الصالح العام ، ووضع الحقائق كاملة تحت أنظار المسئولين .

أستأذن سيادتكم فى تلخيص هذه المعلومات كالآتى :

١ - العوامل والظروف التى صادفت الفترة خلال الأشهر الثلاثة الماضية .

٢ - بعض الإثارات من بعض المسئولين وغير المسئولين .

٣ - ردود فعل تتعلق بثقة السيد الرئيس بمعاونيه .

٤ - الوقائع .

فيما يتعلق بالعوامل والظروف التى صادفت الفترة خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، فقد كان يحدث اتصالات كثيرة سواء مع السوفييت متمثلة فى السفير السوفييتى بالقاهرة فى لقاءاتنا الكثيرة ، سواء فى المكتب أو فى المنزل ، وكذلك فى الاتصالات التى تمت مع كبير المستشارين السوفييت العسكريين . إما معى أو بحضور الفريق فوزى والسيد شعراوى جمعة فى منزل أحدنا ، وكانت هذه الأحاديث تتناول جانبا حساسا يتلخص فى الآتى :

[إلى أين تسيرون ... إحنا مش فاهمين ... ليه الاتصالات فى الفترة الأخيرة

ازدادت مع الولايات المتحدة الأمريكية ... برجس نشط للغاية ويثير شائعات وأقاويل فى البلد بواسطة عملائه] ..

ثم تكرر هذا الكلام عندما قابلنى السيد برجنيف فى المقابلة الخاصة فى موسكو ، وحذر من برجس والسيد محمد حسنين هيكل ، وقد وصف برجس بأنه رئيس أركان ديان أو إسرائيل على ما أذكر ، كما تكلم أيضا عن الأمريكان وتخوفهم – أى السوفييت – من أن أمريكا وراء تقويض النظام الناصرى فى مصر إذا ما سنحت لها أى فرصة لذلك .

وقد تصادف فى هذه الفترة أن علم السوفييت أن اتصالات تجرى بين السيد محمد حسنين هيكل والأمريكان ، وكانوا متضررين من هذا .

كما بدأ السيد محمود رياض يبدى ضيقه من أنه لا يشارك فى الاتصالات مع الولايات المتحدة وكان فاقدا لأعصابه لدرجة أنه فى بعض اجتماعات لجنة العمل كان يردد : « يعنى هو ما يحصلش انقلاب فى البلد » أو يقول : « مافيش ولد ضابط جدع يقوم يخلصنا » – وهذه العبارات هى على حد ما أتذكر ، وكنا نأخذ هذا الكلام منه باعتباره منفعلا .

كما صادف هذه الفترة وعلى وجه التحديد يوميا مكالمات تليفونية أو مقابلات من السيد محمد حسنين هيكل لى وللسيد شعراوى جمعة ، وأكثرها كان بينه وبين السيد شعراوى جمعة ، وكانت هذه الأحاديث تدور حول تثبيط المعنويات ، وكان يردد عبارة « البلد واقعة » .. وعبارات أخرى مشابهة تتضمن معانى التثبيط والإثارة .

كما أنه بدأت فى هذه الفترة أيضا معلومات تفيد أن القوات المسلحة بدأ ينعكس عليها ردود فعل لما يجرى داخل البلد من شائعات ، وتأثر وانفعالات لدرجة أنى رجوت السيد الرئيس أن يتفضل مشكورا بإجراء لقاءات مع القوات المسلحة والحمد لله كان لهذه اللقاءات أثرها الطيب .

صاحب هذه الفترة أيضا مجموعة من التسجيلات الصوتية التى كانت تقوم بها المخابرات العامة فى منزل المستر برجس وكان واضحا من هذه التسجيلات

النقاط البارزة التالية :

أ - نقد للرئيس جمال عبد الناصر وسياسته .

ب - تقييم للمسئولين المصريين على المستويات العليا .

جـ - لقاءات السيد الرئيس مع المستر سيسكو والتى ورد بها أن سيسكو أملى برقية تفيد بعض أسرار الحديث الذى دار بين السيد الرئيس وسيسكو ، ومنها عدم ارتياح السيد الرئيس لكل من محمود رياض والفريق فوزى ، وكلام آخر خطير ثابت فى التسجيل .

وكان السيد محمود رياض يشعر ويحس بعدم إرتياح السيد الرئيس له . ولذا فكانت تصرفاته - أى محمود رياض فى الاجتماعات - متشددة وكان يبدى ألمه وضيقه .

وكانت كقاعدة تسجيلات منزل المستر برجس تعرف فى لجنة العمل على أساس من الأمن ثم لمعرفة حقيقة نوايا واتجاهات الأمريكان لوضعها فى الحسبان .

وعندما سمع محمود رياض هذا الحديث المشار إليه ، انفعل ولا أذكر نص تعليقه وإن كان مضمونه « ماحدش يعمل انقلاب » ..

وبالنسبة لنقطة الثقة والتى اضطر آسفا لذكرها وأرجو أن يغفر لى السيد الرئيس ذلك، فأوضحها فى أنه صاحب الفترة الأخيرة أيضا تزعزع فى الثقة من جانب السيد الرئيس إزاء كل من السادة :

حسين الشافعى - على صبرى - أعضاء اللجنة العليا (أغلبهم تقريبا) محمود رياض اللجنة المركزية - ومستويات الاتحاد الاشتراكى عموما ، وكان لتزعزع ثقة السيد الرئيس فى هؤلاء أثر فى نفوس معاونيه وأنا منهم بطبيعة الحال .

وكان السيد محمد حسنين هيكل يزكى هذا الإحساس بعدم الثقة .

كل العوامل والظروف التى اضطررت آسفا لذكرها ، لاشك فى أنها تحدث فى نفس المسئول المطلع على بواطن الأمور شعورا بانعدام الوزن تجعله فى حالة انفعال وقلق مستمرين - هذا علاوة على الأحداث نفسها الظاهرة التى سردتها فى التحقيقات .

وكانت هذه العوامل ، وباعتبار أن شعراوى جمعة على علم بها ، قد تركت في نفسه أثرا كبيرا من القلق والانفعال ، وأنا هنا لست فى موقف الدفاع عنه ـ وبدون إطالة على سيادتكم فقد حدث فى أحد الاجتماعات فى وقت لا أذكر وعلى الأرجح خلال شهر مايو سنة (١٩٧١) ، وكنت أنا والفريق فوزى معه وقال شعراوى جمعه بما معناه موجها كلامه للفريق فوزى ، إمكان استخدام الجيش فى عمل انقلاب ، وكان تعليق الفريق فوزى أيضا بما معناه أنه يدرس أو يفكر ، وأذكر بعد يومين أو ثلاثة كنا ملتقين نحن الثلاثة ولا أذكر المكان أو التاريخ على وجه التحديد ، وكان الفريق فوزي يتحدث عن مواضيع تتعلق بالقوات المسلحة والمعركة ، ووجه حديثه لشعراوى ، وقال ما معناه : إنه غير ممكن استخدام الجيش فى عمل انقلاب ، وأقرر بصدق وبأمانة وبشرف ، أن هذا التعليق من فوزى أراح نفسى لعدم إيمانى بمثل هذه الأساليب ، ولمعرفتى المسبقة من أن القوات المسلحة لا تعمل بالسياسة وكل أفرادها لا يهمهم شىء إلا المعركة مع العدو ، ولقد سبق أن أوضحت في التحقيقات أنه من غير المتصور القيام بمثل هذا الانقلاب .

كما أنى أذكر الآن أيضا فى يوم (١٣ / ٥ / ٧١) عندما توجهت لإبلاغ السيد شعراوى جمعة بأوامر السيد الرئيس ، وكان موجودا فى مكتب الفريق فوزى بكوبرى القبة ، وكان يوجد أيضا هناك كل من الفريق محمد أحمد صادق ، والسيد سعد زايد ـ ما أذكره أن أحد الحاضرين بعدما أبلغت شعراوى أوامر السيد الرئيس ـ علق تعليقا منفعلا جعلنى أبادر بمغادرة المكان قائلا : « أنا ماشى » ... لعدم رضائى عن هذا التعليق ، والذى لا أذكره حاليا ، وأعد سيادتكم إذا ما تذكرته فسوف أبادر بإبلاغه لكم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامى ؟

سامى شرف

(١٧ / ٦ / ٧١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الثانية :

السيد الأستاذ النائب العام

تحية طيبة واحتراما وبعد :

فإلحاقا للمذكرة السابقة التى رفعتها لسيادتكم بخصوص ما تذكرته من معلومات ، أحيط علم سيادتكم بمعلومات ومواقف جديدة تذكرتها وهى تتلخص فى الآتى :

١ ـ فيما يتعلق بعوامل الإثارة أذكر أن السيد مجدى حسنين (سفير ج . ع . م) فى تشيكوسلوفاكيا عندما كان فى القاهرة فى الفترة الأخيرة زار عددا من المسئولين ، وكان يردد أن الموقف خطير فى البلاد ، وأنه لديه خبرة مما حدث فى تشيكوسلوفاكيا من تغلغل أمريكا فيها وبما تسبب عن ذلك من أحداث معروفة هناك ، وأنه يحذر من أن هذا سيحدث فى مصر وخصوصا أنه لا سيطرة كاملة على أجهزة الإعلام وذكر ما معناه أن هناك من يدفع الأمور فى اتجاه البعد عن المعركة مع العدو والاتجاه للولايات المتحدة الأمريكية لحل المشكلة . وهذا سيكون على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى ـ كما أنه ذكر أنه سيتم التخلص من بعض العناصر الناصرية ، وأنه يجب التنبه لذلك وحذر من السيد محمد حسنين هيكل .

٢ ـ وبالنسبة لما سبق أن ذكرته خاصا بالسيد محمود رياض أذكر إنه لا يوافق على اتفاقية الاتحاد منذ بدء التفكير فيها منذ شهر يناير (١٩٧١) على ما أذكر ، كما أنه لم يكن موافقا على المبادرة المصرية ، وكان يثير اعتراضاته بصفة مستمرة وبعصبية لدى جميع المسئولين الذين كان يتصل بهم ، وإذا كان أحد المسئولين يكون قد كون رأيا حول هذين الموضوعين فإن لكلام السيد محمود رياض تأثيره فى ذلك .

٣ ـ الإخوة السودانيون وبصفة خاصة اللواء خالد حسن عباس كانوا فى اتصالاتهم

مع المسئولين فى القاهرة يثيرونهم ضد ليبيا وضد سوريا ، وهذا فى تقديرى خلق نوعاً من أنواع الرأى العام نحو اتفاقية الاتحاد الثلاثى ، وخلق نوعاً من البلبلة فى نفوس بعض المسئولين .

وينسحب هذا الكلام أيضا على السيدين : عبد السلام جلود ، وعبد المنعم الهونى ، إذ فى زياراتهم الأخيرة للقاهرة كانوا يقولون : « أنتم رايحين تتفقوا مع أمريكا وأنتم لن تحاربوا » – وكانت لقاءاتهم تتم مع كل من الفريق فوزى ، وشعراوى جمعة ، وفتحى الديب ولا أدرى إن كانوا قد التقوا بآخرين أم لا ، وبطبيعة الحال كانوا يقولون لى أنا أيضا هذا الكلام .

٤ – وفى هذا المجال أرجو التفضل بإضافة العوامل الأخرى السابق ذكرها فى مذكرتى السابقة مما يعطى صورة قلق وبلبلة ، وكما عبرت عنها حالة انعدام وزن ، وفى هذا الوقت بالذات إزداد اقتناعى بفكرتى الشخصية ، بأن أضع نفسى تحت تصرف السيد الرئيس لأعفى من المسئولية ، وأود فى هذا المجال أن أذكر أنى كنت أيضا فى الفترة الأخيرة يسيطر علىّ شعور ، بأنى لم أعد أشارك المشاركة الفعالة التى كنت أقوم بها من قبل فى عملى ، إلى جانب السيد الرئيس .

٥ – وأود أن أقرر أنى لا أربط نفسى بشخص مهما كان السبب ، ومهما كانت الدوافع ، وإنما نشأت وتعلمت أن أربط نفسى بالمبادىء فقط .

وفيما يتعلق بعلاقتى مع شعراوى جمعه والفريق فوزى ، فإنها ترجع بالدرجة الأولى إلى نصيحة وتوجيهات من الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ذكرها لى أكثر من مرة وأتذكر آخرها كانت يوم (٢٦ سبتمبر ٧٠) وذلك بقصد حماية النظام وثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) ، وأنى أقرر – كما سبق أن قررت فى التحقيقات – أنى أمين على مصلحة البلاد ، وعلى شخص السيد رئيس الجمهورية ، وأنى كنت سأتصدى بكل قوة ضد أى تحرك منحرف يقوم به أى فرد ، مهما كان لأن نيتى ومبدئى لا يقران الانحراف فى أى صورة من صوره ، وكما ذكرت فى التحقيقات فإن تصرفاتى وتحركاتى فى

الفترة الأخيرة كانت بعيدة تماما عن أى اتصالات بالقوات المسلحة ، بل كانت تزيد فى إطار التأمين ، ويسأل فى ذلك السيد قائد الحرس الجمهورى كما أن السيد الرئيس يذكر أنى رجوت سيادته مرتين فى الفترة الأخيرة وبإلحاح أن يلتقى بالقوات المسلحة لثقتى أنه فى لقائه بهم سيزيد ذلك من التفافهم حول سيادته .

وإن الأحاديث التى دارت حول فكرة شعراوى جمعه فى استخدام القوات المسلحة ، ورد الفريق فوزى بعدم إمكان ذلك – ولاقتناعى الشخصى فعلا بعدم امكان ذلك نتيجة اقتناع ، بأن القوات المسلحة متفرغة للمعركة ولا تتدخل فى السياسة منذ (١٩٦٧) .

وأود فى هذا المجال أن أجيب عن تساؤل سيادتكم عن أى تنظيمات فى القوات المسلحة ، فأجيب بالقطع أنه لا يوجد أى نوع من التنظيمات فى القوات المسلحة لا طليعية ولا غيرها ، وأن هذه كانت أوامر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر المشددة بعد (١٩٦٧) ، وكانت عمليات التأمين تنفذ بواسطة جهاز المخابرات الحربية وبالصلات الشخصية من بعض الضباط وبحيث لا تأخذ شكلا تنظيميا أو ارتباط شخص بأى حال من الأحوال .

أما عن سؤال سيادتكم عن الاعتقالات والتفكير فيها فإنى أذكر أنه عندما تحدث شعراوى جمعه فى فكرته أذكر أنه قال : إن الأمر قد يترتب عليه اعتقالات ، ولكن حسبما أذكر لم يدر حديث حول أسماء سوى أنه ذكر اسم السيد محمد حسنين هيكل ، وأذكر أيضا أن الفريق فوزى ذكر العبارة التالية : « أنا نفسى فيه » .

وللأمانة أذكر أنه كان متأثرا فى رأيه هذا برأى الاتحاد السوفييتى فى السيد هيكل ، والحقيقة أيضا أننا جميعا نعلم رأى الاتحاد السوفييتى فى السيد هيكل وهم ضده ويشكون فيه .

وعن سؤال سيادتكم حول أطقم للاعتقالات فأذكر أن شعراوى جمعه

قال للفريق فوزى عندما فكرته ، الموضوع ما معناه : « أن يدرس العملية كلها » .

وأنا لم أتحدث عن جماعات أو أطقم خاصة بهذا الموضوع .

وإنى أستطيع أن أذكر أنه – حسب علمى – لم تكن هناك خطة كاملة للتحرك بقوات مسلحة تشمل عناصر التحرك من تحديد أفراد وواجبات ومسئوليات وتوقيتات وأهداف ... الخ ، ولكن كخلاصة – إذا أذنتم لى سيادتكم – أن أقول إنه كانت هناك فكرة معينة لتحرك معين لدى شعراوى جمعه رد عليها الفريق فوزى بعدم إمكان تنفيذها .

سيادة النائب العام :

هذه بعض المعلومات التى تذكرتها بعد أن تقدمت بمذكرتى السابقة التى رجوت عرضها على السيد الرئيس .

وإنى على أتم استعداد إذا ما تذكرت أى معلومات أخرى فسوف أتقدم لسيادتكم بها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامى ؟

سامى شرف
٢٣ / ٦ / ١٩٧١

ومن هاتين الرسالتين ، نتبين عدة نقاط هامة وهى :

أولا : استنفار السوفييت لعناصر مراكز القوى من التقارب المصرى – الأمريكى حفاظا على مكاسبهم ومصالحهم فى مصر ، والمنطقة واستجابة هذه العناصر لهذا الاستنفار .

ثانيا : إن معظم عناصر مراكز القوى تحمل ضغينة لمحمد حسنين هيكل وذلك لدوره فى هذا التقارب المصرى – الأمريكى ، واتصالاته بالأمريكان ، وخاصة برجس القائم بالأعمال الأمريكى فى القاهرة ، وأحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية حيث أشار على صبرى

إلى ذلك فى أحد أحاديثه اللاحقة . كما أن هذه الضغينة تأتى من دور محمد حسنين هيكل فى بث عدم الثقة والوقيعة بين بعض عناصر مراكز القوى والرئيس السادات ، ولذا فكانوا يتمنون اعتقاله أو تصفيته .

ثالثا : إن طرح فكرة استغلال القوات المسلحة فى عمل انقلاب ضد السادات ، والسيطرة على الحكم ومقاليد الأمور فى الدولة من جانب مراكز القوى ، لم تلق تأييدا من بعضهم ورفضها الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية أنذاك ، حيث أن دورها ينحصر فى مواجهة إسرائيل وليس استغلالها من أجل صراع على السلطة .

رابعا : إن ما كان يريده محمود رياض بوقوع انقلاب عسكرى لهو صحيح ، وكان يقصد به الاطاحة بالسادات وليس من رجال الحكم الآخرين ، وذلك للخلاص من موقف مبادرة (٤) فبراير (١٩٧١) ، لأن الإطاحة بالسادات دون الإطاحة بالآخرين ضرورى لعدم الإطاحة به ضمن هؤلاء الآخرين ، ومع ذلك فإن السادات كان له موقف آخر ، حيث كان الرئيس السادات تحت وطأة حديث محمود رياض وكذلك من أسلوبه فى الحكم والمبادرة كاد سيندفع بالزج به ضمن عناصر هذه المؤامرة ... إلا أنه نصح بعدم ذلك لاعتبارات عديدة منها أنه وزير للخارجية وليس من المواءمة السياسية أن يكون ضمن المتآمرين تحت دعوى عدم الموافقة على سياساته وخاصة المبادرة ، وأيضا تقاربه مع الأمريكان ، وبذلك فربما تكون هناك ردود فعل خارجية تؤثر على النظرة الدولية للسياسة الخارجية المصرية . ولكن الرئيس السادات زج به كشاهد فى القضية قطعا للغو الذى كان يحيط بعلاقتهم ، وما يردده محمود رياض من انتقادات لأسلوب حكم السادات . فوضع شاهدا وليس متهما لنفى ما يتردد .

كما أن السادات كان يدخر محمود رياض لمرحلة تنتهى فى سياق سياسته الخارجية ، ورأى تأجيل التخلص منه فى وقت آخر .

ولكن كان قد تردد فى المحاكمة ، أن السيد سامى شرف قد بعث بهاتين الرسالتين إلى النائب العام تحت وطأة سوء حالته النفسية وضغوط أخرى . إلا أن ذلك لم يكن محل إثبات وتأكيد .

وعندما تمت مواجهته بالسيد محمود رياض فيما ساقه ونسبه إليه من أحاديث تنتقد سياسة الرئيس السادات ، كرر نفس ما جاء بهاتين الرسالتين ، والحال هكذا ، فإن ذلك ينفى وجود شبه ضغط عليه لكتابة هاتين الرسالتين .

وإن كانت كفة محمد حسنين هيكل قد رجحت لدى الرئيس السادات ، لاتصالاته الأمريكية ووجوده كمسئول اتصال ضمن مسئولين آخرين فى هذه الاتصالات الأمريكية الساداتية ، إلا أن السادات قد أطاح بهيكل بعد انتهاء دوره فى هذا المجال ، وأصبحت هذه العلاقات علنية وواضحة وسافرة عقب حرب أكتوبر ، والتى بدأت بصورة عميقة مع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى وصديق محمد حسنين هيكل أيضا .

* وفى تحقيقات النيابة العامة قرر عادل آدم أمين شباب الجيزة أنه حضر اجتماعا بمكتب فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بالجيزة ، ذكر فيه هذا الأخير أن الرئيس يتجه إلى الانفراد بالسلطة وإغفال المؤسسات ، وأضاف أن المتهم فريد عبد الكريم كان ثائرا للموافقة على مشروع اتفاقية اتحاد الجمهوريات بين مصر وليبيا وسوريا ، وأنه هاجم رئيس الجمهورية فى اجتماع (٢ / ٥ / ١٩٧١) واتهمه بالانفراد بالسلطة ، وأنه يجب النزول إلى الجماهير بهذه المفاهيم .

وقد ذكر عادل أدم أنه علم أن فريد عبد الكريم عقد اجتماعين يوم ٣ / ٥ / ١٩٧١ مع أعضاء التنظيم السياسى بالجيزة ، وتحدث إليهم عن اتجاه الرئيس إلى حل الاتحاد الاشتراكى ، وأن زيارة (روجرز) واتفاق الرئيس مع أمركيا وانفراده بالسلطة ، وضرب القيادات المعارضة أمر يجب النزول به إلى التجمعات الشعبية .

وأضاف أيضا عادل آدم أنه حضر اجتماعا ، حضره فريد عبد الكريم بمنزله

يوم (٤ / ٥ /١٩٧١) ذكر فيه أن مرحلة عبد الناصر تجرى تصفيتها ، وأن البلد تباع للأمريكان ، وأن الاتحاد الاشتراكى سيحل ، وأن شعراوى جمعه أصدر إليه توجيهات تنظيمية بعقد مؤتمرات لإفهام الجماهير أن الديمقراطية والاشتراكية وخط عبد الناصر فى خطر .

ولكن لهذه الشهاده ، توجد هناك شهادة نفى لعبد الغفار صيام الموظف فى المؤسسة الثقافية العمالية ، حيث قرر أن فريد عبد الكريم عقد اجتماعا لأمناء الاتحاد الاشتراكى فى أبريل سنة (١٩٧١) وأقنع الحاضرين فى الاجتماع بأن المبادرة المصرية ما هى إلا تطبيق سليم لقرار مجلس الأمن ، وتتفق مع قرارات مؤتمر الخرطوم .

وقد أنكر فريد عبد الكريم ما نسبه إليه عادل آدم ومحمود طماعه من حديث ألقاه على المجتمعين بمنزل فريد حسنين فى وليمة العشاء حاصله : أن الرئيس سيحل الاتحاد الاشتراكى ، وأنه اتفق مع أمريكا على تنازلات كثيرة ووعدها بالأخذ بنظام الحزبين فى مصر بدلا من نظام الحزب الواحد وأن روجرز حضر إلى مصر من أجل ذلك ، وأن رئيس الجمهورية سيعمل على تصفية أعوان عبد الناصر وخطه ، وأن الإخوان المسلمين سيخرجون من السجون ، وأنه طلب من الحاضرين الاستمرار فى حركتهم ضد رئيس الجمهورية ، مع بذل جهد مضاعف ، كما دعا إلى تنظيم المظاهرات العدائية ، والمطالبة بعدم حل الاتحاد الاشتراكى إذا حصل الرئيس على قرار من مجلس الأمة بحل الاتحاد الاشتراكى أو إذا استبعد معارضيه .

ولكن محمود السعدنى يذكر فى هذه التحقيقات بأنه بعد خطاب الرئيس السادات فى أول مايو (١٩٧١) فى حلوان ، دعاه فريد عبد الكريم للعشاء فى منزل فريد حسنين فى الزمالك ، وذهب متأخرا حوالى الساعة الحادية عشرة مساء ، حيث وجد معهم علام عبد العظيم وجابر مبروك ومحمود طماعه وسعيد مدكور وعادل آدم وصالح إبراهيم ، ودارت مناقشة حول خطاب الرئيس ، وقال فريد عبد الكريم أن الرئيس بيقول : « محدش طلع الناس فى ٩ ، ١٠ يونيو

١٩٦٧ » والحقيقة أن الاتحاد الاشتراكى وأنه شخصيا طلع ٢٠ ألف شخص بعد خمس دقائق .

وإذا الرئيس اتخذ أى إجراء ضد الاتحاد الاشتراكى لازم ننزل الشارع على طول . وفهم من حديثه أنه يرى ضرورة خروج مظاهرات ، وأفهمه أن المظاهرات عمل خطير ويمكن أن يندس فيها أشخاص مخربون فقال : إن الدفاع الشعبى سوف يحافظ على سلمية المظاهرات ، فأبدى له احتمال خروج مظاهرات تؤيد حل الاتحاد الاشتراكى ، وأوضح أن قسم الجيزة غير مترابط نتيجة لأن محمود عفيفى يأخذ خطا ضد فريد عبد الكريم وأعضاء اللجنة يهاجمون بعضهم .

* وقد تحدث شعراوى جمعة فى تحقيقات النيابة العامة حيث أدلى بأقواله التى تخص فريد عبد الكريم فقال : إن تليفون فريد عبد الكريم قد وضع تحت المراقبة منذ أيام الرئيس جمال عبد الناصر ، لما ظهر عليه من اتجاهات سياسية ولكثرة كلامه ولأسلوبه فى خط النقد والمعارضة فى اللجنة المركزية وميله لأن يكون موضع اهتمام المسئولين ، وأن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن يرتاحا إليه .

واستدرك شعراوى جمعة قائلا : وكان شعور الرئيس السادات لذلك منه ما جعل (شعراوى) يبلغ الرئيس أنه قد وضع خطة لتحطيم فريد سياسيا ، فاستغل وضع تليفونه تحت المراقبة وتسجيل أحاديث له ، فلاحظ أن بعضها عن جوانب نسائية ، وبعضها عما دار فى اللجنتين التنفيذية والمركزية من أحاديث تتضمن مهاجمته لرئيس الجمهورية ، والبعض الآخر ما دار بينه (فريد عبد الكريم) وبين محمود السعدنى من أحاديث تتضمن كلاما خارجا وماسا بالسيد الرئيس ، لا يذكره ولم يشأ أن يشغل بال الرئيس به .

وأضاف شعراوى جمعة بقوله : إن نظام المراقبة التليفونية قد بدأ منذ أيام الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان بعلمه وبأمره واستمر هذا النظام فى عهد الرئيس السادات دون أن يحاط صراحة علما باستمرارها ،كونه مشغولا بأمور أكثر خطورة ، وليتفرغ للتفكير فى المعركة مع العدو ، وأنه (أى شعراوى)هو الذى

يصدر الأمر بالمراقبة بالنسبة للأمور السياسية . أما بالنسبة للأمور الجنائية فإن الأمر يصدر من المباحث العامة مع إخطاره بها .

وقد أدلى شعراوى جمعه بمعلوماته وصلاته وآرائه بشأن تاريخ حياة وسلوك كل من :

١ _ على صبرى (ص ٣٣ ، ٣٤) قائلا : إنه كان مسئولا عن تنظيم القاهرة الطليعى .
٢ _ محمود السعدنى (ص ٤٩) قائلا : إنه مهرج سياسى ويستطيع بفضل صفاقة لسانه وصداقته لفريد عبد الكريم أن يروضه .
٣ _ أمين هويدى (ص ٦٦) قائلا : إنه غضب لعدم اشتراكه فى التعديل الوزارى وأحس بمرارة نحو زملائه .
٤ _ أحمد كامل رئيس المخابرات (ص ٦٦) قائلا : إنه رجل مخلص وعلى خلق وكان اتصاله بسامى شرف .
٥ _ عبد المحسن أبو النور (ص ٦٨) قائلا : إنه زميله فى الجيش .
٦ _ لبيب شقير (ص ٦٨) قائلا : إن الرئيس جمال عبد الناصر كان يثق فى رأيه الاقتصادى .
٧ _ ضياء الدين داود (ص ٦٩) قائلا : إن الرئيس جمال غضب منه لأنه وجه نقدا لأنور السادات .

* ومن خلال ما جاء بتحقيقات النيابة السالف ذكرها يتبين : .

أولا : أن فريد عبد الكريم كان محور اتهامات عديدةوأحاديث متعددة من جانب زملائه الناصريين باعتبار سعيه نحو الزعامة ولفت الأنظار لأهميته ، ومحاولة التأثير فى المحيطين حوله حتى أنه ذكر أنه قد (طلع) عشرين ألف مواطن فى الجيزة لرفض تنحى عبد الناصر يومى (٩ ، ١٠) ناقضا بذلك أن جماهير شعب مصر قد (طلعت نفسها) من تلقاء ذاتها لرفض الهزيمة . وما كان هذا إلا عن طريق حثه على ذلك !!.

ثانيا : أنه رفض مشروع اتفاقية اتحاد الجمهوريات بين مصر وليبيا وسوريا ، وهذا يناقض موقفه المعلن بادعاء الوحدوية ، وأنه بذلك يهدر شعاراً من الشعارات الناصرية المعلنة ألا وهو الوحدة فهو بذلك يمارس التناقض السياسى بعينه ... وأسباب ذلك زعامة ... وظهور ..!!

ثالثا : رغم نفيه بأنه كان يردد ويؤاخذ السادات على خروج الإخوان المسلمين من السجون،إلا أن المحكمة وآخرين تأكد لديهم ما حاول نفيه .

رابعا : يبدو أن معظم ما يقوم به من دور فى العمل السياسى ألا وهو الحض على التظاهر ودفع الجماهير لذلك بمثابة محرضين كما جاء فى شهادة محمود السعدنى .

خامسا : أن النظام الناصرى الذى حاول حمل رايته ، يلفظه ولا يرتاح إليه عبد الناصر ، مما دعا هذا النظام نفسه إلى مراقبته تليفونيا ، والتنصت على أسرار حياته الشخصية والخاصة والعامة ، وأنه باستمراره لحمل هذه الراية ، لهو محاولة لعودة ما فى هذا النظام من مفاسد وشر من حيث مخالفة نص القرآن الكريم : ﴿ **ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ، أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه مَيْتًا** ﴾ صدق الله العظيم . وبذلك فإن بعض مقومات هذا النظام الحامل رايته يخالف الشريعة الإسلامية . وما ينص عليه الدستور المصرى من أنها المصدر الرئيسى للتشريع .

سادسا : أن اعتراف شعراوى جمعة بأن نظام المراقبة التليفونية أخذ به منذ عهد عبد الناصر ، ولم يشأ إزعاج السادات من حيث استمراره لانشغاله بالمعركة ، فهذا يعنى أن المعركة لم تكن تشغل عبد الناصر بحجم كافٍ ومناسب اللهم فإنها تأتى فى الأهمية فى ترتيب يلى التنصت والمراقبة التليفونية والاطلاع على أسرار الجماهير والمسئولين لايقاعهم

فى شراك ، وبالتالى إحكام السيطرة عليهم وتوجيههم حيث يشاء أو يريد عبد الناصر .

سابعا : ولكن ماذا كان يعنى شعراوى جمعة بترويض محمود السعدنى لفريد عبد الكريم ؟!

ومن الجدير بالتنويه أن محمد حسنين هيكل ، قد ذكر فى كتاب له بأن عهد السادات قد بدأ بالتنصت ومراقبة (١٢٠٠) خط تليفونى ، وإنتهى بمراقبة (١٦) ألف خط .

وهنا قد تلاعب هيكل بالألفاظ ، والذى يجيده لاشك فى ذلك ، فكان من الصواب أن يذكر أن عهد عبد الناصر انتهى بمراقبة (١٢٠٠) خط ، وهذا ما يجب أن نتفق عليه حيث ورث السادات نظام المراقبة كما أشار شعراوى جمعة فى أقواله بالمحاكمة ، وعندما نأتى إلى ما انتهى إليه عهد السادات بمراقبة (١٦) ألف خط ، فإن هذا الرقم يستوقفنا من الناحية التقنية أو الفنية من الجانب العملى ..

فإذا افترضنا أن هذا الرقم صحيح ، وأنه يستلزم ثلاث ورديات فى أى جهاز أمنى للقيام بهذه المراقبة أو ذلك التصنت ، فإن هذا يستلزم من العناصر البشرية لأداء هذا الدور يصل إلى (٤٨) ألف شخص . وهذا الرقم الأخير ليس متوافرا فى أى جهاز أمنى بالعالم ، من حيث أداء هذا الدور فقط ، لتعاظمه حتى بالنسبة لمصر . وإذا كان يقصد بالتصنت والمراقبة متابعة كبار المسئولين بالدولة فأعتقد أن هؤلاء الكبار ليسوا بالآلاف كما يشير إلى ذلك ، بل إنه أدرى بعددهم الأقل من ذلك بكثير جدا ، طبقا لما كان له من مكانة ونفوذ ووضع فى السلطة ، ويعرف جيدا حقيقة هذا الأمر ونظامه الذى بدأ منذ عهد عبد الناصر .

* وقد أشار عبد المجيد فريد بأنه فى يوم (٢ مايو ١٩٧١) اجتمعت لجنة محافظة القاهرة للاتحاد الاشتراكى ، وقد دار الحديث فى هذا الاجتماع حول خطاب الرئيس فى عيد العمال وزيارة روجرز ، وقد اعترض على ما اقترحه بعض الحاضرين من اختيار ممثلين للقيادات الشعبية لإعلان السخط على زيارة روجرز .

* وفى حديث مسجل بين أمين هويدى وفتحى الديب فى (٢٩ / ٤ / ١٩٧١) يذكر أمين هويدى عبارة نصها : « يعنى إيه ، لا يجوز أبدا أن نقف ساكتين ، ولا يجوز أن (احنا) نبقى سلبيين ، بل لابد أن نتحرك بس أن يكون التحرك يضيف شيئا إلى الموقف (بتاعنا) ، إن كنا فعلا فى اتجاه سلام لازم (نضيف شىء إلى اتجاه السلام) ، وإن كنا فى اتجاه حرب (لازم نضيف) شىء إلى اتجاه الحرب ، أى تحرك خارج نطاق العملين دول ، يبقى غير مقبول من الناس وخطير جدا .

وما يشير إليه أمين هويدى من حيث تحديد الاتجاه الذى تتحرك إليه الدولة لهو على جانب كبير من الصواب ، ولكن هذا التحديد ليس بالسهل وذلك لأنه غير مرتبط بقرار مصرى منفرد ، وإنما كان يرتبط بوضع دولى وإقليمى وثنائى ، وعلى ذلك فالإضافة فى كل من الاتجاهين كان ضروريا من الناحية التكتيكية .

وقد أدلى حسن طلعت رئيس مباحث أمن الدولة العليا بشهادته والتى جاء بها :

١ ـ طلب منه شعراوى جمعه إعدام تسجيلات المكالمات التليفونية الموجودة بالإدارة دون أن يقصر هذا الأمر على الشريط النسائى الخاص بفريد عبد الكريم المؤشر عليه بعبارة (يحفظ لحين الرجوع إلىَّ) .

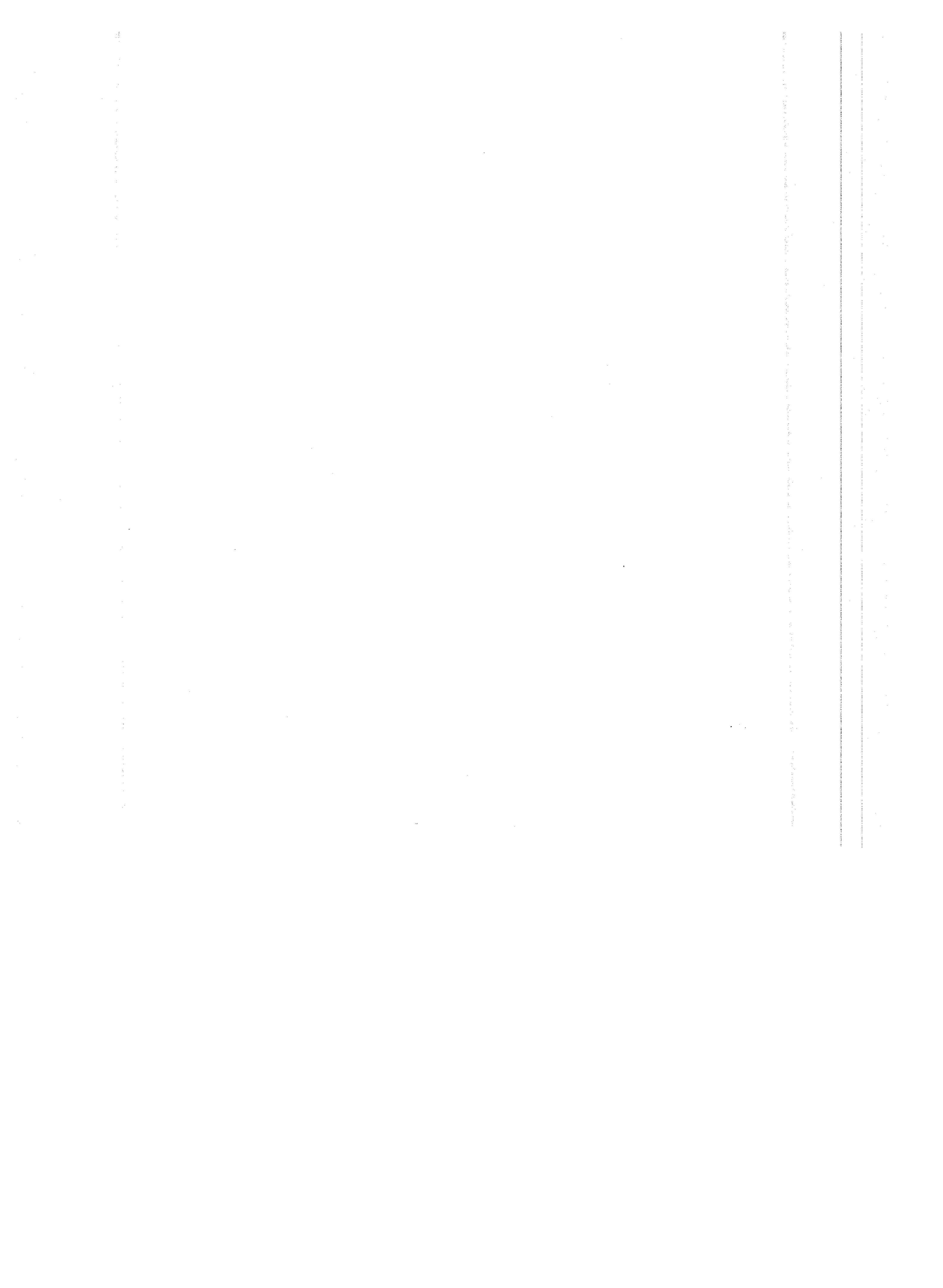
٢ ـ بأنه قد أطلع شعراوى على تقريرين للمباحث العامة يوم (١٠ / ٥ / ١٩٧١) وأنهما تضمنا الإشارة إلى أن هناك اتفاقا على القيام بمظاهرات من الوحدات السكنية والجماهيرية بمجَرد وصول إشارة البدء وهى تلقى اتصال تليفونى ينص على عبارة « اجتماع جماعة المسعفين الآن » .

كما تضمن التقرير أن اتفاقا على تحديد الهتافات التى تتردد فى هذه المظاهرات وهى « لا مهاترات ولا انتخابات الحرب الحرب ياسادات ، لا أمريكان ولا استعمار ، شعب عبد الناصر يأخذ بالثأر » وأن هذه التعليمات سوف تصدر فى حالة تحرك رئيس الجمهورية بأى صورة من الصور ضد الاتحاد الاشتراكى .

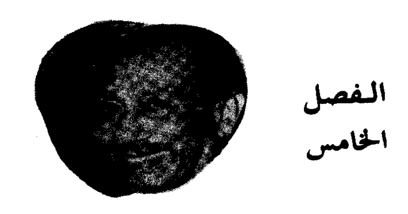
وأقر شعراوى أنه لم يحط الرئيس علما بهذين التقريرين ، وأنه طلب من المباحث العامة متابعة الموقف وعوده من بدء ، فإننا قد بدأنا هذا الفصل بمشهد المظاهرات المضادة للسادات فإن هذا الفصل أيضا ينتهى بنا إلى مشهد من مظاهرات تأييد السادات فى انتصاره حيث صراع السلطة ، والقرار ، والسياسة ، والاستراتيجية ، ولاسيما فى السياسة الخارجية بالاتجاه الواضح نحو الولايات المتحدة ، والذى لم يرض عنه تلك العناصر ذات الميول السوفييتية .

وإن كان ما أعلن عن هذا الصراع ، هو الخلاف حول اتحاد الجمهوريات العربية والانفراد بالقرار ، وحل أو عدم حل الاتحاد الاشتراكى ، والتقارب الأمريكى – المصرى ، فإن هذا الصراع قد بدأ – كما سبق العرض فور إعلان الرئيس السادات لمبادرته فى ٤ فبراير ، وكانت هذه المبادرة جزءاً من السياسة الخارجية المصرية حينذاك ، وبالتالى لتحقيق هدف استراتيجى فى الصراع العربى – الإسرائيلى ، وحيث إن هذا الأخير يعد من أهم وأبرز محاور مصر فى سياستها الخارجية ، فكان لابد من أن يتفجر هذا الخلاف والذى انتقل بدوره إلى الصراع على السلطة ، ومن هنا كان لابد من تصفية هذا الصراع لإحدى القوى السياسية فى مصر ، وذلك لانتهاجها السياسة التى تراها محققة لنتائج إيجابية لصالح مصر فى ذلك الصراع الاستراتيجى والمصيرى بين مصر وإسرائيل ، وكانت النتيجة هى لحساب الشعب المصرى ... ولنصر أكتوبر ... وللسلام لشعب مصر .





الفصل
الخامس



رحلة مكوكية لعشرة رؤساء أفارقة بين مصر وإسرائيل !



ولقد تعددت مستويات مشكلة الشرق الأوسط ، فهى مشكلة عالمية ، وعربية – إسرائيلية ، وكذلك تطورت لتكون ضمن الهموم الإفريقية .

ولكنها لم تثر إهتمام الأفارقة كثيرا ، إلا بعد حرب يونيو عام (١٩٦٧) . وإن كان الصراع العربى – الإسرائيلى قد ألقى بظلاله على العلاقات الأفريقية مع كل طرف من أطراف هذا الصراع سواء العربى أو الإسرائيلى .

فقد حاول العرب عزل إسرائيل عن أفريقيا ، وعزلها دبلوماسيا عن طريق عدم اعتراف الدول الأفريقية حديثة الاستقلال بها كدولة . وقد فشل العرب فى ذلك .

ومن ناحية أخرى نجحت إسرائيل فى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية لتوسيع شبكتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، مع أكبر عدد من هذه الدول وقد نجحت فى هذا بنسب متفاوتة من دول إفريقية لأخرى .

وفى خضم التنافس العربى – الإسرائيلى نحو استمالة وضم الدول الافريقية لخندقها ، فإن بعض هذه الدول قد تعرضت للانتقاد العنيف من أطراف الصراع ، طبقا لموقف مختلف هذه الدول من ذلك الصراع .

وقد تجلى هذا الارتباك وتلك الحيرة من جانب الدول الافريقية فى مناسبات

عديدة منها :

حفلات الاستقبال الدبلوماسية ، وكذلك المؤتمرات الدولية ، ولكن الدول الأفريقية غالبا ما وقفت مع العرب فى المحافل الدولية ضد إسرائيل ، من خلال تصويتها لمعظم القرارات التى تصدر عن المنظمات الدولية والاقليمية .

ولكن فى ذات الوقت ، ورغم هذه المواقف المعلنة ضد إسرائيل ، فإنها من الجانب العملى كانت تحتفظ مع إسرائيل ، بعلاقات حسنة ووثيقة ، والدليل على ذلك ما كان يحدث فى مؤتمرات عدم الانحياز واجتماعات الأمم المتحدة حيث يرتبك ويختلط أحيانا التصويت الأفريقى .

أما على المستوى الإقليمى ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، خير معبر عن هذا المستوى ، ومنذ تأسيسها عام (١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٧) ، ولم يدرج هذا الصراع ضمن أى جدول أعمال لاجتماعات المنظمة على أى مستوى وزارى أو قمة .

أما وقد وقعت حرب عام (١٩٦٧) ، وصار جزءاً من أرض مصر الدولة الأفريقية محتلا أو مغتصبا من قبل دولة غير أفريقية وهى إسرائيل ، فقد تمكنت مصر من خلال الدول العربية الأفريقية الأعضاء بالمنظمة والراديكاليين بها أيضا ، أن تسترعى النظر والانتباه أن هناك موقفا جديداً ، يدفع المنظمة إلى تلبية طلبها الخاص بإدراج هذه المشكلة ضمن أعمال منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد اقتنع عدد كبير من الدول الأعضاء ، وفى ذات الوقت فإن المنظمة لا تستطيع أن تتخلى عن موقف إيجابى ، تبعا لموقف مصر والمحتل أو المغتصب جزء منها من قبل دولة غير أفريقية ، وعلى أثر ذلك أدرجت مشكلة مصر ضمن أعمال مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى كينشاسا فى شهر سبتمبر (١٩٦٧) وكذلك الاجتماعات المتوالية سواء منها القمة أو الوزارية ، وصدرت قرارات تعبر عن التضامن مع مصر وتطالب بانسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة .

ولكن أثناء نقاش هذه القرارات ، كان بعض الدول الأفريقية تثير تفسيرا معينا ، ألا وهو أن هذه القرارات تعبر عن تفسير لجانب واحد أو طرف واحد

من أطراف الصراع العربى – الإسرائيلى حيث كانت مصر تتقدم بتفسيرها العربى ، لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والخاص بالانسحاب من الأراضى وليس أراضى .

وقد بلغ الجدل الأفريقى إلى قمته ، حيث اجتمعت منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعا للقمة فى يونيو عام (١٩٧١) فى أديس أبابا ، وحيث كانت الخلافات الأفريقية واضحة فى ذلك المؤتمر ، فإنه قد صدر قرار يدعم موقف مصر ، حيث اقترحه الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور ، وكان قرارا قويا فى تأييده للموقف المصرى عما تم صدوره من قرارات سابقة وحيث عبر عن التضامن مع مصر وطالب بالانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من الأراضى العربية إلى خطوط (٥ يونيو ١٩٦٧) فى ضوء قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، وحيث كانت هناك قرارات سابقة تتضمن الانسحاب من الأراضى العربية فقط .

وقد طالب ليوبولد سنجور بأن يوافق على القرار بالإجماع ودون نقاش ، ولكن بعض أعضاء المنظمة قد اعترضوا على هذا الإجراء ، وكان الإمبراطور هيلاساس مضيف المؤتمر وأكثر الزعماء مكانة وخطورة ، فتحدث وأقنع معارضى القرار بقبوله دون جدال .

وفى آخر لحظة من نقاش القرار ، تقدم رئيس زامبيا كينيث كاوندا باقتراح بإضافة للقرار وهى : « بأن يقوم الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتشاور مع زعماء أفريقيا الكبار عسى أن يستطيعوا الضغط على القوى العظمى من أجل الانسحاب الإسرائيلى . وقد أضيف اقتراحه للقرار حيث لقى قبولا لدى أصدقاء إسرائيل ، وحيث طالب رئيس المنظمة بالتشاور مع الرؤساء والحكومات الأفريقية ، حتى يستطيعوا أن يستغلوا نفوذهم فى ضمان التنفيذ الكامل للقرار » .

وبعد صدور القرار بتلك الصورة ، وأثناء المشاورات التى تلت صدوره ، تقرر تشكيل لجنة من عشرة رؤساء دول أفريقية وهى اللجنة التى عرفت بأسم « الحكماء العشرة » وتكونت من رئيس موريتانيا (ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية) وإمبراطور أثيوبيا ورؤساء الكاميرون وساحل العاج وكينيا وليبيريا

ونيجيريا والسنغال وتنزانيا وزائير .

وبهذا التشكيل فقد حاول مؤتمر القمة أن يصل إلى التوازن فى الصراع المعروض ، فدولة واحدة وهى موريتانيا كانت تتبنى السياسات العربية لدرجة عدم الاعتراف بإسرائيل فى مقابل دول أخرى من أعضاء اللجنة كانت لديها علاقات طيبة مع إسرائيل كأثيوبيا وساحل العاج وكينيا وليبيريا وزائير ، وعلى ذلك كانت هذه الدول الأخيرة ترى أنه بدون الاتفاق أو التوافق مع تفسير إسرائيل للقرار رقم (٢٤٢) فإنها — أى هذه الدول — تبدو كأنها أداة فى يد السياسة المصرية ، ومن جانب آخر كانت هناك دول مثل نيجيريا وتنزانيا تحتفظان بعلاقات طيبة مع إسرائيل إلا أنها تأخذ بتفسير مصر لقرار (٢٤٢) ، ومن ثم فإن معظم أعضاء اللجنة كانوا من أصدقاء إسرائيل . وكانت مهمة هذه اللجنة هى الاضطلاع بمهمة تقريب وجهات النظر بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والوصول إلى موقف متوازن من الخلاف والجدل داخل المنظمة ، والرغبة فى تجنب المزيد من الشقاق ، ومحاولة صياغة موقف أفريقى موحد بالنسبة للصراع العربى — الإسرائيلى .

وكانت مصر تسعى إلى استصدار هذا القرار من مؤتمر القمة الأفريقى ، ليفيدها فى دعايتها ضد إسرائيل التى دفعت بمهمة يارنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة إلى طريق مسدود وبهذا القرار أيضا ، واللجنة الأفريقية سوف تكون الأرض أمام مصر ممهدة لوضع موقف مصرى قوى فى الاجتماع اللاحق للجمعية العامة للأمم المتحدة والمقرر عقده فى أواخر عام (١٩٧١) . وإن كان البعض يرى أن مهمة اللجنة لا تخرج عن حدود الوساطة فقط .

وعندما اجتمعت لجنة الحكماء العشرة لأول مرة فى كنشاسا فى (٢٣ أغسطس ١٩٧١) وحيث حضره (٦) من الرؤساء وهم : الإمبراطور هيلاسلاس ، والرئيس الكاميرونى أهيدجو والموريتانى ولدداده والنيجيرى جوون ، والسنغالى سنجور ، والزائيرى موبوتو ، وممثلين عن كينيا وليبيريا وتنزانيا ، وقد انسحبت ساحل العاج ، وتمخض عن الاجتماع تقسيم العمل بين أعضاء اللجنة ،

حيث يتجه الرئيس الموريتانى ولددادة إلى نيويورك للتشاور مع يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة ومبعوثه يارنج ، وتكوين لجنة فرعية من أربعة رؤساء وهم : ليوبولد سنجور رئيسا لها وعضوية كل من جوون ، وآهيدجو وموبوتو ، وذلك لزيارة مصر وإسرائيل لتقصى الحقائق والرأى واستطلاع وجهات النظر والتفسيرات المختلفة والتى بمقتضاها تتمكن لجنة الحكماء العشرة من صياغة الإفريقى وإصدارها فى صورة توصيات ، وقد بدا أن قرارات اللجنة العشرية قد تعارضت مع قرار القمة الأفريقى والذى انتقد إسرائيل وأيد مصر فى موقفها . وأخذت هذه اللجنة الفرعية على عاتقها التقريب بين المواقف المختلفة للدول الأفريقية حول ذلك الصراع العربى – الإسرائيلى ، وإن كان فى حينها لم يكن هناك وضوح حول أسلوب تحقيق هذا الغرض ، ولكنها رأت أنه بخطوة واحدة يمكن تحقيق أرضية وسيطة للموضوعات الجوهرية فى الصراع .

وهذا ما دفع سنجور إلى المطالبة بإعادة مهمة يارنج لنشاطها ، حيث إن القرار الصادر من القمة الأفريقى كان الهدف منه التعبير عن دعم مبادرة أو اقتراح يارنج فى (٨ فبراير ١٩٧١) ، والثناء على مصر من موقفها الايجابى من هذا الاقتراح ، وحيث قد أسف لتحدى إسرائيل لهذه المبادرة أو ذلك الاقتراح وطالبها باتخاذ موقف إيجابى مشابه لمصر .

وبالإضافة إلى هدف اللجنة المشار إليه ، فقد كان المؤيدون والمعارضون ، يسعون لغرض آخر ، ألا وهو الرغبة فى زيادة أو تأكيد ثقلهم الدولى الممثل فى منظمة الوحدة الأفريقية والدول التى يمثلونها .

ولقد أعربت كل من مصر وإسرائيل عن ترحيبها بقرار إيفاد لجنة رباعية رئاسية إلى الشرق الأوسط ، وإن كان الترجيب الرسمى لا يعكس الشعور الحقيقى لكل منهما .

فمصر لم تشعر بارتياح لتشكيل لجنة الحكماء العشرة ثم اللجنة الفرعية الرباعية ، لأن ذلك وضعها على مستوى واحد مع إسرائيل ، رغم التضامن القوى والذى عبر عنه قرار القمة الأفريقى فى يونيو مع مصر ، كما أن مصر رأت أنها

لابد من أن تستقبل بعثة منظمة الوحدة الأفريقية للحيلولة دون إلحاق ، أو التسبب ، فى أى ضرر بالتضامن الأفريقى وخاصة أنها دولة أفريقية .

وأما إسرائيل وإن شعرت بأن ذلك يمثل تدخلا خارجيا فى الصراع العربى – الإسرائيلى وحيث تبدى هذا الشعور لدى أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلى فى مشاوراته وزياراته لسبع دول أفريقية قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى يونيو (١٩٧١) ، إلا أنها لم ترفض استقبال بعثة المنظمة حتى لا تمهد الأرض لمصر ، ولا تضعف تأثير بعض الدول الأفريقية التى كانت تحتفظ بعلاقات صداقة معها .

ومن ناحية أخرى كانت كل من مصر وإسرائيل تهدف إلى توضيح وجهة نظرها ، فتهدف إسرائيل إلى أن تصل اللجنة إلى أن مصر هى المسئولة عن فشل بعثة يارنج وأن اصرار مصر وبعثة يارنج على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية ، هى نتيجة سابقة على المباحثات ، كما تهدف إسرائيل إلى إقناع اللجنة بتفسيرها – أى تفسير إسرائيل – للقرار (٢٤٢) مما قد يدعو إلى إعادة نظر من جانب المنظمة فى قرارها السابق .

وأما مصر فتهدف إلى إقناع اللجنة للعودة إلى الموقف الذى سبق وأن اتخذ فى اجتماع القمة الأفريقى فى يونيو ، وإعادة التأكيد على نتائج هذه القمة . وكذلك سعى مصر للوم إسرائيل فيما أصاب بعثة يارنج من شل لعملها ، بالإضافة إلى ضرورة استجابة إسرائيل لمبادرة (٨) فبراير ليارنج وعودة بعثة هذا الأخير لممارسة حركتها وعملها فى إطار تلك المبادرة أو ذلك الاقتراح .

وقبل التعرض لزيارة اللجنة الرباعية لإسرائيل ومصر ، فتجدر الإشارة إلى مبادرة يارنج المؤرخة فى (٨ فبراير ١٩٧١) ، والتى ارتكز عليها قرار مؤتمر القمة الأفريقى والذى أشاد بموقف مصر الإيجابى منها .

فقد كان المبعوث الخاص – يارنج – للسكرتير العام للأمم المتحدة قد بعث بمذكرة أو اقتراح اعتبر بمثابة مبادرة إلى مصر وإسرائيل فى يوم (٨ فبراير ١٩٧١) وذلك ليرد عليه . وجاء بها ..

لقد تابعت بمزيد من التفاؤل المشوب بالحذر والقلق المتزايد المحادثات ،

التى استؤنفت تحت رعايتى من أجل التوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط . ويرجع تفاؤلى الحذر إلى أننى أعتقد أن الجانبين جادان فى محاولة تحديد موقفهما وأنهما يرغبان فى المضى قدما نحو تحقيق سلم دائم .

أما قلقى المتزايد فيرجع إلى أن كلا من الجانبين يصمم بعناد على أن يقدم الطرف الآخر تعهدات معينة قبل الوصول إلى مرحلة صياغة نصوص اتفاقية السلام النهائية ، وفى اعتقادى أن ثمة احتمالا قويا بأننا سوف نصل إلى نفس الطريق المسدود الذى ساد السنوات الخمس الأولى لمهمتى .

ومن ثم فأعتقد أنه يتعين على فى هذه المرحلة ، أن أوضح وجهة نظرى بشأن الخطوات اللازمة لتحقيق تسوية سلمية يقبلها الجانبان وفقا لأحكام ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام (١٩٦٧) ، علما بأن الجانبين قد وافقا على تنفيذ كل ما جاء بالقرار .

وهكذا فينبغى أن تتعهد إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية التى كانت تفصل بين الأراضى المصرية وأراضى فلسطين عندما كانت الأخيرة تحت الانتداب البريطانى ، على أن يسبق ذلك اتخاذ ترتيبات مقبولة بغية :

أ ـ إقامة مناطق منزوعة السلاح .

ب ـ التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات الأمن العملية فى منطقة شرم الشيخ بحيث تكفل ضمان حرية الملاحة بمضايق تيران .

جـ ـ حرية الملاحة بقناة السويس .

بينما تتعهد جمهورية مصر العربية بعقد اتفاقية سلم مع إسرائيل تتعهد فيه بصراحة ووضوح وعلى أساس تبادلى بما يلى :

أ ـ إنهاء جميع دعاوى وحالات الحرب .

ب ـ الاحترام والاعتراف بسيادة كل من الطرفين ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى .

جـ ـ الاحترام والاعتراف بحق كل من الطرفين فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

د ـ يتعهد كل من الطرفين ببذل قصارى جهده حتى يضمن عدم شن الحروب أو الأعمال العدوانية من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطن أو ممتلكات الطرف الآخر .

هـ ـ عدم تدخل أى من الطرفين فى الشئون الداخلية للطرف الآخر .

وإنى أدرك أن اقتراحى هذا يتطلب من الجانبين تقديم تعهدات جادة إلا أننى مقتنع بأن الموقف الحالى يقتضى اتخاذى هذه الخطوة .

وقد ردت مصر على هذا الاقتراح عن طريق مندوبها الدائم فى الأمم المتحدة ، وقام هذا الأخير بتسليمه إلى يارنج يوم (١٥ فبراير ١٩٧١) وجاء بالرد ما يأتى :

بالإشارة إلى مذكرتكم المؤرخة فى (٨ فبراير ١٩٧١) ، فإن مصر تلتزم بما يلى :

١ ـ إنهاء كافة دعاوى أو حالات الحرب .
٢ ـ أن يحترم كل طرف ويعترف بسيادة الطرف الآخر وبوحدة أراضيه واستقلاله السياسى .
٣ ـ أن يحترم كل طرف ويعترف الطرف بحق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها .
٤ ـ أن يتعهد الطرفان ببذل قصارى جهدهما لضمان عدم نشوب الحرب أو ارتكاب أعمال عدائية من داخل حدود كل منها ضد السكان أو المواطنين أو ممتلكات الطرف الآخر .
٥ ـ ألا يتدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر كما تلتزم مصر بأن :

أ ـ تضمن حرية الملاحة بقناة السويس وفقا لما نصت عليه اتفاقية القسطنطينية عام (١٨٨٨) .
ب ـ وتضمن حرية الملاحة بمضايق تيران وفقا لمبادىء القانون الدولى .
جـ ـ توافق على مرابطة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة بشرم الشيخ .

٦ – بغية ضمان التسوية السلمية وحرية أراضى كل دولة فى المنطقة توافق مصر على :

أ –إقامة مناطق منزوعة السلاح على طريق الحدود لمسافات متساوية فى الجانبين .

ب –إنشاء قوة سلام تابعة للأمم المتحدة يشترك فيها الأعضاء الأربعة الدائمون بمجلس الأمن . وينبغى على إسرائيل أيضا أن تلتزم بتنفيذ كافة أحكام قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢ لسنة ١٩٦٧) ومن ثم فيتعين عليها أن تلتزم بما يلى :

١ – سحب قواتها المسلحة من سيناء وقطاع غزة .

٢ – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

٣ – إنهاء كافة دعاوى أو حالات الحرب .

٤ – احترام واعتراف كل طرف بسيادة الطرف الآخر وبوحدة أراضيه واستقلاله السياسى .

٥ – احترام واعتراف كل طرف بحق الطرف الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٦ – أن يتعهد الطرفان ببذل قصارى جهدهما لضمان عدم نشوب الحرب أو ارتكاب أعمال عدائية من داخل حدود كل منهما ضد السكان والمواطنين أو ممتلكات الطرف الآخر .

٧ – ألا يتدخل أى من الطرفين فى الشئون الداخلية للطرف الآخر .

٨ – وبغية ضمان التسوية وحرية أراضى كل دولة فى المنطقة توافق إسرائيل على :

أ – إقامة مناطق منزوعة السلاح على طول الحدود لمسافات متساوية على الجانبين .

ب – انتشار قوة سلام تابعة للأمم المتحدة يشترك فيها الأعضاء الأربعة الدائمون بمجلس الأمن .

وإذا تعهدت إسرائيل بهذه الالتزامات فسوف تكون مصر مستعدة لعقد

اتفاقية سلم مع إسرائيل تتضمن كافة الالتزامات المبينة أعلاه وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن (٢٤٢) .

وأن مصر ترى أن السلم العادل والدائم لا يتحقق بدون التنفيذ الكامل والدقيق لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢ لسنة ١٩٦٧) وانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من كافة الأراضى التى احتلتها منذ (٥ يونيو ١٩٦٧) .

أما إسرائيل فقد قامت بالرد على يارنج يوم (٢٨ فبراير ١٩٧١) ، حيث اطلعت على الرد المصرى وجاء بردها ما يأتى :

تنظر إسرائيل بعين الرضا إلى ما قالته مصر بشأن استعدادها لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل وتكرر أنها مستعدة للشروع فى مفاوضات جادة حول كافة الموضوعات ذات الصلة باتفاقية السلام بين البلدين .

وتود حكومة إسرائيل أن تذكر أن اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر ينبغى أن تنص على :

أ – أن تقدم إسرائيل تعهدات تتضمن :

١ – قرارا معلنا وصريحا بوضع حد نهائى للنزاع بين إسرائيل ومصر وإنهاء كافة دعاوى أو حالات الحرب وكافة الأعمال العدوانية بين إسرائيل ومصر .
٢ – الاحترام والاعتراف بسيادة مصر وبوحدة أراضيها واستقلالها السياسى .
٣ – الاحترام والاعتراف بحق مصر فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها .
٤ – انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من خط إطلاق النار بين إسرائيل ومصر إلى حدود آمنة معترف بها يتم وضعها فى اتفاقية السلام . وأن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل (٥ يونيو ١٩٦٧) .
٥ – فيما يتعلق باللاجئين بمطالب الطرفين فى هذا الصدد فإن إسرائيل مستعدة لمفاوضة الحكومات ذات الصلة المباشرة بالموضوع بشأن :
أ – دفع تعويض عن الأراضى والممتلكات التى تركت .
ب – والاشتراك فى التخطيط لإعادة تأهيل اللاجئين فى المنطقة على أنه

بمجرد الاتفاق على التزامات الطرفين بشأن تسوية قضية اللاجئين فلن يكون أيهما ملتزما بالاستجابة لأى مطالب تتعارض وسيادته .

٦ ـ تتحمل إسرائيل مسئولية ضمان عدم قيام أى منظمة أو مجموعة أو فرد بأعمال العنف من داخل إسرائيل ضد السكان أو القوات المسلحة أو ممتلكات مصر .

٧ ـ ألا تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر .

٨ ـ عدم الدخول فى أحلاف عدائية ضد مصر ومنع مرابطة جيوش أطراف أخرى تكون فى حالة حرب مع مصر .

ب ـ تتضمن اتفاقية السلام مع إسرائيل الالتزامات المصرية الآتية :

١ ـ قرار معلنا وصريحا بوضع حد نهائى للنزاع بين إسرائيل ومصر وإنهاء كافة دعاوى أو حالات الحرب وكافة الأعمال العدائية والعدوانية بين مصر وإسرائيل .

٢ ـ الاحترام والاعتراف بسيادة إسرائيل وبوحدة أراضيها واستقلالها السياسى .

٣ ـ الاحترام والاعتراف بحق إسرائيل فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها .

٤ ـ تتحمل مسئولية ضمان عدم قيام أى منظمة أو مجموعة أو فرد بأعمال العنف من داخل أراضى مصر ضد السكان أو القوات المسلحة أو الممتلكات الإسرائيلية .

٥ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لإسرائيل .

٦ ـ التزام صريح بضمان حرية المرور فى قناة السويس للسفن والبضائع الإسرائيلية .

٧ ـ إنهاء الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها بما فى ذلك المقاطعة ، والتدخل فى العلاقات الدولية الطبيعية لإسرائيل .

٨ ـ عدم اشتراك مصر فى أحلاف عدوانية ضد إسرائيل ومنع مرابطة قوات عسكرية لأطراف أخرى تكون فى حالة حرب مع إسرائيل .

يتعين أن تعقد كل من مصر وإسرائيل اتفاقية سلم فيما بينهما تجسدها

معاهدة ملزمة بما يتفق والقانون الدولى فى الظروف الطبيعية وتتضمن الالتزامات المبينة أعلاه .

وترى الحكومة الإسرائيلية أنه حيث إن مصر قد أعربت الآن من خلال السفير يارنج عن رغبتها فى عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل ، وحيث أن كلا الطرفين قد عرض الخطوط الأساسية لموقفه فإنه يتعين عليهما مواصلة مفاوضاتهما على نحو مفصل وعملى ، دون شروط مسبقة بحيث تتم تغطية كافة النقاط المبينة فى الوثائق الخاصة بكل منهما ، بهدف عقد اتفاقية سلام .

وبناء على ما تقدم ، وحيث توقفت حركة يارنج فى الشرق الأوسط ، فإن رئيس اللجنة الرباعية سنجور ، كان يرى أن إعادة بعثة يارنج لنشاطها ، هذا الهدف المحدد أيضا ، يمكن أن يكون أساسا لتقرير اللجنة . ويمكن أن توافق عليه لجنة الحكماء العشرة .

وفى إسرائيل ، حيث قامت اللجنة بزيارتها ، فقد أثار الإسرائيليون قضية وضع إسرائيل الإقليمى وتأمينه والإصرار على أن تكون الحدود الآمنة المعترف بها هى الموضوع الأساسى للتباحث مع جيرانها .

وفى مصر حيث زارتها اللجنة ، أشارت مصر إلى ضرورة اتساق طبيعة عمل اللجنة مع قرار القمة الأفريقى ، كما وافقت مصر على طلب اللجنة بإرجاء إثارة أو طرح مشكلة الشرق الأوسط فى الأمم المتحدة بدورة انعقادها بالخريف ، حتى تنتهى اللجنة من إعداد تقريرها ، ولتكون هناك فرصة أمام اللجنة لصياغة موقف أفريقى موحد قبل بدء أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وكانت اللجنة قد وصلت إلى القاهرة ، وتتكون من الرئيس ليوبولد سنجور رئيس السنغال رئيسا وعضوية أحمد واهيدجو رئيس الكاميرون وجوزيف موبوتو رئيس زائير والجنرال يعقوب رئيس نيجيريا واجتمعت اللجنة بالرئيس السادات فى الساعة السابعة والنصف من مساء السبت (٦) نوفمبر عام (١٩٧١) .

وقد بدأ الرئيس السادات الحديث فور الاجتماع حيث بادر بقوله : اسمحوا لنا أن أقول كلمة بسيطة قبل أن نبدأ فى المناقشة ... إننى أود أن أقول : إننا

مستعدون للإجابة عن أى سؤال . وأرجو من الإخوة ألا يتحرجوا على الإطلاق من توجيه أى سؤال. خاصة أنهم قد سمعوا وجهة النظر الأخرى. وإننى لا أطالب أن أعرف ما هى وجهة النظر هذه ، إذا لم يكونوا راغبين فى إبداء أى شىء عنها ... ومن جهتنا نحن على استعداد للإجابة عن أية أسئلة لأننا نريد من الإخوة الرؤساء أن يتعرفوا على حقيقة موقفنا ... ومن حقى عليهم ألا أطالبهم إطلاقا بأن ينحازوا إلىَّ ، وإنما أطالبهم بأن ينحازوا إلى الحقيقة والعدل .

ثم بادر رئيس السنغال ليوبولد سيدار سنجور حيث قال موجها حديثه للرئيس السادات : أود أن أقول : إننا نشعر بالتقدير لشخصكم كما ندرك أهمية القرار الذى اتخذتموه بالدخول فى المفاوضات وسوف نتحدث فى صراحة ونقوم بدور المدافع عن الشيطان . وقبل أن نتلو الأسئلة التى نود توجيهها إليكم سوف نحدد - كما فعلنا مع جولدا مائير - أسلوبنا ومفهومنا للموقف .

وقد استطرد الرئيس سنجور قائلا : ولقد اقترح الرئيس كاوندا إنشاء تلك اللجنة أثناء مناقشة مسألة الأراضى المحتلة ، ونحن نعلم أن المهمة قد تجمدت فى شهر فبراير ، نظرا لأنها لم تلق صدى مناسبا من جانب إسرائيل . لذا فنحن لا نشكل لجنة للمساعى الحميدة ، ولا يتعلق الأمر بالنسبة لنا بأن نحل محل مجلس الأمن أو مهمة يارنج ، بل على العكس أننا نهدف إلى إخراج مهمة يارنج من حالة الجمود التى وصلت إليها وإننا ننوى التحرك داخل إطار قرار مجلس الأمن والرسائل التى وجهها يارنج إلى الطرفين .

ثم استدرك بقوله : ولقد طلبت منا منظمة الوحدة الأفريقية العمل على تطبيق قرار مجلس الأمن ، ونحن نعلم أن الرد المصرى كان فى جملته إيجابيا بينما الرد الإسرائيلى كان سلبيا . وأننا إذ نوجه الأسئلة نحاول أن نزيل بعض النواحى السلبية للموقف الإسرائيلى ، وعند عرض التقرير على اللجنة سوف نلخص موقف الطرفين على أساس الأسئلة التى سنوجهها والأجوبة التى سنحصل عليها ، كما سنقترح بعد ذلك فى رسالة إلى كل من الطرفين تأكيد ردوده على النقاط الرئيسية وقد تساعد بعض هذه الردود على إبراز بعض التقدم فى موقف أحد الأطراف ، وفى

هذه الحالة سوف نقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الرئيس ولد داده الذى سيوجه بدوره تقريرا إلى السفير يارنج فى هذا الشأن يحتوى على كافة الجوانب الإيجابية التى من شأنها أن تساعده على استئناف مهمته . ولسوف تدور أسئلتنا حول المشاكل الرئيسية وخاصة أكثرها إلحاحا .

ثم طرح الرئيس سنجور السؤال الأول للرئيس السادات بقوله : إن هذا السؤال يتعلق بخطاب يارنج حول الحدود الأمنية والمعترف بها ، فما الذى تعنيه هذه العبارة ؟ لقد أشار قرار (٢٢) نوفمبر إلى هذه المسألة كما استخلصها السفير يارنج من القرار المذكور .

قال الرئيس السادات بالنسبة للإجابة عن هذا السؤال اننا نجد أن القرار رقم (٢٤٢) لمجلس الأمن فى نوفمبر سنة (١٩٦٧) يدين احتلال الأراضى بالقوة فى مستهله ... وهذا التصور أعلنه وزير الخارجية فى مجلس الأمن بعد صدور القرار مباشرة ... هذا التصور هو أن الحدود الدولية هى الحدود الآمنة ليس هذا بالنسبة لمصر فقط ، وإنما بالنسبة للأراضى العربية كلها ... وقد أضفنا من جانبنا أننا على استعداد لقبول قوة طوارىء دولية من الأربعة الكبار ، أو من الأمم المتحدة على جانبى الحدود الدولية لتأمين هذه الحدود .

ثم استدرك الرئيس السادات قائلا : وأنا لى كلمة فى الواقع ... الذى يطالب بحدود آمنة هو أنا أو نحن العرب وليست إسرائيل ، بدليل العدوان المتكرر على حدودنا من إسرائيل ... شىء آخر فى مشروع روجرز الذى قدم فى (٩ / ١٢ /١٩٦٩) نصت أمريكا على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين ، بل إننى سألت روجرز عند زيارته للقاهرة هذا العام وفى الشهر الماضى فأقر بأن هذه هى وجهة نظر أمريكا .

ثم توجه إليه الرئيس سنجور بالسؤال التالى قائلا : وأما السؤال الثانى فهو : هل من الممكن التفكير فى إجراء مفاوضات فى إطار دولى آخر غير مجلس الأمن بعد الحصول على موافقة هذا الأخير بالطبع ؟

أجاب الرئيس السادات بقوله : إن مبدأ المفاوضات يختلف هنا بمعنى إذا

كانت المفاوضات مقصود منها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢ لسنة ١٩٦٧) فنحن على استعداد لهذه المفاوضات ، بمعنى أن تكون المفاوضات لإعداد الجدول الزمنى لتنفيذ القرار بواسطة يارنج ، ونحن على استعداد لأن تكون هذه المفاوضات بواسطة يارنج مع الأربعة الكبار أو يارنج مع مجلس الأمن أو داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ثم استدرك بقوله : وكل هذا نحن مستعدون له إذا كان المقصود من المفاوضات هو وضع الجدول الزمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، أما إذا كان المقصود من المفاوضات هو أن يكون قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) مجرد جدول أعمال لكى يجرى عليه مفاوضات من أول وجديد بدون أى تقيديه ... فهذا لسنا على استعداد له .

ثم طرح الرئيس سنجور السؤال الثالث حيث قال : وفى هذا الصدد يجب أن أقول : إنه قد يتبادر إلى الأذهان إننا نعيد نفس الأسئلة ، وفى الواقع فإن الأمر ليس كذلك والسؤال هو : هل أنتم مستعدون فى حالة قبول إسرائيل العودة إلى مفاوضات يارنج – مع الأخذ فى الاعتبار أنها أبدت فى الماضى رفضها لهذه المفاوضات – هل أنتم مستعدون إذن لاستئناف المفاوضات فى إطار مهمة يارنج ومضمونها ؟

أجاب الرئيس السادات على الفور بقوله : بالتأكيد يارنج مندوب السكرتير العام ... وفى حدود الاختصاص الممنوح له نحن على استعداد أن نتكلم مع يارنج فى كل وقت ... وقلنا هذا فى الفترة الماضية وكنا باستمرار – إلى أن كان وزير خارجيتنا فى الأمم المتحدة فى الشهر الماضى – على اتصال مستمر بيارنج وإسرائيل هى التى قطعت اتصالها مع يارنج .

ثم تحدث الرئيس سنجور قائلا : وبالتالى يمكننى أن أوجه السؤال الرابع وهو : هل أنتم متمسكون بما جاء فى ردكم على السفير يارنج والموجود الآن ؟

(بتاريخ ١٥ فبراير) .

رد عليه الرئيس السادات بقوله : نحن متمسكون ولم نغير رأينا ولازال ردنا

على يارنج قائما ، ولكن بالنسبة للنقاط التسع التى أذاعتها مسز مائير فى الكنيست ، فردنا قائم بشرط أن ترد إسرائيل بالإيجاب ، أما إذا لم ترد أو رفضت فردنا غير قائم .

ثم عاد الرئيس سنجور للتساؤل حيث قال : والآن أطرح السؤال الخامس وهو سؤال يتعلق بجوهر المشكلة . إنكم من أنصار المفاوضات — إن جميع الحركات الوطنية فى جنوب أفريقيا وروديسيا ردت دائما بالإيجاب عندما وجهت إليها نفس السؤال بالإضافة إلى أن كل نزاع يجب أن ينتهى حتما بالتفاوض ، ومن البديهى أن المفاوضات تسبقها العقبات دائما ... فهل توافقون على إجراء مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الآخر على أساس صيغة رودس ؟ . وذلك مع مراعاة الشرطين الآتيين : أن تتم تلك المفاوضات تحت إشراف يارنج وفى إطار القرار رقم (٢٤٢) .

رد الرئيس السادات على الفور قائلا : بلا شك ... تنفيذ القرار يحتاج إلى مفاوضات تجرى بواسطة يارنج ، وكما قلت سابقا نحن على استعداد للمفاوضات مع يارنج لخطوات تنفيذ القرار . قرار مجلس الأمن .

ثم استدرك بقوله : ولى ملاحظة بالنسبة لصيغة رودس ومفاوضات رودس — وكان السيد محمود رياض مشتركا فيها سنة (١٩٤٩) — لم تكن أرضى محتلة وهنا يأتى تحفظى ... هذا التحفظ هو أنه مادامت أرضى محتلة فلا سبيل إلى رودس أو غيرها ، إننى لا أوافق على رودس أو غيرها ، ولكننى أوافق على مفاوضات من أجل تنفيذ القرار أى وضع الجدول الزمنى لتنفيذه لأن هذا يحتاج إلى مفاوضات ... فبداهة لن ينفذ القرار تلقائيا إذ لابد من المفاوضات .

فرد عليه الرئيس سنجور معقبا بقوله : ذلك هو جوهر المشكلة — عندما نقرأ ما ورد فى خطاب يارنج فى (٨) فبراير بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية نرى أنه يطلب من إسرائيل أن تلتزم بسحب قواتها من الأراضى المصرية فيما عدا قطاع غزة .

ثم استدرك بتعقيبه قائلا : كما أن إسرائيل من جانبها تستطيع أن تطلب

من مصر تقديم إلتزام مماثل ، وما يجب تحديده الآن هو ما إذا كانت المفاوضات ستجرى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية أم بعد تعهد إسرائيل بسحب قواتها ، على أن يتم الانسحاب عند توقيع الاتفاق وذلك طبقا لاقتراح السفير يارنج .

وعاد الرئيس السادات ليستطرد حديثه موضحا بقوله : سبق أن وافقنا على ورقة يارنج ولازلنا نوافق عليها ... ولكن توجد نقطة ولابد من أن أكون صريحا معكم – وهى ... يجب ألاّ أن يستخدم الانسحاب كمادة للمساومة على مسائل أخرى ..

إن الانسحاب بنص قرار مجلس الأمن احتلال للأرض بالقوة ومدان بذات النص .

وإننى أوافق على ورقة يارنج ومستعد للدخول فى المفاوضات وتحفظى ألا يستخدم الانسحاب كأداة ضغط للحصول على مكاسب أخرى .

واستدرك الرئيس السادات موجها حديثه للرؤساء الآخرين حيث قال : توجد ملاحظة أخرى لأنها وردت فى حديث الرئيس سنجور وهى خاصة بغزة ... فالرئيس سنجور قال : إن غزة ليست واردة وهى فعلا ليست واردة فى خطاب يارنج ولكنا سألنا يارنج رسميا .

وأجاب علينا أيضا رسميا وكانت إجابته أن غزة أرض عربية وستبقى عربية .

وعاد الرئيس سنجور لحديثه بقوله : إننا مازلنا فى جوهر المشكلة . هل توافقون على أن يكون الهدف الرئيسى من المفاوضات هو عقد اتفاق سلام يتضمن الاعتراف لكل من الطرفين بالحق فى أن يعيش فى أمان داخل حدود آمنة يعترف بها كلاهما وتضمنها الأمم المتحدة .

أجاب الرئيس السادات مؤكدا أنه أوضح ذلك فى إجابة سابقة عن هذا السؤال .

وقال : إننا على استعداد لقبول اتفاق سلام على حدود آمنة معترف بها كما ورد فى القرار رقم (٢٤٢) وهى الحدود الدولية كما أعلنا فى مجلس الأمن

عقب صدور القرار مباشرة ومضمونه من الأمم المتحدة ... نحن نقبل ضمان الأمم المتحدة أيضا . ولكن كلمة **MUTUELLEMENT** إننى أخشى أنها إذا أضيفت تعطى لإسرائيل حق الفيتو بمعنى أنها قد تطلب حدودا غير الحدود الدولية وعندئذ لا نوافق ، فلا يكون هناك اتفاق ولا يكون هناك بالتالى ضمان من الأمم المتحدة .

ثم قال الرئيس سنجور : حيث إنه لا يوجد لدى أسئلة أخرى . أعطى الكلمة إذن للرئيس اهيدجو .

وتحدث الرئيس أحمد اهيدجو رئيس الكاميرون حيث بدأ حديثه قائلا : قبل أن أطرح باسم اللجنة سؤالا يتعلق بجوهر الموضوع – كما فعل الرئيس سنجور -- أود أن أعود إلى السؤال قبل الأخير للرئيس سنجور وهو خاص بالقرار رقم (٢٤٢) ، وعلى وجه التحديد مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة ويتضمن هذا القرار عدة نقاط : فى المقام الأول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة ، وثانيا إنهاء حالة الحرب .

ثم قال : ولقد ذكر الرئيس سنجور أننا كلفنا بالقيام بدور المدافع عن الشيطان فالبعض يزعمون أن مصر لم تقبل إلا جزءاً من القرار رقم (٢٤٢) بينما يتضمن هذا القرار نقاطا عديدة . وهنا يجب أن نستوضح ما إذا كانت مصر تعتقد أنها لا تستطيع من جانبها تنفيذ كافة الأجزاء الأخرى من القرار إلا بعد أن يتم الانسحاب ، أم أنها تقبل تنفيذ الأحكام الأخرى من القرار فى نفس الوقت الذى يتم فيه الانسحاب ؟

رد الرئيس السادات قائلا : مبدئيا وكمبدأ أريد أن أقرر قبول قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بجميع بنوده ، وثانيا أعتقد أن القرار كما ينطبق علينا ينطبق أيضا على إسرائيل ، وإذا نفذت إسرائيل القرار وكل التزاماتها الواردة بالقرار فإننى متعهد بتنفيذ كل التزاماتى فى القرار ، إننى قبلت القرار ولازلت أقبله حتى هذه اللحظة .

ثم يستدرك الرئيس السادات بقوله : وهنا يأتى دور يارنج ، وهنا تأتى المبادرة التى تقدمت بها فى فبراير الماضى بمعنى أنه إذا وصلنا إلى المرحلة الأولى

للانسحاب وتولى يارنج القضية لإيجاد حل نهائى ، ستكون مهمة يارنج هى إيجاد الجدول الزمنى لتنفيذ الخطوات من الجانبين ، وعندئذ سيظهر من هو الجانب الذى يتأخر أو الذى يرفض تنفيذ الخطوات .

ثم تحدث الرئيس اهيدجو متسائلا بقوله : أشرتم فى إجابتكم إلى المبادرة التى تقدمتم بها ، وهنا أطرح سؤالا بشأنها ويخص انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية كمرحلة أولى على طريق تنفيذ القرار رقم (٢٤٢) ، ونحن نعرف أن مصر قد حددت شروط هذا الانسحاب ومنها وجود القوات المصرية على الضفة الشرقية ، كما نعرف رفض إسرائيل رغم أنها تقبل مبدأ الانسحاب ، ولكنها ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك .

حينما طلبت تخفيض القوات المصرية على الضفة الغربية ، وفى حالة انسحاب القوات الإسرائيلية ، هل تقبل مصر وضع قوات تابعة للأمم المتحدة لتحل محل القوات المصرية ؟

رد الرئيس السادات قائلا : قبل الاجابة عن هذا السؤال أريد أن أضع بعض النقاط :

النقطة الأولى : أن الضفة الشرقية للقناة هى أرض مصرية وليست إسرائيلية ... فهى أرضى .

النقطة الثانية : إننى حينما وضعت مبادرتى أخطرت الرئيس نيكسون رسميا أنها اختبار سلام بمعنى إذا كانت إسرائيل راغبة حقا فى السلام فلتدفع بالقضية نحو الحل السلمى ولا داعى للكلام عن المواقع الاستراتيجية أو غيرها لأننا نتكلم عن السلام ... وبعد هاتين النقطتين وهما الضفة الشرقية ... أرض ومبادرة السلام وهى اختبار سلام وقد ثبت أن إسرائيل فشلت فى هذا الاختبار ، أقول الآتى كإجابة محددة عن السؤال : إن عبور قواتى إلى الضفة الشرقية أمر لا يقبل المناقشة . ولكنى على استعداد لقبول قوات أو مراقبين من الأربعة الكبار أو من الأمم المتحدة شرق القناة ، بين خطى أنا وخط إسرائيل شرق القناة فى فترة وقف إطلاق النار ، التى ستعلن لكى يتمكن يارنج خلالها من إعداد الجدول الزمنى للوصول إلى الحل النهائى .

ثم تساءل الرئيس اهيدجو بسؤال أخير بقوله : فإذا افترضنا أن المفاوضات بدأت وتقدمت بصورة مرضية وأنها قد أدت إلى اتفاق بين الطرفين حول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الخاص بانسحاب القوات ... إلخ ، فهل تقبل مصر وضع ضمانات دولية جماعية فى شرم الشيخ من أجل ضمان منفذ لإسرائيل إلى مضيق تيران ؟

رد الرئيس السادات على الفور قائلا : الإجابة عن هذا السؤال هى : بالإيجاب نعم . إننى أقبل ترتيبات دولية فى شرم الشيخ ، سواء كانت هذه الترتيبات قوات من الأمم المتحدة أو قوات من الأربعة الكبار ، ولكنى لن أقبل إشراك إسرائيل على أية صورة من الصور فى هذه القوات ... هذه مسألة مبدئية .

ثم انتهى هذا الاجتماع بكلمة من الرئيس سنجور حيث وجه حديثه للرئيس السادات فقال : إننا نشكركم على الردود التى قدمتموها . لقد اضطررنا لأن نلعب دور المدافع عن الشيطان نظرا لأهمية السلام بالنسبة للشرق الأوسط وأفريقيا والعالم . إن السلام يعنينا جميعا فإذا نجحنا فى أن نقدم إسهاما متواضعا فى الحفاظ عليه نكون قد أنجزنا مهمتنا .

وقد حصل أيضا سنجور على تأكيد من الرئيس السادات ، بموافقته على عقد اتفاقية سلام ، إذا ما انسحبت إسرائيل من كل الأراضى المحتلة ، وحاول سنجور من تلك التأكيدات باعتبارها بداية بدأ بها النقاش ومحاولة اقناع إسرائيل بالموافقة على شكل الحدود الآمنة المعترف بها عن طريق ضمانات أمنية ، إلا أنه لم يصل معها إلى نتيجة إيجابية .

وبعد انتهاء زيارة اللجنة الرباعية لمصر وإسرائيل ، فقد اجتمع تسعة من أعضاء اللجنة العشرية فى داكار لبحث ما تم التوصل إليه . وقد حضر هذا الاجتماع سبعة رؤساء هم :

إمبراطور أثيوبيا ورؤساء الكاميرون وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا والسنغال وزائير ونائب رئيس كينيا ووزير خارجية ساحل العاج ، وانسحبت تنزانيا لرؤيتها بأن اللجنة قد حادت عن طبيعة عملها كما حدده قرار القمة الأفريقى .

وفى لقاء داكار ، عرض الرئيس ولد داده تقريراً عن مشاوراته مع يوثانت فى نيويورك ، حيث كان قد ذهب إليه عقب اجتماع كنشاسا السابق الذى تم فيه تقسيم العمل بينه وبين اللجنة الرباعية ، كما عرض تقرير هذه اللجنة الأخيرة ، وكان المحور الرئيسى للمناقشات هو إعادة بعثة يارنج للشرق الأوسط . وطبقا لتقرير ولدداده بأن كلاً من يوثانت ويارنج يؤكدان ضرورة وجود رد إيجابى من الحكومة الإسرائيلية على مبادرة (٨) فبراير ، وبذلك تكون عودة بعثة يارنج للشرق الأوسط ممكنة .

واتفقت اللجنة العشرية على المبدأ الأساسى وهو إعادة بعثة يارنج للشرق الأوسط ، إلا أنها اختلفت حول كيفية تحقيق ذلك . ووجد فى هذا ثلاثة اتجاهات : أولها ما اقترحه سنجور من أن توصى اللجنة بإعادة بعثة يارنج دون حث إسرائيل على ضرورة وجود رد مسبق على مبادرة يارنج فى (٨) فبراير . وثانيهما ، وهما نيجيريا وموريتانيا ، فيؤكدان على ضرورة مطالبة اللجنة لإسرائيل من الرد الإيجابى على مبادرة يارنج ، وثالثهما ، وهما ساحل العاج وزائير ، فقد اقترحا أن يكون قرار اللجنة عاما ويطلب من الطرفين إعادة المباحثات طبقا للقرار (٢٤٢) .

وبعد جدل حول هذه الاتجاهات الثلاثة ، فقد اتفق الحاضرون التسعة على صيغة متوازنة وقريبة من اقتراح سنجور بدعوة مصر وإسرائيل إلى استئناف المباحثات تحت إشراف يارنج دون الإشارة أو ذكر مبادرة يارنج . وبذلك وقع الأعضاء التسعة على وثيقة توضح تفهم اللجنة لمواقف طرفى الصراع ، وأرسلت اللجنة باقتراحاتها لهم . كما قررت اللجنة سفر الرئيسين سنجور وجوون مع وزيرى خارجية كل من الكاميرون وزائير لزيارة مصر وإسرائيل ، لمناقشتهما فيما وصلت إليه اللجنة وتلقى وجهات نظرهما . تمهيدا لإعداد تقرير نهائى بناء على تلك الردود ، يسلم بعدها التقرير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة والخمسة أعضاء الدائمين بمجلس الأمن .

وأما اللجنة الجديدة فقد وصلت إلى القاهرة ، حيث كانت الأخيرة تؤكد عدم تغييرها الموقف عما سبق أن اتخذه مؤتمر القمة الأفريقى فى يونيو ، وتفضل

أيضا ولو أن وثيقة داكار لا تحتوى اقتراحات إنما مجرد « استطلاع رأى » . ولنفس السبب اتخذت إسرائيل وجهة نظر أخرى ، حيث لم تكن إسرائيل تشعر بارتياح من نتيجة اقتراحات داكار والتى تشجع الطرفين على استئناف مباحثات يارنج .

وكانت مصر لديها إصرار على ذلك ، وإسرائيل لا ترى اتخاذ هذا الإجراء .

وركزت اللجنة بالقاهرة على موافقة مصر بإعطاء ضمانات أمنية وملاحية لإسرائيل ، يمكن أن تؤدى إلى موقف إسرائيلى أكثر مرونة فيما يتعلق بالحدود .

وقد بدا أيضا من دائرة اقتراحات اللجنة أنها شملت مساحة واسعة لتبنى مواقف الطرفين وحيث كان الاقتراح الرئيسى ، جاءت به فقرة موجهة لكل من الرئيس السادات ورئيسة وزراء إسرائيل مسز جولدا مائير بقبول إعادة بعثة يارنج ، وقد أجاب الطرفان بالموافقة ، ولكن موافقة كل طرف ملحقا بها بعض المواصفات التى أحدثت فجوة بين الطرفين ، فيما يتعلق بالموضوعات الهامة والتى برزت فيما يلى :

أولا : اقترحت اللجنة موافقة زمنية من الطرفين لافتتاح وتشغيل قناة السويس وتمركز قوات الأمم المتحدة على الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية الإسرائيلية ، فأجابت مصر بموافقتها على إعادة فتح القناة تحت نفس الظروف التى طلبتها أثناء المباحثات بواسطة الولايات المتحدة ، أى فتح القناة مقابل انسحاب جزئى كمرحلة أولى طبقا لمبادرة الرئيس السادات فى (٤) فبراير (١٩٧١) ، وأيضا عندما تستجيب إسرائيل لمبادرة يارنج فى (٨) فبراير .

وأما إسرائيل فقد أجابت بموافقتها على البحث فى اتفاقية حول قناة السويس ، يتم التفاوض حول تفاصيلها .

ثانيا : واقترحت اللجنة بأن يكون هناك حدود آمنة يتفق عليها فى اتفاق سلام ، ووافقت مصر على أن تحدد هذه الحدود فى اتفاقية سلام على أن يأتى ذلك متسقا مع قرار القمة الأفريقى الذى يطالب بانسحاب

القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية إلى حدود (٥ يونيو ١٩٦٧) ، والموافقة على شكل الحدود كما جاء فى مبادرة يارنج . أما إسرائيل فأشارت إلى أن الحدود تحددها مفاوضات بين طرفى الصراع ، مما يعكس مرة أخرى رفض إسرائيل لتدخل طرف ثالث لرسم الحدود .

ثالثا : ثم اقتراح اللجنة بموافقة الطرفين على حل مشكلة الأمن فيما يرونه فى ضمانات الأمم المتحدة ، وإيجاد مناطق منزوعة السلاح وتواجد القوات الدولية فى بعض النقاط الاستراتيجية ، ووافقت مصر وإسرائيل على تلك الترتيبات . ولكن أضافت إسرائيل أن هذا لا يحل مشاكلها الأمنية ، وإن هذا كان يمكن أن يصلح كإضافة لحدود آمنة معترف بها وموافق عليها ، وهذا التحفظ الإسرائيلى يوضح استمرار رؤية إسرائيل فى أن أمنها يتطلب مراجعة لمسألة الحدود .

رابعا : وكانت اللجنة قد اقترحت أن مراحل الانسحاب من الأراضى المحتلة يحددها اتفاق السلام ، ولم ترد مصر على هذا اطلاقا بسبب تفسيرها للقرار رقم (٢٤٢) ، والذى ينص على الانسحاب كاملا من كل الأراضى ، وغير مشروط ، أما إسرائيل فقد وافقت بشرط ارتباط ذلك بمراحل يتفق عليها ويضمنها اتفاق سلام .

خامسا : وأخيرا فيما يتعلق بتواجد القوات الدولية فى شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة لكل السفن عبر مضيق تيران ، الأمر الذى استتبعه مواصفات هامة من الجانبين ، فمصر وافقت مع حذف كلمتى « كل السفن » وبذلك تركت السؤال بلا إجابة ، وعلى هذا فهل يسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور أم لا ؟ وأما إسرائيل فقد أشارت إلى أن مشكلة شرم الشيخ ليس مكانها فقرة فيما يبدو ، وإنما هذه تتعلق بالحدود الآمنة والمعترف بها .

وفى ضوء ذلك ، طبعا لرد كل من مصر وإسرائيل ، وضع سنجور تقرير

اللجنة متضمنا اقتراحات إجتماع داكار ورد كل من مصر وإسرائيل عليها مشفوعة ببعض الملاحظات ، وقد بدت المحصلة لهذا أنه مازالت هناك هوة تفصل بين موقف كل من الجانبين ، وإن كانت الصورة قد بدت واضحة وكأرضية عامة بين طرفى الصراع أمام بعض الرؤساء الأفارقة .

وعلى هذا قدم سنجور صيغة متوازنة قائلا فيها : فى ضوء المعلومات التى حصلت عليها اللجنة الفرعية ، يبدو أنه من الممكن استئناف المباحثات تحت إشراف يارنج .

وفى (٣٠) نوفمبر بعث سنجور بتقريره إلى ولددادة كرئيس للجنة الحكماء العشرة ، ورئيس دورة منظمة الوحدة الأفريقية ، وهذا الأخير بدوره أحال التقرير إلى الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن كما أرسل بعثة إلى نيويورك لتسليم التقرير إلى يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة ، وكذلك للتنسيق بين المجموعة الأفريقية بالأمم المتحدة أثناء مناقشة مشكلة الشرق الأوسط وكان ذلك فى أول ديسمبر .

وعلى عكس ما جاء بالتقرير الأفريقى الذى يطالب بعودة بعثة يارنج إلى الشرق الأوسط دون إشارة لضرورة استجابة إسرائيل لمبادرة يارنج المعلنة فى (٨) فبراير ، فإن تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت كرر ضرورة الاستجابة الإسرائيلية كشرط لاستئناف عمل بعثة يارنج . وأشار التقرير إلى أن السفير يارنج قد حدد بوضوح الحد الأدنى للظروف التى تسمح بدفع مباحثات السلام للأمام ، والتى بدونها لن يستطيع يارنج أن يبذل أكثر مما فى وسعه .

وهكذا فوت يوثانت ويارنج الفرصة على اللجنة الإفريقية ، لتجاهل استجابة إسرائيل لمبادرة يارنج ، وبالتالى أضعفوا من فاعلية قبول التقرير الأفريقى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يوم (١٣ ديسمبر ١٩٧١) بدورتها السادسة والعشرين بشأن الحالة فى الشرق الأوسط ، قرارا بأغلبية (٧٩) صوتا ضد (٧) وامتناع (٣٦) عن التصويت وتغيب (١٠ وبرقم ٢٧٩٩)

وجاء به : وإذ تعرب عن تقريرها لجهود الرؤساء الأفريقيين وفقا للقرار الذى اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى (٢٣ يونيو عام ١٩٧١) ، وإذ تشعر بقلق بالغ نتيجة إستمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية منذ (٥ يونيو ١٩٦٧) ، وتؤكد من جديد اكتساب الأراضى بالقوة أمر لا يمكن السماح به ، وعليه فإن الأراضى التى جرى احتلالها بهذه الطريقة يجب أن ترد .

وتلاحظ بالتقدير رد مصر الإيجابى على المبادرة التى اتخذها المبعوث الخاص للسكرتير العام لإقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ... وتطالب إسرائيل بالرد إيجابيا على مبادرة السلام التى اتخذها المبعوث الخاص للسكرتير العام بتاريخ (٨ فبراير ١٩٧١) .

ولقد تبين من خلال المناقشات بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، خطأً لجنة الحكماء العشرة فى عدم الاتفاق والخلافات الافريقية قبل فشلها فى محاولة استعادة بعثة يارنج .

ولقد احتج سنجور على إسرائيل بسبب عدم الوصول إلى شىء بالرغم من تعهد السيدة مائير بأن إسرائيل لا تطمع إلى ضم أراضٍ مصرية ، وفى محاولة للإصلاح ، فقد أرسلت إسرائيل والتراتيان إلى سنجور فى يناير (١٩٧٢) حاملا رسالة من السيدة مائير ، ولما لم تؤد تأكيدات إسرائيل إلى شىء فقد واصل الرئيس سنجور نقده لإسرائيل .

وفى فبراير (١٩٧٢) قام يارنج بزيارة لأفريقيا للاجتماع مع الرئيسين سنجور وولد داده عسى أن يمكنه التقريب بين وجهة نظره وتلك الخاصة بسنجور ، ولكن هذا أيضا لم يأت بنتيجة .

ثم وصل تقرير اللجنة أيضا إلى اجتماع القمة الأفريقية فى الرباط خلال دورة منظمة الوحدة الأفريقية (٧٢ - ١٩٧٣) ، وحيث افتتحت المناقشات فى موضوع الشرق الأوسط ، فقام الرئيس ولد داده بتلاوة تقرير لجنة الحكماء العشرة ، التى رأسها وقد وصف فيه مساعى منظمة الوحدة الأفريقية بالخطأ ، ووجه لوما شديدا لإسرائيل التى ترفض أية تسوية سلمية والوقوف أمام أى محاولة

لسحب قواتها من الأراضى المحتلة .

وقد برر سنجور فشل اللجنة بثلاثة أسباب هى :

* عدم قدرة السيدة مائير على التأكيد بشكل قاطع بأن إسرائيل ليس لديها مطامع إقليمية .
* الشقاق على المستوى الأفريقى فى اجتماعات الأمم المتحدة فى ديسمبر (١٩٧١) .
* عدم التأييد الكافى من الدول العظمى .

ولم يشر إلى موقف كل من يوثانت ويارنج من موقفهما المضاد لتقريره .

ثم كلف المؤتمر لجنة مكونة من إثنى عشر وزيرا للخارجية – عشرة وزراء لجنة الحكماء العشرة السابقة – ومضافا إليهم وزيرا خارجية الجزائر والمغرب ، بإعداد مشروع قرار يتبناه المؤتمر ولم تصل هذه اللجنة إلى أى اتفاق ، ومن ثم أحيل الأمر برمته إلى القمة ، وبناء على إقتراح من مضيف المؤتمر ورئيس المنظمة لدورة (٧٢ – ١٩٧٣) الملك الحسن بإعداد المجموعة العربية بالمنظمة لمشروع قرار تتبناه دون تصويت .

وبالفعل تم وضع المشروع والذى جاء فى مقدمته إشارة إلى مجهودات اللجنة العشرية ورد كل من مصر وإسرائيل على اقتراحات اللجنة ، وكذلك تقدير هذه المجهودات ، والثناء على مصر لتعاونها مع اللجنة والتعبير عن الأسف لموقف إسرائيل السلبى ، والمعارض والذى حال دون إتمام عمل بعثة يارنج ، ودعا مشروع القرار إسرائيل إلى إعلان اعترافها بعدم جواز ضم الأراضى بالقوة ، وجدد التأكيد على قرارات منظمة الوحدة الأفريقية السابقة والتى تدعو إلى انسحاب إسرائيل . كما أشار القرار إلى نقطتين جديدتين لدعم مصر فى صراعها والحفاظ على صورتها الإقليمية بشتى الوسائل وهما : الاعتراف بحقها فى استخدام القوة ، ودعوة أعضاء الأمم المتحدة للتوقف عن دعم إسرائيل عسكريا ومعنويا . وبهذا القرار وصلت مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية ... إلى نهايتها !

وأخيرا وفى ضوء لعبة الأمم بين القوى العظمى ... والصغرى ، فقد حاولت

اللجنة استصدار أو حث القوى العظمى ؛ لتعزيز عملها ونشاطها وتوصياتها ، إلا أنها فشلت فى هذا تماما ، فالولايات المتحدة كانت جد مشغولة بمحاولة إعداد اتفاقية لفض الاشتباك وإعادة فتح قناة السويس وبالتالى لم تكن مهتمه بدعم محاولة دبلوماسية كبيرة كهذه ، والاتحاد السوفييتى لم يكن مهتما أيضا بتدعيم موقف هذه اللجنة ، وهكذا حافظت كل من القوتين على حصارهما لقضية الشرق الأوسط ، فى نطاق قمتهما ، وبحرية الحركة بينهما دون تدخل قوى ثالثة ، ولم تر كل منهما أنه من المفيد لكليهما تدخل عناصر إضافية فى ذلك الصراع لحسمه أو لإنهائه ، حيث إن لكل منهما مصالح استراتيجية ومرحلية بنسب متفاوتة وبأشكال وصور عديدة ... ومتعددة ..

وفى الدورة اللاحقة وبالتحديد فى (٨ ديسمبر عام ١٩٧٢) ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا برقم (٢٩٤٩) حيث جاء به : تؤكد من جديد قرارها السابق (٢٧٩٩) ، وتستنكر عدم امتثال إسرائيل لذلك القرار ، والذى طالب إسرائيل بوجه خاص بالاستجابة لمبادرة السلام من جانب الممثل الخاص للسكرتير العام فى الشرق الأوسط . وتدعو إسرائيل إلى أن تعلن علانية تمسكها بمبدأ عدم ضم الأراضى عن طريق استخدام القوة . وتعلن أن التغييرات التى أجرتها إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة منتهكة بذلك اتفاقات جنيف لعام (١٩٤٩) هى إجراءات ملغاة وباطلة .

وتؤكد من جديد أن إقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ينبغى أن يتضمن تطبيق مبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلت فى النزاع الأخير . ويلاحظ أن تعبير الأراضى جاء مغايرا وتصويبا لما جاء فى القرار السابق رقم (٢٧٩٩) ، والذى نص على لفظ أراض وليس الأراضى .





الفصل
السادس

أسرار قرار : تحرير مصر من القوات السوفيتية



وفى يوليه عام (١٩٧٢) ، أصدر السادات قراره بطرد القوات والخبراء الروس من مصر ... وبدا القرار مفاجأة ... لأن السادات كان يشيد دائما بالإتحاد السوفييتى كصديق . حتى أنه قد أتى الاتحاد السوفييتى على لسانه ما يقرب من خمسين مرة خلال الفترة منذ توليه مسئولية الحكم حتى إصداره لهذا القرار .

وكان القرار كبيرا ... لأنه بدأ كتحدٍّ لدولة عظمى ... أو وقفة كبرى مع صديق كبير .

ولكنه كان قرارا استراتيجيا ... فى إطار لعبة الأمم بأطرافها : القوى العظمى والدول الصغرى ... لعبة العلاقات الدولية وحكم البلاد .

وهذا القرار ... كان له دوافعه ومبرراته وآثاره وردود فعله .

ولكن قبل التعرض لما بعد القرار ... لابد من أن نعرض لما كان قبل القرار .

وقبل هذا القرار ، تثور لدينا تساؤلات عديدة ، وتعددها يرتبط ببعض الأطراف وهى : مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتى .

وهذه التساؤلات هى :

أولا : بالنسبة لمصر : لماذا توجد القوات السوفييتية على أراضيها ؟ وما هى النوايا والأهداف التى دعت عبد الناصر إلى الاستعانة بهذه القوات .

ثانيا : ماذا كان موقف إسرائيل من وجود هذه القوات السوفييتية ؟

وبمعنى آخر ما المنافع أو الأضرار التى عادت على إسرائيل من جراء هذا التواجد الروسى فى مصر ؟!

ثالثا : لماذا وافق الاتحاد السوفييتى على هذا الوجود بذلك الحجم الكبير على أرض مصر .. وماذا كانت نواياه ؟

رابعا : ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوجود السوفيتى فى مصر ، سواء كان ذلك الموقف معلنا أم غير ذلك ؟

ولنبدأ فى تحسس إجابات هذه التساؤلات الهامة .

* أما بالنسبة لمصر :

١ – من الأسباب المعلومة أن عبد الناصر قد أعلن أكثر من مرة أنه استعان بالقوات السوفييتية فى مصر ، وذلك من أجل الحماية والدفاع عن عمق مصر ، والذى يحتوى على ما يزيد على ألف هدف أو مرفق حيوى بالدولة ، وكذلك الجماهير التى بدأت تضيق من صدمة هزيمة يونيو عام (١٩٦٧) ، وثارت فى وجه عبد الناصر والقيادة السياسية بعد شهور من هذه الهزيمة بالإضافة إلى ماتثيره الغارات الإسرائيلية الجوية فى العمق من مشاعر وطنية ضد السلطة السياسية ، لعدم قدرة هذه الأخيرة على توفير الحماية اللازمة والمناسبة لها إزاء هذه الغارات .

٢ – إن وجود القوات السوفييتية على أرض مصر ، كما ذكر عبد الناصر فى اجتماعه باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى حيث قال : إننى أذكر جيدا تصريحا أخيرا لموشى ديان عندما قال : « أنا مستعد أن أقوم بأى عمل عسكرى ضد الدول العربية إلا فى حالتين فقط الأولى : وجود وحدات روسية فى مصر ، والثانية : فى حالة ضغط أمريكى حقيقى علينا » .

وحيث إن الحالة الأولى متوافرة ، فإن إسرائيل لن تعيد الكرة مرة أخرى على مصر والقائم بها نظام عبد الناصر . وهذا الأخير يسعى إبتداء إلى عدم

سقوط نظام حكمه . ولو أن إسرائيل ليست فى حاجة إلى إعادة هذه الكرة مرة أخرى ، مادام قد تحقق هدفها الأساسى والرئيسى ألا وهو ضرب مصر واحتلال سيناء كجزء من مصر .

ولكن موشى ديان أطلق تصريحه الإعلامى ... دخانا فى الهواء . وإحداث تأثير إيجابى بالنسبة لإسرائيل ، ألا وهو استمرار هذا الوجود السوفييتى فى مصر ؛ ليكون حاجزا أو مانعا لأى عمل عسكرى وطنى ضد إسرائيل لاسترداد الحقوق الوطنية .

٣ ـ وحيث أن الوجود السوفييتى فى مصر ، هو مانع أو حاجز سواء من الجانب الإسرائيلى أو المصرى للدخول فى جولة أو معركة أو حرب أخرى ، فلا مجال إلا للحل السلمى الذى يفرض بحكم هذا الواقع ... وتلك الحقيقة ، وهو ما يفضله عبد الناصر وصرح به فى جميع اجتماعاته مع الرؤساء والملوك العرب والأجانب ، والأفارقة وزعماء الاشتراكيين طبقا لما ورد فى محاضر هذه الاجتماعات وما سينوه عنها فى حينها فى سطور لاحقة . ويتأكد ذلك من قوله فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى يوم (١٨ يوليه ١٩٧٠) حيث جاء على لسانه : « إن احتمال الوصول إلى حل سلمى عادل يتناسب دائما مع قدراتنا على جذب اهتمام الروس بالجبهه المصرية ، ومدى اشتراك الروس مع قواتنا العسكرية فى مصر . ولهذا السبب فقط ، فإن الأمريكان سيضطرون إلى أن يفكروا جديا فى إيجاد حل سلمى صحيح دون أن يقدموا لإسرائيل تنازلات أو مكاسب رئيسية ».

ولاشك فى أن هذا الوجود السوفييتى قد ساهم بنصيب وافر فى حالة اللا سلم أو اللا حرب بين مصر وإسرائيل ، وحيث إن الحرب لا تقوم لهذا التواجد سواء كان الهجوم من مصر أو إسرائيل ، بل إن الأمر يكون فى جمود ... إلى حين فرض الحل السلمى الذى سعى إليه عبد الناصر معلنا ... أنه لا يقبل فرضه ، ولكنه أوجد مقدمات وظروف وملابسات وحيثيات

فرضه ... فى ذلك الحين ، تجلى ذلك فى قبوله لمبادرة روجرز التى أسهم فى إخراجها إلى الوجود .

٤ – ومادامت الجماهير المصرية قد أفاقت من صدمة الهزيمة ، وبدأت ثورتها الأولى من نوعها منذ قيام ثورة يوليو (١٩٥٢) ، حيث عبر عن تلك الجماهير كل من الطلبة والعمال فى فبراير ونوفمبر (١٩٦٨) ، وقد استطاع نظام حكم عبد الناصر إخمادها وتهدئتها ، إلا أنه ماذا لو أن الجيش أو القوات المسلحة المصرية قد فجرت مثل هذه الثورة أو قام منها انقلاب ضد نظام الحكم المهزوم ، أو تفجر داخلها احتجاج أو تمرد عسكرى يودى بذلك النظام المهزوم .. والمهزوز ؟!

لاشك فى أن عبد الناصر كان يفطن إلى ذلك ، وبالتالى أدار عجلة التاريخ ليكرر أسلوبا سبق أن انتهجه أحد حكام مصر الأسبقين .

فقد انتهج عبد الناصر أسلوب الخديو توفيق عام (١٨٨٢) ، والذى كان هذا الأخير قد استعان بالقوات الإنجليزية لضرب وهدم ثورة أحمد عرابى ، الذى فجرها الجيش المصرى ، والذى على أثر هذا التدخل الإنجليزى ، قد احتلت مصر من جانب بريطانيا . وفى ضوء هذا فإن عبد الناصر قد استعان بالقوات السوفييتية ، وبهذا الوجود الكبير داخل صفوف القوات المسلحة المصرية ، لتكون عيونه ، وحراسه ، وعصاه ضد أى تمرد أو احتجاج أو ثورة عسكرية بين صفوف الجيش المصرى الوطنى ، والذى ربما يتدخل لحسم وضع السياسة الوطنية فى نصابها السليم .

ويؤكد هذا أن عبد الناصر عندما اجتمع بالرئيس السوفييتى بودجورنى بالقاهرة ، فقد ذكر له بالجلسة الأولى فى (٢٢ يونيو عام ١٩٦٧) قائلا : « وطبعا (حنسمع ناس فى البلد) تقول : خرجوا الإنجليز من الباب ودخلوا السوفييت من الشباك . كل هذا الكلام بكلام ، ولكن عندما يتم فعلا تدعيمنا من جانبكم ويتم التعاون الكامل بيننا وبينكم ، فسيكون لذلك أثر طيب جدا سواء فى داخل مصر أو العالم العربى .

ورد عليه بودجورنى بقوله : لقد بحثنا الموضوع تفصيلا فى موسكو ، وقررنا إرسال نحو من ألف إلى ألف ومائتين خبير من مستوى القيادة العامة إلى كافة المستويات ، ولو أن موضوع الخبراء قد يثير دائما بعض الحساسيات فى مثل هذه الحالات ، ولاسيما فى شئون التنظيم والتدريب ، ولكن حكمة الجانبين وحسن التفاهم والنوايا الحسنة يمكنها أن تتغلب على تلك الحساسية » .

ورد عليه عبد الناصر مطمئنا بأن كبير الخبراء السوفييت سيكون على اتصال مباشر معه .

وأنه سيعطى تعليمات لضباط القوات المسلحة المصرية للامتثال بأوامر العسكريين السوفييت .

ويلاحظ أن هذا الاجتماع كان بعد الهزيمة بأسبوعين ... ومن هنا فإن العجالة التى تدفع عبد الناصر إلى الاستعانة بالقوات السوفييتية واضحة فى حماية نظام حكمه وماذا يتوقع من نتائج داخل صفوف الجيش المصرى ، ولاسيما أن بعض قياداته الكبرى أبدت تمردا واحتجاجا ولوما للقيادة السياسية لنتائج حرب يونيو (١٩٦٧) ، وأنهم قد هزموا بالقرارات السياسية الداخلية فى مواجهة إسرائيل .

وحيث إن التنظيم السياسى فشل فى مواجهة ثورة الجمهور وطليعته من العمال والطلبة فى فبراير (١٩٦٨) ، وقد تأكد ضعف هذا التنظيم فى الحفاظ على نظام حكم عبد الناصر ، فإنه أيضا وضع معظم اهتمامه وثقله على الجيش ليقوم بدور حماية نظامه . ولدرء أى خطر من جانبه أيضا . وقد تجلى هذا المعنى فى اجتماع مجلس الوزراء فى (٢٥ مارس ١٩٦٨) وقبيل إعلان بيانه (٣٠) مارس الشهير حيث قال فى المجلس : كان هناك اعتراض من بعض القيادات العسكرية على تقوية تنظيمنا السياسى . اعتراضهم كان على أساس نظرية كانت سائدة تقول : إن الجيش هو السند الوحيد للثورة ويجب أن يبقى كذلك ، وأن تقوية التنظيم السياسى سيضع النظام فى تناقضات غريبة .

ثم استدرك بقوله : ونقطة أخرى وهى مشكلة قديمة من قبل (١٩٦٧) ،

إن الجيش كان فى ناحية والبلد فى ناحية أخرى ، وإذا كنا نريد ضمان المستقبل فلابد من أن تكون هناك سلطة واحدة فى هذا البلد ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أصبح الجيش جزءا من هذا البلد . كيف ؟ لم أجد حلا للمشكلة حتى الآن .

وتأكيدا على المعنى السابق . وعقب مظاهرات الطلبة والعمال مرة أخرى فى نوفمبر (١٩٦٨) ، فقد ذهب إلى موسكو يطلب المزيد من القوات السوفييتية والمعدات العسكرية ، حتى وصلت هذه القوات إلى جيش سوفييتى قوامه عشرة آلاف داخل صفوف الجيش المصرى ... وقد همس بالمعنى السابق الإشارة إليه إلى الرئيس جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا يوم (١٨ يناير ١٩٦٩) حيث قال :

« إن القوات المسلحة مازالت هى القوى المؤثرة على استقرار الجبهة الداخلية » .

فقدكانت القوات المسلحة المصرية تمثل لعبد الناصر السند القوى لبقاء وإستمرار نظام حكمه والسيطرة على الجبهة الداخلية ، وفى مواجهة ضعف التنظيم السياسى ، وأيضا تخوفه من التمرد أو الاحتجاج العسكرى وخاصة أنه فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم (١٢ / ١١ / ١٩٦٨) قد صرح معبرا عن قلق القوات المسلحة ورفضها للحلول السلمية فقال : « وأصار حكم بأننى كنت أفضل الحل السلمى بالرغم من أن القوات المسلحة عندنا ترفض ذلك حفاظا على كرامتها وكرامة مصر . لقد قلت لهم : إن الحرب ليست من أجل الحرب فقط ، ولكنها وسيلة لتحقيق الهدف السياسى والاستراتيجى » .

ومما سبق يتأكد لدينا أن عبد الناصر كالخديو توفيق ، فقد استعان بالقوات الأجنبية للحماية والحفاظ على نظام حكمه ... واستمراره خشية من القوات المسلحة الوطنية المصرية .

٥ – بل إن الأمر لم يتوقف عند ذلك ، والأمر فى الصراع العربى – الإسرائيلى مصيرى وحيوى وهام ... ورغم هذا فإن عبد الناصر يسلم قياد مصر القيادى والطليعى العربى إلى الاتحاد السوفييتى ، ويوكل هذا الأخير فى التفاوض

والمناقشات باسم مصر والعرب مع القوى العظمى الأخرى ، وهى الولايات المتحدة ... فقد قال عبد الناصر فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم (٢٨ أكتوبر ١٩٦٨) : « أحب أن أوضح خطتى بشأن التعامل الحالى مع الأمريكان وطريقة الحديث معهم . وفى رأيى أن نجعل السوفييت هم الذين يدخلون فى المناقشات والخلافات مع الأمريكان . وبذلك بدلا من أن تكون الخلافات بين مصر والأمريكان تكون بينهم وبين السوفييت » .

وطبعا لما كان السوفييت والأمريكان ، كدول عظمى (بيقعدوا على طرابيزة واحدة بيكون هناك لغة بينهم غير اللغة اللى بتكون بين دولة كبيرة ودوله صغيرة ، وخاصة فى موضوع تسوية سياسية) .

وفى مارس (١٩٧٠) باجتماع مجلس الوزراء قال عبد الناصر : « عايزين نطور تعاملنا مع السوفييت بحيث يصبح ارتباطهم معنا مثل ارتباط أمريكا مع إسرائيل ، وهذا يتطلب منا التقدم بخطوة فى هذا الموضوع . الواضح أن ارتباط روسيا معنا سيمكننا من وضع استراتيجية جديدة لنا » .

وبمجلس الوزراء وبعد عودته من رحلة من موسكو وفى اجتماع (١٩ يوليه ١٩٧٠) وحيث كان يروى مفاوضاته ومباحثاته مع القادة السوفييت فقال : أنا سبق قلت للأمريكان إننا لا نريد الحوار المباشر معكم ، لأنكم دولة كبيرة ولا نقدر عليكم ، وإنما اللى يقدر عليكم هو الإتحاد السوفييتى بالإضافة لذلك فإنكم ستستخدمون كلمات الحديث المباشر معكم للوقيعة والدس بيننا وبين السوفييت ، بينما هم اللى واقفين معنا سياسيا واقتصاديا ، وهم اللى بيقدموا لنا جميع الأسلحة والطائرات التى نطلبها .

ويستوقفنا تفويض عبد الناصر للإتحاد السوفييتى فى قضية العرب المصيرية ما يأتى :

أولا: رفع مستوى الخلاف من مصر والولايات المتحدة إلى هذه الأخيرة والإتحاد السوفييتى هو تفويض للقوتين العظميين – تبعا لاستراتيجيتهم ومصالحهم – للتصرف فى قضية مصر الوطنية والعربية ... يعنى عدم تحقيقهم للأمانى

الوطنيه والعربية ، ولاسيما أن الأسلوب الذى سيدور تفاوضهم بشأنه هو الحل السلمى ، ولأن جلوسهم على (طرابيزة) واحدة ، ستكون لغتهم هى المصالح المشتركة والمتقاربة وليست المصالح الوطنية ، حيث لن يدور حول استرداد حقوق الدولة الصغيرة ، بقدر ما سيدور حول التوازن الدولى ، والقوى لمصالح القوتين العظميين ... وبذلك فقدت مصر عضوا حيويا وهاما من قضيتها الوطنية والعربية . وهو التفاوض حول مصالحها ، وليست مصالح القوى العظمى والممثلة فى الاتحاد السوفييتى .

ثانيا : إن محاولة تسوية العلاقة بين مصر والإتحاد السوفييتى على مستوى علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل ، لهو بعيد عن الصواب وإدراك طبيعة علاقة كل من الدولتين إزاء بعض ، فالعلاقة الأمريكية – الإسرائيلية علاقة استراتيجية وصهيونية ومصالح مشتركة وارتباط وثيق وعضوى . وربما يعبر عن هذه العلاقة بتعبير بسيط ألا وهو التحالف . وأما العلاقة بين مصر ، وروسيا فهى علاقة مرحلية وتكتيكية من جانب عبد الناصر ، وإن كان يتعامل مع القوى العظمى استراتيجيا فى تحقيقها داخل دول العالم الثالث .

كما أن نوعية وطبيعة وحجم هذه العلاقة لا يحددها فرد ، إنما تحددها علاقات قوى متغيرة وأخرى ثابتة ، ومصالح متبادلة ومشتركة ، وارتباطات تكتيكية واستراتيجية ، لا يمكن تحقيقها بين مصر والاتحاد السوفييتى ، وإن كان هذا الأخير قد حقق بعضها مع عبد الناصر ذاته .

ثالثا : إن محاولة توثيق إرتباط مصر بالإتحاد السوفييتى بما أشار إليه عبد الناصر ، لهو فى حقيقته ضربة كبيرة لحركة عدم الإنحياز التى كان يعد عبد الناصر أحد أقطابها وأحد مخطيطها ومنفذيها من الجانب المعلن ... وأن هذا الإرتباط من شأنه الإضرار بوضع مصر ضمن هذه الحركة ... بل إن هذا يعد منافيا تماما لما كان يردده من ضرورة تدعيم واستمرار حركة عدم الإنحياز . وقد جاء حديثه فى مجلس الوزراء فى (١٩ يوليو ١٩٧٠) تأكيدا لانحيازه للاتحاد السوفييتى وعدم إيمانه المطلق بحركة عدم الإنحياز حيث قال : « إن استراتيجيتنا تعتمد أساسا على الإتحاد السوفييتى ، لذلك

لابد أن نستمر فى التفاهم معهم ، واستمرار العلاقات معهم أمر أساسى ، أما إننا نقول نعتمد على أنفسنا ... وعلى الاعتماد الذاتى فقط أمام العالم الأمريكى ، فهذا يبقى مجرد كلمات فقط تنفع كتب المحفوظات فى وزارة التربية والتعليم » .

وبالفعل كانت كلماته الرنانة وشعاراته الخلابة فى جميع المحافل الإقليمية والدولية وأحاديثه مع زعماء ورؤساء حركة عدم الإنجياز ، كانت جميعها مجالها الكتب الدراسية بوزارة التربية والتعليم والتى كانت مقررة دراسيا فى مراحل التعليم المختلفة على شباب وأجيال عديدة . تحفظ عن ظهر قلب هذه الشعارات الزائفة والكلمات الرنانة والمعانى الجوفاء ، مما أثر فى تكوين النشء حول مفهومه وتصوره واعتقاده ، عن مدى صواب إرتباط مصر بإحدى القوتين العظميين أو أى قوى كبرى أخرى .

* وأما الإتحاد السوفييتى ... فلماذا وافق على وجود قواته العسكرية على أرض مصر ؟

تجد إجابة هذا التساؤل فى عدة نقاط ... من خلال أكثر من موضع ... ومناسبة .

أولا: المحافظة على النظم التقدمية أو ما اعتبرت ذلك فى نظر السوفييت وأيضا النظم التى تسير فى فلك استراتيجية القوى العظمى لتحقيق أهداف هذه الأخيرة ، وأن نظام عبد الناصر يعد من هذه الأنظمة .

وهذا السبب أو الدافع الهام لدى السوفييت ، يبدو من خلال مواقف وسياسات نذكر منها :

أنه بعد ما يزيد على أربعين يوما من الهزيمة ، وعندما عقد اجتماع قمة عربى مصغر بالقاهرة أوفدت تلك القمة كلا من الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف ، والرئيس الجزائرى هوارى بومدين إلى موسكو للاجتماع بالقادة السوفييت .

وفى مساء يوم (١٧ يوليه ١٩٦٧) ، وحيث كانت الجلسة الأولى لهذه

المباحثات فقد قال الزعيم السوفييتى بريجنيف لهؤلاء القادة العرب : إن العمليات العسكرية الجديدة المقبلة معناها سقوط النظم التقدمية ، وإذا حدث ذلك وجاءت نظم جديدة فستعمل على إنهاء كل شيء والاعتراف بإسرائيل .

ثم استدرك بقوله : وإننا الآن فى حاجة إلى بعض الوقت لأسباب عديدة منها :

من أجل الإعداد السياسى للشعب وتهيئته للنضال مع تأييده التام لنظامه السياسى وحكومته ، ويعتبر ذلك أمرا أساسيا لمواصلة النضال فى المستقبل .

وأضاف قائلا : وقد عرضنا الموضوع على رفاقنا فى الدول الاشتراكية ، وبحثنا الوضع الراهن كله بحثا دقيقا ، فوجدنا أن أفضل الحلول لتحقيق هدفنا الأساسى ، وهو الاحتفاظ بسلامة النظم التقدمية العربية ، أن نسلك طريق النفس الطويل ، عن طريق تقوية هذه الدول العربية بكافة أنواع المساعدات اللازمة لها .

والتقط خيط الحديث رئيس الوزراء السوفييتى اليكس كوسيجين واستطرادا لمعنى حديث بريجنيف حيث قال : والمهم هو كسب الوقت اللازم لتعزيز القوات المسلحة وتدعيم النظام الحاكم إن ذلك يعطيكم القدرة والإيمان لتحقيق مشاريعكم المستقبلية .

وفى اليوم التالى حيث عقدت الجلسة الثانية للمفاوضات قال الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف : إن بقاء الأنظمة التقدمية يستلزم أن نحقق لها بعض المكاسب . ولا تنسوا أن هناك حملة دعاية مضادة ، شعارها : إن هذه الأنظمة هى التى أوصلتنا إلى هذه النتيجة ، وخسارة المعركة .

وفى لقاء آخر بين عبد الناصر وعبد الرحمن عارف فى (١٠ فبراير ١٩٦٨) والذى كان قد وصل من توه من فرنسا ، فقد ذكر له عبد الناصر قائلا : لقد زارنى (تيتو) منذ خمسة أيام وقد أوصانا بضرورة العمل فى الجبهة الداخلية وخاصة بين العمال والمثقفين ، حتى يفقد الأمل فى إحداث تغيير داخلى .

وكان قد حضر جروميكو وزير الخارجية السوفييتى للقاهرة فى زيارة عاجلة فى أواخر عام (١٩٦٨) وعقب مظاهرات نوفمبر (١٩٦٨) وهى تكرار لمظاهرات فبراير (١٩٦٨) ، وعن تفسير دوافع هذه الزيارة . فإن عبد الناصر قد ذكره فى اجتماع مجلس الوزراء يوم (٢٩ ديسمبر ١٩٦٨) حيث قال : أعتقد أن جروميكو حضر للاطمئنان على الموقف السياسى الداخلى بعد مظاهرات الطلبة التى حدثت أخيرا فى المنصورة وفى الأسكندرية .

وفى ضوء ما سبق الاشارة إليه سواء كان فى أحاديث أو مواقف فإن السبب الأول وهو حفاظ وحماية الإتحاد السوفييتى لنظام عبد الناصر ، يعد مؤكدا وواضحا ، ونقطة توافق بين سياسة عبد الناصر ودوافعه وبين سياسة الإتحاد السوفييتى ونواياه إزاء الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر .

ثانيا : إن الوجود السوفتيى العسكرى فى مصر هو بمثابة حاجز أو مانع لأى تحرك عسكرى مصرى ضد إسرائيل ، وحيث إن هذا العنصر الاستراتيجى والذى يخص الأمن والوجود الإسرائيلى هو إتفاق استراتيجى بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى ، فإن هذا الأخير يحقق هذه الاستراتيجية بهذا الوجود العسكرى فى مصر ، وحيث إنه لا يمكن التحرك العسكرى المصرى حينذاك ، لاسترداد سيناء . بل حرص الإتحاد السوفييتى على ذلك العنصر الاستراتيجى الهام يتجلى فى حديث عبد الناصر فى اجتماع باللجنة التنفيذية العليا يوم (٢٨) أكتوبر (١٩٦٨) حيث قال : إننى تلقيت رسالة من السوفييت ، والواضح أنهم (خايفين) من أن ندفع بقواتنا العسكرية فى الوقت الحاضر فى عملية عسكرية جديدة .

ولكن عبد الناصر تجاهل الإشارة إلى ذلك العنصر وفسر تخوف السوفييت بألا تكون القوات المصرية غير قادرة على ذلك بشريا وتدريبيا ومعنويا . لأنه لو هزمت هذه القوات مرة أخرى ستكون هناك مشكلة كبرى بالنسبة إليهم فى المنطقة كلها ، ثم قال : لقد طمأنت السوفييت فى هذا الموضوع .

وبذلك فإن الإتحاد السوفييتى بقدر ما يحافظ على نظام عبد الناصر إلا أنه

يحافظ على بقاء ووجود وأمن إسرائيل من جانب آخر . وبذلك تتحقق استراتيجيته العالمية تجاه الصهيونية العالمية من ناحية ، واستراتيجيته الأخرى إزاء النظم التى تسير فى فلك لعبة الأمم ، والتى تضم القوى العظمى والنامية .

ثالثا : وهو عنصر توازن وجود القوى العظمى فى منطقة الشرق الأوسط ، ويتجلى ذلك فى موضعين :

١ – التسهيلات البحرية التى تقدمها مصر للأسطول السوفييتى فى البحر المتوسط . والضرورية لبقاء وجود واستمرار هذا الأسطول فى ذلك البحر .

وتأكيد هذا . جاء على لسان عبد الناصر فى اجتماع مجلس الوزراء يوم (٨ مارس ١٩٧٠) حيث قال : « الواضح أن أمريكا تحاول طرد روسيا من البحر الأبيض بأى ثمن ، ولهذا السبب فإن الإتحاد السوفييتى مضطر لأن يقف معنا وبجانبنا » .

٢ – إضفاء طابع النفوذ الجغرافى السوفييتى فى المنطقة ولاسيما فى أهم دولة بالشرق الأوسط ولسد الفراغ الذى وجد بعد انسحاب القوات البريطانية من مصر . وإزاء الوجود الأمريكى فى بعض دول المنطقة . وهذا الدافع السوفييتى يتبين من خلال لقاء عبد الناصر وتيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا يوم (٥ فبراير ١٩٦٨) بأسوان ، حيث ذكر هذا الأخير لعبد الناصر قوله : إن ما تردده الأوساط الغربية عن الفراغ فى المنطقة ، وضرورة سد الفراغ إنما هو اصطلاحات استعمارية ، ولن يسمح الإتحاد السوفييتى لأحد من خارج المنطقة بسد الفراغ .

ومن هنا فإن الإتحاد السوفيتى لا يعد عنصرا خارجيا إنما يعتبر نفسه جزءا داخليا من المنطقة ، وذلك بالوجود العسكرى فى مصر .

وهذا كما سبق القول فى مواجهة وجود عسكرى أمريكى حينذاك فى بعض دول المنطقة . كإيران . ويؤكد هذا أيضا أنه فى (٢٣ يونيو ١٩٧٠) ، وقد التقى دوبرينين السفير السوفييتى بواشنطن بالدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس

الأمريكى للأمن القومى وكان حديثهم يدور حول وجود القوات الروسية الدائم فى الشرق الأوسط وبموجب مذكرة تقدم بها السفير للوزير الأمريكى تشير إلى أن السوفييت – بعد تسوية سياسية عامة – هم مستعدون طبعا لمعالجة موضوع إنسحاب قواتهم شريطة مقابلة بإلتزام تبادلى ، وليس التبادل سوى شىء أساسى ننطلق منه لتقويم الأمور ... وأن على الولايات المتحدة سحب قواتها من إيران .

وبذلك ، فإن عنصر توازن هذا الوجود الاستراتيجى للقوى العظمى فى المنطقة ، يتأكد لدينا من خلال ما سبق الإشارة إليه فى الموضوعين السابقين .

* وأما عن الموقف الأمريكى : فإنه يفرق بين وضعين أو حقيقة وواقع .

وأما الواقع المعلن فإن الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر كان محل تصريحات انتقادية وهجومية من جانب كل من الرئيس الأمريكى نيكسون ومستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر .

وأما عن الوضع الحقيقى للولايات المتحدة وغير المعلن ، فإننا نجد له تفسيرا فى قول هنرى كيسنجر حيث ذكر : « إننا قمنا بتوجيه عدة تحذيرات رسمية ، وإننا نوجه منها الكثير ولكن والحق يقال ، ومع ذلك فإن القليل منها يصدق » .

ويتبين حقيقة الموقف الأمريكى من خلال عدة عناصر ... وتحقيقا لأهداف متعددة ومنها :

أولا: أن الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون كان يرى أن هذا الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر يعد من مبادىء تبادل مناطق النفوذ مع الإتحاد السوفييتى بين الشرق الأوسط وفيتنام ، حيث أصبح الروس أصدقاء العرب وخاصة مصر والولايات المتحدة تبدو عدوة لهم .

وقد جاء فى الثانى عشر من شهر آيار فى الوقت الذى كانت هستيريا كمبوديا تصل إلى أوجها ... مع اهتمام متجدد من الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ، وحيث كانت وزارة الخارجية الأمريكية تسعى بمبادرة صلح بين مصر وإسرائيل ، فكانت النتيجة الفعلية لذلك هى موافقة الخارجية الأمريكية

على انتشار القوات السوفييتية .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن دخول السوفييت إلى دورة القوة العسكرية فى مصر فإن ذلك سيكون مبعثه أن يحمل إسرائيل إلى أن تظهر ليونة أكثر فى مفاوضات الحل السلمى .

ثانيا : وفى الثانى من شهر يونيه عام (١٩٧٠) استدعى روجرز وزير الخارجية الأمريكى دوبرينين السفير السوفييتى فى واشنطن ليقرأ له التصريح التالى : « لقد دلل الإتحاد السوفييتى على أن النشاط العسكرى السوفييتى فى مصر سيبقى ضمن حدود الدفاع . وإننا نصر على رغبتنا فى عدم إدخال جنود سوفييت سواء كان جوا أو على الأرض فى مواقع القتال فى قناة السويس ، وفيما إذا كان ذلك إجراء دفاعيا » .

ويعلق كيسنجر على ذلك بقوله : وفى الحقيقةلقد أعطى الروس شيكا على بياض ، لأنه كان يجيز وجود قوات سوفييتية فى مصر ماعدا الأراضى الملاصقة لقناة السويس ، وأنه يعطيهم الحرية فى تكديس ما يريدون من قوات فى مصر طالما أنهم لا يسيرونها مباشرة إلى مواقع القتال . وهذا ما أقدموا عليه .

وأما معاون كيسنجر بيل هايلاند فيوجز رأيه قائلا : إذا نظرنا إلى الموقف الذى إتخذناه.وإذا لاحظنا كيف أن الإسرائيليين أوقفوا غاراتهم فى العمق ، فيجب أن يستنتج الروس أننا رضينا بتدخلهم المباشر ، ولقد استطاعوا ترجمة تصريحنا الأخير من روجرز إلى دوبرينين إلى أنه تأكيد واقعى لقبولنا الفرض السوفييتى بالتزام دفاعى .

ثالثا : إن الولايات المتحدة تتوافق مع أهداف كل من الإتحاد السوفييتى بحفظ أمن ووجود إسرائيل استراتيجيا حيث إن قواتنا العسكرية حاجز ومانع لهجوم مصرى ، وهدف عبد الناصر فى الحفاظ على نظام حكمه المهزوم والمهزوز خوفا من حركة تمرد أو انقلاب داخل صفوف القوات المسلحة تأتى بنظام حكم يواجه إسرائيل عسكريا ، وهدف إسرائيل من إعلان ذرائع

بضرورة معونتها عسكريا فى مواجهة التعاون العسكرى السوفييتى – المصرى .

وتأكيدا لذلك فإن كيسنجر يقول : ومن المسلم به عموما أن الروس لن يتقدموا طبعا خشية التصادم مع الإسرائيليين . ولأن الكرملين يستخدم قواته العسكرية بكثرة وبسرعة ودون رحمة ، لكنه عند قيامه بعمليات خارج الخط الفاصل بين الشرق والغرب فإنه يتصرف بحكمة لا متناهية .

رابعا : كما يرى سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى أن هذا الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر لا يشكل عائقا أمام المبادرات الأمريكية فى سبيل الوصول إلى السلام ، بل إن هذا ينشط مبادرات السلام .

وبذلك نكون قد وضعنا إجابات ... لمواقف الأطراف الكبرى والصغرى فى لعبة الأمم بالشرق الأوسط ، فى ضوء الصراع العربى – الإسرائيلى ، ووجود عنصر جديد فى اللعبة ألا وهو الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر . وخاصة أن الإجابة تناولت سؤالا كبيرا ألا وهو مدى موافقة الولايات المتحدة على هذا الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر ؟

ولنا الآن أن نصل إلى مقدمات وخطوات الرئيس السادات فى اتخاذه هذا القرار الاستراتيجى وهو تحرير مصر من قوات الإحتلال السوفييتية ، وذلك للوصول إلى نتائجه وآثاره الاستراتيجية أيضا .

ولنبدأ ... بأواخر عام (١٩٧١) ، حيث كان قد أعلن الرئيس السادات أن ذلك العام هو عام الحسم ، أى دخول المعركة لاسترداد سيناء .

فكان الرئيس السادات قد قام بزيارة إلى موسكو فى أكتوبر عام (١٩٧١) وقد اتفق هناك على توريد بعض الأسلحة ... إلا أنها لم تصل حتى أوائل ديسمبر من العام نفسه . فأرسل فى طلب لقاء السفير السوفييتى يوم (١٠) ديسمبر وأبدى له رغبته فى زيارة موسكو قبل نهاية شهر ديسمبر .

وتأخر رد موسكو على تلبية هذه الرغبة حتى وصل الرد بأن تكون هذه الزيارة فى أول فبراير عام (١٩٧٢) . وسافر الرئيس السادات فى ذلك الموعد إلى موسكو ، وطلب من بريجنيف الإسراع فى تنفيذ العقود العسكرية . ووعد الزعيم السوفييتى بإرسال كافة الأسلحة المتفق عليها ، كما وعد بأن يتم تقديم (٢٠) طائرة قاذفة قنابل من طراز « تى . يو ٢٢ » و٢٠٠ دبابة ٦٢ وكذلك وعد بأن يتم تصنيع الطائرة الميج تصنيعا كاملا فى مصر عام (١٩٧٩) . وأشار بريجنيف للرئيس السادات إلى المباحثات المرتبة مع نيكسون فى مايو من ذات العام ، وأكد له بأنه سيعمل على حسم الموقف فى هذه الزيارة من أجل تحقيق الحل السلمى .

وبعد شهر من تلك الزيارة ، أبلغ السفير السوفييتى بالقاهرة الرئيس السادات رسالة من موسكو فحواها دعوته لزيارة موسكو يوم (٢٧ إبريل عام ١٩٧٢) وذلك للتشاور حول تفاصيل الحل السلمى قبل وصول نيكسون فى مايو .

وسافر الرئيس السادات إلى موسكو تلبية لهذه الدعوة ، وأكد السادات على ثلاث نقاط هامة وهى :

١ – عدم قبول أى اقتراح أمريكى حول الحد من الأسلحة فى المنطقة قبل إزالة آثار العدوان .
٢ – عدم التنازل عن حدود (٤ يونيو ١٩٦٧) .
٣ – عدم قبول حالة اللاسلم واللاحرب .

كما طلب السادات توريد كافة الأسلحة والذخيرة المتفق عليها قبل نهاية أكتوبر من نفس العام حتى يكون فى موقف قوى عند إعادة انتخاب نيكسون فى شهر نوفمبر .

وفى منتصف مايو وبعد عودة الرئيس السادات فى (١٠) مايو ، وصل للقاهرة المارشال جريشكو ومعه عقود بالأسلحة التى تم الاتفاق عليها ، كدلالة

على جدية السوفييت ، وكانت تتضمن (٢٠٠ دبابة ٦٢ ، و ١٦ طائرة سوخرى ١٧ ، و ٨ كتائب صواريخ سام – ٣) ، ونصت العقود على أن يتم توريد نصف الصفقة خلال عام ١٩٧٢ والنصف الآخر خلال عام ١٩٧٣ ، وهذا قد دعا السادات إلى تكريم الوفد العسكرى السوفييتى لما بدر منه من جدية ، فمنحه الأوسمة والنياشين .

وتمت زيارة نيكسون إلى موسكو ، وتم لقاء القمة المرتقب بينه وبين القادة السوفييت وأذيع بيان مشترك يوم (٢٩) مايو يتضمن عدة مبادىء وما يخص الشرق الأوسط منها كان ترديدا لتأييدهم السابق للقرار (٢٤٢) ولمهمة يارنج ، كما ورد فى البيان ضرورة الاسترخاء العسكرى فى المنطقة تمهيدا لحل النزاع العربى – الإسرائيلى .

ثم إلتقى السفير السوفييتى بالرئيس السادات يوم (٦) يونيو ، لإطلاعه على ما تم فى لقاء القمة مع نيكسون ، وأبرز ما فيها أن موقف الولايات المتحدة لم يتغير إطلاقا .

ولكن الرئيس السادات أراد أن يتفهم حقيقة موقف الإتحاد السوفييتى بعد لقاء القمة من توريد السلاح إلى مصر ، فأوفد الفريق أول محمد صادق وزير الحربية إلى موسكو فى (٨) يونيو (١٩٧٢) ، وأثناء هذه الزيارة الأخيرة ، أكد المارشال جريشكو أن مصر سوف تحصل على كل ما تطلبه من أسلحة ، ولكن عندما عاد الفريق صادق إلى القاهرة ، كان لديه انطباع بأن السوفييت يعملون على تهدئة الأوضاع وأنهم لن يوافقوا على أى عمل عسكرى مصرى حتى شهر نوفمبر (١٩٧٢) ، وأنهم سوف يستمرون فى التسويف نحو تقديم الأسلحة لمصر بأمل تحقيق حل سلمى للقضية .

ومن ذلك التاريخ وحتى يوم (٧) يوليو ، انتظر السادات رد الإتحاد السوفييتى حول طلبات مصر من السلاح ومواعيد توريدها ، إلى أن كان يوم (٧) يوليو الذى أتخذ فيه قراره بطرد العسكريين السوفييت ، وعلى أثر ذلك ، إلتقى السفير السوفييتى والسادات فى اليوم التالى ؛ لكى يطلعه على رد موسكو حول

استعجاله لتوريد السلاح ، إلا أن السفير كان يحمل ردا يدور حول الموقف السياسى ولم يتطرق إلى ما كان يطلبه الرئيس السادات من توريد الأسلحة فى مواعيدها ، وعندئذ أبلغه السادات بقراره بإنهاء عمل الخبراء والعسكريين السوفييت ومغادرة أرض مصر قبل (١٧) يوليه أى فى خلال عشرة أيام فقط .

وقبل التعرض لآثار ونتائج وردود فعل هذا القرار ، لنا أن نعرض خطوة قد إتخذها الرئيس السادات قبل ذلك بشهور ، وكانت هذه الخطوة عقب زيارته لموسكو أول فبراير (١٩٧٢) ، والتى كان قد تأخر رد السوفييت فى تلبيتها عندما أبدى رغبته فى ذلك فى (١٠ ديسمبر ١٩٧١) .

فعندما عاد من هذه الزيارة المشار إليها ، أوفد محمود رياض إلى موسكو كمستشار للرئيس للشئون السياسية إلى الصين فى (٢٢ مارس ١٩٧٢) . وكانت هذه الزيارة محل اهتمام شديد من الصين كما قال ذلك محمود رياض . وكان الهدف من هذه الزيارة كما يقول محمود رياض هى : محاولة من الرئيس السادات لاستكشاف إمكانات جديدة لدعم الصين لنا . وكان أهم ما تسعى إليه هو مزيد من الدعم العسكرى . وكانت الصين تستطيع أن تمدنا بأنواع الذخيرة السوفييتية التى كانت قد بدأت فى تصنيعها محليا بعد تدهور علاقاتها مع الإتحاد السوفييتى ، وكذلك بمزيد من الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ المتحركة على دبابات ومدفعية ميدان .

وقد أبدت استعدادها لتقديم كل عون عسكرى ممكن لمصر .

ومن الأهمية أن نشير إلى رأى شواين لاى رئيس وزراء الصين حينذاك فى مباحثات القمة المرتقبة بين نيكسون – برجنيف حيث قال لمحمود رياض : إننا نعتقد أنها ستقوم على أساس المساومة بين الطرفين ، وأن مشكلة الشرق الأوسط سوف ترتبط بالمشاكل الأخرى فى آسيا وأوربا ، وهو الأمر الذى قد يضعف من مساندة السوفييت للدول العربية . وأن السوفييت قد يتخلون عن بعض مواقفهم أثناء المساومة مع الأمريكيين .

ويلاحظ من إشارة شوان لاى أنها كانت ثاقبة وصادقة حيث لم يتناول بيان

القمة أى جديد أو إضافة أو حلا تطبيقيا أو عمليا أو حاسما للقضية . وبهذا فقد تحقق قول رئيس وزراء الصين باعتباره من أقطاب السياسة الدولية .

وأما زيارة محمود رياض ، فكانت ذات دلالة لإعداد الرئيس السادات لقراره وسياسته نحو الإتحاد السوفييتى ، وماذا عن الاستعداد الصينى لتقديم عون عسكرى إن لم يكن بديلا كاملا لسلاح الإتحاد السوفييتى ، فيكون قريبا منه حيث إن السلاح المصرى حينذاك كان جميعه سلاحا روسيا إلا قليلا .

وعقب عودة محمود رياض إلى القاهرة ، وصلت برقية من السفير المصرى فى بلجراد إلى الرئيس السادات تتحدث عن أثر التقارب المصرى – الصينى على الأزمة فى الشرق الأوسط ، حيث يرى اليوغسلاف أنه من الناحية السياسية فإن ذلك لا يغضب السوفييت ، أما إذا نجح المصريون فى ربط الصينيين للحصول على أسلحة متفوقة، فيجب على مصر التفكير فى تأثير ذلك على علاقاتها بالسوفييت .

ومن المهم للغاية فى هذه الحالة وجود تخطيط لمصر تضمن بمقتضاه لنفسها سوقا للطائرات المتقدمة كالطائرات الفرنسية لتكتمل بها ما ستحصل عليه من السوق الصينية من أسلحة إضافية .

ورأى اليوغسلافيون أيضا أنه مهما سعت مصر لدى السوفييت ، فلن تحصل على كل أسلحتها التى تضمن لها تغييرا جذريا فى ميزان القوى لصالحها ، وأنه قد جاء الوقت لكى تنوع مصر من أسواق السلاح الذى تقوم بشرائه .

ومن خلال البرقية السابقة يتبين أن الرئيس السادات حاول الضغط على السوفييت من خلال اتصاله بالصين وإمكان توريد سلاح إلى مصر ، وأنه من خلال التباطىء السوفييتى كان عليه أن يتجه نحو تنوع مصادر السلاح ... الواردة لمصر .

وإذا عدنا لمؤتمر القمة بين نيكسون وبريجنيف وما عكسه من إحباط على العرب ومصر فإن ذلك مرجعه كما يقول جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى عندما قال :

« إنه نظرا لأن صراع الشرق الأوسط لا يمكن أن يحل إلا من خلال اتفاق

بين الأطراف المعنية ، كان من غير الواقعى منا نحن والسوفييت إحداث تغييرات جذرية فى الموقف ، فكان الشرق الأوسط على هامش المباحثات . وهذا يعكس حقائق الموقف فيما يتعلق بمواقف الدول العظمى فى الشرق الأوسط » .

* وبالإضافة إلى موقف الإتحاد السوفييتى من حيث التباطؤ فى تسليح مصر ، والإبقاء على حالة اللا سلم واللا حرب ، والتوافق مع الولايات المتحدة على الارتخاء العسكرى ، والسعى نحو حل سلمى دون حق مصر فى معركة عسكرية ، لاسترداد حقوقها ، فإن للإتحاد السوفييتى موقفا إيجابيا مقابلا مع إسرائيل ، يتجلى بوضوح فى الهجرة السوفييتية إلى إسرائيل . والتى تردد أخبارها من حين لآخر بين الرأى العام المصرى والعربى .

فقد نشر فى لندن بأن هناك إجراءات ستقوم بها السلطات الإسرائيلية لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين ، حيث من المتوقع وصول ما بين (٦٠ ألف ، ٧٠ ألف) مهاجر خلال عام (١٩٧٢) منهم ٤٠ ألفا من الإتحاد السوفييتى وحده ، أى أكثر من (٥٠ ٪) من المهاجرين .

وقد لوحظ تزايد عدد المهاجرين من الإتحاد السوفييتى إلى إسرائيل والتى تعتبر إمتدادا لظاهرة سوفييتية وقد ظهرت بدايتها فى عام (١٩٧١) (حوالى ١٥ ألف مهاجر) .

وهذه الزيادة تعكس آثارها فى زيادة المقدرة العسكرية والبشرية للمجتمع الإسرائيلى .

وكان الرئيس السادات قد تلقى برقية من سفير مصر بالإتحاد السوفييتى يحيى عبد القادر يوضح فيها هذا الأمر حيث جاء بها :

١ ـ بمناسبة ما تردد أخيرا عن تزايد هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل نوضح فيما يلى سياسة الإتحاد السوفيتى فى هذا الشأن ، والتى جرى عليها منذ عام (١٩٦٢) وتتلخص فى :

أ ـ السماح بهجرة المتقدمين فى السن حرصا على إعادة لم شمل العائلات ، وذلك كل فى دوره حسب الظروف .

ب- لا يصرح للقادرين على تعزيز القدرة العسكرية لإسرائيل أولئك الذين يعملون فى مجالات البحوث العلمية « معاهدة بحوث مشاريع عسكرية » ممن قد تؤدى هجرتهم لإسرائيل إلى تدعيم قدرتها العلمية أوالعسكرية ليس فقط ؛ حتى لا ينعكس ذلك بالضغط على القوى العربية وكذلك حرصا على أسرار الإتحاد السوفييتى .

٢ - ورغم أنه لم يستجد ما يدعو إلى تبرير هذا المنهج ، فإنه ومع ذلك لا يستبعد أن تكون النسبة قد زادت فى الفترة الأخيرة من بين المصرح بهجرتهم ، من حيث المبدأ ، حسبما أوضحنا ، وذلك نتيجة للحملة الصهيونية الأخيرة على الإتحاد السوفييتى وأرضاء لبعض القوى التقدمية التى كانت على إتصال بالحزب الشيوعى السوفييتى أخيرا .

وفى برقية أخرى حيث إلتقى وزير مصر المفوض بموسكو مع مدير إدارة الشرق الأوسط فأبلغه هذا الأخير رسالة من نائب وزير الخارجية السوفييتى بخصوص هجرة اليهود لإسرائيل وموجزها : أن الجانب السوفييتى لم يقم أبدا بمنع كامل لهذه الهجرة ، وأنه نتيجة للعدوان الإسرائيلى ودعوة إسرائيل لليهود بالهجرة إليها لتعزيز قوتها العسكرية اتخذت السلطات السوفييتية إجراءات مؤقتة للحد من سفر بعض الفئات من اليهود إلى إسرائيل .

إلا أن هناك برقية تعكس بعض الحقائق وتفند ما جاء بالبرقيتين السابقتين ، قد بعث بها الوزير المفوض سمير أحمد بلندن إلى الخارجية المصرية ، حيث قد إلتقى بوكيل وزارة الخارجية البريطانية والذى أكد له فيه هذا الأخير :

بأن اليهود السوفييت الذين يهاجرون إلى إسرائيل الآن معظمهم من الشباب المثقفين المهنيين ، وأن المسئولين الإسرائيليين تنتابهم الحيرة الآن فى تفسير هذا التغيير الذى طرأ على السياسة السوفييتية .

هذا ، وأما عن موقف الرأى العام المصرى من وجود السوفييت فى مصر ، فإنه كان قلقا بخصوص تغلغل هذه القوات فى صفوف الجيش المصرى ، وما يشاع وما يتردد حول دورهم وحجمهم الكبير وانغلاق قواعدهم وعدم السماح

لأى ضابط مصرى بدخولها ، بالإضافة إلى ما يتردد فى القوات المسلحة المصرية من أسباب تأخير توريد الأسلحة للجيش المصرى ، وبعض الصدمات والاحتكاكات بين العسكريين الروس والمصريين ، ومظاهرات الطلبة فى يناير (١٩٧٢) والتى جاءت عقب إنتهاء عام (١٩٧١) بدون حسم للمعركة أو دخولها ، وحيث كان قد وزعت منشورات داخل صفوف الطلبة وداخل مظاريف صادرة من داخل مصر وعليها خاتم البريد مؤرخ بيوم ٤ ديسمبر ١٩٧١ ، صادرة من حركة تسمى نفسها الجبهة الوطنية المصرية ، وتناشد – فى منشوراتها هذه – المصريين باستنكار الخضوع والاستسلام للروس ويدعوهم للمشاركة فى الكفاح لإجلاء القوات الروسية المرابطة فى مصر ، وقد أوضحت حركة الجبهة الوطنية المصرية بأنها قد اجتازت مرحلة الكلام إلى مرحلة العمل . وأن الطريق لتحرير سيناء يمر عبر المعسكرات الروسية فى قلب مصر .

وفى ديسمبر من العام التالى ، (١٩٧٢) ، وبالتحديد فى اليوم السابع عشر من الشهر المذكور ، ورد من بيروت منشور صادر عن طلاب مصر فى أوربا بعنوان :

« صوت مصر الحر » وموجه إلى طلبة الجامعة المصرية وشباب مصر عامة وفيه تحذير للحكومة المصرية من التغلغل السوفييتى ، ومن تسليم البلد ثانية للروس خاصة فى ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلى لها . وكذلك مهاجمة العقيد القذافى واتهامه بالبعد عن الشعور بالمسئولية مع محاولته شراء تاج الزعامة فى مصر بملايينه .

ويخاطب المنشور فى نهايته كل من تصل إليه نسخة منه أن يوصلها إلى زملائه أو يعلقها على لوحة الإعلانات بالجامعة .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل كان للإتحاد السوفييتى دور تخريبى داخل مصر ، ولذلك صور عديدة نذكر منها : أنه كان من بين المعدات التى استعملت فى بناء السد العالى هزازان لدك الرمال فى قاع النيل يزن كل منهما (٢٠٠) طن وارتفاعه (١٠٠) متر ، وبه أوناش ومقام على ١٤ عوامة .

وقد عرضت الهند شراءهما إلا أن الإتحاد السوفييتى رفض ، ولضمان عدم بيعهما بمعرفة مصر ، قام الخبراء السوفييت بقطع مواسير منهما وتركيبها كأبراج للكهرباء إلى جانب فقد أجزاء منهما بسبب إهمال صيانتهما .

ثم قامت الهيئة بعد ذلك بفكهما وبتشوينهما بالمخازن لبيعهما خردة .

وكان العاملون بالهيئة يرددون فى ذلك الحين – أنه كان من الواجب صيانتهما منذ انتهاء العمل لتفادى الخسارة المالية التى نتجت عن فقد أجزاء منهما ، ولم تجر الهيئة أى تحقيقات فى هذا الموضوع .

كما أن الخبراء السوفييت فى الترسانة البحرية بالأسكندرية ، وكانوا يتقاعسون بصورة عمدية فى أداء عملهم فى الترسانة ، كما أنه قد توقف عن الترسانة التوريدات السوفييتية من المعدات والأدوات اللازمة للعمل بالترسانة .

وكان السوفييت ينعمون بمستوى معيشة مترف بالقاهرة ، وحريصين على استمرار وجودهم بها دائما ، فهم يعيشون فى مستوى أرقى مما يعيشونه فى بلادهم ، ومن أمثلة ذلك أن الطيارين والفنيين السوفييت المنتدبين بمؤسسة مصر للطيران ، كانت إقامتهم بفندق شيراتون حيث تبلغ تكاليف إقامتهم الشهرية (٢٠) ألف جنيه بمستوى أسعار ذلك الوقت ، ولكن العاملين المصريين قد أبدوا استياءهم من إسراف المؤسسة مما أضطر هذه الأخيرة إلى العمل على خفض هذه التكاليف ، وقد اضطرت المؤسسة هؤلاء السوفييت بنقل إقامتهم إلى فندق عمر الخيام بالزمالك اعتبارا من (٢٠ إبريل عام ١٩٧٢) حيث أدى ذلك إلى توفير حوالى (١٠) آلاف جنيه شهريا للمؤسسة .

إلا أن الطيارين السوفييت قد غضبوا من هذا القرار ، وأبدى كبير الطيارين اعتراضه على ذلك القرار ، ورفض تنفيذه ..

فإلى هذا الحد ، يرفض السوفييت الامتثال لتقاليد الضيافة وتكاليفها التى يمكن أن تتحملها مؤسسة مصرية ، ويصرون على الحياة الرغدة المنعمة المترفة ، رغم أن انتقالهم إلى فندق آخر سيحقق لهم ما تصبو إليه نفوسهم ولكن بتكاليف أقل ... ولكن ذلك من نتائج احتلال السوفييت لمصر حينذاك .

* وكان لقرار الرئيس السادات ردود فعل متباينة ومتعددة ... منها :
* فقد أصدر البيت الأبيض تعليمات بعدم التعليق على تطورات الموقف . وقد فسرت البعثة المصرية الدبلوماسية ذلك بواشنطن : بأنها مادام البيت الأبيض نبه بنفسه بالتزام الخط الحالى من عدم التعليق أو التعقيب ، فإن تفسيره هو الحملة الانتخابية الجارية للرئاسة الأمريكية .
* وكان السفير المصرى قد إلتقى بوزير الخارجية اللبنانى فى بيروت وقد صرح له الوزير :

بأن بعض المصادر الغربية تعتقد أن الولايات المتحدة كانت مطمئنة لوجود الخبراء السوفييت فى مصر على أساس أن ذلك يضع حدا لأى سياسة مصرية تصعد الموقف فى إسرائيل .

* وفى لندن أعدت الإدارات المختصة بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة عرضت على وزير الخارجية تضمنت أهمية القرار المصرى ، ولكنها علقت تقييم الموقف فى ضوء وضع حجم الوجود السوفييتى مستقبلا فى مصر . كما يرى بعض الدبلوماسيين البريطانيين أن الإتحاد السوفييتى لن يعطى مصر أسلحة هجومية بعد القرار ، كما أن الوقت مازال مبكرا لتحرك الغرب .
* وأما إسرائيل فقد إلتقى مستشار سفارتها بنيويورك بمستشار السفارة الفرنسية هناك وحاول بأقصى ما يستطيع أن يستقى منه معلومات عن الوضع فى مصر على ضوء القرارات الأخيرة ... وقد ركز المستشار الإسرائيلى على نقطتين أولهما : معرفة الوضع الداخلى فى مصر ، وهل صدرت هذه القرارات من القيادة السياسية دون تدخل من جهه من الخارج ، أم أنها اتخذت نتيجة تطورات تلقائية ، وثانيهما : محاولة معرفة رد الفعل الحقيقى لدى السوفييت .

ويرى المستشار الفرنسى أن إسرائيل ليست لديها معلومات كافيه ، وأنها فى حالة ارتباك ولا يستبعد أن تتقدم مائير ببعض القرارات الموضوعية بعد إنتهاء إسرائيل من دراستها للموقف ، وقد يتم ذلك فى مرحلة لاحقة بعد الانتخابات الأمريكية .

* وعن السوفييت فإن أحد أعضاء الوفد السوفييتى فى جنيف علق على القرار بقوله :

إنه مهما كانت الأسباب فإن سحب الخبراء مفيد من وجهة النظر السوفييتية ، لأنه سيقلل من الإلتزام السوفييتى فى أزمة الشرق الأوسط فى حالة أى احتكاك عسكرى ، ثم أعرب عن أمله فى أن تصبح مصر الآن أكثر قدرة على تحرير أراضيها بعد سحب هؤلاء الخبراء .

* ومن كمبالا صرح وكيل وزارة الخارجية بأن الوجود السوفييتى فى مصر أدى إلى تجميد الأوضاع حول قناة السويس ، وكان قد حولها إلى سور برلين جديد ، وإن الإتحاد السوفييتى لم يف بالتزاماته ، وأضاف أن الوضع الجديد يخرج مصر من عزلتها ، وينهى حالة الاستقطاب التى تعتبر من أهم أهداف السياسة الإسرائيلية .

* وفى الهند عقب مستر سينج وزير الخارجية الهندى لمستشار الرئيس السادات للأمن حافظ إسماعيل بقوله : إن القرار المصرى عنصر جديد على الموقف ، ومن الصعب حاليا الحكم عن تأثيره على مواقف الولايات المتحدة وأوربا الغربية . وأضاف بأن أمام إسرائيل فرصة للتعايش السلمى إن كانت تتسم بالتعقل ، إلا أن رد فعلها قد يكون أحمق فتحاول ضرب الحديد وهو ساخن وهو ما ليس فى صالحها دون شك .

* وترى الدوائر الرسمية فى بانجى أن القرار حكيم خاصة وقد كانت لهم تجربة سابقة مماثلة مع الصين الشعبية عام (١٩٦٦) . ولكن أبدى بعض الدبلوماسيين دهشتهم للتوقيت ، حيث إنه يتعارض مع الانتخابات الأمريكية التى تصعب أى ضغط على إسرائيل فى هذه المرحلة . وتساءل آخرون عن تأثير القرار على تزويد السوفييت لنا بالسلاح وإمكانات حصولنا عليه فى المستقبل .

* ومن تيرانا ذكر السفير الصينى أن شعب وحكومة الصين يؤيدنا تماما ، كما يروا أن يكون تحرير الأرض بالاعتماد على النفس دون تدخل من الخارج . وقد حمل السفير على تدخل السوفييت فى السودان وسيلان وحرب شبه

القارة الهندية . وأضاف أن الصين تمنح مساعداتها العسكرية والاقتصادية دون قيود .

* وأما الدولة الأفريقية الوحيدة التى عقبت على هذا القرار فهى تنزانيا ، حيث ذكر وزير خارجيتها بأنه مقتنع بأن اهتمامات السوفييت تتركز حاليا فى تحسين علاقاتهم بالولايات المتحدة ، وأنهم ابتعدوا عن السياسة الثورية التحريرية . وأضاف إن الإجراءات التى قام بها الرئيس السادات فيها تدعيم لسياسة عدم الانحياز وحتى لا تقع الدول الصغيرة فريسة للدول الكبرى .
* وفى العراق أخطرت وزارة الخارجية سفارتها فى بيروت : بأنه ليس هناك ما يدعو لفتح معركة إعلامية ، وعلى الصحف الموالية للعراق أن تلتزم بعناوين أساسية بحيث لا تتميز بطابع الهجوم .

ويرى المسئولون بالعراق بأنه لا اعتراض على إنهاء مهمة الخبراء السوفييت ، ولكن الاعتراض على الطريقة التى تم بها ذلك القرار والإعلان الذى صاحبها . فإن إعلان السيطرة على المنشآت العسكرية أسلوب عدائى ، وكان بإمكان السوفييت استخدام كل الأساليب لحماية منشآتهم وأسلحتهم لو أرادوا .

ثم فسر هؤلاء المسئولون قرار السادات بأنه يبدو صفقة متفقا عليها منذ وقت طويل لتصفية القضية الفلسطينية . وحيث لم يطلب من السوفييت أن يكونوا طرفا فى القضية ، بل أن يساندوها عندما نخوض المعركة .

كما رأى المسئولون بالعراق بأن هذه القرارات ستكون جزءا من ردة شاملة وعلنية فى الوطن العربى ، وعلى القوى الوطنية والقومية والتقدمية ، وعلى السوفييت أيضا أن يستفيدوا من هذه الدروس .

* وفى السعودية أبدى الملك فيصل للرئيس السادات ارتياحه وسعادته بهذا القرار ، وأنه يسانده ويدعم مصر بكل ما تريد من معونة سياسية أو مادية .
* وفى الكويت ذكر السفير البريطانى أنه يشك فى امكان حصول مصر على أسلحة هجومية من أية مصادر أخرى سوى الاتحاد السوفييتى ، وأضاف أنه

لابد من وجوب الضغط على الولايات المتحدة وعلى إسرائيل للتوصل إلى تسوية سلمية .

* وقد بارك الملك الحسن خطوة السادات حيث ذكر وزير الخارجية المغربى لسفير مصر بالرباط ، وقد أضاف السفير : بأن خطوة السادات اتخذت بعد المماطلة السوفييتية ، وأن جميع الدول العربية والإسلامية وشعوبها ستقف بجانب الرئيس ، كما أضاف بأن واجب الدول العربية تعزيز علاقاتها مع أوربا وخاصة فرنسا .

* وفى الكويت أيضا ذكر السفير الأمريكى أن مصر قد أحرجت الولايات المتحدة باتخاذها هذه القرارات ، ولم يبق أمام أمريكا إلا أن تعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربى – الإسرائيلى .
* وبالقاهرة علق سكرتير ثانى قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة بقوله : أن الشرخ الذى أصاب العلاقات المصرية – السوفييتية يتسع بمرور الوقت وأنه يعتقد أن التقارب بين مصر والولايات المتحدة إن عاجلا أو آجلا .
* وعقب سفير منغوليا بالقاهرة على قرار السادات فقال : إنه أمر لا يليق بدولة صديقة قدمت لمصر كل ما يمكن من مساعدة . وأن التاريخ سيثبت أن الإتحاد السوفييتى على حق فى موقفه لأنه لا يعقل أن يورد للمنطقة أسلحة تؤدى إلى حرب إبادة يذهب ضحيتها الأبرياء .
* ومن خلال ما تردد بين الرأى العام المصرى ولاسيما المثقف منه ، فإن البعض قد طرح فكرة المفاوضات المباشرة أو مفاوضات الفندق رغم ما يتوقعونه من أن هذا الرأى سوف يوصف بالانهزامية والتطرف . ولكن من جانب آخر يرى البعض منهم عدم الدخول فى معركة مع إسرائيل قبل استكمال المعدات القتالية ، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى التورط فى أى عمليات إذا قامت إسرائيل بالإعتداء على سوريا .
* وفى لقاء السفير السوفييتى بالقاهرة مع أحد كبار رجال الدولة فى مصر ، حيث أثار معه متسائلا عن دوافع مصر لذلك القرار ، وأضاف بأن وجود القوات السوفييتية فى مصر كان يعنى أن موسكو شريكة فى المعركة ، وأنهم

لازالوا يتساءلون عن السبب الذى حدا مصر إلى إضعاف مركزها ، ولو أنهم لا يريدون إعادة مناقشة الأمر ، كما ذكر السفير أن الأمريكيين لن يخبروا عن أهدافهم ، والمهم ألا تظهر مصر بمظهر الضعيف معهم لأن إخراج الخبراء استغل من البعض على أنه خدمة للولايات المتحدة .

ولكن المسئول المصرى الكبير قد أوضح بأن العلاقات المصرية ـ السوفييتية أصبحت مشكلة داخلية بالنسبة لمصر ، وإنه من المهم بالنسبة للجبهة الداخلية أن تعلم أن هناك تقدما قد أحرز بعد زيارة الدكتور عزيز صدقى ويمكن أن تظهر آثاره خلال الأشهر القادمة ، لأن ذلك عامل هام لا غنى عنه .

وعندما تساءل المسئول المصرى الكبير عن امكانات التوصل إلى حل بدون تعاون أمريكى سوفييتى ، كان إجابة السفير السوفييتى هى : ضرورة توافر عاملين هما إتحاد كلمة العرب والاتفاق على عمل جدى ثم عدم السماح للأمريكيين بالتعامل مع القاهرة وموسكو بشكل منفرد ، فلابد من عمل مشترك مصرى – سوفييتى تجاه الولايات المتحدة وإلا فلن يحدث تقدم .

* وأخيرا وليس بآخر وفى الهند اعترف العديد من المسئولين بالحكومة الهندية أنهم غير قادرين على فهم إتجاه السياسة الخارجية لمصر بعد قرار طرد الخبراء السوفييت فى يوليو (١٩٧٢) .
* وأخيرا ، وأما عن استراتيجية قرار الرئيس السادات فإنها تبدو فى النتائج الآتية :

أولا : هز الوفاق الأمريكى – الروسى الذى تم فى مايو (١٩٧٢) فى لقاء موسكو ، حول الاسترخاء العسكرى بمنطقة الشرق الأوسط ، وفى ضوء ذلك إعادة حسابات كل من القوى العظمى لمصالحها ونفوذها وآمالها فى المنطقة وما يرتبط ذلك من مصالح متبادلة أو مشتركة فى مناطق أخرى يتصارعان عليها القوتان العظميان .

ثانيا : ضرب الاتفاق الأمريكى – السوفييتى الاستراتيجى حول ضرورة توفير الأمن والوجود لإسرائيل بعدم وجود حاجز أو مانع لتحرك عسكرى مصرى يهدد إسرائيل وأمنها ووجودها .

ثالثا : تصعيد الموقف فى منطقة الشرق الأوسط ، ما يدفع بكل من القوتين أن تسعى كل منهما إلى تحقيق الحل السلمى العادل وحل النزاع العربى – الإسرائيلى ، لدرء الخطر القائم من هذا التصعيد .

رابعا : تحقيق كسب الرأى العالمى من جراء تحرير إرادة مصر من سيطرة وهيمنة إحدى القوتين العظميين على القرار المصرى ، وبعدم انحيازها إلى أحدهم فى صورة الوجود العسكرى السوفييتى فى مصر .

خامسا : تهديد توازن القوى التى تسعى كل من أمريكا وروسيا إلى تحقيقه فى منطقة الشرق الأوسط سواء من خلال السلاح ، أو المواقف السياسية ، والمعونات الاقتصادية .

سادسا : تحقيق التقارب المصرى – العربى ولاسيما من الدول العربية التى يمكنها أن تزيد دعم مصر وموقفها سياسيا واقتصاديا وعسكريا كالسعودية التى تخشى من انتشار النفوذ الشيوعى فى المنطقة وبعض الدول العربية وخاصة مصر التى تعد أكبر الدول العربية وأعظمها تأثيرا فى مدى انتشار الشيوعية بالمنطقة . وقد نتج عن ذلك اطمئنان السعودية لسياسة السادات ، وتنسيق مواقفها مع مصر مما حقق نجاحا فى حرب البترول التى قادتها السعودية مواكبة بذلك حرب أكتوبر (١٩٧٣) .

سابعا : وعلى المستوى الوطنى ، تأكيد الثقة فى وطنية الجيش المصرى ، الذى لا يسعى لأى تمرد أو احتجاج أو تقويض نظام الحكم ، بل يسعى لتقوية عناصره من أجل المعركة المرتقبة ضد إسرائيل لاسترداد الأرض الوطنية .

ثامنا : حرمان الإتحاد السوفييتى من الإطلاع على أدق الأسرار الحربية فى مصر ، مما يهدد الأمن القومى لمصر ، وتأثير ذلك على تسرب

المعلومات والأسرار إلى إسرائيل ، لعدم مفاجأتها عسكريا وبالتالى الحفاظ وحماية أمنها ووجودها كهدف استراتيجى روسى – أمريكى واعتماد مصر على عناصرها وخبرائها الوطنيين هو كفيل بتحقيق الأهداف الوطنية دون وصاية أو هيمنة أو جاسوسية .

إلا أن هذا القرار الوطنى الاستراتيجى قد ناله بعض المآخذ من البعض ومنهم :

أن محمد حسنين هيكل يرى أن ذلك القرار نتيجة إلحاح أطراف عربية ..

ويرى أن السادات أراد القرار على هذه الصورة الدرامية وأن يتخذه بنفسه ، متصورا أنه بهذا يجعل الأمريكيين ممتنين له ولجميله ؛ فيمارسون الضغط على إسرائيل ويصبح فى غنى عن إتخاذ قرار الحرب .

وأما محمود رياض وزير الخارجية الأسبق وأمين جامعة الدول العربية السابق فيرى أن هناك خسائر عسكرية لهذا القرار تتمثل فى خروج الوحدات العسكرية السوفييتية من مصر ، وهى وحدات تعمل أساسا فى دعم الدفاع الجوى المصرى ... الأمر الذى يؤدى بالقطع إلى فجوة خطيرة فى دفاعنا الجوى وبالتالى فى قدرتنا العسكرية .

ولكن أبلغ رد على ما تردد من قولا ... ورأى سابق ، هو نصر حرب أكتوبر الذى كان لا يمكن تحقيقه بوجود القوات السوفييتية فى مصر ... والتى سبق الإشارة والتنويه وتحليل دلالات وجودها فى مصر ... وتأثير ذلك على حركة مصر العسكرية والسياسية ... لتحرير الإدارة والقرار المصرى .

وبذلك كان قرار الرئيس السادات استراتيجيا ... ووطنيا فى إطار لعبة الأمم على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى ..

وهنا يقول حسن التهامى الذى ارتبط بالرئيس السادات منذ توليه الرئاسة :

بأن قرار إخراج الخبراء الروس من الجيش المصرى كان أحد نقاط ثلاث

تبناها السادات منذ توليه الحكم وإلتزم بها . أولها التخلص من الوجود السوفييتى فى مصر لتحرير الجيش وحرية عمله العسكرى واسترداد شرف مصر وبذلك تخرج مصر من السيطرة على قراراتها أو الخديعة السياسية التى كانت سائدة فى عهد عبد الناصر ، والتى كانت جزءاً من لعبة الأمم على رقعة الشرق الأوسط وثانيهما تحرير اقتصاد مصر من إلتزاماته وارتباطاته باقتصاد السوفييت بأكثر من (٩٠ ٪) من صادراتنا وتلك كانت تعليمات عبد الناصر بعد هزيمة يونيو (١٩٦٧) . وذلك من أجل الانطلاق نحو التعامل مع جميع دول العالم . وهذا القرار ترجم لاصطلاح الانفتاح الاقتصادى .

وثالث هذه القرارات حتمية المعركة العسكرية مع إسرائيل لتحرير سيناء بتوفير مقومات وعوامل النصر فيها .

ويستدرك التهامى بقوله : ولقد كان الاتفاق مع الرئيس السادات منذ بداية حكمه على أن هذه القرارات الثلاثة تعد استراتيجية بعيدة المدى فى حكمه على أن يختار الظروف المناسبة لتنفيذ كل قرار أو هذا الخط السياسى .

فالسادات قد رأى بمنتهى البساطة والوضوح أنه ملتزم بالسلام ومقتنع بقدرة الولايات المتحدة غير المتعادلة مع قدرة السوفييت على أوراق اللعب فى الشرق الأوسط ، أى مع إسرائيل ، لأنها العنصر الأساسى ، ولذلك السبب رأى بوضوح أن نجاحه فى تصفية مشكلة مصر وإسرائيل والعرب تكمن فى انفراده مع الولايات المتحدة باللعب بالأوراق ، فكان بالنسبة له الوقت المناسب للتخلص من الورقة الخاسرة – فى نظره – وهى الورقة الروسية .

وكان فى ذلك الحين ، فإن القيادة الأمريكية الصهيونية كان تستهزىء بقدراته على التحرك فى مواجهة إسرائيل وحرية العمل فى الشرق الأوسط ، لذلك رأى أنه لابد من أن يحرك القضية ويدفع الولايات المتحدة لأداء مسئولياتها فى المنطقة ، ولذا كان لابد من التحرك العسكرى المصرى الصميم واسترداد ولو شبر واحد من أرض سيناء ليحرك قضية السلام واستعادة الأرض ، ودفع أمريكا

وتحريكها نحو التجاوب معه فى هذا الهدف ، وبهذا فقد أعاد كرامة مصر ويفعل ما لم يفعله عبد الناصر ، وحيث كانت هذه الأخيرة ركيزة أساسية فى سياسته دائما ألا وهى أن يفعل ما لم يفعله عبد الناصر !





الفصل
السابع

معركة أكتوبر ..
ولعبة الحرب السلام !



لاشك فى أن حرب أكتوبر ، ليس موضعها أن تكون فى فصل واحد من فصول هذا الكتاب وإنما موضعها موسوعات عسكرية .

إنما سنتناول هذه الحرب من خلال محور سياسى محدد وهو مايدور فى إطار لعبة الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ، وردود فعلها لدى دول المنطقة . وموقف القوى العظمى منها وتأثيرها على مجرى هذه الحرب .

إلا أننا ربما نطرق إحد جوانبها العسكرية التى تدور بتأثيرها فى إطار سياسى أيضا . ولنعرض ابتداء الموقف السياسى العالمى قبل حرب أكتوبر ، وسيكون ذلك من خلال بعض التقارير التى عرضت على الرئيس السادات ومنها :

★ أن عدداً من رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية يردد أن الرئيس السادات بما عرف عنه من حكمة لن يغامر بحرب جديدة ، وأنه سوف يستمر فى طريق الحل السلمى . ودليل ذلك هو ماوعد به السيد وزير الخارجية الدول المؤيدة لمصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن مصر لن تشن هجوما على إسرائيل .

★ وقد عاد السفير الهندى بالقاهرة من زيارة عمل للولايات المتحدة حيث أدلى بحديث لأحد كبار المسئولين المصريين قائلا : إن جميع الدوائر الأمريكية الرسمية وكذا أغلب ممثلى الدول بالجمعية العامة ، وممثلى الاتحاد السوفييتى على إقتناع تام بأن مصر لن تفكر فى الحرب ، كما فهم ذلك أيضا من زوجة موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى عند مقابلته لها فى نيويورك .

ولذا فقد أثارت دهشته الأنباء التى تتردد فى القاهرة عن قرب المعركة .

★ ثم حضر إلى القاهرة سفير الحبشة السابق فى مراكش ، وكان قد زار إسرائيل للعلاج ، وقال : إن إسرائيل تستفيد من فترة وقف إطلاق النار ؛ لأنها تقوم بتصنيع الطائرات والأسلحة حاليا . وسيفاجأ المصريون بأسلحة لايتوقعونها . كما أفاد بأن إسرائيل ستنتصر ؛ لأنها تعتبر الحرب مسألة حياة أو موت .

★ كما رفعت المخابرات المركزية الأمريكية تقريرا للبيت الأبيض فى يوم (٣٠ سبتمبر عام ١٩٧٣) جاء به : إن النشاط الذى يقوم به السادات منذ فصل الربيع ، موجه كله ، لإعطاء مصر قوة معنوية وسياسية واقتصادية واللازمة لها لتتمكن من مجابهة إسرائيل ، إلا أن العرب غير مستعدين لدخول الحرب .

★ وفى مساء يوم (٣) أكتوبر علم السفير الروسى بالقاهرة بنبأ الحرب ، وكان رد الفعل الروسى هو تنظيم ترحيل رعاياهم فى الرابع من أكتوبر بواسطة جسر جوى . كما أن وحدات الأسطول السوفييتى الراسية فى الإسكندرية وبورسعيد تركت مواقعها واتخذت عرض البحر موقعا لها فى الخامس من أكتوبر، وهنا يقول هنرى كيسنجر : وعندما علمنا بنبأ ترحيل رعايا السوفييت ، فيعسر على حتى الآن إدراك إساءة تفسير هذا الخبر . وانتظر السوفييت أن نتفهم مايقومون به ، لكننا لم نخش توجيه الأسئلة الضرورية . فهل كانت تلك طريقتهم لإعلامنا دون خيانة حلفائهم ؟! أو تلك إجراءات احترازية ؟ .

وكان قد سبق وأن حذر بريجنيف الأمريكان فى شهرى مايو ويونيو (١٩٧٣) من أن عملية عسكرية يعد لها فى مصر . وكان يبدو عليه الارتياح لقيامه بواجبه تجاهنا .

وكان هدفهم من إعلامنا الخروج من هذا المأزق .. أى معركة مصر .

★ وفى تمام الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم السبت الموافق السادس من أكتوبر (١٩٧٣) بتوقيت واشنطن ، استيقظ هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى ووزير الخارجية على نبأ حرب أكتوبر التى بدأتها مصر . وعقب ذلك طلب هنرى كيسنجر فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة

والخمسين من مساعده سكاوكرفت عقد اجتماع لفريق عمل مهمته :

أولا : تحويل الأسطول السادس الأمريكى الموزع بين موانىء إسبانية ويونانية مختلفة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط .

ثانيا : مشاريع لتعزيز الوجود الأمريكى فى البحر الأبيض المتوسط وتعبئتها لحين صدور أوامر بالتحرك .

* وفى خضم المفاجأة التى وقع فيها الأمريكان ، وفى أعلى مستوياتهم الأمنية والسياسية ، صرح ألفريد أثرتون نائب سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى حينذاك وسفير الولايات المتحدة فى القاهرة فيما بعد،فقال : إنه اليوم الفريد الذى لايمكن للإسرائيليين التحرك فيه ، ومن ثم لم يظهر أى دليل على استعدادهم .

* وبعد ست ساعات ونصف من بدء القتال ، تناقضت الأنباء الواردة من القاهرة إلى واشنطن حول الهدف الاستراتيجى من هذه الحروب ، وحيث كانت موسكو تحث السادات على قبول وقف إطلاق النار ، إلا أن السادات أكد لهم أنه سيستمر فى الحرب حتى تدمير مايسمى بنظرية الأمن الإسرائيلى .

وكان كيسنجر يرى أنه إذا صدر قرار بوقف إطلاق فى مثل هذه الحالة،فإنه تتأكد المكاسب التى أحرزها المهاجم وهذا ماكنا نريد تجنبه – كما يقول – وقد وصلت إليه أول رسالة من الرئيس السادات فى اليوم التالى للحرب – (٧) أكتوبر – جاء بها :

ليست فى نيتنا التعمق فى أراضى الغير أو توسيع جبهة القتال .

وعندئذ علق كيسنجر قائلا : لقد انطلق المارد من القمقم ، ولقد وصلت الأمور إلى درجة يصبح فيها كل تحرك انتحارا ، وكل تردد **كارثة** ، **ولاجدوى** بعد من استدراج الفرقاء لوضع حد للحرب .

* ثم وقف موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى يوم (٩ أكتوبر ١٩٧٣) ، أمام جموع الصحفيين والمراسلين فى تل أبيب ، يبدو متجهم الوجه ، شاحبا ، زائغ البصر وينظر **إلى لاشىء** ويقول : **إن هالة التفوق الإسرائيلى قد أسقطتها وأثبتت بطلانها المعارك الدائرة الآن على جبهة سيناء ، تلك المعارك** التى كشفت للعالم أننا لسنا أقوى من المصريين .

كما تبين ذلك أن المبدأ الذى طالما رددناه عن تفوقنا عليهم .. وأن الهزيمة لابد من أن تلحق بهم إذا اجترءوا على مهاجمتنا .. هو مبدأ خاطىء .. وأننا مضطرون إلى إعلان الحقائق للشعب الإسرائيلى .. ولكن بأسلوب أكثر حذرا فى انتقاء الألفاظ ..

واستطرد قائلا : لقد قللنا من مقدرة المصريين على إقامة الجسور عبر القناة .. كنت أعتقد شخصيا أن إقامتها سوف تستغرق منهم الليل بطوله ..

وعليه يمكننا دفع مدرعاتنا لسحقهم .. ولكن تبين لى أن هذه ليست مسألة سهلة .. فقد كلفنا جهدنا فى دفع مدرعاتنا إلى خط النار ثمنا فادحا للغاية .. لم نتوقعه قط ، وأنه لو كانت إسرائيل قد استمرت فى محاولة دفع المصريين إلى الخلف لفقدنا قوتنا وتركنا بلادنا بغير قوة . ولكن هذه المرة بيأس شديد .. فقد أخلينا كافة التحصينات على طول القناة بغير نظام فى أغلب الأحوال .. ونحن ندفع كل يوم ضريبة الدم فى صورة معدات وطائرات ودبابات ..

وفقدنا الكثير من طائرات سلاحنا الجوى ، وسنحتاج إلى مدرعات بعد أن دمر لنا المصريون المئات منها ، ولهذا لانقوم بتعبئة قوات الاحتياط فحسب ، بل ربما استدعينا كذلك المتقدمين فى السن .

واستدرك بقوله : ولست أعرف كيف تنتهى هذه الحرب ، فإن المصريين يتقدمون ومعهم أسلحة هائلة ، وأنه لأمر مرعب أن يجاب الرد فى مثل تلك الظروف ، إن مايهمنا الآن هو إسرائيل ولتذهب إلى الشيطان هذه البحيرات المرة أو أية مناطق أخرى ، إن قواتنا تتآكل ، ولدى أمل كبير فى أن يرسل إلينا الأمريكيون إمدادات عاجلة من الأسلحة .

وكان قبل هذا ، قد أعد موشى ديان بيانا أراد إذاعته ، إلا أن جولدا مائير منعته من ذلك ، حيث كتبه فى لحظة يأس ، وكان فحواه :

أيها المواطنون :

لن أخفى عليكم ، أننا نجتاز موقفا عصيبا ، قواتنا فى الجولان وعلى جبهة السويس فى حالة ذعر تام ، وتقوم بالتقهقر أمام القوات المصرية والسورية ، كما لم يعد لخط بارليف وجود ، إن أجهزة إشعال مياه القناة التى كنا قد أعددناها قد صارت خرافة ،

إننى لأتمنى أن أكون الآن فى الموقف الذى يعانيه رجال مدرعاتنا فى هذه اللحظات على كلتا الجبهتين ، لقد تم تحييد سلاح الجو الإسرائيلى بواسطة الدفاع الجوى فى كل من مصر وسوريا ، وقد بلغت خسائرنا فى اليوم الأول للحرب من طائرات الفانتوم والسكاى هوك وحدهما (٣٦) فانتوم و(٣٤) سكاى هوك .

* وفى التاسع من أكتوبر أيضا ، كان هناك اجتماع يضم كيسنجر وسكاركروفت وردرمان وديفيد دنيتيز السفير الإسرائيلى بواشنطن وملحقه العسكرى مردخاى موتاغور ، وكان الغرض من الاجتماع رسم لوحة حقيقية للمعركة ..

فأخذ كل من ديفنتيذ وغور بالحديث ، وأوضحا أن الخسائر التى تكبدتها إسرائيل حتى هذه اللحظة كانت مرعبة وغير منتظرة ، فقد فقدت (٤٩) طائرة بينها (١٤) طائرة فانتوم و(٥٠٠) دبابة منها (٤٠٠) على الجبهة المصرية وحدها .

وعلى أثر ذلك ، هبطت فى المساء إحدى طائرات العال دون وضع إشارتها المميزة فى قاعدة فرجينيا البحرية ، لتنقل (٨٠) صاروخا سيدواندر مع قاذفاتها وقامت أجهزة وزارة الدفاع بالتنفيذ وبسرية تامة ..

كما صرح هنرى كيسنجر للسفير الإسرائيلى دنيتيز قائلا : سنسارع فى تسليم بعض طائرات الفانتوم من طراز (أف - ٤) التى ووفق على بيعها قبل وقوع الحرب وسنلبى الطلبات السابقة من العتاد الخاص ، وكل ماتستطيعون تحميله فى طائرة العال ستحصلون عليه فى هذه الليلة بالذات !

وبدأت سبع طائرات لشركة العال تقوم برحلات مكوكية لنقل العتاد .

وقامت طائرات بوينج (٧٤٧) - جامبو جيت - بنقل صواريخ سيدواندر المضادة للطيران ذات الرءوس المتتبعة الحرارية .

وفى يوم (١٢) أكتوبر همس شلسينجر وزير الدفاع الأمريكى لهنرى كيسنجر بأنه سيقدم لإسرائيل ترسانة أسلحة يقدر ثمنها بخمسمائة مليون دولار تحتوى (١٦) طائرة فانتوم من طراز (ف - ٤ و٣٠) طائرة سكاى هوك من طراز (١ - ٤) و(١٥٠) دبابة بما فيها (٦٥) من طراز (م - ٦٠) وثلاث بطاريات صواريخ هوك مع مجموعة من الأسلحة الأخرى . وبالفعل نفذ شلسينجر ذلك حيث نقلت خلال ثلاثة أيام إلى إسرائيل على متن عشر طائرات نقل .

كما سمح البنتاجون بثلاث رحلات جبارة لطائرات (س - ٥أ) تستطيع أن تنقل كل منها من (٦٠ - ٨٠) طنا من العتاد وبصورة مباشرة إلى إسرائيل . ووافق نيكسون وألح على تنفيذ ذلك فى الحال .

وقد وصل إلى إسرائيل (١٨) ألف طن من الإمدادات العسكرية بالإضافة إلى (٣٠٠٠) طن كانت فى طريقها إلى إسرائيل أيضا .

* وعلى دفعات سريعة بلغت (٦٠) طيارا أمريكيا قد وصلوا إلى إسرائيل من العاملين فى القواعد الأمريكية بتايلاند وخاصة طيارى المقاتلات ، وقد نقلوا بحجة التدريب إلى القواعد الأمريكية فى اليونان وتركيا وكانت حقيقة وجهتهم فى النهاية هى إسرائيل .

* ومن سويسرا فقد أثارت سفارتنا فى برن مع الخارجية السويسرية عن ترحيل جنود وأطباء إسرائيليين بطائرات العال مع إعطائهم أولوية فى مطار زيوريخ . وقد رد مدير الصحافة بالخارجية أن الإطار الصحيح لهذا الخبر هو سفر بعض الإسرائيليين المدنيين،عن طريق زيوريخ نتيجة إعلان التعبئة فى إسرائيل ، وبالنسبة للأولوية التى قيل إنها منحت لهم بمطار زيوريخ،فإنه سيولى اهتماما خاصا بالموضوع مع ضرورة التمسك بنصوص اتفاقية شيكاغو للطيران المدنى ..

* وقد وصلت برقية دبلوماسية إلى القاهرة من سفارة مصر فى كانبرا باستراليا تحتوى على أن رئيس وزراء استراليا،قد أكد لهم موقفهم الحيادى رغم الضغوط الكبيرة التى يتعرضون لها من الجالية اليهودية ..

ولكن فى اليوم التالى (١٨) أكتوبر وأمام البرلمان الاسترالى،صرح رئيس الوزراء بأن حاملى الجوازات الاسترالية أحرار فى السفر إلى أى دولة يرغبون فى السفر إليها ، وأوضح أيضا أن هذه السياسة لاتتضمن بأى شكل الموافقة،أو تشجيع للاستراليين المتطوعين للخدمة العسكرية فى قوات دولة أجنبية .

* وفى كاراكاس بفنزويلا أعلن السفير الإسرائيلى هناك سفر (١٥٠) متطوعا فنزويليا إلى إسرائيل وقد حملوا معهم مليون دولار وخمسة آلاف لتردم .

* وفى مالطة حاولت الجالية اليهودية القيام بحملة تبرعات ومستلزمات طبية لإرسالها إلى إسرائيل،إلا أن الحكومة رفضت ذلك،وهددت بطرد متزعمى الحملة

واتخاذ إجراءات ضد الجالية ، كما قامت الحكومة هناك بتجميع مستلزمات طبية لإرسالها إلى مصر ..

★ وقد طلب وزير الخارجية المصرى بالنيابة ، إسماعيل فهمى إلى القائم بالأعمال الألمانى فى القاهرة إيضاحا ، لما وصل إلى مصر من أخبار عن نشاط عسكرى بالقواعد الأمريكية فى ألمانيا الغربية ، وخاصة بقاعدتى « هيدلبرج ودار مشتات » ، مع الإحاطة بأن وكيل الخارجية الألمانى وعد سفيرنا فى بون ببحث الموضوع . ثم ذكر له أنه لايوجد أى نشاط غير عادى فى القاعدتين ، كما لايوجد شخص إسرائيلى واحد بهما ، وذلك وفقا لتأكيد السفارة الأمريكية ، كما أكد أن ألمانيا الغربية لن تقبل أى تدخل عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط ، يبدأ من القواعد العسكرية الأمريكية فى ألمانيا ، وأضاف أن أى تحرك لايتم إلا بناء على قرارات مجلس الناتو .

ولكن سفير مصر رد عليه بأنه علم من مسئول لديهم أن القواعد الأمريكية تتمتع بنوع من السيادة ، مما لاتستطيع معه ألمانيا التدخل فى تحركاتها ، فأكد وكيل الخارجية الألمانى ضرورة موافقة الناتو على أى تحركات ، وأنهم لن يسمحوا باستخدام القواعد الأمريكية بألمانيا ضدنا .

ثم تساءل وكيل الخارجية الألمانى عن نوع الأسلحة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى لمصر وسوريا ، فاندهش السفير المصرى لهذا السؤال ، وخاصة أن هذا التساؤل طرح دون الإشارة إلى ماتعلنه الولايات المتحدة من تزويد إسرائيل بكافة الأسلحة ..

فعلق وكيل الخارجية الألمانى قائلا : إنه فى تقديرهم أن موقف إسرائيل قد يصبح حرجا للغاية خاصة إذا استمر تدفق السلاح السوفييتى ، فإنه ليس فى وسع إسرائيل الاستمرار فى القتال على جبهتين وأنها قد تنهار فجأة ، مما يخشى معه عدم إمكان السيطرة على الجيوش العربية فى التقدم داخل حدود إسرائيل .

فرد سفير مصر بألمانيا بقوله : إننا لانبغى إلا استعادة أراضينا ، وأنه مندهش للمنطق الذى يسود بعض الأوروبيين من أن الأمر ينحصر إما فى القضاء على إسرائيل أو القضاء على العرب ، وأن هذه هى الصورة التى تنشرها إسرائيل .

ثم ذكر وكيل الخارجية أنه يبدو للوهلة الأولى أن مبادرة السيد الرئيس السادات للسلام تصلح أساسا طيبا لمحاولة الوصول للسلام ، وأنهم سيقومون بدراستها بكل

اهتمام . فرد السفير المصرى بأن فى وسعهم – مع المجموعة الأوروبية تبنى – هذه المقترحات ، ودفعها لحيز التنفيذ لأنه على أوروبا ألا تترك زمام الأمور للدولتين العظميين وحدهما ..

ثم التقى مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الألمانية فى يوم (٢٣ أكتوبر ١٩٧٣) ، مع مستشار السفارة المصرية فى بون وذكر له : أنه لاسلطة لهم على القواعد الأمريكية الموجودة عندهم حيث تتبع الناتو ، وأن الموضوع قد نوقش مع الأمريكيين ، الذين ذكروا أنه لم ترسل طائرات فانتوم من هذه القواعد وإنما أرسلت بعض المهمات والعتاد ..

ثم عاد وزير الخارجية بالنيابة باستدعاء سفير ألمانيا الغربية بالقاهرة ، وناقشه فى موضوع المتطوعين الأجانب فى القواعد الإسرائيلية .

فذكر له السفير بأن لديهم قانونا فى ألمانيا الغربية ، يمنع تجنيد أى مواطن للعمل فى صفوف القوات الأجنبية ..

فأشار إليه الوزير إلى أن إسرائيل قد تحاول أن توهم أن المتطوعين إنما يقدمون للعمل فى المستعمرات الزراعية ، وعلى ذلك فإذا كان القانون الألمانى يمنع العمل فى الجيوش الأجنبية ، فإنه لايمنع مثلا سفرهم إلى إسرائيل تحت ستار العمل فى الزراعة .

فرد عليه السفير بأنه سيبلغ حكومته بذلك وبمدى قلقنا حول هذا الموضوع .

وفى (٢٠) أكتوبر استدعى وزير الخارجية بالنيابة المصرى إسماعيل فهمى سفير بلجيكا ، وأبلغه بموضوع المتطوعين الأجانب فى صفوف القوات الإسرائيلية ، كما سلمه نسخة من البيان الرسمى فى هذا الصدد ، وذكر له أننا سنعتبر مثل هؤلاء المتطوعين مرتزقة ..

ولكن السفير البلجيكى ذكر أن حكومته أبلغته أنه ممنوع قانونا فتح مراكز لتجنيد المتطوعين للاشتراك فى أعمال حرب ، وأن لديهم قوانين حازمة منذ عام (١٩٥١) لهذا الغرض ، وأن البوليس يراقب أى عمليات من هذا النوع . وأضاف السفير بأنه لايعرف إذا كان هناك بعض المتطوعين ممن يحملون الجنسية البلجيكية ، مع أن ذلك بالتأكيد ليس بتصريح من السلطات البلجيكية .

ثم أشار له الوزير المصرى بأنه ليس من الضرورى وجود مراكز تجنيد ، حتى لايكون هناك متطوعون ، ورغم توضيح السفير فإنه قد يكون هناك جهات أو منظمات صهيونية تعمل من أجل ذلك ، كما أن الأراضى البلجيكية قد تستخدم كمعبر للمتطوعين الأجانب لإسرائيل .

فرد عليه السفير قائلا : إنه سيسترعى انتباه بروكسل لذلك .

* وفى نيقوسيا بقبرص التقى السفيران البريطانى والمصرى وأبلغ الأول الآخر تأكيد حكومته بأن القواعد البريطانية فى قبرص لم تستخدم على الإطلاق لأى غرض فى القتال الدائر حاليا بالمنطقة ، وأنه أبلغ هذه التأكيدات القاطعة لخارجية قبرص .

* ومن روما بعث سفير مصر بإيطاليا رسالة للخارجية المصرية يشير فيها ، إلى أن الأسطول السادس يتخذ العدة لانزال قوات فى حالة تأزم الوضع بالشرق الأوسط . وأضاف فى رسالته أن إيطاليا غير راضية عن موقف فرنسا تجاه الأحداث ، إذ تتصرف الأخيرة بما يعزز مركزها دوليا ، بينما تأمل إيطاليا فى تعاونها معها لتوحيد خط المجموعة الأوربية للوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار .

* وكذبت الحكومة الأثيوبية الأنباء التى ذكرت أن اثيوبيا وعدت بتقديم كافة التسهيلات الممكنة لإسرائيل لمساعدتها فى مواجهة الضغط العسكرى العربى .. إلا أن سفارتنا المصرية هناك تذكر أن عددا كبيرا من خبراء إسرائيل فى الجيش والبوليس الأثيوبى قد تم استدعاؤهم إلى إسرائيل فى فترة الحرب .

* وعن موقف النمسا أكد وزير خارجيتها ووزير الدفاع أنه لاصحة لما تردد من عبور طائرات طراز فانتوم،قد طارت من ألمانيا الغربية إلى إسرائيل عبر أجواء النمسا .

وعما يتردد من أن النمسا تسمح لمتطوعين نمساويين يهود بالسفر للقتال مع القوات الإسرائيلية ، فقد نفى ذلك أيضا وزير خارجيتها .

ولكن سفارة مصر فى النمسا ترى أنه بالنسبة لموضوع عبور الطائرات ، فإن هناك نتوءاً بارزا داخل ألمانيا قد تعبر فيه طائرات الفانتوم المجال الجوى النمساوى فى ثوان ، دون إذن بذلك من السلطات النمساوية .

* كما وصلت برقية من عمان تذكر أن من بين المرتزقة الذين وصلوا إلى إسرائيل

– أيام الحرب وبعد وقف إطلاق النار – عددا كبيرا من الزنوج الأفريقيين والأمريكيين ، كما لاحظ شهود عيان أن حرس قطاع غزة من الزنوج ..

وقد جاءت نفس المعلومات فى برقية من سفارة مصر فى كوبنهاجن ، والتى تضمنت وصول أفواج من العسكريين الأمريكيين من الولايات المتحدة رأسا لكوبنهاجن تم سفرهم مباشرة إلى تل أبيب ، التى وصلها فوج مع توقع وصول فوج آخر كبير ، وقد لوحظ أن من بينهم عدداً من الزنوج الأمريكيين .

* وفى الساعة الخامسة عشرة والدقيقة (٣٥) من يوم الثالث عشر من شهر أكتوبر ، أبلغ هيوم وزير الخارجية البريطانى هنرى كيسنجر ، بأن الرئيس السادات يرفض وقف إطلاق النار بجميع أشكاله ، وإذا اتخذ قرار بهذا المعنى يخالف رغباته وأصبح على وشك الإقرار لعدم معارضة القوتين العظميين السوفييت والأمريكان ، فإنه سيطالب الصين أن تستخدم حق الفيتو ضد هذا القرار . كما أبلغ سفير فرنسا هنرى كيسنجر بذات الموقف .

ولكن كيسنجر يقول فى ذات اليوم لمعاونيه : لن يكون للمصالحة أى معنى ما لم يفرض حل متكافىء ، فإذا أفلحت الدول العربية فى هذه الحرب فإنها ستتحرك ضدنا ويشكلون كتلة من البلاد المعارضة لمصالحنا فى كل المنطقة ، وإذا تفوقت فى هذه المعركة ، فإنها ستضع شروط التسوية التى تلى كل حرب .

وقال أيضا : وإذا لم تفرض إسرائيل القرار ، فإنها سوف تجد نفسها تستدرج إلى حرب استنزاف لاتفيدها فيها شجاعة أو مهارة .

* وفى (١٥) أكتوبر أقيم احتفال لتقليد تسعة أعضاء من القوات المسلحة وسام الكونجرس ، فوقف الرئيس الأمريكى نيكسون يعلن قائلا : إن سياستنا الحالية هى نسخة طبق الأصل ، لتلك السياسة التى اتبعناها عام (١٩٥٨) فى لبنان ، وعام (١٩٧٠) فى الأردن ، وترتكز على مبدأ الدفاع عن حقوق كل شعب فى الشرق الأوسط ليتمكن من العيش مستقلا وآمنا .

وهنا يقول كيسنجر : وعندما أمطرنا الصحفيون بأسئلتهم ، أبعدت فى أجوبتى ، بل تحاشيت الإجابة عن هذا التهديد الضمنى .

★ وبهذا التهديد السافر ، والمعونات والمساعدات العسكرية الأمريكية المستمرة لإسرائيل ،كان لابد من أن يتوقف السادات قليلا لإعادة حساباته السياسية ..

وفى اليوم التالى لهذا التهديد .. ذهب الرئيس السادات إلى مجلس الشعب — وأثناء المعركة فى يوم (١٦ أكتوبر ١٩٧٣) ، وألقى خطابا هاما حيث أعلن قائلا :

إن الولايات المتحدة تقيم جسرا بحريا وجويا تتدفق منه على إسرائيل دبابات وطائرات ومدافع وصواريخ وإليكترونات جديدة ، ونحن نقول : لهم إن هذا لايخفينا ولكن عليكم وعلينا قبل أن تصل الآمور إلى نقطة اللاعودة آن نفهم إلى آين وإلى متى ؟ وأين ونحن خريطة الشرق الأوسط وليست إسرائيل ؟

أريد أن أوجه رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ، رسالة لايمليها القول ولكن تمليها الثقة . لاتصدر عن ضعف ولكن تصدر عن رغبة فى صون السلام ودعم الوفاق .. وإليكم مشروعنا للسلام :

أولا : إننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أراضينا التى أمسك بها الاحتلال الإسرائيلى سنة (١٩٦٧) ،ولإيجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . ونحن فى هذا نقبل التزامنا بقرارات الأمم المتحدة فى الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ثانيا : إننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى المحتلة فورا ، وتحت إشراف دولى إلى خطوط ماقبل (٥ يونيو ١٩٦٧) .

ثالثا : إننا على استعداد فور إتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى أن نحضر مؤتمر سلام دولياً فى الأمم المتحدة . سوف أحاول جهدى أن أقنع به رفاقى من القادة العرب المسئولين مباشرة عن إدارة الصراع مع العدو ، كما أننى سوف أحاول جهدى أن أقنع به ممثلى الشعب الفلسطينى ، وذلك لكى يشارك معنا ومع مجتمع الدول فى وضع قواعد وضوابط السلام فى المنطقة ، يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

رابعا : إننا على استعداد هذه الساعة ، بل هذه الدقيقة أن نبدأ فى تطهير قناة

السويس وفتحها أمام الملاحة الدولية؛لكى تعود إلى أداء دورها فى رخاء العالم وازدهاره ، ولقد أصدرت الأمر بالفعل إلى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء فى هذه العملية غداة إتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة ، وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة .

خامسا : إننا لسنا على استعداد فى هذا كله لقبول وعود مبهمة أو عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل ، وتستنزف الوقت مما لاجدوى فيه ، وتعيد قضيتنا إلى جمود ، لم نعد نقبل به مهما كانت الأسباب لدى غيرنا ، أو تضحيات بالنسبة لنا ، مانريده الآن هو الوضوح فى الغايات والوسائل .

* وعقب هذا الخطاب وردت برقيات لوزارة الخارجية المصرية تحتوى ، وتحمل ردود الفعل الدولية والعربية والأفريقية لهذا الخطاب ، وماتتضمنه من مقترحات .

فقد ذكر كيسنجر لبعض وزراء الخارجية العرب بعد مقابلتهم لنيكسون يوم (١٧ / ١٠ / ١٩٧٣) ، أن خطاب السيد الرئيس السادات فيه نقاط بناءة مع أنهم لا يتفقون مع كل ما قيل فيه ، كما ذكر أنهم لايعتبرون الرئيس السادات عدوهم .

كما أنه بالرغم من تحيز وسائل الإعلام الأمريكية لإسرائيل ، فإنها كادت تجمع على أن الخطاب معتدل .

* ثم كانت ردود الفعل العربية .. والتى تبدت فى موقف كل من العراق والذى لم يصدر أى تعليق رسمى ، حيث إن اقتراحات الرئيس السادات لا تتماشى مع خط العراق السياسى ، وقد وزع حزب البعث منشورا داخليا سريا منذ أيام ، ورد به أن مصر وسوريا بعد كسب المعركة ستفرضان على الأمة العربية من موقع القوة الحل السياسى ، الذى يريانه للقضية الفلسطينية ، هذا و لم تعر الصحف الرسمية الاهتمام الكافى وقد أغفلت الإشارة لاقتراح السيد الرئيس . ومن المتوقع أن يقوم العراق أولا باستطلاع رأى المنظمات الفلسطينية قبل إعلان رد فعله النهائى .

* وفى السودان ذكر الرئيس نميرى لسفيرنا بالخرطوم أن الخطاب عظيم وكان موضع تقدير ، وقد أبدى رجال الحكومة ارتياحهم للخطاب ولمقترحات السلام .

وكذلك فى أبوظبى ، قد لقى الخطاب اهتماما كبيرا بجميع وسائل الإعلام وأذيع

كاملا على الهواء ، والشعور العام هو تأييده لموضوعيته وإيجابيته .

★ ثم كانت ردود الفعل الأوربية ، فقد تجلت فى برقيات أخرى أيضا .

ففى هولندا يرى مدير الشرق الأوسط بوزارة الخارجية فى مقترحات السلام تنفيذا جزئيا للقرار (٢٤٢) إلا أنه متشائم بالنسبة لمدى قبول الطرف الآخر لهذه المقترحات .

ورأت ألمانيا الديمقراطية أن الخطاب سياسى بارع صادر من مركز القوة وفى الوقت المناسب ، ويجمع بين الدعوة للسلام وتحاشى المواجهة العالمية ، وبين القدرة على النصر .

وفى ألمانيا الاتحادية ذكر وزير الدولة بالخارجية الألمانية ، أن اجتماعا خاصا قد تم بالخارجية لدراسة الخطاب والموقف ، وأنهم معنيون تماما بالوصول إلى سلام عادل ، وإنهم سيحاولون الوصول إلى ذلك من خلال المجموعة الأوربية ؛ حتى لايترك الزمام للدولتين العظميين .

وفى إيطاليا شرح السفير المصرى لوزير الخارجية الإيطالى خطاب السيد الرئيس ، وطلب إليه ضرورة تعجيل إيطاليا بسرعة انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية . فذكر الوزير أنه قام بنفسه ببذل مجهودات لتجميع الصف الأوربى ؛ لوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار (٢٤٢) . وقد أبدى الوزير إعجابه بالخطاب الذى يؤكد رأى إيطاليا،من أن مصر دائما كانت معتدلة فى مطالبها وبناءة فى آرائها للوصول إلى السلام دون لهجة التهديد . وقد أشار سفير مصر بأن مظاهر تأييد إيطاليا لم تترجم حتى الآن إلى تصريحات رسمية محددة ، فأجاب بأن شعور إيطاليا إلى جانب أصدقائها فى مصر والدول العربية ، وأن عدم تصريحهم بذلك لايحجم إنكار الحقيقة ، ولكنها تعتقد أن عدم إعلان ذلك يحقق مصلحة لإيطاليا والعرب لإمكان استعمال إيطاليا صداقتها مع الولايات المتحدة وروابطها مع إسرائيل للتأثير عليهما ، وأن الولايات المتحدة تستمع إليهم ، وأن سفير مصر سيشعر بما ستثمر عنه مجهودات إيطاليا التى يرجو أن تنجح فى تحقيق التسوية العادلة على أساس قرار مجلس الأمن .

وفى أفريقيا .. جاءت البرقيات لتسجل أنه فى بورندى أشارت جميع وسائل الإعلام إلى ماتضمنه الخطاب تفصيليا ، وذكر أحد التعليقات الإذاعية أنه أهم وأعظم

خطابات السيد الرئيس ، فقد تحدث عن الحرب من موقف الواثق بنفسه ، كما تحدث عن الرغبة المخلصة للسلام .

وفى الكونغو (كينشاسا) اهتمت وسائل الإعلام بالخطاب ونددت بموقف إسرائيل هذا ، وتتعاطف غالبية الأوساط الرسمية فى كنيشاسا مع الموقف العربى ..

وفى تناناريف يرى وزير الخارجية أن الخطاب يعزز دبلوماسيا الموقف العسكرى إذ لاتملك الدول الصديقة وموسكو إلا تأييده ، بينما يحرم أمريكا من أى مبرر لاستمرار تسليحها لإسرائيل .

وفى دار السلام ترى الأوساط المعنية ، أن الخطاب متوازن ويؤكد رغبة مصر فى السلام ويضاعف من التأييد الدولى لها ، كما أن توقيت صدوره سيسهم فى الجهود المبذولة حاليا لإقرار السلام ، ويرى الأصدقاء أن الموقف على أرض المعركة هو الفاصل ، وهو الذى سيحدد وقت إطلاق النار وكيفية تحقيق السلام .

أما فى طهران فقد كان التركيز على شروط السلام ، وكذا التهديد باستخدام صواريخ الظافر ، وقد نشرت الصحافة الكثير من التعليقات على الخطاب ، فى حين تبرز خطاب جولدا مائير .

ويرى البعض أن على قادة المقاومة الفلسطينية التصرف بهدوء إزاء خطاب السيد الرئيس ، الذى يؤدى فى النهاية إلى تبنى فكرة الدولة الفلسطينية ، وأن يتشاوروا مع السيد الرئيس بشأنه ، كما يرى أن إعلان سيادته أن جيش مصر يحرر أرضه ، ولا يعتدى ، بالاضافة إلى مشروعه للسلام ، إنما يهدف إلى طمأنة الدول الصديقة وتحييد موقف أمريكا الذى يزود إسرائيل بالسلاح ، ويضيف : إن قطاعات كبيرة من المصريين فاجأها مشروع سيادته للتسوية إلا أن الغالبية قابلت الخطاب بترحيب كامل ، نابع من اقتناعها بأن مصر فى حاجة إلى مزيد من التعقل بعد انتصاراتها وإلا ضاع كل شىء .

ومن رومانيا ترى سفارة مصر أن بوخارست كانت تتجنب منذ عام (١٩٦٧) أن تعلن تأييدها أو إدانتها لهذا الطرف أو ذاك ، بل كانت حينئذ أكثر ميلا لتأييد إسرائيل ، أما اليوم فالعكس هو الصحيح ، وقد ذكر تشاوشيسكو فى لقاء مع سفير مصر يوم (١٧) أكتوبر أنه يوافق على مشروع السيد الرئيس ، وذكر أنه يلتقى

مع بعض أفكاره ، وكانت هذه دعوة غير مباشرة لإعلان تأييده للمشروع ، وكانت السفارة ترى استغلال بيان رومانيا الذى تؤيد فيه مشروع الرئيس السادات .

* وعندما انتهى الرئيس السادات من إلقاء خطابه السابق ، وإعلان مبادرته نحو السلام ، وعاد إلى منزله ، فإذا به يفاجأ بأنباء الثغرة الإسرائيلية ، وهى عبور بعض القوات الإسرائيلية إلى غرب قناة السويس فى منطقة البحيرات المرة ..

ومن هنا بدأ يفكر فى الموافقة على قرار وقف إطلاق النار ، حتى لايعطى الفرصة للولايات المتحدة لكى تجهض انتصاره – على إسرائيل – الاستراتيجى .. وهى تحقيق أهدافه الوطنية .

وهذه الثغرة وآثارها ، كان لها انعكاس سياسى فى أولى المباحثات المصرية – الإسرائيلية عند الكيلو (١٠١) من السويس . كما أن بعض وقائع الحرب وأحداثها قد ألقت بظلالها على مفاوضات السلام فيما بعد بين مصر وإسرائيل .

ففى مفاوضات حسن التهامى وموشى ديان فى أول لقاء سرى ، تساءل ديان عن أسباب توقف الهجوم المصرى فى سيناء فى اليومين الرابع والخامس من القتال ، وقال لحسن التهامى : إن هناك دراسات الآن فى إسرائيل تعد وتبحث عن الإجابة عن هذا التساؤل .

وسبب أهمية ذلك التساؤل عند إسرائيل .. كما قال ديان لحسن التهامى :

إننى سأقول لك بصراحة .. لو أنكم قد تقدمتم بسرعة ولم تتوقفوا ، فكان يمكنكم احتلال تل أبيب بدون مقاومة .. حيث إنه لم يكن هناك جندى أو فرد إسرائيلى واحد على استعداد للتصدى أو المقاومة للهجوم المصرى أو لمقاتلتكم ، بل إن بعضهم كان يرفض الصعود إلى الدبابات ، وجميعهم رفضوا التوجه إلى سيناء فى بداية الحرب ، وكان يمكن تدفق الهجوم نحو الممرات ، ولاسيما أنه لم تكن هناك قوات إسرائيلية تقاوم الهجوم أو موجودة بحجم كبير من المقاومة الإسرائيلية يماثل تدفق القوات المصرية !! .

وعندما عاد حسن التهامى من هذا اللقاء الأول ، طرح على الرئيس السادات نفس التساؤل ؟ فأجابه الرئيس بقوله : إننى اتبعت ونفذت توصية مكتب الدراسات

الاستراتيجية للأهرام (وأنت عارف مين رئيسه) .

وقد أعلن تبرير ذلك فيما بعد ، أن توقف القوات المصرية عن تطوير الهجوم فى هذين اليومين ، كان بعذر تحريك بطاريات الدفاع الجوى إلى شرق القناة ، ولذلك لعمل غطاء جوى كاف لهذا التطوير الهجومى . إلا أن حسن التهامى يرى أن ذلك قد أتاح الفرصة للقوات الإسرائيلية بالتقاط أنفاسها ، واستيعاب قادتها صدمة المفاجأة ، بل إن الأمريكان رأوا أنها فرصة سانحة لمساعدة إسرائيل حينذاك أو فى تلك الأثناء ، وقد قال لى بعد ذلك بعض المسئولين الأمريكان : إن هذا التدخل الأمريكى فى الآونة المشار إليها ، كان بغرض منع انهيار إسرائيل . وكان لابد ألا يتحقق هناك غالب أو مغلوب حتى لايفرض الغالب شروطه . وبالتالى عندما بدآت مفاوضات السلام كانت من منطلق المبدأ الكيسنجرى الذى هو لاغالب ولامغلوب ولا شروط مسبقة ، كما وقع هذا فى كامب ديفيد .

بل إنه فى ذلك الاجتماع الأخير ، طرحت حرب أكتوبر نفسها كسياسة بين الرؤساء الثلاثة كارتر والسادات وبيجين ، وحيث إن هذا الأخير قد حاول التهجم على السادات بقوله : يقولون : إن هناك دولة انتصرت تريد فرض شروطها .

فرد عليه السادات قائلا : بالفعل . إننى انتصرت .

فقال له بيجين : لا . إنما أنا الذى انتصرت لأننى احتللت أرضا لم تكن تحت يدى من قبل . ودخلت عندك فى الضفة الغربية لقناة السويس ، وكان يمكن أن أحتل قناة السويس . وأنا أسألك سؤالا : إنك تقول باستعدادك لأن تسقط إسرائيل فور الحرب ، ولكن عندما عملنا معك مفاوضات فك الاشتباك والهدنة فأين أجريناها ؟!

فأجابه السادات : فى الكيلو (١٠١) !

فقال بيجين : الكيلو (١٠١) من القاهرة أو تل أبيب ؟ .

فانفعل السادات لمغالطة بيجين وتدخل كارتر وقال : لاغالب ولامغلوب .

وهذا المبدأ الأخير حاول أن يحققه كيسنجر عندما تولى إدارة الصراع العسكرى المصرى – الإسرائيلى فى حرب أكتوبر (١٩٧٣) . وقد سادت هذه النغمة طوال المحادثات والمفاوضات حول السلام .

وقبل حرب أكتوبر كان قد طلب حسن التهامى إلى الرئيس السادات أن يكون موضعه فى ميدان المعركة . فرفض السادات ، ثم طلب إليه التواجد بمركز قيادة القوات المسلحة ، لمنع أى اهتزاز كما حدث فى (١٩٦٧) وتلكأ السادات أيضا .. إلى أن حدثت الثغرة .

★ وبعد نشوب الحرب ، وفى اليوم الخامس للقتال وقبيل حدوث الثغرة بسبعة أيام فقد بعث حسن التهامى للرئيس السادات طلبا رسميا يطالب فيه بقيادة جميع القوات الخاصة للقوات المسلحة ، وذلك للقيام بعمليات فدائية ولتحقيق عدة أهداف منها :

١ – ضرب العدو فى مطاراته الخلفية .
٢ – احتلال المضايق تمهيدا لوصول الجيش المصرى إليها .
٣ – منع أى قوات إسرائيلية يمكنها الحصول على أى إمدادات من الحدود الشرقية إلى ميدان المعركة .
٤ – القيام بواجب سد أى ثغرات وإغلاقها فورا لدراية حسن التهامى المسبق بتكتيكات إسرائيل القتالية .

ولم يرد الرئيس السادات على طلب حسن التهامى أو يتجاوب معه وقتها .

وعندما ذهب الرئيس السادات إلى مجلس الشعب ، وأعلن استعداده لمفاوضات سلام وهو فى وضع المنتصر ، ثم عاد لمنزله ، فسمع جولدا مائير تقول : نحن الآن على الضفة الغربية لقناة السويس .

ومر يومان على هذا ، واتصل حسن التهامى بأحمد أبو إسماعيل وزير الحربية حينذاك مستفسرا عن وضع الثغرة ، فقيل له فى مركز القيادة : إنه يرتاح فى منزله . وسأل عن الرئيس السادات فقيل له :

إنه ليس موجودا بالقاهرة .. وكان موجودا بالقناطر الخيرية ، وفى اليوم الثالث طلب إبراهيم الرفاعى قائد الصاعقة ، والذى سبق وأن قاد عمليات فدائية ضد القوات الإسرائيلية فى سيناء وخليج العقبة ، وعمق الأرض المحتلة مابين (١٩٦٧ – ١٩٧٣) بلغت أكثر من (٣٥٠) طلعة وعملية ، فاتصل بحسن التهامى تليفونيا قائلا له : عدت الآن .. ولكننى سأذهب فورا إلى موقع الثغرة للسيطرة عليها وضربها .

فرد عليه التهامى بقوله : قاتل بقواتك وماتطيق . فالمعركة تطورت إلى أكثر من عملية فدائية تقودها أنت . فالعملية تحتاج إلى هجوم مضاد .

وفى ذلك اليوم أيضا ، خرجت بعض طلعات الطيران بطائرات التدريب وذلك لضرب القوات الإسرائيلية فى الثغرة ، إلا أن إبراهيم الرفاعى قد استشهد ، وكذلك أخو حسن التهامى فى اليوم التالى ، بعد أن ضربوا عددا من الطائرات الإسرائيلية وأسقطوها .

وبدأ حسن التهامى فى إعداد إجراءات دفن إبراهيم الرفاعى قريبه ، وبعد الانتهاء منها وفى منتصف الليل فإذا بتليفون يدق فى منزله ، وكان الطرف المتحدث فوزى عبد الحافظ سكرتير الرئيس ، ويبلغه قائلا : الريس عايز يكلمك .

فرد عليه التهامى : إذا كان يعزينى فى استشهاد إبراهيم الرفاعى ، فأنا لست فى حاجة إليه (كان نسيبا لحسن التهامى أى زوج أخته) .

فقال فوزى : لاياأفندم .. لاياأفندم .. دا الموضوع حاجة ثانية خالص . فطلب إليه التهامى أن يوصله به .

وعلى الفور بادره التهامى قائلا : مساء الخير ياريس .. إزاى الحال .. إن شاء الله تكون الثغرة أو الجيب اتلم شوية .

فرد السادات قائلا : لاياحسن .. دى مصيبة .. دى مصيبة ياحسن .
فقال التهامى : خير ياريس .
فعاد السادات قائلا : هذه كارثة ياحسن .. اعمل معروف الحق مصر .
فقال التهامى : ماأنا قلت لك الكلام ده من الأول ياريس وعندك طلب رسمى به .
فرد السادات : ياحسن . ده مش وقت عتاب .. مش وقت عتاب .. وأنا فى عرض النبى .. الحقنى ..
فانفعل التهامى من هذا التعبير ، استشعارا منه بخطورة الموقف وتساءل :
ماذا تريد منى أن أفعل ؟ ماذا تريد ؟ .
فتساءل الرئيس السادات : تقدر تطلع الجبهة ؟
فأجاب التهامى : إن هذا طلبى من الأول .
فقال السادات : متى تستطيع أن تذهب إليها ؟

فرد التهامى : بمجرد تغيير ملابسى .

فرد السادات : إذن . سأبعث إليك بسيارة . ولما تروح الجبهة ، إذهب إلى القطاع الجنوبى ، وهم سيعطونك الصورة الكاملة . حوش عن مصر ياحسن . وخذ معك القوات المغربية .

ثم تساءل السادات : القوات المغربية فين ياحسن .

فأجابه التهامى : أخيرا نزلت الجبهة . بعد أن حجزوها أسبوعا على سبيل الاحتياط .

وبالفعل ، أرتدى حسن التهامى بدلة عسكرية ميدانية كان قد أعدها من قبل بدون رتب ، وبمجرد وصول السيارة التى بعث بها الرئيس السادات له ، استقلها واتجه على الفور إلى القطاع الجنوبى . حيث كانت هناك تعليمات لقيادته بالاجتماع به بمجرد وصوله ، وتدارس الموقف العسكرى هناك . وكانت هذه القيادات جاهزة بالخرائط وتبيان تفاصيل الموقف ، وكانت القوات المغربية جالسة على الأرض ولم توزع على مهام قتالية بعد .

وكان الموقف العسكرى عندما وصلت إلى هناك - كما يروى التهامى - آن هناك (٥٠) كيلو متراً من قاعدة الأدبية حتى العين السخنة خالية من أى جنود ، حيث إن الوحدات التى كانت على طول هذه المسافة تحركت إلى الشمال . والقطاع ليس به غير دباباتين موديل (٣٦) ، وهى من الطراز الذى استعمل فى الحرب العالمية الثانية . وبطارية (٢٥) رطل إنجليزى ورادار المنطقة الجنوبية كلها وقوات للحدود . وكانت الخطة حينذاك قائمة على أساس الانسحاب أمام أى هجوم إسرائيلى مفاجىء تمهيدا لضربة مضادة . إلا أننى بعد مناقشة القادة استقر الرأى على إلغاء الانسحاب . ودعم الخط الدفاعى الثانى الواقع عند تقاطع الطرق الموصلة إلى طريق السويس - مصر . واتفق على التدعيم أو الاستشهاد . ثم إعادة السيطرة على خط الدفاع الأول على البحر الأحمر ومنع أى عمليات إنزال بالدبابات البرمائية ، أو بجنود بالقتال المباشر والتصدى لها وعدم السماح لها . بإحراز موضع قدم على ساحل مصر .

ثم قمت بتوزيع القوات المغربية عند تقاطعات الطرق وحراستها ، وحفر الخنادق مستعينا بكتيبة مغربية . ووزعت ألف جندى عكس قطاع البحر الأحمر بقيادة كولونيل مغربى من الأسرة الملكية المغربية .

وبذلك أصبحت هناك خطة دفاع ثابتة بقوة ضاربة ، وللأسف عدم وجود دبابات كانت نقطة ضعف كبيرة .

وكانت التعليمات صريحة بعدم السماح بأى اختراق ، ولاعمليات إنزال بحرية على طول شاطىء خليج السويس .

وكان هدف القوات الإسرائيلية الدخول إلى مشارف القاهرة ، وقد اختار السادات لحسن التهامى هذه المهمة العسكرية فى هذه المنطقة بالذات ، وهى بير عديب بجنوب السويس ؛ لأنها المدخل إلى حلوان جنوب القاهرة ومنطقة التصنيع . وكان لابد من اتخاذ هذا الإجراء الحاسم لسد هذه الثغرة الخطيرة .

فقد دخلت القوات الإسرائيلية حول ميناء الزيتية ومصنع تكرير البترول ، وقصدت رأسا قاعدة الأدبية بقوة (٣٥) دبابة ، ولم تكن هناك مقاومة فى الطريق حتى أشرفت القوات الإسرائيلية على قاعدة الأدبية نفسها . واتصلت قيادة الأدبية بقيادتنا ، وطلبت عمل مايمكن عمله لإجلاء القوات المحاصرة الإسرائيلية عن قاعدة الأدبية ، الذى كان من المفروض أن تهاجم صباح اليوم التالى ، وكان ذلك قبل منتصف الليل .

فخرجت القوة المحدودة من الاحتياط خفيف الحركة من الدبابات والسيارات نصف جنزير المحدودة العدد ، والتى كانت تحمل معها أطقم « آربى . جى » المحمولة بالكتف فصدر لها أمر بالتحرك اتجاه ميناء الأدبية .. وكانت الدبابات الإسرائيلية فى ذلك الوقت تسلط أضواءها على مناطق الاقتراب من الميناء ومنشغلة بإعادة تنظيم وحداتها وتعبئة خزانات الوقود للدبابات ، وبتحرك قوة الهجوم المضاد ليلا ، كانت مفأجاة للقوات الإسرائيلية هذه ، لاسيما أن تردد أصوات الكول المتحرك فى جبل عتاقة أظهر القوة ليلا ، وكأنها رتل ضخم من الدبابات غير المرئية للعدو .

فأسرعت القوة الإسرائيلية بتحميل أفرادها إلى الدبابات وإطفاء أنوارها وشرعت فى الجلاء عن ميناء الأدبية قبل طلوع فجر ذلك اليوم اعتقادا منها – على ماتتصور – أن هذه القوة المصرية المتحركة ليلا ، لابد أن تكون وحدة عسكرية خاصة قادرة على القتال الليلى ، وبالتالى سيكون هجومها على قوة الدبابات الإسرائيلية نذيرا بفنائها أو ضربها تدميرا .

وبجلاء الدبابات الإسرائيلية قبل وصول هذه القوة المدرعة المحدودة إلى ميناء الأدبية انتهى الحصار وأصبحت الأدبية فى نهار اليوم التالى حرة ، وليس عليها أى حصار إسرائيلى . وتم الاتصال بقائد القاعدة والاطمئنان على سلامتها .. إلا أنه فى اليوم التالى قد زادت الطائرات الاستطلاعية الإسرائيلية عدة طلعات وتحرك رتل الدبابات الإسرائيلى نفسه مرة أخرى إلى منطقة بير عديب لمواجهة مصدر الخطر الذى تعرضت له فى الليلة السابقة ، وباقتراب الدبابات إلى قيادة منطقة بير عديب تصدت لها المدفعية ودمرت أولى دباباتها المتقدمة وسط الرمال ، حيث كانت تتقدم بتشكيل قتالى ، وبتدمير أول دبابة ، استدارت الدبابات الإسرائيلية جميعا ورجعت خارج المنطقة كلية .

ويستدرك التهامى بقوله :

وبهذه المواجهة لدبابات المدعو شارون والتى كانت تعربد فى المنطقة ، كما قال البعض ذلك ، كان يكفى إزعاجها والتصدى لها وعدم تركها تموج فى المنطقة مابين السويس وطريق القاهرة ، على هذا النحو الذى لعبت فيه بدورها . إذ إن بُعد هذه القوة الإسرائيلية عن منطقة بيرعديب بدأت تتغلغل فى مناطق أخرى أقل مقاومة لها .. فتحولت إلى طريق السويس القاهرة ، فى ذات الوقت استولت قوة من هذه الدبابات على ميناء الزيتية الذى كانت قد تجنبته فى اليوم السابق ، وطردت أمامها اللواء (١٣) مشاة المحمل الذى لم يقاوم ومر من خلال منطقة بيرعديب منسحبا بدون تعليمات بعد الغروب ، وكانت تتبعه الدبابات الإسرائيلية ، حيث تمركزت مرة أخرى وسط هذه الفوضى فوق قاعدة الأدبية ، بعد أن استولت فى ذلك اليوم على ميناء الزيتية أيضا ، وأخرجت عمال البترول وموظفى مصنع التكرير إلى الطريق العام وأمرتهم بالسير على الأقدام خارج المنطقة .

ثم تقدمت قوات أريل شارون وعبرت قيادة الجيش الثالث الميدانى قاصدة طريق السويس – القاهرة ، وتطورت الأحداث حتى بلغت الكيلو (١٠١) ، وكانت قد تجنبت جميع نقاط المقاومة التى سار تعزيزها للتصدى لهم ، واختارت لنفسها أسهل الطرق للوصول إلى الهدف .

ومن المؤسف أن سيطرة طيرانها فى تلك المرحلة فقط على أجواء المعركة قد مكنها من ذلك ، بالإضافة إلى صور الاستطلاع الجوى الأمريكى لمواقع تمركز القوات

المصرية من خلال الخطة الكيسنجرية ، لمعاونة إسرائيل والتى بدونها ماكان يمكن لشارون وقواته أن تختار أهدافها بهذه السرعة والسهولة ؛ للوصول إلى أهدافها متجنبة الاستحكامات المصرية والنقط القوية فى الدفاع .

ثم هوجمت الأدبية للمرة الثانية خلال هذه الفوضى فى ميدان القتال ، ولاسيما بعد أن أصبح الموقف غير متكافىء فى موازين القوتين ، بما لدى إسرائيل من خطط ومعاونات خارجية لقوة إسرائيل المسرحية .

ونخلص من هذا الموقف الذى يمثل جزءاً من معارك الثغرة ، أن كل الذى حدث فى قطاع السويس والأدبية والزيتية ودخول القوات المدرعة الإسرائيلية إلى الكيلو (١٠١) ، كل هذا حدث بعد صدور قرار مجلس الأمن بوقف القتال والهدنة وثبات كل قوة مقاتلة محل موقعها يوم صدور هذا القرار .

وبذلك كان وصول القوات الإسرائيلية إلى الكيلو (١٠١) فى غير أوقات القتال وفرض الهدنة على الطرفين ، وعدم إذعان إسرائيل إليها بعد موافقتها عليها . يعد من وجهة النظر الواقعية والقانونية والعرف الدولى ، كأنها لم تكن ، وكان لايجوز لأحد أن يسمح لإسرائيل أو الولايات المتحدة أن تستفيد من هذا الموقف بأى شكل من الأشكال ، وبالتالى كان يجب عدم الإذعان لمطلب التفاوض بين القوتين عند الكيلو (١٠١) .

وبعد الهدنة الثانية بثلاثة أيام ، اتصل الدكتور عبد القادر حاتم النائب الأول لرئيس الوزراء بحسن التهامى قائلا له : (يا حسن بيه ، الريس يقول لحضرتك الحرب انتهت وبيقولك ارجع وريح ونحن مقدرين لمجهودك) .

وعاد حسن التهامى بسيارة جيب إلى القاهرة ، واتجه رأسا إلى قصر عابدين وسأل عن الرئيس السادات فقيل له : إنه بقصر الطاهرة .

فذهب إلى هناك ، ودخل القصر ، وسأل عن الرئيس وكان مازال بملابس الميدان فقيل له : إنه فى المكتب . فقال لمحدثه : بلغوه أننى موجود .

فدخل أحد السكرتارية ثم عاد إليه قائلا : الريس الآن فى اجتماع وسيطلبك فسأل : من معه بالمكتب ؟ فقيل له : محمد حسنين هيكل وإسماعيل فهمى .

وغضب حسن التهامى واتجه إلى منزله وطلبه الرئيس السادات عدة مرات وطلب

حضوره لمقابلته ، إلا أن حسن التهامى كان مازال غاضبا حتى قال له فوزى عبد الحافظ سكرتير الرئيس : أرجوك يا أفندم « ما يصحش » تعمل كده مع الرئيس ، إلا أن حسن التهامى لم يبال .

ومر أسبوعان على ذلك ، حتى حضر تنكو عبد الرحمن أمين عام المؤتمر الإسلامى ورئيس وزراء ماليزيا السابق ، والذى حقق استقلال بلاده بالتفاوض مع الإنجليز . وكان قد قام بزيارة رئيس وزراء باكستان ذو الفقار على بوتو وعرض عليه عقد اجتماع للمؤتمر الإسلامى ، وذلك للبحث فى إمكان الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل والدول الكبرى لتحقيق السلام الشامل العادل فى الشرق الأوسط بعد انتصار مصر فى حرب اكتوبر !، إلا أن ذو الفقار طلب إليه أن يذهب إلى الملك فيصل بالسعودية لعرض الأمر ، وعندما عرض تنكو على الملك خالد ذلك الاقتراح ، طلب إليه أيضا التوجه إلى مصر ومقابلة حسن التهامى بصفته الأمين العام المنتخب الجديد للمؤتمر الإسلامى ، والرئيس السادات لاستطلاع وجهة نظرهم ، وعندما بلغ ذلك التهامى . استدعى سفير باكستان بالقاهرة فى جلسة طويلة وقال له :

كيف يتحدث تنكو عبد الرحمن فى ذلك و لم تنته بعد آثار الحرب . وكيف تدعو لانعقاد قمة المؤتمر الإسلامى ، من أجل أن تطلب إليه الموافقة على بند واحد فى جدول الأعمال ، وهو بحث التفاوض مع إسرائيل من أجل السلام ، بأى منطق ذلك ؟

فهناك دول ستقبل وأخرى لن تقبل ذلك . وهناك دول ذات مواقف ثابتة وستثير الدنيا كلها ، وهناك دول ستتفهم هذا ، وفى النهاية يفشل المؤتمر .

فأرسل حسن التهامى برقية طويلة إلى ذو الفقار على بوتو جاء بها :

إن الأجدى من ذلك ، أن يعقد مؤتمر قمة إسلامى لتحية مصر ، وبحث الآثار والترتيبات اللاحقة للنصر العسكرى ، الذى حققته مصر لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى . ومن ناحية بعث ذو الفقار على بوتو الرد على التهامى جاء به : إنى أوافق وأحيى هذا الاتجاه .

كما بعث الملك فيصل ذات المعنى للتهامى أيضا . وحيث كان قد سبق للملك فيصل ، عندما عرض عليه تنكو عبد الرحمن فكرة عقد المؤتمر ، أن طلب إليه الذهاب إلى مصر للتفاهم معها أولا . وعقب كل هذه الرسائل ، ذهب التهامى للرئيس

السادات ليطلعه على الصورة كاملة ، قبل أن يلتقى بأمين عام المؤتمر الإسلامى تنكو عبد الرحمن . ثم التقيا بالرئيس وخرج تنكو عبد الرحمن من هذا اللقاء ، دون أن يحصل على موافقة الرئيس السادات .

وتأجل المؤتمر المقترح إلى أن يتسلم حسن التهامى منصبه كأمين عام للمؤتمر الإسلامى ، والذى كان قد تقرر ذلك مبدئيا ، على أن ينفذ هذا بدءا من أول يناير عام (١٩٧٤) .

وبعد انتهاء مقابلة تنكو عبد الرحمن للرئيس السادات أصبح التهامى والسادات وجها لوجه منفردين . فبادره التهامى قائلا :

أنا لى معك كلام دلوقتى طالما اتقابلنا منفردين ، فكيف تترك الثغرة تصل إلى هذه الدرجة .. فرد السادات بقوله : ياحسن . القيادة كانت بتكذب علىّ فتساءل التهامى : ماذا تعنى ؟ فأجاب السادات : لم يكن يبلغونى حقائق الثغرة يوماً بيوم وكانوا يبلغونى يوميا إن كل شيء تحت السيطرة ، ولما شعرت إن الشاذلى قد انهار والموقف متأزم . طلبتك فى التليفون من القيادة ، وعندما ذهبت إلى القيادة قلت لهم : ليس أمامنا إلا حسن التهامى والذى يمكنه إنقاذ الموقف .

وبالفعل فهو فى اليوم التالى لاتصاله بى ، فقد أعلن فى الصحافة والتليفزيون أنه قرر دعوة مجلس الأمن للانعقاد لوقف القتال ، وكلفت حسن التهامى بالتوجه إلى الجبهة .

فقلت له : كيف يكذبون ؟ وأين أنت ؟ .. أأنت فى القيادة يوميا ؟ .. وقد سبق أن طلبت إليك أن أكون فى القيادة .

فرد السادات : لم أكن أقدر أن كل هذا سيحدث . ثم أردف بقوله :

يا حسن . أنا كنت مطمئن (٢٤) قيراطا عندما عرفت أن قواتنا المسلحة قد عبرت قناة السويس وأنه قد وصلت أول دبابة على الضفة الشرقية للقناة ومن هذه اللحظة قلت : إننا انتصرنا .

فقال التهامى : إلى هذه الدرجة تطمئن لمجرد ساعات نصر .

فقال : وأكثر من هذا . فقد استمرت حياتى الطبيعية . ولم أغيرها .

واطمئن ياحسن .. اللى حصل ياحسن حصل ولك الحق فى العتاب .. وأنا آسف لما رجعت من الجبهة ولم أقابلك .

وفهمت من كلامه حينئذ أنه وإسماعيل فهمى ، ومحمد حسنين هيكل ، كانوا يعملون ترتيبات السلام مع كيسنجر من ذلك الوقت ، حيث كانوا همزة الوصل مع الأمريكان ، ويستدرك التهامى بقوله :

وإذا كان محمد حسنين هيكل يشارك فى ترتيبات مفاوضات مع كيسنجر ، وهو الذى أوصى بعدم التحرك يومى (٤ ، ٥) من القتال كما قال السادات تحت حجة تحريك بطاريات الدفاع الجوى ، والتى لم تتحرك بالفعل ، فإن هذه التوصية التى أوصى أو قالها السادات ، إنما كانت تعنى فى الحقيقة إنذارا أمريكيا للسادات أو تضليلا بعدم التقدم ، وأكثر من هذا ، أو ما وصل إليه على الشاطىء الشرق للقناة ، وكانت الاستجابة لتنفيذ هذه التوصية بداية كارثة .

ولعلنا نذكر أن السادات قبل اعتقاله لهيكل (٥ سبتمبر ١٩٨١) ، قد ألمح بالنسبة لهيكل أنه سيكون له كلام آخر ، وفى مناسبة أخرى ..

وكانت هذه التوصية بمثابة غصة فى حلق السادات تجاه هيكل .

ويفسر التهامى ذلك أيضا : بأنه بدءا من اليومين الرابع والخامس للقتال الذى تحدث عنهما موشى ديان ، فقد كانت هذه التوصية أيا كان مصدرها هى بداية كارثة تهايل الموقف العسكرى على ضفة القناة . ومن أسباب وقوع الثغرة التى اضطر السادات على أثرها إلى أن يصحح هذا الخطأ بفك الاشتباك والتداخل بين الجيشين المصرى والإسرائيلى .. وسبب تهكم بيجين فى مفاوضاته فى كامب ديفيد .

وعندما انتهت حرب أكتوبر ، وكما يقول التهامى : فإنه قد فرض علينا جميعا موقف ، وهو أنه ليس هناك مجال لحرب أخرى مع إسرائيل ، وكما عبر عنها السادات أنه لايمكنه محاربة أمريكا ، كما أنذرت الولايات المتحدة بذلك ، فوجدت تطلعا إلى المستقبل ، أنه لابد من اتخاذ إجراءات وسياسات لتحقيق الأهداف الوطنية ، فإن كانت استراتيجية الرئيس السادات من الحرب هى التحريك ، ثم استكمالها بالمفاوضات ، فكان لابد من الاتجاه إلى الحقلين العربى والإسلامى فى تلك الآونة ، وخاصة بعد الانتصار الذى حققته مصر فى حرب أكتوبر .

وحيث إن الدوائر العربية والإسلامية تمثل ضغوطا بترولية ، وكذلك الحزام الذهبى من المغرب إلى إيران يمثل ضغطا على السياسة الدولية شرقا وغربا ، وهذا التكتل السياسى والعقائدى ربما يأتى بثمار أكثر من الحرب المباشرة مع إسرائيل . وكانت

هذه هى الدوافع التى دفعتنى إلى منصب أمين المؤتمر الإسلامى .

وبالفعل اتصلت وسافرت كثيرا والتقيت بأكثر من عشرين ملكا ورئيس دولة إسلامية وعربية ، من أجل عقد مؤتمر فى فبراير عام (١٩٧٤) ، وذلك لخدمة القضية الوطنية . بتجميعهم على فكر واحد .

وكنت قد أعددت جدول أعمال أو برنامجا مكونا من (١٤) نقطة يتم بها لَمّ شمل الأمة الإسلامية ابتداء بموضوع القدس الذى تحول إلى قضية إسلامية دينية باعتبار أن الإسلام هو قمة الأديان السماوية إلى موضوعات أخرى اقتصادية وتكنولوجية وغيرها .

وقد أصدر المؤتمر الإسلامى فى لاهور والذى عقد فى الفترة من (٢٢ إلى ٢٤ فبراير ١٩٧٤) ، وأعلن به ملوك ورؤساء الدول والحكومات وممثلو البلاد والمنظمات الإسلامية تقديرهم للدور البطولى الذى لعبته دول الخط الأول . والمقاومة الفلسطينية فى حرب رمضان ، وللجهود العربية والتضامن الإسلامى الذى برز بدرجة أكثر فى تلك المرحلة الحاسمة . وكذا رغبتهم فى أن تكون جهودهم فى سبيل تعزيز السلام العالمى القائم على الحرية والعدالة الاجتماعية ، مشبعة بروح المحبة والتعاون مع الأديان الأخرى طبقا لتعاليم الإسلام .

وبعد بحث الموقف الراهن فى الشرق الأوسط أعلن الملوك والرؤساء بأن يبذلوا العون الكامل والفعال للدول العربية ؛ كى تستعيد ، بكافة الوسائل المتاحة ، جميع أراضيها المحتلة .

كما أنه على الدول الإسلامية ألا تقبل أى اتفاق أو بروتوكول ، أو تفاهم يتضمن استمرار الاحتلال الإسرائيلى لمدينة القدس ، أو وضعها تحت أى سيادة غير عربية أو جعلها موضوع مساومات أو تنازلات ، وأن انسحاب إسرائيل من القدس شرط عام لامحيد عنه لتحقيق سلام دائم فى الشرق الأوسط .

وأن الاتجاهات الحالية نحو سلام عادل لايمكن إلا أن تركز على جذور المشكلة وأن فصل القوات ، لايمكن اعتباره سوى خطوة نحو الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة ، والاستعادة الكاملة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

★ وعندما تقرر وقف إطلاق النار ، واستصدار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قرارا بذلك من مجلس الأمن .. حيث سافر كيسنجر إلى إسرائيل ، واجتمع بقادتها السياسيين والعسكريين ، فإنه يصف رد فعل ذلك عليهم فيقول : إن معظم القادة الإسرائيليين الذين التقيت بهم ، كان يحدد الصدمة والخسارة من زاوية الوظيفة التى يشغلها وكان جميعهم يؤكدون أن هذه الحرب قد أفسدت عليهم مخطط مستقبلهم .. وأن ديان لم يكن هو ، بل كان طوال أيام الحرب تائها بين الأمل واليأس . وعلى الرغم من إيعازه بانسحابات كبيرة فى صحراء سيناء ، فقد كان يطالب فى الوقت ذاته بانتصارات مبكرة خدعت أخبارها دبلوماسية كنا متفقين عليها .

ويصف كيسنجر مشاعر المجتمعين معه عندما قرر وقف إطلاق النار فيقول : الذى رأيته على وجوه المجتمعين ، كان يدل على انفراج وغبطة وتعقل ، متأرجحا بين الأمل والحذر ، وكل ذاك حديث مقتضب حول قواعد تطبيقه .

ولاشك فى أن لحرب أكتوبر آثاراً عديدة منها ما هو قريب المدى ، وبعضها ذو مدى بعيد ، وأكثر هذه الآثار قد تمثلت فى ردود الفعل حول قرار وقف إطلاق النار ، من حيث حجم ومستوى ونوع هذه الردود ، وذلك بموافقة البعض أو عدم ذلك أو الحماس أو الفتور نحو هذا القرار .

وإذا كان لنا ترتيب هذه الردود الفعلية ، فإن ذلك يكون تبعا لمستويات أطراف ذلك الصراع ، تلك الأطراف المباشرة أو غير المباشرة ، القريبة والبعيدة ، ودور هذه الأطراف فى ذلك النزاع العسكرى ، وتبعا لهذا فهناك مستويات أفقية ، وأخرى رأسية وجانبية أيضا .

وأما المستويات الأفقية فهى تتمثل فى الدول العربية المحيطة ، والتى هى طرف غير مباشر فى هذا النزاع العسكرى المباشر ، فهذه الدول لم تكن دول مواجهة ، وإن كان هناك دولة واحدة فقط هى التى تعد من دول المواجهة وهى سوريا .

وأما المستوى الرأسى من ذلك الصراع ، فهو مستوى القوى العظمى الممثل فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، فماذا كان دورهم وردود فعلهم إزاء الحرب وكذلك ردود فعلهم نحو قرار وقف إطلاق النار .

وأما عن المستويات الجانبية فهى تتمثل فى دول ترتبط بتحالفات أو صداقات

أو مصالح مع كل من المستويين السابقين ، وهى دول غرب أوربا واليابان وأفريقيا وآسيا .

ولنشرع الآن فى عرض صورة عريضة ، كانت قد قدمت إلى الرئيس السادات عن ردود فعل حرب أكتوبر وكذلك قرار وقف إطلاق النار .

ثم بعد ذلك نعرض لبعض تفاصيل هذه الصورة بالنسبة للمستويات الأفقية والرأسية والجانبية .

وماقدم إلى الرئيس السادات كان موجزا من برقيات وردت إلى وزارة الخارجية المصرية ومن وكالات الأنباء ، وبعض البرقيات السرية ، وقد قدم له فى يوم (٢٧ أكتوبر ١٩٧٣) .

وقد تفاوت رد الفعل لدى الدول العربية وأوساط المقاومة الفلسطينية على النحو التالى كما جاء بهذا التقرير .

* فى سوريا لم تتجاوب الحكومة أول الأمر مع القرار ، إذ ذكرت أن قرار السلم والحرب هو قرار عربى يجب ألاّ تنفرد به دولة واحدة ، ورجا وزير خارجيتها الحكومات العربية الشقيقة المساعدة فى اتخاذ القرار المناسب ، حيث إنها جميعا شركاء فى المعركة . ثم قبلت سوريا القرار فى مرحلة لاحقة فى رسالة وجهتها إلى كورت فالدهايم ، كما أصدرت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية بيانا ، ذكرت فيه أنها تضع فى الاعتبار فى هذا الشأن الظروف العربية والدولية ، التى نشأت عن إصدار القرار وكذلك التأكيدات التى قدمت إلى مصر ، والتى تشكل ضمانات للحقوق العربية .

* وأدى القرار فى العراق إلى رد فعل عنيف ، تمثل فى غضب حكومى وشعبى جارف ، ويرجع موقف الحكومة إلى أن مصر لم تتشاور معهم كما هى العادة ، بما يتخيلونه من تجاهل لهم ، رغم أن القضية هى محور سياستهم الخارجية والقومية ، كما أنهم أثبتوا حسن النية باشتراكهم فى القتال فى وقت مبكر ، وتكبدوا خسارة قدرها (٥٠) مليون دينار فى أيام معدودة ، وترى بعثتنا الدبلوماسية فى بغداد أن أهداف الحكومة من الاشتراك فى القتال لم تتحقق تماما ، إذ سيترتب على وقفه مشاكل كثيرة لها ، كما يشعرون بأن وقف القتال هى خدعة دولية غير مأمونة العواقب ، كما أن الشعوب العربية قد عبئت بالانتصارات ، ثم أطفىء حماسها مرة واحدة ، وربما كان

وقف إطلاق النار أكثر قبولا لو تم بتدمير القوة الإسرائيلية غرب القناة .

* وأما السودان فقد ساند مصر فى موقفها ويتفق معها فى القرار الذى اتخذته بخصوص وقف إطلاق النار ، كما يوافق على قرار مجلس الأمن ويظهر أن السودان على استعداد للسير مع مصر فى الخط الذى ترتيبه لهم ، إلا أن جعفر النميرى يشكو من أنه لايحاط بصورة الموقف كاملة على غرار مافعلته مصر مع بعض القادة العرب .

* وتمثل موقف الجزائر الأول فى أن القرار غامض ، بحيث لايمكن الاعتماد عليه بالإضافة إلى غموض القرار السابق (٢٤٢) خاصة بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطينى ، كما أبدت الأوساط الشعبية والإعلامية تخوفها من تآمر بين موسكو وواشنطن لغير صالح العرب ، كما أبدت خشيتها من تفكك التضامن العربى القائم .. وفى مرحلة لاحقة أعربت الجزائر عن تفهمها الكامل ومساندتها لمصر وسوريا إثر وصول رسالة السيد الرئيس لها عن طريق كمال أبو المجد .

* وقوبل القرار فى المغرب بوجوم تام ، مع اعتقاد بأنه كان نتيجة لتغلغل القوات الإسرائيلية غرب القناة أو نتيجة لضغط سوفييتى ، وهناك مخاوف من أن يكون القرار فى صالح إسرائيل لتقويتها ثم عودتها ثانية بمفاجأة عسكرية كما حدث من قبل . وذكر الملك الحسن أن التضامن العربى سيتأثر نتيجة للقرار وأنه لابد من عقد مؤتمر قمة عربى على أن تعزل عنه المزايدات التى تعكس دائما عدم التوصل إلى قرارات عربية حاسمة ، كما اقترح الملك فى رسالته للسيد الرئيس اجتماعا لوزراء الخارجية والدفاع العرب بصفة عاجلة .

* وفى البحرين ذكر وزير خارجيتها أن بلاده تؤيد الموقف الذى اتخذته دول المواجهة بدون تحفظ ويرجون مع ذلك إحاطتهم بتطورات الأمور .

* وعارضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار ذاكرة أن المرحلة الحالية تتطلب أهدافا متساوية لما بذله الجيش المصرى من تضحيات ، وأن اتفاقيات وقف القتال لن تخدم سوى أعداء الأمة العربية ، وطالبت بمواصلة القتال لتحرير كامل للتراب العربى المحتل واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى ..

* وتميز الموقف الرسمى الليبى بمعارضته القرار بشدة ، كما هاجمته الإذاعة الليبية ، وقالت : إنه لايخدم سوى إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وطالب

المعلق بضرورة استمرار القتال ، كما وجهت مظاهرات من الطلبة تطالب باستمرار القتال ، وأن ميدان المعركة ليس مصريا أو سوريا ، وصور معلق إذاعى وقف إطلاق النار بأنه مؤامرة ، وعكس الشعور الشعبى العام عدم ترحيب بالقرار . وذكر السيد عبد السلام جلود لوزيرنا المقيم أن مايخشاه الليبيون هو تفكك الوحدة العربية التى ظهرت إبان المعركة ، إذ هذا هو هدف إسرائيل وأمريكا والسوفييت وإن استئناف القتال وحشد الجهد العربى من جديد فى حالة عدم نجاح المساعى لحل المشكلة سيكون بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا . وتساءل المقدم أبو بكر يونس عن قبول وقف إطلاق النار وهل كان نتيجة عمليات تسلل العدو أم نتيجة ضغط سياسى . وترى سفارتنا أن وسائل الإعلام قد هاجمت القرار بشدة مع أن أنباء المعركة لم تنل منها منذ البداية أى إبراز وذلك لإشعار الرأى العام الليبى أنها لاتوافق على خطة المعركة ولكنها مضطرة لتأييدها بحكم الروابط المشتركة .

* وأعرب رئيس الإمارات العربية المتحدة عن ثقته فى كل خطوة للسيد الرئيس وأن أمر القرار متروك لسيادته ، وأن ذلك يحظى بتأييد بلاده ، بينما دعا القائد العام للقوات المسلحة هناك لرفض القرار والاستمرار فى قطع البترول للضغط حتى ولو بدأ التفاوض .

وعلق وزير خارجية تونس بعد عودته من الأمم المتحدة بأن قرار مجلس الأمن كان مفاجأة إلى جميع دول العالم ، ومن بينها الأمم المتحدة نفسها ، وأن ماتم تدبيره بين بعض العواصم وبمبادرة من الدول الكبرى كان مفاجأة للجميع وأضاف : إن صمت تونس فيما يتعلق باتخاذ موقف من قرارات مجلس الأمن له مغزى هام ، كما علق بورقيبة فى حديث صحفى على القرار بأن الموقف لم يتضح بعد تماما .

* وفى السعودية لم يصدر أى رد فعل للقرار سوى تأكيد وكالة الأنباء السعودية فى (٢٣) أكتوبر بأن القوات السعودية المرابطة على الجبهة السورية ستبقى تحت إمرة القيادة السورية .

* وذكر وزير خارجية لبنان أن المشاورات التى ستعقب وقف إطلاق النار تهم لبنان بصورة مباشرة وأن بلاده مستعدة للمشاركة على الصعيد الدولى فى أية مشاورات .

وأكد أن قرار وقف إطلاق النار لايخص لبنان لأنها لم تشترك فى المعارك . وذكر مسئول الشئون السياسية بالخارجية أن للبنان ملاحظات مبدئية على قرار وقف إطلاق النار وأنه عبر عنها فى مذكرة أبلغها لمجلس الأمن تشابه المذكرة التى قبلت بها سوريا وقف إطلاق النار ، كما أنها مطابقة لموقفنا الخاص بالانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة عام (١٩٦٧) .

* وذكر وزير الدولة الكويتى عقب اجتماع لمجلس الوزراء فى (٢٤) أكتوبر أن الكويت الذى كان قد رفض من قبل القرار رقم (٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن لايرى أى مبرر لتبنى أى موقف مخالف حيال القرار الحالى بشأن وقف إطلاق النار .

* وقد أعلن رئيس وزراء الأردن فى (٢٢) أكتوبر أن الحكومة الأردنية وافقت على قرار مجلس الأمن ، كما أعادت تأكيد ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن (٢٤٢) وأضاف أن القوات الأردنية الموجودة بسوريا سوف تستمر فى عملها تحت القيادة كما يتعين عليها الالتزام بقرارات القيادة السورية فى هذا الصدد .

كما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار باعتبار أنه لن يخدم سوى أعداء الأمة العربية . وقد أعلن بعد ذلك بأن المنظمة تدرس حاليا موضوع مؤتمر السلام المنتظر ودورها فيه .

وفى تقرير آخر ، عرض على الرئيس السادات ، كان يتضمن ردود الفعل لدى المستويات الجانبية التى تحيط جغرافيا وسياسيا وتحالفيا مع ذلك الصراع ، أو القوى العظمى وقد جاء به تفاوت الصدى الدولى لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار على الوجه الآتى :

أولا : الأمريكتان :

* فى كندا تضمن بيان وزير الخارجية الترحيب بقرار وقف إطلاق النار وأن كندا سبق أن طلبت ذلك على أن يتبعه مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن تحت إشراف الأمم المتحدة .

* وقد رحبت دوائر الإعلام الكندية بالقرار وذكرت أنه لتحقيق سلام دائم فعلى إسرائيل إعادة الأرض المحتلة فى (١٩٦٧) وهو ثمن زهيد لتحقيق السلام ، كما

تساءلت عن أثر القرار على الصف العربى .

* وذكر أحد كبار المطلعين بالخارجية الكندية لسفير تنزانيا أن انطباعاته هى تلاعب إسرائيل وعدم انسحابها من جميع الأراضى العربية وأنها ستطالب بتنازلات قوية .

* وترى السفارة الفرنسية فى واشنطن أن الأمريكيين غير متقبلين لفكرة الانسحاب الكامل حتى الآن ، كما أن معلوماتها من الأمريكيين أن واشنطن ترى أن هزيمة إسرائيل ستعقد حل المشكلة .

* وفى بيرو كان الانعكاس العام للقرار وقبولنا له هو المفاجأة به حيث كانت الأوساط الرسمية تتوقع استمرار المعركة لفترة أطول خاصة وأنها كانت تبدو سائرة على نحو مرضٍ بالنسبة لنا ، وقد أبرزت هذه الأوساط أهمية استمرار استخدام البترول كسلاح فعال فى المعركة الحالية .

ويتساءل البعض عن كيفية تنفيذ القرار خاصة أنه يحيل إلى القرار (٢٤٢) المتعذر التنفيذ ، أما الاتجاه المحافظ فيرى أن القرار يتجه لسياسة الولايات المتحدة ومقدرتها على رعاية مصالح أصدقائها فى الوقت المناسب .

وترحب وسائل الإعلام عموما بالقرار باعتباره سبيلا للسلام إلا أن بعض الصحف الموالية لإسرائيل ترى أنه دليل على ماحققته إسرائيل من انتصارات .

ثانيا : دول أوربا الغربية :

* فى إيطاليا أكد (فانغانى) التأييد لمصر وانها تضع نفسها تحت تصرفها إذا رغبت منها اتخاذ أى مساع ، وذكر أن إيطاليا تطالب بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ، كما ذكر رئيس مجلس النواب أنه يجب على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضى العربية ويجب عليها إعادة حقوق شعب فلسطين وإقامة وطن قومى لهم وأن على الدول العربية فى نفس الوقت الاعتراف بالكيان الإسرائيلى .

* وفى الدانمارك ذكر وزير الخارجية أن الدنمرك كرئيسة لمجموعة دول السوق الأوربية حاليا ، ساهمت فى التعبير عن ضرورة وقف إطلاق النار والتفاوض ، لحل الأزمة طبقا للقرار (٢٤٢) ، الذى يؤكدون ضرورة تنفيذه ، لأنه الأساس الوحيد

الذى وافقت عليه الدول الكبرى والمعنية ، مما يدعوهم إلى معارضة تبنى أى قرار آخر قد يسىء إلى توازن القرار (٢٤٢) .

* وقد ذكر – فى النمسا – المستشار كرايسكى أنه نصح إسرائيل بترك اعتمادها على سياسة القوة العسكرية وأن فرصتها هى الانسحاب إلى خطوط (١٩٦٧) ، حتى يمكن البدء فى مفاوضات على مستوى دولى ، وأن إسرائيل إذا أصرت على خطوط (٦) أكتوبر فإنها بذلك تدعو لجولة أخرى مع العرب .

ثالثا : دول أوربا الشرقية :

* فى ألمانيا الديمقراطية يرى مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية :

* ضرورة عقد مؤتمر قمة عربى لتوحيد الموقف قبل مفاوضات السلام .

* العمل على استمرار كسب الرأى العام العالمى وذلك بمتابعة أهداف إسرائيل وكشفها خلال المفاوضات .

* أهمية ضمان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة للتنفيذ الفورى للقرار وضغطهما على إسرائيل للانسحاب فى مدة معقولة ، علما بأن الاتحاد السوفييتى مستعد لتعويض الخسائر العسكرية وفى نفس الوقت التعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد تسوية عادلة وسلام دائم .

* اشراك سكرتير عام الأمم المتحدة وممثلين عن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى المحادثات .

* وفى رومانيا اقترحت الحكومة الرومانية فى تصريح رسمى تنفيذ وقف إطلاق النار بانسحاب إسرائيل مسافة (٥) كيلو مترات من الأراضى التى احتلتها لفصل القوات المتحاربة باشتراك دول الشرق الأوسط ودول أخرى ممن ترغب أو يمكنها المساهمة فى إيجاد حل عادل للمشكلة .

* وفى فنلندة يؤكد المسئولون أن الانسحاب شرط أساس للسلام وأن تطبيق القرار (٢٤٢) هو الطريق العلمى الوحيد لاقرار السلام ، كما يقدرون أن استمرار التضامن العربى سيكون عاملا مؤثرا على الرأى العام الإسرائيلى وقادته ، وأن النجاح الذى حققه الجيش المصرى كان مفاجأة للرأى العام الأوربى .

★ ويرى أحد دبلوماسيى سفارة المجر بالقاهرة أن القرار يمثل قمة النصر بالنسبة لمصر ، وأن السيد الرئيس بقبوله القرار أثبت أنه سياسى بارع خاصة مع احتمالات عدم قبول سيادته للقرار تحت أية ضغوط عربية .

★ ويرى بعض البولنديين العاملين بمصر أن السيد الرئيس اتخذ القرار وهو فى موقف المنتصر ، وهو كعسكرى سابق يعرف الوقت المناسب ؛ لاتخاذ مثل هذه القرارات ، كما يرون أن الاتحاد السوفييتى وقد وقف موقف الصديق للعرب وأمدهم بالسلاح فإنه يهدف حاليا إلى تحقيق السلام الدائم فى المنطقة .

★ ويتساءل سفير يوغوسلافيا بالقاهرة بتكليف من حكومته عما سيحدث بعد وقف إطلاق النار ، وكذا عما إذا كانت الفقرة الثانية من القرار تعنى فى رأينا الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة على أساس النص الفرنسى للقرار (٢٤٢) .

كما أفاد الوفد اليوغوسلافى بالأمم المتحدة السيد وزير خارجيتنا أن هدف إسرائيل العاجل من العمليات الحربية ، هو استعادة فكرة عدم قهر الجيش الإسرائيلى ، وإظهار مصر مرة أخرى على أنها هى التى تسعى إلى المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار .

رابعا : الدول الآسيوية :

★ فى إيران أصدرت وزارة الخارجية بيانا رحبت فيه بالقرار وأعربت عن ارتياحها لقبول الأطراف المعنية له . ويرى المراقبون أن وقف إطلاق النار لايعنى السلام وأنه يجب الإسراع فى العمل على تنفيذ القرار (٢٤٢) وإلا ما كانت هذه الهدنة الجديدة إلا مرحلة قصيرة من الحرب الدائرة بين العرب وإسرائيل منذ (٢٥) سنة ، كما يحذر البعض من خطر التفاؤل السريع ويشيرون إلى أن محادثات السلام فى فيتنام استغرقت سنوات طويلة .

وترجع افتتاحيات الصحف نجاح مجلس الأمن فى إصدار القرار إلى كل من اتفاق مصالح موسكو وواشنطن ، ونجاح العبور المصرى ، وماترتب عليه من تعزيز موقف السيد الرئيس وكذا إلى إدراك إسرائيل بأن استمرار القتال يكلفها ثمنا باهظا .

★ ويرى بعض مراسلى الصين بالقاهرة أن القرار ليس فى صالح العرب ؛ لأن إسرائيل كانت فى موقع المهزوم فى المعارك مع عجز الولايات المتحدة عن تغيير مسار

المعارك لصالحها . وأن الولايات المتحدة تعتزم العمل على وقف إطلاق النار لحين استعادة إسرائيل لقوتها العسكرية ثم استئناف القتال ، كما يعتقدون ان لسياسة الوفاق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة أثراً فى القرارات التى اتخذت وأن الاتحاد السوفييتى لم يضع مصلحة العرب بالدرجة الأولى فى اعتباره عند إصدار القرارات .

* كما التقى المهندس سيد مرعى أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى بسفير بنجلاديش ، والذى أعرب هذا الأخير استعداد بلاده لتقديم (٥٠) ألف متطوع للمعركة ، وكذلك فرق إسعاف ومساعدات .

ولكن رغم التقرير السابق ، والذى لم يتضمن موقف أفريقيا ، فقد عرض على الرئيس السادات تقرير مستقل عن هذا الموقف لأهميته الخاصة لمصر كدولة أفريقية .
وجاء به : وأما عن رد فعل الدول الأفريقية بالنسبة لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار :

* ففى تنزانيا قوبل القرار بتحفظ ، ووصف بأنه غامض وعام ، ويتم التساؤل عن الأسباب الحقيقية لقبولنا السريع لوقف إطلاق النار ، رغم تقدير احترام مصر للمبادئ الدولية والإنسانية التى تنبذها إسرائيل .

ويلاحظ المسئولون التنزانيون أن القرار قوبل بعدم حماس فى العالم العربى وإن كانت اتصالات السيد الرئيس مع الرؤساء العرب قد خففت من ذلك .

كما أثارت أنباء إستيلاء إسرائيل على أراض جديدة موجة من القلق والتساؤل عن قدرة مجلس الأمن على إعادة القوات المتحاربة إلى خطوط (٢٢) أكتوبر .

وقد ذكر وزير الخارجية التنزانى أن إستيلاء إسرائيل على أراض عربية بعد قبول وقف إطلاق النار يعد مأساة .

ويرى البعض أيضا أن القرار برمته كان مناورة أمريكية لصالح إسرائيل نجحت فيها فى خداع السوفييت بهدف إرجاع الحالة إلى وضع مماثل لما كانت عليه قبل (٦) أكتوبر .

* وفى أثيوبيا فقد كان إيمانا من الإمبراطور بأن مصر قد بذلت كل مافى وسعها لتحقيق سلام قائم على العدل فى حين أن إسرائيل أدت بعدوانها وتهورها إلى إشعال

الموقف فى الشرق الأوسط ، فقد اتخذ الإمبراطور قراره بقطع العلاقات مع إسرائيل .

وذكر الإمبراطور أن موقف أثيوبيا واضح وقاطع فى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وتمسكها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة وأنه سيبذل كل مافى وسعه لضمان انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية وذلك خلال رحلاته المنتظرة لعدد من عواصم العالم .

* وفى منروفيا أعرب الرئيس تولبرت عن سروره بوقف إطلاق النار وعبر عن تمنياته للسيد الرئيس بإقرار سلم دائم .

* أما فى غانا فهى تنتظر تطورات الأوضاع بعد وقف إطلاق النار ، ووصول قوات الطوارىء الدولية ، لتجد تبريرا لموقفها باحتمال إيجاد حل سلمى ، يساعد على الإبقاء على علاقاتها بإسرائيل .

* وفى أفريقيا الوسطى صرح الجنرال بوكاسا رئيس الجمهورية ، بأنه إذا كان طرفا النزاع أو بالأحرى أطراف النزاع الأربعة ، قد اتفقوا فيما بينهم فذلك شىء سيغتبط له العالم كله .

* وفى بيان لحكومة توجو أعربت عن ارتياحها للقرار وذكرت أنها مقتنعة بضرورة إيجاد حل عادل ودائم للأزمة ، وأنها تشعر بالارتياح لأن مجلس الأمن طلب من جديد تطبيق القرار (٢٤٢) حيث إن ذلك متفق مع موقف حكومة توجو ، وهو المطالبة بالجلاء الكامل والفورى عن الأراضى العربية المحتلة .

* وقد أشاد القائم بأعمال رئيس جمهورية ساحل العاج بالقرار وصرح بأن إصداره يثبت أن المشاكل المتنازع عليها ، يمكن أن تسوى إذا اتفقت القوتان العظميان فيما بينهما على ذلك .

* وانتقد وزير خارجية كينيا بشدة الطريقة التى قدمت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى اقتراح وقف إطلاق النار ، وذكر أن مسئولية مجلس الأمن فى حفظ السلام مسئولية جماعية وأنه يجب أن تتم المشاورات مستقبلا بين جميع الأعضاء .

* وفى مالاجاش لفت وزير الخارجية أنظار القوى الكبرى إلى خطورة كل تسوية

وهمية لاتمس جوهر المشكلة وحلها من أساسها .

* وناشدت حكومة سيراليون الدول المتحاربة احترام وقف إطلاق النار ، كما دعت إسرائيل بصفة خاصة إلى تسهيل إقرار سلام دائم فى المنطقة وذلك باحترام بنود القرار (٢٤٢) دون تحفظات أو تأويلات ، وبالانسحاب فورا من جميع الأراضى العربية المحتلة . وقد نددت الحكومة بموقف إسرائيل التى كان تشددها هو السبب فى نشوب المعارك الحالية ..

* وقد صرح رئيس جمهورية السنغال بأن وقف إطلاق النار ليس إلا خطوة أولى ، وأنه إذا لم يكن هناك تصميم من الجانبين على التفاوض فى جوهر المسألة فلن تكون هناك فائدة .

* وفى بيان لمجلس الوزراء أكد ضرورة تدخل أكثر حسما من جانب قوات السلام ؛ لإرغام إسرائيل على وقف جرائمها . وجددت الحكومة الموريتانية تأكيدها على أنه لايمكن أن يقوم سلام دائم فى المنطقة إلا بعد رد الأراضى العربية ، التى تحتلها القوات الإسرائيلية ، واسترداد الشعب الفلسطينى لحقوقه الثابتة .

* وقد أشار الجنرال يعقوب جوون فى نيجيريا إلى الشجاعة والتصرف الإنسانى اللذين أتصف بها القرار المصرى بالنسبة لاقتراح وقف إطلاق النار ، وعبر عن قلق الحكومة ؛ لانتهاك إسرائيل لوقف إطلاق النار الذى أسفر عن احتلال جزء من الأراضى المصرية بالضفة الغربية للقناة ، وأضاف أنه أصبح من الواضح أن إسرائيل على استعداد ليس فقط فى تحديها للآراء العالمية والأفريقية ، ولكن ايضا فى سياستها العدوانية التوسعية ، وأنه لذلك اتخذت حكومة نيجيريا الإجراءات المناسبة وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

* وكان وزير خارجية كينيا ، من خلال تأثره بما سمعه من مصادر أمريكية وإسرائيلية عن تدهور الموقف العسكرى يوم (٢٠ أكتوبر ١٩٧٣) ، قد فكر فى التقدم بمشروع قرار لوقف إطلاق النار مع ربطه بضرورة تنفيذ القرار (٢٤٢) بشكل عام ، ولكن عندما وضح له وزير الخارجية المصرى محمد حسن الزيات حقيقة الموقف العسكرى ، وعد بالالتزام بما نرى عمله .

* كما أعرب الرئيس ليوبولد سنجور لسفيرنا فى داكار عن تأييده التام لنا

واستنكاره لتصرف إسرائيل بعد وقف إطلاق النار وأبلغه أنه سيغادر فرنسا إلى لندن لمقابلة إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطانى وأنه سيتصل برئيس ساحل العاج ، ومن ثم يتخذ قراراً فى الموقف بعد الاتصال بحكومته .

* وذكرت بعثتنا من باماكو أن السلطات التشادية أعدت أكثر من سبعين طنا من اللحوم جاهزة للشحن فى فورت لامى وينتظرون وصول طائراتنا لنقلها إلى مصر .

* وأما فور قطع بعض الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فقد تحدث كينياتا رئيس كينيا فى خطاب عام حيث أعلن : أن كينيا لن تستدرج فى أى نزاع ، وستحافظ على صداقتها للجميع ، ولكنه هاجم من يبدل موقفه السياسى ، بل ويتبدل ، ووصف ذلك بالدعارة السياسية ، وقد فهم الجميع أنه يقصد النزاع العربى - الإسرائيلى ، ويهاجم الرؤساء الأفريقيين الذين قطعوا علاقاتهم مع إسرائيل .

ولكن الموقف الرسمى رغم ذلك مازال هو المطالبة بالانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية لحدود ٥ يونيو (١٩٦٧) ، وضمان حقوق الفلسطينيين .

* وفى لقاء المهندس سيد مرعى أمين أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى مع السفير السودانى بالقاهرة ذكر له هذا الأخير يوم (٢٤) أكتوبر ، أن الرئيس نميرى لم يكن ، بين الرؤساء العرب الذين أجرى معهم سيادة الرئيس مشاورات بشأن الموقف ، ورجا إطلاع الرئيس السودانى عليه . وأضاف أن السودان قد أرسل لواءا مدرعا إلى سوريا رغم شدة حاجته إليه .

أبدى الجانب اليوغوسلافى لوزير خارجية العراق أثناء زيارته إلى بلجراد شكوكا حول تنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن ، وأن المعلومات التى لديهم أنه ليست هناك أى ضمانات لدى السوفييت من أن إسرائيل ستنفذ القرار ، وهى نفس المعلومات التى حصل عليها العراق من الاتحاد السوفييتى ، كما أن اليوغوسلاف متشائمون فيما يخص بانسحاب الإسرائيليين من الجولان .

وذكر وزير الخارجية لسفيرنا أن الشىء الثابت لديهم أن الاتحاد السوفييتى حريص على الوفاق مع الولايات المتحدة ، وأن الاتحاد السوفييتى مقتنع بأن نيكسون وكيسنجر يرغبان فى الضغط على إسرائيل وسيمارسان هذا الضغط من أجل تنفيذ

القرار (٢٤٢) ، بالرغم من ضعف مركز نيكسون داخليا ، فإن التنفيذ قد يأخد وقتا لأن الإسرائيليين مراوغون وسيفعلون ذلك فى النهاية . كما يرى سفيرنا بأن هناك شعورا عاما بأن يوغوسلافيا لم تأخذ دورا قياديا ولو معنويا للمشاركة مع أنها وصلت فى تأييدها للعرب إلى أقصى مدى فى السلم والحرب على السواء .

التقى نائب مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية البلجيكية مع سفير إسرائيل فى بروكسل حيث ذكر له أنه إذا كانت خطوط (٢٢) اكتوبر غير معلومة فإن بلجيكا وإسرائيل تعلمان أن السويس لم تكن قد وصلت إليها القوات الإسرائيلية فى ذلك التاريخ ، وبذلك لم يكن الجيش الثالث محاصرا آنذاك وأن تموينه يجب ألا يلاقى مشكلة .

وأضاف أن سيسكو عند زيارته أخيرا لبروكسل أبلغهم أن الحكومة الإسرائيلية فى حالة اكتئاب ، لأن استراتيجيتها كانت حصار الجيش الثالث لشله ، ولذا يعم شعور بالمرارة إزاء الضغط الأمريكى لتموين الجيش الثالث مما جعل توغل إسرائيل فى الضفة الغربية لايحقق إلا أغراضاً نفسية .

لاحظ السفير المصرى فى بوخارست أن وزير الخارجية الرومانى يشيد دائما بسياسة مصر الإيجابية من إقرار السلام وحنكة الرئيس السياسية ، كما يقر بأن معارك (٦) أكتوبر هى حرب تحرير مشروعة ، وأن فرص التوصل اليوم لتسوية هى أكبر من السابق كما يرى أن إطالة محادثات السلام تهدد الموقف بمضاعفات خطيرة ، وأن الصعوبة التى ستواجه المؤتمر هى القدس ، كما أكد الوزير ضرر سياسة البترول العربى بالدول الصديقة أكثر من الضرر الضئيل الذى يلحق بالولايات المتحدة .

وفى العشرين من أكتوبر واليوم الذى يليه اجتمع كرايسكى مستشار النمسا بسفير مصر ثم بسفير إسرائيل .

وقد ذكر لسفير مصر أنه ثبت أن فلسفة موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى فى استخدام القوة العسكرية غير عملية ، حيث إن ذلك لم يؤد إلى سلام ، ولكنه يشعر أنه ستكون هناك تغييرات فى العقلية الإسرائيلية بعد توقف العمليات العسكرية .

ومع السفير الإسرائيلى ، فقد أبلغه أنه ينصح إسرائيل بترك اعتمادها على سياسة

القوة العسكرية وأن فرصة إسرائيل الآن هى الانسحاب إلى خطوط (١٩٦٧) حتى يمكن البدء فى مفاوضات على مستوى دولى ، وأن إسرائيل إذا أصرت على خطوط (٦) أكتوبر فإنها بذلك تدعو لجولة أخرى مع العرب ولو بعد (٨ أو ١٠) سنوات أخرى .

ذكر وكيل الخارجية الدانمركى بصفة سرية أن الدانمارك بصفتها رئيسة لمجموعة الدول الأوربية التسع ستقوم خلال أيام قليلة بتسليم مذكرة لإسرائيل ، وقد طلب عدم إذاعتها وتتضمن :

* رأى إسرائيل فى بيان بروكسل بتاريخ (٦ / ١١ / ١٩٧٣) .
* اقتراحات وتصور إسرائيل لحل مشكلة الشرق الأوسط .
* رأى إسرائيل فى الدور الذى يمكن أن تقوم به أوربا فى هذه المشكلة .

وقد نفى قيامهم باقتراح حضور فرنسا وإنجلترا أو أى ممثل عن الدول التسع فى مؤتمر السلام . علق مدير قسم الأخبار بتليفزيون ألمانيا الشرقية على الأحداث الراهنة :

ذكر أن الزعيم السوفييتى كوسيجين قد عرض على الرئيس السادات خلال زيارته إلى القاهرة صورا ملونة التقطت بمعرفة الأقمار الصناعية ، توضح خطورة الوضع على الضفة الغربية للقناة ، وكان ذلك فى اليوم الأول لعملية عبور القوات الإسرائيلية .

وأضاف أن الجيش المصرى قد ارتكب خطأ كبيرا بعد تحريكه قواعد سام المتحركة فى الأيام الأولى للقتال . وذلك للاستيلاء على الممرات مما كان سيمنع وصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية للقناة .

كما أشار إلى أن هناك حلا متفقا عليه بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وأن الرئيس السادات سوف يقنع الزعماء العرب بهذا الحل ، فى مقابل قيام الروس باقناع الفلسطينيين به .

وذكر نائب وزير خارجية الصين الموجود حاليا فى نيويورك أن هناك أفكارا تدور حول تدخل الدول الخمس الكبرى فى محاولة لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وأن الصين حتى الآن كانت ترى أنه لاحل يمثل هذا التدخل ، وأنها لن تغير رأيها إلا

إذا طلبنا منها ذلك ، وفى حالة طلبنا ستبحث الموضوع على ضوء سياستها الدائمة فى مساندتها والاستجابة لرغبتنا .

فى لقاء بالقاهرة بين السفير الهندى ومدير إدارة الدول الآسيوية بالخارجية ذكر السفير أنه سيرسل فورا إلى الحكومة الهندية للتنبيه على البواخر الهندية بالتفريغ فى ميناء الاسكندرية ، وأعرب عن اعجابه بما قام به الجيش المصرى من أعمال بطولية .

وأضاف أنه لايتصور تدخل الولايات المتحدة فى الموقف الحالى إذ سيكون ذلك فى غير مصلحة إسرائيل كما يتيح للجيش المصرى بعد انتصاراته الحالية أن يعيد الكرة مرة أخرى فى أى وقت مستقبلا ، وقد يصبح ذلك للقضاء على إسرائيل ذاتها ، وذكر أن برنامج السيد الرئيس للسلام برنامج موضوعى وفى غاية الوضوح والاتزان .

وصلت برقية فى السابع والعشرين من أكتوبر من برلين تشير إلى أنه :

* تتحالف الاحتكارات والصهيونية فى الولايات المتحدة ، لافتعال أزمة سياسية للرئيس نيكسون تشغله فى الدفاع عن نفسه لينفرد كيسنجر الصهيونى بتسخير كل إمكانات الولايات المتحدة لصالح إسرائيل .

* وإن وقف إطلاق النار لم يحدد مدة لتنفيذ القرار (٢٤٢) ويلزم صدور تصريح ثنائى من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة لضمان التنفيذ فى وقت معقول .

* كما أن إسرائيل كادت تنهار عسكريا فى الأيام العشرة الأولى لولا الإمدادات الأمريكية الضخمة والسريعة .

ضرورة المحافظة على التضامن العربى وتأييد دول عدم الانحياز وافريقيا لكسب معركة السلام .

وفى لقاء بين وزير التجارة والبترول النرويجى مع سفير مصر فى أوسلو قال الوزير للسفير : إنه سيتواجد فى جنيف يوم (١٨) ديسمبر أثناء مباحثات السلام وأنه سيزور واشنطن قبل ذلك لمقابلة كيسنجر ، وأصدقاء له من رجال الكونجرس وكذا فالدهايم ، ليعرب له عن قلق النرويج وموقفها إزاء ضرورة تنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن . وأضاف أنه يرى أن يتواجد – ولو من بعيد – فى جنيف أثناء المؤتمر لعله يتمكن من الإفادة ؛ لأنهم يقدرون مدى الضرر الذى يسببه موقف إسرائيل بالنسبة للطاقة والصناعة والسلام عامة .

* وأما عن المستويات الأفقية . فلنلقى الضوء ونرفع الستار ، عن بعضها ، وهى التى كان لها دور أو على صلة أو يهمها نتيجة هذه الحرب .. واندلاعها .

وهذه الدول هى : العراق – ليبيا – سوريا – الموقف الفلسطينى .

ولكن قبيل التعرض لردود الفعل هذه ، فإننا سنغوص فى جنبات بعضها ، لنستطلع دلالاتها ، وبالتالى فلن تدور حول ردود الفعل جميعها ، إنما مايقع بينها متراصة ؛ لتصل إلى كيفية وأسلوب إدارة مابعد الحرب وأثناءها ، فى إطار لعبة الأمم .

* أولى هذه المستويات الأفقية هى سوريا كطرف أصيل وأساسى فى هذه الحرب .

وكان أول مايلفت النظر حول ردود فعلها ، هو مبادرتها وطلبها وقف إطلاق النار ، وما حاول المسئولون السوريون نفيه ، وإن كان الجانب المصرى أكد على ذلك المطلب من جانب سوريا فى أكثر من مناسبة .. فإننا نضيف لتأكيدات الجانب المصرى مايأتى :

١ – لقد أبرقت السفارة السعودية فى دمشق لوزارة الخارجية السعودية بما يفيد بأن تأخر سوريا فى قبول وقف إطلاق النار يرجع إلى إصرار القوات العراقية بالجبهة السورية على مواصلة القتال ، مما أجبر الرئيس الأسد إلى التوجه سرا إلى بغداد لإقناع القيادة العراقية البعثية هناك بإصدار أوامرها لقواتها فى الجبهة بوقف إطلاق النار .

٢ – وفى لقاء بين الوزير الأردنى بجهت التلهونى مع السفير المصرى فى عمان ، صرح للسفير قائلا :

إنه أثناء زيارة الملك حسين لسوريا ، طلب الرئيس الأسد إلى الملك ، تسريح القوات الأردنية المرابطة فى سوريا إلى الشمال ، ولكن الملك أبدى استياءه من أن خطوط تموينها ستكون معرضة للخطر فى حالة استئناف القتال .

٣ – كما استدعى وزير الخارجية السورى – فى دمشق فى (٢٢ أكتوبر ١٩٧٣) السفراء العرب وأعلن عليهم بيانا يتضمن أن سوريا قد اتفقت مع مصر منذ فترة على القيام بعمليات عسكرية وتحرير الأراضى المحتلة ، وتم ذلك رغم تركيز العدو على الجبهة السورية ، ورغم وقوع خسائر كبيرة قابلها صمود سورى وتدعيم من

جانب كل الأقطار العربية . ثم فوجئت سوريا بوصول كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى إلى مصر وزيارة كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى لموسكو ، ثم تقديم مشروع سوفييتى – أمريكى فى مجلس الأمن ، أعلنت مصر قبولها له . وترى الحكومة السورية أن قرار السلم والحرب ليس قرارا سوريا بل هو قرار عربى ، لذا ترجو سوريا الحكومات الشقيقة المساعدة فى اتخاذ القرار المناسب فى أسرع وقت حيث إنها جميعا شركاء فى المعركة وتلتزم سوريا بقرار هذه الحكومات العربية مهما كانت التضحيات التى ستتحملها فى سبيل ذلك .

هذا وقد استمرت ردود الفعل السورية ومواقفها ، عقب ذلك أيضا ، وخاصة عندما تقرر عقد مؤتمر فى جنيف للسلام ، وفك الاشتباك بين القوات المتحاربة لكل من مصر وإسرائيل .

وفى ضوء ذلك ، فقد التقى وزير الخارجية السورى عبد الحليم خدام بالسفير المصرى فى دمشق يوم (١٧ ديسمبر ١٩٧٣) حيث قال له : إن المعلومات المقدمة أو المقترحات المعروضة لذلك المؤتمر لاتوفر مانسعى إلى تحقيقه ، ولا تؤدى إلى الغرض الذى نعمل من أجله ، كما أنها لاتتضمن أى شىء جديد ، لذا فموقف سوريا هو عدم حضور المؤتمر ، كما نرجو عدم حضور مصر حفاظا على وحدة الصف العربى .

كما بعث عبد الحليم خدام برسالة لوزير الخارجية المصرى إسماعيل فهمى جاء بها :

لقد تم الاتفاق بين مصر وكيسنجر على فصل القوات ، وعلى تحديد الفصل بينما لم يصلوا فى سوريا مع كيسنجر إلى أى اتفاق ، ولايمكن بالطبع تحقيق الفصل فى جهة ما لم يتم فى الجهة الأخرى ، وهذا يعنى إخراج القوات المسلحة نهائيا من المعركة ، كما يعنى إلقاء إسرائيل بكل ثقلها على سوريا ، لذا ترى هذه الأخيرة ، عدم حضور المؤتمر وتأمل فى عدم حضور مصر أيضا .

٣ – هذا وكانت الاتحادات الطلابية قد عقدت اجتماعا فى دمشق ، حيث حضره الرئيس حافظ الأسد لبحث الأوضاع الناتجة عن الحرب . وعقب انتهاء هذا الاجتماع ، كان ممثلو الاتحادات يرددون أن الرئيس حافظ الأسد قد أكد لهم أنه لا صلح ولا اعتراف بالعدو الإسرائيلى ، وأن سوريا ستقف إلى جانب الثورة

الفلسطينية ، وأنه خائن كل من يوقع صلحا ويعترف بالعدو الصهيونى .

* وأما العراق : وكانت تعد دائما من الجبهة الشرقية والمواجهة بصورة غير مباشرة لإسرائيل ، فقد أدلت بعض قيادات حزب البعث العراق بتعليقات حول معارك أكتوبر جاء بها :

* أن العراق دفع بكل قواته فى المعركة بالرغم من أن قرار مصر الفردى ببدء المعركة يتعارض مع التنسيق العربى فى تلك المرحلة .

* أن هناك بعض الشواهد التى تدل على أن المعركة ، كان مخططا لها من قبل بين روسيا وأمريكا والرئيس السادات ، وذلك لمجرد كسر الجمود وتحريك القضية .

* جاء قرار وقف إطلاق النار صدمة للقوات المسلحة العربية ، كما أنه كان مفاجأة للقيادة السياسية فى سوريا .

* إن مؤتمر السلام هو الجزء الختامى للمشروع المتفق عليه بين الولايات المتحدة وروسيا ومصر ، وأن القيادة السياسية فى مصر تتجه اتجاها قويا نحو الاعتراف الكامل بإسرائيل ، مما سيؤدى إلى تصفية قضية الشعب الفلسطينى ، كما أن السعودية تشترك مع مصر فى تنفيذ هذا المخطط .

وعن اشتراك القوات العراقية - فى الحرب - مع القوات السورية فإن صدام التكريتى كان يعارض اشتراك القوات العراقية فى الجبهة السورية فى أول الأمر ، ولكن الرئيس محمد حسن البكر قد اتخذ هذا القرار بهدف كسب دعم الجماهير العراقية عقب الهزة التى تعرض لها نظام حكم البعث عقب مؤامرة كاظم كزار ، وكذا للتخلص من بعض العناصر العسكرية المعارضة بإرسالها إلى الجبهة هذا علاوة على الدعم الذى يعود على العراق على المستوى العربى .

وحول اشتراك القوات العراقية أيضا ، فقد اجتمع وزير الخارجية السورى يوم (٢٤ أكتوبر ١٩٧٣) بالسفراء العرب فى دمشق وذكر لهم أن العراق قد أصدر أوامره بسحب قواته بعد صدور قرار وقف إطلاق النار ، وأن سوريا تتوقع عودة الاشتباكات ، وأن إسرائيل ستحاول ضرب سوريا كما تفعل حاليا فى الجبهة المصرية ، ولذا يجرى العمل باستمرار على تعزيز الجبهة العسكرية . ولقد طلبت سوريا بقاء القوات فرفضت العراق .

* فطلبت بقاء المعدات فأعادت العراق رفضها ، وقد انسحب بالفعل الطيران العراق ، كما يجرى تهيئة سحب القوات البرية ، وقد أرسلت سوريا نائب رئيس الوزراء لمقابلة الرئيس البكر ، إلا أنه رفض هذا الطلب ، وترجو حكومة سوريا الحكومات العربية الشقيقة بذل جهودها لدى العراق لحثه من أجل إعادة النظر فى قرارها .

هذا وتحاول سوريا الحصول على طيارين من يوغوسلافيا ، وقد تم اتصال بشأن هذا الموضوع بالفعل .

وكان قبل هذا الاجتماع بيومين قد أصدر الناطق العراق تصريحا رسميا يوم (٢٢) أكتوبر عن موقف العراق من قرار وقف إطلاق النار وجاء به : إن العراق لم يشترك فى اتفاقيات الهدنة لعام (١٩٤٨) ، ولم يوافق على قرار وقف إطلاق النار فى عام (١٩٦٧) ، ولم يشترك فى المشاورات التى سبقت وقف إطلاق النار الأخير . وأن المصلحة تقتضى إجراء اتصالات فورية مع الأشقاء فى بعض الدول العربية للتعرف على مواقفهم الحقيقية ، وكذا إجراء اتصالات مماثلة مع الاتحاد السوفييتى قبل الإعلان عن رأى العراق الرسمى .

وأن العراق يتخذ هذا الموقف إنطلاقا من إيمانه بحق شعبى سوريا ومصر فى استرداد أراضيهما وأنه سيوضح موقفه تفصيليا فى الوقت المناسب بغض النظر عن رأى الآخرين .

وبعد هذا الاجتماع أيضا بساعات ، كان السفير المصرى فى بغداد قد بعث إلى وزارة الخارجية المصرية ببرقية تشير إلى أن السوفييت يجرون حاليا اتصالات مكثفة مع قيادة البعث العراق ، وقد وجدوا أن موقف العراق هو الغضب الشديد لتجاهل مصر المطلق لها من قبل ، ومنذ بداية القتال حتى الآن ، حتى أنهم هددوا بشن هجوم إعلامى عنيف ضد مصر فور انتهاء المعارك . ولكن السوفييت أقنعوهم بعدم جدوى ذلك للقضية وضرورة توحيد الصف العربى . كما أشار السفير فى برقية بأن مستشار السفارة السوفييتية فى بغداد قد ذكر أن الرئيس البكر يرفض مقابلة سفيرهم بدعوى شدة غضبه لموقفهم من وقف إطلاق النار ، وأن العراق أبلغ الأتحاد السوفييتى برغبته فى سحب قواته المشتركة فى القتال تعبيرا عن عدم مسئوليتهم ، ولكنه نصح العراق بالتريث حاليا ، وكان العراق من ناحية أخرى ، قد وجه دعوة

لقيام وحدة قتالية بينه وبين سوريا ضد إسرائيل بشرط البدء فورا فى توحيد القوات المسلحة لدول المواجهة ..

ويتردد فى الأوساط العراقية أن السادات يتجاهل المسئولين العراقيين ، حيث وصل إلى القاهرة الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة العراق ، أثناء القتال لمقابلة الرئيس السادات ، ولم تتم المقابلة رغم بقائه فى القاهرة لمدة أربعة أيام .

وعندما صدر قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن ، وأعلنت مصر قبولها لذلك القرار ، اجتاحت العراق موجة من الاستياء لصدور القرار ويرجع موقف الحكومة العراقية هذا إلى الآتى :

* دأب مصر على عدم مشاورتهم فى الأمر ومايتصوره قادة العراق أن هذا إمعان منا فى تجاهلهم .

* إن كل الشواهد تشير إلى انتصار مؤكد للعرب إذا استمرت المعارك فترة بسيطة .

* إن أهداف الحكم العراقى داخليا من المشاركة فى القتال لم تتحقق تماما وسيترتب على وقف القتال مشاكل عديدة للحكم .

* الشعور بأن القرار خدعة دولية ، وأنه سيترتب عليه القضاء على مابدا من وحدة عربية .

* معلوماتهم المستقاة من السوفييت أننا نحن الذين طلبنا وقف إطلاق النار ، دون مبرر عسكرى واضح .

* وبالنسبة للرأى العام العراقى حدث لديه عدم توازن نفسى نتيجة انتصاراتنا ، ثم قبولنا فجأة وقف إطلاق النار ويرى أن القرار قد يكون أكثر قبولا لو أننا دمرنا القوات المسلحة الإسرائيلية غرب القناة أولا ، كما عبرت قطاعات عن أسفها لعدم إشادة السيد الرئيس بجيش العراق وجهده فى المعركة فى خطابه .

وقد ذكر نعيم حداد عضو اللجنة المركزية لحزب البعث العراقى أن قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار يعد انتصارا للعناصر الموالية لأمريكا فى مصر وعلى رأسها محمد حسنين هيكل ، وكذلك لبعض الدول العربية وخاصة السعودية التى تهدف لتصفية القضية الفلسطينية .

وأضاف بأن التقارب مع الولايات المتحدة هو أحد شروط الملك فيصل الذى يلعب دورا خطيرا رغم موقفه الظاهرى فى تأييد مصر .

وحول شروط العراق لحضور مؤتمر القمة ذكر الرئيس البكر للسفير الليبى فى مقابلة يوم (١٨) نوفمبر (١٩٧٣) أنه تجنبا لإحداث أى انشقاق فى الصف العربى نتيجة معارضتهم لما يتصورونه أهدافا غامضة لمؤتمر القمة العربى القادم فإنهم لن يشتركوا فيه إلا أنهم سيكونون مستعدين للاشتراك إذا كان هدف المؤتمر وضع استراتيجية عربية شاملة للقضية ككل ، وإقرار استئناف القتال فى مرحلة قريبة لتحرير الأراضى العربية .

وفى بيروت حيث يسيطر حزب البعث العراق على الاتحاد الوطنى لطلبة الأردن فى بيروت ، فقد أصدر بيانا يندد فيه بمؤتمر السلام واعتباره مقدمة للاعتراف بإسرائيل ونهاية للقضية الفلسطينية ، ويهاجم البيان فكرة إنشاء دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين ويطالب بمواصلة الكفاح المسلح . وكان هذا البيان يمثل اتجاه البعث المعارض لوقف إطلاق النار والتسوية السلمية .

وقد نظم حزب البعث العراق الاشتراكى فى لبنان مظاهرة يوم (١٦ ديسمبر ١٩٧٣) وذلك استنكارا لزيارة هنرى كيسنجر لبيروت .

وقد تقدم المظاهرة الدكتور عبد المجيد الرافعى عضو القيادة القومية لحزب البعث فى لبنان ، ومن المعروف أن حزب البعث فى لبنان مرتبط بالبعث العراق ويسير وفق مخططاته .

★ وأما الموقف الليبى ، فقد أمتد فور حرب أكتوبر ، إلى قرار وقف إطلاق النار ، إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام فى ديسمبر (١٩٧٣) وفض الاشتباك ..

وقد صرح المقدم محمد الجهمى رئيس مكتب الارتباط العسكرى الليبى بالقاهرة معلقا حول المعركة بقوله :

★ إن الجندى المصرى أدى الواجب المنوط به بالكامل إلا أن إمكانات التسليح المتاحة له وكذا التقدم العلمى الإسرائيلى وشحنات الأسلحة الأمريكية الكبيرة قد أفقدته الفعالية خلال الأيام الأخيرة للمعارك ..

* إن القوات الإسرائيلية تسيطر على مساحة (٣٠) كيلو متراً مربعا غربى القناة جنوب الإسماعيلية وأنها تمكنت من تشييد قاعدة قوية لها علاوة على تمركزها بخنادق ودشم إحدى الفرق المصرية غربى القناة ، كما أنها لاتزال تسيطر على إحدى نقط خط بارليف .

* إن هناك اتفاقا كاملا بين الولايات المتحدة وروسيا على الوضع الأخير فى الشرق الأوسط ، وأن الاتحاد السوفييتى لن يسمح للعرب بالتقدم عسكريا وسياسيا على حد معين ، وأن مساعداته لمصر تتسم بالبطء والكلاسيكية .

* إن ليبيا تسير وفق مخطط للإطاحة بحكم الرئيس جعفر النميرى ، وقد ألمح بأن المسئولين فى القاهرة على علم بهذا المخطط .

* وحول برقية العقيد القذافى للرئيس أنور السادات والموقف العام للحكومة الليبية فإنه قد عرض على السادات تقريرا موجزا فى نقاط جاء بها :

* قامت السفارة الليبية فى بيروت بتوزيع نص البرقية التى أرسلها العقيد معمر القذافى إلى الرئيس السادات . حيث إن البرقية تعبر عن وجهة نظر العقيد فى المعركة واتفاقات وقف إطلاق النار ومؤتمر السلام ، كما تسجل الاعتراض على الانفراد باتخاذ القرارات بما يخالف دستور دولة الاتحاد ، كما أن هذه البرقية تحمل دعوة للحوار حول طلب الوحدة مع شعب مصر بصرف النظر عن قيادته ، كما تضمنت ردا على ماأشيع عن الخلاف الشخصى مع الرئيس السادات وإن كانت قد تناولت تمجيدا للرئيس السادات وكفاحه .

ولكن يبدى بعض أعضاء مجلس الوزراء الليبى مخالفتهم لوجهة نظر العقيد القذافى ، فيما يتعلق بمهاجمة الإعلام الليبى ، ويقترحون ضرورة إتمام لقاء بين العقيد القذافى والرئيس السادات لتبادل الرأى قبل مؤتمر القمة .

كما يتردد أن الدوافع الحقيقية وراء إرسال العقيد القذافى هذه البرقية هى :

١ – عدم تجاوب العراق وسوريا من ناحية وعدم تجاوب الجزائر والمغرب من ناحية أخرى .

٢ – الرغبة فى فتح حوار مع القاهرة يصل عن طريقه إلى صيغة تفاهم متفق عليها تعطيه دورا فى المعركة .

٣ – وضع الأمور فى حجمها الطبيعى رسميا عن طريق هذه البرقية بعد مبالغة الإعلام فى هجومه على القاهرة .

٤ – إجبار القاهرة على الدخول معه فى حوار على أعلى مستوى بعد تجاهلها لحملته الإعلامية الموجهة ضد مصر .

كما أن هذه البرقية تحمل وجهة نظر عبد السلام جلود أيضا ، الرجل الثانى فى ليبيا ، ويشترك معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة فى إدانة قرار وقف إطلاق النار وقبول أية مباحثات مباشرة بين العسكريين المصريين والإسرائيليين .

وإن كان بعضهم لايوافق على أسلوب الهجوم على مصر . ويرى البعض أن الوحدة أصبحت بعيدة بعد هذه التطورات ، كما يرى الرأى العام الليبى أن العلاقات المشتركة بين القيادتين وصلت إلى طريق مسدود .

وكانت هناك ردود فعل قوية حول برقية العقيد القذافى الأخيرة للرئيس السادات حيث تركزت تعليقات الأوساط العربية وكذا داخل الرأى العام المصرى فيمايلى :

* تمثل البرقية صورة حقيقية للموقف المتدهور بين مصر وليبيا ، ويهدف العقيد القذافى منها إلى إثارة الشعور والرأى العام الجماهيرى فى محاولة لإضعاف القيادة السياسية فى مصر أو توريطها فى اتخاذ موقف معاد ضد مشروع الوحدة الاندماجية .

* يعكس موقف العقيد القذافى مدى نجاح مخطط البعث العراقى فى التأثير عليه لمهاجمة مصر .

* إن العقيد القذافى مازال فى دور المراهقة السياسية و لم يصل إلى مستوى الحنكة السياسية اللازمة لهذه المرحلة .

* من المتوقع أن تلجأ ليبيا إلى تحريك عناصرها فى التنظيم الطليعى السابق للعمل فى الساحة المصرية .

* تتبنى منظمة الطلبة العرب الوحدويين الدعاية لبرقية القذافى فى الأوساط الفلسطينية وتركز على التراجعات المصرية فى الأزمة .

ولكن برزت خلال الفترة الأخيرة خلافات بين أعضاء مجلس الثورة الليبى نتيجة للمواقف الخاصة بالمعركة والعلاقة مع مصر . ويتزعم الرائد مصطفى الخروبى الاتجاه

المعارض للعقيد القذافى ويطالب بضرورة حصر الخلافات وعدم تصعيدها ، ويؤيده فى ذلك المقدم أبو بكر يونس .

كما يردد بعض المقربين لأعضاء مجلس الثورة أن القذافى اتخذ قرار تصفية مكتب العلاقات الليبى فى القاهرة كوسيلة ضغط أخيرة لإتمام الوحدة الاندماجية فورا .

وقد قام النظام الحاكم فى ليبيا بمحاولة إحياء منظمة فلسطين العربية وقد عقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات فى بيروت بين بعض الكوادر الممثلة للمنظمة لبحث استعداد ليبيا لتقديم كل الدعم المادى والمعنوى المطلوب .

ومن جانب المنظمة فإنها تسعى إلى تجميع كل الكوادر والعناصر العربية الرافضة للحل السياسى المطروح حاليا ، وكذلك العمل على إسقاط النظام الأردنى .

كما تم الاتصال بعناصر المنظمة الموجودين بالقاهرة وأبدى معظمهم استعداده للانضمام إليها . وقد قامت السلطات الليبية بتوزيع خرائط على المواطنين فى ليبيا موضح بها المناطق التى تمكن العدو الإسرائيلى من احتلالها بكل من مصر وسوريا فى حرب أكتوبر .

وكذلك قامت بتعليق لافتات بالشوارع بكثير من المناطق فى ليبيا تتضمن نص البرقية التى وجهها الرئيس القذافى إلى الرئيس أنور السادات .

وفى مقابلة بين المهندس سيد مرعى أمين أول اللجنة المركزية مع سعد مجبر أمين الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكى الليبى فى (١٨ ديسمبر ١٩٧٣) حيث رأى المسئول الليبى أنه من المأمول أن يقوم الاتحاد الاشتراكى العربى فى كل من مصر وليبيا بدور ايجابى لإزالة أوجه الخلاف بين البلدين .

واقترح سعد مجبر أن تكون المبادرة من الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر بأن يقوم بإرسال وفد لإجراء حوار مع الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى الليبى . وفى هذا أجاب المهندس سيد مرعى بأن الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر على استعداد لتبادل الوفود مع الاتحاد الاشتراكى الليبى وذلك لمناقشة مختلف السياسات وتبادل الخبرات .

وأما عن الموقف الفلسطينى .. فقد تعددت صور ردود فعله .. وقد قدم للرئيس

السادات تقريرا حول هذا الموقف الفلسطينى وقد جاء به تباعا مايلى :

يسود الانطباع لدى جميع الفئات الفلسطينية بأن الولايات المتحدة وروسيا كانتا على اتصال دائم بطرفى الحرب الرئيسيين بحيث إنهما ضمنا الموافقة الفورية على قرار وقف إطلاق النار والالتزام بتنفيذه فى موعده المحدد .

كما يسود لديها المخاوف من الالتزام بتنفيذ هذا القرار خشية قيام إسرائيل كعادتها كما حدث فى حرب (١٩٤٨) — من استعادة قوتها .

— وترى هذه الفئات الفلسطينية مايلى :

١ — أن الحرب الحالية تعتبر بمثابة وجود أو فناء للشعوب العربية .
٢ — أن قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢ لعام ١٩٦٧) يمثل إهدارا للحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، كما أنه يعطى مكاسب سياسية وإقليمية لإسرائيل .
٣ — أن اتفاق الدول العربية على إنهاء حالة الحرب بينها وبين إسرائيل سيخلق جوا شائكا على الساحة الفلسطينية ، باعتبار أن دول المواجهة ستلتزم بالحفاظ على الحدود الآمنة لدول المنطقة بما يعنى عدم السماح للمقاومة الفلسطينية بالعمل من أراضيها وهذا يترتب عليه خلق تيارات متناقضة بين القيادات الفلسطينية .
٤ — أن حالة وقف إطلاق النار ستؤدى إلى إثارة جدل حول استراتيجية الثورة الفلسطينية ذاتها .

— وترى الفئات الفلسطينية اليسارية المتشددة أن قرار وقف النار ينبغى ألا يكون ملزما للثورة الفلسطينية التى تأخذ بمبدأ الكفاح المسلح ، وأنه يجب أن يكون لهذه الثورة حريتها فى ممارسة حقها فى تقرير مصير الشعب الفلسطينى من خلال قيادة حرة ترفض التبعية أو الوصايا أو الاستسلام .

— ترى بعض الفئات الفلسطينية أن مشروع التسوية لإقامة سلام دائم سيتناول بالضرورة إنشاء دولة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فى حين سيرفض الملك حسين انسلاخ الضفة الغربية عن مملكته وهذا سيؤدى إلى نوع من الصراع فى المنطقة يهدد بتفتيت المواجهة العربية .

وقد عقد اجتماع فى (٢٣) أكتوبر بمقر الهيئة التنفيذية لاتحاد طلاب فلسطين

حضره ممثلون عن الاتحادات والروابط الطلابية العربية عدا الكويت والجزائر ، كما حضره ممثلون عن اتحاد طلاب أرتيريا ورابطة الطلبة العرب الوحدويين وممثلون عن اتحاد طلاب مصر . وقد رفض الاتحاد قرار وقف إطلاق النار وأن كان يتفهم الدوافع لقبول المسئولين له كضغط الاتحاد السوفييتى على مصر لقبوله بعد أن أمد مصر بالمعدات من أجل المعركة وبعد أن قامت إسرائيل فى الأيام الخمسة الأخيرة باستخدام معدات الكترونية وفرق التشويش على الأجهزة المصرية مما قلل من فاعلية الصاروخ (سام ٦) ، كما أن الوفد الفلسطينى ذكر أن المقاومة لاتوافق على المشروع الأمريكى - السوفييتى وأن المقاومة تنسق عسكريا مع القوات المصرية إلا أنها تمر حاليا بمرحلة حصار إعلامى .

وفى نهاية الاجتماع اتفق الحاضرون على إعداد وفد طلابى للاتصال بالقيادة السياسية فى مصر وإجراء حوار معها .

كما قد أصدرت لجنة المتابعة الجماهيرية الفلسطينية نداء إلى ملوك والرؤساء العرب والقيادات الفلسطينية للدعوة لعقد مؤتمر فلسطينى عام فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية . وتدعو فى هذا النداء إلى أن يتولى زعماء الشعب الفلسطينى تحمل مسئولية دراسة كافة الظروف والأبعاد التى تواجه القضية الفلسطينية .

وهذه اللجنة تضم عناصر فلسطينية مستقلة وتنادى بتوحيد منظمات المقاومة داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد قامت اللجنة بتوزيع بيان على بعض سفارات الدول العربية بالإضافة إلى الجامعة العربية والاتحاد الاشتراكى ، وذلك بعنوان نداء إلى الملوك والرؤساء العرب وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وجماهير الشعب العربى .

ويتضمن البيان ضرورة عقد مؤتمر فلسطينى عام فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية يضم جميع الشخصيات الوطنية الفلسطينية وذلك لبحث أبعاد المرحلة التى تواجهها القضية الفلسطينية .

وقد حاول بعض أعضاء اللجنة الاتصال بالسيد أحمد الشقيرى وعرضوا عليه أن يكون أحد أعضاء اللجنة التحضيرية التى ستدعو للمؤتمر إلا أنه رفض التعاون معهم . وأوضح لهم أن مصر هى التى تتحمل عبء المعركة ولها الحق فى حرية

اتخاذ القرارات لأن الصورة لديها أوضح .

تم عقد جميع أعضاء لجنة المتابعة اجتماعا بتاريخ (١٧ نوفمبر ١٩٧٣) حضره عبد المنعم الرفاعى الذى أشار إلى أن الأردن ليس لديه مانع فى سفر الفلسطينيين إلى مؤتمر السلام على أن يراعى أن أغلبية الفلسطينيين حاليا موجودون فى الأردن وأن هذه النسبة لابد من أن تراعى فى تشكيل الوفد الفلسطينى .

ويفسر البعض موافقة الأردن على إشراك الفلسطينيين فى مؤتمر السلام بالتخطيط لكسب الموقف عن طريق الأعضاء الذين سيمثلون الفلسطينيين من الأردن حيث أنهم سيؤكدون على وجهة نظر الأردن .

كما عقدت الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين اجتماعا يوم (١٣) الجارى وقد أعلن عناصر حركة فتح أنهم يقبلون الاشتراك فى مؤتمر السلام المزمع عقده إلا أنه لن يعلن عن ذلك فى المرحلة الحالية .

ولكن طالبت عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإصدار قرار لإدانة فكرة مؤتمر السلام وإدانة الدول العربية التى تؤيد تلك الفكرة إلا أن عناصر حركة فتح تمكنوا من إفشال هذا الاقتراح .

وفى الضفة الغربية قامت بعض الشخصيات الفلسطينية بمناقشة موضوع تمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر السلام المزمع عقده لتسوية المشكلة العربية الإسرائيلية . وقد أسفرت المناقشات إلى ضرورة ترك موضوع الضفة الغربية فى مؤتمر السلام للأردن بصفتها جزءاً لايتجزأ من الأراضى الأردنية مع ترك موضوع قطاع غزة للوفد المصرى .

وتم التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بمنظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها الوطنى مع الاستمرار فى المطالبة بكامل التراب الفلسطينى ، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية المشتركة فى مؤتمر السلام طول فترة المؤتمر .

وقد وجدت هذه الاقتراحات قبولا لدى قادة منظمة الصاعقة السورية وتم عرضها على السيد أحمد الشقيرى – رئيس المنظمة السابق – فى القاهرة الذى أبدى موافقته عليها كما طالب بعدم ترك حرية اتخاذ القرار المصيرى بقبول الدولة الفلسطينية فى يد قادة المقاومة وحدهم .

وقد طالب أحمد الشقيرى بضرورة الاتصال بالفلسطينيين بالأرض المحتلة دون مشاركة الفلسطينيين فى مؤتمر السلام ، وأنه سيقنع شباب التجمع الوطنى الفلسطينى فى مصر بتأييد تلك المقترحات .

ومن جانب آخر تقوم قيادات حركة فتح بالأردن بالتشكيك فى هذا النشاط وتربطه بنشاط الملك حسين بهدف خلق قوى معارضة للمقاومة الفلسطينية .

وفى دمشق فى (٢٦ نوفمبر ١٩٧٣) عقد اجتماع للجنة التنفيذية لاتحاد عمال فلسطين وذلك لمناقشة الأوضاع الراهنة ومشروع الدولة الفلسطينية وتمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر السلام .

وقد حاول مندوبو العراق دفع اللجنة لاتخاذ موقف معارض بالنسبة للدولة الفلسطينية وحضور مؤتمر السلام ، ولكنهم فشلوا فى ذلك واستقر الرأى على ضرورة الانتظار لحين مقابلة ياسر عرفات لمعرفة آخر التطورات منه .

كما قام مندوبو فرع العراق بتوزيع بيان يتضمن المطالبة بضرورة استمرار الكفاح المسلح وحرب الشعب حتى يتحقق تحرير كامل للتراب الفلسطينى ، مع رفض أية وصايا على الشعب الفلسطينى ، ومهاجمة جميع الحلول الاستسلامية التى وافقت عليها بعض الأنظمة العربية .

وكذلك أجرى قنصل الجزائر بالقاهرة لقاءات مع بعض عناصر اللجنة التحضيرية والهيئة التنفيذية لاتحاد طلاب فلسطين ، حيث أعرب لهم عن أمله فى أن يرتفع الجميع إلى مستوى الأحداث الجارية وأن يسعى كل طرف إلى تجنب حدوث أى انقسامات فى الموقف العربى ، وأن يقف الجميع بجوار الشقيقة الكبرى مصر .

وقد أعرب الطلبة الفلسطينيون للقنصل عن ارتياحهم التام لموقف الجزائر من الحرب الدائرة مع العدو الإسرائيلى .

ولكن من جانب آخر قامت إذاعة الثورة الفلسطينية بالقاهرة بإذاعة تحليل يصف الاتصالات التى يقوم بها كيسنجر حاليا بأنها مؤامرة أمريكية تهدف إلى تمييع الموقف وايجاد الفرقة فى الصف العربى ، وتشير إلى أن إسرائيل وافقت على وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة لاستيعاب الأسلحة الأمريكية الجديدة واستعادة الأسرى

العسكريين خاصة طيارى الفانتوم بهدف التخلص من الضغط الداخلى لمواجهة الانتخابات القادمة . كما تطالب الدول العربية باتخاذ موقف موحد وعدم الوقوع فى مؤامرة كيسنجر مثلما وقعت فى مؤامرة روجرز .

كما أن ردود الفعل الفلسطينى قد أشارت إليه إحدى المصادر الأمريكية حيث جاء بتقريرها :

إن الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية لنهر الأردن والتى تمثلها إسرائيل الآن يشعرون بكراهية عميقة ضد الملك حسين لعمليات القمع الوحشية التى قام بها ضد الفدائيين منذ ثلاث سنوات ، وإن كان بعض الوجهاء والأعيان يشعرون بالولاء لحسين ، لذلك كان من السهل على منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها ياسر عرفات أن تنال حب الفلسطينيين بتلك الضفة على حساب الأردن .

ولقد قال أحد الفلسطينيين فى مدينة نابلس عن ياسر عرفات والفدائيين ومنظمة تحرير فلسطين « انهم زعماؤنا الآن . كما أنهم يحظون بتأييد الدول العربية الأخرى ، والاتحاد السوفييتى وأكثر هؤلاء أهمية هو الملك فيصل الذى يمتلك ثروات هائلة من البترول . وبفضل هذا النوع من التأييد فإن الشعب الفلسطينى يصغى لهم عندما يتحدثون » .

وكان لابد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أن تقدم تنازلات مقابل إحراز تلك المكاسب .

قد حصل ياسر عرفات على تأييد الاتحاد السوفييتى مثلا بعد أن طلبت منه موسكو تقديم ضمانات بأن منظمة تحرير فلسطين لن تحاول تدمير مؤتمر جنيف بأية عملية من العمليات الإرهابية ، والأهم من ذلك أن ياسر عرفات اضطر كذلك – كنقطة بداية لمحادثات السلام – أن يقبل قرار الأمم المتحدة الصادر عام (١٩٤٧) الذى يقضى بتقسيم فلسطين (القديمة التى كانت خاضعة للانتداب البريطانى) إلى قطاعين : يهودى وعربى . وقد قال دبلوماسى لبنانى تعليقا على ذلك:« إنها نقطة بارزة على الطريق . لأن مافعله الفدائيون هو الاعتراف بحق إسرائيل فى البقاء » .

وتجنبا لحدوث خلاف بين الدول العربية فيمن يمثل اللاجئين الفلسطينيين ولإرضاء إسرائيل التى أقسمت بألا تتفاوض مع الإرهابيين ، فلقد قررت الولايات المتحدة

والاتحاد السوفييتى منع منظمة عرفات من الاشتراك فى الجولات الافتتاحية لمؤتمر جنيف . لكن المشتركين فى مؤتمر السلام فى جنيف سيتعين عليهم توجيه اهتمامهم — عند مرحلة مامن المحادثات — إلى القضية الفلسطينية المحيرة إذ لايمكن التوصل إلى أية تسوية لاتراعى فيها وجهة نظر ياسر عرفات .

كما أشارت إحدى الجهات البريطانية فى تقرير لها :

إن حرب رمضان بعثت شعورا جديدا بالثقة والأمل بين أهالى الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة .

فأصحاب المحلات بدءوا يتكلمون العربية مع زبائنهم من الإسرائيليين الذين أصبحوا كغيرهم ينتظرون دورهم فى الشراء ، كما يتجمع الشباب العربى ويتبادلون النكات أمام الجنود الإسرائيليين . وعلى العكس مما تقوله إسرائيل فقد انقطع جميع العمال العرب تقريبا عن العمل فى إسرائيل خلال فترة الحرب . فقد عاد الآن أقل من (٢٥ ٪) من هؤلاء العمال للعمل فى إسرائيل مما أصاب كثيرا من الإسرائيليين بالدهشة الذين كانوا يعتبرون نجاحهم فى التعايش مع العرب أحد المنجزات الكبرى التى تحققت منذ عام (١٩٦٧) .

ومن الواضح أن آمال الأهالى بالضفة الغربية وغزة بالنسبة للمستقبل غير محددة .

لكن هناك اتجاها واضحا للغاية فى تفكيرهم السياسى وهو استعدادهم لقبول منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد عنهم ، لكن هناك خلافات فى الرأى فيما يتعلق بوضع الضفة الغربية وغزة فى إطار التسوية السلمية .

ففى الضفة الغربية يدور النقاش حول الاتحاد مع غزة لتكوين دولة فلسطينية أو الاتحاد مع الأردن ، بينما الموقف فى غزة أكثر تعقيدا ، فبعض سكان القطاع ينادون بوضعهم تحت وصاية الأمم المتحدة إلى أن يقرروا مصيرهم ، ويفضل الآخرون العودة إلى مصر كإجراء مؤقت . على أن غالبية أهالى غزة يفضلون الاتحاد مع الضفة الغربية .

ومهما كانت آمال أهالى الضفة الغربية وقطاع غزة فإن مستقبلهم يعتمد على رغبة الحكومات العربية فى الضغط من أجل حل ، بحيث يتماشى مع مصالح الأردن

وإسرائيل . والمعروف أن إسرائيل تعارض قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية . ومن ثم فلا يعتقد أحد فى إسرائيل أو الأردن أو الضفة الغربية أو غزة أن حل هذه المسألة بسيط أو سهل .

وفى الضفة الغربية فقد اشتعلت المقاومة بالضفة الغربية ، وأن إسرائيل تهدد بإبعاد بعض الشخصيات ، كما ذكر عبد الرءوف فارس للسفير المصرى فى عمان أن تأثير مصر فى الضفة الغربية أقوى من تأثير الأردن .

كما اجتمع بالسفير كل من السارع والخطيب وداود حسن وقالوا له : إن الملك حسين قد صرح منذ عام تقريبا أنه يقبل أن تكون القدس مدينة مفتوحة إلا أنهم حذروه من تدويلها أو جعلها مدينة مفتوحة ، وفى حديث لهايل رضا عبد الحميد أحد القيادات الفلسطينية فقد ذكر أن الاتجاه العام لدى قيادة المقاومة الفلسطينية هو حضور مؤتمر السلام لأن ذلك يتضمن إعترافا من المجتمع الدولى بالثورة الفلسطينية وأحقية المقاومة فى تمثيل الشعب الفلسطينى .

وأضاف بأن وجود كيان سياسى مستقل للثورة الفلسطينية يجعلها بمأمن من المأزق الذى تتعرض له المقاومة مع بعض الدول العربية نتيجة التعارض مع سياستها .

وقد أشار إلى أن الثورة لايمكنها التحرك بمعزل عن الاستراتيجية العربية بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفييتى يدعم فكرة عقد المؤتمر ويؤيد حضور الثورة الفلسطينية كطرف أساسى .

هذا وقد عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا ببيروت وذلك لبحث موضوعين هما المجلس الوطنى الفلسطينى وتحديد موعد لانعقاده ، والثانى هو موقف القوى الفلسطينية من مؤتمر السلام .

وقد طلب ياسر عرفات إلى الحاضرين تحديد موقفهم من المؤتمر وقد عارض حضور المؤتمر كل من الصاعقة السورية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة العربية لتحرير فلسطين .

وقد قاد الدكتور يوسف الصايغ حملة مركزة ضد تمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر السلام بتأييد من بعض المفكرين الفلسطينيين العاملين بمركز الأبحاث الفلسطينية .

ومن المتوقع أن تساير قيادات حركة فتح موقف الرفض لحضور مؤتمر السلام نتيجة تزايد المؤيدين لهذا الموقف فى الأوساط الفلسطينية .

كما قام وفد للتجمع الوطنى الفلسطينى بزيارة إلى ليبيا وقد أجرى هناك مناقشات سياسية واسعة حول الوضع العربى ككل . وقد أبدى المسئولون الليبيون وجهة نظرهم بالنسبة لمؤتمر السلام كمايلى :

– يؤمن المسئولون الليبيون بوطنية الرئيس السادات ولكنهم اختلفوا مع سيادته فى حرب أكتوبر بدعوى أنه خطط لها لتكون حربا من أجل السلام وكانوا يرون أن تكون حربا من أجل التحرير .

– وكذلك فهم يعتقدون أن الملك فيصل يجر القاهرة إلى مواقف غير تقدمية حتى انتهى الأمر إلى الجلوس فى مؤتمر جنيف .

– كما أن السلطات الليبية قررت تجميد أعمال مكتب العلاقات الليبى بالقاهرة إلا أنها تدرك أن أى عمل تقدمى فى المجال العربى لابد من أن تسانده القاهرة ، وبالتالى فليس فى نية المسئولين الليبيين اتخاذ أى إجراءات فى مواجهة المصريين العاملين فى ليبيا .

– وقد أبدى الليبيون تأييدهم وتدعيمهم لموقف التجمع الفلسطينى الرافض للدولة الفلسطينية وتمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر السلام .

– كما أقسم ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والتجمع العربى أمام الرئيس معمر القذافى بأنه لن يسعى لحكومة فلسطينية فى المنفى ، كما أنه لن يقبل إلا بمشروع الدولة العلمانية على كافة التراب الفلسطينى .

كما قد تمت مباحثات بين وفد المقاومة الفلسطينية والمسئولين السوفييت فى موسكو خلال الفترة من (١٩ إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣) وقد اجتمع الوفد مع بريماكوف عضو اللجنة المركزية الذى ذكر لزهير محسن رئيس الوفد بأن التدخل السوفييتى لطلب وقف إطلاق النار كما بناء على طلب مصر ، وأن الجيش الثالث كان مهددا بكارثة وإن الطريق إلى القاهرة كان مفتوحا أمام القوات الإسرائيلية ، وأن هناك اتفاقا عاما بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على ضرورة التعجيل للوصول إلى تسوية فى المنطقة .

ثم ذكر له زهير محسن بأن هناك شعورا عاما بأنه إذا لم يتم إنشاء دولة فلسطينية فإن الأمور لايمكن أن تستقر ، كما أن الموقف العربى أصبح حاليا ينبثق عن الرغبة فى الخلاص من مشاكل الفلسطينيين أكثر من الرغبة فى الوصول إلى حل عادل للقضية .

كما التقى الوفد بالسيد بوتاماريوف والذى صرح للفلسطينيين بقوله :

إن هناك موجة فى الدوائر السياسية الأمريكية نشأت بعد حرب اكتوبر لم تعد تلتزم إلتزاما تاما بإسرائيل .

وأن الوضع الراهن يعتبر أكثر ملاءمة لحل مشاكل الفلسطينيين وفى صالحهم ، وأنه لابد من حل واقعى للقضية الفلسطينية .

وأكد بأن التسوية السياسية تحتاج إلى نضال شاق والعرب يملكون أوراقا رابحة منها الوثائق الرسمية التى تتمثل فى قرارات الأمم المتحدة والبيان الروسى الأمريكى ، وكذلك سلاح البترول .

وأضاف بأن الروس سيظلون يدعمون العرب ضد المعتدى ، أما إزالة إسرائيل فلا أحد يوافق العرب على ذلك .

وفى الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، أدلى ناجى علوش الأمين العام للاتحاد ببيان تضمن الإشارة بموقف سوريا ومقاطعتها لمؤتمر السلام ، وأن القتال هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين والأرض العربية .

وأضاف بأن المهمة الأساسية فى هذه المرحلة تتلخص فى العمل على تعرية المناورات الأمريكية الصهيونية وتعبئة الجماهير العربية لمواصلة القتال .

وقد اتخذت قيادة حركة فتح قرارا بالموافقة على إقامة حكومة فلسطينية بالمنفى ، غير أنها أرجأت إعلان ذلك لحين الانتهاء من الاتصالات التى تقوم بها قيادة العمل الفلسطينى حاليا مع كافة الاتجاهات .

وكان من المتوقع أن يكون البيان السياسى الذى سيصدر بهذا الشأن بالصيغة التى تكسبها تأييد الشعب الفلسطينى بحيث يتضمن احتواء الحكومة لممثلين عن فتح والصاعقة والجبهة الشعبية الديمقراطية وعناصر من المستقلين .

وقد أبدى خالد الحسن (أبو السعيد) أنه يوافق على الاشتراك فى حكومة المنفى ، إذا ماحصل على اشتراطات معينة من قيادة العمل الفلسطينى .

* وأما عن موقف الجزائر فليس بجديد أن نشير إلى أنه قد سارع لموسكو لحثها على توريد سلاح لمصر ، وقد جاء ذلك فى عدة وثائق منها برقية بعث بها سفير العراق فى الجزائر لوزارة خارجيته فى (٢٠ أكتوبر ١٩٧٣) جاء بها : أن الرئيس الجزائرى هوارى بومدين أخطره بأنه تعاقد مع السوفييت على تجهيز وتوريد سلاح إلى مصر وسوريا ، فى حدود عقد قيمته مائتى مليون دولار ، ويرى بومدين أن السوفييت فى موقف صعب ومحرج ، وأن صمود الجبهة يؤثر فيهم ، وقد طلب منهم تحذير إيران من مغبة أى عمل ضد العراق ، وأنه يتوقع أن تصعد السعودية إجراءاتها ، كما أنه يهاجم مواقف الملك حسين .

وفى الخامس والعشرين من شهر أكتوبر (١٩٧٣) ، كان قد اجتمع الدكتور كمال أبو المجد الوزير المصرى وكذلك السفير المصرى بالجزائر بالرئيس هوارى بومدين وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الجزائرية ، وقد تساءلوا جميعا فى قلق عن موقف الجيش الثالث المصرى وضرورة إنقاذه ، واعتبروا ذلك القضية الأساسية فى الحرب ، كما تساءلوا عن وجود أزمة فى القيادة العسكرية وأسباب عدم استخدام الاحتياطى لفك أزمة الجيش الثالث .

وأضافوا بأن الدعم الجزائرى مستمر لمصر وسوريا بلا حدود بعد وقف إطلاق النار ، وأبدوا تفهما كاملا لموقف السيد الرئيس السادات .

وأكد الرئيس الجزائرى أنه يوافق على استمراره فى تدعيم موقف مصر وسوريا وأنه يختلف مع العقيد القذافى ، وأن الوقت غير ملائم للوم .

وذكر أنه أوضح لوزير خارجية العراق أنه لايوافق على إعلان المواقف من قرار وقف إطلاق النار بطريقة إعلامية .

ثم ذكر وزير الخارجية الجزائرى بوتفليقة أنه شعر أن الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرى لايزود بالقدر الكافى من المعلومات ونبه إلى أهمية تدارك ذلك .

* وأما موقف السعودية ، فقد بدت بعض ملامحه فى برقية بعث بها سفير السعودية فى دمشق لوزير خارجيته جاء بها بأن سوريا فى حاجة إلى صواريخ فرنسية ضد الدبابات طراز (اس ١١) وصواريخ أمريكية لحاجة المعركة إليها . كما طلب منه أن يستخدم الملك فيصل نفوذه لدى الملك حسين لإرسال قسم من الجيش الأردنى إلى سوريا إذا كان لايريد الدخول فى معركة مباشرة مع العدو .

وبعد تلك الرسالة بيومين وبالتحديد فى (٢٢ أكتوبر ١٩٧٣) بعث السفير رسالة أخرى لوزير خارجيته السعودى يخطره فيها بأن وزير الخارجية السورى أبلغه بأن الوضع فى سوريا لابأس به والهدف الأساسى هو استنزاف قوة العدو وتحطيم أكبر قدر من معداته وأسلحته .

كما أخطر السفير الملك فيصل بأن سوريا فى حاجة إلى (٤٠٠) سيارة بصهاريجها ، وقد تم الحصول على (٨٣) سيارة من بيروت ، ويرجو السفير من الملك أن يأمر بشرائها من روما .

ومن جانب آخر فقد أرسل الملحق العسكرى السعودى فى باريس لوزير الدفاع السعودى استعجالا لحاجة السفارة إلى طائرتين لنقل ماتبقى من كمية الذخيرة (٩٠مم) إلى سوريا ، وقد اقترح عليه أيضا ضرورة حث مورد الذخيرة على توريد المزيد حيث إن الحدود الشمالية فى خطر .

وأما عن الآثار والنتائج الفورية لحرب أكتوبر ، على إسرائيل وداخل مجتمعها ، فإنها كانت محل تقرير وضع فى منتصف شهر نوفمبر عام (١٩٧٣) وعرض على الرئيس السادات فى (٢١ نوفمبر ١٩٧٣) ومن داخل إسرائيل جاء به :

العرض :

شهدت الأوضاع السياسية الداخلية أخيرا صراعا بين الأحزاب والقوى السياسية زاد من حدته حرب أكتوبر (١٩٧٣) وما أدت إليه من نتائج ، ويمكن عرض ذلك فى الآتى :

* الاتجاهات السياسية قبيل الحرب .
* سيطرة الاتجاهات اليمينية على حزب العمل .
* اتحاد غالبية الأحزاب والحركات اليمينية فى كتلة (ليكود) .
* قوة مكانة الجناح المتطرف فى الحزب الدينى القومى .

* استمرار الاختلافات بين الأحزاب الشيوعية .
* إظهار انتخابات الهستدروت تناقض شعبية حزب العمل .
* محاولة إعطاء الفرصة للجيل الشاب من السياسيين وتزايد مشاركة العناصر العسكرية ذات الماضى البارز فى المجال السياسى .
* الاهتمام بالأقلية العربية بهدف دمجها نهائيا وإشعارها بضرورة الولاء للدولة .
* الاتجاهات الحزبية بعد الحرب :

– مفاجأة الأحزاب بتوقيت ونتائج حرب أكتوبر وانعكاس ذلك فى تأييدها الكامل (ماعدا الحزب الشيوعى راكح) للجيش الإسرائيلى وضرورة تحقيق نصر عسكرى لايسمح بتصاعد تطلعات العرب فى القضاء على إسرائيل .

– محاولة القوى السياسية – مع اقتراب نهاية العمليات العسكرية – الاستفادة من الموقف لخدمة أهدافها وتمثل ذلك فى تبادل الاتهامات بين القيادات العسكرية والمطالبة بمحاسبة المسئولين عن نتائج الحرب ، مطالبة المعتدلين فى حزب العمل بقبول فكرة التنازلات للوصول للسلام ، تزايد الاتجاهات المعتدلة فى حزب المابام ، محاولة الجناح اليمينى الاستفادة من نتائج الحرب ، ودعوة الحزب الشيوعى ماكى لتقديم تنازلات مقابل السلام مع العرب ودعوة الحزب الشيوعى راكح إلى الانسحاب الفورى من المناطق المحتلة .

والتعليق على ماسبق هو :

– تميز الحياة السياسية فى إسرائيل بالصراع الشديد بين القيادات السياسية مما يفسر التناقض والتشدد فى المواقف الحالية .

– مسارعة جولدا مائير إلى مساندة موقف ديان حاليا ويرجع ذلك إلى :

١ – أن انتقاد شخصية ديان يعتبر انتقادا لسياستها .

٢ – مساندة ديان تساعد على المحافظة على تماسك الحزب فى فترة ماقبل الانتخابات .

٣ – إمكان السيطرة عليه فى فترة تأثرت فيها مكانته .

٤ – عدم ترك الفرصة للقيادات العسكرية فى الجناح اليمينى للاستفادة من الهجوم على ديان .

– دعوة الحزب الدينى القومى المؤتلف مع الحكومة إلى تشكيل حكومة قومية يعكس رغبته فى إظهار وجوده فى الصراع السياسى الحالى ورغم موافقة الجناح اليمينى (ليكود) لايمانع فى الاشتراك فى الحكومة المقترحة إلا أن التقدير هو أن التشكيل العمالى لن يوافق على هذه الفكرة لنجاح الحكومة فى حصر الموقف سياسيا وعسكريا ، فضلا عن تطرف رئيسة الحكومة ذاتها ، كما أن اشتراك الجناح اليمينى سيحقق لكتلة (ليكود) مكاسب كبيرة دون عائد للجناح العمالى .

رغم مفاجأة الرأى العام الإسرائيلى بحرب أكتوبر من حيث حجم الخسائر والتحولات الكبيرة فى مواقف دول العالم فإنه استطاع فى نهاية الحرب استعادة توازنه بعد أن حقق الجيش الإسرائيلى بعض النجاح فى المعارك العسكرية ، فإن آثار الحرب سوف تتبلور وفقا للعوامل الآتية :

١ – موقف الحكومة من تسوية الأزمة سلميا .
٢ – احتمالات الموقف العسكرى ومدى التزام القيادات العسكرية بالمواقف السياسية خاصة فى ضوء تطلع العسكريين إلى العمل فى المجال السياسى .
٣ – مدى حجم الخسائر البشرية التى لم يعلن عنها حتى الآن .

– أيا كانت التحولات المنتظرة فى الحياة السياسية والعسكرية فإن الحرب تركت آثارها فعلا على الرأى العام الإسرائيلى ، وسوف تتوالى هذه الآثار للتأثير على الأفكار السياسية فى الدولة ولكن ليس على المدى القريب .

– تمكن حزب العمل من استعادة شعبية قيادته التى تأثرت بنتيجة الحرب إذ تمكنت الحكومة الحالية من مواجهة الموقف السياسى والعسكرى ولم تقدم تنازلات جوهرية للعرب . ولاشك فى أن استعادة الأسرى الإسرائيليين يعتبر مكسبا لحكومة مائير يدعم موقفها الداخلى .

– سوف تعمل الحكومة القائمة على تجميد الموقف السياسى حتى الانتهاء من الانتخابات القادمة ، مع بقاء احتمالات العمل العسكرى مطروحة لتدعيم مكانتها الداخلية ومع احتمالات خسارة حزب العمل لبعض مواقعه الانتخابية ، فإنه سوف يعود إلى تولى الحكم فى إسرائيل .

وفى حديث إذاعى باللغة العبرية لجولدا مائير تحدثت إلى الإسرائيليين مؤكدة

الأهمية الرمزية للمباحثات الأخيرة التى جرت فى الكيلو (١٠١) على طريق السويس – القاهرة بين الممثلين العسكريين الإسرائيليين والمصريين قالت : « لأول مرة يلتقى العسكريون الإسرائيليون والمصريون عدة مرات فى الأسبوع الواحد ويجلسون معا فى الخيام ويتحدثون . ففى تلك الاتصالات الشخصية البسيطة قيمة ، ونفس الشىء فى تصافح الأيدى بين من كانوا أعداء طوال (٢٥) عاما .

ولعله من البديهيات بالنسبة لمعظم الإسرائيليين أن تؤدى تلك العلاقات الطبيعية المستهدفة إلى توطيد العلاقات ومنع الحروب شريطة ألا يكون هناك مايغرى على الدخول فى حرب . وهنا يتدخل التاريخ مرة أخرى . إذ يرى الإسرائيليون أنفسهم ضحايا لعدوان عربى متكرر ابتداء من (١٩٤٨ إلى ١٩٧٣) . قد يختلف الإسرائيليون فيما بينهم بشأن المقصود بـ « الحدود التى يمكن الدفاع عنها » والأهمية النسبية لمثل تلك الحدود فى حالة التوصل إلى تسوية سلمية . إلا أن هناك اتفاقا إجماعيا فى وجهات نظر الإسرائيليين بأن إسرائيل كانت ستكون فى خطر مميت وقاتل لو كانت حرب السادس من أكتوبر هذه قد شنها المصريون والسوريون ضد إسرائيل من الحدود التى كانت قائمة قبل حرب (١٩٦٧) .

أما عن المدى الذى يمكن لإسرائيل عنده أن تكون مستعدة للتراجع كجزء من التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض فقد تحدث مسئول إسرائيلى أخيرا قائلا : إن العرب فى طريقهم إلى دفعنا للتشدد والعناد من جديد ، فلأول مرة منذ سنوات طويلة يكون لدى إسرائيل رغبة حقيقية فى أن تعطى ، فى أن تدفع ثمنا من أجل السلام وهو الأرض . وهذا العطاء يفترض مسبقا وجود ثقة متبادلة . لكن بدلا من ذلك ، تجد إسرائيل العرب – الذين من المفروض آن تثق فيهم – وقد عذبوا وذبحوا بطريقة وحشية أسرى الحرب الإسرائيليين ، تجد أن مصر قد أوقفت محادثات الكيلو (١٠١) التى كان يؤمل منها الكثير وتشددت فى موقفها وأخذت فى تبادل إطلاق النار عند السويس ، ونجد أن سوريا قد رفضت حتى مجرد تقديم قائمة بأسرى الحرب الإسرائيليين لديها ، وأن النبرة السائدة ليس فيها مايشجع على السلام .

أجرى قياس للرأى فى تل أبيب أظهر أن جولدا مائير لاتزال أكثر الشخصيات شعبية من بين المرشحين لرياسة الوزارة إلا أن هذه الشعبية قد انخفضت إلى النصف قياسا على ماكانت عليه قبل حرب أكتوبر .

ويشير هذا الاستطلاع إلى أن ثلث الناخبين لم يحددوا حتى الآن موقفهم وقد بقى أسبوع واحد على موعد إجراء الانتخابات العامة فى (٣١ ديسمبر ١٩٧٣) .

وقد تم طرح السؤال الثانى من تريده رئيسا للحكومة ؟

فاختار (٣٢,٩) جولدا مائير وأجاب (٣٥,١٪) بأنهم لايعرفون حتى الآن وأعطى (٩,٣٪) فقط أصواتهم لمناحم بيجين زعيم المعارضة .

أما الشخصيات الأخرى التى حصلت على بعض الأصوات فإنها تقف فى الصفوف الخلفية وتشحن جميعا وبدون استثناء إلى حزب العمل .

وهكذا حصل على إيجال الون على (٦, ٧٪) من مجموع الأصوات وإسحق رابين على (٥٪) وموشى ديان على (٤,٢٪) وشيمون بيريز على (٠١,٪) ومن بين المرشحين الذين حصلوا على أقل من (٠١,٪) بنحاس سابير وأبا إيبان وحاييم بارليف واهاروف باريف .

ومن ناحية أخرى ظلت شعبية ديان بصفته وزير الدفاع على ماهى عليه ، فقد ذكر (٥٣,٥٪) من الأشخاص الذين شملتهم عملية الاستطلاع أنهم راضون للغاية عن الطريقة التى يؤدى بها مهمته .. وذكر (١٧٪) أنهم راضون إلى حد ما ، وأعرب (١٨٪) عن عدم رضائهم ، وامتنع الباقون عن الإجابة .

وكانت نتائج آخر عملية لاستطلاع الرأى تجرى قبل الانتخابات العامة قد أوضحت أن رضاء الإسرائيليين عن سياسة الأمن التى تتبعها حكومتهم قد قل كثيرا عما كان عليه قبل حرب السادس من أكتوبر .

فقد أجاب (٥٦٪) من الأشخاص الذين وجهت إليهم الأسئلة فى إطار عملية استطلاع الرأى بأنهم يعتبرون هذه السياسة طيبة . بينما كانت نسبة الراضين عن سياسة الأمن الإسرائيلية تبلغ (٩١٪) قبل حرب أكتوبر .

وقد أوضحت عملية استطلاع الرأى نفسها أن (٣٨٪) من الإسرائيليين لم يقرروا بعد ماهو الحزب الذى سوف يصوتون لصالحه .

كما جاء أن نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون أنه سيتعين ، تقديم المزيد من التضحيات فى المجال الاقتصادى أخذ فى التزايد إذ بلغت (٦٧٪) فى مقابل

(٥٣٪) قبل حرب أكتوبر .

★ وأما عن رد الفعل الداخلى فى مصر ، فإن الجماهير كلها كانت على استعداد لمواجهة المعركة ، وقد شاركت فى مظاهر عديدة لتلك المواجهة .. ومثال ذلك أنه عندما نشر بالصحف عن وجود حاخام ضمن القوة الإسرائيلية التى استسلمت بحضور الصليب الأحمر . صدرت وترددت تعليقات الأزهريين فحواها :

لماذا لم ينشر شيء عن دور رجال الأزهر الموزعين على الوحدات العسكرية والذين يزيد عددهم على (١٠٠٠) واعظ .

ويطالبون بتحويل الحرب الوطنية إلى حرب إسلامية لتحرير الأر ى المقدسة مع إسناد أدوار رئيسية فيها لرجال الأزهر .

كما يطالبون بفتح الباب أمامهم لاصطحاب القوات بالجبهة لرفع الروح المعنوية .

كما أصدرت نقابة الصحفيين – بمناسبة ظروف القتال – جريدة يومية باسم « الصحافة فى المعركة » وتم توزيع نحو (٢٠٠٠) نسخة منها بالمجان على العاملين بالمؤسسات الصحفية .

ولوحظ أن أكثر المحررين بهذه الصحيفة من المعروفين بالميول الشيوعية أو الذين سبق إبعادهم عن العمل الصحفى .

وتتناول هذه الصحيفة جوانب المعركة وتشيد بالمسئولين وتطالب بالاستفادة من دروس حرب فيتنام كما تبين أنها تتسم بالاعتدال والوطنية ، ويحاول الصحفيون المبعدون من خلال هذه الصحيفة إثبات حسن نيتهم للقيادة السياسية .

ولكن يتردد بين باقى الصحفيين أن الصحفيين المبعدين يحاولون ارتداء رداء وطنى غير حقيقى ، ويطالب البعض منهم إيقاف هذه الجريدة بدعوى أنها بمثابة جريدة حزبية تمثل اليسار الصحفى .

إلا أن البعض قد أخذ موقفا لايتسق مع المشاعر الوطنية للجماهير ، حيث بدأت بعض العناصر الطلابية الماركسية بجامعة القاهرة التحرك فى أوساط الجماهير وبعض طلاب جامعة عين شمس ، بهدف التنسيق لمظاهرات ضد الرئيس السادات عقب

العيد مباشرة ، ويتمثل هذا التحرك فيمايلى :

١ – الاتصال بقطاعات الدفاع المدنى وإفهامهم بأن القصد من الاشارات التى ترد إليهم بشأن البحث عن جواسيس أو الاحتياط من عمليات إنزال جوى للعدو ، وإنما قصد بها إشغال الشباب حتى لايتحرك ضد السلطة .

٢ – الاتصال ببعض العناصر لإشاعة أن موضوع إيقاف إطلاق النار ليس إلا خيانة .

٣ – استغلال لجان الدفاع المدنى كوسيلة للاتصال بالجماهير بشياخة روض الفرج ، ونقل وجهات نظرهم باستخدام ميكرفون مركب على دراجة .

٤ – التهكم على البيانات العسكرية ومحاولة التشكيك بها .

وكانت الفئات الشيوعية أمام الرئيس السادات تنقسم إلى ثلاث فرق وهى :

أولا : الشيوعيون الموالون للخط السوفييتى :

وهم يناقشون الحرب الأخيرة ويشيرون إلى عدة نقاط منها :

أ – أن القيادة المصرية تعترف بجودة تسليح القوات المصرية وتدريبها .

ب – أن المشروع السوفييتى الأمريكى يحقق الهدف الذى حدده الرئيس السادات وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢ لسنة ١٩٦٧) .

جـ – أنه إذا كان هناك خطأ أدى إلى عبور القوات الإسرائيلية غربى القناة فهو لايقع على عاتق السوفييت الذين ينحصر دورهم فى الإمدادات العسكرية والمساندة السياسية .

وحاولت هذه المجموعة المنظمة من هؤلاء الشيوعيين استغلال الأوضاع الراهنة لتجنيد أكبر عدد ممكن بدعوى ضرورة وجود الحزب الشيوعى فى هذه المرحلة لتحقيق تماسك الجبهة الداخلية وإعدادها لخوض معركة تحرير شعبية وخاصة فى غياب فاعلية الاتحاد الاشتراكى . وقد أصدرت بيانا باسم « كفاح العمال » يقومون بتوزيعه على كوادرهم ويتضمن الآتى :

أ – التركيز على دور العمال فى عملية التحول الاجتماعى .

ب – الإشارة إلى أن أغلبية القوات المقاتلة من الفلاحين والعمال والطبقات الكادحة .

جـ – الدفاع عن الوفاق السوفييتى الأمريكى .
د – الدعوة إلى معالجة بعض العيوب الممثلة فى قضايا استغلال المواد التموينية وفى الاختلاسات عن طريق جمع التبرعات من الفلاحين باسم المجهود الحربى .
هـ – المطالبة بعدم وقف القتال إلا بعد تحرير كل الأراضى المحتلة وبتصفية المصالح الأمريكية .
و – الإشارة بسخرية إلى ماورد بخطبة الجمعة يوم (١٢) أكتوبر من أن رجلا صالحا رأى الرسول بين المقاتلين فى الجبهة .

ثانيا : مجموعة التيار الثورى :

وهى تعارض وقف إطلاق النار وتعمل على تعبئة الجماهير للضغط على القيادة السياسية للقيام بالحرب الشعبية ، كما تهاجم سياسة الوفاق الأمريكى – السوفييتى ، وبتشكك أنصار هذه المجموعة فى زيارة كوسيجين للقاهرة . ويرون أنه لامانع من الدخول فى مفاوضات للسلام بشرط استمرار القتال حتى انتهاء المفاوضات .

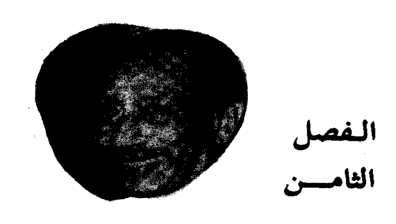
ثالثا : العناصر الماركسية المتطرفة « اليسار الجديد » :

وهى تهاجم قرار وقف إطلاق النار وتصفه بأنه دفع للاستعمار السوفييتى الجديد ، ويقولون بأن القيادة المصرية قبلت الاشتراك فى مخطط لتصفية القضية الفلسطينية ، مقابل جلاء القوات الإسرائيلية عن سيناء .

ويرى أنصار هذا اليسار الجديد ضرورة التحرك وسط الجماهير . خاصة القواعد الطلابية لتعبئتها نفسيا لقبول أسلوب الحرب الشعبية .

ومما سبق من عرض للمواقف العديدة ، لمعظم القوى السياسية فى المنطقة والعالم ، سيتضح فى فصول قادمة ، مدى ثبات هذه القوى على مواقفها من حرب اكتوبر وانتصار مصر وآثار قرار وقف إطلاق النار وإلى أى مدى تغيرت هذه المواقف عندما بدأ طريق السلام يستأنف سيره ، حتى تحقيق اتفاقات كامب ديفيد .

ولعل تفسير هذه المواقف نابع من الأدوار المتعددة لهذه القوى السياسية فى إطار لعبة الحرب والسلام فى منطقة الشرق الأوسط .



الفصل
الثامـــن

أحداث ١٨ ، ١٩ يناير
ووقفة مع حكم السادات !



لم تكن أحداث (١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧) ، الأولى من نوعها فى ولاية عهد السادات ، فقد سبق وأن ثار الطلبة ثلاث مرات فى الفترة من يناير (١٩٧١ حتى يوليو ١٩٧٣) ، كما وقعت فى عام (١٩٧٢) أحداث فتنة طائفية ، وكذلك بعض القلاقل الأخرى ، إلا أن مرجعها وتفسيرها كان يرتبط بأن مصر تعيش ترزح تحت هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، وأن الأرض المحتلة لن تعود سلما أو حربا ، وخاصة نفوس الشباب بدأ ينفد صبرها .

ولكن عندما اندلعت حرب أكتوبر ، وانتهت بانتصار مصر بقيادة الرئيس السادات كانت أحداث (١٨ ، ١٩) يناير أول تظاهرات ضد نظام الحكم وسياسات الحكومة .. وهذا ما أزعج وأغضب السادات لدرجة أنه كان فى كل مناسبة يتذكر هذه الأحداث بمرارة .

ولعل أهمية هذه الأحداث بالنسبة لنظام حكم السادات هامة وخطيرة لعدة اعتبارات منها :

أولا : أن هذه الأحداث تعبر عن وقفة مع التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لاستراتيجية نظام الحكم ، والذى بدت فيه أنها مختلفة عن هذه الاستراتيجية فى عهد عبد الناصر . وهذه الاستراتيجية تتمثل فى التحول من سياسة الانغلاق إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى بالمعنى الاستشارى ، أى مشاركة رءوس الأموال العربية والأجنبية بكافة أنواعها مع الاستثمار المصرى فى مشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبعا لذلك فإن البعض من محرضى هذه الأحداث ،

رأوا إجهاض هذه السياسة قبل تطورها واستفحالها .

ثانيا : أن العناصر التى قادت الجماهير فى هذه الأحداث تنتمى إلى تنظيمات سرية شيوعية وناصرية .

ثالثا : ان الانفعالات الصادقة للجماهير للتعبير عن سخطها من المعاناة الاقتصادية لايعبر بالضرورة رفضها لسياسة الانفتاح الاقتصادى . إنما طالبت بأن يكون ذلك الانفتاح لخدمتها ورفع مستوى معيشتها .. ولكن بسرعة !!

رابعا : أن هذه المظاهرات كانت تشوه ماحاول الرئيس السادات أن يعلنه للعالم أجمع وهو فى طريقه لمسيرة السلام ، بأن هناك استقرارا للأوضاع فى مصر ، يدفعه بكل ثقة نحو طريق السلام وهذا ماعبر عنه فى أحاديثه الصحفية أوائل شهر يناير عام (١٩٧٧) وقبيل هذه الأحداث ، مما أشعره بالجحود من هذه العناصر الشيوعية وخاصة بعد انتصار أكتوبر (١٩٧٣) .

خامسا : أن هذه الأحداث ، قد تخللها وقائع تخريب فى بعض المرافق العامة ، وهذا مالا يمكن أن تؤتيه الجماهير متعمدة ، إلا وكان وراءها محرض لهذا .

سادسا : أن أهمية هذه الأحداث أن القوات المسلحة المصرية دفعت للسيطرة على الشارع المصرى وكان ذلك أول تدخل عسكرى بين الجماهير منذ قيام ثورة قيام يوليو (١٩٥٢) .

سابعا : أن هذه الأحداث قد وقعت ، بعد إلغاء الرئيس السادات لمعاهدة التعاون المشترك بين مصر والاتحاد السوفييتى ، وبعد فشل مفاوضات جدولة ديون مصر لدى السوفييت التى جرت فى أواخر عام (١٩٧٦) .

ثامنا : وإن كان رفع الأسعار ، هو نقطة الشرارة الأولى للمظاهرات ولهذه الأحداث ، إلا أن عام (١٩٧٦) قد شهد عدة قلاقل صغيرة متفرقة ، وتحرك سرى شيوعى منظم للإعداد لمثل هذه المظاهرات والأحداث ، وانتظارا للوقت المناسب . وكان هذا الأخير هو إعداد ميزانية عام (١٩٧٧) ، بما فيها من رفع أسعار بعض السلع تصحيحا للوضع الاقتصادى الذى كانت تأمله الحكومة ، لتخفيض عجز الميزانية .

★ وقد حذرت أجهزة الأمن فى بعض تقاريرها من ظاهرة عامة بدأت تستشرى بين الجماهير المصرية وكان ذلك فى أوائل عام (١٩٧٦) .

فبعد انتصار أكتوبر والأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، بدأ يتردد ويشاع بين الناس أن هذا الانفتاح الاقتصادى يفتح الباب على مصراعيه للرواج الاقتصادى بل وللرخاء نفسه ، وقد حذرت تقارير أجهزة الأمن من سلبيات هذه الظاهرة فى ضوء الواقع وبعض ماشاب الانفتاح الاقتصادى من تجاوزات وسلبيات فى بداية تطبيقه دون ضوابط محكمة .

هذا وفى ذات الوقت كان هناك تركيز إعلامى من جانب الحكومة حول تصديها للسيطرة على الأسعار وأنه لن تكون هناك زيادة لأعباء معيشة المواطنين سواء كان ذلك فى زيادة رسوم أو ضرائب جديدة ، وكان هذا التوجه لاطمئنان الجماهير .

ثم تقدم جهاز مباحث أمن الدولة بتقرير إلى الرئيس السادات فى فبراير عام (١٩٧٦) ، حيث أشار إلى أن الأمر يحتاج إلى علاج ، وأن هناك تناقضات تظهر على المستوى الاجتماعى ، وأن تفاقم الأمر إلى هذا الحد سيسبب خللا اجتماعيا يتبعه خلل سياسى .

وبالطبع فإن المعاناة الاقتصادية لم تكن بعيدة عن ذهن الرئيس السادات ، فقد عبر عنها قبل هذه الأحداث ، وكان ذلك فى محافظة الإسماعيلية حيث أعلن فى (٤) ديسمبر :

أمامنا شوط طويل ، أمامنا سنوات صعبة .. بقية هذا العام (٧٦ وعام ٧٧ وعام ٧٨ وعام ٧٩ وفى سنة ٨٠) وخلال الثمانينيات إن شاء الله (باستبشر خير) ، ووضعنا الاقتصادى (حايتحسن) .. وأردف إعلانه بقوله : سنين علينا أن نتحملها وعلينا أن نعيد توزيع الأحمال بحيث يتحمل كل واحد فينا نصيبه من هذه الأحمال بعدالة كاملة .. (اللى) يستطيع أن يتحمل أكثر لازم نحمله أكثر .. والضعيف نشيل من أحماله لغاية مانصل إلى (١٩٨٠) (اللى) باعتبرها هى سنة الانطلاق .

وقد حذر أكثر من مرة أن يحاول أى عابث أو مغرض أن يستغل هذه المعاناة الاقتصادية لإثارة الجماهير فيما هو واقع .. ومعروف ومطلوب تحمله .

إلا أن عناصر التحريض والإثارة لم تكترث بهذا ، وتحركت عناصر خفية شيوعية

وناصرية لإثارة الجماهير عن طريق التخطيط والتدبير لذلك .

* عرضت على الرئيس السادات طوال عام (١٩٧٦) ، نشاط بعض هذه العناصر .. التى كانت تحت رصد أجهزة الأمن ومنها :

* ومن ذلك فى (٢٧) مارس وصلت مطار القاهرة قادمة من بيروت إحدى المواطنات وزوجة لأحد الصحفيين وقد ضبط بحوزتها (٣٩) نسخة من كتيب صغير بعنوان « الوعى » — العدد الثانى — طبعة خاصة — الحزب الشيوعى المصرى .

وقد تم إخطار نيابة أمن الدولة بالواقعة وبتفتيش مسكنها تم ضبط مايلى :

* مفكرتين تحتويان على أسماء بعض عناصر تنظيم الحزب الشيوعى المصرى وبعض قيادات الحركة الشيوعية المحلية .

* قصاصة من الورق مدون بها أسماء بعض الشهود فى قضية تنظيم شيوعى ينتهج الخط التروتسكى .

* تحليل سياسى بعنوان « ٦ أكتوبر انتصار تاريخى لخط النضال التحريرى الشامل » يتضمن تقييما لحرب أكتوبر ووصف القيادة الحالية بالبرجوازية .

* نسختين من لائحة التنظيم الطليعى .

وقد أنكرت المواطنة علاقتها بالكتيبات المضبوطة أما باقى المضبوطات فقد اعترفت بأنها خاصة بزوجها . والذى يعمل بجريدة بيروت المساء ذات التمويل الليبى ، وقد دأب على نشر مقالات تهاجم النظام القائم .

والمذكورة عضو بالنادى النسائى بالمركز الثقافى السوفييتى وتعمل صحفية بالقطعة ، وقد أنكرت المواطنة علاقاتها بالكتيبات المضبوطة أما باقى المضبوطات فقد اعترفت بأنها خاصة بزوجها . وأما الكتيبات المضبوطة فهى عبارة عن مشروع برنامج الحزب الشيوعى المصرى .

* وفى (٢٩ مارس ١٩٧٦) عقدت العناصر الشيوعية التى تتحرك من خلال النقابة العامة للغزل والنسج بالإسكندرية اجتماعا حضره حوالى (٢٥) عاملا من مختلف شركات الغزل والنسج بالإسكندرية ، وقد طالبت العناصر الشيوعية خلال هذا الاجتماع بالاعتصام داخل الوحدات الإنتاجية والإضراب داخل الوحدات

الإنتاجية والإضراب عن العمل ، إلا أن بعض العمال الحاضرين عارضوا فكرة الاعتصام أو الإضراب داخل الوحدات الإنتاجية .

* ثم قامت بعض العناصر الشيوعية بإجراء استفتاء على عملية الإضراب عن العمل والاعتصام ، وقد أسفر عن رفض تنفيذ ذلك داخل الوحدات الإنتاجية ، واتفق على الاعتصام يوم الجمعة القادم إذا ماتوافر العدد الكافى من العمال بالنقابة العامة . وبشرط ألا يقل عدد العمال المتواجدين بها عن ألف عامل ، وفى حالة عدم توافر هذا العدد سيتم تشكيل لجان داخل المصانع من بعض العمال المتعاطفين معهم للتحرك فى الأوساط العمالية بهدف التمهيد للاعتصام داخل الوحدات الإنتاجية .

* وحول نشاط تنظيم اليسار الجديد (حزب التجمع تحت التأسيس) تتداول عناصر هذا التنظيم عدة تحليلات سياسية محررة بخط اليد – أمكن الحصول على بعضها وعرضها على الرئيس أنور السادات ، وقد تضمنت الموضوعات الآتية :

* ان النظام قد ارتمى فى أحضان الإمبريالية العالمية متجاهلا مقدرات الجماهير الشعبية وقدرتها على الصمود فى مواجهة الاستعمار والصهيونية .

* أن النظام قد انتهج طريق الخيانة منذ فترة سابقة على إبرامه اتفاقية الفصل الثانى بين القوات وذلك على النحو التالى :

* قبوله قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الذى يتضمن الاعتراف بإسرائيل .

* قبوله مبادرة روجرز التى تحقق مطامع إسرائيل .

* أن وسائل الإعلام التابعة للسلطة تقنع الجماهير الشعبية أن من مصلحة البلاد التعاون مع أمريكا فى الوقت الذى تعمل فيه على تشويه صورة الاتحاد السوفييتى بالرغم من مواقفه المشرفة تجاه مصر .

أن اتفاقية الفصل الثانى بين القوات قد أنهت حالة الحرب مع إسرائيل بالرغم من محاولات أجهزة الإعلام إلى إثبات عكس ذلك .

* ولقد أصدرت قيادة تنظيم الحزب الشيوعى المصرى تكليفات لكوادرها بالانتشار والتحرك للدعوة لبرنامج المنبر الوطنى التقدمى ، واستقطاب العناصر الصالحة لضمها وذلك عن طريق : تكثيف الدعاية للمنبر الوطنى التقدمى عن طريق عقد المؤتمرات وطبع وتوزيع برنامج المنبر وتوزيع تحليلات ونشرات توضح أهمية انضمام

العمال إليه . وإرشاد الراغبين فى الانضمام للمنبر على الاجراءات الخاصة بذلك وتسهيل لقائهم بالسيد خالد محيى الدين .

ويهدف الحزب الشيوعى من هذا التحرك أن يتمكن المنبر الوطنى التقدمى من ضم أكبر عدد من العناصر العمالية والشبابية لكى يصبح ثقلا جماهيريا وأغلبية فى مواجهة منبرى الوسط واليمين .

★ وفى يوم (٢٩ مارس ١٩٧٦) ، عقد خالد محيى الدين اجتماعا بمكتبه حضره بعض مؤسسى المنبر التقدمى وكل من : كمال أحمد ، وأحمد الجمال ، ومحمد يوسف ، وعبد الحميد عطية كممثلين عن الناصريين . وذلك لمناقشة موقف الناصريين من المنبر .

وقد أصر – فى الاجتماع – الناصريون على أن يكون كمال أحمد مقررا للمنبر بدلا من كمال رفعت باعتبار أن هذا الأخير ليس عضوا باللجنة المركزية ، وأن اختيارهم لكمال أحمد هو بمثابة تكريم له ، لأنه الوحيد الذى دافع عن الناصرية أمام الرئيس السادات باللجنة المركزية ، وكان الوحيد الذى هاجم سيادته بطريق غير مباشر . وفور هذا الرفض ذهب كمال أحمد إلى منزل محمد حسنين هيكل حيث مكث معه نصف ساعة أوجز له مادار فى الاجتماع .

ولكن خالد محيى الدين رفض الموافقة على تعيين كمال أحمد مقررا للمنبر وأمام إصراره أعلن الناصريون رفضهم الانضمام إلى المنبر .

ومن جانب آخر فقد تمت مقابلة بين كمال أحمد وعادل عبد الناصر شقيق الزعيم الراحل ، والذى يعمل بالإعلام بليبيا ، حيث عرض عليه الأخير إعداد كتاب عن فكر الزعيم الراحل تقوم بتمويله ونشره السلطات الليبية ، ثم قام وعرفه بالليبى خليفة منصور بن على مدير المركز الصحفى الليبى بالقاهرة .

★ وفى (٣١) مارس بغرفة كمال رفعت بمستشفى القوات المسلحة حيث يعالج ، عقد اجتماع ضم السادة : خالد محيى الدين ، وأحمد طه أحمد ، والصحفى حسين فهمى ، والشيوعى أبو سيف يوسف ، وكمال أحمد ، وكان الاجتماع بناء على طلب كمال رفعت بدعوى إعادة مناقشة انضمام الناصريين إلى التنظيم الوطنى التقدمى

الوحدوى ، وقد ذكر كمال رفعت خلال هذا الاجتماع مايلى :

أن السيد حامد محمود قد اتصل بالسيد كمال أحمد وطلب منه أن ينضم الناصريون إلى تنظيم الوسط وفى هذه الحالة سيسمح لهم بتكوين جناح مستقل داخله . ولكنه - أى كمال رفعت - يفضل انضمام الناصريين إلى التنظيم الوطنى التقدمى الوحدوى . وأنه يطلب من خالد محيى الدين نشر بيان بالصحف يرد فيه على مانشر بصحيفة الأخبار بشأن اتصال كمال أحمد بمدير مكتب العلاقات الليبى والسيد محمد حسنين هيكل .

وقد تم الاتفاق بين الجميع على عقد اجتماع (٤ / ٤) لاستكمال المناقشات حول انضمام الناصريين إلى التنظيم .

وعلى أثر هذا الاجتماع قام خالد محيى الدين بالاتصال ببعض مؤسسى التنظيم وأحاطهم علما بما دار فى الاجتماع وقد اتفقوا على مايلى :

★ عدم رفض مبدأ الحوار مع الناصريين لضمهم إلى التنظيم على أن يؤجل موعد الاجتماع إلى يوم (٧) أبريل .

★ أن يقوم خالد محيى الدين باطلاع الموقعين على طلب إعلان التنظيم بما دار فى الاجتماع ، لاتخاذ موقف موحد من الناصريين خلال الاجتماع المقرر عقده على أن يتركز فيمايلى :

★ رفض إسناد أى منصب قيادى بالتنظيم لكمال أحمد ، حتى لايؤدى ذلك إلى صدام مع السلطة .

★ التحلل من أية اتفاقات أو وعود مسبقة قدمت للناصريين - ومن يرغب منهم فى الانضمام إلى التنظيم عليه أن يتقدم بطلب فردى ويحظر التقدم بطلبات جماعية .

وقد تبين أن سبب اتخاذ خالد محيى الدين وبعض المرتبطين به هذا الموقف من الناصريين يرجع إلى مايلى :

★ أن محاولات الناصريين إعادة فتح حوار معهم للانضمام إلى التنظيم هو رغبتهم فى صبغ التنظيم بالصبغة الناصرية وتحويله إلى تجمع صدامى مع السلطة .

★ أن مانشر بالصحف بشأن كمال أحمد قد يؤثر تأثيراً بالغا على التنظيم فى حالة

إسناد أى منصب قيادى إليه .

* تصور خالد محيى الدين من أن الرئيس السادات يرفض تحرك الناصريين تحت أى شكل ويدلل على صحة تصوره بأن الدكتور رفعت المحجوب قد نصحه بالابتعاد عن الناصريين .

* أن بعض من وقعوا على طلب تكوين التنظيم وبعض القيادات الماركسية قد هددوا بالانسحاب منه فى حالة انضمام الناصريين إليه .

* وخشية مؤسسى التنظيم من عدم قدرتهم على السيطرة على الناصريين فى حالة انضمامهم للتنظيم .

* إحساس مؤسسى التنظيم أن السيدين كمال رفعت وكمال أحمد يقومان بحملة تشهير ضد التنظيم . وسيضم التنظيم بين صفوفه القوى الآتية :

* بعض العناصر الشيوعية .
* بعض أعضاء التنظيم الطليعى السابق .
* تجمعات ناصرية غير مرتبطة بحركة السيدين كمال رفعت وكمال أحمد .
* بعض قيادات الطليعة الوفدية .
* بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار .
* بعض أعضاء الحزب الاشتراكى المنحل .

* وبتاريخ (٢٧ مارس ١٩٧٦) تجمع حوالى (٣٠٠) من العمال الحاصلين على الإعدادية بشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، بقاعة اجتماعات اللجنة النقابية للعاملين بالشركة وأعلنوا اعتصامهم للتعبير عن احتجاجهم على إلغاء قرار السيد وزير التنمية الإدارية رقم (١) لسنة (١٩٧٦) وطالبوا بصرف الفروق المالية المترتبة على تطبيق القرار الملغى أسوة بزملائهم العاملين بشركات حلوان والمحلة ، وعلى أن يتم خصم هذه الفروق من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية .

وفى اليوم التالى أخطرت النيابة العامة فحضر إلى مقر اللجنة النقابية السادة المحامى العام ورئيس نيابة استئناف الإسكندرية ورئيس نيابة البحيرة ، وطلب المحامى العام من العمال المعتصمين اختيار ممثلين عنهم للاجتماع بهم ، إلا أن العمال أصروا على

أن يتم الاجتماع بهم جميعا وعرضوا مطالبهم التى تتخلص فى الآتى :

* صرف الفروق التى تقررت لهم بناء على القرار رقم١ لسنة (١٩٧٦) وإلغاء سحب هذا القرار .

* احتساب كل أيام الاعتصام أيام عمل .

* تحميل السادة رئيس الوزراء ووزير الصناعة مسئولية ماقد يلحق بهم من أضرار نتيجة اتخاذ الإجراءات ضدهم بسبب اعتصامهم .

وعلى أثر ذلك وفى الساعة الثالثة والنصف ظهرا ، انصرف العمال المعتصمون بعد أن اقنعهم السيد المحافظ بفض الاعتصام واختيار ثلاثة عمال للتوجه صبيحة يوم (٢٩) أى فى اليوم التالى لمقابلة السيد وزير الصناعة .

وفى اليوم المشار اليه التقى وزير الصناعة بمحافظة البحيرة وممثلى العمال حيث ذكر لهم أن الأعباء نتيجة تطبيق القرار المشار إليه تقدر بحوالى ١٢٥ مليون جنيه سنويا وهو مبلغ يفوق إمكانات الدولة – وأعلن سيادته أنه سيتم خصم المبالغ التى صرفت للعاملين الذين طبق عليهم القرار من مرتباتهم وسيتم سحب هذه التسويات وإعادة كل عامل منهم إلى درجته السابقة ولكن هذه المقابلة لم تحقق مايصبو إليه العمال وتركت أثرا سيئا فى نفوس ممثلى العمال .

* وبتاريخ (٣١ مارس ١٩٧٦) ، عقد المؤتمر القومى العام للتنظيم الشبابى جلسته الافتتاحية حضرها السادة حسنى مبارك ، وممدوح سالم ، والدكتور رفعت المحجوب وبعض السادة الوزراء .

وعند بداية المؤتمر وخلال الجلسة الافتتاحية ردد شباب محافظتى القاهرة والإسكندرية الهتافات التالية :

* القطة وقعت فى المنور .. وصاحبها راجل فى المنبر .
* ناصر ياحرية .. ناصر يااشتراكية .. ناصر ياوطنية .
* ع الاشتراكية ألف سلام الحقيقية ألف سلام .
* مصر ياأم البلاد .. لسة فيكى اضطهاد .. فى السياسة والاقتصاد .

وقد قوبلت هذه الهتافات بهتافات أخرى من شباب محافظة المنوفية ومحافظات

الوجه القبلى تتضمن مايلى :

* ياسادات سير .. سير .. احنا جنودك للتحرير .
* بطل العبور ياسادات .. بطل الحريات ياسادات .

ثم قام سعد عامر أمين شباب الإسكندرية بتوزيع نشرة بتوقيع مؤتمر شباب محافظة الإسكندرية تتضمن رفض المنابر واتهام السلطة بالرجعية .

* وفى قطاع الشباب عقد اجتماع بلجنة شباب محافظة القاهرة ضم بعض قيادات الشباب الناصرى برئاسة محمد أحمد يوسف محاسب - عضو المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى (ناصرى) الذى ذكر أن قرارات وتوصيات المؤتمر القومى العام للشباب قد جاءت مخالفة لما دار من حوار ومزيفة لإرادة جماهير الشباب بالمؤتمر - بالإضافة إلى الحجر على آراء أعضاء المؤتمر لقيام الدكتور عبد الحميد حسن بمنع النقاش .

* اتفق فى هذا الاجتماع على إعداد بيان يكون الغرض منه إظهار رفض الشباب واستيائهم من القرارات والتوصيات التى اتخذها المؤتمر - وقد جرت اتصالات لكى يصدر هذا البيان باسم شباب محافظتى القاهرة والإسكندرية وأن تقوم لجنة شباب كل محافظة بطبعه وتوزيعه .

* قامت لجنتا شباب محافظتى القاهرة والإسكندرية بطبع بيان يهاجم القرارات والتوصيات التى اتخذها المؤتمر القومى العام للشباب لمخالفتها لإرادة جماهير الشباب - لتوزيعه على لجان الأقسام والوحدات .

* وحول ماكان يدور فى نقابة المهن الفنية التطبيقية ، فإنه قد سبق وأن قام بعض أعضاء نقابة المهن الفنية التطبيقية بمسيرة إلى مجلس الشعب لعرض مطالبهم .

ولكن أعضاء مجلس إدارة النقابة الفرعية بالإسكندرية يوجدون بمقر النقابة يوميا خلال الفترة المسائية للالتقاء بمجموعات الأعضاء الذين يترددون على النقابة ، حيث يشرحون لهم أبعاد الموقف الداخلى والحالة الاقتصادية الراهنة للبلاد .

وفى ضوء ذلك بدأ غالبية الأعضاء يتفهمون الموقف الداخلى للبلاد بصورة تختلف عن ذى قبل ، وتلاشت حدة تهديداتهم التى رددوها خلال الفترة الماضية .

وسيقوم النقيب العام للنقابة قريبا بجولة فى المحافظات لإقناع الأعضاء بعدم اللجوء

إلى المواقف المتشددة وإتاحة الفرصة لمجلس إدارة النقابة للاستمرار فى اتصالاته بالمسئولين لتحقيق مطالبهم .

* وحول النشاط السوفييتى .

حاول السكرتير الثانى بالسفارة السوفييتية بالقاهرة وأحد عناصر المخابرات السوفييتية النشطة بالبلاد تجنيد أحد العاملين المصريين بشركة الخطوط الجوية السوفييتية بميناء القاهرة الجوى . وقد تقابل السوفييتى مع المشار إليه وطلب منه موافاته بالآتى :

* التحرى عن محتويات الطرود التى ترد لمصر من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية .

* زيارة الموقع الذى أدى به المصدر خدمته العسكرية بالإسكندرية ورجاه فى مساعدته فى تجميع بعض المعلومات عن القوات المسلحة وأهمها تأكيد بعض المعلومات عن وصول معدات عسكرية أمريكية لمصر ، والتى أمكن عن طريق الخبراء المصريين بالقوات المسلحة إضافتها للأسلحة السوفييتية الموجودة بمصر .

* وفى (٥) أبريل عقد اجتماع بمقر النقابة العامة للغزل والنسج بالإسكندرية حضره حوالى (٩٠) عاملا من عمال القطاع من بينهم العمال الشيوعيون الداعون لعقد هذه الاجتماعات الأسبوعية .

وقد تحدث فى الاجتماع العمال الشيوعيون وتركزت أحاديثهم فيمايلى :

* ضرورة قيام العمال بالاعتصام الشامل فى حالة عدم تناول السيد الرئيس فى خطابه القادم بمناسبة عيد العمال فى أول مايو الحلول اللازمة لهم — على أن يتم الإعداد لهذا الاعتصام من الآن عن طريق تشكيل لجان مصنعية من العمال الموالين لهم تمهد لفكرة الاعتصام الشامل وإذا ماأشار السيد الرئيس فى خطابه إلى تحقيق مطالبهم فيجب عليهم العدول عن فكرة الاعتصام والبدء فى إثارة مطالب جديدة .

* أن يتم اختيار خمسة عمال كممثلين عن كل شركة ، ثم تشكل من مجموع هؤلاء العمال لجنة من خمسة عمال يقومون بالتحضير لفكرة الاعتصام ، وعلى أن يتم عقد اجتماع لهذه اللجنة يوم (١٢) أبريل الجارى .

* وفى نهاية الاجتماع استقر رأى المجتمعين على تشكيل لجنة الاتصال بالمسئولين

تتألف من ستة عمال ممثلين عن شركات الغزل والنسج بالاسكندرية من خارج التشكيلات النقابية والسياسية .

★ وفى (٢٦) مارس بمسجد الحصايا بأسوان ألقى الشيخ محمود النقراشى عبد العزيز خطيب وإمام المسجد المذكور خطبة الجمعة وقد تضمنت مايلى :

★ تساءل عن سبب عدم تطبيق التقشف الذى طالب به السيد الرئيس على السيد / سيد مرعى والمهندس عثمان أحمد عثمان ، والآلاف من ذوى البطون .

★ هاجم الرئيس وطالبه بمنع السيدة قرينته من الظهور فى الأوساط العامة .

★ أشار إلى وجود صورة للسيدة حرم السيد الرئيس معلقة على المدخل الرئيسى للجمهورية العربية الليبية وطلب من المصلين الحكم عليها بعد رؤيتها .

★ أشاد بالعقيد القذافى وتطبيقه الشريعة الإسلامية بليبيا ودوره فى الدعوة لقيام الوحدة العربية .

★ فى نهاية خطبته أعلن تأييده لعودة جماعة الإخوان لعلاج الانهيار الخلقى المنتشر حاليا فى البلاد .

وقد دأب المذكور على انتهاج هذا الأسلوب والخروج عن الخط الدينى فى جميع خطبه .

★ كما يقوم السيد حسين الشافعى حاليا بتحرك يرمى إلى تنظيم تيار دينى يهدف إلى تجميع كافة التحركات الدينية الموجودة بالبلاد ، وتصحيح مسارها (على حد قوله) لجعلها أكثر قوة وفاعلية وانتشاراً . وقام فى سبيل تحقيق هذا الهدف بعقد بعض اللقاءات تناول خلالها بالبحث المسائل التالية :

★ انتقاد أساليب بعض رجال الدين فى مهادنة الأوضاع الفاسدة .

★ امتداح أسلوب الدكتور عبد الحليم محمود فى الحركة والاتصال ووفرة معارفه .

★ مناقشة الأفكار التى وردت بكتاب معالم فى الطريق لسيد قطب فيما يتعلق بتحديد جماعة الإخوان المسلمين كمسئول وحيد عن الدعوة منتقدا هذا التحديد ، باعتبار أن هناك متغيرات وتكتلات لاتسمح بهذا التحديد .

★ أن أثارة السخط العام فى جميع إنحاء البلاد فى وقت واحد هو المطلب الملح

حاليا ، ذلك أن كافة التحركات الدينية الحالية تتم فى دوائر محدودة واثارها لن تتعدى هذه الدوائر المحدودة .

★ أن الدخول فى عملية تنظيم محدد أمر ليس بالسهل . ذلك أن القضية التى يجب أن تأخذ الاهتمام قبل غيرها هى قضية التأمين قبل التحرك وكيفية توفير هذا التأمين .

★ وفى شهر ديسمبر عام (١٩٧٦) ، طلب جهاز مباحث أمن الدول برئاسة اللواء حسن أبو باشا اتخاذ إجراء لإجهاض ماخطط له من قبل حزب العمال الشيوعى بالذات (منظمة سرية) وهذا الإجراء هو ضبط (٧٠) عنصرا من العناصر التى تخطط لهذا التنظيم ، وحيث كان لهم دور رئيسى فى الترتيب لإثارة الجماهير على مستوى الشارع فور إعلان الميزانية .

وكان تقدير جهاز أمن الدولة فى التقرير الذى رفع إلى اللواء سيد فهمى وزير الداخلية حينذاك ، إن هذا التخطيط مقترن بإعداد ميزانية الدولة فى يناير (١٩٧٧) ، وأن ساعة الصفر لمحاولة تحريك ماأطلق عليه « انتفاضة شعبية » ستكون مقترنة بإعلان الميزانية وبها فرض رسوم جديدة تمس معيشة المواطنين .

وحيث كان فى ذلك الحين هناك مفاوضات بين الحكومة المصرية والاتحاد السوفييتى حول جدولة ديون مصر لدى السوفييت ، فلم يوافق سيد فهمى على إجراء الضبط ورأى إرجاء تنفيذه والاكتفاء بالمتابعة كما كانت تأشيرة الوزير على ذلك التقرير .

★ وكما توقعت أجهزة الأمن فإن العناصر التى فجرت هذه المظاهرات هى تلك التى سبق الإشارة إليها فى تقرير ديسمبر (١٩٧٦) ، وطلب إتخاذ إجراء قانونى ضدها وحيث كانت الأدلة قائمة عندما عرض اتخاذ هذا الإجراء .

وبالفعل كان المفجر الرئيسى عندما أعلن فرض رسوم ورفع جزء من الدعم على عدد كبير من السلع وبدأت المظاهرات بمصانع حلوان فى القاهرة ، وكلية هندسة عين شمس ، وفى الاسكندرية بالترسانة البحرية وكلية الهندسة أيضا .

وعلى أثر المخطط الشيوعى وإثارته للشارع فقد بدأت الجماهير تتجاوب فى القاهرة والاسكندرية ، ولوحظ أن هناك إصراراً فى تصعيد الموقف وبداية عملية التخريب ،

وانتشر ذلك فى عدد آخر من المحافظات منها أسوان التى كان يوجد بها الرئيس السادات ، وتراوحت المحافظات التى اندلعت بها المظاهرات مابين (٨ - ٩) محافظات .

كما لوحظ أن المسألة تعدت التعبير عن السخط إلى محاولة إشعال ثورة شاملة على مستوى مصر .

ومايلفت النظر أيضا أن قيادات المظاهرات فى بعض المواقع كانت جميعها تنتسب إلى حزب العمال المصرى المخطط لهذه المظاهرات . وفى ذات الوقت هناك قيادات تنتمى إلى عناصر من جماعة التكفير والهجرة - كما جاء بأحد التقارير - والتى أشعلت حريقا فى شارع الهرم .

وقد أصبح واضحا أن عناصر المنظمات الشيوعية بصفة خاصة وبعض العناصر الناصرية فى ذلك الوقت ، قد تدخلت فى تصعيد الموقف ، وبدأت صورة هذه المظاهرات تتسع وتطور احتمالاتها تحمل دلالة خطيرة خصوصا بعد أن بدأ ذلك يمتد إلى بعض المحافظات .

وكما كان لأجهزة الأمن وجهة نظر وقائية قبل وقوع هذه الأحداث ، ولم يؤخذ بها ، فإنه على جهاز مباحث أمن الدولة التدخل لمعالجة الموقف .

واقترح حسن أبو باشا رئيس الجهاز اقتراحين أحدهما بضبط جميع عناصر التنظيمات الشيوعية القيادية وقطع الطريق عليهم نحو تصعيد الأمر إلى أكثر مما حدث . وثانيهما لابد من تدخل القوات المسلحة للسيطرة على الموقف أمام عجز الشرطة على السيطرة بعد استشراء المظاهرات وتجاوب قطاعات شعبية عديدة معها . وكان عجز الشرطة نتيجة تسريح أعداد كبيرة من رجال قوات الأمن المركزى فى أول يناير (١٩٧٧) ، ولم يكن هناك فى القاهرة حينذاك أكثر من (٢٠٠٠) جندى فقط وفى الإسكندرية عدد أقل من ذلك .

وبالفعل تم ضبط القيادات الشيوعية ، ونزول القوات المسلحة ، وتبعا لذلك بدأ الموقف يهدأ تدريجيا حتى تم إحكام السيطرة تماما .

وعندما تم ضبط القيادات الشيوعية ، تم ضبط تقريران أحدهما به احتمالات وتقدير للمواقف، حيث جاء به أنه إذا فشلت هذه القيادات أو التخطيط لإشعال ثورة ،

فإن مرجع ذلك بأنها لم تضع فى اعتبارها أسلوب وفكرة المواطن المصرى فى حرب العصابات . ولذلك فلابد من تجنيد بعض جنود الأمن المركزى وصغار الضباط لهذا الغرض . وقد ضبط هذا التقرير لدى إحدى القيادات كما سبق القول الشيوعية فى بلدة العمار بمحافظة القليوبية ، وحيث كان التقرير يتضمن تحليلا لموقف حزب العمال الشيوعى فى حركة إشعال ثورة .

كما يرى مسئول أمنى كبير بأن أحداث (١٨ ، ١٩) يناير كانت نتيجة تعبئة جماهيرية فى انتخابات أواخر (١٩٧٦) ، حيث قام البعض بتعبئة خاطئة ومضللة حتى بات أن الجماهير على وشك الانفجار .

ومن هنا عندما صدرت القرارات الاقتصادية فإنها بقدر ماكانت ذات دلالة لمعاناة اقتصادية ، فإن معالجتها كانت هى القشة التى قصمت ظهر البعير ، فأسلوب المعالجة لم يتواءم مع وجود هذه التعبئة مسبقا ، كما أن الإعلام كان يشير إلى اتجاهات مخالفة لمضمون هذه القرارات واتجاهاتها نحو تصحيح المسار الاقتصادى .

وخلال التعبئة الانتخابية المشار إليها قام الشيوعيون بالتشويش والإثارة وقد استغلوا حقهم الانتخابى – كمرشحين – فى الدعاية والشعارات والإساءة وكان كل هذا لايساوى أكثر من عشرين جنيها رسوماً تأمينية للتقدم بطلب الترشيح ، وبذلك فهو ينفث وينفذ إلى الجماهير كل شعاراته الشيوعية وأفكاره بثمن رخيص جدا ، فلو كان يريد ذلك بغير الطريق الانتخابى كلفه ذلك آلاف الجنيهات ، علاوة على وقوعه تحت طائلة القانون .. ولكن كانت هذه التعبئة بثمن بخس .

وهكذا .. عاد الهدوء للبلاد ، بعد فرض حظر التجول ، ونزول الجيش للسيطرة على الموقف وتراجعت الحكومة برئاسة ممدوح سالم عن قراراتها الاقتصادية .

وصرح عقب ذلك الرئيس السادات للتليفزيون النرويجى فقال :

« أننى سأكرس كل جهودى خلال السنوات الثلاث القادمة من أجل الغذاء والزراعة والاسكان فى مصر . ونحن نواجه مصاعب اقتصادية هائلة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عبء نفقات القوات المسلحة الثقيل .. ومع كل الإمكانات الهائلة للجيش الإسرائيلى فنحن نعرف جيدا أنه ليس باستطاعته بأى حال من الأحوال أن يفرض السلام فرضا على الدول العربية » ..

ومن هنا فإن هذه الأحداث كانت ضمن عناصر أخرى ، تدفع السادات إلى طريق يخفف هذه المصاعب الاقتصادية ، ألا وهو طريق السلام ولكنه ليس المفروض .. ومن هنا كان سعيه الدائب للسلام .. من خلال الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفييتى .

* وفور اندلاع المظاهرات وأعمال الشغب والتخريب ، شكلت لجنة سياسية لدراسة الجانب السياسى للأزمة الاقتصادية ، وقد اجتمعت اللجنة الساعة السابعة من مساء يوم الخميس الموافق (٢٠ يناير عام ١٩٧٧) برئاسة محمود أبو وافية سكرتير عام حزب مصر العربى الاشتراكى اجتماعا مغلقا وسريا وحضر الاجتماع كل من : كمال الدين حسين ، ومحمود القاضى ، وكمال أحمد ، وفكرى مكرم عبيد ، وصبرى القاضى ، وعبد الفتاح حسن ، وعمر أبو ستيت ، وممتاز نصار ، وخالد محيى الدين ، وعلى سلامة ، وحلمى مراد ، ود . ليلى تكلا ، وصلاح توفيق ، ومصطفى كامل مراد ، وأبو العز الحريرى ، وجمال ربيع .

ومن الوزراء د . فؤاد محيى الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، ومحمد حامد محمود وزير الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

وقد بدأ الاجتماع بكلمة من السيد / محمود أبو وافية أوضح فيها أن هذه اللجنة قد شكلت من عدد متساو من أعضاء الأحزاب المختلفة ومن المستقلين لدراسة الجانب السياسى للأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد ، ووضع ورقة عمل فى هذا الخصوص ويجب أن نحرص جميعا على أن يكون عملنا من خلال هذه اللجنة فوق انتماءاتنا الحزبية وأن يكون ولاؤنا لمصر أولا وأخيرا ، والموقف الآن هو حدوث دمار وتخريب ، لكن الذى يجب أن يكون محل بحثنا : هو ما إذا كان هذا الدمار والتخريب جاء عفويا وتلقائيا من الجماهير ، أم أنه كان وليد مخطط سابق انتظر مدبروه الوقت المناسب ووجدوا فرصة رفع الأسعار ، وفى اعتقادى الشخصى — كما يقول محمود أبو وافية — أن ما حدث كان وليد مخطط سابق بدليل الشعارات الواحدة التى رفعت فى القاهرة والإسكندرية وبعض المحافظات الأخرى ، كما أن التوقيت واحد ، وكذلك أسلوب حرق المطافىء وأقسام الشرطة وتخريب الممتلكات الخاصة والعامة .

ثم بدأ يتكلم الحاضرون فى الاجتماع .. كل من وجهة نظره لتحليل هذه الأحداث : وكان أول المتحدثين السيد كمال الدين حسين عضو مجلس الشعب ،

فبادر متسائلا بقوله : هل المطلوب هو الصراحة المطلقة ، نظرا لأنه فى أعقاب نكسة (١٩٦٧) تكلم بصراحة ، واتهم بأنه يريد فرض رأيه ، وأن البلد فى نكسة وبذلك تفاقمت المشاكل وازدادت تعقيدا حتى وصلنا إلى ماوصلنا إليه اليوم .

ثم استدرك قائلا : إنه لابد من معرفة جذور المشكلة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية حتى يمكن إيجاد الحل .

ثم تناول فى حديثه الموضوعات الآتية بقوله :

١ - ماحدث لم يكن وليد رفع الأسعار ، ولكنه نتيجة لتراكمات كثيرة منها الوعود العديدة برفع المعاناة عن الشعب ، وماظهر من صور استغلال بعض الطبقات لسياسة الانفتاح وتكوين دخول طفيلية ، وكذلك العديد من الانحرافات ، ثم ما جاء فى بيان الحكومة عن تثبيت الأسعار .

٢ - قلت لجمال عبد الناصر بعد نكسة (١٩٦٧) ، إن ماحدث فى الجيش موجود فى كل مرافق الدولة ، ولكنه لم يسمع صوتى ، ثم كلفنى عبد الناصر بقيادة المقاومة الشعبية ، ولكن اشترطت أن تعود للناس كرامتهم وشهامتهم .

٣ - إن الشعب المصرى ، شعب أصيل ، ويقدم الكثير ، وقد وضح هذا فى حرب فلسطين ، وفى بناء السد العالى ، وفى حرب أكتوبر (١٩٧٣) ، عندما شعر بالأمل بينما هزمت إرادة (٤٥) مليون عربى بإرادة (٣) ملايين إسرائيلى فى حرب (١٩٦٧) .

٤ - الاعتماد على شخص واحد لايكون هو الضمان ويكفى أن يهيىء القائد الجو المناسب للناس وهى تعمل ، وأية عملية فردية تحاط دائما بالنفاق والانتهازية ومسح الجوخ والاستغلال والانحراف .

٥ - لم تنته مراكز القوى بعد (١٥) مايو ، وإذا تكلمنا عن أحدهم يقال: أين الدليل ؟ بينما نجد أشخاصا يبيعون الشقة بمبلغ (٥٠) ألف جنيه ، والذين يقولون لرئيس الجمهورية أنت الضمان الوحيد فهم مخطئون .

٦ - لابد أن يكون الجميع أمام سيادة القانون سواء ، والمفروض أن تصدر الأحزاب بقانون ولكن يقال : إن الأحزاب القائمة لاتخضع للقانون والمستقبلة تخضع لقانون .

٧ - تحالف قوى الشعب العامل ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى بأسلوب صورى ،

ويكفى أن التحالف ممثل فى مجلس الشعب والمجالس المحلية .

٨ – الدستور فى حاجة إلى تعديل شامل بالنسبة لتجميع السلطة فى يد واحد ، ويجب أن يكون نظامنا إما رئاسى أو برلمانى .. فقد صدر الدستور الحالى فى ظروف الشرعية الثورية ، وقد حلت محلها الشرعية الدستورية .

٩ – مجلس الشعب فقد اعتباره وهتف الناس بسقوطه ، وإذا أريد له أن يرد اعتباره فلا يعمل شيء دون الرجوع إليه ، بأن تصدر القوانين أو تعدل منه ، وأن يعدل الدستور منه أيضا .

ثم ختم حديثه قائلا : والخلاصة أنه لعلاج الحال يجب أن تعود إرادة الانسان المصرى له . وأن تحترم هذه الإرادة ، وإن كل من أحدث شيئا ، يأخذ عقابه الرادع ، وأرى أن الشيوعيين هم أصحاب المصلحة فى انتهاز هذه الفرصة .

ثم تحدث السيد مصطفى كامل مراد ، وتناول فى كلمته عدة نقاط وهى :

١ – المشكلة الاقتصادية بدأت فى مصر مع الخطة الخمسية الأولى من الستينيات ، ذلك لأن الخطة كانت تضع أهدافا تعوقها الإمكانات ، فتلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز بطبع البنكنوت .

٢ – أن التضخم ارتفع الى ٢٥٪ .

٣ – الاستثمارات يجب أن تكون فى حدود (٨٠٠) مليون جنيه سنويا ، بينما المرصود لها هذا العام (١٥٠٠) مليون جنيه .

٤ – ضرورة استقالة المجموعة الاقتصادية الوزارية .

٥ – ضرورة جدولة الديون بحيث لايزيد القسط السنوى على (٧٠) مليون جنيه بدلا من (٣٤٠) مليون جنيه .

٦ – ميزانية الجيش (١١٠٠) مليون جنيه فى العام بينما قدرتنا فى حدود (٤٠٠) مليون جنيه ، وهو مايمثل (١٠ ٪) من الدخل القومى .

٧ – يجب الحصول على موارد من الخارج لاتقل عن (٨٠٠) مليون جنيه سواء فى صورة قروض من الدول الأجنبية أو العربية أو أرصدة المصريين العاملين فى الخارج .

٨ – من الناحية السياسية يقال إن هناك محاولة لقلب نظام أنور السادات ، وأنا ضد هذا بكل قوة ولكن هناك عناصر وهيئات تريد هذا مستغلة معاناة الجماهير .

٩ - أجهزة الأمن تراخت فى التصدى للمخطط الذى حاول تدمير البلاد
١٠ - تحرك الأحزاب تحرك ضعيف .
١١ - لابد من الإسراع فى محاكمة المسئولين عن هذه الأحداث كما هو الحال فى الدولة المتقدمة .
١٢ - لابد من إصلاح الحالة الاقتصادية لمواجهة ظروف المواطنين .
١٣ - أصبح واضحا أن الجماهير ترفض شخصية رئيس الوزراء ، لأن بقاءه يمس شعبية أنور السادات .

ثم تكلم خالد محيى الدين وتناول بعض المسائل فقال :

١ - ماحدث كان نتيجة لصدور قرار سياسى لم يعد له سياسيا وإعلاميا بطريقة جيدة ، فكان رد الفعل ،وكان الانفجار لاسيما أن الأرضية فى مصر مهيأة لمثل هذا العمل من مدة طويلة ، لوجود فوارق طبقية ومظاهر ثراء بجانب مظاهر الفقر .

٢ - القرارات الخاصة برفع الأسعار ألغيت ، ولكن المشكلة لازالت موجودة ، وستظهر موجة من ارتفاع الأسعار بعد ستة شهور ، عندما تظهر نتائج السعر التشجيعى للدولار .

٣ - مادامت القضية قومية ، يجب على اللجنة الفنية المشكلة لدراسة الوضع الاقتصادى ، واقتراح البدائل ، أن تستمع لجميع الاقتصاديين من مختلف الاتجاهات ، حتى لانكون أسرى لاتجاه اقتصادى واحد .

٤ - مشكلة مصر أنه لاتوجد بها تنمية منذ عام (١٩٦٧) ، نظرا للإنفاق العسكرى ، وأن مصر تنفق أكثر مما تنتج .

وأما الدكتورة ليلى تكلا فقد بادرت بحديثها قائلة :

١ - الشعب مطحون وحالته سيئة للغاية والخدمات منهارة وتبعث على القلق ، نتيجة لتراكمات قديمة ، والحرية أسيء استغلالها من قوى ومخططات خارجية ، والشرطة حالتها المعنوية سيئة ، كما أننا لم نشرك الشعب فى اتخاذ القرار ، وكثرة الوعود برفع المعاناة عن الشعب ، وضعف الأحزاب ، ثم صدور القرارات الأخيرة مما أدى إلى الانفجار .

ثم استطردت فى حديثها قائلة :

٢ - كان يجب قبل صدور القرارات الأخيرة أن يعد لها إعلاميا الإعداد الكافى ،

كما كان الواجب أن تصدر الحكومة قرارات وقوانين برفع الضرائب على ذوى الدخول الكبيرة وعلى الشقق المفروشة وشقق التمليك ، وزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية .

٣ – ضرورة إعادة النظر فى عدد كبير من المشروعات الخاسرة .

٤ – ضرورة الاهتمام بالاصلاح الإدارى ، لأن هذا يوفر كثيرا من الأموال ، كما أنه يتضمن زيادة فى الانتاج وتحسينا فى الخدمات فضلا عن أنه يؤدى إلى جذب رءوس الأموال الأجنبية والعربية .

٥ – ضرورة إعادة النظر فى مبلغ الـ (٣٠٠) مليون جنيه الزيادة فى الاستثمارات .

٦ – ضرورة أن يرى الشعب الأمل والهدوء من خلال الخطة ، لأنها عبارة عن ميثاق العمل أو العقد الاجتماعى بين الحكومة والشعب .

٧ – إعادة النظر فى بعض المصروفات العسكرية الإدارية بخفضها دون المساس بالمعدات الخاصة بالدفاع ، وهذا الأمر يرتبط بالإصلاح الإدارى .

٨ – ضرورة التحرك السياسى مع الأشقاء العرب بهدف الاتفاق معنا على الهدف والاشتراك فى إصدار القرار .

٩ – يخشى أن يؤدى العدول عن القرارات الأخيرة أن يصبح ذلك نمطا سلوكيا يستغل فى المستقبل .

١٠ – إلغاء الإعفاء الضريبى الممنوح للفنانين .

وأما عبد الفتاح حسن فقد أوجز حديثه فى عدة نقاط وهى :

١ – صدور القرارات الأخيرة تم دون مشاركة صاحب الشأن وهو مجلس الشعب دون تبصر أو حكمة .

٢ – مسئولية أجهزة الأمن إلى أبعد مدى ، (وهى أقل من مستوى الحالة) بأجهزتها .

٣ – وعد الناس بوعود براقة وتثبيت الأسعار وخفض الإنفاق مع المعاناة الشديدة لأفراد الشعب أدت إلى الانفجار الكبير .

٤ – إلغاء منصب المدعى العام الاشتراكى أو تجميده ، بعدم شغل المنصب ، لأن خطره أنه يبذر شائعات أو حقائق .

٥ – مرتكبو الجرائم فى الأغلب الأعم هم صبية وأحداث وهذه ظاهرة توحى لنا بأن الذين خدعوا خير ممن خدعوهم .

ثم تحدث كمال أحمد ، وتناول الأحداث بالتحليل فى بعض النقاط فقال :

١ – حوادث بيلا ، ثم خطابات غير عادية ترد للمسئولين ، ثم شائعة الهجوم على منزل السيد رئيس الجمهورية فى قرية ميت أبو الكوم فى عيد ميلاده ، وحادثة انتحار وزير إسرائيلى ومانشر عن صفقة طائرات البوينج ، واتهام نائب رئيس وزراء وأحد الوزراء السابقين ، ثم مسيرة من الآمال والوعود ، ومسيرة من الوثائق ، ومسيرة من المعاناة ، ثم صدور القرارات الأخيرة ، الأمر الذى أدى إلى الأحداث الأخيرة .

٢ – قانون الأحزاب سماه الناس قانون منع قيام الأحزاب ، ويجب أن تأخذ الأحزاب دورها الحقيقى ، وأن تكون لكل القوى لتكون فوق الأرض بدلا من أن تكون تحت الأرض .

٣ – حل المشاكل يكون باشتراك الكبير بالمال قبل الصغير بالجهد ، على أن يظهر فيها أسلوب القيادة ، وضرورة تطبيق قانون (من أين لك هذا ؟)

٤ – رفع صور الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، هدفها ضرب السادات بعبد الناصر ، ولايمكن لناصرى أن يفكر فى ذلك ، أو يعتدى على مرافق الوطن ذلك لإيمان الناصريين بثورة (٢٣) يوليو التى فجرها عبد الناصر .

ثم تناول الدكتور محمد حلمى مراد فى حديثه بعض النقاط وهى :

١ – أن التراكمات والمعاناة والوعود والإسراف فى الأمانى وظهور الدخول الطفيلية والانحرافات ، ثم القرارات الأخيرة برفع الأسعار على السلع الشعبية أدى كل هذا إلى الانفجار الشعبى .

٢ – لم تشرك الحكومة الحزب الذى تنتمى إليه ولامجلس الشعب فى إصدار القرار .

٣ – الرسوم الجمركية الجديدة تؤدى إلى ظهور أصحاب ملايين جدد .

٤ – أجهزة الأمن تراخت فى مواجهة الأحداث ، والمتبع فى الشرطة منذ أيام شعراوى جمعة هوتسييس الشرطة ، ولكن يجب أن نعلم أن الأمن هو الأمن ، ويجب

مساءلة الشرطة عن هذا التقصير .

٥ – إعادة النظر فى بعض شركات القطاع العام الخاسرة ودراسة وحدات القطاع العام دراسة ميدانية داخل كل منشأة .

٦ – يجب أن تراجع اعتمادات النفقات قبل الإيرادات .

٧ – المجموعة الاقتصادية تأثرت برأى صندوق النقد الدولى ، بينما رأيه استشارى بحت .

٨ – يجب توفر الثقة بين الحاكم والمحكوم .

٩ – يجب على حزب مصر العربى الاشتراكى أن يعيد النظر فى الوزارة لفقدان الثقة بها .

ثم تحدث المستشار ممتاز نصار معرضا لوجهة نظره قائلا :

١ – قرارات زيادة الأسعار باطلة بطلانا مطلقا أو معدومة ، لأنها صدرت مخالفة للدستور فى المادتين (١١٥ ، ٨٦) منه .

٢ – الديمقراطية مازالت شعارا من غير مضمون ، لأن القرارات الأخيرة لم تعرض على الحزب ، ولامجلس الشعب ، وهذا خطأ جسيم تستحق الحكومة عليه المساءلة وقد قدمت استجوابا فى هذا الخصوص .

٣ – سيادة القانون لاتحترم حيث تسمى الحكومة التنظيمات القائمة إضرابا قبل صدور القانون .

٤ – أجهزة الإعلام مسئولة عن إعطاء الأمانى والوعود والأحلام الجميلة للجماهير .

٥ – كثرة الانحرافات مع عدم تقديم أى مسئول حتى الآن للمحاكمة .

٦ – ضرورة ضغط الانفاق ، وقد لوحظ أن الموازنة قد تضمنت مبلغ (٧,٣) مليون جنيه زيادة إعانة للجمعيات التعاونية .

٧ – تراخى الشرطة فى حوادث (بيلا) والحوادث الأخيرة .

أما رأى الدكتور محمود القاضى فقد أشار إليه فى عدة نقاط :

١ – المظاهرات قامت نتيجة زيادة الأسعار وانتهت بعد قرار الإلغاء .

٢ – مظاهر الانحراف والتسيب والثراء ، ومثل ذلك أن إحدى الشركات التابعة

لمؤسسة الدواجن أقامت مبانى بمبلغ (٦٠٠) ألف جنيه ، ثم تقدمت لها شركة من القطاع الخاص بطلب مشاركتها على أن يكون نصيب القطاع العام هو المبانى المقامة ونصيب الشركة القطاع الخاص قيمة الآلات والمعدات ، ثم بعد ذلك قامت شركة القطاع العام بإقراض الشركة الخاصة بمبلغ (٢,٤٠٠) مليونان وأربعمائة ألف جنيه تسدد على خمس سنوات بفائدة (٥٪) وكان الوسيط هو المهندس عثمان أحمد عثمان ، وتم الاتفاق بمكتب المهندس وزير الزراعة منذ أربعة أيام .

كما يشاع أنه يقام للسيد رئيس الجمهورية قصر فى مرسى مطروح ، وأن سوره يقارب سور الصين العظيم ، ويشاع أيضا أن للسيد رئيس الجمهورية (٢٢) قصرا واستراحة بأنحاء الجمهورية ، ورئيس مرفق المياه الذى أدين ثم عين مستشارا لوزارة الإسكان ، ثم رئيس مؤسسة سابق ، أدين بخصم (١٥) يوما من راتبه ، ثم عين رئيسا لإحدى الشركات الاتحادية ، ثم المغربى الذى أدانه مجلس الشعب ، ثم عين مستشارا لوزير الأوقاف .

٣ – نحن ننادى بحتمية الحل الاشتراكى ، ثم نأتى بأعضاء المجموعة الاقتصادية الذين يتأثرون بوجهة نظر البنك الدولى .

٤ – أطالب بكل إخلاص بأن يشكل حزب مصر حكومة جديدة ؛ لأن الحكومة الحالية أصبحت عبئا على الديمقراطية وعلى أنور السادات .

وعندئذ انتهى ذلك الاجتماع فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل .

ومما سبق يتضح أن هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية قد ساهمت فى وجود مناخ عام مهيأ لأى إثارة .. ومن هذه العوامل أيضا كان هناك جو عام للتمرد أو الاحتجاج وكان يمكن ألا تؤدى إلى هذه الأحداث ، إلا أن تدخل عناصر التحريض من الشيوعيين والناصريين ، قد أدى إلى تفاقمها ، وليس فحسب مجرد تظاهر أو احتجاج ، إنما إلى التخريب والتدمير .. وهذا مادعا السادات إلى وصفها بأنها انتفاضة حرامية وليست انتفاضة شعبية ، وإن كان الأصوب فإن الوصفين قد تداخلا بشكل متفاعل ، فلا يمكن وصف هذه الأحداث بأيهما وصفا واحدا .

وحيث إن تحريضها ذات عنصر شيوعى ، فإنه من المنطقى أن يدفع ذلك القيادة السياسية إلى الجانب الآخر ، ألا وهو الجانب الغربى . ومن هنا كانت زيارة الرئيس السادات للرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية فى أبريل عام (١٩٧٧) .

وحيث قد همس له بأنه ينوى إحداث خطوة هامة وكبيرة فى طريق السلام مع إسرائيل لم يأتها من قبل ولن يأتها من بعد رئيس أو زعيم عربى آخر .

فهذه الأحداث ، عجلت بخطوة السادات نحو الصلح مع إسرائيل ، من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية ، والتفرغ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ، الذين وجدوا أنه قد جاء الوقت الذى لابد فيه أن يكافئوا بما بذلوه من تضحيات عديدة فى الحروب المتتالية مع إسرائيل .

ولاشك أنه إذا كانت هذه الأحداث قد تبين خلفياتها الشيوعية والناصرية بغض النظر عن الأسباب المباشرة لتفجرها ومناخ هذا التفجير .

فإن هناك مخاطر أمنية أخرى قد توالت عقب إعلان الرئيس السادات لمبادرة زيارة القدس فى ذات العام (١٩٧٧) وقد تعاصرت هذه المخاطر مع المسئولية الوزارية للنبوى إسماعيل بصفته وزيرا للداخلية فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا المعاصر .

فالموقف الأمنى منذ مبادرة القدس وحتى اغتيال الرئيس السادات ، قد مر بفترات وأحداث عديدة وكانت تمثل عبئا ثقيلا على أجهزة الأمن فى مصر .

ولكن كيف ولماذا اختير النبوى إسماعيل وزيرا للداخلية فى هذه المرحلة ؟ وكيف تعرف عليه السادات ؟

إن النبوى إسماعيل لم يكن على صلة بأى من ضباط الثورة من القيادات ، بل أنه عقب الثورة بأسبوعين فى عام (١٩٥٢) ، وهو صديق لجمال فؤاد ، وماهر زغلول ، ومن الضباط القريبين لقادة الثورة ، فقد أشاروا عليه بأن يذهب معهم إلى القيادة العامة للثورة ليسألوا عن تعليمات وزارة الداخلية وقيادات الشرطة . إلا أنه رفض وفضل ألا يذهب منعا لتأويل ذلك بأنه تملق للقادة الجدد . وقد نقل إلى مباحث أمن الدولة . وعمل بها عاما ونصف العام . إلا أنه طلب نقله إلى مباحث السكة الحديد رغم الضغوط التى أحاطت به لعدم تنفيذ هذا النقل . ولكنه أصر على موقفه وبالفعل شغل منصب رئيس مباحث السكة الحديد ، وهو برتبة ملازم أول والتى كان يشغله عقيد شرطة نقل إلى محافظة كفر الشيخ ، واستمر هناك حتى مايو (١٩٧١) عندما اختاره ممدوح سالم مديرا لمكتبه عندما تولى منصب وزير الداخلية .

إلا أنه استدعى كشاهد فى قضية مراكز القوى ، وسألته المحكمة عن مدى صحة الاتهام الموجه لوجيه أباظة محافظ القاهرة حينذاك بأنه أصدر تعليمات لعمال النقل العام بالإضراب والتظاهر . إلا أن النبوى إسماعيل ورغم منصبه الحساس كمدير مكتب وزير الداخلية الذى قام بالقبض على هذه المراكز للقوى ، قد نفى تماما صدور مثل هذه التعليمات من وجيه اباظة مما أدى إلى إنقاذ المحافظ من هذه التهمة وتخفيف الحكم عليه ؟

ثم تولى منصب نائب وزير الداخلية فى (٣ فبراير عام ١٩٧٧) ، وبعد أحداث (١٨ ، ١٩) يناير إلا أنه قد صادفه إحدى الوقائع الهامة والتى نجح فى إخمادها دون إعلان أو إعلام . وقد لفتت هذه الواقعة نظر السادات له .. فأخذ يتابعه .

وكانت هذه الواقعة فى مارس عام (١٩٧٧) بمعسكر الأمن المركزى الواقع على أول طريق مصر الاسكندرية الصحراوى وبجوار فندق جولى فيل الحالى . فقد وقع سور المعسكر على الجنود مما تسبب فى وفاة وإصابة بعضهم . وبدأ زملاؤهم فى التمرد والسخط والغضب من هذا واستعدادهم للخروج من المعسكر ، ووصل إلى مسمع النبوى إسماعيل ذلك فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . وتحرك على الفور نحو المعسكر . وفى طريقه عرج على مستشفى أم المصريين وأطمأن على المصابين . وأمر بأن من انتهى علاج اصابته الخفيفة فعليه أن يعود إلى المعسكر حتى يطمئن زملاؤه هناك . ثم وصل إلى المعسكر واجتمع بالجنود المتمردين وأجرى معهم حوارا دار حول مشاكلهم وشكواهم ثم أمر بصرف مكافأة لهم . ثم اجتمع بالضباط وطلب منهم الالتحام بجنودهم ، وتفهم مشاكلهم وظروفهم ، منعا لتكرار ذلك مرة أخرى . وعندما علم الرئيس السادات بذلك لم يعلق . ولكنه كما سبق القول بدأ يتابع نشاط النبوى إسماعيل . والذى قام ببعض الجولات التموينية الناجحة ثم مواقفه فى مجلس الشعب وهو يرد على الأسئلة البرلمانية حتى حانت الفرصة للرئيس السادات فى أواخر اكتوبر عام (١٩٧٧) وهو على أهبة الاستعداد لتفجير مبادرة السلام فى (٩ نوفمبر ١٩٧٧) أن يضمه إلى وزارة جديدة لممدوح سالم وزيرا للداخلية ، وكأنه يشكل هيئة أركان عملياته نحو المرحلة الحرجة والجديدة فى تاريخنا المعاصر . وعقب تولى النبوى إسماعيل هذا المنصب ، وتفجر مبادرة زيارة القدس . وحرصه الشديد فى حساباته الأمنية وتوقعاته على ضوء رصد الأحداث والواقع المحيط ، إلا

أن ذلك كله لم يمنع من أن زيارة السادات للقدس وعودته للقاهرة قد فاقت كل حساباته .

فرغم أنه قد حشد رجال الأمن على جانبى الطريق الذى يسير فيه موكب السادات من مطار القاهرة إلى منزله . وحشد جميع الطرق الموصلة إلى هذا الطريق الرئيسى ، فإن استقبال الجماهير للسادات كان فوق كل حسابات النبوى إسماعيل . فقد استقبلت الجماهير الرئيس السادات تلقائيا وبحرارة منقطعة النظير . مما أزعج رجال الأمن الذين لم تتوقعوا مثل هذا الاستقبال الكثيف . فهذه الجماهير كانت تبعد الحواجز المقامة على جانبى الطريق سعيا للالتفاف حول موكب السادات وأحيانا كانت تسد الطريق فيضطر الموكب للتوقف دقائق حتى يبتعد الجمهور عن الطريق .

وأما حسابات النبوى إسماعيل فى مرحلة السلام ، فقد أشار إليها السادات عندما كان النبوى ضمن مودعيه وهو مسافر إلى القدس عندما قال له : لأأوصيك باتخاذ التدابير التى تتناسب مع جسامة أو خطورة هذه المرحلة .

وبالفعل بدأ النبوى إسماعيل وأجهزته برصد كل المحاولات التخريبية ، والعمل على إجهاضها قبل وقوعها .. ومن هنا كانت الفترة التى تولى فيها منصبه . تمثل جهدا أمنيا متواصلا .

ولاشك فى أن هذا الجهد الأمنى لابد وأن يكون فى حجم جسامة وضخامة الأحداث المخلة بالأمن ، ولاشك أيضا فى أن لكل مرحلة أحداثها وبالتالى انعكاسها على الجهود الأمنية فى مقابلها أو التصدى لها .

وكانت مرحلة النبوى إسماعيل من أخطر المراحل الأمنية المعاصرة والتى قد تعاظم فيها دور الأمن فى حماية الجبهة الداخلية من عوامل القلق والاضطرابات والاهتزاز ، والمحاولات التخريبية التى أعقبت مبادرة زيارة القدس ، والتى كان تصدرها دول جبهة الرفض إلى مصر « سوريا – ليبيا – العراق – بعض الفلسطينيين » معبرة بهذه المحاولات عن رفضها ومعارضتها لمسيرة السلام المصرية .

وقد تعددت هذه المحاولات . فمنذ المبادرة وحتى اغتيال الرئيس السادات . قد وصل تعدادها إلى أكثر من ثلاثين محاولة تخريب واغتيال .. مما كان له انعكاسه على الجهود الأمنية المستمرة والإعلان عن بعض هذه المحاولات باستمرار لتحذير

الشعب المصرى منها .. ولعل فى سرد هذه المحاولات لهو أبلغ دليل على مدى جسامتها ..

ففى أثناء عام (١٩٧٧) :

– الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى ٤١ متهما . وتم ضبط الجهاز الفنى للتنظيم (٧٧/٩١) حصرا من دولة عليا – جنايات عسكرية) .

– ضبط (١٠) عملاء للمخابرات الليبية ، كانوا مكلفين بنسف خطوط السكك الحديدية بالصحراء الغربية (١ /٧٧ جنايات أمن دولة عسكرية) .

– ضبط (٢) من عملاء المخابرات الليبية ولديهم كمية من الأسلحة والمفرقعات لعمليات تخريب لبعض المنشآت بالصحراء الغربية (٣ /٧٧ جنايات أمن دولة عسكرية) .

– كما تم ضبط مجموعة من عملاء النشاط الليبى بأسلحتهم ، يخططون للهجوم على نقط الحراسات بمنطقة سيوة . ومن ضمن المتهمين أبو القاسم الربيعى – عمر عبد الله موسى – عثمان خليفة وشهرته عثمان القذافى (٦ /٧٧ جنايات أمن دولة عسكرية) .

– وكذلك القبض على (٢٠) من عملاء المخابرات الليبية تسللوا داخل البلاد ومعهم عبوات ناسفة وحاولوا نسف بعض الفنادق بالاسكندرية (٩ /٧٧ استئناف الاسكندرية) .

– وأيضا تم ضبط محمد إبراهيم موسى البشبيشى ، والمكلف من المخابرات الليبية باغتيال اللاجىء السياسى الليبى عمر المحيشى (٥٤ /٧٧ حصر أمن دولة عليا) .

– وضبط (٨) من عملاء المخابرات الليبية تسللوا داخل البلاد ومعهم مفرقعات للقيام بعمليات تخريبية لمصنع التقطير بجانكليس ومحطة عسكرية بالضبعة ، (١٨٣ /٧٧ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم ضبط تنظيم التكفير والهجرة الذى قام بخطف وقتل الشيخ الذهبى ، حيث قبض على (٥٤) متهما وكمية من الأسلحة والمفرقعات (٧٧/٦ حصر أمن دولة عليا) .

– وكذلك امتد القبض على أفراد تنظيم التكفير والهجرة فتم القبض على (٢١٣) متهما بالإضافة إلى الأسلحة والذخائر والمفرقعات والأرشيف الخاص بالتنظيم

(٧ /٧٧ حصر أمن دولة عليا) .

– تم ضبط بعض العناصر باسم تنظيم جبهة تحرير مصر ، كانت المخابرات الليبية تقوم بتحويلها لعمليات اغتيال ضد الشخصيات الهامة وتخريب لبعض المنشآت (٧٧/٢٢٤ أمن دولة عليا) .

وفى عامى (١٩٧٨ و١٩٧٩) :

– تم ضبط تنظيم سرى يعمل تحت اسم – فتح الخط الصحيح – يستهدف قلب نظام الحكم فى مصر (٤٠٧ / ٧٨ حصرا من دولة عليا) .

– وكذلك قبض على فلسطينى ومصرية مقيمين فى ليبيا ، ولديهما تعليمات من المخابرات الليبية بعمليات تخريب (٥٥١ /٧٨ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم القبض على أفراد الحزب الشيوعى (٨ يناير) وعددهم (٨١) عنصرا وضبط الأجهزة الفنية للتنظيم والأرشيف المركزى ، ومخازن المطبوعات والمنشورات المضادة والوثائق (٧٤٨ /٧٨ أمن دولة عليا) .

– وكذلك ضبط (٤٨) متهما من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى بالإضافة إلى الجهاز الفنى والأرشيف (٦٣٢ /٧٩ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم القبض على فلاح الدين كجس إيرانى الجنسية ومعه مواد كيمياوية بهدف إجراء عمليات نسف ، واعترف بأنه مكلف من منظمة فدائية إسلام الإيرانية للقيام بعمليات تخريبية بالمنشآت الهامة بالبلاد ونسف محطات البنزين وخزانات الوقود (٢١ /٧٩ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم ضبط سليمان السعدى عضو منظمة الصاعقة السورية ومعه جواز سفر باسم محمد كساب ومعه كمية من المفرقعات للقيام بعمليات تخريبية (٥٧٦ / ٧٩ حصر أمن دولة عليا) .

– وكذلك تم القبض على أحد العناصر الرئيسية بجناح نسور الثورة أحد أجنحة منظمة الصاعقة السورية ومهمته تنفيذ عمليات التمويل وترتيب التسلل داخل مصر (٦٧٥ / ٧٩ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم القبض على إبراهيم إبراهيم الجراية من منظمة الصاعقة السورية لتفجير بعض

المنشآت الرئيسية بالقاهرة ، واغتيال الدكتور بطرس غالى (٣٣٠ / ٧٩ أمن دولة عليا) .

وفى عام (١٩٨٠) :

– تم ضبط (٢٩) أعضاء بالحزب الشيوعى (المؤتمر) والجهاز الفنى والأرشيف المركزى ومخزن المطبوعات الرئيسى (٢٩٤ /٨٠ أمن دولة عليا) .

– وكذلك ضبط التنظيم التروسكى وقبض على (٣٣) متهما بالإضافة إلى الجهاز الفنى والمطبوعات التنظيمية والوثائق (٥٢٤ /٨٠ أمن دولة عليا) .

– ضبط (٢٢) متهما من حزب التحرير الإسلامى وأسلحة ومطبوعات (٥٩٦ /٨٠ حصر أمن دولة عليا) .

– وضبط (٧٥) متهما من أعضاء تنظيم الجهاد وكمية من المفرقعات والأسلحة ومخططات لنسف الكنائس والقيام ببعض الاغتيالات (٦٨٧ / ٨٠ حصر أمن دولة عليا) .

– وقد تم ضبط وحيد خليل عثمان أردنى الجنسية من تنظيم حركة فتح متسللا للبلاد بجواز سفر مزور واعترف بأنه مكلف بعمليات اغتيال وتخريب ضد الشخصيات والمنشآت الإسرائيلية وكذلك السياح الإسرائيليين وتبين أن اسمه الحقيقى نصر الله خليل عثمان (٤٢٥ / ٨٠ أمن دولة عليا) .

وفى عام (١٩٨١) :

– تم القبض على (٨٦) عضوا بالحزب الشيوعى المصرى وأدوات خاصة بالتنظيم (٨١/٢٠٧ أمن دولة عليا) .

– وكذلك ضبط (٥١) عضوا بحزب العمال الشيوعى المصرى والأرشيف المركزى ومخازن المطبوعات (٥٢٥ /٨١ أمن دولة عليا) .

– تم كشف خطة للمخابرات الليبية كان يشرف عليها السفير الليبى بروما تستهدف اغتيال الرئيس السادات ، وأطلق على هذه العملية اسم جون كيندى ، لتشابه الخطة بالأسلوب الذى اغتيل به جون كيندى رئيس الولايات المتحدة الأسبق ، وتم ضبط مجموعة الأسلحة التى تسربت إلى القاهرة لتنفيذ العملية : بندقية مزودة بتيلسكوب وكمية من الرصاص السام ومجموعة من المسدسات مخبأة داخل

خزان الوقود فى إحدى السيارات وأما البندقية فقد كانت فى أسفل التابلوه الأمامى للسيارة (٣٣٢ /٨١ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم ضبط تنظيم باسم نداء الإسلام وقبض على (١٥) متهما (١٦٣ /٨١ حصر نيابة شرق الاسكندرية) .

– وتم ضبط تنظيم دينى متطرف باسم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وقبض على (١٧) متهما (٨١/٤٢٣ حصر أمن دولة عليا) .

– وتم القبض على (٣٠٢) متهم من أعضاء تنظيم الجهاد ولديهم الأسلحة والمفرقعات (٤٦٢ /٨١ أمن دولة عليا) .

– والقبض على (٢٤) متهما من مجموعة تنظيم الجهاد لاغتيال الرئيس أنور السادات (٨١/٧ جنايات عسكرية) .

– وتم ضبط مجموعة تنظيم يشكل شعبة لحزب البعث العراقى داخل البلاد للقيام بعمليات مضادة (٨١/٣٣٥ أمن دولة عليا) .

– وقبض على الفلسطينى رجب السراج قادما من دمشق ومعه كمية من المفرقعات ولديه تعليمات تخريبية فى يوم الاحتفال بعيد العمال فى أول مايو (١٩٨١) (٣٠٨١/ ٨١ جنايات القاهرة) .

– وتم ضبط سعدون زعفون من عناصر المخابرات العراقية وقد تمكن من تجنيد أحد السائقين الخصوصيين للرئيس السادات تمهيدا للقيام بعملية اغتيال ، وقد طلب اعتباره لاجئا سياسيا تفاديا لتصفيته بمعرفة المخابرات العراقية (١٩٨١) .

– كما كان قد شكل تنظيم معادٍ تحت اسم تجمع المصريين الوطنيين بالخارج فى لبنان ، وتم تدريب مجموعاته بدول الرفض التى كانت مكونة من مصريين وفلسطينيين تحت قيادة مسئول عسكرى عباس حلمى حسن واسمه عادل ، وتم دفع مجموعة داخل مصر فى مايو (١٩٨١) ومعهم زوجة أحدهم وهى عراقية الجنسية . وتم ضبط كمية من المفرقعات معهم مخبأة داخل علب سجائر مارلبورو بهدف القيام بعمليات نسف بعض المنشآت المصرية والأمريكية والإسرائيلية وتم القبض عليهم (٢١٠ /٨١ أمن دولة عليا) .

– كما كانت هناك محاولة لإحداث انفجار بمطار القاهرة الدولى حيث اكتشف

وجود قنبلة زمنية به ، وذهب اثنان من الضباط المختصين لإبطال مفعولها فى الصحراء المحيطة بالمطار ، وكل منهم يريد المخاطرة بنفسه دون الآخر . فهذا ضابط أعزب يحاول اقناع زميله المتزوج أنه ليس لديه زوجة وأولاد فهو أولى بتحمل هذه المخاطرة . إلا أن الضابط الآخر يصر على هذه المخاطرة كواجب عليه . ولم يفلح أيهم فى إقناع الآخر بعدم الاقتراب من هذه المخاطرة . فاشترك الاثنان معا فى إبطال مفعولها . وأما الذى وضع القنبلة فهو سورى الجنسية وتم القبض عليه .

– وكان قد وقع هجوم على سفارة مصر بأنقرة فى تركيا من جانب بعض الضباط السوريين . وكان الغرض هو الإفراج عن ضابطين سوريين معتقلين بالقاهرة بتهمة الشروع فى نسف مبنى وزارة الخارجية المصرية ، وكانوا ينتمون إلى منظمة الصاعقة السورية .

وفور وصول النبأ إلى القاهرة اتصل النبوى إسماعيل وزير الداخلية حينذاك برئيس وزراء تركيا وقال له :

إننا نحملكم المسئولية كاملة ونحن على استعداد للمعاونة .

وعلى أثر ذلك أرسل النبوى إسماعيل فى استدعاء الضابطين المعتقلين بحضور السفير التركى ، وقد أقرا أمامه بتفصيلات عملية نسف مبنى وزارة الخارجية المصرية . وأضافا فى أقوالهما رجاء باعتبارهما لاجئين فى مصر ، لأنه لو أفرج عنهما ورحلا عن مصر فسيتم تصفيتها جسديا فى سوريا ولكن النبوى إسماعيل على سبيل المناورة قال لهما : إن لكم الحرية فى إخلاء سبيلكم ولابد من الإفراج عنكما حتى يتمكن رئيس الوزراء التركى من إطلاق سراح السفير المصرى والدبلوماسيين والموظفين بالسفارة المصرية بأنقرة ، وهذا بناء على رغبة قيادتكم .

ثم قام السفير التركى بالحديث الهاتفى مع رئيس وزراء تركيا وذلك لحثه على تحدث هذين الضابطين مع بعض القيادات الفلسطينية . وبالفعل تم هذا . وقد بادر الضابطان هذه القيادات بالسب والقذف وردد أنّ الضابطين السوريين ، أنهما قد غرر بهما وأن هناك حرية فى مصر وليست هناك تصفيات كما أدعت قيادتهم . وكان أحد هذين الضابطين اسمه جوزيف سليم وهو المنوط به نسف وزارة الخارجية .

وبعد هذا الحديث بدقائق . اتصل رئيس الوزراء التركى بالنبوى إسماعيل وأبلغه

أنه قد تم حل الأزمة وأفرج عن الدبلوماسيين المصريين .

– وكان النبوى إسماعيل أحيانا يقوم بتوسيط دولة صديقة لدى دولة مصدرة للمحاولات التخريبية لتحذيرها من عاقبة تورطها فى مثل هذه التصرفات .

وبحساب هذه المحاولات نجد أن متوسط إجهاضها فهو بمعدل شهرى . وبذلك فبدأ وكأن الأمن السياسى هو الطابع العام للمرحلة أو لفترة تولى النبوى إسماعيل لمسئولية وزارة الداخلية .

ولاشك فى أن إجهاض هذه المحاولات هو أرق الدرجات الأمنية عكس تعقب مرتكبها بعد حدوثها فالإجهاض هى عمليات رصد دقيقة ومتابعة ورقابة مستمرة .

إلا أن هذه المحاولات الواردة قد تعاصرت مع أحداث سياسية واقتصادية هامة فى مصر مما دفع بالنبوى اسماعيل أن يكون نجما لهذه المرحلة تفوق نجوميته معظم المسئولين . وفى فصل لاحق سنعرض لهذه الأحداث المتعاصرة مع هذه المحاولات التخريبية .





الفصل
التاسع

الاتصالات السرية بين :
حسن التهامي وموشى ديان !





وروى كمال حسن على قائلا :

« إذا بالرئيس السادات يطلبنى صباح الخميس ليخطرنى بأن هناك مهمة لى خارج القطر وأن حسن التهامى سيشاركنى فيها ، على أن أتوجه إلى القاهرة فى نفس اليوم الخميس واستقل الطائرة يوم الجمعة مع حسن التهامى الذى سيخبرنى بالمهمة أثناء الرحلة ، وكانت المغرب هى الجهة التى نتوجه إليها .

وبالفعل توجهت إلى مطار القاهرة فى الموعد المحدد واستقليت مع حسن التهامى إحدى طائرات رئاسة الجمهورية ، وحسن التهامى زميل لى ومتخرج فى نفس دفعتى عام (١٩٤٢) فى الكلية الحربية ، وفى الطائرة توقعت أن يبادر حسن التهامى بإبلاغى بالمهمة التى سنسافر من أجلها ولكن لم يفعل ، وحاولت أن استفسر عن الموضوع ولكنه أرجأنى إلى مابعد الوصول .

ووصلنا إلى الرباط ، وكان علينا أن نتوجه إلى (أفران) حيث المقر الصيفى لجلالة الملك الحسن ، وفى أفران نزلنا فى قصر الضيافة المواجه للقصر الملكى ، وكان الجو فى (أفران) بديعا وممتعا فهى على أرض جبلية عالية . وتتمتع بطقس صيفى رائع ، و لم أشأ أن أكرر سؤالى للتهامى عن طبيعة المهمة تاركا له تقدير الوقت الذى يرغب فيه إبلاغى بها ، ورغم تلهفى لمعرفة هذه المهمة ورغم محاولاتى الشخصية لاستنتاجها .

وفى صباح اليوم التالى قابلنا جلالة الملك الحسن الذى توجه معنا صاعدا إلى داخل القصر ، وفى أثناء صعودنا سلم القصر سأل الملك الأخ حسن التهامى إذا ما كان

يود أن يكون اللقاء ثنائيا أو كما أسماه (نتياتبت) أو أن يكون لقاء عاما وعقب أنه يرى أن يكون لقاء منفردا .

ودخلنا قاعة كبيرة لم يكن فيها غير شخصين يوحى منظرهما بأنهما من دولة أوربية أو فرنسا بالذات ، ولكن وجه أحدهما أحسست بأنه مألوف لدى أو على الأقل سبق أن شاهدت صورته وتصافحنا ، ثم أخذنى الملك الى الخارج معه تاركين حسن التهامى مع الضيفين ، وبمجرد أن غادرت القصر إلى قصر الضيافة قفزت إلى ذهنى صورة فوتوغرافية شاهدتها لأحد هؤلاء الأشخاص ورجحت أنه إحدى الشخصيات الإسرائيلية التى احتفظ لها بملف فى المخابرات العامة ولكن ذاكرتى لم تسعفنى بالاسم ، وبعد انتهاء لقاء التهامى وحضوره إلى قصر الضيافة سألته عن الموضوع وكنت أتوقع ماحدث فقد قال :

إنه موضوع يتعلق بصفقة سلاح فرنسية .

واستغربت أن يكون هناك تعتيم على المهمة إلى هذه الدرجة ، ولكنى لمعرفتى بشخصية التهامى ، لم استبعد مثل هذا التصرف ، ولم أشأ أن أفرض نفسى على الموضوع وآثرت أن استفسر عن التفاصيل من الرئيس السادات .

وعندما عدنا إلى الاسكندرية مرة أخرى توجهت لمقابلة الرئيس السادات وقصصت عليه قصة التهامى واستنتاجاتى فما كان منه إلا انفجر كعادته ضاحكا حتى كاد يستلقى على ظهره ، وبالفعل حدد لى اسم الشخص وكان كمحى سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وكانت الزيارة محاولة لجس النبض الإسرائيلى فى محاولة الوصول إلى التفاهم على السلام » .

وهنا تنتهى رواية كمال حسن على رئيس المخابرات العامة الأسبق .

وهنا أيضا نبدأ رواية تفاصيل هذه الرحلة وتلك الزيارة وعما إذا كانت مقررة ضمن اللقاءات السرية بين حسن التهامى وموشى ديان أو بدايتها .

وكان الرئيس السادات قبل أن يطلب من كمال حسن على التوجه إلى المطار يوم الجمعة ومرافقة حسن التهامى لزيارة المغرب فى مهمة عاجلة .

فإن الرئيس السادات — قبل أيام من هذا — كان قد التقى بالسيد حسن التهامى .

ففى أوائل سبتمبر طلب الرئيس السادات — وهو فى الاسكندرية — من حسن

التهامى التوجه لمقابلته لأمر هام .

وسافر التهامى ، ودخل عليه فى الدور العلوى باستراحة المعمورة ، وحيث كان يجلس السادات فى الشرفة مع محمد حسنى مبارك نائبه فى ذلك الوقت . وبعد تبادل التحية تحدث السادات موجها حديثه للتهامى قائلا : أنا عندى مهمة وطنية فى غاية الأهمية ، قد تغير مجرى تاريخ المنطقة كلها أو على الأقل مجرى سياستنا فى مواجهة إسرائيل ، وقد فكرت كثيرا أنا وحسنى لنبحث فى مصر كلها عمن يمكنه أن يتحمل هذه المسئولية ويقوم بها ، والأمر هو رجل وطنى ملتزم باخلاص يتحمل تلك المسئولية . رجل متعطش لمصلحة الوطن فى هذه المرحلة وبثقته فى نفسه وتفهمه لطبيعة المرحلة التى نمر فيها ، يمكن أن نأخذ خطوة أساسية يطمئن بها الطرفان قبل مفاوضات جنيف التى أصلا قد بدأت — فلا توسيط ولامساومة ولارهنية من الأرض ولاتفريط لنا ولا للعرب .

وهذا الاتصال سيكون مع مندوب إسرائيل ، وقد سبق لى مناقشته مع الملك الحسن فى زيارتنا الأخيرة قال لى الحسن : من سترسله لحضور هذا اللقاء معى (الملك الحسن) ؟

فقلت له : ماعنديش غير حسن (تهامى) فقال الملك الحسن : لقد توقعت ذلك .

فرد التهامى متحدثا لأول مرة منذ بداية حديث السادات بقوله : إننى أعرف الملك الحسن جيدا .

فعاد السادات لحديثه فقال : هذا اللقاء الذى نفكر فيه الآن هو بديل عن كل المحاولات السابقة .

من شاوشيسكو ومن الأمريكان ومن كرايسكى ، إلا أن الملك الحسن أقدر على العملية ومواجهة العرب بالرأى الصحيح عند اللزوم — وأمريكا على علم بذلك .

واستدرك قائلا : فالملك يستقبل ناحوم جولدمان فى العاصمة ويستقبل مناحم بيجين وديان دون أن يدرى أحد ، والملك مقتدر وأنا أثق فيه وفى عقليته ، ثم قال السادات أيضا : وأن هذا الموضوع الذى سأعرضه عليك لايعرفه أحد فى مصر إلا أنا (السادات) وحسنى مبارك .

فسأله التهامى : هل يعرف رئيس الحكومة بهذا (ممدوح سالم) ؟

فأجاب السادات بقوله : لا وأضاف قائلا : وأنت ياحسن حر فى قرارك ولن يؤثر ذلك على علاقتى بك إطلاقا . فهل تقبل أن تقوم بالنيابة عن مصر وخدمة لمصر ، تقوم بهذه المهمة وإجراء الاتصال عن طريق الملك الحسن ولنبدأ هذه الخطوة ؟

فسأله التهامى : وإذا لم أقبل فمن البديل لهذه المهمة ؟

فأجاب السادات : لابديل فالمسألة مسألة رجل وطنى ملتزم وبإخلاصه ووطنيته وقدرته يمكنه أن يتحمل هذه المسئولية .

فقال التهامى : للوطنية ولكى لاأعرضك أنت شخصيا وأنت رئيس مصر لأى هزة أو تعرض لهذا الموقف ، أقبل هذه المهمة على أساس أنها عملية تحدى المواقف لمصلحة الوطن والمنطقة ولعودة القدس ، فقد سبق لى الاتفاق مع فيصل على قيادة مسيرة زحف لاستعادة القدس والمقدسات .. ثم سأله التهامى : ولكن هل يمكنك أن تحفظ هذا السر وتضمن عدم تسرب المعلومات عنه ؟

فقال السادات : نحفظ هذا السر لخمس سنوات ونتعهد به .

فقال التهامى : إذن نقرأ الفاتحة على ذلك .

وقرءوا الفاتحة .

ثم سأله التهامى : ومن الأطراف الأخرى وهى المغرب وإسرائيل ، كيف تضمن هذه السرية ؟

فأجابه السادات : إن الملك الحسن حريص فى تعامله وعليك أنت أن تؤكد له ذلك .

فقال التهامى : فى الواقع أن الملك الحسن هو أحد عوامل قبولى للمهمة لأنى كنت ماأقبلها إذا كان لقاء ثنائيا مع أى شخص إسرائيلى مهما كان مستواه . ولا أن يكون الاجتماع مع طرف آخر لا أثق فيه مائة بالمائة ، وعلى أية حال فإنى سأتعامل مع الملك الحسن فى هذا الموضوع على أن يلتزم بهذه السرية مهما كانت الأسباب قبل أن نتناقش فى أى شىء .. ثم سأل السادات : كيف بدأ هذا الموضوع ؟

فأجاب السادات : إننى كنت على صلة من خلال شخص هندى (عميل)

بجنرال يهودى من أصل مصرى ، وكان كل ماأعطاه من معلومات صحيح مائة فى المائة .. وفى المستقبل سأدعمه ليكون مندوبا للاتصال بينى وبين إسرائيل ، وسيحضر إلى مصر ، ويفتح محلا تجاريا فى القاهرة ويتعامل مع مصر من خلال هذا الستار لإسرائيل وهنا سيصبح وضعه طيبا .

ثم صمت لحظات وقال : لقد سبق أن بعثت رسالتين شفويتين إلى جولدا مائير وموشى ديان بخصوص أهمية الاتصال المباشر والثقة فى إمكان نجاح هذا الاتصال وقد طلبت منهما إثبات حسن النية الإسرائيلية وعدم استغلال هذا الاتصال للدعاية الكاذبة ، وكانت جولدا مائير رئيسة الحكومة وموشى ديان وزير الدفاع حينذاك ، وقد حمل إليهما هاتين الرسالتين هنرى كيسنجر أثناء رحلاته المكوكية بين مصر وإسرائيل لفض الاشتباك ، وقد عاد كيسنجر برد كتابى وقد رحبا بالفكرة ويؤكدان ماطلبته منهما فى الرسالة الشفوية . وبعد أن قرأ كيسنجر الرد أمامى مزق الرسالتين أيضا .

ثم قال السادات : ياحسن لما تغربل الدولة كلها ، لاتجد فيها من يصلح أن يؤتمن على سر كهذا غير إحنا الثلاثة .. لارئيس حكومة ولاضابط ولا .. ولا ..

ومن الجدير بالتنويه انه سبق وأن التقى الفريق عبد الغنى الجمسى بموشى ديان عند الكيلو (١٢٠) السويس وكان الغرب يتفاءل فى الجمسى ، إلا أن تسرب معلومات اجتماعه بموشى ديان قد أثارت ضجة وقامت الدنيا .. ثم هدأت :

واستدرك الرئيس السادات بقوله : « وإذا نجحت هذه المحاولة كما آراها ، فإننا سنصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، وبندخل عملية السلام ، وتنتهى المشكلة ، وبنبطل حروب ، وبعد كده يبقى الحلف العسكرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، أو القاعدة العسكرية الأمريكية فى إسرائيل ، بنعتبرها لهدفين ونؤيدها لسببين أولهما ضمان تنفيذ ماسبق الاتفاق عليه بشأن إحلال السلام وشروطه ، وثانيهما العمل على تصفية الشيوعية حولنا » .

ثم بدأ حوار بين الرئيس السادات والتهامى حول مضمون اللقاء بموشى ديان وأهدافه وتحديد المطالب العربية وإلزام إسرائيل بها قبل أى خطوة جديدة .

ودار الحوار حول الموضوع نقطة تلو أخرى ابتداء من الأرض إلى القدس . وفى

أثناء ذلك الحوار سجل التهامى على ورق من نوتة الرئيس مااستقر الرأى عليه ولمعالجته كل قضية وحلها ، والتى يجب أن يلتزم بها الإسرائيليون وليبنوا بذلك الثقة فى إمكان التفاهم معهم .

ولتكون قضايا واضحة مسبقا ، وتجنبا للمراوغة الإسرائيلية التفاوضية .. كما ظهرت فعلا فى المفاوضات التحضيرية لمؤتمر جنيف . وقد استقر الرأى خلال النقاش على بعض النقاط الآتية وهى تعد بمثابة رأى الدولة وتوجيهات حولها وهى :

أولا : الاستعداد للتعاون فى إرساء قواعد السلام وذلك فى حالة موافقتهم على أن ينبى هذا السلام على أساس قرار مجلس الأمن (٢٤٢) .

ثانيا : عودة الإسرائيليين إلى خط ماقبل حرب يونيو (١٩٦٧) مع الأخذ فى الاعتبار النص الدولى القائل (من بعض تفسيرات الغرب للقرار) فيما عدا تعديلات طفيفة فى الضفة الغربية وعودة القدس العربية .

ثالثا : السعى من جميع الأطراف لحضور الفلسطينيين لمؤتمر جنيف للسلام وليس الوعد فقط .

رابعا : إن دور ديان وزير الخارجية فى هذه الاتصالات هو نقل وجهات نظرنا ، ويجب أن تكون مع مناحم بيجين شخصيا ، كما أن صلتك بهذا التفاوض معى شخصيا . وسيكون كل طرف مسئولاً عن تأمين سرية اللقاءات . والعنصر الذى يؤمن هذه السرية هو الملك الحسن نفسه ، وعليه أن يحضر بنفسه هذه اللقاءات والمداولات كأساس ، كما أن الضمانات التى سيوافق عليها من الجانب الإسرائيلى يجب أن تكون أمام ملك المغرب شخصيا .

وإذا لم تكن هذه الضمانات كافية و لم تقتنع بها ياتهامى فاقطع الاجتماع أو الجلسة وألغها خاصة بقرارك ، وإذا لم يتجل فيها عامل الأمان ، وقل لهم : إن هذه المفاوضات الغرض منها الاطمئنان من الطرفين لسلامة النوايا ، وبعد مؤتمر جنيف لنا كلام آخر فى هذه اللقاءات . وهذه الطمأنينة والكلام معهم هو تمهيد لروح جنيف لتصل معهم إلى إتفاق سلام موثق بين الطرفين أى العرب وإسرائيل .

وطمئنهم بأن مصر عندما تعطى كلمة تعنى تنفيذها تماما .

ثم حدد الرئيس السادات موقف مصر فى هذه المفاوضات السرية وطبقا للنقاط الآتية :

أ – أرض (١٩٦٧) بالقدس العربية . وبحيث تكون القدس العربية تحت السيادة العربية (تحت إشراف الملك حسين ومسئوليته كما كانت قبل (١٩٦٧) . وفى هذه المرة ستكون القدس العربية مفتوحة لكل الحجاج مسلمين ومسيحيين ويهود . ولن يقبل الملك حسين ولاالمسلمون بغير ذلك ، ولن يقبلوا بسيادة إسرائيلية على القدس العربية .

ب – قبولنا قرار (٢٤٢) معناه اعتراف ضمنى بوجود إسرائيل ، عندما نوقع اتفاق السلام فى جنيف وهذا الاعتراف كاف ولاداعي للمزايدة أو التهريج فى موضوع الاعتراف .

★ والإجراء التالى بعد تطور العلاقات بين العرب وإسرائيل ، هو الجلوس بعد خمس سنوات من الانسحاب الكامل والتحدث عن مرحلة أخرى لاحقة لهذه المرحلة .

جـ – نحن على استعداد للموافقة على الضمانات الأمنية بما فيها :

(١) المناطق المنزوعة السلاح على الجانبين .

(٢) تمركز قوات أمم متحدة على الحدود بيننا وعلى الجانبين .

(٣) محطة إنذار مبكر لنا وأخرى لهم .

(٤) أية ضمانات أخرى سواء من الولايات المتحدة إذا أرادت إسرائيل ميثاق دفاع مشترك بينها وبين أمريكا – أو ضمان من مجلس الأمن أو من الكتلتين روسيا وأمريكا أو من الخمسة الكبار ، وليكن فى معلومهم أن كافة الضمانات التى تعطى لإسرائيل ، لن نوافق عليها إلا إذا أخذنا مثلها تماما ماعدا شرطا واحداً – لاندخل فى دفاع مشترك ونرفضه مع أى دولة أخرى .

ثم استدرك قوله للتهامى : وعلينا ياحسن أن نقول لهم : إننا كنا على وشك إلغاء هذا الاتصال عندما أبلغنا (سيروس فانس وزير خارجية أمريكا) بالموقف الإسرائيلى المتشدد عندما حضر للقائنا فى القاهرة ، وناقش معنا موقفهم ، ولكن بالرغم من موقفكم المتشدد الذى كان يدعو إلى إلغاء اللقاء فإن صلتنا بالملك

الحسن وثقتنا فيه ونتيجة هذا الاتصال ماكنا لنخسره (الملك) فى مواجهة هذا الموقف المتشدد .

وأضاف السادات للتهامى قائلا : إن (عزوة) الملك الحسن لها معناها لدينا واحترامها والملك الحسن مسئول عن الحفاظ على سرية هذا اللقاء عنده .. وإذا لم يكن الأمر كذلك فعلينا أن نفكر وعلى الملك أن يفكر .

ثم عاد وأكد السادات أنه فى مصر ثلاثة فقط الذين يعلمون بهذا الاتصال على أساس ضمان الملك الحسن شخصيا ، ولاتنوى تحت أى ظرف أن يخرج هذا السر عن هؤلاء الثلاثة ، ويجب أن يكون نفس المبدأ مطبقا عند الملك الحسن وعند الإسرائيليين ، ويكون الاتصال بيننا وبين الملك الحسن عن طريق جهاز لاسلكى أحدهما عند الملك الحسن والآخر بالقاهرة والتخاطب بينهما بالشفرة .

وختم توجيهاته للتهامى بقوله : (وقول لهم ياحسن ماذا تطلبون الآن وماموقفكم بوضوح ونحن واضحون ولانخشى شيئا بعد هذه الخطوة . ولذلك تطلب إليهم أن يكون اتصالهم بالمغرب شخصيا بالملك الحسن .

وعندما انتهى الرئيس السادات من نقاشه مع التهامى والخاص بهذا الاتصال ، فقد كلفه أيضا فى اللقاءات الجانبية مع الملك الحسن بأن يستعجل الكولونيل الدليمى رئيس الحرس الملكى للملك الحسن عن تدريب القوات الخاصة المصرية على العمليات الخاطفة السريعة بواسطة – الميرشيزيز (قوات العمل العسكرى الفنية) وأن رد الدليمى لم يصل بعد عن موعد وصولهم من فرنسا عن طريق المغرب إلى مصر ، وحيث إنه مكلف بذلك من الملك الحسن بناء على اتفاق بين هذا الأخير والرئيس السادات . وإذا كان رئيس أو مسئول العملية والمدرب المسئول موجودا بالمغرب فيمكنه أن يحضر معه وكمال حسن على الى القاهرة فى الطائرة الخاصة .

وعندئذ انتهت هذه الجلسة باستراحة المعمورة ، وحيث انتهى السادات من إعطاء توجيهاته للتهامى .. وقبل التهامى تلك المهمة .. وعند خروجه من استراحة الرئيس السادات سرت بالتهامى مشاعر وطنية ملتهبة نحو هذه المهمة واحتمالات ردود فعلها غير المحسوبة ، ولكنه لم يعبأ بما يمكن أن يقال عنه ، أو يتردد حوله ،

فقد سبق وأن قام بمهام ومسئوليات جسيمة رغم صعاب ومشاكل عديدة ، وأقنع نفسه بأن شخصه لايهم ، مادامت هذه المهمة وطنية من أجل مصر التى أحبها طوال عمره .

وتصور لحظات عندما يتنصل الجميع من عبء هذه المسئولية كما هو متوقع دائما فى العمل السياسى ، إلا أنه أخذ الأمر بسخرية ، فالعبرة بالنتيجة والهدف ، وأيقن أنه لابد له من هذه الخطوة التى يعدها خطوة قدرية جديدة فى حياته وقد استشعرها بحسه الإيمانى والسياسى أيضا .. إلى أن يشاء الله أمرا مفعولا .

وهنا لنعود مرة أخرى .. حيث توقفت رواية كمال حسن على .. لتسرد ماذا كانت هذه الرحلة الأولى التى تزامل فيها الزميلان السابقان .

وبالفعل سافر حسن التهامى وكمال حسن على بطائرة خاصة . وكما ذكر هذا الأخير أنه كان لايدرى عن مهمة التهامى شيئا ، ولكنه أيضا لايعلم أن التهامى يعرف مهمته هو ، حيث سيتفاوض مع الملك الحسن بشأنها من خلال علاقات ودية وعربية وإسلامية سابقة ..

وكان الملك الحسن قد بلغته رسالة من السادات بأن كمال حسن على سيكون مرافقا لحسن التهامى . وفى ضوء ذلك تصور الملك أن اللقاء المصرى – الإسرائيلى – سيكون على مستوى مديرى المخابرات فى البلدين .

وعندما وصل المبعوثان المصريان إلى المغرب .. واتجها إلى قصر الملك ، ثم دلفا إلى إحدى القاعات ففوجىء حسن التهامى بأن مدير المخابرات الإسرائيلية يجلس منتظرا مع الملك الحسن .

إلا أن حسن التهامى قد نحا بالملك جانبا وهمس له : إن اللقاء ثنائى . فتساءل الملك : والأخ كمال :

فرد التهامى : إنه حضر لموضوع آخر . وأما موضوعنا فهو ثنائى .

وبالفعل انصرف الدليمى رئيس الحرس الملكى مرافقا لكمال حسن على حيث ذهب الأخير إلى قصر الضيافة .

وأصبح حسن التهامى منفردا فى مواجهة الشخصين الإسرائيليين . وقام الحسن

بتقديمهما إليه ، فأحدهما رئيس المخابرات الإسرائيلية ومساعده . وتوجه حسن التهامى بسؤال مستفسرا من رئيس المخابرات الإسرائيلى قائلا : لماذا حضرت ؟ أنا لم أحضر للتفاوض معك .

فأسرع مدير المخابرات الإسرائيلى قائلا : أنا لم أكن ولم يخطر بذهنى ولم أتوقع أن يكون هذا اللقاء على ذلك المستوى ، والمسئول عن هذا موشى ديان وليس أنا ، ولذلك فأنا أستأذن فى الانصراف ، لأنى ليس لى سلطة التفاوض على مستوى كمستوى سيادتكم . وسأعود لأبلغ قيادتى بمستوى اللقاء .

وقد استغرق هذا اللقاء بضع دقائق فقط .

وانصرف رئيس المخابرات الإسرائيلى ومساعده وتبع ذلك اجتماع منفرد بين الملك الحسن والتهامى ، حيث قام هذا الأخير بالتوصية على مهمة كمال حسن على ، ثم أبدى الرغبة فى لقاء الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى اليوم التالى لأمر هام وعاجل وهو خاص بالتعاون الفرنسى المصرى – العسكرى .

واستجاب الملك ، واتصل تليفونيا بالرئيس الفرنسى وقال له : معى صديقى حسن التهامى وهو مبعوث الرئيس السادات وهو يرغب فى لقائك بأسرع مايمكن .

فرد عليه الرئيس الفرنسى : سألتقى به صباح الغد .

وبالفعل ودون أن يعرف كمال حسن على بذلك ، سافر حسن التهامى بالطائرة الخاصة يرافقه مستشار الملك الديمى حيث توجها إلى باريس فى منتصف الليل .

وفى التاسعة والنصف من صباح اليوم التالى . التقى التهامى بالرئيس جيسكار ديستان وعرض عليه بعض طلبات مصر من السلاح . وأن هذا الأمر ليس فى حاجة إلى إجراءات طويلة ومعقدة .

فرد عليه الرئيس الفرنسى على الفور : إننى قد أعددت لك لجنة عسكرية ستجتمع معك فى الساعة الثانية عشرة ظهرا .

وبالفعل اجتمع التهامى مع اللجنة ودارت المناقشات والمفاوضات وانتهوا إلى نتائج محددة وتم الاتفاق على سفر وفد فرنسى إلى القاهرة لإنهاء هذه المهمة بصفة سرية . وبالفعل تم هذا وتمت الصفقة .

وعندما عاد التهامى إلى المغرب . اصطحب كمال حسن على للعودة إلى القاهرة .

وبالتالى فإن هذه الزيارة الخاطفة قد حققت ثلاثة أهداف : أولها تيسير مهمة كمال حسن على مع الملك الحسن ، وثانيها السلاح الفرنسى ، وثالثها بدء المفاوضات مع الإسرائيليين وتأجيله إلى موعد آخر .

وبعد أيام . أخطرت السفارة المغربية بالقاهرة حسن التهامى عبر برقية سرية موعد لقائه بموشى ديان فى يوم (١٤ سبتمبر عام ١٩٧٧) . وعندئذ اتصل بالرئيس السادات فى الاسكندرية وأبلغه بالموعد ، ثم استقل طائرة عادية ضمن الخطوط المصرية الوطنية المتجهة إلى بيروت .. ومن هناك وبعد ساعة ونصف من وصوله . استقل طائرة ضمن الخطوط السعودية إلى المغرب مباشرة .

و لم يحمل معه أى شيء ملحوظ عدا ورقة عمل فى جيبه .

وعندما وصل إلى المغرب فى خضم إجراءات سرية . وإن كان يعلن إعلاميا هناك عن حضوره إلا أن الإعلاميين المغاربة كانت لديهم تعليمات بعدم سؤاله عندما يحضر ، ولهم سؤاله عندما يذهب وكانت الخطة الإعلامية تتضمن بحث مايخص البلدين فى إطار العلاقات الثنائية .

وفى رحلة أخرى مشاورات خاصة بقضية الشرق الأوسط وأخرى خاصة بالقدس .

وفور وصوله توجه إلى قصر الضيافة حتى بات ليلته . وفى صباح اليوم التالى توجه لمقابلة الملك فى قصره فى مدينة (أفران) المقامة على الجبل ذات الأجهزة اللاسلكية الحديثة وقوة الحرس الملكى والقيادة المغربية .

وعندما وصل التهامى إلى القصر . خف الملك لاستقباله ، وحيث كان موشى ديان جالساً معه فى إحدى قاعات القصر . وبادر الملك حسن التهامى بقوله :

سى تهامى : هذا موشى ديان .
فرد عليه حسن التهامى : لعنة الله على هذا الأعور .
فرد عليه الملك على الفور : سى تهامى . هذا ضيفى .. هذا ضيفى .
فوقف موشى ديان ومد يده لتحية التهامى إلا أن هذا الأخير أعرض عنه .

ثم جلس ثلاثتهما واثنان آخران مرافقان لموشى ديان كحرس له عند الباب .
وبدأ الملك حديثه بمقدمة ودية حيث قال : إنكم ضيوف الآن .. ونحن فى اجتماع للتشاور واستطلاع رأى بعضنا فى السلام ومستقبله فى المنطقة ، وأنه يجب ألا تكون هناك خصومة وحروب بين أولاد العم ، ونحن اليوم نتطلع إلى عهد جديد ، وتفهم آخر من نوع جديد لتصفية الجو ..

ثم عقب التهامى بقوله : هذا الرجل – مشيرا إلى ديان – كان لابد ألا أكون معه الآن .. لأنه كان من المفروض أن التقى به فى ميدان القتال .
ثم توجه بحديثه لموشى ديان قائلا : ياأضربك .. ياتضربنى . ومازلت أتوقع هذا .
فرد ديان بقوله : لقد أتيت هنا لاتفاهم حول السلام .
فسارع التهامى برده قائلا : هل أنتم أهل سلام ؟! هل أنتم تقصدون السلام ؟ سنرى وسنستطلع وجهة نظركم . فإذا كانت نواياكم تحمل السلام أم لا وننهى الخصومة ، وإذا كنتم جادين أم غير ذلك ، والملك الحسن شاهد على ماتقولون .

ثم وجه حديثه للملك قائلا : وأنا بكل ثقتى فيك . ماكنت ألتقى بهذا الشخص أو مثله إلا تحت سقفك شخصيا لثقتنا بك .

ثم استدرك بقوله : وعلى كل حال . وقبل أن ننطق ببنت شفة لابد من أن يكون هذا اللقاء سرياً للغاية لايعلمه إلا أنا وأنت وديان ، ولايخرج هذا السر إلا بموافقتنا نحن أطراف اللقاء .

فعقب الملك بقوله ياسى تهامى انت هنا فى بيتك وسرك محفوظ وأظن ديان كذلك ، ولكن موشى رد قائلا : بالنسبة لهذا الشرط . فإننى على استعداد للاستجابة له ويكون محل تقديرى . وإن كان لى لقاءات سرية أخرى مع بعض قادة الدول العربية بل مع أحدهم وصلت إلى (٣٠) لقاء . وأتعجب لماذا أنتم حذرون من هذه اللقاءات السرية وتحظى باهتمام كبير منكم ، ثم استدرك بقوله :
ورغم استجابتى لهذا الشرط فأنا لاأضمن أن تعلم المخابرات الأمريكية بذلك . لأنها سوف تعلم بالتأكيد . لأن لنا معها علاقات تعاون عميقة وارتباطا فكريا فى المنطقة ، ولايمكن لأحد منا أن يحجز عن الآخر أى معلومة وخاصة كهذه ، فاذا انتقل خبر هذا اللقاء إلى الأمريكان عن طريق المخابرات الأمريكية بتل أبيب فلى عذر

فى ذلك . لأن حكومتى مرتبطة ومتفقة مع الأمريكان فى هذا المجال ولااستطيع منع ذلك .

وقبل أن يطرح الأطراف المعنية أفكارهم بادر الملك قائلا : إن هذه الأفكار التى ستطرحونها ليست ملزمة لأى طرف ، وليست مسبقة بأى نوع من التفاهم ، إنما هو استطلاع وجهة نظر وتحديد موقف كل طرف .

ثم بدأ حسن التهامى حديثه موجها تساؤلا لموشى ديان فقال : هل أنتم مستعدون للسلام ؟! إنكم تحاربوننا منذ وقت طويل . ولأول مرة انتصرنا عليكم فى حرب أكتوبر (١٩٧٣) فهل أنتم – بعدها – تقصدون السلام فعلا ؟!

فرد موشى ديان قائلا : نعم . نحن نقصد السلام . ونريد التفاهم مع مصر بالذات . لأنه بعد حرب اكتوبر (١٩٧٣) فإن تقديرنا هو أن الجيش المصرى هو أخطر جيش فى المنطقة العربية وفى مواجهة إسرائيل .

فعاد حسن التهامى يقول لديان : هل تذكر أنك بعد يونيو (١٩٦٧) قد وقفت فى تل أبيب تعلن أنك تنتظر مكالمة تليفونية من عبد الناصر يدعوك فيها إلى مصر لتفاوضه على السلام أو الاستسلام ؟ لكن عبد الناصر لم يجرؤ أن يستجيب لك لأن هناك شعب مصر – حتى بعد الهزيمة – لايستطيع عبد الناصر أن يفاوض بالنيابة عنه فى أمر كهذا .

ثم استطرد التهامى بقوله : ولقد كنتم على خطأ عندما ضربتم الجيش المصرى فى يونيو (١٩٦٧) ، لأن ذلك اشعل نار الثأر منكم ، وكان لابد من أن نثأر منكم فى يوم من الأيام ياديان . ليس نحن فقط وإنما العرب أيضا .

ولكن بعد حرب رمضان (١٩٧٣) ، لن يكون هناك وجه لأن نتحدث عن الحرب مرة أخرى ؛ لأن الشعب المصرى بالذات سيتقدم بصفة دائمة ومستمرة للثأر واسترداد الأرض حتى يسترد القدس ؛ لأن عهد عبد الناصر الذى كان يعمل معكم قد انتهى .

ثم قال أيضا فى حرب (١٩٧٣) ، كان يمكن تدميركم لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وهنا قاطعه موشى ديان قائلا :

لاتحدثنى عن عبد الناصر ولاحرب (١٩٧٣) ، وكما تظن أنت ، لكن لدى

سؤالا أريد إجابته ، وهو أنه كان لديكم فرصة لدخول تل أبيب بدون قتال لو استمر الهجوم المصرى ، فبعد أن تحطم خط بارليف لم يكن لدينا استعداد لقتال المصريين ، و لم يكن لدينا جندى واحد يريد أن يتوجه إلى الجبهة المصرية ، ولاضابط ولاطيار ولادبابة ، وكان المأجورون من الطيارين نربطهم بسلاسل لإجبارهم على الطيران حيث كان حسابهم يتم على أساس أن الطلعة الواحدة يحصل عليها بألفين جنيه استرلينى .

فأكد التهامى على كلامه قائلا : بالفعل نحن رأينا ذلك حيث أن الطيارين الذين حرقوا بطائراتهم كانوا مقيدين بسلاسل فاستدرك ديان بقوله : وإذا لم نفعل ذلك ، فكنا لانستطيع أن نحارب ، ثم توجه ديان بسؤاله قائلا : فلماذا توقفتم فى اليومين الرابع والخامس من الهجوم وكنت فى ذلك الحين قد تقدمت بطلب عاجل لمسز جولدا مائير رئيسة الوزراء بأن تسلم لمصر وتبقى على البقية الباقية من إسرائيل قبل أن تدمر نهائيا من الداخل والزحف العربى يحيط بنا !!

ثم قال : وقد شكلت لجنة لتدارس الأسباب الخافية علينا فى هذه الحرب ومنها لماذا توقف الهجوم المصرى فى اليومين الرابع والخامس من القتال ؟ وكيف نجت إسرائيل من زحف الجيش المصرى عليها وانهيار إسرائيل عسكريا ومعنويا ؟!

ثم أضاف بقوله : وكان يمكن للملك حسين أن يدخل القدس ويسترجعها فى (٢٤) ساعة ويسترد ماأصابه فى عام (١٩٦٧) ففى خلال هذه الآونة لم يكن عندنا جندى يريد أن يبقى فى القدس العربية ، وقد ضاعت هذه الفرصة أمام الملك حسين ، ومن المستحيل أن يتكرر هذا الوضع مرة أخرى .

فرد عليه التهامى قائلا : توقف الجيش المصرى بعدما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وأنتم بلا هذه القوة العظمى لاتساوى إسرائيل شيئا . وقد حاربت ضدكم ، وكان عندى استعداد لدخول تل أبيب لو استمر موقف إسرائيل المنعزل واستمر الهجوم المصرى ، وقد توجهت جولدا مائير على الفور لكيسنجر الذى قال عنها : إنها كالفحم المحروق ، ولأول مرة تشعر بالذل وتطلب النجدة السريعة من الولايات المتحدة والذى قررت هذه الأخيرة مساعدتكم للبقاء عليكم .

ثم عاد موشى ديان لحديث السلام فقال : نحن نريد السلام وخاصة مع مصر ،

وأن ننهى الصراع بين مصر وإسرائيل ، وندخل فى دور جديد للتعاون فى الشرق الأوسط .

فرد التهامى قائلا : ليس لدى استعداد للكلام إلا إذا أقررتم بجدية نواياكم نحو السلام ، ولنقفز فوق مؤتمر جنيف ونعبر هذه المرحلة ، فمنذ سنوات مضت والمهاترات السياسية حول المائدة وشكلها وأطرافها مازالت تدور ، فلنقفز فورا إلى استرداد الحقوق والكل يعود إلى حدوده .

ثم وجه التهامى كلامه للملك الحسن قائلا : إننى سأطرح على هذا الرجل مبادىء السلام والتى نحن مستعدون للتفاوض حولها ، وإذا لم يقرها من البداية فليس هناك دواع للاستمرار .

فهناك بديهات ومسلمات سياسية فى القانون الدولى إذا وافقنى عليها . سأدخل فى التفاصيل .

فعقب الملك بقوله : تحدث كيفما شئت .

ثم وجه التهامى حديثه لديان فقال : نحن سنتعامل من خلال القانون الدولى ، وأول مبادئه هو عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة . وهذا يعطينى الحق أو التفويض فى قتالك لاستردادها ، وأنت حضرت للتفاهم على السلام ، وذلك لمنع الحرب وهذه الأخيرة لا تقع إلا بعودة الحقوق والأرض لأصحابها .

ثم أردف حديثه بقوله : ولمعلوماتك فإن ما سأقوله لك متفق عليه (١٠٠ ٪) مع الرئيس السادات .

فرد موشى ديان قائلا : أرجوك أن تعرف نقطة واحدة قبل أن نتكلم ، فنحن نعرف أكثر مما تتصور ، فلدينا معلومات عنك ، وهناك تعليمات لجميع أجهزة الإعلام والمخابرات لرصد وحصر كل كلمة أو تصرف تأتيه ، ولدينا ملف كامل عنك ، وقد قرأته عندما عرفت أننى سألتقى بك .

فرد التهامى على الفور : وهل علمت من ستقابل ؟!

فقال ديان : سألتقى برجل مقاتل بطبيعته .

فعلق التهامى بقوله : هذا شىء ليس بجديد .

ولكن ديان أضاف قائلاً : إنك رجل عنيد ولا تعرف إلا ضربة حد السيف . فرد التهامى محذرا : ولذلك سأتحدث معك . فإذا لم أصل معك إلى ضربة حد السيف فى حقوق كل منا ، فاعتبر هذا اللقاء لا قيمة له .

فحاول ديان تحذيره أيضا : وألا ترجع إلى الرئيس السادات .

فرد التهامى على الفور : لن أعود إليه . وسأنهى الاجتماع فى دقائق إذا لم تقر بالمبادىء التى سأطرحها عليك ، ولتعتبر هذا اللقاء منتهيا ، ولن يكون هناك سلام معكم .

فتساءل ديان بقوله : ماشروطكم ؟

فرد التهامى : سأتحدث أولا عن المبادىء ثم الشروط : وأما عن المبادىء فهى :

أولا : لامساومة على الأرض وحتمية عودتها .

فقاطعه ديان متسائلا : ماذا تعنى ؟!

فأجابه التهامى : إبتداء من القدس والضفة الغربية والجولان وسيناء ، فتساءل موشى ديان قائلا : وهل أنت مفوض فى التحدث عن الضفة الغربية والجولان ؟!

فأجابه التهامى : نعم : لأنه يمكننا طردكم من سيناء وأظن أنكم لن تجرءوا على محاربتنا فى سيناء مرة أخرى بعد أن حلت عليكم اللعنة فى حرب (١٩٧٣) ، كما أن أرضنا ستعود سواء أردتم ذلك أم لا ، ولكن يهمنى الآن القدس والضفة الغربية والجولان ، ولذلك سأبدأ معك بعدم جواز البقاء على قطعة أرض عربية واحدة إبتداء من الجولان ، فإذا فرض أن هناك اتفاقا سيوقع معكم حول السلام ، فلابد فيه من اخلائكم الجولان ، واستعادة الحق العربى فى القدس بالصورة التى نراها ، والحقوق الفلسطينية على الضفة الغربية ، ثم نتفاوض معكم حول أسلوب التعامل معكم عبر الحدود والمقصود بهذه الأخيرة حدود ماقبل ٥ يونيو عام ١٩٦٧ .

فرد عليه ديان باقتضاب : لا استطيع التفاوض معكم على الجولان وأنتم لا تستطيعون ذلك أيضا .

ولكن التهامى أكد حديثه قائلا : بل يمكننا ذلك لأنها أرض عربية ، وقد صدرت قرارات الجامعة العربية ، وكذلك قرارات المؤتمر الإسلامى تقصدنا فى ذلك ، بل هى تفوضنا كطرف فى المشكلة ، وإننى أقول لك إن اهتمامنا بالجولان (المرتفعات

السورية) ةوالضفة الغربية والقدس أكثر من سيناء .

فرد عليه ديان بقوله : إذن فنحن موافقون على إخلاء الجولان من ناحية المبدأ ، ولكن لأصحابها أن يتفاوضوا بشأنها معنا .

وأما الضفة الغربية فإنها من سلطات الملك حسين ، ونحن لا نثق بشأنها إلا فى الملك حسين نفسه .

فقاطعه التهامى بقوله : إن الملك حسين يمكنه التفاوض بشأنها من ناحية التفاصيل ، ولكننى الآن أريد موافقة على المبدأ بما فيها القدس .

ولكن ديان رد قائلا : لقد حرمنا لمدة ثمانية عشر عاما من دخول القدس ، والصلاة عند حائط المبكى ، فكيف نرد القدس العربية ؟ ومن الذى سيأخذها ؟

ومن سيكون مسئولا عنها مستقبلا ؟ وكيف يمكن أن نصلى عند الحائط ولا ينقطع هذا بعد أن دخلنا (واستقرينا) بها ؟!

فقال التهامى : من ناحية الصلاة واحترام الأديان السماوية جميعها ، فنحن نعترف بها ونعترف بسيدنا موسى ونجله أكثر منكم ، فأنتم قد أهنتوه فى حياته ، ونحن نعرفه أكثر منكم فلا مانع من الصلاة عند حائط المبكى ، وأننى أعلم ياديان أن خطتكم من احتلال القدس هى بناء هيكل سليمان وهذا بعيد عنكم تماما ، وإننى أعرف أن مشروعا جاهزا على الورق الآن فقط ، فمن الذى سيسمح لكم بذلك ، إلا وستكون هناك حرب خامسة وسادسة ؟

فمن ناحية المبدأ لابد من عودة القدس ، ومن ناحية تطبيق القانونى الدولى ، فلا مانع من تطبيقه على هذه الأراضى التى احتلت من جانبكم ، وحيث إن الملك حسين كان يدافع عنها ، وكانت تحت سلطته وطبقا للقانون الدولى ، فإنها تعود لمن كان يدافع عنها أو يقوم بإدارتها ، ثم تجرى تسوية بين من كانوا يقرون أوصياء على الأرض وبالتالى ستعود لإدارة الملك حسين .

وأما القدس فهى خاصة بالمؤتمر الإسلامى وإجماعه ككتلة إسلامية .

فعقب ديان مشيرا إلى القدس قائلا : إننا لا نتشبث بالقدس كما أنتم متصورون إلا لحماية وجودنا .

فقال التهامى : أنتم ترددون أن إسرائيل بدون القدس لا تساوى شيئا ، والقدس بلا هيكل سليمان ليس لها معنى .

فرد ديان على الفور : هذا الكلام على الورق فقط .

ثم استطرد بقوله : وإذا كنتم تريدون السلام فلا بد من التفاوض حول كل شىء ، ونمنع الحرب فالجيل الذى ولد فى إسرائيل لم ينعم بالسلام على أرض السلام ، وهذه مشكلة نفسية نعانى منها فقط ، والسلام كلمة تبهر النفس ، ونحن نريد أداء الصلاة والشعائر الدينية فقط بالقدس .

فرد عليه التهامى قائلا : هذا موضوع تفصيلى ، يترك للمناقشة عند التعرض للتفاصيل ، إنما حديثى الآن ينصب على المبدأ ، فإذا أقررتم برد القدس فسنقر بحقوقكم فى الصلاة وأداء الشعائر الدينية هناك ، والملك حسين هو المسئول عن ذلك ويجب أن يدفع للتفاوض لعودته إلى القدس وتسهيل مهمته فى استردادها ، وفى غضون ذلك التحرك يمكنكم مناقشته تفصيليا .

فقال ديان : نحن مستعدون للتفاهم مع الملك حسين حول القدس ، فهو ما نطمئن إليه ولا نأمن على الضفة الغربية من جانب أى شخص إلا الملك حسين !!

ثم أردف له : ولكن موضوع الفلسطينيين والضفة الغربية ، لهو شائك جدا ، لما بيننا من عداء مستمر .

فرد التهامى قائلا : إن فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم فقط ، إنما تخص العالم العربى والإسلامى كله ، والضفة الغربية أيضا لا تخص الفلسطينيين كفلسطين ، إنما هى جزء من الأمة والأرض العربية والإسلامية بما فيها من المسلمين والمسيحيين .

فعقب موشى ديان قائلا : هذا موضوع شائك ، وليس لدينا مانع فى البحث عن كيفية حكم الفلسطينيين لأنفسهم ، والاتفاق حول أسلوب الدفاع عن إسرائيل من الضفة الغربية حيث إن هذه الأخيرة – فى نظرنا – مقتل إسرائيل .

فأسرع التهامى بقوله : هكذا هى عندنا فى الإسلام كما هى كذلك عندكم فى التوراة وسيقضى عليكم ياديان من الضفة الغربية .

فاستطرد ديان قائلا : ولاعتبارات عسكرية وخوفا من الجيش السورى فى

مرتفعات الجولان فنحن نخشى التخلى عن هذه الأراضى ، وستكون محل مرحلة صعبة فى التفاوض ولكنها ليست مستحيلة إذا اتخذ فى الاعتبار دواعى أمن إسرائيل .

ثم انعطف الحديث على مصر حيث قال التهامى : وإذا كان الأمر كذلك ، فلترجعوا عن الحدود المصرية ، ولا تفريط فى حبة رمل واحدة .

فرد موشى ديان على الفور متسائلا : وماذا عن خليج العقبة ؟

فأجاب التهامى بقوله : سيكون ذلك محل تطبيق القانون الدولى والكل يحصل على حقوقه وهذا الوضع لا يمت بصلة عن الرجوع عن الأراضى المصرية ، بل إنه خارج المفاوضات لأنه وضع دولى ، يطبق عليه قواعد القانون الدولى فقط ، فإذا استمرت حالة الحرب ولم يقم السلام فلن تنالوا شيئا ، إذن فلابد من الإقرار بالحقوق وعودتها ثم تطالبون بحقوقكم فى الخليج .

فقال ديان : ولكننا نطالبكم بناء على العلاقات السلمية ، بالسماح لنا بالوجود فى منطقة مستعمراتياميت والعريش حتى سنة (٢٠٠٠) ، وهذا هو الثمن الذى نريده فقط مقابل عودة سيناء إليكم ، فهناك خمس مستعمرات تقع على مفترق طرق استراتيجية وكان قد تم بناؤها حتى يمكن السيطرة منها على مداخل سيناء ، وليس فى ياميت إلا بعض وحدات سكنية وقرى تزرع الطماطم والخيار ، والكوسة والفول والعدس ، ونحن نصدر السمك والزهور إلى أوربا ويمكن عن طريق خبرة المزارعين فى ياميت ، أن تنتقل إليكم خبرة هذا النمط من الزراعة .

فرد التهامى على الفور : ياديان . إصرف نظر عن هذا الأمر ، فهو مستحيل تماما .

فقال ديان : ولكننا لنا فى سيناء مطاران أيضا !

فرد التهامى بقوله : لو تم الاتفاق على السلام ، فإننا سنستلم المستعمرات والمطارات والمنشآت الأخرى .. ثم أردف قائلا :

ومادام أننا نتفق على السلام فلا مجال لاستخدامهما فى حرب وستكون مطارات مدنية .

فتساءل موشى ديان : وماذا يضمن لنا ألا تستخدم فى يوم من الأيام ضدنا ؟؟

فأجابه التهامى : عندما يكون الأمر خاصا بمعركة عسكرية جديدة ، فلا محل لهذا التساؤل ، كما أنه ليس من البديهيات العسكرية وضع مطارات عسكرية على بعد (٢٠) كيلو مترا من حدودكم وبهذا فإن هذه الحجة تسقط ، كما أن المراقبة — اليوم — ترصد مايقع على بعد ألفى كيلو متر ، وإن وجدت طائرات عسكرية فى المطارات فبالتأكيد أنكم ستعرفون هذا ، فلا مجال للمناورة والمراوغة فى ذلك .

ولكن بقاءكم حتى عام (٢٠٠٠) فهو نوع من الغباء العسكرى ، فكيف أسترد سيناء ومطاراتك فى أرضى ، فهل يتواءم هذا مع التكتيك العسكرى ؟

ولكن ديان عاد يقول : ولكننا سنستخدم هذه المطارات لأغراض مدنية وسياحية .

فرد التهامى قائلا : كيف تتصور أن نسمح لكم بمطارات مدنية على أرضنا ؟! ألم أقل لك « ولاحبة رمل » وإذا كنتم تريدون أن ندفع لكم ثمن هذه المطارات والمنشآت والمستعمرات فليس لدينا مانع فى ذلك ومع هذا فسنستخدمها سياحيا .

فعلق ديان : نحن لا نأتمنك على هذا !

فرد التهامى : فى سبيل إخلاء سيناء عن آخر حبة رمل ، ليس لدينا مانع من أن تهدموها بالبلدوزر ، ولن تكون ذريعة لبقائكم يوما واحدا بعد انسحابكم ، ولا التذرع بأن لك منشآت سياحية أو اهتمامات أثرية أو غير ذلك .

ثم أضاف بقوله : أتذكر ياديان ماذا فعلتم فى سيناء ، عندما تم إخلاؤها وانسحابكم منها قبل ديسمبر عام ١٩٥٦ .

لقد هدمتم المنشآت المصرية فى سيناء بالبلدوزر ، حتى الطرق فإن الإسرائيليين حرثوها وقد قمت بتصويرها بفيلم سينمائى ، فهى تبدو وكأنها حقل زراعى تم حرثه ، حتى لا يمكن أن تتقدم أى قوات مصرية لكيلو واحد فى سيناء .

كما أنكم نسفتم المبانى فى شرق القنطرة ، وكل مراكز المراقبة حتى لم يبق منها واحد أتذكر ماذا فعلتم ؟!

فقال ديان : أذكر هذا .

فرد التهامى : إذن اهدمها كما هدمت فى عام (١٩٥٦) ولن نفرط فى متر واحد .

فقال ديان : أليس هناك أمل فى التفاهم حول هذا ؟!
رد التهامى مؤكدا كلامه قائلا : لاأمل .. وبلغ هذا لرئيس حكومتك ، وهذا شرط رئيسى فى التفاهم أو الاتفاق .

ويعود موشى ديان ليرجو مصر أن تترك لإسرائيل مطاراتها العسكرية ولو حتى لفترة محدودة مع تأكيده أنها لن تستخدم ضد مصر ، ولكن فى الواقع فإنها أنشئت أساسا للدفاع الاستراتيجى عن إسرائيل فى مواجهة الخطر السورى لتأمين طائرات إسرائيل فى أبعد منطقة ممكنة عن حدود سوريا ولبنان أى حدود إسرائيل الشمالية .

وكان بناء هذين المطارين فى سيناء ، بناء على قرار صدر من البرلمان الإسرائيلى بضم سيناء إلى أرض إسرائيل التاريخية والتحريم على أى حكومة إسرائيلية التنازل عن سيناء تحت أى ظرف من الظروف .

ولذلك لم يكن فى حساباتهم الاستراتيجية عند أى مواجهة جديدة مع العرب ألا تكون سيناء فى يدهم .. بمعنى أن سيناء والنقب وهذه المطارات أصبحت قائمة فى عمق إسرائيل وليست على أرض أجنبية .

ولكن رد التهامى عليه فقال : إن هذه إحدى مشاكلكم الداخلية التى لاتعنينا فى شىء ولايمكن تصديرها إلينا ، وإن قراركم هذا يخصكم أنتم فقط ، ولامكان له فى تفكيرنا .

وصمت ديان لحظات ثم قال : بعد الاتفاق على السلام ، وتجاوبنا معكم فى النقاط التى يمكننا التجاوب فيها ، فنحن حقيقة نرغب فى التفاهم معكم ومع شىء من التضحية – لدواع استراتيجية بعيدة المدى .

فتساءل التهامى : ماذا تعنى بالاستراتيجية البعيدة ؟!
فأجابه ديان بتساؤل آخر : ألم يقل لك الرئيس السادات !!
فتساءل التهامى مرة أخرى بقوله : ماذا يقول لى ؟ ولكن أريد أن أعرف ماذا تعنى ؟!
فقال ديان : ألم يقل لك:إن هذه الخطوات كلها توطئة لتفاهم استراتيجى للدفاع عن الشرق الأوسط !

فاستنكر التهامى متسائلا : هل أنت ياديان ستتعاون معى للدفاع عن الشرق الأوسط .

فأجابه ديان بقوله : ولكننا متفقون على ذلك نحن وأنتم .

فاستوضحه التهامى قائلا : ماذا تعنى بأنتم !!

فرد ديان على الفور : نحن والولايات المتحدة والرئيس السادات .

ثم وجه التهامى سؤالا فقال : مامفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط الذى تعنيه ؟!

فأجابه ديان بقوله : إن الخليج العربى هو نقطة الاستراتيجية التى سنلتقى فيها جميعا وهذا الخليج سوف يتعرض لمواقف تستوجب الدفاع عن بتروله ، وعندما تقع هذه الأحداث ستكون الولايات المتحدة قد أعدت قوات طوارىء جاهزة لحماية الخليج ، وبالتعاون مع إسرائيل كقاعدة عسكرية فى منطقة الشرق الأوسط ، وبقوات مصرية وافق عليها الرئيس أنور السادات .

ولكن التهامى فاجأه هذا الأمر فعلق بدهشة وبتساؤل قائلا : هل أنت ياديان تجرؤ وتشارك فى الدفاع عن الخليج العربى ، فلتكن فى حجمك ياديان ، فمن أنت حتى تقول هذا الكلام ؟

فابتسم موشى ديان وقال : إن هذا الأمر متفق عليه مع الرئيس السادات ، ولكن أتعجب من عدم إبلاغه لك وأنت فى طريقك للتفاوض معى !

ومازالت الدهشة تعلو وجه التهامى والذى استنكر ذلك بقوله : هل أنت تتصور أنه يمكنك أن توجد على أرض عربية فى الخليج العربى ، ضد أى عدو حتى لو كان الاتحاد السوفييتى ؟ فالعرب - حينئذ - سيضربوك أولا قبل الاتحاد السوفييتى .

ولكن الابتسامة لم تفارق وجه موشى ديان فأكد قائلا : إن هذه الأمور منتهية بالاتفاق وعلى أى حال فإن هذا الموضوع خارج مفاوضاتنا ، ولكنى قد أشرت إلى آفاق وآمال التعاون معكم ولوصولنا إلى هذه الأهداف .

وعندما شعر ديان بأن حسن التهامى لايعلم شيئا عما قد أشار إليه من آفاق التعاون فيما بعد الاتفاق على السلام .. فانعطف بالحديث عن مدى التفاهم المصرى - الإسرائيلى فى المجالات الثقافية والزراعية ولكن التهامى قاطعه قائلا :

إن اجتماعنا خاص بالانسحاب من الأرض العربية وليس بإقامة علاقات ثقافية ،

فما الذى بيننا وبينكم من ثقافة ؟!

فأجابه ديان : هذا موضوع طويل ويطول الحديث فيه ولنضعه فى « الأجندة »

فرد عليه التهامى بحدة قائلا : إنه خارج الأجندة ، وخارج الاجتماع ، وهذا الموضوع ليس له أهمية .

فوافقه ديان على حذفه من « الأجندة » .

ثم عرض ديان التعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل وقال عنه : إن لدينا خبرة ربما تفيدكم .

فرد عليه التهامى مستنكرا : كيف تتحدثون عن التعاون أو إعانة مصر زراعيا من حيث الخبرة .. وأنتم تعلمون أن مصر بلد زراعى منذ القدم . ألا ترى أن ذلك يبدو كمهزلة ؟ عندما تتصور أنكم تعلمون مصر الزراعة .. وإذا كنا فى حاجة إلى خبرة معينة فيمكن أن نحصل عليها من أى مكان آخر !

ثم استفسر موشى ديان من التهامى هل يمكن أن تكون اجتماعاتهم القادمة فى القاهرة .

فأبدى التهامى تعجبه من هذا الاستفسار معقبا بتساؤل فقال : أتحضر إلى القاهرة لتفاوضنى على استرداد أرضى ؟ لاياموشى ! ولكن عندما تخرج من الأرض يمكنك الحضور لزيارة متحف الآثار .

ثم طلب ديان إعداد لقاء بين السادات وبيجين !

فرد التهامى قائلا : هل من الممكن أن تقفز هذه القفزات العجيبة .. فهذا الموضوع لايمكن تحقيقه إلا إذا أطمأننت تماما لرضوخكم وإقراركم لما نقوله بمبادئ وشروط السلام . وإذا لم يكن كذلك فاعتبر هذه اللقاءات منتهية وكأنها لم تكن ، ولاوجود لها وسنحاربكم .

وبلغ رئيس حكومتك بذلك .

فرد عليه ديان : سأعرض هذه الشروط على بيجين ، وأرجو أن تعرض وجهة نظرنا الخاصة بالمستعمرات والمطارات على الرئيس السادات .

فقال التهامى قاطعا : لن أعرض شيئا من هذا على الرئيس السادات ، لأننى أتكلم بلسان الوطنية المصرية ، ومبادئ الوطنية المصرية مستقرة فى ضمير كل مصرى ،

وأنني مفوض تفويضا كاملا من الرئيس السادات ، ولن تصل إلى أدنى من ذلك بشعرة واحدة .

كما أن السادات لم ولن يتراجع فيما قلته لك بالنسبة للمستعمرات والمطارات .

وليكن فى علمك عندما تأتى فى المرة القادمة أن يكون لديك مبادئ محددة وإجابات عن الأسئلة والشروط التى عرضناها ، ولنا أن نوافق عليها أو لانوافق ، ولتعلم أيضا أننا لانساوم على حقوقنا إنما نتفاوض بشأنها ، وهذه نقطة جوهرية ومحددة فإما أن تقبلوها أو لا تقبلوها .

وانتهى هذا الاجتماع الأول بين التهامى وموشى ديان بحضور الملك الحسن .

وعندما عاد حسن التهامى إلى القاهرة بعد انتهاء هذا اللقاء الأول . وروى للرئيس السادات كل مادار فى هذا الاجتماع . ثم سأل الرئيس السادات قائلا :

بالنسبة لما أثاره موشى ديان من توقف القوات المصرية عن الهجوم فى اليومين الرابع والخامس ، وقد تردد هنا أن المبرر لذلك هو نقل قوات وأجهزة الدفاع الجوى تمهيدا لتطوير الهجوم ، ولكن ديان يرى أنه بدون كان ذلك يمكن للقوات المصرية الاستمرار فى هجومها ؛ لأن إسرائيل لم تكن قد التقطت أنفاسها بعد فما قولك (ياريس) فى هذا؟!

فرد الرئيس السادات وهو يتنفس الصعداء قائلا : ياحسن .. إننى أوقفت تقدم الهجوم لأن رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام قد أشار لى بذلك . بذات الحجة التى سمعت ترديدها ألا وهى تحريك بطاريات الدفاع الجوى إلى شرق القناة ، وكذلك تحريك عدد كاف من الدبابات وتجميع القوة شرق القناة وكان ذلك يستلزم من (٤ - ٥) أيام .

وقد استجبت لهذا الرأى وتوقفت فى ضوء تلك التوصية ، كما أننى اطمأننت بمجرد عبور قناة السويس وتحطيم بارليف وعبور القوات والدبابات ، لأننى أريد موضع قدم لبداية التفاوض .

فعقب التهامى بقوله : ولكن (ياريس) . لقد عبرت القناة . وعبرت الدبابات فى نفس اليوم وسبق أن قررت أنك إطمأننت عندما عبرت الدبابات وكذلك المشاة ،

و لم يكن هناك هجوم مضاد وكان توقف الهجوم وتقدمه هو سوء تكتيك عسكرى ، وقد أعطى ذلك الفرصة لإسرائيل لالتقاط النفس إعدادا لضربة مضادة ، وكنت أعرف أن كلا منا من قبل كان قد تقرر أننا سنتوقف عند المضايق على الأقل ، ثم يبدأ تنفيذ خطة لما بعد ذلك . وقد كانت القوات الإسرائيلية المحصنة بخط بارليف ، لم يكن لها المقاومة الطويلة المدى ، وهذا الرأى أو التوصية التى أخذت بها لهو عار لمن قالها لك وتسبب فى خطأ جسيم .

ثم سأل التهامى الرئيس السادات عما ذكره موشى ديان من أمر التعاون الاستراتيجى فقال الرئيس : إن هذه المسألة تخص القوة السريعة الانتشار الأمريكية ، وقاعدة رأس بانياس ، ولكن هذا شىء سابق لأوانه ياحسن ، فلنركز الآن فيما نحن بصدده .

أما بالنسبة لوضع المطارات فى سيناء فإن شيئا بشىء يذكر ، فإنها أيضا كانت مجال مناقشة بين التهامى وعيزرا وايزمان فيما بعد مبادرة السلام ، وكان الإسرائيليون يطلبون البقاء فى المطارات داخل الحدود المصرية فى سيناء ، لفترة زمنية بحجة عسكرية محددة ، وحيث قد سأله التهامى بقوله :

لماذا تضيعون الوقت وكل مجهود بذل فى سبيل الاتفاق على إنهاء بقائكم فى هذه المطارات سعيا للسلام ؟ ولماذا تتشددون لبقائكم فى هذه المطارات رغم أنه سبق وقلت لديان إننا لن نسمح بذلك ، فهى أمور منتهية ومع ذلك تناقشونها بدون جدوى ؟

فرد عليه عيزرا وايزمان : إن السبب الحقيقى وراء هذا التشدد ، إنها مطارات استراتيجية لإسرائيل ، وهى ليست موجهة ضد مصر ، إنما للدفاع عن إسرائيل بالعمق المناسب لمواجهة أى هجوم سورى ، حيث إن بعدها عن الحدود السورية يكفى لتجمع الطيران الإسرائيلى بها ويكون ذلك كافيا للدفاع أو مواجهة أى هجوم مفاجىء من الطيران السورى .

فرد عليه التهامى بقوله : ولنفس هذه الأسباب ياعيزرا نرفض بقاء هذه المطارات ؟

فهل تعتقد أننا سنسمح لكم باستخدام هذه المطارات ضد سوريا ؟!

ثم أردف التهامى بقوله : وإلا فلكم أن تحرثوها كما قلت لديان من قبل .

وبعد أسبوعين من العودة ولقاء السادات ، وصلت برقية تحدد موعد اللقاء الثانى . واتصل حسن التهامى بالرئيس السادات ليبلغه بذلك ، فرد عليه قائلا : استمر ياحسن .. على بركة الله .

وسافر حسن التهامى على الخطوط الجوية السويسرية . والتقى بالملك الحسن فى قصر السخيرات ، حيث كان مقرراً أن اللقاء سيكون على العشاء . وكان من الحاضرين رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس الحرس الملكى . ثم وصل موشى ديان حيث كان يبدو عليه الإجهاد والتعب . يرتدى بدلة رمادية اللون ، وقد علل هذا التعب ، فقال فور دخوله عليهم : إننى مجهد جدا لأننى طرت من تل أبيب إلى المغرب وإلى الرباط بطائرة ٧٠٧ بوينج على ارتفاع ألف قدم دون الطيران على خط جوى معين من أجل التمويه والإخفاء وحتى لاتبدو طائرتى فى رادار أى دولة بالبحر المتوسط ، وحيث إن الطائرة على ارتفاع منخفض فكان صوت المحركات عاليا جدا وتسير بأعلى سرعة واستغرقت هذه الرحلة (٤) ساعات .

وكان يرافق ديان فى هذا اللقاء اثنا عشر شخصا منهم (٦) حراس . ولم يحضر إياهم العشاء لأن الملك الحسن يهتم بمثل هذه المسائل البروتوكولية .

وقد جلس على يسار الملك موشى ديان ويمين الملك حسن التهامى لأقدميته .

وفى صباح اليوم التالى حضر إلى قصر الملك موشى ديان يرافقه داخل القاعة التى اجتمع فيها بالتهامى اثنان من حراسه ووقف الآخرون خلف الباب .

وبدأت المفاوضات حيث استغرقت جلستين .

وفى الجلسة الأولى المشار إليها . خصصت للتفاصيل حيث بدأ موشى ديان حديثه فقال :

لقد عقدت عدة لقاءات مع مجموعة الليكود وأستطيع إيجاز الإجابة أو الرد على الأسئلة والمبادىء والشروط التى حددتها فى لقائنا السابق . فى النقاط الآتية :

بالنسبة للأرض : سنتفاوض بشأن سيناء لأنه ليست لديكم سلطة تفاوض على الأرض العربية وقرار الليكود وبيجين ، هو ترك هذا الموضوع إلى حين انضمام دول أخرى للتفاوض . ولأننا على صلة مستمرة بالدول العربية المجاورة . وعلى سبيل المثال

فقد التقيت بالملك حسين أكثر من (٣٢) لقاء وكذلك سوريا . وأما القدس فهى لاتخص أحدكم .

فقاطعه التهامى قائلا : لاتفاوض على سيناء قبل إقرار مبدأ الجلاء عن الأرض العربية كلها .

فسأله ديان بقوله : وماسندك السياسى فى هذا ؟

فرد التهامى قائلا : إن هناك قرارات للجامعة العربية وللمؤتمر الإسلامى ونحن ملتزمون بها ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ، ومنها قرار رقم (٢٤٢) ونحن ملتزمون به وإن لم توافقوا عليه حتى اليوم ، رغم أن جميع دول العالم تطالب بتطبيقه ، وكذلك بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ، وهذا يعنى أن القانون الدولى يحكم هذا الأمر وهذه القضية . وهنا أسألك قائلا : وماسندك فى عدم اعترافك بحق العرب فى الأرض والسيادة وهى مسلمات فى المحيط الدولى والإسلامى والعربى ؟

فرد عليه ديان بقوله : ولكن عندما احتللنا الجولان فقد حصلنا عليها من السوريين وليس منكم ، وكذلك القدس والضفة الغربية من الملك حسين !

ولكن التهامى عقب على هذا قائلا : إن القانون الدولى ينص على أن تعود الأرض لصاحبها فإذا كنتم قد حصلتم على الجولان من سوريا فلا تنس أننا أمة واحدة عربيا وإسلاميا ، ولسنا نحن إنجلترا وفرنسا وأمريكا ، ثم إن الضفة الغربية والقدس طبقا للقانون الدولى ، فيفاوض عليها من يفاوض ، ولكنا كعرب مفوضون من الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى ، ونحن نفاوض على عودتها لمن كان يحميها وهو الملك حسين ، وعندما نأتى للتفاصيل فإن الملك حسين لابد وأن ينضم للتفاوض لأنه صاحب الحق فى العودة بجنوده وإدارته الحكومية ، وبالتالى فأنتم لابد وأن تنسحبوا تبعا لذلك ، وهو يتسلمها كنائب عن العرب وصاحب حق دولى معترف به له . وإلى حين تسوية القضية إسلاميا وعربيا فهذا موضوع يخصنا ولايخصك أنت ياديان .

وعندما يعود الملك حسين إلى القدس باعتباره صاحب الحق مدنيا وعسكريا ، فسيوضع على القدس العلم الإسلامى والخاص بالمؤتمر الإسلامى والذى يمثل العالم الإسلامى كله ، وعندئذ ستواجه ألف مليون مسلم . كما أننا لم نفاوضك الآن لحل

منفرد وإنما من أجل الحل الشامل وعودة الأرض العربية لأصحابها .

ثم تساءل موشى ديان عن الشعائر الدينية لليهود فرد عليه التهامى :

إن تفاصيل إقامة هذه الشعائر يمكن علاجها مع الملك حسين ، حيث إن الموقف بعد السلام يتغير عما هو الآن من وجود حالة حرب .

وعن وجود الفلسطينيين بالضفة الغربية قال ديان :

إنه لايمكن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية . لأننا سنحاربهم ، فهم تكتل عدائى داخل إسرائيل ، وإذا تركناهم فإنهم سيتغلبون علينا عددا وكثرة ، وفى ذلك منافسة للشعب اليهودى ورزقه ، ومن ثم فسنعمل دائما على طردهم كلما أمكن ذلك .

فرد عليه التهامى فى ذلك قائلا :

إن من يفعل ذلك أو يساعدك على هذا لهو مخطىء ، وإذا كنتم تفشلون فى تحقيق سياستكم سلميا فإنكم تحققونها حربيا ، وبالاتفاق مع الخونة ، ولاتستطيعون ذلك مع الشرفاء .

ثم استطرد التهامى بقوله :

فلا مساومة على القدس العربية لأنها تخص العرب والمسلمين ، أما حائط المبكى فهو الحائط الشرقى لقبة الصخرة ، ويمكن تنظيم أداء صلاتكم دخولا وخروجا ، مع التأكيد أنها على أرض عربية وإسلامية وهذا مايقرره التاريخ والسياسة الدولية منذ قرون طويلة ، فلا جدال فى هذا ، وإذا كنتم لاتسعون إلى السلام فستكون هناك القوة والحرب الأخرى بعد الأخرى .

فرد عليه ديان بقوله : سأنقل وجهة النظر هذه إلى حكومتى . ولن أعترض عليها ولاأستطيع رفضها ، ولكننى سأعرضها وسيكون فى اللقاء القادم وجهة نظر حكومتى فيما تحدثنا به . وإن كان من ناحية المبدأ العام ، فلا مانع من التفاوض على أى شىء إذا كان ذلك سيؤدى بنا إلى السلام مع العرب وخاصة مصر .

ثم انتقل الحديث إلى سيناء وإزاء إصرار حسن التهامى على ضرورة إخلائها من

المستعمرات جميعا وكذلك المطارات ورد عليه ديان بقوله :

ليس هناك من يجرؤ فى إسرائيل على مطالبة أى مواطن فى أى مستعمرة بسيناء ، أن يخرج منها أو يغادرها فهى بالنسبة له بيت وأرض ، وقد استقر المستوطنون مايقرب من عشر سنوات ، خاصة فى مستعمرة ياميت .

فعقب التهامى قائلا : إن هذه مشكلة داخلية خاصة بكم ، بينكم وبين مواطنيكم ، ولاتحاول أن تلقى بمشاكل حكومة بنى إسرائيل على حكومة مصر ، أو مساس بسيادتها على أرضها أو حقها فى كل شبر منها . وهذا مبدأ ضرورى ، فلا يمكن التعايش معكم على أرضنا ، وإذا أردت تطبيق هذا ، فلنا أن ننشىء عدة مستعمرات عندكم فى الجهة المقابلة لها ، ويسكن ويعيش فيها مصريون فهل تقبل ذلك ؟

فرد ديان على الفور : لا أقبل .

فقال التهامى : إذن لا أقبل إسرائيلياً واحدا .. عندى يوما واحدا فى أرضى .

ولكن موشى ديان حاول المراوغة فقال : إن الإسرائيليين سيكونون داخل أسوار مستعمراتهم بسيناء ، وسيطبق عليهم القانون الإسرائيلى ، وستكون حمايتهم إسرائيلية ، وإذا وقع نزاع بين مصرى وإسرائيلى فيلجأ المواطن الإسرائيلى إلى المحاكم الإسرائيلية . وهذا هو مطلب بيجين الذى رجانى أن أتحدث إليك فيه .

فرد عليه التهامى ساخرا : هذا مثير للضحك ، وماذا تبقى بعد ذلك ، فهل إسرائيل وكأنها تحتل رقعة أو جزءا من أرض مصر وتقيم عليها حياة كاملة؟!

ثم أنهى التهامى النقاش فى هذه المسألة قائلا بحزم : اسمع ياديان ، بلغ رؤساءك أن هذا الكلام مرفوض نهائيا ، ولن أتحدث فيه مرة أخرى ، وإذا لم يعجبك ذلك .. فأنتم أحرار !

وتساءل ديان بقوله : وماذا عن مصالحنا الاقتصادية فى سيناء وخاصة البترول وإمدادنا به ؟

فأجاب التهامى قائلا : سيكون هذا موضعه فى المفاوضات التفصيلية ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تمدكم بالبترول ، لأن اليهود يملكون ثلاثة أرباع المال الأمريكى ، ولايضيركم أن تأخذوه منها أو من هذه الشركات البترولية ، وهم

لم يتأخروا فى تزويدك بالبترول للإبقاء على حياتكم .

فقال ديان : ولكننا نطمع فى أن نأخذه منكم لأنه أرخص فى الثمن ، لأن استيراده من دول أخرى ، سيكلفنا قيمة وسائل المواصلات والنقل ، وإما إذا حصلنا عليه منكم فهذا يوفر لنا ثمن الشحن والنقل ، حيث ينقل فقط بالسيارات والتانكات وفى غضون ساعات يكون عندنا .

ثم أردف بقوله : كما أن عودة البترول وحقوله إليكم سيؤدى إلى اهتزاز سوق البترول لدينا وبالتالى سيهز كيان إسرائيل اقتصاديا بالكامل .

فرد عليه التهامى : هذه مشكلتكم الداخلية ، وإذا كنا سنبيع بترول سيناء لكم فسنطلب منكم تعويضا عن الفترة الزمنية التى انقضت وحصلتم فيها على بترول سيناء .

فقاطعه ديان قائلا : ليس هناك تعويض .

ولكن التهامى عاد وقال له : أنت وشركاؤك من الأمريكان ستدفعونه ، وقد كنا وسبق أن أعلنا بعد حرب (١٩٦٧) ، أن أى دولة تشترى بترول سيناء من إسرائيل فستتحمل مسئولية ذلك حيث إنها تشترى بترولا مصريا مسروقا من سيناء ، وقد سرقتم بترول سيناء عشر سنوات وتبعا لذلك ، فلابد من استرداد حقوقنا فيه .

وفى نفس اليوم لهذا اللقاء ، عقدت جلسة ثانية للمفاوضات بين حسن التهامى وموشى ديان . وقد بادره هذا الأخير بقوله :

إنك تلقى على كاهلى قدرا كبيرا من المسئوليات ، لست مفوضا بالبت فيها ، كما أنك تلقى أيضا بموضوعات كبيرة جدا كأساسيات فى حاجة إلى نقاط تفصيلية تصل إلى أكثر من عشر أو اثنتى عشرة نقطة ، ولذلك فاقترح عليك وضع أجندة للتفاوض ، فسجل بها بالتحديد فى كل لقاء ماتم من الاتفاق عليه وماسيتم بحثه فى اللقاء القادم ، حتى لو وصلت إلى أربعين نقطة ، لأننى سأعود للحكومة لمناقشتها حول هذه النقاط وكذلك لآتى لك بالردود المبدئية ، وكذلك هناك أسئلة أخرى ونقاط متجددة فى كل لقاء . وإنى مضطر للرجوع إلى رئيس الحكومة فى كل صغيرة وكبيرة .

فرد عليه التهامى قائلا : إما أن تكون لديك سلطة التفاوض أو ليست لك هذا ؟

ثم إن هذا الأسلوب الذى تقترحه ، تطول جلساته ، فكم جلسة تستغرق هذا حتى ننتهى من مناقشة المبادئ العامة ؟

فقال ديان : فلتأخذ ماتأخذ من جلسات حتى لو وصلت إلى أربعين جلسة .

فرد عليه التهامى معقبا : إن مصر ليست متفرغة إلى هذا التسويف ، ولكن ارجع لرئيس حكومتك وقل له بالنسبة للمبادىء العامة : لامساومة على الأرض ولامساومة على حقوق ، ولامساومة على سيادة ، ونحن نطالب بالقدس والأرض العربية قبل سيناء ، وإنه بعد إقرار هذه المبادئ يمكن أن يبت فى الأوضاع السياسية الدولية ، وإن الرئيس أنور السادات على استعداد لأن يتحدث معكم فى هذا إذا أقررتم بالسلام ، واتخذتم خطوات قدما فى هذا السبيل ، مع استعادة الحقوق وليس قبل ذلك ، وفى المرة القادمة تأتى لى بردود قاطعة بالنسبة لكل النقاط التى ناقشناها معا منذ أول جلسة وإذا لم تأت بهذه الردود القاطعة فلن يكون هناك لقاء آخر وسيكون اللقاء المشار إليه هو اللقاء الأخير .

فرد عليه ديان بقوله : وأيضا ارجع – أنت – إلى الرئيس السادات واقترح عليه أجندة العمل والنقاط التفصيلية وكل بند قابل للتفاوض والتشاور مع حكومتى فيه وبالتالى ..

وقاطعه التهامى قائلا : لن أتحدث مع الرئيس السادات ، فالحقوق العربية والقدس والحقوق الإسلامية والسيادة ليس لها رئيس ، وأى مصرى يمكنه أن يفاوضك فى ذلك ، وإذا لم تعجبه آراؤك فسينهى المفاوضات معك ، ولتذكر فى ذهنك دائما اننى لن ارجع للسادات فى هذا وبلغ رئيس حكومتك أنه لابد من الحسم ولاداعى للمراوغات .

فأنفعل ديان وصاح قائلا : إن هذا لايتمشى مع مفهوم التفاوض ولاالسلام الذى نسعى إليه !

فرد عليه التهامى وقال : إذا كنت تريد السلام مع مصر والعرب ، فلابد من أن تقر بالمبادىء التى ذكرتها لك وهى مسلمات وبديهيات سياسية .

فدفع الغضب بديان أن يقف ويتجه مع مرافقيه نحو ركن آخر بالقاعة .

وكان الملك الحسن يجلس فى مكتب مجاور يستمع إلى هذا الحوار العنيف ، وبعد دقائق حضر الملك ، واتجه على الفور إلى حيث ديان يجلس . حيث وصل إلى مسامعه نقد التهامى لديان حيث قال : إن هذا الرجل ليس أهلا للتفاوض ولايستحق أن يتفاوض معه .

وربت الملك الحسن على كتفى ديان ، وأخذ يسترضيه قائلا له : (معلهش) . حقك علىّ ، هذا هو موقف مصر القانونى والأدبى ، وليس لك ذنب فى أن تستمع إلى كلام عنيف من التهامى ، وإنما تلك طبيعته ، فاذهب إلى رئيس حكومتك وبلغ له هذا الكلام ، وأخذه بالأحضان وبحرارة سلم عليه حتى خرج ليسافر .

وعندما خرج ديان من القاعة استعدادا للسفر إلى إسرائيل ، اتجه الملك يرافقه التهامى إلى حديقة قصر الضيافة لتجاذب أطراف الحديث والتعليقات ، وكان التهامى يشير إلى مراوغة ومناورة وتسويف موشى ديان فى النقاش . فرد عليه الملك قائلا : (معلهش) . يمكن يكون هذا الأعور من أسباب استعادة الحقوق العربية . وضرب للتهامى مثلا فى ذلك بقوله :

ياسى التهامى .. من يدريك أن موشى ديان هذا يكون خالد بن الوليد .

فاستنكر التهامى هذا التشبيه بدهشة قائلا : أهذا كخالد بن الوليد .. كيف ذلك ياجلالة الملك ؟!

وأما عن هذا المثل . فإن خالد بن الوليد ذلك القائد الإسلامى العظيم ، والذى أطلق عليه الرسول محمد ﷺ أنه سيف الله المسلول ، فقبل دخوله الإسلام كان قد حارب الرسول فى عدة معارك ، وهما بدر وأحد ، وكان قائدا لكتيبة الفرسان فى هذه الأخيرة ، وعندما تخلى الرماة عن واجب الرماية ، وقد عادت نسبة كبيرة من جيش المسلمين والصحابة الى المدينة لوطأة المعركة ، وبقى الرسول مع قلة من الصحابة كأبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب يدافعون عنه شخصيا ، وعندئذ فقد أمر خالد بن الوليد فرسانه بالهجوم على الرسول ، وأمسك الرسول الشجاع بالرمح وضرب به أبى بن خلف فى رقبته فسقط ميتا ، ثم أشار إلى على ابن أبى طالب قائلا له : اكفنى شر هؤلاء الفرسان وهم يمتطون الخيل فهجم على ابن أبى طالب على عدة فرسان منهم وضربهم فى مقتل ، وعندئذ أمر خالد بن الوليد

فرسانه بالانسحاب إزاء هذه الوقفة الشجاعة من الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى ابن أبى طالب .

وبعد ذلك انضم خالد بن الوليد للإسلام .

وتشبيه الملك الحسن موشى ديان بخالد بن الوليد لايؤدى إلى تطابق المعنى فى كل من الموقفين . موقف ديان من السلام والصلح وموقف خالد الشهم من شجاعة خصومه .

ولو عدنا إلى الحوار السابق بين الملك والتهامى فإن الملك رد على التهامى حيث إن هذا الأخير قد استنكر ذلك التشبيه فقال له :

من يعلم ياأخى ، فإنه أكثرهم تشوقا لأداء هذا الدور ، لأن موشى ديان كان يحلم بإقامة دولة إسرائيل من قبل عام (١٩٤٨) ، وقد خاض الحروب ودخل القدس وهو وزير للدفاع ، وكان إيجال ألون رئيسا لأركان الحرب ، وبعد ماحقق الأطماع الإسرائيلية بالحرب ، فهو يطمع فى أن يحقق لها الاستقرار بالسلام .

فرد عليه التهامى بقوله : هذا هو المعنى الذى أقبله وأفهمه ، وإنما ليس كخالد ابن الوليد .

وانتهى هذا اللقاء بجلستيه الاثنتين .

وعاد التهامى إلى مصر فى ذات اليوم والتقى بالرئيس السادات . وشرح له كل ماجاء من حوار وأحاديث وكذلك موقف الملك الحسن ، وعندما سمع أن موشى ديان يرى أن الإسرائيليين يمكنهم أن يعلموا المصريين الزراعة وخاصة زراعة الخيار .. أغرق فى الضحك كثيرا تهكما من هذا .

وبعد وصول التهامى إلى مصر بأسبوعين .. تحدد له موعد اللقاء الثالث .

وفى هذا اللقاء الأخير حضر موشى ديان ولديه تعليمات قاطعة من حكومته لم يشأ أن يطرحها فى بداية الحوار أو التفاوض إنما لجأ إلى المراوغة وذلك تمنيا أن يثنى المفاوض المصرى عن آرائه فإذا نجح فقد حقق مكسبا تفاوضيا دون اللجوء إلى تحديد المواقف والنقاط ، وإذا لم يفلح فلابد من أن يجيب عن أسئلة المفاوض المصرى بإجابات واضحة محددة من خلال تعليمات حكومته .

وقد بادر قوله للتهامى عندما التقى به – قائلا : إن حكومتى لاتقبل هذا الضغط ولاالشروط المسبقة ولاتقبل فرض المبادىء العامة للتفاوض .

فرد عليه التهامى بصوت انفعالى حيث قال : إذن لماذا أتيت ؟
ولماذا كان هذا اللقاء ؟ طالما أنك تعرف ردى مسبقا بقطع المفاوضات !
فقد اتضحت نواياكم كمجموعة ليكود ، وأنتم الذين كنتم تشجعون الحروب دائما فى الشرق الأوسط ، وإذا لم يكن لديك إجابات محددة وواضحة ، فالأمر قد انتهى ، فلماذا طلبت لقائى .

وعند هذا الحد من الانفعال المتبادل انصرف الملك الحسن من حضوره هذا اللقاء .

ثم استطرد موشى ديان فى حديثه وقال : إن بيجين رئيس الحكومة لديه إصرار على التمسك بالضفة الغربية حيث إنها مقتل إسرائيل ويستطيع أعداؤها أن يرموا بها فى البحر من هذا الموقع ولن تسلم لأعداء إسرائيل .

ثم أوضح قوله : إن إسرائيل قلقة حيث إنه لو وقف عدو على جبال نابلس بهذه المنطقة يستطيع أن يقذفها بالحجارة .

وقد استند ديان فى قوله إلى أن كتبهم الدينية تشير إلى ذلك وإلى أهمية الضفة الغربية بالذات بالنسبة للدفاع عن أنفسهم ، وأنهم كانوا يستثيرون الدول الغربية والأجنبية لكى تساعدهم فى البقاء بالضفة الغربية من أجل هذا .

فرد عليه التهامى قائلا : هذا كلام معاد ومكرر ومرفوض .

وقام حسن التهامى من على الكنبة التى كان يجلس عليها بجوار ديان .
وانتقل إلى كرسى آخر . وجلس وهو فى منتهى الغضب ، فقام ديان على أثره وجلس بجواره ويحيط بهما أربعة من حراس ديان ، وكل منهم كان حاملا مسدسا ، فقد استاء التهامى من هذا الموقف ومن موافقة الملك الحسن عليه رغم أنه لايحمل سلاحا ، ولكنه لم يعترض إنما قابل ذلك بمشاعر السخرية من خوف ديان وخشية الملك الحسن .

وفور جلوس ديان بجوار التهامى بادره بهدوء قائلا : إننى إقول لك التعليمات

الصادرة لى وليس لى ذنب فيها ، ومابلغت به أقوم بقراءته عليك .

فرد عليه التهامى بقوله : أنت تعلم أن كلامك هذا مرفوض ، وكنا نريد أن نعرف نواياكم فى نقاط محددة بنعم أو لا . وإذا كانت الإجابة بنعم فلنفكر فى الخطوة الأخرى التالية ، وإننى أشعر بخطأ بالاستماع إلى كلام مكرر ومعاد ، وقد سبق وقلت لك فى الجلسات الماضية .

إنه لا تفريط فى حبة رمل ولامساومة على المبادئ العامة ولا السيادة ولا القدس ولا الجولان ولا سيناء ، وإن القانون الدولى هو الذى يطبق ، وقلت لك : إننى أريد إجابات قاطعة عن هذه النقاط وتلك المبادئ ، حتى يمكن الدخول فى التفاصيل بعد ذلك كمرحلة تفاوض أخرى ، فهل هناك رد أم ليس هناك إجابة ؟

فسارع ديان قائلا : نعم أو لا ، مقابل ماذا ؟

فالتفت التهامى ناحيته ونظر إليه بعدما كان يعرض للنظر إليه وقال : مقابل السلام الذى تنشدونه طوال حياتكم على أرض العرب ! من يوم وجودكم أو ميلادكم حتى الآن ؟

صمت ديان لحظة ثم قال بصوت هادىء ومؤثر : إذا كان هذا مقابل السلام فنحن نوافق على كل ماعرضتم .

فرد عليه التهامى على الفور : بما فى ذلك القدس العربية ياديان .

فقال ديان : بما فى ذلك القدس العربية .

فسأله التهامى : هل هذا رد بيجين أم ردك ، فرد ديان : رد بيجين .

فرد التهامى : إذن وهكذا وضحت نيتكم والآن نفكر فى الخطوة التالية .

وانتهت جلسة المفاوضات هذه ، وقام الاثنان متجهين إلى خارج القاعة ويحيط بهما حراس موشى ديان ، والذى سأل التهامى قائلا : ألا يمكن أن تكون اللقاءات القادمة فى القاهرة ؟!

فضحك التهامى وقال : مرة أخرى تطلب هذا ، إن ذلك أبعد من السماء عن الأرض .

فرد ديان : إذن فلنعد لقاء بين السادات وبيجين عندنا فى تل أبيب أو فى مصر أو فى قبرص .

فرفض التهامى هذا العرض بقوله : هذا مستبعد تماما ، فهل رئيس الدولة يعمل لقاءات سرية لماذا ! ولماذا يأتى أو يجئ ؟!

فقال ديان : الحقيقة أن بيجين كان يطمع فى لقاء السادات لقاء سريا ، مادمنا قد وصلنا إلى هذا الحد من التفاهم .

فرد عليه التهامى : قل لبيجين : لاتعش فى الأحلام ، فهناك خطوات سياسية قد تتخذ كمرحلة قادمة ، مادام أنك اقررت بهذه المبادىء ومنها الهامة جدا : فلا وجود لإسرائيل أو للأمم المتحدة أو أى إنسان على سيناء ، وإنما هناك مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود بمسافات متكافئة .

ولكن ديان أصر على عرضه من ضرورة لقاء بيجين والسادات لقاء سريا فقال للتهامى :

إذن تشاور مع الرئيس السادات فى ذلك .

فرد عليه التهامى : إن هذا الأمر ليس فى حاجة إلى الرجوع للسادات فيه ، لأنه لايمكن أن يفعل ذلك .

ثم أردف : وهأنذا نصل إلى آخر اجتماع ونحن سنقرر الخطوة التالية ، ولامجال للقاء السرى مرة أخرى . فقد تم استطلاع وجهة النظر ، والإقرار بالمبادئ ، وهذه خطوة تمهيدية لما نرى من اتخاذه من خطوات أخرى .

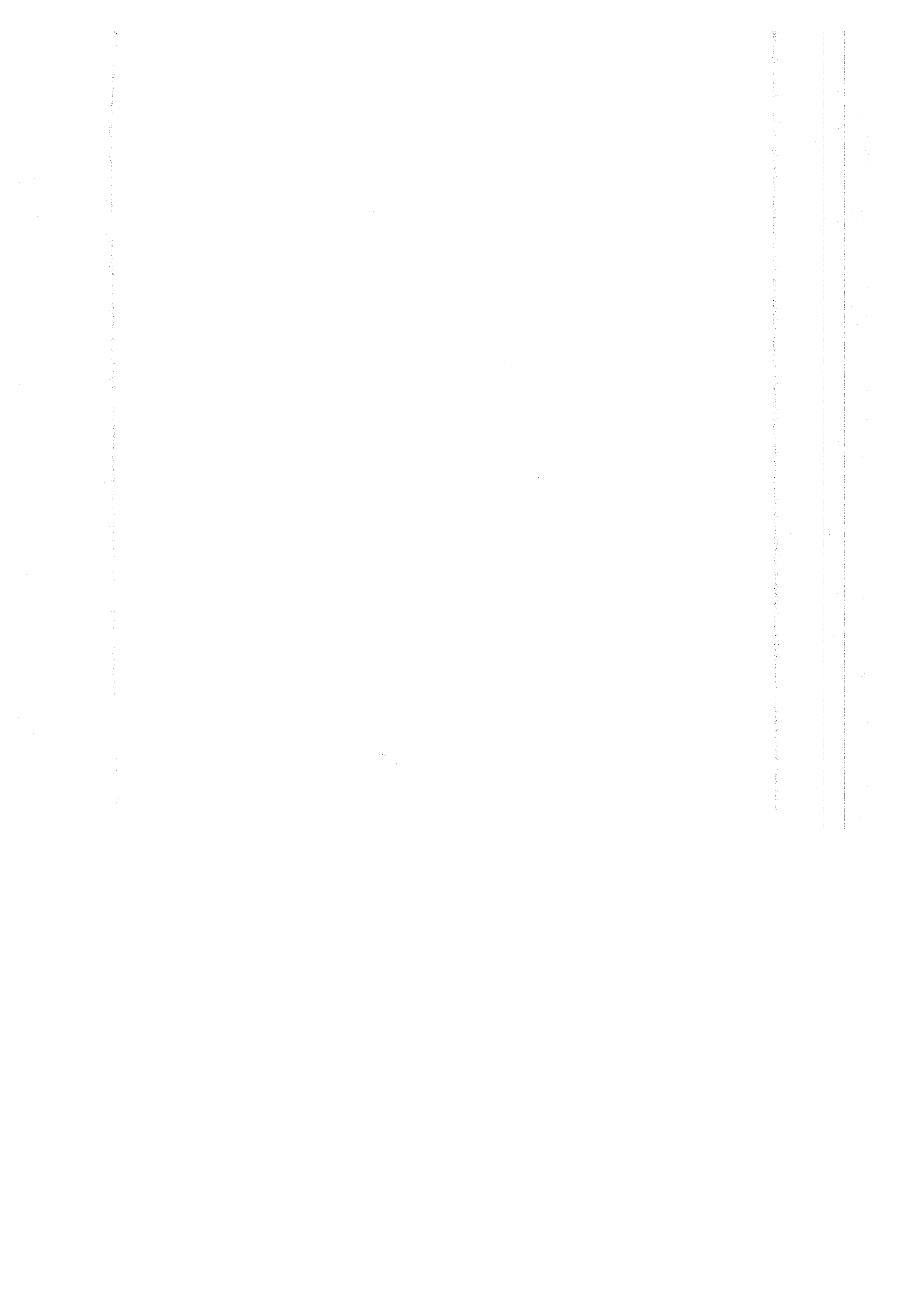
ثم اتجه التهامى بحديثه إلى الملك قائلا : لقد انتهت هذه المهمة وسنتشاور مع الرئيس السادات وسنخطرك بالخطوة التالية .





الفصل
العاشر

مبادرة السلام ..
وزيارة القدس !!





وعندما انتهى اللقاء الثالث والأخير بين موشى ديان وحسن التهامى ، وقد وصل الأخير إلى منزل الرئيس السادات بالجيزة وأفضى إليه بما دار فى هذا اللقاء ، فقد تبادلا الرأى والتعليق والتحليل وبلورة الأفكار التى دارت حولها الأحاديث فى لقاءات هذه المهمة السرية .

وكانا الرئيس والتهامى جالسين فى صالون المنزل . ونوافذه مفتوحة ، يتسرب منها نسمات الخريف الباردة ، وعلق الرئيس فى نهاية التعقيب على أحاديث ديان والتهامى بقوله : إن هذه اللقاءات كانت فى منتهى الأهمية من حيث إنه لايمكن اتخاذ أى خطوة تالية قبل استطلاع النتائج التى وصلت إليها .

فقال التهامى للرئيس : ماذا ستفعل ؟

فرد الرئيس : لاأدرى . فهناك أفكار كثيرة تراودنى ، ولاأعرف الآن ما يفيد وما لا يفيد وما الصواب وأين هو الخطأ ؟!

فرد التهامى بقوله : فلنأخذ فسحة من الوقت للتفكير ولاداعى للعجلة ، فالخطوة التالية لابد وأن تتخذ برؤية وهدوء وبتحرك استراتيجى سليم ، ولنأخذ فترة زمنية للتفكير ثم نلتقى مرة أخرى وليكن ذلك بعد شهر .

وبالفعل تم هذا اللقاء وتحدث حسن التهامى مع الرئيس السادات تليفونيا قائلا له :

إننى سأحضر إليك .

وبالفعل ذهب إليه . فى منزله بالجيزة . وعندما جلسا . بادره التهامى قائلا : ماذا قررت ياريس ؟

فرد الرئيس : فكرت كثيرا ياحسن – فبعد أن أقر موشى ديان بالمبادئ العامة وبحقوقنا أفكر فى لقاء بيجين مقابلة سرية فى مكان خاص لا يعلن عنها .

فتساءل التهامى : مثل ماذا ؟ وماهو المكان الذى تعده سريا ولا يعرفه أحد ؟

فأجاب الرئيس : مثل رفح على الحدود المصرية – الإسرائيلية ، أو فى رودس أو قبرص .. إنما أرجح أن يكون اللقاء فى رفح !

فرد التهامى قائلا : ياريس أنور . ألغ هذه الفكرة تماما . فلا يليق وأنت رئيس لمصر أن تلتقى برئيس الوزراء الإسرائيلى فى لقاء سرى على الحدود .. ولا يجوز هذا .. ولن تفعل ذلك من أجل كرامتك وهى رمز لكرامة مصر .

فرد الرئيس : منذ شهر وأنا أفكر .. ولم أجد مخرجا غير هذا .

فعاد التهامى لقوله : ياريس أنور .. رئيس مصر لا يقابل رئيس حكومة إسرائيل لقاء سريا فى رفح أو قبرص .. ألغ هذا تماما من ذهنك .

فتساءل الرئيس : ماذا تقترح ؟

فأجابه التهامى مرددا بقوله : القدس ياريس .. القدس .. وليس رفح ، وليس سرا وإنما علنا .

فتساءل السادات على الفور : كيف ؟! ولماذا القدس ؟!

فأجابه التهامى قائلا : لأن القدس أرضنا ، وإننى إذ أطالب بحقوقى من على أرضى ، وخاصة من الأماكن المقدسة التى حاربت من أجلها – وهى سبب الحروب – والتى احتلها العدو الإسرائيلى رغم أنف العرب جميعا ، وفى غفلة من الزمن ، فمن هناك ناد بتحقيق وتطبيق قرارات جامعة الدول العربية وقرارات المؤتمر الإسلامى والحقوق الدولية فى استعادة هذه الأرض لنا .

وأضاف التهامى بقوله : وأواجه إسرائيل – عليها – من مركز القوة الروحية والسياسية والعربية والدولية ، ولا أواجه بيجين فقط ، إنما نواجه العالم كله ولأضع

العالم العربى والإسلامى فى إطار مسئوليته التاريخية ، ومن هناك - القدس - أنا شد العالم كله لاستعادة الحق العربى والإسلامى .. لأن لقاءك مع بيجين سرا فى خيمة بصحراء رفح ، كفيل بتحطيمك نهائيا فتكون قد سببت ضررا كبيرا للقضية ، فلايمكن أن يكون هذا هو الحل .

وسادت لحظات من الصمت .. وكان الرئيس السادات يتصبب عرقا رغم إحساسه ببرد الخريف فطلب جاكته يرتديها .. وعندما أتوا بها إليه ، حاول التهامى التخفيف عليه من وطأة حديثه فداعبه قائلا : إن هذه الجاكته من الجلد الطبيعى وذات موديل جميل .. فمن أين أحضرتها ؟

فأجابه الرئيس : إنها هدية .. ولم أرتدها من قبل إلا الآن . .

ثم قام الرئيس وخلع الجاكتة ووضعها بجوار حسن التهامى قائلا له : والله فلتأخذها ياحسن ولتكن ذكرى لديك لهذا اللقاء .

ثم طلب الرئيس بلوفر ، فأتوا له ببلوفر بنى اللون . وعندما ارتداه ، وبدأ يشعر بالدفء ، تحدث التهامى يستطرد حديثه بقوله : ياريس أنور . سأعرض عليك حيثيات زيارة القدس الروحية والقدرية والتاريخية والسياسية .

فأنصت الرئيس باهتمام لحديث التهامى والذى بدأه هذا الأخير فقال :

لم يصدر قرار من المؤتمر الإسلامى أو الجامعة العربية إلا وكان يعتبر القدس وهى القضية الأولى فى المعترك السياسى بالنسبة لمواجهة إسرائيل ومن هم خلفها .

والقدس هى محور الفكر العربى والإسلامى ، ومن يجلس فى القدس يحكم المنطقة ، وقد جلسوا بها منذ عام (١٩٦٧) ويحكمونها الآن ، ويجب أن يخرجوا منها ، ولتمنع الانهيارات المتعاقبة فى المنطقة والتى تزداد يوما بعد يوم .

ثم سيستمع العالم كله إلى مايقوله رئيس مصر من القدس ، وقد كان الملك فيصل لديه فكرة فى قيادة مسيرة معى وأنا أمين عام المؤتمر الإسلامى (١٩٧٥) نحو القدس وكان سيعلن ماأقوله لك الآن من أرض القدس بعد وصول المسيرة إليها .

ولكن لا تنس من خلفك العرب والمسلمين ؛ لأنها ليست قضيتك فقط فإذا

نزلت القدس فإنك تتحدث باسم ألف مليون مسلم وعربى . وسيتطلعون إليك ، ولا تهتم أو تبال بردود الفعل الأولى فالهدف النهائى هو استعادة حق ألف مليون مسلم ، لا يستطيعون الحصول عليه بالحرب الآن أو بالمفاوضات ولا الأمم المتحدة ، ولذلك فلا تفقد صلتك بالعالم العربى والإسلامى إطلاقا وحتى تستريح روحيا ويكون لديك الدرع الواقى من أى هزة بنفسك ، فأقول لك:إن ذهابنا إلى القدس الآن ماهو إلا مرحلة قدرية فى حياة بنى إسرائيل على الأراضى المقدسة .

فتساءل الرئيس بهدوء قائلا : كيف ؟! .

وكان تساؤله هذا أول مقاطعة لحديث التهامى وينبىء عن شغف واهتمام بما يسمع ولاسيما عمق هذه الزيارة ودلالتها العقائدية .

فأجابه التهامى بقوله :

عندما تقرأ سورة الإسراء فى القرآن الكريم ، تجد فيها مراحل لوجود بنى إسرائيل على الأرض ونهايتهم وفنائهم ، وهم عبرة لجميع الأمم فى جميع المراحل .

فقد قال الله تعالى فى هذه السورة : ﴿ **وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبنى إسرائيل ألا تتخذوا من دونى وكيلا** ﴾ . ثم ﴿ **وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتفسدن فى الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا** ﴾ .

وكذلك ﴿ **فإذا جاء وعد أولٰهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولى بأس شديد فجاسوا خلٰل الديار وكان وعداً مفعولاً * ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا * إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها** ﴾ .

ثم استطرد التهامى قائلا : وهناك مراحل قدرية متوسطة كتب عليهم الذل والمهانة فى مصر والتيه فى سيناء إلى أن أقاموا دولتهم ووجودهم على أرض مقدسة ، وهم ممنوعون من دخولها عنوة ، ورغم أنف من يدعى الإيمان من المسلمين والمسيحيين ، لأنهم لم يرفعوا السيف للاستشهاد فى سبيل القدس ، وبذلك مكن الله إسرائيل من دخولهم القدس فى غفوة من المؤمنين على الأرض بمن فيهم المصريون فى عام (١٩٦٧) .

فإذا جئت للأحداث القدرية على الأرض ، فتعود إليهم الكرة مرة أخرى ، وهذا تفسير للمدد من البنات والبنين وجعلناكم أكثر نفيراً ، لأن صوتهم أصبح عاليا ومسموعا أكثر ، وهم يمثلون قوة فى الإعلام والدعاية ، والمال والسيطرة وجئنا بكم لفيفا : أى جئنا بكم حزماً وطوائف ومجموعات من كل أنحاء العالم ، وقد وقع هذا أيضا ليكونوا شبه دولة على الأرض المقدسة .

ثم بعد دخولهم المسجد الأقصى ، فهنا نقلة تاريخية وقدرية ، ولتنتبه ياريس أنور لهذه النقلة الهامة حيث يأتى دورك ، فالله تعالى ينذرهم ﴿ **إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها** ﴾ وهذه النقلة لابد لها من شخص لتنفيذ قضاء الله وذلك تحقيقا لما قاله تعالى : ﴿ **وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا** ﴾ .

(فياريس) أنور مهمتمك الآن أن تذهب للقدس وتعلن لهم : إن أحسنتم أى إذا أعدتم الحقوق لأصحابها ولم تثيروا الحروب والفتن أحسنتم لأنفسكم وتربحون الأمان والسلام اللذين تسعون إليهما منذ وجودكم ، وإذا أسأتم التصرف فى تلك المرحلة أسأتم لأنفسكم وليس للعرب ، لأنكم تجرون على أنفسكم قدراً مكتوباً - وهو معلق على شرط فإن أسأتم فيها بعد هذه الخطوة التى نمد فيها يدنا لكم بجميع أسباب الحياة والهدوء ، وإنهاء الفتن والحروب و لم تستحوا فسوف تكونون قد أسأتم لأنفسكم .

وبهذا ياريس أنور تكون قد أديت دورا سياسيا لم يفعله غيرك منذ صلاح الدين الأيوبى مع الصليبيين ، ولن يفعله أحد بعدك لأن هذه مرحلة محددة فى التاريخ .

وبهذا المفهوم تدخل القدس ، وسيعجز العالم كله عن تقديره هذه الخطوة ، ليقف مبهورا ، لأنه لأول مرة سيقتحم عدو لموقع عدو مقابل ، ولابد من أن تطمئن من رد فعلها السياسى الإيجابى ، حيث إن هذه الخطوة ستهز أى متعصب ، وتكسب بها عاطفة العالم كله ، وتسبب حرجا شديدا لمحتلى الأرض بالعنوة ، وخطك الوحيد فى هذا هو الخط الإسلامى والعربى الذى لابد ألا تفقده ، ويكون حديثك فى القدس ينبىء عن حقيقة هذا الاتجاه ، ولتعد خطبك السياسية على أساس هذا المفهوم ، فإذا آمنت أن هذه الخطوة قدرية فاقتحم القدس وكن مطمئنا تماما لنجاحك ، إنما أحذر أن تقطع علاقتك بالعرب أو تسىء فهمهم أو يسيئوا فهمك .

ولتضع قرارات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى محل تنفيذ حيث إنها على الورق منذ سنوات طويلة .

وأما عن قرارات المؤتمر الإسلامى ، فإن المبادرة تستند إليها وذلك من حيث الآتى :

أولا : إن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث الذى عقد فى جدة فى فترة فبراير ومارس (١٩٧٢) قد قرر تأييده للدول العربية الشقيقة فى جهودها الرامية إلى تحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلى بالوسائل والطرق التى تراها متفقة مع مصلحتها وأمنها وسلامتها ، وألا يتعارض ذلك مع حقوق الشعب الفلسطينى .

وقرر المؤتمر ذلك فى اجتماعاته فى بنى غازى فى شهر مارس (١٩٧٣) ، حيث قرر تأييد الدول العربية الشقيقة فى جهودها الرامية إلى تحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلى بكافة الوسائل .

كما جاء فى مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد فى (لاهور) فى شهر فبراير (١٩٧٤) ، إنه على الدول الأعضاء أن تبذل العون الكامل والفعال للدول العربية ؛ كي تستعيد – بكافة الوسائل المتاحة – جميع أراضيها المحتلة . كما تتعهد الدول الأعضاء باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة من أجل تحقيق هذا الانسحاب .

وفى ضوء هذا ، فإن المبادرة كعمل سياسى ، تكون ضمن الوسائل المتاحة والإجراءات المناسبة والطرق والجهود الرامية لتحرير الأرض العربية ، ومن هذا المنطلق تكون المبادرة .. وزيارة القدس .. فهو منطلق إسلامى عَقَدِىّ .. وسياسى أيضا .

ثم ختم التهامى حديثه للرئيس السادات بقوله : وانس ماكنت تفكر فيه قبل ذلك من لقاء بيجين سرياً وماشابه ذلك ، وبهذا تكون قد قمت بنقلة تاريخية ضخمة ، بل وتجلس على قمة التاريخ .. ولاشك فى أنك تتمنى أن تكون على هذه القمة التاريخية . فنحن جنود الله ، نرضى بقدره وننفذه ولا نخشى فى الحق لومة لائم .

وانتهى حديث التهامى والذى استغرق ساعة .. وقال الرئيس : ياحسن سأقوم

إلى النوم . وأردف بقوله :

ياحسن لن أنسى هذا اللقاء مدى الحياة ، وأرجوك أن يبقى هذا سرا بينى وبينك .

فرد التهامى قائلا : هو كذلك . وربنا يعينك على تنفيذك لقدره ، وكتفى مع كتفك ، ولن أتخلى عنك مادمنا ننفذ قدر الله ، ولا تخش شيئا ، وتوكل على الله وأنا معك . .

ثم صعد إلى الدور الثانى بمنزله ، متجها إلى فراشه .. ليستريح ويأخذ قسطا من النوم .

ويعلق حسن التهامى بقوله : إننى اعتبرت السادات هو الشخصية العربية الوحيدة التى يمكنها فى ذلك الحين ، أن تأتى بمثل هذه الزيارة ، بشخصيته الجريئة وعفويته ، وأخلاقياته فهو عندما يقتنع بشىء يكون جسورا فى أدائه . وهو أصلح من يقوم بأداء هذا الدور السياسى فى معركة السلام .

ثم قام الرئيس السادات برحلة خارج مصر ، حيث ذهب إلى رومانيا والتقى بالرئيس شاوشيسكو وسأله عن جدية بيجين نحو السلام ، وكذلك إلى شاه إيران . ثم عاد إلى القاهرة .

وبعد أيام أعلن الرئيس السادات فى التاسع من نوفمبر (١٩٧٧) بمجلس الشعب مبادرته الشهيرة واستعداده لزيارة القدس . حيث أعلن قائلا :

« إننى مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم إذا كان فى هذا مايحمى عسكرى أو ضابطا من أولادى (مش) يقتل . بل يجرح ... وستدهش إسرائيل حينما تسمعنى الآن أقول لا ترفض إننى مستعد أن أذهب إلى بيتهم إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم » .

ولعل ماأعلنه الرئيس السادات حول استعداده للذهاب إلى أى مكان ، ليس هذا هو القول الأول بمناسبة مبادرته لزيارة القدس . إنما باستقراء التاريخ فإننا نجد هذا القول قد أعلنه – دون استعداد – لزيارة القدس – قبيل إعلان مبادرته الأولى فى (٤ فبراير ١٩٧١) .

فعندما كان قد التقى برجال القضاء فى الثانى عشر من يناير عام (١٩٧١) قال :

« إننا نريد السلام ولقد قلتها مرارا ، إننى على استعداد لكى أذهب إلى آخر الدنيا إذا كان فى هذا مايمنع أن يجرح جندى واحد من جنودنا .

ولكن لا أعتقد أنه كان على استعداد لمثل هذه الزيارة حينذاك حيث لم نكن قد انتصرنا فى (٦ أكتوبر ١٩٧٣) ، ويؤكد تفسيرنا ذلك أنه استدرك قائلا فى يناير (١٩٧١) : ولكن إذا كان الأمر يتعلق بإملاء الشروط فلن نساوم وسندخل المعركة معتمدين على الله سبحانه وتعالى ، وعلى إيماننا بقوتنا وتماسكنا وصلابتنا » .

وعقب انتهاء خطاب الرئيس السادات فى مجلس الشعب وتفجيره لمبادرته لزيارة القدس وعند باب المجلس الداخلى ، كان الدكتور محمود القاضى عضو المجلس المعارض يقف مع محمد حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلى ، وخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ، وإذا بالدكتور القاضى يقول لخالد محيى الدين : أترى ماذا سيفعل هذا الرجل ؟! إنه سيذهب إلى القدس .

فيرد عليه خالد محيى الدين بقوله : يعملها : هو يمكن يعملها .

فيقول القاضى مرة أخرى : تصور أنه سيعملها .. وسيذهب إلى القدس .

فعاد خالد قائلا : يمكن يعملها .. وهو ممكن يعمل أى شىء .

فيقول لهم محمد حامد محمود : (أنتم بتتكلموا إزاى .. لا يمكن طبعا .. إنما هى مناورة سياسية) .

وفى اليوم التالى لخطاب السادات فى مجلس الشعب ، وفى الساعة الحادية عشرة صباحا ذهب الوزير لمنزل الرئيس بالجيزة ، وروى له مادار بين العضوين معلقا على ذلك بقوله : إنهم مجانين .. « إنهم فهموا أن سيادتكم ستسافر القدس » .

فيرد عليه الرئيس السادات : « كلامهم مضبوط .. فعلا . فإننى سأسافر القدس » .

فيندهش الوزير صائحا : كيف ياريس ؟ ألا تخشى على حياتك ، وموقف العرب منك ؟

فيرد الرئيس : لا أخشى شيئا يامحمد .. إنما لو بيجين أخطأ وأرسل لى دعوة فستعود سيناء وسيحل السلام بيننا وبين إسرائيل . .

ثم يصمت لحظة ويعود مكررا قوله : لو أخطأ بيجين وأرسل لى دعوة لزيارة القدس .. فسيكون قد أتى بخطأ عمره كله .. وستعود سيناء .

وبدأت ترتيبات الزيارة كما أعلن فى حينه ، وقد شارك فيها الأمريكان ، وكان الرئيس السادات قد اختار مناسبة دينية موعدا لزيارته للقدس .

وقد تم اختيار موعد صلاة عيد الأضحى المبارك ، حيث إن المسلمين يتطلعون فى هذا اليوم بصفاء روحى إلى الله ويتضرعون إليه بالسلام والأمان ، وبذلك فإن هذا التوقيت يعبىء الرأى العام الإسلامى .

ولقد امتدح الناطق بلسان الفاتيكان « اوزر برتورا ردماتو » زيارة السادات لإسرائيل ووضعه بأنه يعبر عن الشجاعة ، وأنها قد فتحت باب الأمل لأن تتوج بالنجاح الجهود المبذولة لإقرار السلام فى الشرق الأوسط .

كما أذاع وزير خارجية بريطانيا دافيد أوين بيانا نشر فى لندن قال فيه : إن الزيارة فرصة لتمهيد الطريق لانعقاد مؤتمر جنيف ، وإن قرار السادات يعبر عن الشجاعة والقوة وسيمكنه من عرض القضايا العربية أمام إسرائيل والعالم كله ، من أجل تحقيق تسوية سلام شامل عن طريق المفاوضات .

وقد أرسل رئيس إيطاليا برقية تهنئة للرئيس السادات وأعربت الحكومة الإيطالية عن تضامنها مع المبادرة الشجاعة . وخصصت كل صحف إيطاليا - بلا استثناء - جزءا كبيرا من صفحاتها الأولى لزيارة السادات لإسرائيل .

وقد أعلن شاه إيران فى باريس أنه يؤيد زيارة السادات لإسرائيل ، ولكن من السابق لأوانه التنبؤ بنتائجها النهائية . وقال : إن زيارة السادات من شأنها أن تؤدى إلى نتائج إيجابية .

وفى زائير أصدرت وزارة الخارجية بيانا جاء فيه : إن زائير تؤيد قرار الرئيس

السادات بزيارة إسرائيل . وإنها خطوة ذات أهمية عظيمة .

وقد أشاد رئيس ساحل العاج « فليكس حوفوبواتى » بخطوة السادات كعمل شجاع غير عادى والذى من شأنه أن يقابل بالتقدير والإعجاب .

كما أعرب رئيس ليبيريا ويليام عن تأييده لزيارة السادات .

وذكر فى نيودلهى أن حكومة الهند لا تنوى أن تعرب عن رد فعلها الآن بشأن زيارة السادات لإسرائيل ، ولكن السلطات الهندية وصفت الزيارة بأنها خطوة شجاعة وإيجابية .

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية فى إندونيسيا بأن زيارة السادات ستمكن إسرائيل من أن تبدى تفاهما طيبا لمشاكل الفلسطينيين .

وصرح فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنه لم يعد للرئيس السادات أى حق فى أن يتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن المنظمة سترفض أى اتفاق سوف يوقعه السادات مع إسرائيل ، وأن الثورة الفلسطينية سترفض أى اقتراح يطرحه السادات أو أى اتفاق يتم التوصل إليه بينه وبين الصهاينة .

وفى مظاهرة بمعسكر اللاجئين فى لبنان ، اشترك فيها ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، أوضح قائلا : بأن قرار السادات بزيارة إسرائيل كان بالنسبة له مفاجأة شخصية ، وقال : إن السادات قد حاد عن الصيغة الأصلية لخطابه الذى ألقاه فى مجلس الشعب المصرى ، وقد ارتجل الفقرة التى أعلن فيها عن زيارته للقدس . ويقول أيضا :

إن لزيارة السادات مغزى خطيرا جدا ، ومن الممكن أن يكون لها تبعات سلبية على نضال الشعب الفلسطينى ، ومن شأنها أن تعرض الشعب العربى لأخطار كبيرة .

وفى سوريا أعلن الحداد القومى فى أعقاب الزيارة يوم (١٩) نوفمبر ، وقد نكست الأعلام فى العاصمة السورية دمشق . وأعلنت كلمات الحداد من فوق مآذن الجوامع بدمشق ، ودقت أجراس الكنائس ، حتى يعرف السكان أنه بدأ « يوم أسود » فى تاريخ الأمة العربية .

وأشعل المتظاهرون السوريون والفلسطينيون النيران فى صور كبيرة للسادات فى

مدن سوريا ، وبدأت وسائل الإعلام فى دمشق تتحدث عن سقوط السادات ، وقد نادت إحدى الصحف بضرورة معاقبة السادات وقالت : إن سقوط رئيس مصر لا يعنى بالضرورة سقوط العالم العربى ، وفى ليبيا بدأ المتظاهرون والدبلوماسيون الليبيون فى بلاد أخرى فى إشعال النيران فى علم الوحدة الذى كان يمثل رمز الوحدة بين مصر وليبيا وسوريا فى اتحاد الجمهوريات العربية ، وأعلن قطع العلاقات مع مصر . وكان المؤتمر الليبى قد عقد جلسة طارئة أصدرت فيه بيانا جاء به : إنه إذا قام الرئيس السادات بزيارة إسرائيل فإن ليبيا لن تعترف بحكومة مصر ، وستطلب طردها من الجامعة العربية ، ونقل مقر الجامعة من القاهرة . وإن ليبيا سوف تفرض حظرا اقتصاديا على مصر كالحصار الاقتصادى على إسرائيل .

وفى العراق دعا حزب البعث الحاكم الدول العربية إلى إدانة السادات ، وقد امتنع راديو العراق من أن يعرف الرئيس السادات باسمه فى نشرات الأخبار وتعامل معه برئيس الحكم المصرى .

وفى الأردن فإن الصحافة التى تعبر عن الرأى الرسمى هناك قد وصفت جريدة الدستور الزيارة بأنها رحلة الخزى والعار ، وجريدة الرأى بأن رحلة السادات قد خلقت صدعا فى جدار التضامن العربى .

وفى السعودية أعلنت وكالة الأنباء هناك أن الملك خالد قد بعث برسالة للرئيس السادات وأكد فيها التزامات السعودية بالمطالب العربية بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية المحتلة وإعطاء الحقوق القومية للفلسطينيين .

وفى تونس طلب الرئيس الحبيب بورقيبة من زوجته وسيلة التى كانت فى زيارة للقاهرة أن تعرب عن تأييده للسادات .

وأعلن وزير خارجية تونس حبيب شاطى « أن الدول العربية التى خاضت الحروب جعلتها فى موقف خاص ، فإن لها أيضا الحق فى اتخاذ مبادرات ، والتى لا يمكن أن نحكم عليها حكما فوريا » . وقال :

إنه من المحتمل أن يكون للزيارة نتائج خطيرة ، ولكن لابد أيضا من أن يكون لها نتائج إيجابية ولكنه عاد وقال : إن زيارة الرئيس السادات من شأنها أن تدمر الاستراتيجية العربية العامة ، وفى الجزائر فقد أدانت الصحافة هناك زيارة السادات ،

وقد عبرت جريدة المجاهد عن رأيها فى الزيارة بكلمات لا .. للخضوع .

وفى (١٩) نوفمبر كشفت جريدة لوموند الفرنسية أن وزير الخارجية الإسرائيلى موشيه ديان قد قام بزيارة سرية قصيرة للملك الحسن الثانى فى (١٦) سبتمبر من هذا العام . وقد وقع المحرر أندريه بوتتان الأمر فى الأولى لاسمه على هذا الخبر .

وفى جريدة معاريف أشار بيجين إلى أن هناك سياسة أخرى فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى عمل على خلق علاقة مع مصر . .

وهو فى ذلك التصريح لا يرمز إلى الولايات المتحدة ورومانيا فقط - كما ذكر قبل ذلك - وبالتالى فإنه تصعيد المغرب أيضا .

كما أشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن حسنى مبارك نائب الرئيس السادات قد قام بزيارة المغرب ، وكذلك الأمير فهد ولى عهد السعودية ، وقد أجرى كلاهما محادثات مع الملك الحسن الثانى ، الذى أعرب صراحة عن رأيه بأن إسرائيل حقيقة قائمة وأنه على اليهود والعرب أن يعملا معا من أجل تحويل الشرق الأوسط إلى مركز عالمى .

ومع ذلك فإن الأمريكان لا يعتقدون أن مبادرة الملك كانت هى العنصر الوحيد أو حتى الأساس الذى أدى للقرار التاريخى الذى اتخذه السادات بزيارته لإسرائيل .

وقد بعث رئيس الوزراء الإسرائيلى برقية شكر لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمى كارتر جاء بها سيدى الرئيس :

بعد أن تسلمنا تصديقا رسميا لحضور الرئيس السادات إلى بلادنا ، مساء السبت الموافق (١٩) نوفمبر ، اسمح لى بأن أعترف بشكر إسرائيل العميق لجهودك التى ساهمت بها بشكل مدهش لاتمام هذا اللقاء فى القدس . وإننا نأمل من كل قلوبنا ، أن يستمر الحوار ويؤدى إلى سلام والذى تتلهف إليه شعوب الشرق الأوسط وتصلى من أجله .

وإننى على ثقة ياسيدى الرئيس ، بأنه لولا جهودك ما لم يكن من الممكن أن تتحق هذه الأحداث .

ويقال هنا وخارج البلاد : إن هذه لحظة تاريخية . ولقد خلقت هذه اللحظة

ياسيدى الرئيس وعلى ذلك فإنى أعرب عن شكرى من أعماق قلبى . وكما هو مفهوم سيدى الرئيس سوف أبعث لك بتقرير حول المحادثات مع الرئيس السادات .

وعلى الجانب الآخر ، جرت محادثة هاتفية بين السادات وكارتر ، وقال السادات فيها : إننى متأثر ومتحمس ومليء بالثقة بشأن زيارتى لإسرائيل .

وأجابه كارتر بقوله : إن أعين العالم متجهة نحوك .

ثم شكره الرئيس السادات على هذه المحادثة وعلى الجهود التى بذلها كارتر من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط . وأضاف أنه لولا تلك الجهود الأمريكية لما كانت زيارته لإسرائيل قد خرجت إلى حيز التنفيذ .

وفى القاهرة أقيمت الصلوات فى المعبد اليهودى وسط المدينة ، وفتح الصندوق المقدس الذى فيه كتاب التوراة والذى يصل عمره إلى ٧٥ عاما . فتح للصلاة من أجل نجاح زيارة السادات .

ولا يوجد حاخام للمعبد حيث إن آخر حاخام لليهود فى مصر قد سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٧٢) .

وقد صرح اميل بنيتو الذى يبلغ من العمر (٧٢) عاما قائلا : أنا الذى أقيم الصلوات وأنا الذى أقوم بإدارة المعبد .

وإننا هنا أقل من (٢٠٠) شخص ، (٥٠) من كبار السن ، و (١٢٠) من السيدات الطاعنات فى السن وبعض الشباب وأغلبهم ليسوا متدينين .

ويقول : ويأتى هنا عشرة رجال للصلاة أو يزيدون فى يوم السبت ، وقد كنا فى عام (١٩٤٨) مايقرب من (١٠٠) ألف نسمة وفى (١٩٥٦) كنا (٤٠) ألفا ولكن بعد (١٩٥٦) سافر اليهود كلهم خارج البلاد .

وعندما لا يكتمل النصاب أى عشرة للصلاة فإننا نحتاج إلى عشرة ناضجين ليشاركوا فى الصلاة . وإن هذا المعبد يسع لأكثر من ألف شخص .

وأوضح إميل قائلا : وفى الماضى كانت النساء قد اعتدن أن يجلسن فى مكان عال من المعبد ، ويجلس الرجال أسفلهن ، ولكن اليوم يجلس الجميع معا على المقاعد

الخشبية الموجودة فى الساحة السفلى من المعبد . فالصعود على درجات السلم أمر صعب بالنسبة للنساء الطاعنات فى السن والتى يستندن على عكاز .

وقال اميل بنيتو : أنا عجوز ، وزوجتى عجوز ، وليس لنا أطفال ، ولا نريد أن نترك مصر ، فإننى أرى نفسى مصريا .

وقال أيضا : إن اليهود الكبار فى السن ليست لديهم اتجاهات سياسية ، ولكنهم يتمنون للرئيس السادات نجاح رحلته للقدس . ونعتقد أنها خطوة طيبة ونأمل فى أن يتحقق السلام فى القريب العاجل .

ومنذ أن أعلن السادات استعداده لزيارة إسرائيل وصلت إلى مكتب رئيس الوزراء بيجين مئات البرقيات التى ترحب بالسادات ومن أمثلتها برقية لأطفال مدرسة (ارن) فى تل أبيب جاء بها نرحب بك ، ونمد يدنا بالسلام لك ولأبناء مصر . وكانت هذه البرقيات موجهة للرئيس السادات . وكذلك محادثات تليفونية تحمل جميعها أقوال تهنئة وتشجيعا لرئيس الوزراء الإسرائيلى لإنجاح زيارة السادات .

وقد أصدرت وزارة التعليم والثقافة تعليمات كل المؤسسات التعليمية بإدارة حوار حول زيارة الرئيس السادات لإسرائيل . وقد دعا اليعازر شموئيلى مدير عام الوزارة كل مديرى المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية والمدرسين ومعلمى الفصول والحضانة بإجراء حوار حول مغزى الزيارة ، وعن أمل كل الشعب الإسرائيلى فى أن تضع هذه الزيارة أسس سلام دائم فى منطقة الشرق الأوسط .

كما دعا المعلمين إلى استخدام أجهزة التليفزيون والراديو الموجودة فى المدارس ، حتى يتمكن التلاميذ من متابعة وقائع الزيارة ، وبعد ذلك يتم الحوار حولها .

وقامت وزارة الخزانة الإسرائيلية بإعداد بعض الخطط للتعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل وقال الوزير الإسرائيلى « سمحا ارليخ » إن تلك الخطط والاقتراحات سوف يتم عرضها على الرئيس السادات إذا أبدى اهتماما بذلك . وقال أيضا : إن المقصود بها هى مساعدة اقتصادية إقليمية لإقامة منطقة تجارة حرة على غرار السوق الأوربية المشتركة ، واستغلال الطاقة ، والتعاون فى الرى والزراعة والاستغلال المشترك للمعادن والصناعة المشتركة ، وكذلك إقامة شركات شعبية لاستثمار الأموال سواء من الجمهور اليهودى ، أو من جمهور آخر لإقامة المشروعات ، كما أعد الوزير

ونائبه عيزئيل بلومين فكرة التبادل العلمى فى الشئون المالية والبنوك بين الدولتين . .

وقبل العيد بثلاثة أيام كان حسن التهامى فى السعودية لأداء فريضة الحج ، كما تعود كل عام وحيث ترك السادات يحدد موعد زيارته للقدس ، وعندما علم بالموعد ، اتصل بالرئيس السادات هاتفيا وقال له : سأحضر إلى مصر .

فرد عليه السادات بقوله : ألف مرحب .. وأنا منتظرك وسأبعث لك بالطائرة غدا .

وعندما لاقاه بالقاهرة . دمعت عينا السادات تأثرا بتعاطفه معه ومؤازرته ، وقد روى ذلك بعض أولاد الرئيس السادات إلى حسن التهامى . وقالوا له أيضا :

ياحسن بك ، نحن فرحنا عندما اتصلت بوالدنا ، لأنه كان فى حاجة إلى وجودك معه وقد اطمأننا عليه عندما ذهبت معه .

وحيث إن التهامى أراد ألا يفرض على السادات موعد اختيار زيارته وترك ذلك لتقديره واتصالاته لاتمام هذه الزيارة .

وفى يوم السفر ، التقى الجميع بالإسماعيلية ، وصعد الرئيس السادات إلى الطائرة ، ولم يتحدث مع أحد ، وبدا عليه الوجوم الشديد ، وانفعالاته مكتومة ، وتساؤلات عديدة تلمح من حين لآخر على ملامح وجهه ، ثم خرج من صمته وهو يتنهد حيث قال للتهامى : إحنا أتينا ياحسن : أهه !

فرد عليه التهامى قائلا : لاتخش شيئا .. على بركة الله .. نحن ننفذ القدر . ونسير بخطوات فى الطريق الصواب واقتربت الطائرة من المجال الجوى الإسرائيلى ، وحيث كان يشعر برهبته وضخامة ماسيأتيه ، ونزلت الطائرة على أرض مطار بن جوريون ، واستجمع كل قواه ، حتى إن عضلات وجهه قد بدت بارزة ، وأخذ ينزل درجات سلم الطائرة بهدوء وحيث كانت الكشافات مسلطة على باب الطائرة ، وعندما رأى جميع قادة إسرائيل يستقبلونه بحرارة ، بدأ يشعر بارتياح وقد تنفس الصعداء وبدت ابتساماته واضحة ، وأطمأن إلى أن الاستقبال لم يكن فاترا ، أو مزريا ، وشعر بحسن تقدير إعلان هذا اللقاء وليس سريته وتردد حوله التصفيق والهتاف والصياح مما أشعره بالثقة المتزايدة بنفسه .

وكان يحيط بالرئيس السادات رجال الحرس والمراسم ، وهو يستعرض صف مستقبليه من القادة والحكومة ورئيس إسرائيل ورئيس حكومتها مناحيم بيجين .

وكان هناك فى المقابل صف الأحزاب الأخر ، حيث كانت جولدا مائير رئيس الوزراء السابقة تقف فى أوائل هذا الصف ، واتجه إليه الرئيس السادات ، وعندما اقترب منها صاح يحييها قائلا : هالوا .. مدام .

فردت عليه : هالوا .. أنور .

فمن شدة حرارة اللقاء ، لم تناديه مائيرا بالسيد الرئيس ، إنما كانت تناديه بذلك أثناء الاجتماعات التى عقدت فيما بعد .

وبعد انتهاء مراسم الاستقبال الرسمية ، ورافق كل مسئول مصرى مرافقا إسرائيليا .

فقد صاحبه فى هذه الزيارة كل من حسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية ، ومصطفى خليل ، رئيس لجنة الأحزاب ، وعثمان أحمد عثمان ، وسعد محمد أحمد بصفته رئيسا لاتحاد عمال مصر ، وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، وحسن كامل رئيس الديوان الجمهورى . وكذلك بعض كبار الصحفيين كالأستاذ أنيس منصور ، ومرسى الشافعى ، وموسى صبرى ، وعلى حمدى الجمال ، وممدوح رضا وغيرهم .

واستقل حسن التهامى سيارة ، ولم يلفت نظره أنها تخص الرئيس السادات وبيجين ، إلا أنه كان قد بادر بذلك لأنه لم يشأ أن يشارك فى هذا الاستقبال وتبادل التحية مع البعض إلا أن أحدهم لفت نظره إلى أن سيارته رقم (٢) ، فاتجه لسيارته وحيث كان ترتيبه فى الوفد المصرى رقم(٢) ، ثم جاء يوسف بورج فى السيارة ، وجلس بجواره ، وهو أحد كبار ممثلى التيار الدينى أو القومية الدينية بإسرائيل ، وأثناء سير الموكب بادر يوسف بورج وزير الداخلية بقوله لحسن التهامى : كنت أفضل أن أجلس معك فى مكان مضىء لكى أنظر إلى عينيك لأقرأ مافيهما ، حتى لا تخفى النوايا الحقيقية لزيارتكم .

فرد التهامى على الفور : ولماذا تستقبلونا فى المطار ؟

فقال بورج : نحن قد استقبلناكم ، لأنكم أتيتم للسلام ، ولكن هل حقيقة قد أتيتم من أجل السلام ؟ إننا لم نثق حتى الآن فى حقيقة دوافعكم التى أتيتم بها لزيارة إسرائيل ! وعلى أى الأحوال فإن لنا لقاء آخر فى الصباح ، لنتحدث أيضا ولأنظر فى عيونكم لنستطلع النوايا الحقيقية لكم .

فرد عليه التهامى بقوله : إن الأمر ليس فى حاجة إلى كل هذا التوجس والشك ، لأن نوايانا هى استرداد الحقوق ليكون هناك سلام ، ولكن ماذا عن نواياكم أنتم ؟!

فقال بورج : لقد سمعنا أنك التقيت بموشى ديان ؟!

فتساءل التهامى : ألم يقل لكم دايان كل التفاصيل .

وتساءل أيضا بورج بقوله : وهل صحيح أنكم تريدون عقد اتفاق سلام معنا وإنهاء الحرب ؟!

وتساءل كذلك التهامى بدوره قائلا : وهل صحيح أنكم تريدون عقد اتفاق سلام معنا وإنهاء الحرب ؟!

فرد عليه بورج بقوله : إن هذا الموضوع .. فى حاجة إلى حديث فى وضح النهار .. وليس من السهولة أن نتناول هذا الأمر أو تلك المسألة بهذه البساطة .

ومرت لحظات صمت .. ثم وجه التهامى حديثه لبورج بقوله : أريد أن أسألك سؤالا .. هل تعرف بن جوريون بصورة كبيرة ؟!

فأجابه بورج : أعرفه جيد جدا ، فكان صديقا شخصيا .

فقال التهامى : إن بن جوريون – والذى أقام إسرائيل وشارك فى تأسيسها – هل كان يبغى السلام أم الحرب ؟

فأجاب بورج : إن بن جوريون أقام إسرائيل ولكنه لايريد السلام .

فقال التهامى : فى حرب (١٩٦٧) ، فهل كان استيلاؤكم على القدس واحتلال سيناء القصد منه تحقيق السلام بهذه الحرب ؟!

فأجابه بورج قائلا : سأقول لك بصراحة .. لا أنا ولا بن جوريون ولاأحد فى إسرائيل يجرؤ على أن يسلمكم قطعة أرض استولت عليها إسرائيل . وهدف كل

شخص يجلس على كرسى الحكم فى إسرائيل هو تحقيق آمال الشعب الإسرائيلى ، وكل منا يسعى ، فى خطه وخلال إمكاناته ووقته ، إلى أن يحقق آمال إسرائيل ، ولكن المشكلة الآن هى كيف ننتقل من حالة الحرب إلى السلام ؟ فهل فى نواياكم حقيقة السلام معنا وإنهاء الحرب ضدنا ؟!

فقال التهامى : حدثنى عن بن جوريون أولا .. وقد كان على صلة بجمال عبد الناصر وقد تبادلا الرسائل بغرض السلام ، وإلى أى مدى يمكن للعرب التجاوب مع إسرائيل فى هذه المنطقة من حيث التعايش السلمى ، وإنهاء الحروب بينهم ، فهل كان بن جوريون الذى أقام دولة إسرائيل بالحرب ، يؤمن بقدر إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط ، أم أنه يؤمن بالحرب فقط ، أو الاستيلاء على الأرض فقط أيضا ؟! .

فأجابه بورج قائلا : سأقول لك حقيقة ، لقد كنت أقرب أصدقاء بن جوريون إليه ، وأنتم مخدوعون فى هذا الرجل ، لأن بن جوريون لم يكن متدينا على الإطلاق ، وكان ملحدا بمعنى الكلمة ، وهو سياسى غير متدين ولا يؤمن بالله ، ولا التوراة ، رجل سياسة ، وقد كرس حياته لأداء هذا الدور السياسى فقط .

فقاطعه التهامى بقوله : أيعنى هذا ، أنه مكلف بأداء هذ الدور من الصهيونية العالمية ؟!

فرد بورج قائلا : اعتبرها كما تريد ، أو كما يحلو لك ، لكن دوره كان إقامة وتأسيس دولة إسرائيل . وسأقول لك سرا لم أقله لأحد من قبل ، ولا يصح أن أقوله لك ، ولكن سأقوله لك مادمت تسألنى عن بن جوريون . فهذا الرجل وهو فى فراش موته ، وقبل وفاته بست ساعات ، طلبنى كصديق عمر ، وعندما ذهبت إليه ، ودخلت عليه فى غرفته ، فبادرنى قائلا : « أظن يابورج أنه قد آن الأوان أن أعتقد بأن هناك مايسمى الله ، فقد بدأت أشعر أن هناك ربا . « فهو لم يؤمن فى حياته بوجود ربا ، وعندما قال لى ذلك ، أيقنت أنه سيموت . وكانت هذه آخر كلمة قالها بن جوريون لصديق العمر .

ويعلق حسن التهامى على ذلك فيما بعد بقوله : إن لعبة إسرائيل فى المنطقة أساسا هى لعبة سياسية بكامل معانيها ، وليست كما ادعت وأعلنت أنها قائمة على فكرة

دينية ، أى تجميع شتات اليهود على أرض الميعاد ، بل عملية استراتيجية سياسية عالمية فى المقام الأول .

فالمتدينون المعتدلون فى إسرائيل حتى الآن ، مازالوا على هامش الحكم ، وليسوا فى صلبه إلى يومنا هذا ، والمتدين فى إسرائيل غير مرغوب فيه ، لأنه يلجأ إلى السلم والهدوء والسكينة ، إنما السياسى يلجأ إلى الحرب والقتل والنار لتحقيق أهداف إسرائيل .

ويعقب حسن التهامى على ذلك بقوله :

« وقد قيل لى – بعد ذلك – من بعض زعماء اليهود فى العالم وليس فى إسرائيل ، إن مناحيم بيجين يريد أن يكون أحد أبطال إسرائيل التلموديين ، أى الذين ينفذون شريعة حكم العالم من خلال إسرائيل وهو ليس يهودياً موسويا .

وحديثى مع بورج ، أفادنى بإعادة النظر فى الشخصيات التى سنلتقى بها . وكانت هذه هى المرة الأخيرة التى رأيت فيها بورج أو تحدثت معه » .

ووصلت سيارة التهامى وبورج إلى الفندق ، والتقى التهامى – فى بهو الفندق – بموشى ديان ، فاقترب منه هذا الأخير وبادره قائلا : لقد تحققت بعض أهداف ، أو هذا ثمرة لقائنا فى المغرب .

فرد عليه التهامى : إن ذلك ليس ثمرة لقائنا ياموشى ، فهذه خطوة لم نفكر فيها إلا فيما بعد .

فقال ديان : ولكن من غير لقاءاتنا ، لما كان يمكن أن تتم زيارة القدس .

فقال التهامى : لقد كان هذا بعد معرفة نواياكم وماذا تريدون ؟!

فقال ديان : إنى أهنئك ، وأهنىء أنفسنا ، فقد التقينا أخيرا على أرض القدس .

وذهب كل مسئول مصرى إلى غرفته بالفندق .

وفى فجر اليوم التالى ، ذهبوا جميعا لقضاء صلاة العيد ، بالمسجد الأقصى ، ثم صلى السادات فى مسجد قبة الصخرة ، وهنا يعلق التهامى بقوله : لقد كان الرئيس السادات تبدو عليه سمات التأثر الشديد ، ومشاعره صادقة ، وإيمانه واضح أثناء

صلاته بمسجد قبة الصخرة وكنت أشعر بانفعالاته وهى تهزه من أعماقه ، لإيمانه وتأثره .

وبعد عودة الوفد المصرى إلى الفندق ، عاد حسن التهامى مرة أخرى للمسجد الأقصى وقبة الصخرة ، ليخلو بنفسه للصلاة بدون رسميات أو قيود ، رافقه فى ذلك مدير الشئون الدينية ، وبمجرد وصول السيارة إلى فناء المسجد الأقصى ، قال له مدير الشئون الدينية : لا تؤاخذنى لأننى لن أدخل معك وراء هذا السور فتصور التهامى أن ذلك مرجعه اعتبارات إسلامية . لأنه يوجد هناك حرس . إلا أن مدير الشئون الدينية قال له : سأجلس منتظرك بالسيارة لأننا ممنوعون من دخول صحن المسجد الأقصى .

فتساءل التهامى قائلا : كيف ؟!

فأجابه بقوله : لأسباب عقائدية . فهذه الأرض محرمة علينا ، ولا ندخلها أبدا إلا فى يوم محدد .

فرد عليه التهامى : يوم اللقاء مع المسلمين .

فقال : نعم .. فاستأذن بانتظارك فى السيارة بالخارج .

ويوضح حسن التهامى هذه الأسباب العقائدية بقوله : لقد حرم عليهم هذا المكان المقدس بنص القرآن الكريم ، وبنص التوراة أيضا ، إلا يوم الذبح ، ولم أشأ أن أقول له ذلك ، وهو اليوم الذى سيذبحون فيه على أرض المسجد الأقصى فى سبيل التوراة ، وهذا ماجاء بنص القرآن الكريم وعندهم أيضا فى التوراة . وهناك فئة أو طائفة من اليهود تحترم هذا الموقف ولاتطأ أقدامهم أرض المسجد الأقصى ، وهذا هو الفرق بين اليهودى المتدين الذى يحترم تعاليم التوراة ، وبين اليهودى السياسى العسكرى الصهيونى .

وعاد حسن التهامى بعد أدائه للصلاة مرة أخرى ، وعندما تأهب من باب الفندق التقى به موشى ديان ، حيث إن هذا الأخير وجده منفعلا فحاول أن يلطف معه الحديث فقال له : أرجو أن تكون قد سعدت بهذه الزيارة .

فرد عليه التهامى قائلا : أنا سعدت بالزيارة ، لكن ياموشى ، فإن علمكم هذا

مرفوع على الأماكن المقدسة الإسلامية ، ويجب أن ينزل منها .

فقال ديان على الفور ليخفف من انفعاله : سينزل بمجرد تحقيق السلام .

فاستدرك التهامى بقوله : وقبل أن يتحقق السلام ياموشى ، فإن هذا عار عليكم ، لأنكم لستم مسلمين ، وإذا لم تنزل هذه الأعلام ، فسندهسكم بالأقدام نحن المسلمين ، فهل تذكر المسيرة ؟

فرد عليه ديان بسرعة : طبعا . أعرفها وأذكرها . وأرجوك ألا تأتى بسيرتها الآن ، لأنها ستثير الشعب الإسرائيلى كله . لأنها تعنى بالنسبة له الحرب ، وعندئذ سيتساءلون عن حضوركم فهل أتيتم للحرب أم للسلام ؟

فأرجو ألا تطرق موضوع هذه المسيرة مع أى شخص فى إسرائيل .

فأصر التهامى على قوله : إذا لم ينزل هذا العلم وغيره فليس أمامنا إلا المسيرة ، التى ستزحف عليكم ، وسندهسكم نحن المسلمين بالأقدام .

فسارع ديان قائلا : أرجوك .. أعدك بأن ينزل هذا العلم بعد ٢٤ ساعة من يوم الاتفاق على السلام .

فسأل التهامى : هل تستطيع أن تفى بوعدك .

فأجابه ديان : أستطيع ذلك .

وقبل موعد خروج الوفد المصرى برئاسة الرئيس السادات بساعة ، لحضور جلسة الكنيست حيث سيلقى الرئيس السادات خطابه ، فقد حضر « تيلى كولك » عمدة القدس بالفندق ، ليلتقى بالتهامى للتفاهم حول إجراءات إعادة تعمير وترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة .

وكان التهامى قد سمع عنه من برونوكرايسكى مستشار النمسا السابق لصداقته به ، وبادره العمدة عندما استقبله التهامى بقوله : أنا تحت أمرك .. وعندى تعليمات للاستجابة إلى كل طلباتك . وأنا أقدر ذلك .

وجلسوا حول إحدى الموائد فى تراس الفندق ومعهم المهندس عثمان أحمد عثمان ، وقال له التهامى : سنضع التصميمات اللازمة للترميم وسنقوم بالإنفاق اللازم على ذلك .

فرد عليه تيللى كولك قائلا : بكل سرور ، ونستطيع أن نفعل كل ماتطلبه ، وتنفيذ جميع الترتيبات اللازمة ، وليس هناك حرج فعندى تعليمات بذلك قوية وواضحة .

وعندما كان التهامى ينهى حديثه مع « تيلى كولك » ، كان هناك شخص يقف باقتراب من مائدة التهامى ينتظر انتهاء حديثه مع « تيلى كولك » . وهو ينتمى إلى الجهاز التنظيمى الرئيسى فى حزب الليكود ، وأصبح فيما بعد وزيرا فى حكومة بيجين . ثم وزيرا للإسكان والمستعمرات فى حكومة شامير وهو ديفيد ليفى وتقدم إلى التهامى يعرفه بنفسه أنه مساعد لبيجين والمتحدث الرسمى باسم مجموعة ليكود .

ثم بادره بأنه يريد التحدث إليه .

وعندما سمع عمدة القدس ذلك فقال للتهامى : إذا كان هذا يريد محادثتك فأستأذن فى الانصراف .

ثم انفرد الرجل الليكودى بالتهامى وبادره قائلا : أنا أعرفك .. بل كلنا نعرفك .

ولأننى لا أستطيع مقابلة الرئيس السادات ، ونحن نعرف أنك أقرب شخص له ، فلدينا رسالة نريد أن نبلغها لك ، لتبلغها للرئيس السادات .

فاستفسر منه التهامى : ماذا تعنى ؟

فأجابه ديفيد ليفى قائلا : إن هذه الرسالة من صلب الحكومة المركزية لمجموعة الليكود ، وليس على لسانى ، وإنما دورى أن أبلغها لك فقط . ثم استدرك قائلا :

لقد أتيتم لتتفاهموا على السلام ، ونحن نرفض ذلك السلام ، ونقول لك أن تبلغ الرئيس السادات بأنه لن يكون هناك سلام لامع مصر ولامع العرب ، وهذه قاعدة رئيسية وأساسية لحكم الليكود ، ولن نتنازل عنها ، ولن نقبل الحديث عن السلام ، ولن يتحقق هذا السلام أيضا ، فأنتم هنا على أرضنا ، ونقول لكم كلمة أخيرة فى هذا ، فنحن ندعوكم والسادات ووفده إلى أن تحزموا أمتعتكم وتغادروا القدس . وأرجو أن تبلغ هذه الرسالة للرئيس السادات الآن .

فسأله التهامى متهكما : وهل هناك شىء أخر تريد أن تضيفه .

فرد عليه ديفيد ليفى قائلا : لا .. أنا أعيد عليك الرسالة مرة أخرى ، لاسلام معكم ولامع العرب ، وأنتم على أرض إسرائيل الآن ، ولن نسلمكم إياها ، ولن يكون بيننا وبينكم سلم ، واحزموا امتعتكم وارحلوا من القدس . .

فرد عليه التهامى : إذا كنت قد انتهيت من رسالتك ، فالآن ليس لديك عندى شيء ، ولتنصرف .

فقال : إننى سأبلغ بيجين أننى بلغت الرسالة .

فقال التهامى : فليكن ماتفعل أو ماتقول ، فنحن فى طريقنا الآن إلى الكنيست .

وانصرف الرجل وهو يعتقد بأن التهامى سيسارع على الفور لتبليغ هذه الرسالة إلى الرئيس السادات لأهميتها وخطورة دلالاتها .

وقد فطن التهامى إلى الغرض من هذه الرسالة ، وهو إحداث اضطراب وارتباك للرئيس السادات ، وهو على أهبة الذهاب إلى الكنيست لإلقاء خطابه بعد ثلث ساعة من انصراف هذا الرجل وبالتالى افتعال أزمة أو تعويق وإفشال زيارة السادات للقدس عالميا ودوليا ، و لم يقم التهامى بتبليغ الرئيس السادات هذه الرسالة إلا وهم فى الطائرة التى عادت بهم إلى القاهرة بعد انتهاء الزيارة .

فقد شعر التهامى بأنه لو قام بتبليغها للرئيس السادات فى التو لحظة وصولها ، لاضطرب الرئيس السادات وتوتر وتغيرت حالته النفسية وأثر ذلك على حالة اتزانه أثناء إلقاء خطابه بالكنيست الذى نجح نجاحا منقطع النظير على المستويات المحلية والإقليمية والعربية والعالمية . وحيث ذهب السادات للكنيست بكل اعتداد بالنفس ؛ لأنه كان يشعر أنه رمز لمصر والعرب .. إباء وعزة ونصرا .

ويوضح التهامى دلالة هذا الموقف أيضا على الجانب الإسرائيلى بقوله : إن الحكومة الإسرائيلية برئاسة الليكود وبيجين قد أجبرت واضطرت لاستقبال الرئيس السادات وإتمام زيارته للقدس إزاء التيار الجارف للشعب الإسرائيلى نحو السلام ، والذى تجلى فى استقباله الحار والعنيف للسادات فى المطار من جميع الأحزاب والطوائف وعلى جانبى الطريق وعند باب الفندق ، وكذلك ترحاب العالم كله – حكومات وشعوبا – بهذه الزيارة السلامية ، ومن هنا ورغم بعض المعارضة فى إسرائيل ذاتها إلا أن حكومة بيجين اضطرت مذعنة لقبول هذه الزيارة .

وقد حاول الليكود إفشال أو تعويق هذه الزيارة .. إلا أنهم فشلوا فى ذلك ، وحيث إنها كانت الخطوة الأولى لإفشال هذه الزيارة والسعى إلى الحل .

وذهب الرئيس السادات والوفد المصرى إلى الكنيست ، وألقى الرئيس خطابه التاريخى ، والذى حدد فيه شروط السلام والمطالب العربية باسترداد كل الحقوق .

ورد عليه بيجين بخطاب أقل ماقيل عنه ، إنه خالٍ من اللياقة السياسية والدبلوماسية .

ولكن قبل رد بيجين وفور انتهاء الرئيس السادات من إلقاء خطابه ، فإذا برئيس البرلمان يطلب من عضو البرلمان الإسرائيلى الذى يمثل جناح التدين للبحث فى التوراة عن نص يستند إليه فى التعامل مع السادات رئيس مصر . والذى جاء إليهم بطلب واضح وهو السلام والحقوق العربية .

فتصفح العضو التوراة التى بين يديه ، وقرأ من سفر أشعيا نصا تورانيا نقل إلى الترجمة العربية فى أذان الوفد المصرى مضمونه : يأتيكم فرعون مصر (مخاطبا بنى إسرائيل) وأنتم على أرض أروشليم ، يعرض عليكم السلام . فاقبلوه . فإن فى ذلك تحولا للسيوف إلى مناجل للحصاد ، وحذار من أن تتحول المناجل إلى سيوف مرة أخرى . ففى ذلك نهايتكم .

وكان هذا النص بالمقارنة بالنص القرآنى الذى استند إليه حسن التهامى فى دفع الرئيس السادات لمبادرة القدس ، فهناك تطابق فى المعنى حيث النص القرآنى يقول : ﴿ **إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها** ﴾ .. و ﴿ **إن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا** ﴾ .

وفى عشاء تلك الليلة ، كان كل من حضر ، لا حديث له إلا خطبة الرئيس السادات ، حتى إن عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى علق عليه بقوله : « إنكم أتيتم لغزونا بالسلام » .. كما أشاروا إلى عدم توفيق بيجين فى خطابه ، وأنهم سيتداركون معه ذلك ، إلا أن طبيعته خشنة ، وعلى مائدة العشاء أيضا علق إيجال يادين ، وعيزرا وايزمان ، على أن خطاب الرئيس السادات قد جاء فيه لفظ « الخصوم » إلا أن المترجم أخطأ وقد ترجمها « الأعداء » مما أوقع أعضاء الكنيست فى حيرة ، ولكنهم علموا أن الرئيس السادات يقصدهم بالخصوم وليسوا الأعداء .

وسأل إيجال يادين حسن التهامى الذى كان يجلس عن يساره عمن سيأتى بالبيان المشترك فأخذ التهامى بورقة .قائمة الطعام وكتب عليها بعض نقاط البيان المشترك باللغة العربية ، التى كان يجيدها إيجال يادين كتابة - ولغة وحديثا ، ثم قدمها إلى الرئيس السادات كمسودة عبر المائدة حيث كان يجلس أمامه ، وذلك لمراجعتها ، فأضاف الرئيس كلمة واحدة ، ثم أخذها إيجال يادين بتعليق من التهامى قائلا :

هذا مانتفق عليه ولا نعدل فيه أى شيء .. وبالفعل صدر البيان كما كتب على قائمة الطعام .

وفى اليوم التالى لزيارة الرئيس ، التقى بجميع الأحزاب ومنها الأحزاب الشيوعية والأحزاب الصغيرة ، ثم لقاء موسع مع حزب العمل بحضور جولدا مائير وإيجال ألون وشمعون بيريز . أى الهيئة الحاكمة السابقة فى إسرائيل .

وقد تحدث الجميع عن السلام مع مصر ، وأنه يمثل قمة آمال إسرائيل ، وإذا تحقق ذلك فستستقر الأوضاع فى الشرق الأوسط ، كما أشاروا إلى أن كل المطالب التى قالها السادات فى الكنيست يمكن تحقيقها بنسب مئوية بشكل أو بآخر إلا الضفة الغربية . فأجمعوا على أنهم لن يسلموها إلى قوة تعاديهم لأنها مقتل إسرائيل . ثم قالت مائير وأيدها جميع قيادات الحزب فيما ذهبت إليه من أنها لا تطمئن على القدس العربية ولا الضفة الغربية إلا لشخص واحد فقط هو الملك حسين . إنه الوحيد فى العالم العربى الذى بيننا وبينه اتفاق كامل على ألا تكون الضفة الغربية إلا فى يده ، ولن نقبل التفاوض مع ياسر عرفات ولا منظمة التحرير الفلسطينية ولا مع أى إنسان إلا الملك حسين .

وقد أجمع الحاضرون أيضا على عودة الضفة الغربية والقدس شريطة أن يكون ذلك إلى الملك حسين .

وهنا يعلق التهامى بقوله : وإذا كان هذا الكلام مسجلا على الجميع ، وإصرارهم على الاطمئنان للملك حسين ، فلابد له أن يدفع إلى المشاركة فى مفاوضات السلام .

ثم انتهت الزيارة ، ووصل الرئيس السادات ومرافقوه إلى المطار ، وعلى بعد من الطائرة التى سيستقلهاالوفد ، وقف التهامى وإيجال يادين ، لأن التهامى لم يرد مصاحبة السادات لمصافحة المودعين كما فعل فى الحضور .. وبادر يادين التهامى

بقوله : سأقول لك شيئا ونحن بعيدون عن كل الناس . وأرجوك أن تتذكرها دائما . ولتكن فى ذهنك بصفة مستمرة .

فتساءل التهامى عما يريد يادين قوله !

فأشار إيجال يادين بيده إلى حيث يقف بيجين وقال للتهامى : هذا الرجل لايريد السلام معكم ، وسيضع عقبات لا حدود لها ، ولذلك فأنا أبلغك الآن ، إذا وضع هذا الرجل العراقيل أمام السلام معكم ، فسأتولى رئاسة الحكومة ، وسأتعاون مع المصريين ، ولنستكمل خطوة السلام بالأسلوب الذى بدأه الرئيس السادات وتلبية لحضوره ، ونتعاون من خلالك مع مصر .

فسأله التهامى : هل تستطيع الحصول على رئاسة الحكومة بدلا من هذا الرجل ؟!

فرد يادين بقوله : والأمريكان يوافقون على ذلك .. بل إنهم يعلمون بهذا ، فقد حددوا له فترة زمنية محددة ، لإجراء اختباره خلالها ، وأنا عندى تفويض برئاسة الحكومة والتعاون معكم لا ستكمال خطوة السلام .

ثم ختم التهامى حديثه مع يادين قائلا : إذا أراد الله ، سنلتقى مرة أخرى .

وفى مقصورة الرئيس السادات بالطائرة حيث كان يوجد ، ومعه مصطفى خليل ، وعثمان أحمد عثمان ، وحيث كان السادات فى حالة انفعال ونشوة نجاح لإحساسه بالزهو ولخطوته .

فقال له التهامى : ياريس ، أنا عايز أضعك فى الصورة الآن ، من حيث بعض جوانب هذه الزيارة والذى قد وصل إلى علمى فيها بعض المعلومات الهامة ، وسرد له التهامى حديث إيجال يادين له : فنظر إليه السادات بتعجب وقال :

ياحسن إذا بيجين انتقل ورجع إلى المعارضه ، فلن نستطيع أن نسير فى السلام إطلاقا .

فقال التهامى : (ياريس) ، إن إيجال يادين يمكنه التعاون ، لأن بيجن سيضع عقبات لاحدود لها ويمكن أن أتعاون مع يادين نيابة عنك .

فرد السادات : ياحسن لا أستطيع أن أوقع أو أسقط بيجين إلى جانب المعارضة ، ثم سرد التهامى للرئيس السادات رسالة الفندق ، ومبررات عدم إبلاغه لها فى حينها ،

فشعر الرئيس السادات بارتياح .

وإن كانت أثناء المفاوضات ، بعد المبادرة إلى حين عقد مؤتمر كامب ديفيد ، فقد كان السادات يخص عيزرا وايزمان بأهمية وود خاص ، حتى إن وكالات الأنباء العالمية قد تناقلت هذا الاهتمام ، بأنها محاولة من الرئيس السادات للضغط على بيجين ، وكذلك لإقناع الرأى العام الإسرائيلى ، بأن عيزرا وايزمان هو رجل السلام الإسرائيلى الذى يمكنه الاتفاق معه ، وتحقيق السلام الإسرائيلى على يديه . وقد فطن بيجين إلى هذا ، وجرت مشادات عنيفة ، وانتقادات متعددة من جانبه لعيزرا وايزمان فى مجلس الوزراء وزملائه أيضا . والذى كان قائدا للطيران الإسرائيلى فى عام (١٩٦٧) وصاحب ضربة الطيران الأولى .

كما حاولت بعض الصحف العالمية أن تلفت نظر الرئيس السادات إلى أن هذه محاولة لن تنجح .

كما تردد اسم إيجال ألون فى الصراع على الحكم والقيادة داخل إسرائيل ، وحيث كان يفضله هنرى كيسنجر والذى كان قد أسر بهذا لوزير الخارجية المصرى عندما قال له : إنه شخصيا يفضل ألون بحزب العمل ، وأما بيجين فيلزم ضغط شديد عليه وبأسلوب صارم .

ثم عاد الوفد المصرى برئاسة السادات ، إلى القاهرة حيث كان استقباله حارا وحماسيا وبتلقائية من الجماهيرية المصرية ، أملا فى الخلاص من حروب لا طائل لها ، وللنهوض وحل المشاكل الداخلية ، ولا سيما الاقتصادية منها .

وكان ذلك الاستقبال بمثابة استفتاء لاحق على جواز هذه الزيارة من عدمها ، أو الرضا عنها أم غير ذلك .. وتبدت حقيقة مشاعر الجماهير المصرية فى رضاها وموافقتها على هذه المبادرة .. وتلك الزيارة التاريخية للقدس .

وإذا توقفنا قليلا أمام الصورة العامة ، والتى تفجرت بها المبادرة ، وبدت كأنها شهب فى الفضاء ، جذبت أبصار العالم أعداء وخصوما ، فإننا لابد من أن نطرق بعض ملامحه البارزة ولا سيما السياسية ، والتى قد غطت عليها المبادرة ، وألقت عليها بظلالها ، لتبدو أنها المخرج .. أو الطريق .. بالنسبة للرئيس السادات .

أولا : إن المفاوضات التمهيدية لعقد مؤتمر جنيف لم تصل إلى تحديد الأطراف

التى ستحضر ذلك المؤتمر ،تحديدا حاسما ولا سيما بالنسبة للوفد العربى والوفد الفلسطينى .

ثانيـــا : إن الوقت يمر بعد انتهاء حرب أكتوبر ، وستدخل القضية إلى مجال التجميد ، كما وقع ذلك مابين هزيمة يونيو (١٩٦٧) وحرب اكتوبر (١٩٧٣) ، وإن هذا الوقت ليس فى صالح القضية الوطنية ولا سيما استرداد سيناء والتى مر على احتلالها مايزيد على عشرة أعوام .

ثالثـــا : إن إسرائيل لا تخضع للضغط الأمريكى ، وأمريكا لاتشاء الضغط الفعال على إسرائيل بل إن وزراء خارجية مصر كالسيد إسماعيل فهمى ، ومحمود رياض ، قد ذكرا فى مذكراتهما أن كلا من نيكسون ، وفورد ، وكارتر ، قد همسوا لهم بعدم إمكان ضغطهم على إسرائيل ومن هنا كان لابد من دفع إمكانية هذا الضغط ، بذريعة وحجة قوية لا تقبل الجدل ، وكانت مبادرة السلام وزيارة القدس هى قوة الدفع المصرى للضغط الأمريكى على إسرائيل .

ورغم تعدد التعهدات الأمريكية لإسرائيل والتى تجلت فيما يأتى :

* اتفاق بين زعماء إسرائيل وخاصة أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلى وبين الإدارة الأمريكية ممثلة فى الرئيس ليندون جونسون حيث جاء به كملزم للطرفين : أن :

* تتعهد الولايات المتحدة بأن تحتفظ لإسرائيل بتفوق عسكرى كامل إزاء القوة العسكرية للدول العربية كلها .

* تتعهد الولايات المتحدة بأن تحول دون أى قرار فى الأمم المتحدة يوجه اللوم لها بسبب العدوان ، أو يفرض عليها الانسحاب من الأراضى المحتلة قبل أن يتحقق لها السلام الكامل بالضمانات التى تطلبها .

* تتعهد الولايات المتحدة – مهما كانت الظروف – بألا تمارس أى ضغط على إسرائيل تحت إلحاح أصدقائها العرب لكى تجرى انسحابات – ولو كانت جزئية – قبل اعتراف الأطراف العربية المعنية بها ، وقبولهم الفعلى لإنهاء حالة الحرب معها .

ويعلق هيكل على ذلك بقوله : إن هذه الشروط الثلاثة ظلت تحكم أزمة الشرق الأوسط من حرب الأيام الستة من (١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣) .

* حين بدأت مفاوضات المرحلة الأولى من فك الاشتباك رفضت إسرائيل أن توقع إلا بشروط مكتوبة وموقعة وملزمة بما لا يقبل الجدل أو التأويل .

وكانت هذه الشروط – وقد تضمنتها وقتها مذكرة تفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل بتاريخ (٢٠ ديسمبر ١٩٧٣) كما يلي :

* تتعهد الولايات المتحدة بتعويض إسرائيل بأسلحة أكثر تطورا عن كل مافقدته فى حرب أكتوبر .

* تتعهد الولايات المتحدة بأن تبحث جديا – وبنية الموافقة – فى تقديم صواريخ « بيرشينج » القادرة على حمل رءوس نووية إلى إسرائيل .

* تتعهد الولايات المتحدة بتقديم مساعدة اقتصادية لإسرائيل فى حدود ثلاثة بلايين دولار .

* تتعهد الولايات المتحدة بأن تنسق مع إسرائيل مقدما جميع مواقفها السياسية تجاه بقية أطراف أزمة الشرق الأوسط .

* وفى أغسطس (١٩٧٥) وقبل أن تضع إسرائيل توقيعها على فك الاشتباك الثانى مع مصر إلا بشروط مكتوبة وموقعة وملزمة . وكانت شروط إسرائيل فى ثلاث وثائق شهيرة :

* وثيقة أولى عن مؤتمر السلام فى جنيف تتعهد فيها الولايات المتحدة بألا تكون هناك دعوة للمؤتمر إلا فى توقيت متفق عليه مع إسرائيل .

* وتتعهد فيها الولايات المتحدة بعدم الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا سبقت المنظمة واعترفت بإسرائيل .

* وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تجرى مشاورات وافية وتنسق مواقفها . واستراتيجيتها فى مؤتمر السلام مع إسرائيل ، خصوصا فيما يتعلق باشتراك أى أطراف فيه .

★ وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تتأكد من أن جميع المفاوضات فى المسائل الحيوية سوف تكون على أساس ثنائى .

★ وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تعارض – وإذا دعت الضرورة بأن تصوت ضد أى مبادرة فى مجلس الأمن – تستهدف إجراء تغييرات على الشروط التى قام عليها مؤتمر جنيف .

★ وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تتأكد من أن دور الدولتين الداعيتين إلى مؤتمر جنيف يكون متسقا مع ماتم عليه الاتفاق فى مذكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إسرائيل فى (٢٠ ديسمبر ١٩٧٣) .

★ وثيقة ثانية : عن تأكيد من حكومة الولايات المتحدة إلى إسرائيل فى موضوع المساعدات العسكرية والاقتصادية :

★ تتعهد فيها الولايات المتحدة علاوة على ماتضمنته مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل – بأن تواصل إمداد إسرائيل بكل مايلزم لتقوية قدراتها الدفاعية ، وبالذات عن طريق إمدادها بأنواع متطورة من المعدات مثل طائرات « ف – ١٦ » .

★ وتتعهد الولايات المتحدة أيضا بعقد اجتماع مشترك لدراسة إمداد إسرائيل بقذائف بيرشينج .

★ وتتعهد فيها الولايات المتحدة بأن تقدم إلى الكونجرس الأمريكى طلبا بالموافقة على مساعدات عسكرية واقتصادية لإسرائيل تلبى كافة طلباتها .

★ وثيقة ثالثة « مذكرة جديدة باتفاق بين حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل » وتضمنت هذه الوثيقة تأكيدا آخر ومفصلا لتعهد الولايات المتحدة بتلبية كافة مطالب إسرائيل من السلاح .

★ ثم أضيفت إلى ذلك قائمة تعهدات أخرى :

★ تعهد أمريكى بضمان حصول إسرائيل على مايلزمها من البترول مهما كانت الأحوال .

★ وتعهد أمريكى بضمان قبول مصر بمرور كافة البضائع من وإلى الموانئ الإسرائيلية عبر قناة السويس .

★ وتعهد أمريكى بقبول وجهة نظر إسرائيل بالتوقف عن الحلول الجزئية وبأن يكون أى اتفاق قادم مع مصر اتفاق سلام نهائيا .

★ تعهد أمريكى بالتشاور مع إسرائيل فى أى خرق لبنود الاتفاق ، والعمل المشترك على تصحيحه .

★ تعهد أمريكى بالتصويت ضد أى مشروع قرار يقدم إلى مجلس الأمن وتجده إسرائيل – فى تقديرها – مؤثرا بشكل غير ملائم .

★ وتتعهد أمريكا برفض الانضمام ، ومنع الآخرين من الانضمام إلى محاولة طرح أى مقترحات لا توافق عليها إسرائيل .

★ وتعهد أمريكى بالوقوف إلى جانب إسرائيل عمليا ، إذا أحست إسرائيل بتهديد دولى موجه إليها .

★ وتعهد أمريكى بأن التزامات مصر بمقتضى الاتفاق ، وكذلك تطبيقه وصلاحياته وسريانه ، لا تتوقف على أى تصرف ، أو أى تطورات تجرى بين أية دولة عربية أخرى وإسرائيل . أى أن الاتفاق المصرى – الإسرائيلى قائم بذاته .

★ وتعهد أمريكى بمبدأ حرية الملاحة فى أعالى البحار وفى مضايق باب المندب والبحر الأحمر وخليج العقبة ، وأجوائها .

★ وتعهد أمريكى بأن الاتفاق المصرى – الإسرائيلى سوف يظل ساريا حتى يحل محله اتفاق سلام كامل .

★ وتعهد أمريكى بموافقة الكونجرس الأمريكى على هذه التعهدات الأمريكية كلها .

★ وتعهد أمريكى بأن مصر أخطرت ووافقت على كل التعهدات الأمريكية المقطوعة لإسرائيل .

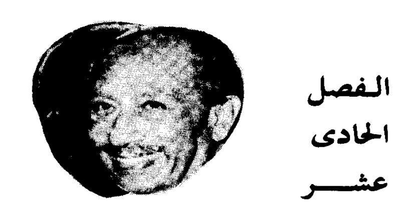
وهذه التعهدات التى أمكنها ، أن تؤدى بالقضية إلى طريق مسدود وعدم وجود

أى إرادة فى ميدان القضية إلا إرادة إسرائيل .

وكان على السادات أن يكسر هذه القيود المحيطة ، سواء تمثلت فى إسرائيل أو الولايات المتحدة ، أو الاتحاد السوفييتى ، والموقف العربى المتمزق داخل صراع عربى – عربى . لذلك كانت مبادرته وزيارته للقدس ، هى الضوء القوى الذى أوضح ملامح الصورة .. وبدت المبادرة داخلها هى المخرج الوحيد لحل القضية .



الفصل
الحادى
عشر



كامب ديفيد .. حركة
جديدة على رقعة الشطرنج !!



إن مؤتمر كامب ديفيد الشهير سيبقى ، لفترة زمنية طويلة ، محل جدل ودراسات وبحوث واجتهادات ، للعديد من الباحثين والسياسيين والمحللين . لأسبابه ودوافعه وتكوينه ومجرياته ونتائجه .

إلا أن أبرز ماقيل وكتب عنه ، قبيل انعقاده ، فى إحدى الصحف العالمية هو : « إن ذلك المؤتمر حركة جديدة على رقعة الشطرنج الدولية » . وكان هذا التعبير ضمن تصريح صحفى أدلى به السيد حسن التهامى لعميد المراسلين الأجانب بالقاهرة ، وقد أدلى به إليه فى الإسكندرية عقب اجتماع فانس بالرئيس السادات وإعلان انعقاد مؤتمر كامب ديفيد .

وإذا كنا نتأمل هذا التعبير ، فلنا اجتهاد فى ذلك .. عن مدى صوابه ومصداقيته عن دلالة هذا المؤتمر ونتائجه ، وخاصة بالنسبة لمصر ولمنطقة الشرق الأوسط .

وكان أحد الكتاب الكبار وهو محمد حسنين هيكل قد تساءل عن أنه كيف يغامر الرئيس كارتر بعقد هذا المؤتمر ، واحتلال منطقة الشرق الأوسط لديه أولوية متقدمة ، عكس الحال عندما تولى رئاسة أمريكا أو قبيل ذلك .. بل إنه ذهب فى تفسير ذلك بقوله : « إن التفسير الوحيد الذى وجدته من قبل — وقدمته — هو أن الرئيس الأمريكى الآن يتناول أزمة الشرق الأوسط من وجهة مصلحته الشخصية وأمنه الشخصى ، أى شعبيته على شاشات التليفزيون ، وضمان ترشيحه للرئاسة — وليس على أساس المصلحة العامة والأمن القومى للولايات المتحدة .

هذا ومن جانب آخر فإن كان هذا رأيا فى الرئيس الأمريكى . إلا أن هذا الأخير

ذاته وقبيل انعقاد المؤتمر بأيام قليلة .. قد أعلن :

إن مشكلة الشرق الأوسط تمس الأمن القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن احتمال فشل مؤتمر القمة فى (كامب ديفيد) سيؤدى إلى خلق مشكلة للأمن القومى فى أمريكا ، وإلى توجيه اللوم إليه شخصيا .

وقال كارتر : إنه لن يتصرف خلال الاجتماع كوسيط لا شأن له . وأعرب عن أمله فى أن يتوصل أطراف المؤتمر إلى وضع إطار للسلام فى الشرق الأوسط ؛ لأن فشل المؤتمر سيسفر عنه أزمة جديدة فى المنطقة .

هذا . وإذا كان ذلك مفهوم الرئيس الأمريكى حول المؤتمر !
وذاك .. تفسير أحد كبار المحللين السياسيين !
فماذا كان مفهوم وحركة الرئيس السادات .. نحو هذا وذاك ؟

فقد كان هناك تصريح صحفى للرئيس السادات فى أول يناير عام (١٩٧٧) جاء به :

أنا ، كما أقول دائما ، متفائل . وأمامنا الكثير الذى يجب أن نفعله فى التحرك نحو السلام ، خصوصا بعد أن انتهت الانتخابات الأمريكية ، وتم انتخاب الرئيس الأمريكى الجديد ، وأصبح كل شىء مهيأ لأن تستأنف الولايات المتحدة الأمريكية دورها الذى هو أساسى فى مشكلة الشرق الأوسط .

وعن تصريح كارتر بأنه لن يكون مستعدا لأن يتقبل ضغطا باتجاه عمل أى شىء لايريد هو أن يفعله .. قال السادات :

إننى لا أحاول أن أدفع الرجل أو استعجله . ولكن الحقيقة هى أننا بدأنا التحرك نحو السلام بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣) والولايات المتحدة خلال نيكسون وفورد وكيسنجر بدأت مع مصر تحركا نحو السلام . وهذا التحرك تعطل مرتين :

مرة بسبب قضية ووترجيت ، وأخرى بسبب عام الانتخابات الأمريكية . والذى أقوله إذن هو : أن نستأنف قوة الدفع فى التحرك نحو السلام .

ثم قال : إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن ترى سلاما فى المنطقة فإن ذلك

ممكن ولو فى شهر واحد .. وأنا أقول دائما إن (٩٩) فى المائة من أوراق اللعبة فى يد أمريكا .

وهذه هى الحقيقة .

ولنا الآن الاجتهاد التالى فى إطار لعبة الأمم ، والتى حرك فيها الرئيس السادات حركته القوية على رقعة الشطرنج الدولية لتحقيق الأهداف الوطنية .

أولا : كما يقول هذا المحلل السياسى الكبير فإن الشواهد قائمة على أن أزمة الشرق الأوسط لم تكن ضمن الأولويات المبكرة لرئاسة جيمى كارتر .

ثانيــا : إن حركة السلام قد تعطلت مرتين بسبب مشاكل داخل أمريكا .

ثالثــا : لم يحدث تغيير جذرى أو عميق داخل السياسة والمجتمع الإسرائيلى ، حيث إن رابين رئيس وزراء إسرائيل من حزب العمل الذى يحكم إسرائيل طيلة مايقرب من ثلاثين عاما .

رابعــا : انتهت الانتخابات الأمريكية والرئيس كارتر يتسلم مهام عمله فى (٢٠ يناير ١٩٧٧) .

خامسا : الرئيس السادات يفكر فى استثمار مناخ مناسب لحركة السلام التى يقودها ويخططها وينفذها لتحقيق الأهداف الوطنية المصرية .

سادسا : إن دفع الرئيس السادات للرئيس كارتر بأن يضع فى أولوياته المتقدمة مشكلة الشرق الأوسط ليست دفعا شخصيا ، إنما هو دفع موضوعى يرتبط بدفع الولايات المتحدة كدولة ، وليس برئيسها كفرد .. لأن الولايات المتحدة دولة مؤسسات وأجهزة حكم عديدة . وما على الرئيس إلا إدارة وتنفيذ مخططات ومفاهيم هذه المؤسسات والأجهزة . ومن هنا يسقط المبرر الشخصى للرئيس ، كما فسر ذلك أحد المحللين الكبار .. وإن جاز ذلك فى دولة نامية فإنه لايجوز فى دولة كالولايات المتحدة الأمريكية .

سابعــا : إن دفع الرئيس السادات لمشكلة الشرق الأوسط لتكون ضمن الاولويات المتقدمة لدى الولايات المتحدة قد جاء تحقيقا لما سبق أن ردده الرئيس

جيمى كارتر فى أواخر حملته الانتخابية ، ومن مقر الحملة عندما قال : إن الذى فهمته هو أن الأزمة فى حالة سيولة . وقد تجد ظروف ليست فى حسابى الأن تعطينا فرصة للتقدم . ولست أريد مسبقا أن أطرح حلولا لم أفكر فيها . كما أنى لا أريد أن أقفل الباب أمام أية ظروف قد تجىء لنا بمواقف ملائمة للحركة !

وإذا جاز أن يكون هذا الموقف شخصيا أثناء الحملة الانتخابية ، فإنه بعدها يكون موقف دولة وليس موقف شخص حتى لو كان الرئيس . وفى ضوء ذلك كانت حركة السادات فى دفع المشكلات إلى الأولوية السابقة ما عداهما من أوليات أخرى لدى الولايات المتحدة .. ومن هنا كانت حركته الخفية للسلام من خلال اتصالات التهامى – موشى دايان ثم زيارة القدس .

ثامنـــا : إصرار الرئيس السادات على استكمال مبادرة السلام ومنهجها للحل أثناء وجود مناحيم بيجين رئيسا للوزراء ، بل إنه لم يبدأ اتصالاته السرية قبل تولى بيجين رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، وكان يهدف إلى التعامل مع زعيم إسرائيلى قوى من الأصوليين بالنسبة للشعب الإسرائيلى ، حتى يمكن التأثير فيه ، والتزامه وارتباطه أمام الرأى العام العالمى ، وبأن تغيير سياسة بيجين الجذرية فى الصراع العربى – الإسرائيلى ، وتحويل تطرفه إلى الإقرار بالحقوق العربية ، واستردادها منه بالذات ، لهو دليل على صواب وجهة النظر العربية إزاء وجهة النظر الإسرائيلية الأصولية والجذرية والتى تتمثل فى مناحيم بيجين أحد صقور الدعاة الغلاة للصهيونية العالمية ودولة إسرائيل الكبرى . ومن هنا فقد رفض السادات تنحية بيجين من رئاسة الحكومة للأسباب المشار إليها والتى حاولت بعض العناصر الوطنية المصرية والأمريكية أيضا إقناع السادات بها . وقد كان إصراره قد صرح به لمستشاره حسن التهامى الذى قال له : « سأوقع اتفاق ياحسن مع بيجين .. لازم أوقع اتفاق مع بيجين .. لأنه لو انتقل إلى المعارضة ، فلن يكون هناك سلام ولا اتفاق ، وسيعرقل أى خطوة للسلام » .

ولعلنا نذكر حديث إيجال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى مع حسن التهامى

فى مطار بن جوريون بعد انتهاء زيارة القدس ، وأثناء مراسم وداع الرئيس السادات من قبل المسئولين الإسرائيليين ، وهذا الحديث الذى دار حول إمكان تنحية بيجين من رئاسة الوزارة ليتولاها إيجال يادين وذلك لاستكمال عملية السلام .

ولكن إيجال يادين لم يطرح كبديل – فيما بعد – لبيجين ، إنما كانت هناك أسماء أخرى أكثر لمعانا قد طرحت فى الفترة مابين المبادرة نوفمبر (١٩٧٧) وكامب ديفيد فى سبتمبر (١٩٧٨) وبالتحديد فى الفترة التى تبدأ من مارس (١٩٧٨) ، حتى انعقاد مؤتمر كامب ديفيد أو قبله بقليل .

وهذا البديل قد طرح فى وكالات الأنباء العالمية وسط تكهنات وتوقعات من المراقبين السياسيين ، وكذلك فى الأوساط الأمريكية والإسرائيلية .

وكانت الأسماء البديلة تدور حول شيمون بيريز زعيم حزب العمل الإسرائيلى المعارض حينذاك وعيزرا فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلى ، والذى كان من أقرب سياسيى إسرائيل علاقة ودية بالرئيس السادات ولاقتناع الأخير بمرونة وتفهم وسعة إدراك الأول .

وكان هذا الأمر قد أعلن لأول مرة على لسان الرئيس الأمريكى كارتر ، ردا على سؤال خاص برئيس الوزراء بيجين عن أنه قد لا يكون الرجل المناسب لرئاسة الحكومة فى الظروف الراهنة ، فقد أعلن كارتر قائلا :

أستطيع أن أقول بلا لبس : إنه لا أحد يشغل مركز المسئولية فى حكومة الولايات المتحدة ألح على الإطلاق إلى أن رئيس الوزراء بيجين ليس مؤهلا لكى يكون رئيسا للوزراء ، أو أنه ينبغى استبداله ، وهذا النبأ الذى لا أعرف مصدره زائف تماما . وأعتقد أن رئيس الوزراء بيجين وحكومته قادران على التفاوض بطريقة مرنة بما يكفى للوصول إلى اتفاق مع مصر ، ثم الأردن والدول المجاورة الأخرى فيما بعد . وهذا هو أملنا واعتقادنا أيضا . ونحن لم نيأس من إمكان التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات فى الشرق الأوسط فى ظل حكومة بيجين كرئيس للوزراء .

وفى مقابلة مع مراسلة فى البيت الأبيض **B. FELDMOM** والمتخصصة فى الشرق الأوسط قال : إننى لم أتصور أبدا ولم أتحدث بكلمة واحدة عن محاولة تنحية رئيس الوزراء بيجين عن منصبه . ولا أعرف كيف أو لماذا أو أين بدأت هذه الشاعة

ولكنها لم تصدر عن أى شخص فى حكومتى . وكان ذلك فى (٣٠ أبريل ١٩٧٨) .

نفى وزير الخارجية سايروس فانس ما أشيع من أن الرئيس كارتر وفانس شخصيا يريدان إخراج بيجين من الحكم وقال : إن هذا القول ليس صحيحا بالمرة ، وليس من شأن أمريكا التدخل فى الشئون الداخلية لإسرائيل .

ولكن الرئيس السادات حاول الضغط على بيجين من خلال تعميق علاقته بما يراه من قوى سلامية معتدلة أو مرنة أو لديها نوايا أصدق من بيجين نحو السلام ، وعلى ذلك فقد التقى بشيمون بيريز فى (٨) يوليو فى فيينا بالنمسا ، وكذلك يوم (١٣) يوليو أيضا بعيزرا فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلى . وعقب اجتماع الرئيس السادات مع هذا الأخير فى سالزبورج ، فقد حضر اجتماعا لمجلس الوزراء الإسرائيلى وعرض اقتراحا للرئيس السادات فحواه بأن تعيد إسرائيل مدينة العريش للسيادة المصرية كبادرة تثبت حسن النية وردا على زيارته للقدس . وكان قد نقل عيزرا وايزمان أيضا إقامة معبد ومسجد وكنيسة فوق جبل موسى بجنوب سيناء .

وكان للقاء الرئيس السادات بالاثنين الأخيرين رد فعل لدى بيجين ، حيث قال فى حديث للتليفزيون الأمريكى ، أجرته معه محطة « سى . بى . اس » يوم (٢٣ يوليو ١٩٧٨) على الهواء ، حيث ذكر ردا على سؤال حول اتهام الرئيس السادات له بأنه يمثل العقبة الوحيدة أمام السلام : ماذا أستطيع أن أفعل إذا كان لا يريد رؤيتى ، إنه يحب أكثر عيزرا فايتسمان وزير الدفاع .

ورد مناحيم بيجين بغضب على سؤال حول احتمال إحالته إلى التقاعد قائلا :

إننى لا أعتزم أن أقدم استقالتى ، لقد انتخبت بطريقة شبه مباشرة من الشعب الذى كان يعلم أننى سأتولى منصب رئيس الوزراء فى حالة فوز كتلة ليكود . وأكد أن إسرائيل سوف ترفض أى ضغط تمارسه الحكومة الأمريكية ، إلا أنه أعرب عن اعتقاده بأن « الرئيس الأمريكى كارتر سيظل مخلصا لتعهدات بلاده تجاه إسرائيل » .

ولكن بيجين شعر بأن القوى المعارضة أمامه حول أسلوب تفاوضه مع السادات ، ربما تأتى ثمارا لا تحقق له أهدافه .. ولذلك حاول أن يصادر على رغبة المعارضة فى إحراجه والضغط عليه فأوعز لحزبه وللائتلاف الحكومى الذى يتزعمه كرئيس

للوزراء أن يتعين بالكنيست لضرب المعارضة .

فقد وافق فى (٢٤ يوليه ١٩٧٨) الكنيست الإسرائيلى بأغلبية (٦٨) صوتا ضد (٣٧) على مشروع قرار تقدم به الائتلاف الحكومى ، وأعرب بذلك عن موافقته على سياسة حكومة بيجين . و لم يتخلف أى نائب بأحزاب الائتلاف عن الموافقة على القرار ، وقد رفض الكنيست بنفس عدد الأصوات (٦٨) ضد (٣٧) مشروع قرار عمالى ينص على أن أسلوب التفاوض ، الذى تطبقه الحكومة يؤدى إلى طريق مسدود ، ويوصى باعتماد وثيقة الدولية الاشتراكية كأساس للمفاوضات التى يجب أن تجرى على أساس مبدأ الانسحاب الإسرائيلى من جميع الجبهات والسلام القائم على تقديم تنازلات إقليمية .

وقد اختتمت المناقشة بتصريح لمناحيم بيجين أثار احتجاجات واستفسارات عنيفة للغاية ، حيث قال : إن إسرائيل لن تتنازل عن أى حبة رمل فى سيناء كهدية ، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات . وأضاف بيجين : إذا كان الرئيس السادات على استعداد للتفاوض لعقد معاهدة سلام فإننا على استعداد لمواصلة السعى من أجل التوصل إلى تسوية بالصبر والمثابرة والصلابة المطلوبة ، وقال : فى حالة عدم توقيع معاهدة سلام فإننا سنسعى لإقامة علاقة تعايش سلمى مع جيراننا مثل العلاقات التى سادت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بين دول غرب وشرق أوربا .

وقال بيجين : إن إسرائيل رفضت طلبا تقدم به السادات لإعادة العريش وجبل سيناء . لأن ذلك كان سيصبح بادرة من جانب واحد ، والسياسة ليست تقديم بوادر .

غير أن بيجين قال : إنه إذا وافق السادات على إجراء مفاوضات مباشرة مرة أخرى مع إسرائيل كما هو متوقع أن يتم فى غضون مايقرب من أسبوعين ، فإننا سنقدم له اقتراحا معينا فى مقابل إعادة العريش وجبل سيناء .

و لم يشأ بيجين أن يكشف النقاب عما عسى أن تطلبه إسرائيل فى مقابل العريش وجبل سيناء ، غير أن الصحف الإسرائيلية تكهنت بأن إسرائيل تريد اعترافا مصريا بالمستوطنات الإسرائيلية أو تسهيلات عسكرية فى سيناء .

وقد رفض بيجين أن يصف هذه الصفقة بأنها اتفاقية جزئية أو مؤقتة ، غير أنه قال : إنها قد تؤدى إلى إقامة علاقات سلمية فى منطقة معينة ثم يصبح بالإمكان حينذاك أن نواصل ذلك فى مناطق أخرى على أساس متبادل .

وأعلن مناحيم بيجين أن حكومته تحظر بصفة رسمية من الآن فصاعدا أى اتصال بين أعضاء المعارضة ، ورجال الدولة العرب . ووجه كلامه للمعارضة قائلا : إنه لا يدخل فى اختصاصكم إجراء مفاوضات هى من اختصاص الحكومة فقط .

وكان رئيس وزراء إسرائيل يشير بذلك إلى المحادثات التى جرت بين شيمون بيريز والرئيس السادات فى سالزبورج ، وكذلك رفضه السماح بعقد لقاء بين بيريز والملك حسين فى لندن بعد ذلك ببضعة أيام ، وقد أثار تصريح بيجين احتجاجات عنيفه للغاية من جانب أعضاء المعارضة ، وقد تميزت المناقشة بصفة عامة – وخطاب بيجين بصفة خاصة – بمقاطعات واستفسارات عنيفة للغاية ، لم يسبق لها مثيل فى الحياة البرلمانية الإسرائيلية .

وحينما ووجه بيجين بطلب تقديم استقالته قال : إننى لن أقدم على ذلك ، إننى منتخب ، ولقد أعطانى الشعب تأييده .

وانتقد بيجين حزب العمل بشدة بسبب الأنباء التى تسربت من الاجتماع السياسى المغلق والتى نسبت إلى شخصيات من الحزب ، من بينهم جولدا مائير وقولها : « إن بيجين ليس فى حالة عقلية أو جسمانية تسمح له بالحكم » .

وردا على ذلك قال بيجين : إنه ينبغى أن تخجل جولدا مائير من نفسها ، وأضاف : إن لجنة سياسية قد جعلت من نفسها لجنة طبية ، وأعلنت رأيها فيما يتعلق بصحتى !

وفى حديث لمناحيم بيجين يوم (٢٥ يوليه ١٩٧٨) مع محطة ان . بى . سى . الأمريكيه سئل عما إذا كان يعتقد أنه ستكون هناك فرص لإحراز تقدم قبل أكتوبر فأجاب:« إنه قد يكون هناك كثير من التقدم » والذى قاله الرئيس السادات:إن هناك حاجة لإحرازه قبل هذا التاريخ .

ومما سبق يتضح أن الرئيس السادات بمبادرته .. والتى حاول بيجين إفشالها ، وإصرار السادات على استثمار المناخ المناسب والمهيأ للسلام ، وهو ترقب ولهفة الرأى

العام العالمى والأمريكى والإسرائيلى ، والذى قد صنعه أنور السادات ، فكان لابد من أن يستمر من خلال اجتماعات متوالية ومناورات عديدة ، وتحالفات جانبية ، ومفاوضات فرعية ، أن يصل إلى هدفه الوطنى المصرى . وألا يهدر ما حققه من فرصة سانحة ، ومن هنا جاءت موافقته على حضور مؤتمر كامب ديفيد ، وما سوف يحققه من مكاسب فهى بالفعل مكاسب ، مقابل لا مكاسب لإسرائيل ، حيث إن لديها بالفعل مكاسب أرضية ممثلة فى احتلالها للأرض ، ومكاسب سياسية أيضا .. وبالتالى فما سيتحقق فهو مكسب – إن لم يكن كل شىء – فإنه بعض الشىء .. وهذا ماحدث بالفعل .

وذلك المؤتمر الشهير بكامب ديفيد ، ربما يدهش الكثيرين بأن مازال مجهولا .. رغم نتائجه التى أعلنت ، ونفذ بل وطبق بعضها .

ومجهول .. لأن كل طرف أو معظم أطراف ذلك المؤتمر الشهير ، قد أعلن أو كتب أو ذكر كل أو بعض مايخص دوره فيه ، وألقى الضوء وأحيانا الظلال على أدوار الآخرين ، تبعا لما يراه من دوره كبيرا أم صغيرا ، ضخما أم ضئيلا ، وفى ضوء ماأعلن ، وذكر ، فإن التناقض البين والظلال الكثيفة تلف هذا المؤتمر بشىء من الغموض . .

فهناك مذكرات الرئيس الأمريكى جيمى كارتر .

يلمح فيها بلقاءات سرية مع الرئيس السادات .. ومناحيم بيجين . ولكن التحيز واضح مع بيجين وقلقه على حياة الرئيس السادات فى إحدى ليالى كامب ديفيد .

وما أشار إليه من محاولة اغتيال الرئيس السادات فى كامب ديفيد من أحد أعضاء الوفد المصرى .

ومذكرات سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى .
ومذكرات بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى .
ومذكرات محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصرى .
ومذكرات عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى .
ومذكرات موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلى .

وهؤلاء ضمن أعضاء الوفود الأمريكية والمصرية والإسرائيلية ، التى اجتمعت فى

كامب ديفيد ، وهناك عضوان أو ثلاثة من أعضاء هذه الوفود ، لم يدلوا بمذكراتهم أو شهاداتهم حتى الآن عن ذلك المؤتمر واجتماعاته وهم : مناحيم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلى ، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الذى عين مباشرة فور استقالة إسماعيل فهمى الذى لم يتحمل مسئولية زيارة القدس ، والسيد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية ، والرجل الثانى فى الوفد المصرى بعد السادات ، والذى أشارت إليه الصحافة العالمية والعربية بأنه مهندس مبادرة السلام وبالتالى فقد كان أقرب الشخصيات إلى السادات من قبل المبادرة .

وإذا كان لنا أن نستعين بمذكرات أحدهم ، والتى لم تنشر من قبل ، فستكون من مذكرات أو شهادة حسن التهامى فى السطور القادمة ، وبعد ذلك لنا حديث حول هذه الشهادات التى أدليت والتى أعلنت حول ذلك المؤتمر .

وأما الكلمة .. فهى حول المؤتمر من ناحية المكان والزمان والأشخاص والأهداف .

فالمكان : ضاحيته كامب ديفيد المقر الصيفى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية يحيطها من عوامل ومقومات الأمن مالا يستطيع أحد اختراقه ، بل إن من يدخل كامب ديفيد ، مهما كانت حركته داخل أسوارها ، فهى مقيدة إلى حد كبير .

وداخل هذا المكان المقيد بالمسافات القصيرة والمتلاصقة والضيقة .. تكثر الحركة القصيرة بالتبعية ، وتبدو كثيفة لضيق المكان .

وأما الزمان فهو فترة محددة ، سيف مسلط على الوفود الثلاثة ، لابد من أن يقطعوا هذه المفاوضات فى زمن محدد ، وإلا قطعهم هذا الزمن وبدا فشلهم أمام العالم أجمع ومن هنا كان التوتر والأعصاب المشدودة واللهفة والإثارة والكتمان والانفعال .

وأما الأشخاص ، فقد تداولوا ليس بنظام محدد ، وإنما كان التداول ثنائيا بين أعضاء كل وفد بمفرده ، وثنائيا بين وفدين ، ثم ثلاثيا بين الوفود كلها ، وآحاديا بين هذا وذاك ، من كل طريق هناك أطراف فى حركة دائمة وجانبية ورئيسية ، وعشرات من اللقاءات والأحاديث والهمسات واللهجات المتنوعة لكل طرف وحالته النفسية ودوره فى هذه المفاوضات ، وكفاءاته وقدراته ، ولذلك فإنه لمعرفة حقيقة

مادار فى ذلك المؤتمر يستلزم أن يدون كل طرف (كبيرا أم صغيرا) أى مذكرات أو يدلى بشهادته ، ويترك ذلك للتاريخ للحكم بالتحليل والتنسيق ثم النتيجة .

ومن هذا المنظور .. فإن هناك أهداف كل وفد ، بعضها معلن ، وآخر خفى ، نوقش بعضها ولم يقع جدل ببعضها أيضا « وكل ماأذيع يعد أهدافا ، بعضها تحقق والآخر لم يتحقق ، فالأهداف متشابكة ومتداخلة » حتى كانت النتيجة التى أعلنت وهى بمثابة بعض الخيوط التى أمكن استخلاصها من عنكبوت الأهداف المتشابكة والمتداخلة ، ومن هذه الخيوط حاول كل طرف فيما بعد أن يشد أو يستخلص خيطا أو أكثر ، لتحديد الأهداف ووضوحها ، وإعلان ماكانت ، رغم أنها لم تكن كذلك فى خضم أحداث ذلك المؤتمر ، إلا أن الذاتية الإنسانية ، تميل إلى التفرد .. ولكن التاريخ لا يهمه ذلك بقدر مايهمه المؤتمر .

ولن ندعى لأنفسنا أننا سنقوم بدور التاريخ أو أن نقوم بمقامه ، ولكننا سنعرض هنا لشهادة أحد أطراف ذلك المؤتمر وهو عنصر وطنى مصرى ، وكذلك التعرض لنتيجة كامب ديفيد فى ضوء ملابسات الواقع التى أعلنت فيه .. وحقيقة هذه النتيجة ودورها التاريخى فى الصراع العربى – الإسرائيلى .

وهذه الشهادة للسيد حسن التهامى ثانى أعضاء الوفد المصرى موجزة ، وتلقى أهم ضوء على نتائج كامب ديفيد التاريخية والأسباب الموصلة إليها وأدوار كل طرف وأخطائه بتجرد عن الأهواء الشخصية والتى التزمنا بها فى هذا السرد .

* ومن ذلك ، كان الاجتماع الأول والأخير أيضا فى بداية المؤتمر بكامب ديفيد بين الوفدين المصرى والأمريكى . وكان هذا الأخير يضم : الرئيس جيمى كارتر ، وسيروس فانس وزير الخارجية وبريجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى .

والوفد المصرى يضم : الرئيس السادات ، وحسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية ، والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، وأسامة الباز يقول حسن التهامى فى ذلك : بدأت مفاوضات كامب ديفيد بليلة حزينة ومؤلمة فى ذات الوقت ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خيبت آمالنا ، منذ أن دخلنا معسكر الاعتقال السياسى .

وكنت قد التقيت بالرئيس السادات قبل الاجتماع ، إذ كان قد استدعانى الرئيس

السادات لمقابلته وكان يبدو مكتئبا وفى حالة من الأسى قد طرأت عليه ، وحيث لم يكن كذلك فى الصباح ، وقال لى : « إن الموقف الأمريكى غير مشجع ، وعلينا أن نناقشهم فى موقفهم من المفاوضات من البداية ؛ لأن كارتر لم يستجب لأى طلب من طلباته (الرئيس السادات) .

وتوجهنا إلى صالة الاجتماع ، وكان يبدو محمد إبراهيم كامل فى حالة غضب شديد لعلمه بالموقف الأمريكى غير المشجع على الإطلاق ، فلقد ووجه السادات والوفد المصرى فى تلك الليلة برفض الولايات المتحدة لورقة العمل المصرية كأساس للتفاوض ، ولم يبد الوفد الأمريكى أية استعدادات للقيام بدور الوسيط النشط لإقناع وفد إسرائيل بقبول المبادىء والمسلمات على أقل تقدير .

وأعطى كارتر للسادات أول كلمة فى ذلك الاجتماع حيث قال الرئيس السادات وعلى وجهه علامات الأسى واضحة بأنه كان يأمل - ولا يزال - أن يتخذ الرئيس كارتر موقفا مع مايعرفه عنه من لباقة وفهم لأساس القضية وللحقوق العربية والمصرية الثابتة وأنه لا مجال للمساومة أو التراجع عن مواقف مبدئية .

ورد عليه كارتر بحديث زادنا أسفا ، وبدا وكأنه يريد للوفد المصرى أن يرجع إلى نقطة الصفر وأن يبدأ مفاوضاته بدون شروط مسبقة تماما كما أرادها هنرى كيسنجر فى الماضى ، لا غالب ولا مغلوب . وأوضح كذلك أن الولايات المتحدة لا يمكنها الضغط على الطرف الإسرائيلى ، وأنها تترك لكل وفد الحرية كاملة فى المناورة إلى أن تتضح الأمور .

وكان الرئيس السادات يستمع لهذا وكأنه لا يستمع ، لما ساد جو الاجتماع وماقبله من شعور بخيبة الظن والأمل ، فقد كان هذا الموقف الطارىء الواضح للوفد الأمريكى مخالفا تماما لما كنا نتصوره من إقدام أمريكا وقبولها أن تكون شريكا كاملا فى المفاوضات ، وتسعى إلى تحقيق اتفاق يحفظ لكل طرف حقوقه على الأقل .

ووجدت نفسى مضطرا إلى أن أطلب الكلمة من الرئيس السادات باللغة العربية فقلت له :

« خلينى أكلم الراجل ده وأرد عليه » .. ورحب السادات بذلك .. ووجهت الكلمة مباشرة إلى الرئيس الأمريكى فقلت له ولوفده : « إننا نناقشكم هنا بمنطق

الحجة والصدق ومبادىء الشرف والكرامة ، ومن منطلق حجتنا السلمية وإثباتنا لحقوق العرب التى لابد أنكم تعرفونها جيدا (ولاحظت أنه عند التحدث عن الشرف والكرامة أن تلفت سيروس فانس إلى من حوله متحمسا ومؤمنا على ما أقول) وأن هذه المبادىء والمثل التى اخترناها لتكون طريقنا إلى التوافق معكم ، نعتقد أنها هى التى ستوصلنا إلى أسس الحل العادل إذا كنا نريد سلاما شاملا ، يقوم على أساس احترام هذه الحقوق ، سلام الشرف وليس السلام الذى يمكن أن تفرضوه على المنطقة ، وإذا تحيزتم للطريق الآخر ونتج عن هذا التحيز أى اتفاق ، فسوف يكون نجاحه نسبيا مؤقتا وسطحيا ، ولن تقبله المنطقة بل سيكون ذلك الحل المفروض علينا هو نفسه بداية الفشل والرفض والقلاقل فى منطقتنا كلها ، وضدكم قبل أن يكون ضدنا » .

ويستطرد التهامى فى مذكراته قائلا :

ولفتُّ نظره إلى عدة اعتبارات أهمها أننا لم نكن نتوقع من رئيس أمريكا الذى أخذ على عاتقه هذه المجازفة بعقد مؤتمر قمة أن يتخلى منذ البداية عن الواجب الطبيعى والتلقائى للشريك الكامل ، ولا أن يرفض منذ البداية ورقة العمل المصرية التى تحوى الحد الأدنى الذى تقبله مصر والذى لا يحتاج إلى تدليل قانونى أو تاريخى أو عرفى ، وإن كنا مستعدين لمناقشتكم لكى تناقشوا أنتم كما طلبتم « الوفد الإسرائيلى » كوسيط يمنع الاحتكاك والمواجهة ، وإننا نتوقع أيضا أن تلتزم أمريكا بمواقفها السياسية السابق إعلانها - على الأقل - تجاه المشاكل المعروضة فى ورقة العمل المصرية ، والمبنية أساسا على القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، وعلى المصالح العربية الثابتة والتى لا نزاع فيها ، وأننا مع علمنا بقدر اهتمام أمريكا بإسرائيل ورعاية مصالحها وأمنها ، بل وإعاشتها ، لا نتوقع من أمريكا أن تجازف فى هذا الاجتماع بنصرة إسرائيل والوقوف بجانبها على حساب المصالح العليا للمنطقة كلها بما فى ذلك مركز أمريكا الأدبى ومصالحها هى ذاتها .

ويقول التهامى : وختمت حديثى إليه مباشرة بتاكيدى له آن آى صيغة اتفاق يتمخض عنها مؤتمر كامب ديفيد وتفرضونها على الرئيس السادات لن نقبلها نحن العرب مهما كانت صياغتها ، أو مهما قبلها طرف من الأطراف تحت هذا الضغط الذى نلمسه ونرى معظمه من أول يوم فى كامب ديفيد .

وأنت كرئيس أمريكا سأوجه إليك سؤالا : فإذا احتلت قوة أجنبية قدما مربعا

من أرض أمريكا ولم تهب للدفاع عنها ، ولو حتى فى حدود قدم مربع فلن تبقى على كرسيك هذا (٢٤) ساعة كرئيس . ويكفينى أن تعرف أنك لا يمكنك أن تتفاوض مع عدو لك على أرض محتلة وتقر بمبدأ الجلوس معه وهو يحتل شبرا من أرضك ، وكنا نحب أن نسمع منك كلاما مخالفا لما قلته .

واحمر وجه كارتر عدة مرات وأنا أتحدث إليه ورد على بكلمة قصيرة بعد أن نظر إلى فانس عدة مرات ثم قال : « إن أمريكا ستحاول أن تلتزم بسياستها المعلنة وأنها ستمارس دورها بدون ضغط على أى طرف وسوف تنتظر لترى نتيجة الاجتماعات » .

ثم طلب محمد كامل وزير الخارجية الكلمة أيضا بعد ذلك ، وركز على نقطة هامة وردت فى حديثى باختصار وهى تعداد مواقف أمريكا الثابتة تجاه القضايا العربية ومصالحها المرتبطة بهذه السياسة والتزامها الأدبى أمام مجموع دولنا وأمام مصر ، وختم حديثه أيضا بأن التراجع عن هذا الخط الأمريكى تجاه الأرض المحتلة والقدس وقرار (٢٤٢) لا يفيد أى طرف من الأطراف ولا يبعث على الثقة فى أمريكا .

وظهرت على وجه الوفد الأمريكى بعض علامات التعجب من هذه المعارضة فى الوقت الذى ارتاح فيه الرئيس السادات من استعراض هذه المواقف ، وإن كان موجزا .

ويقول التهامى : تم هذا فى ليلة اليوم الأول لوصولنا وانصرف الوفدان ، ولم يجتمعا مرة أخرى على هيئة وفود طيلة فترة المفاوضات . وبدأت الاتصالات المكثفة والفردية خلف الكواليس وفى منازل ومساكن الرؤساء الثلاثة فى أغلب الأوقات .

وأما نقطة الصفر التى أشار إليها حسن التهامى فى قوله السابق .. فيعود ليوضحها بقوله : ونقطة الصفر تلك جاءت نتيجة مشادة عنيفة ومواجهة بين الرئيس السادات ومناحيم بيجين أمام الرئيس كارتر ، وبحضوره ، عندما أراد بيجين أن يعترض على كل شىء من البداية ، بما فى ذلك التفاوض على إخلاء صحراء سيناء وعدم قبوله التسليم بإعادة الأرض المصرية حتى الحدود الدولية إلى مصر ، أو الإقرار بسيادتها عليها كلها ، وتراجع عما سبق أن أقره موشى دايان فى اجتماعات المغرب .. وتسليمه السابق بمبدأ إزالة المستعمرات الإسرائيلية ومطاراتها عن أرض سيناء كلها كشرط

أساسى لقبول التحدث عن إحلال السلام فى الشرق الأوسط .

وأثار ذلك حفيظة وغضب الرئيس السادات الذى قال لبيجين : « إنك لم تهزمنى فى حرب (١٩٧٣) .. ولكن أنا هزمتك .. وكان فى مقدورى أن استمر فى التقدم العسكرى على أرض سيناء حتى أستعيدها من قواتك التى انهزمت أمامى فى الساعات الخمس الأولى .. فكان رد بيجين أنه لم يهزم فى حرب يوم الغفران ، وإن كان قد فوجىء مع زملائه بهذا الهجوم إلا أنه أيضا قد عبر قناة السويس بقواته ودخل إلى مشارف الكيلو ١٠١ على طريق السويس القاهرة ، وكان فى مقدوره أن يحتل ضفة القناة الغربية مقابل احتلال أنور السادات للضفةالشرقية فى سيناء .

فثار عليه السادات وقال له : « ماكان لك أن تعبر قناة السويس لولا مساعدة أمريكا لك .. وأنا أحدثك الآن أمام رئيس أمريكا نفسه .. وأنت لم تهزمنى أبدا .. وردد أنور السادات للحاضرين إصراره بعنف على أنه (أى أنور) لم يهزم .

وتدخل رئيس أمريكا ليقول لهما مهدئا ومقنعا وبلغة كسينجر – سبب الكارثة – « لا غالب ولا مغلوب .. لا غالب ولا مغلوب » .

★ وعندما بدأت المفاوضات حول سيناء وقد تأزم الموقف مرة أخرى بعد أن ناور بيجين ودايان حول عدم إمكانهم التخلى عن مستعمراتهم فى سيناء بحجة المشاكل الداخلية ، وأنهم لايريدون إدماج بند صريح بالعودة إلى الحدود الدولية وترك ذلك الموضوع للتفاوض القادم ، وأصر السادات وقتها ، باعتبار أن هذا الموضوع سبق اعترافهم به ودايان بالذات وهو يتحدث بلسان رئيسه فى المغرب ، كما أنه سبق تحديد موقف مصر واضحا بأنه لا مساومة على الأرض والسيادة وأن حكومة بيجين قد سبق اخطارها بذلك ووافق عليه بيجين قبل القدس وقبل كامب ديفيد ، كما أن الوفد الأمريكى فى كل المراحل السابقة قد اعتبر أرض مصر فى سيناء حتى الحدود الدولية موضوع سيادة غير قابل للمناقشة أو المساومة .

ويقول التهامى استكمالا لذلك : وظهر جليا أن بيجين وديان يناوران بعنف إلى آخر دقيقة ممكنة ، وكان عيزرا وايزمان غاية فى القلق ، ولم يمكنه إقناع السادات بالتزحزح عن هذه النقطة ، ونصحه الرئيس السادات بأن يدعو رئيسه إلى التعقل إذا كان يريد فعلا سلاما ؛ لأن هناك نقاطا لا يمكن المناورة حولها ، وإلا فهو يحمل

بيجين المسئولية كاملة وعليه أن يواجه برأيه الرأى العام العالمى إذا تسبب فى فشل كامب ديفيد ، وأن الرئيس السادات سوف يعلن ذلك على العالم كله ؛ لكى يضعه أمام مسئوليته التاريخية وجيمى كارتر الرجل المسكين الذى خاطر وقامر بمركزه فى سبيل مبادئه وأهدافه ، ولا يجوز لشخص مثل بيجين أن يحطم شخصية كارتر ومركزه فى العالم .

وكان القلق واضحا على كل أعضاء الوفد الإسرائيلى وكل من تقابل معى على الطريق أثناء التنقلات النشطة التى جرت بعد ذلك بين أعضاء وفدنا جميعا وبين الطرف الأمريكى ، وكان كل منهم يسألنى : « أليس هناك حل ممكن قبل أن نصل إلى كارثة » ؟

وقابلنى عيزرا وايزمان على الطريق وكان القلق باديا عليه وقال : إنه لم يفلح فى إقناع الرئيس السادات بالتخلى عن ذلك الموقف ، كما لم يقنع بيجين أيضا بالتراجع عن موقفه ، وقال لى : هذه المرحلة قد أوصلتنى إلى درجة اليأس ، وأنه يراجع نفسه فى جدوى الموافقة أصلا على اجتماع كامب ديفيد ، الذى يكاد يتحول إلى كارثة ، وأنه نادم على مجيئه إلى كامب ديفيد .

بعدما تبين قدر حماقة بيجين وعناده وعدم استعداده لأى قدر من المرونة ، وأنه فكر كثيرا فيما ينتظره من مشاكل داخل إسرائيل والتى كان بعضها قد بدأ من المعارضة والشارع الإسرائيلى وجماعة السلام قبل انعقاد كامب ديفيد ، وأضاف أنه لا يخشى على الرئيس السادات ولا على مصر ، فالإجراء البديل والفورى هو عودة مصر إلى الألفة العربية لاسيما مع وقوف أمريكا بجانبها وهذا فى حد ذاته مع عدم القدرة على السيطرة على الرأى العام الإسرائيلى بخلافاته يشكل فى نظره الكارثة الكبرى . وأعاد التحدث بالعبارة التالية أكثر من مرة « ياليته ماجاء إلى كامب ديفيد » إلا أن الوفد المصرى وإصرار السادات على إخلاء المستوطنات قد نجح فى الضغط على بيجين ولكن هذا الأخير اشترط لموافقته إعطاءه مهلة (٦) أشهر لأن يستصدر قرارا من الكنيست بإخلائها ، إلا أن الرئيس السادات رفض ذلك الشرط وطلب أن يكون هذا فى مهلة أسبوعين فقط وكانت هذه النقطة الوحيدة التى مارس فيها الأمريكان الضغط على إسرائيل ، وإصرارهم مع السادات على أن تكون المهلة أسبوعين فقط .

وقالت الإدارة الأمريكية فى ذلك : نحن قادرون على أن نوصل بيجين إلى قرار البرلمان الإسرائيلى فى المدة التى حددها الرئيس السادات فعلا .

وقد التزم بيجين بهذا فى رسالة إلى الرئيس كارتر . وقد أحيط الرئيس السادات بهذا رسميا برسالة من الرئيس كارتر . وبالفعل تم ماأراده السادات .

وبالطبع فإن إصرار السادات فى هذا ، كان يخفى مناورة أو هدفا آخر ، ألا وهو استعداد موافقة الكنيست الإسرائيلى على إخلاء المستوطنات فى سيناء قبل عرض الاتفاقية على مجلس الشعب المصرى ، وترقب الرأى العام المصرى لهذا المبدأ الجوهرى والتحررى والخاص بسيناء .

★ وعند الحديث أو التفاوض بشأن هضبة المرتفعات السورية (الجولان) فكما يروى التهامى قائلا : إنها كانت بنداً قائما بذاته فى ورقة العمل المصرية التى صيغت بمنتهى الإحكام . وقد تحدث الرئيس السادات بشأنها مع الرئيس كارتر ، ونقل ذلك إلى مناحيم بيجين ، إلا أن الأخير رد قائلا : إنه ليس من سلطة أنور السادات التفاوض على الأرض السورية ، وكرر السادات المحاولة مرة أخرى مع كارتر ، على أن يكون التفاوض حول المبدأ فقط ألا وهو عودة المرتفعات السورية كجزء من الأرض العربية ، ولكن بيجين رفض ذلك أيضا .

وأما عن الموقف الأمريكى فقد عبر عنه الرئيس كارتر للرئيس السادات حيث قال له :

ألا تترك لى الجولان حتى أقدمها للرئيس حافظ الأسد ، عندما يخلفكم فى التفاوض المباشر مع إسرائيل !! إننى أرغب فى أن أعطيها بنفسى إلى حافظ الأسد ، وسأدعوه للتفاوض فهو صديقى الشخصى فى الشرق الأوسط !! وأكد الرئيس كارتر أن حافظ الأسد على علم بذلك .

ويعلق التهامى على ذلك بقوله حينذاك : إن كارتر يريد أن يعطى الورقة التى فى يديه لصديقه حافظ الأسد ، حتى تكون موضع جاذبية للأسد فى أن يتفاوض مع إسرائيل مباشرة وكنا ونحن فى كامب ديفيد ، كان حافظ قد ألمت به وعكة صحية . وقد اتصل به كارتر هاتفيا مرتين وذلك للاستفسار عن مدى تقدم صحته ، وكان أيضا يردد للرئيس السادات قوله : إن حافظ الأسد صديقى الأول فى الشرق الأوسط . وكان ذلك الحق بعينه ، حيث إنهما يرتبطان باستراتيجية بعيدة المدى

وكانت هناك ثقة كاملة وتفاهم متبادل بين الأمريكان – وخاصة كارتر – وحافظ الأسد ..ولذلك رفع بند المرتفعات السورية من الورقة المصرية مقابل أن يردها لحافظ الأسد شخصيا ، بل وصل الأمر فى ذلك إلى أن تقدم كارتر برجاء للرئيس السادات ، أن يعطيه هذه الفرصة .

ويضيف التهامى قائلا : ولم يتمكن الرئيس كارتر ولاسيروس فانس وزير الخارجية من إخفاء اهتمامهما البالغ بشخص الرئيس حافظ الأسد ، وثقتهما الكاملة فيه وحرصهما على استمراره فى صحة طيبة ، لأنه محور ركيزتهما السياسية مع سوريا .. وكذلك استعدادهما لمعاونته على الاستمرار فى الحفاظ على مركزه ، وأملهم فى أن يكون هو مانح السلام مع إسرائيل والذى تضمن له أمريكا عودة هضبة الجولان بالإضافة إلى اقتناعهم بحق سوريا القانونى بتطبيق مبدأ انحسار قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى خطوط الحدود الدولية مع نزع سلاح هذه المرتفعات .

وكانت دمشق هى أول عاصمة عربية يزورها سايروس فانس ، فور انتهاء مؤتمر كامب ديفيد ولهذه الزيارة دلالتها .. كما سبق الإشارة .

* وأما عن وضع ديان فى كامب ديفيد .. فيذكر حسن التهامى ذلك بقوله : اتبع ديان معى منذ بدء معسكر كامب ديفيد سياسة تجنب اللقاء أو المواجهة أو الحديث ، فقد كان يرانى هو وحرسه فى نهاية الطريق الذى أسير عليه فينحرف عن الطريق إلى زقاق جانبى ليتجنب حتى المقابلة فى الطريق العام ، وظل كذلك إلى أن نشأت مشكلة القدس . وكان مرجع هذا التصرف طاعة دايان لرئيسه بيجين .. فقد حاول دايان أن يلعب دورا أخر فى كامب ديفيد مع الرئيس السادات مباشرة ، وألح بيجين على كارتر فى أن يقنع السادات بمقابلة دايان ، فقابله بالفعل مرتين . أو أكثر وحاول دايان فى ذات الوقت أن يتخلى عما اعترف والتزم به فى المغرب وذلك ليناور على الرئيس السادات من جديد ، ويردد أفكار رئيسه بيجين إمعانا فى الضغط على السادات وإيهامه بالرجوع إلى نقطة الصفر فى كل مشكلة . ذلك الوضع الذى تأذى منه السادات نفسه .. ووصف دايان على أثره وعن قناعه بأنه رجل كاذب ومحب للمظاهر وتافه التفكير تماما ، كما ظننته وكما يبدو فى مؤتمراته الصحفية وتصريحاته المتفجرة .

ولم تدم محاولات ديان مع السادات طويلا ، حيث كان السادات بطبيعته يميل إلى الثقة فى عيزرا وايزمان مع قدرة بيجين على السيطرة على رجاله وتوجيههم ،

واعتبر السادات أفعال دايان وتصرفاته مناورة رخيصة كما قال أو وصفه ، وأحاله إلى د . بطرس غالى .

* وعن المفاوضات التى جرت حول إقامة الحكم الذاتى بالضفة الغربية ، فقد كلف الرئيس السادات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل قائلا له : اجلس يامحمد مع سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، وتفاوض معه حول صيغة جيدة للحكم الذاتى الفلسطينى ، ليحكموا أنفسهم فى الضفة الغربية . وكان يجب أن تكون جلسة المفاوضات هذه بعد الظهر فى الساعة الرابعة .. إلا أنه فى الساعة الواحدة ظهرا ، وحيث كان الوفد المصرى يتناول الغداء فى غرفة الطعام ويجلس بينهم محمد إبراهيم كامل .. يقول التهامى : فقد وصل سايروس فانس وقال لمحمد إبراهيم كامل : أنا عندى تعليمات بأن أجلس معك للتفاوض فى الساعة الرابعة . وهذه التعليمات من رئيسى ورئيسك . وذلك لنضع صياغة الحكم الذاتى الفلسطينى .

وكما يروى التهامى : فإن محمد إبراهيم كامل فاجأ الجميع وهو يمعن النظر فى الكوب الذى أمامه وقال لوزير الخارجية الأمريكى : أنا سكران .

فتعجب سايروس فانس قائلا : ماذا تقصد ؟

فرد محمد إبراهيم كامل : ألا ترى كأس الويسكى أمامى .. وأننى أشرب وأنى سكران ؟!

فعاد وزير الخارجية الأمريكى يقول له : ولكن لدينا تعليمات من رئيسك ورئيسى !

ولكن وزير الخارجية المصرى قال : ألا ترى أننى سكران ؟ أنا لا أستطيع التفاوض معك .

فكرر سايروس فانس حديثه قائلا : وماذا عن أمر رئيسك وأنت وزير خارجية وأنا وزير خارجية أمريكا .. فقل لى ماذا أفعل الآن ؟!

فأكد محمد إبراهيم كامل امتناعه بقوله : أنا سكران .. أنا سكران .

فتوجه سايروس فانس بحديثه إلى الدكتور أسامة الباز وكيل الخارجية المصرى والذى كان قد دخل قاعة الطعام بصحبته فقال له : ماذا أستطيع أن أفعل الآن ؟

أترى وزير خارجيتك وأمامه الكأس ، فكيف أجلس معه ؟! سأبلغ رئيسي ورئيسك !!

فرد عليه الدكتور أسامة الباز : لا يامستر فانس ، أنا سأجتمع بك الساعة الرابعة ، وسأقوم بتنفيذ تعليمات الرئيس السادات .

فقال له سايروس فانس : أنا منتظرك الساعة الرابعة .

ثم ذهب أسامة الباز إلى الرئيس السادات وروى له ماحدث وقال له : إننى سأذهب للتفاوض .. ووافق الرئيس السادات .

وبالفعل استمر أسامة الباز فى جلسة ذلك اليوم من الرابعة إلى التاسعة مساء ، وتكررت اجتماعاته بالوفد الأمريكى مرات أخرى ، حتى تم وضع الصيغة النهائية للحكم الذاتى ، وهو الذى وافقت عليه الأطراف كلها فيما بعد .

ويستطرد التهامى بقوله : وقد كانت الورقة المصرية التى قدمت للوفدين الأمريكى والإسرائيلى تبدأ حول بإقامة الدولة الفلسطينية ، ثم تغير الاصطلاح إلى : حكومة فلسطينية ، ثم إلى صيغة الحكم الذاتى .

وكان أسامة الباز يرى أن صيغة الحكم الذاتى هى مايسبق إقامة حكومة أو دولة مستقلة ، وعلى ذلك وافق السادات . وبالتالى وبهذا التفسير القانونى جاءت نتيجة جهود أسامة الباز فى التوفيق بين وجهة النظر المصرية والنص عليها فى الاتفاقية وبين اللعبة الإسرائيلية فى إعطاء الحكم الإدارى الخاضع لإسرائيل . وكان هذا أفضل مايمكن الخروج به ، باعتبار أن هذا الاصطلاح يؤدى دوره فى المرحلة الانتقالية التى من خلالها ينتخب الفلسطينيون ممثليهم وبعد ذلك يكون استفتاء الشعب الفلسطينى ليختار مستقبله ، إما دولة فيدرالية مع الأردن أو مع إسرائيل . وحيث إن المجتمعين كلهم كانوا قد اقتنعوا فى هذه المرحلة بأن المنطقة لا تتحمل دولة ثالثة مستقلة على هذه الرقعة من الأرض أى الضفة الغربية ، وذلك واقع الحياة على هذه الرقعة بمواردها واقتصادياتها ووضعها العسكرى والسياسى والمحلى والدولى . وبطبيعتها التاريخية السابقة فلم تكن أبدا دولة قائمة على الضفة الغربية وحدها .

ويقول التهامى : إنه لأول مرة ، تبدو حقيقة محمد إبراهيم كامل فى هذا الموقف الجاد ، وأنا لم أكترث بما يفعله أو يشربه ، وإنما أشفقت على هذا الوفد المصرى

الذى يمثل مصر فيه مثل هذا الرجل ، فهو يهرب من الدفاع عن الحقوق المصرية والعربية ، ويفضل أن يكون سكران ، فأين شجاعته ومواجهته للمواقف الجادة ؟ أين قدراته التفاوضية ؟ وإذا كان لا يريد هذه المواجهة فلماذا لم يعتذر من قبل ؟! فقد كان وزير خارجية حديث العهد بمنصبه و لم نشهده على الساحة الدولية فى مركز أو موقف كبير يقدم خدمة لمصر ، وربما كان يصلح لشىء آخر ، ولكن ليس فى مفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان تعيينه من قبل الرئيس السادات يمثل خيبة أمل للسياسة المصرية فى أصعب مواقفها وأخطر مراحلها الوطنية .

و لم يعقب الرئيس السادات على محمد إبراهيم كامل فى ذلك الموقف ، وإنما كان موقفه واضحا تجسد فى موافقته لأسامة الباز على التفاوض لثقته به ، وخلفيته السياسية والقانونية فى القانون الدولى العام وتفهمه للقضية جيدا .

ويستطرد حسن التهامى فى شهادته للتاريخ عندما دخلت المفاوضات فى إحدى مراحلها الحاسمة بالنسبة لمستقبل سيناء العسكرى والأمنى فيقول : وكنا قد طلبنا ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على أرض سيناء مع إقرار مبدأ الانسحاب الكامل إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين وقت الانتداب البريطانى ، وسبق أن رضخ موشى دايان فى مقابلات المغرب لهذا الوضع القانونى ، وأبلغنا مسبقا فى وقتها أن بيجين قد أقر بذلك وأذعن لوجهة نظر مصر ، مع الأخذ فى الاعتبار مسألتين اثنتين هما : الانسحاب على مراحل وتحديد المناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود بمساحات متكافئة وما يتبع ذلك من إجرءات أمن متبادلة ، متخذين من تجربة استخدام أجهزة الإنذار المبكر والاستطلاع الجوى من الجانبين أسلوبا صالحا للتطبيق مع كل مراحل الانسحاب ثم فى النهاية استمرار هذا النظام على منطقة الحدود الدولية لفترة طويلة قد تصل إلى عشر سنوات ، إلا إذا تراءى للجانبين اختصارها أو امتدادها وذلك حسب ظروف التعامل فى المنطقة خلال هذه الفترة .

ومن أحد أسباب شكهم وترددهم فى الإذعان لهذا المبدأ .. خوفهم الأساسى الذى ينبع من اعتبار واحد .. هو أن السادات فى نظرهم وحسب تحليلهم للموقف وتقديراتهم هو الرجل الوحيد الذى يطمئنون إليه فى ضمان واستقرار نفاذ ظروف الأمن والسلام مع إسرائيل . فقال عيزرا وايزمان فى خضم هذا الحديث عن الانسحاب والأمن والمستقبل ونزع المطارات والمستعمرات من الأرض المصرية

ومسئولية أمريكا مع إسرائيل لتمكينها من ذلك ماديا وفنيا : « إنهم فى إسرائيل يحسبون حساباتهم من الآن على أساس أنه إذا مات السادات أو حدث له شىء يبعده عن كرسى رئاسة مصر ، أو إذا استقال فى ظروف لايعرفونها أو عند انتهاء مدة رئاسته الثانية حسب الدستور فإن تقديراتهم للموقف بين مصر وإسرائيل ستتغير تماما لأن مصر عندئذ سوف تعود لتصبح أكبر قوة عربية تخشاها إسرائيل مرة أخرى : « وبذلك كانت رئاسته لمصر هى صمام الأمن الرئيسى لإسرائيل فى كل الظروف ».

وبهذا المفهوم بدأ الحوار حول التزام الطرفين بما سوف تشمله اتفاقية الجلاء عن سيناء من شروط وقواعد والتزامات ، بحيث يكون السلام ملزما لمن هو بعد السادات ، وبالتالى فيجب أن تكون بنود الاتفاقية العسكرية واضحة ومحددة وتحفظ لإسرائيل ولأمريكا كضامنة لها كل ظروف الأمن والسلم وتأمين النقب ، ومصالح إسرائيل فى خليج العقبة ، وضمان ألا تصبح سيناء مكانا لتجمع قوى الجيش المصرى مرة أخرى ؛ ليصبح منطلق تهديد لظهر إسرائيل فى حالة نشوب عمليات أو حرب إسرائيلية عربية على جبهاتها الأخرى .

ولقد أوضحنا من جانبنا أن تسوية مصر موقفها مع إسرائيل واستعادة أراضيها ومصالحها تحت مظلة السلام والاتفاق لا يمكن أن تبعدها أو تخرجها من التزاماتها العربية وبالذات الدفاع المشترك العربى ؛ فمصر عضو – مؤسس – بالجامعة العربية وملتزمة بميثاقها وضمانها الجماعى ، ووحدة العمل العربى فى مواجهة أى خطر مهما كان مصدره .

ويعلق التهامى هنا قائلا : ولذلك فمن أكبر الكوارث التى تكاد تكون مفتعلة ومتعمدة انهيار كيان الجامعة العربية وانسلاخها عن القاهرة .. وكأن ذلك العمل وما يتبعه من مخاطر هو أقصى ماكانت ترجوه إسرائيل .

ويعود التهامى مستطردا بقوله : وقد صار الجدل يتركز حول القدر المسموح به من قوات مصر العسكرية ونوعياتها التى تكفل لمصر الدفاع عن أرضها فى سيناء وقناة السويس ومداخل مصر الشرقية والبحر الأحمر . وكان لمصر فى السابق جيش كامل وجيشان عند تسخين الموقف أو بوادر مواجهة وثلاثة جيوش تمثل بمجموعها قوة الدفاع والقوة الضاربة التى تخشاها إسرائيل بعد (١٩٧٣) أكثر من أى وقت مضى .. وبدون هذه القوة بهذا الحجم والقدرة لا يمكن أن تكون سيناء لامنطقة

معارك هجومية ولامنطقة مؤمنة ، ولا أن تكون ميدان قتال مؤثرا على إسرائيل .

وبعد ختام تبادل الرأى ، جاء الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات فى بيت إقامته يحمل خريطة الموقف العسكرى ومقترحا هو خلاصة مادرسه وما اتفق عليه مع الوفد الإسرائيلى وهو يمثل من وجهة نظر الرئيس كارتر أقصى ما يمكن الضغط به على إسرائيل .

وجاء بطريقة دبلوماسية مؤدبة مهذبة يرجو بها الرئيس السادات أن يوافق على اقتراحه الذى وصل إليه بعد عنت ومكابدة .. بأن تقبل مصر أن يكون لها فى منطقة المضايق الاستراتيجية الثلاثة ثلاث فرق للجيش المصرى ، وكانت فى نظره ونظر إسرائيل كافية للدفاع الفورى عن قناة السويس دون أن يكون لها القدرة على التقدم نحو النقب الإسرائيلى عبر حدود فلسطين .

ولكى يظهر الرئيس السادات منتهى حسن النية للرئيس كارتر فى هذا الموقف الشائك والجاد والذى به تتحدد مسئولية المستقبل بالنسبة لأى مواجهة لمصر تأتى من ذلك الطريق ، وبالنسبة للقدرة على أن تثبت مصر للعالم أنها قادرة على الدفاع عن قناة السويس وضمان سلامتها وتأمينها للملاحة وتأمين مصالح العالم الاقتصادية ، وتأمين عدم العودة لموقف الإضرار البالغ بإقفال القناة عامى (٥٦ و ٦٧) اقترح الرئيس السادات ووافق للرئيس كارتر على أن تحتفظ مصر فى قطاع الممرات الثلاثة بفرقة واحدة بدلا من ثلاث فرق .

وعاد كارتر إلى بيجين بهذه النتيجة التى فاقت وتعدت كل توقعات الجانب الإسرائيلى وكارتر نفسه .

ثم جاء بعد ذلك وايزمان إلى بيت الرئيس ودخل عليه دون استئذان وعرض عليه مطلبه الجديد ملخصا فى نقطتين :

١ – ألا تعامل مصر إسرائيل على قدم المساواة بالنسبة للأرض المنزوعة السلاح على جانبى خط الحدود ؛ لأن حجم أرض إسرائيل أقل من حجم أرض مصر ، فقبل الرئيس بكل مجاملة وحسن النية .

٢ – قال وايزمان إن الأمريكان يصرون على ألا تحتفظ إسرائيل فى هذه المنطقة المنزوعة إلا بكتيبة واحدة – وكان لطيفا من كارتر أن يحدد القوة الإسرائيلية بكتيبة

مقابل تنازل السادات عن (٣) فرق إلى فرقة فى خط الدفاع عن مصر – وطلب وايزمان أن تسمح له مصر بالاحتفاظ بثلاث كتائب مسلحة وقادرة على التحرك فى منطقة الحدود الإسرائيلية وقدم للرئيس ورقة بذلك ، فعدلها الرئيس السادات وقبل الموافقة لعيزرا وايزمان على أربع كتائب بدلا من ثلاث .. وعاد وايزمان ليثبت هذا كله فى ورقة الاتفاق الجارى إعدادها .

ولقد علمنا بهذه النتائج ونحن فى مبنى الوفد المصرى ، وأن ذلك كله يجرى إدخاله كتعديلات على الورقة الأمريكية التى تمثل الحل الوسط الذى توصل إليه الوسيط مع الطرفين ، ولم نكن ندرى خلفية كل الذى سبق أن قلته ، إذ إن هذه اللقاءات تمت منفردة بينهم مع الرئيس السادات . وثار محمد إبراهيم كامل عندما علم بهذه التغييرات من أسامة الباز ، الذى كان مكلفا بتسجيل كل مايحدث وصياغة ما يأمره به الرئيس السادات وتدوينه وإعداده فى أوراق العمل المتبادلة ودون الرجوع لأحد منا نحن أعضاء الوفد الرسمى المعلن .

وكان يجلس معنا فى ذلك الوقت سفير الولايات المتحدة فى القاهرة هيرمان أيلتس – الذى منح فيما بعد درجة الدكتوراه الفخرية من مصر وأمريكا لجهوده فى إتمام عملية السلام بين مصر وإسرائيل – فوجهت إليه اللوم باللغة التى يفهمها كسفير يمثل بلاده فى مصر ومسئول عن رعاية مصالح مصر مع بلاده أمريكا ، والمفروض فيه أن يقف فى هذا الجانب وأن يبلغ دولته مايراه وفد مصر من مصالح وطنية ومواقف ينبغى عليه كسفير أن يسعى إلى إقناع رئاسته بها مادامت كانت صحيحة ومقبولة ومدعمة للعلاقات الثنائية ، فكان رد السفير خليطا بين العربية التى يجيدها والإنجليزية لغته .. أخر ماكنت أتصوره فقال أمام الجميع : « يافلان لا تلمنى .. إننى أقدر تماما هذه المواقف ، والعيب ليس منى ، وهذه ليست أول مرة أتعرض فيها لهذا النقد .. ولكن لماذا لا ترجع إلى رئيس مصر لتسأله عن هذا السؤال ؟

إننا كلما اتفقنا على شىء فوجئنا – حتى نحن الأمريكان – بأن رئيسكم يوافق على شىء آخر ، فإذا تم هذا الاتفاق بين رئيسكم ورئيسنا فلا تطلب منى تغييره ولا التدخل فيه .. وأرجوك أن ترجع إلى الرئيس السادات . فكان هذا الرد مثار تعجبنا جميعا ، لأنه أثار لأول مرة مدخلا مفسرا لكل ماتعجبنا منه فى المراحل

السابقة ، ثم أضاف محمد إبراهيم كامل وقتها أن سكرتارية وزارة الخارجية المصرية أخبرته أيضا بأن الورقة التى يجرى إعدادها احتوت على بند جديد وهو الاتفاق على فتح طريق برى يصل منطقة قناة السويس عبر سيناء بالنقب الإسرائيلى إلى بئر سبع إلى قلب إسرائيل ، وظننا فى ذلك الوقت بأن هذا الطريق لابد أن يكون موصى به من الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره احتياجا استراتيجيا بعيد المدى ، ثم قال لى محمد إبراهيم كامل « يافلان أنت المسئول فى ذلك عن التحدث مع الرئيس السادات ومعرفة ماخلف ذلك كله » .

وقال أيضا : « إننى عن نفسى بدأت أدخل فى دائرة الحيرة والشك وفقدان الثقة فى كل شيء ، وإننى أعتبر نفسى غير مسئول من هذه اللحظة عما يجرى فى كامب ديفيد .. ثم أردف بقوله : « ياحسن بيه مفيش حد فينا قادر على الراجل ده ، أنت الوحيد اللى تقدر عليه ، وأنت الوحيد المسئول عنه فى كامب ديفيد »

وأنا من الآن اعتبرونى خارج الوفد ورايح أنام فى غرفتى مع الكاس .

ويروى التهامى أنه فور ذلك ، توجه إلى الرئيس السادات فى مسكنه ، ودخل عليه حيث كان يشاهد التليفزيون . فبادرته قائلا : ياريس .. بلغنى أن كارتر قد حضر إليك بخريطة لتحديد القوات المصرية المدافعة عن سيناء بعد الاتفاق على السلام ، وأنه كان قد أقنع بيجين أنه من وجهة النظر العسكرية فإنه يكفى لمصر حشد ثلاث فرق فى الممرات الاستراتيجية بسيناء ، وثلاثة ألوية فى المنطقة (ب) الواقعة بين منطقة الممرات والحدود ، وثلاث كتائب موزعة على خط الحدود .. وهذا ما يخص سيناء وشرق قناة السويس ، ولمصر حرية اختيار قواتها المدافعة عن غرب قناة السويس . وهذه القوات العسكرية هى التى وافق عليها بيجين مع كارتر .

فرد الرئيس السادات : (أيوه . ده حصل النهارده الصبح) .

فقال التهامى : وهل ضغط كارتر عليك .

فرد السادات بقوله : (لا .. أنا عايز أثبت لهم انى لا أريد حربا ، وأنا عاوز سلام) .

فقال التهامى : وهل السلام لا يعنى الدفاع عن الأرض ؟ ألا ترى أنه لابد – من وجهة النظر الإسرائيلية – أن هذه القوات تكفى جيش مصر للدفاع عن الممرات ! ولا حاجة لزيادة هذه القوات على ثلاث فرق وثلاثة لواءات وثلاث كتائب ، إلا

إذا كان فى نية الجيش المصرى الدخول فى معركة أخرى . أى أن هذه القوات المحددة كافية للدفاع وليس للهجوم ، وإسرائيل تقبل بهذا دون أن تخشى أى هجوم مصرى غير متوقع ، وبالتالى تضمن إسرائيل سلامتها فى مواجهة منطقة سيناء إذا لم تتعد القوات المصرية هذه التشكيلات .

وأن كارتر قد وافق على ذلك حتى يطمئن إسرائيل على عدم تكرار المفاجأة ، وبالتالى يؤمن إسرائيل فى مواجهة القوات المصرية ؟

فرد السادات قائلا : (أيوه صحيح ياحسن ، وأنا أخذت الخريطة من يد كارتر وكان قد وقع عليها . وشطبت بيدى على ثلاث فرق وكتبت فرقة واحدة . وكذلك شطبت الألوية الثلاثة وكتبت لواء واحدا ، وأيضا شطبت على ثلاث كتائب وكتبت كتيبة واحدة . ووقعت باسمى الرئيس محمد أنور السادات . وأخذها كارتر معه وعرضها على بيجين واتفقنا على ذلك) .

فقال له التهامى : ياريس .. ألا ترى أنه لابد من أن تكون لدينا القدرة على الدفاع عن قناة السويس شرقا وغربا ؟! وكانت حروب الإسرائيليين معنا دائما مفاجأة !! وإذا كنت تريد السلام ، فهل عندك ضمان بأنهم يريدونه مثلك ؟!

فرد السادات بقوله : ياحسن ، أنا (عاوز) سلام ، وسأعمل سلام ، وغير محتاج لقوات فى سيناء (ولازم أطمنهم ، لازم أطمنهم ياحسن) ، لازم يطمئنوا تماما .

فقال التهامى : وبصفتك قائدا أعلى للقوات المسلحة ، فهل تقديرك العسكرى يسمح بأن تكون هناك فرقة واحدة تدافع بها عن ثلاثة ممرات فى سيناء كلها فى خط دفاع رئيسى ! أما كنت توافق على ماعرضه كارتر من ثلاث فرق بدلا من أن تطلب (٥ أو ٦) فرق ؟!

فرد السادات : ياحسن . (انت مش فاهمنى ، أنا عاوز سلام ، ولازم حاعمل سلام . ولازم يطمئنوا إلى إنى عايز سلام) .

وعاد التهامى لمنطقه بقوله : ولكن الثلاث فرق ، يمكنها تلقى الصدمة الأولى لأى عدوان إسرائيلى حتى يمكن تعزيزها ، وموافقتك على فرقة واحدة ستلقى بمسئولية

جسيمة على عاتق قيادتك العسكرية !!

فرد السادات : أنا وافقت ياحسن .

فقال التهامى : اطلب الرئيس كارتر الآن بالتليفون ، وليأت إليك بالخريطة وذلك ليعود إلى اقتراحه الأول بثلاث فرق وثلاثة لواءات وثلاث كتائب ، ولاسيما أنه موافق أساسا على ذلك .

فرد عليه السادات : ياحسن ، أنا مضيت وشطبت بنفسى بيدى على الثلاث فرق . فكيف أرجع فى كلامى .

فقال التهامى : سنقنعه بوجهة نظرنا .

فقال السادات : لا ياحسن . دى كرامتى أنا . وأنا وافقت ومضيت على الخريطة .

فرد التهامى : ليس من شأنك . سأجعله يوافق وتمر هذه النقطة بسلام وهدوء .

فقال السادات : لا يمكن أن أكلمه مرة أخرى فى هذا .

فرد التهامى : سأتحدث أنا معه .

فقال السادات : لأ .. لأ .. لا تتحدث إليه .

فقال التهامى : سأذهب إليه وسآتى به إليك هنا .

فأصر السادات بقوله : لا ياحسن .. لا تذهب إليه .. أنا مضيت وخلاص ، واطمئن ياحسن سأدافع عن سيناء بقوات غرب القناة .

فرد التهامى : ياريس .. الكلام ده مش هاينفع . فلنصلح الأمر الآن ..

فقال السادات : لا ياحسن . كرامتى .. وسنعالجها فى مصر . ونتصرف بعدين بأى أسلوب . ومش (حارجع) فى كلامى . مش ممكن أشطب إمضائى ياحسن .

ثم عاد التهامى يقول له : فليأت كارتر بخريطة أخرى بها اقتراحه الأول ، وتكون هى المعتمدة ولتأخذ أنت الخريطة التى عليها توقيعك .

فرد عليه السادات : إنه بالتأكيد قد ذهب لبيجين ، وعرفه بإمضائى ورأيى ، وخرج حسن التهامى لتوه غاضبا ، وصمم على أن يحاول أن يوقف هذا الإجراء بأى صورة وبأى شكل .

وعاد التهامى إلى غرفته ، وكما يروى التهامى : فقد فكرت فى أسلوب واحد ،

ألا وهو استخدام العنف لوقف هذا الإجراء . وأنا أعرف الثلاثة حراس حول مسكنى ، يتناوبون كل (٨) ساعات ، وهم فى حراسة سائرة ذهابا وإيابا حول مسكنى . كان أحدهم زنجيا من زنوج أمريكا ، والاثنان الآخران من البيض الأمريكان . وكان أحدهم معتدلا جدا وهادئا . وفكرت فى أن آخذ منه مسدسه ، حيث لم يكن معى مسدس ولا مع أحد من وفدنا المصرى . وآخذ هذا المسدس بحيلة من الحيل دون أن أؤذيه وأذهب به إلى أنور السادات فى مسكنه وأجبره على استدعاء كارتر ، حتى يمكن تصحيح الإجراء الذى اتخذه على الخريطة . وتنتهى هذه المشكلة .

وخرجت من المنزل قاصدا منزل السادات الذى يبعد عنى بعشر دقائق ، وعندئذ استدرجت الحارس الذى كان قريبا من مسكنى والذى يتبعنى ، وأخذت أحادثه عن المسدس الذى يحمله وماركته وعياره فصدق على كلامى حول مسدسه ، فقلت له : إننى عندى مثله وأنا من أبطال ضرب النار فى العالم وعندى بطولات عالمية ومنها (أوسلو) وطلبت منه أن أتفحص المسدس ، فقال لى : ممنوع . فقلت له : إننى سأراه وأشاهده فقط .. ومن أى موديل ، وهل خفيف أم ثقيل ، ولأعرف كيف تدافعون به عن الناس ، وبأى أسلوب يستعمل .

فوافق الحارس وأخرج المسدس من جانبه ، ونحن نسير فى اتجاه منزل السادات ، ولكن أسقط الساقية من على الرصاص .

فقلت له : فلتكن موجودة .. لا تخف . لا تخف لأننى أريد أن أعرف أنواع الرصاص التى تستعملونها فأنتم لديكم رصاص خارق للدروع ، ورصاص نحاسى ، ورصاص آخر ، فإننى أحب أن أشاهده فقط ، وعندما أعطانى المسدس ، وكنا نسير نحو منزل السادات ، والمسدس فى يدى على بعد ٥٠ مترا فقط ، عندئذ انزعج الحارس وقال لى : أعطنى المسدس من فضلك .

فقلت له : انتظر لحظة . إننى أقلب فيه .

فوقف الحارس فجأة ، وفتح جهاز اللاسلكى وقال لى : من فضلك أعطه لى الآن !

ولكنى حاولت أن أسير خطوة واحدة ، ولكنه كاد أن يصرخ فى الجهاز .. ووازنت الأمر فى لحظة ، فإن الأمر سيتحول إلى كارثه بحضور رجال الأمن وتحدث

طوارىء وشوشرة وستنقلب الدنيا دون تحقيق الفائدة أو الغرض من هذه الخطوة التى سرت فيها . وقد أعطيت له المسدس .. ولكن مازالت الفكرة تراودنى .

وقد دخلت المنزل الملاصق لمنزل السادات ، وكان يخص طاقم الرئاسة المصرى ، وجلست برهة ثم نزلت من المنزل ، وخرجت من هناك رأسا إلى منزل السادات الملاصق . حيث كان السادات يحرسه حارس آخر ويقف على أسفل درجات السلم ، ففكرت فى استدراجه لأن موقعه على بعد خطوات من السادات شخصيا .

وعندما وصلت إلى منزل السادات ، وقفت على درجات السلم المؤدى إلى باب المسكن فسألنى من أنا ؟ فأظهرت له شارة المؤتمر وعضويتى رقم « ٢ » بالوفد المصرى . وقلت له : أنا حريص على أن أعرف نظام أمن الرئيس ، وكيف تقومون بحراسته ؟

فرد قائلا : إننى معى الرشاش .

فسألته عن نوعه . فقال لى : إنه أمريكانى . وهو حديد فى حديد .

فعرضت عليه أن أراه وكان الرشاش فى شنطة فأعطانى إياه بدون خزانة الرصاص ، وأمسكت به بين يدى ، وهو ينظر لى بدهشة ، وقلبته بين يدى ، وعرفت كيف يعمر ، وكيف يضرب . ثم سألته : وأين خزنة الرصاص . فبماذا تحرسون رئيسنا ؟

فقال : إن معى خزينة الرصاص فى حزامى الجلد حول وسطى .

فقلت له : أعطنى الخزنة لأعاينها . وعندئذ رجع خطوتين للوراء .

وقد استشعرت بتخوفه من خطفى للخزنة فقال لى : لا ياسيدى . لا يمكننى ذلك . فقلت له : لا تخف . فأنا أريد أن أعرف طريقة التعمير .

ولكنه وقف على بعد ٣ خطوات منى وكرر كلمة لأ .. لأ .. لن أعطيك الرصاص . ياسيدى هذا ممنوع .. هذا ممنوع !!

ثم قال : من فضلت رجع لى الرشاش .. وهو مازال بعيدا خائفا .

وقلت فى نفسى : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أكون على الباب وعلى بعد خطوتين والسلاح فى يدى ولا أستطيع تنفيذ ما أردت تحقيقه .

وإزاء تخوف الحارس ، وفى ذات الوقت حتى لا أعمل فضيحة أو ضجة حول

ما لم أحققه . وضعت الرشاش فى الشنطة وتوجهت إلى غرفة السادات رأسا حيث كان يشاهد التليفزيون مرتديا روبه وبادرته قائلا :

ياريس أنور .. أنت اللى عملته ده كارثة .

فرد قائلا : ياحسن انت مازلت تفكر فى الموضوع ؟

فقلت : إن الأمل الوحيد عندما ترجع مصر ، توقف هذا البند فى الاتفاقية أو تعطله . وعلى مجلس الشعب أن يقول كلمته ويقيم مافعلته هذا . ويعيد التفكير فى مصلحة مصر العسكرية العليا وبناء على رأى الوطنية المصرية إذا كانت سائدة هناك فى المجلس ، يمكنك أن ترجع فى هذه الكلمة ، وتصحح هذا الخطأ استنادا إلى قرار مجلس الشعب وقادة مصر العسكريين الذين أحملهم — بعدك — مسئولية هذا العمل أو الموافقة عليه أو عدمه أو تعديله .

فرد السادات : إذن ننتظر قرار القاهرة .

ويستدرك التهامى روايته قائلا :

وكان على أن أبادر فورا بوقف السادات فى التصرف فيما تبقى من موضوعات هامة وعلى رأسها مستقبل القدس العربية . ولا أترك له فرصة الاتفاق خلف ظهورنا أو التوقيع أو الوعد بأى شىء حتى لا نفاجأ مرة أخرى بأى قرار . ودخلت معه فى صلب الموضوع المطلوب منه أداؤه .

وعندئذ أوضحت للسادات الخطأ الجسيم الذى يقع فيه دائما فى أحاديثه مع الأجانب وقولته المأثورة : إن كل مايهمه فى القدس العربية هو الميل المربع . تلك الكلمة التى سخر منها الجميع حتى بيجين نفسه .

وأوضحت له ذلك قائلا بأن القدس العربية ليست ميلا مربعا كما يتصور هو ، إنما الميل المربع الذى قد يقصده هو البقعة بين قبة الصخرة والمسجد الأقصى من داخل السور ، وهذه ليست القدس العربية وإنما القدس العربية بضع وعشرون قرية تقع على مساحة تقرب من (٣٦) ميلا مربعا فحديثك ياريس أنور يثير سخرية العالم العربى واتهامنا بالجهل والتفريط ، وحتى إسرائيل لا تقبل الحديث عن ذلك ؛ لأن حل مشكلة قبة الصخرة والمسجد الأقصى فى شكل حماية هذه الأماكن المقدسة لا يعنى بالنسبة لهم حل قضية القدس العربية لا من الناحية الدولية ولا العربية

ولا الإسلامية ، ولا حتى الإسرائيلية .

فأرجوك للمرة الثانية لا تنطق بتعبير الميل المربع .

كذلك حديثك عن القدس الشرقية ، تلك الكلمة التي تستعملها إسرائيل معناها أن هناك قدسين القدس الشرقية والأخرى الغربية والأخيرة المقصود بها القدس الإسرائيلية وهي من واقع التاريخ لا تمت بصلة إلى القدس التاريخية وهي القدس العربية والتي وصفتها لك ، وحديثك بهذه اللهجة معناه إقرارك بأن مساكن بني إسرائيل التي أنشئت غربي القدس تحت حماية الاحتلال البريطاني اعتراف منك بأنها جزء من القدس . بينما هي لا تعنينا نحن العرب في شيء . والقدس العربية هي القدس التاريخية التي يثور حولها الجدال والحل السياسي .

وطلبت منه أن يعطينا فرصة للتفاوض بشأن القدس العربية ، وقلت له :

ياريس أنور لا خلاف بيننا على أن القدس العربية يجب أن تعود للسيادة العربية الكاملة كما كان الحال قبل (٥ يونيو ١٩٦٧) . وأرجوك أن ترفع يدك عن موضوع القدس . ولا تفاجئنا باتفاق أو غيره تكون قد وقعته مع كارتر . .

فرد الرئيس : تقصد إيه ياحسن ؟

قلت : أقصد أن تتاح لنا الفرصة للتفاوض بشأن القدس في شكل قانوني لائق .

فرد أيضا متسائلا : أرفع يدى .. إلى متى ؟

قلت : تمهلنا (٢٤) ساعة ، وسوف أعود لأبلغك بعد ذلك بما تم من مبادىء للحفاظ على الحق العربي الذى لا نملكه وحدنا . وإذا لم تنجح فإما أن نلغى كامب ديفيد أو نتركه وهذا ماسبق اتفاقك عليه مع السعودية الممثلة للرأى الإسلامى بطبيعة وضعها وقتئذ ، وإن كان هذا الاتفاق سريا !!

وتركته وخرجت ، وقد أغلق على نفسه الباب ، وامتنع عن لقاء أى عضو من أعضاء الوفود الثلاثة .

وكان الوقت بعد الظهيرة ، وذهبت إلى الميس ، وكان محمد إبراهيم كامل نائما كعادته ، وهيرمان إيلتس ، السفير الأمريكى بمصر ، جالسا مع حسن كامل رئيس الديوان الجمهورى يتبادلان الحديث ، وقد بادرنى هيرمان إيلتس بقوله : والترمونديل نائب الرئيس الأمريكى يريد أن يستوضح منك الصورة التى تبنى عليها أراءك بالنسبة

لقضية القدس ، لأنه لا يفهم مثل هذه المعانى .

ثم قال : ولنتكلم معا ثم نذهب إليه أو تطلبه بالتليفون ، فهو سيأتى إلى كامب ديفيد ، حيث إنه غير موجود بها الآن .

وجلسنا نتحدث فقال هيرمان إيلتس : إننى أريدك أن تقدر الموقف الأمريكى نحو القدس . ونحن ليست لنا حيلة فيها . فلا يمكننا أن نفرض شيئا على مناحيم بيجين والوفد الإسرائيلى وإلا تسببنا فى انفجار المفاوضات ، وسبق لبيجين أن صرح لكارتر أنه مستعد لقطع المفاوضات إذا حدث عليه أى ضغط لقبول مالا يستطيع قبوله ، ويعود لا ستفتاء الشعب الإسرائيلى عليه .

فتساءلت : لماذا ؟

قال : إن موضوع القدس سبب لنا إزعاجا ضخما جدا لسبب بسيط ألا وهو أنه لا يمكن بحث هذا الموضوع فى كامب ديفيد .

فقلت : إننا لايمكن أن نقر بأن موضوع القدس خارج التفاوض ، أو أنكم تثبتون علم إسرائيل عليها أو تجاهل إسرائيل للموضوع وعدم تفاوضها يعنى أن الطرف الآخر لا تعنيه أو تهمه هذه القضية إنما هو إقرار بالأوضاع القائمة ، وموافق عليها . وهذا لا يمكن . فلماذا تحاولون تجنب هذا الأمر ؟ هل تريدون أن تثبتوا أن فى الاتفاقية أخطاء غير مقبولة وعلينا أن نقبلها ؟

قال : أرجوك أن تقدر موقفنا . فإن بيجين مريض بالقلب . وهددنا بأنه إذا فتح موضوع القدس فقد يسبب له ذلك أزمة قلبية قد تضطره للعودة إلى إسرائيل أو يصيبه المرض هنا .

فضحكت على ماسمعته من هيرمان إيلتس وقلت له : ياهيرمان إن القدس أكبر بكثير من قلب بيجين فليقف قلب بيجين وليذهب إلى الهاوية . إنما القدس لن تقف .

وكان الوفد الإسرائيلى على مقربة منا وينصت لهذا الحديث ، ولكنه لم ينطق أو يدر وجهه نحونا وقد كنت أقصد أن يصل كلامى إلى مسامعهم ، وكانوا يحتسون الشاى . وقد اختار هو ذلك المكان بالذات ، ليرى اليهود والوفد الإسرائيلى أنه كان يدافع عن موقفهم .

ثم قلت له : يجب أن تعرف أن هناك خلفية سياسية لموضوع القدس أيضا ، فهناك مواقف عربية ثابتة وقرارات للأمم المتحدة سابقة فى هذا ، ولابد من الاستناد إلى القرار (٢٤٢) بعدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة ، والقدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، وموقفكم ثابت فى هذا الأمر من قبل فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، فأنتم لا توافقون على انفراد أى قوة بالتصرف فى القدس العربية ، ويجب عودة الأوضاع التى كانت سائدة قبل حرب يونيو (١٩٦٧) ، وكذلك حماية القدس العربية من التغيير الديموجرافى فأين إذن موقف الولايات المتحدة ؟!

فقال : المفروض أن الموقف الأمريكى لم يتغير .

قلت : ولكنكم الآن تريدون أن تغيروا موقفكم ، ومعنى ذلك أنكم تقرون بوجهة نظر لطرف بأن يتصرف منفردا فى القدس . ونحن لا نسمح بذلك ، ولتسمع : إذا دفعتهم الرئيس السادات إلى أن يقترب من هذا القرار : أولا فإن المفاوضات ستتوقف ولن نسمح لها بالاستمرار ، كما أن ذلك سيعرضكم لثورة منطقة الشرق الأوسط عليكم . وسننضم إلى هذه الثورة ضدكم .

فقال : مااقتراحك إذن ؟! وكيف نتصرف ؟

قلت : تعلن موقفك الرسمى ، ولا تحيد إلى جانب من الجانبين ، لا المصرى ولا الإسرائيلى ، حفاظا على وضعك كوسيط ، وموقفنا لن يسمح بإسقاط هذا البند من الاتفاقية إذا تمت ، ولن نسمح بتغيير الوضع العربى والقدس العربية ، وإذا كنتم تتحدثون عن مشكلة الأديان فى القدس ، وحرية العبادات ، فإن الدين الإسلامى هو الوحيد الذى يعترف بالديانة اليهودية والمسيحية ، وأنتم لا تعترفون به ، ولذلك فنحن أحق بالسيادة على القدس العربية بما فيها من كنائس ومعابد ، فنحن نعترف بسيدنا موسى وسيدنا عيسى وأنتم لا تعترفون برسولنا ، ونحن الوحيدون القادرون على الحفاظ على القيم الروحية للأديان الثلاثة فى القدس العربية .

وهذه حقيقة تاريخية ثابتة .

فابتعدوا عن القدس ياهيرمان . ولا يمكن أن تسقط الموضوع من التفاوض كما تتصور خوفا على قلب بيجين أو غيره من الأعذار الواهية التى لا تقبل فى السياسة ولا حتى فى الأحاديث الشخصية فقل لرئيسك هذا الكلام .

فقال : ولكن نحن الآن نريد إجراء .. فماذا نفعل ؟

فقلت : فلينص فى صلب الاتفاقية أو ملحق بها ويعتبر جزءا منها طبقا للقانون الدولى ، وهذا الملحق خاص بالقدس يوقع عليه أطراف السلام .

فتساءل : كيف ؟

قلت : يوضح فى هذا الملحق جميع وجهات النظر ، والموقف المحدد لكل طرف ، وليحتفظ كل منا بخطه الفكرى وحسب أوضاعه السياسية فى المنطقة . .

فتساءل أيضا : ماذا تقصد ؟

قلت : سأقول للرئيس السادات أن يوجه رسالة إلى الرئيس كارتر يوضح فيها ويسجل بها موقفنا الثابت الذى لن يتغير بخصوص القدس العربية . وتقومون أيضا بإثبات وجهة نظركم فى ردكم على الرئيس السادات ، وأتوقع أنها لن تتغير عما سبق أن أعلنتموه من أنكم لا تسمحون باحتلال الأرض بالقوة ولا بالتصرف المنفرد على أرض القدس من قبل أى دولة فى هذه المرحلة ، ويكفينا إثبات موقف أمريكا الرسمى . هذا وتثبت معارضة الإسرائيليين بعودة القدس إلى العرب .

فقال : وهل الرئيس السادات سيوافق على هذا ؟

فقلت : سنعرض هذا على الجميع ؛ لأنه ليس هناك مخرج غيره ، والا وستتعرض المفاوضات للفشل . وهذه النقطة وحدها كفيلة بأن تعبر عن موقف العرب فى الشرق الأوسط بالكامل ، فنحن مازلنا فى الجانب العربى .

وتوقف النقاش عند هذا الحد . وقال لى : إن مونديل كان يريد أن يراك ومادمنا وصلنا إلى هذا الحد من النقاش ، فإننى سأذهب الآن ، ثم اتصل بك بعد ذلك لأبلغك الرد على مااقترحته .

وقد ذهبت إلى مسكنى بكامب ديفيد ، وأنا أفكر فى كل الظروف والملابسات التى تحيط بنا وقمت وأديت صلاة الظهر . ثم اتجهت إلى أنور السادات وأبلغته بالحديث الذى دار بينى وبين هيرمان إيلتس .. فإذا به يقول لى :

ياحسن . لقد حضر كارتر إلى هنا ومعه اقتراح بتبادل الرسائل حول القدس .

فابتسمت وقلت له : هذا مااتفقت عليه مع هيرمان ايلتس فى الميس ، ويبدو

أن هيرمان قد أبلغ كارتر بالاقتراح ، وأسرع هذا الأخير من فوره إلى الرئيس السادات ليعرض عليه ذلك الاقتراح وكأنه يقدمه إليه كاقتراح أمريكى . وفى ذات الوقت ليثبت فيه كارتر للسادات أنه يبذل مجهودا أو يسعى لإخراجه من مأزق .

واستدرك الرئس السادات : وأنا موافق وبأرحب بهذا الاقتراح .

فقلت للرئيس أيضا : لقد كنا قد تحدثنا واتفقنا على هذا منذ نصف ساعة .

فرد الرئيس : إنه كان عندى منذ عشر دقائق .

وكتبت صيغة الرسالة الأولى التى من المفروض أن يوجهها الرئيس السادات للرئيس كارتر ، ثم أعطاها لأسامه الباز وقام بصياغتها باللغة الإنجليزية وعرضها عليه مرة أخرى فوافق الرئيس .

وكان نص الرسالة التى وجهها الرئيس السادات للرئيس كارتر هى :

أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١ – تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينة .

٢ – إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ – إن من حق السكان الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية .

٤ – إن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم (٢٤٢ ، ورقم ٢٦٧) يجب أن تطبق بشأن القدس ، وتعتبر كافة الإجرءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة ملغاة وغير قائمة ويجب إبطال آثارها .

٥ – يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة .

٦ – يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين .

٧ – ينبغى ألا تقسم الوظائف الضرورية فى المدينة . ويمكن إقامة مجلس بلدى

من كل العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف . وبهذه الطريقة لن يتم تقسيم المدينة .

وقد رد الرئيس كارتر على الرئيس السادات برسالة جاء بها :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة فى (١٧ سبتمبر ١٩٧٨) والتى توضح الموقف بشأن القدس . وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحيم بيجين لإحاطته علما بها .

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى أعلنه السفير جولد بيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى (١٤ يوليو عام ١٩٦٧) ، وهو ما أكده من بعده السفير يوسف أمام مجلس الأمن فى أول يوليو (١٩٦٩) . وأما البيان الذى أعلنه السفير أرثر جولدبرج فقد جاء به :

بالنسبة للتدابير المحددة التى اتخذتها حكومة إسرائيل فى الثامن والعشرين من يونيو ، فإنى أرغب فى أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل أو تعترف بهذه التدابير على أنها تغير من وضع القدس . ولا يمكن اعتبارها الكلمة الأخيرة فى القضية . ونحن نصر على أنه لا يمكن اعتبارها سوى تدابير مؤقتة وتمهيدية ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائى والدائم للقدس .

وأما بيان السفير تشارلزو بوست فقد جاء به :

إن الولايات المتحدة تعتبر أن ذلك الجزء من القدس ، الذى وقع تحت سيطرة إسرائيل فى حرب يونيو ، مثله مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل ، يعتبر منطقة محتلة وبذلك يخضع لنصوص القانون الدولى التى تلزم إسرائيل مثلما تلزم أية دولة احتلال ، النصوص التى تشير إلى أن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات فى القوانين أو فى الإدارة ، وأن دولة الاحتلال لا يجوز لها أن تصادر أو تدمر ممتلكات خاصة .

وأما الرسالة الثالثة من مناحيم بيجين إلى الرئيس كارتر فقد جاء بها :

يشرفنى أن أبلغكم ياسيادة الرئيس بأن البرلمان الإسرائيلى « الكنيست » أصدر قانونا فى (٢٨ يونيو عام ١٩٦٧) يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة – عن طريق مرسوم تصدره – إخضاع أى جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء

والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين فى المرسوم ، وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم فى يوليو (١٩٦٧) ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل .

ويروى التهامى أنه قد تقابل مع الرئيس كارتر خلال فترة المشادة حول القدس وكان راكبا دراجته والتهامى فى اتجاه طريقه إلى منزل السادات ، فيقول التهامى :

وحيانى كارتر ثم وقف بدراجته مصافحا وكان يسمع من وفده — بطبيعة الحال — مايجرى بينى وبينهم من مناقشات يقومون بتسجيلها بلاشك ، كما سبق أن نقلوها إلى والترمونديل نائب الرئيس الأمريكى ، وطلب على أثرها مقابلة شخصية لا ستطلاع عمق نظرتنا إلى مشكلة القدس .

وعند وقوف كارتر بادرنى بأنه يعلم ما يدور بينى وبين رجال وفده فقلت له :

« إننى لا أزال غير متفهم أسباب جمود رئيس أمريكا عن إقناع الطرف الإسرائيلى بخطورة المناورة التى يناورها ، وأن بيجين بشخصيته التى وصفتها له وبما يعرفه كارتر نفسه عنه كقائد سابق لعمليات الإرهاب كلها ، وماتتحلى به هذه الشخصية من صفات ، مضيفا لكارتر أن هذا الرجل وهذه الشخصية بأوصافها هذه لا يجوز أن تدفعنا جميعا فى الشرق الأوسط ، وفى أمريكا ومصر ، إلى الهاوية وليس فقط إلى حافة الهاوية ، وإنه فى نظرى لا يساوى هذه المخاطرة .. وأنا شخصيا لا يهمنى أن أعيب على بيجين تصرفاته بهذه الصفات ، ولكنى أربأ برئيس الولايات المتحدة أن يذعن لمواصفات هذه الشخصية ، وأن الأمانة التى فى أعناقنا جميعا أهم وأكبر من شخص بيجين .. ولقد وافقنى كارتر بكلمات غاية فى الوضوح والصراحة ، إذ توافقنا فى أوصاف الرجل ومناورته وأهدافه .. وقال كارتر : « أرجو أن تعطونا فرصة أخرى للعمل فإنه يعرف تماما من هو بيجين الذى يتعامل معه » .

ومن الطبيعى أنه قد أعلم بذلك الوفد الإسرائيلى بعد لحظات من هذا .

★ وأما بالنسبة للملك حسين وموقفه المبدئى خلال مؤتمر كامب ديفيد ، فقد حدث أنه بعد أن ألغى الرئيس السادات قطعه للمفاوضات وعودته للقاهرة بيومين ، أن الملك حسين قد اتصل بالسادات فى مسكنه بكامب ديفيد ، وحيث كان الملك يتحدث معه هاتفيا من لندن .أى على بعد ٦ ساعات فقط من الولايات المتحدة .

وبرر الملك وجوده فى لندن بأنه يعمل فحوصا طبية . ولكنه كان ينتظر فى لندن إشارة بالحضور ، ولا سيما فى تلك المرحلة بالذات وفى ذلك اليوم أيضا بعد الانتهاء من الاتفاق على الأجزاء الرئيسية فى الاتفاقية ، بما فى ذلك القدس وسيناء والحكم الذاتى وموضوع الجلاء عن الأراضى المحتلة .

وفى هذا الاتصال أبدى الملك حسين رغبته واستعداده للحضور ، وقد هنأ السادات على الاتفاقية . وهذا أبلغ دليل على أنه كان على علم كامل بما كان يدور داخل كامب ديفيد وهو خارجها .. ثم أردف للرئيس السادات قائلا : أنا مستعد أن أحضر فى أية لحظة لأنضم مع الوفد المصرى ، ولأستكمل المفاوضات .

فرد السادات : ليس هناك داعٍ ياجلالة الملك لحضورك .

ولكن الملك عاد وقال : أنا جاهز للحضور .

فقال السادات : « والله ياجلالة الملك : أنا كنت مستعدا أن أحزم أمتعتى ، ولكنى ألغيت هذا لما كل حاجة انصلحت ومافى داعٍ أبدا لأن تأتى . . وأنا ماشى غدا » .

وكان ذلك فى عصر اليوم السابق للانصراف من كامب ديفيد إلى واشنطن لحضور حفل التوقيع .

ويفسر التهامى هذا الموقف قائلا : بأن الملك حسين كان على اتصال بكارتر وكان يعلم بكل مايدور فى كامب ديفيد ، وأن هذه المرحلة السياسية التى اتصل فيها الملك كانت هامة وضرورية حيث كان يمكنه الانضمام فى التوقيع على الاتفاقية ، وحيث كانت تنص على دعوة الملك حسين لتحمل مسئولياته فى الضفة الغربية والقدس العربية ، أى الأراضى المحتلة عام (١٩٦٧) ، وكان انضمامه للتوقيع يعنى قطع خط الرجعة على أى تلاعب إسرائيلى بمستقبل الأراضى المحتلة ، وأن وجود الملك على هذه الأراضى التى انتزعت منه منذ عام (١٩٦٧) كان كفيلا بوقف كل المناورات أو على الأقل يحمل الأردن وأمريكا مسئولية التراجع عن تنفيذ الاتفاق وبالتالى تخرج مصر من دائرة اللوم أو العتاب أو التقصير فيما يخص القضية الفلسطينية كلها .

ويستدرك التهامى موضحا تفسيره قائلا : وبالتالى أيضا كان يمكن أن يشرع الفلسطينيون تحت علم الأردن فى ممارسة حقوقهم فى الحكم الذاتى الكامل الذى

نصت عليه الاتفاقية ، والتى نصت أيضا على إعطاء حرية الاختيار الكاملة عن طريق الاستفتاء العام تحت راية الملك حسين وحمايته باختيار شكل دولتهم المستقلة فى غضون خمس سنوات من توقيع هذا الاتفاق . وبكلمة قاطعة هنا الآن – وبعد مضى (١٠) سنوات عليها – كان من الممكن أن تكون الدولة الفلسطينية قائمة بالفعل منذ (٥) سنوات وبالتالى تنتهى جميع مشاكل القضية والتى كانت بسببها حرب لبنان وسوريا وتصفية الفلسطينيين بعضهم لبعض .

وأهم من ذلك كله عدم تمكين بيجين من خلال هذا الوقت الضائع لإعلان قرار الكنيست الإسرائيلى بتأميم القدس العربية أى بجعل القدس العربية إسرائيلية وعاصمة لهم إلى الأبد كما يقولون . وما كان لإسرائيل أن تفعل ذلك إذا وجدت أى سبب من الأسباب يمنعها من ذلك . وفى مقدمتها باختصار شديد وجود علم عربى أو من يجمع كلمة العرب ومصالحهم ، وترك هذا التسويف الذى أضاع معالم القضية الفلسطينية والدخول فى هذه المتاهات إلى يومنا هذا .

وعندما عرف كارتر برد السادات على الملك حسين قال : إذا كان الرئيس المصرى لا يريد ، فإننى لا أستطيع أن أدعو الملك حسين إلى كامب ديفيد .

وبهذا انتهى مؤتمر كامب ديفيد .. وعادت سيناء ، ضمن الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام (١٩٦٧) .

ولم تعد مرتفعات الجولان .. لأن صاحبها كان غائبا .

ولم تعد القدس .. لأن أصحابها الأربعة والأربعين دولة إسلامية كانت غائبة أيضا بتأثيرها الدولى والإقليمى والعربى .

ولم تعد الضفة الغربية لأن الفلسطينيين لم يروا أن الحكم الذاتى يحقق ذلك .

ومن هنا .. كان تفسير كامب ديفيد فى رأى البعض أنه حل منفرد . .

ولكن الحقيقة .. أن كامب ديفيد حققت بعض الآمال دون بعضها .

وإذا كانت قد حققت عودة سيناء فهذا بعض من كل .
وهذا لا يعنى اختفاء مصر من ساحة النضال العربية .
ولكنها تقف على الساحة .. بنفس الأسلحة والأدوات التى استخدمتها فى كامب

ديفيد .. وحققت نصرها بعودة سيناء .

فهذه الأسلحة والأدوات ذاتها ما زالت فى يد مصر .. لتساعد البعض فى عودة أرضه إليه .. ولكن إذا أراد ذلك !!

وهذه الحركة التى أحدثها أنور السادات على رقعة الشطرنج الدولية فى إطار لعبة الأمم .. قد أنقذت سيناء من الضياع وسياسة الأمر الواقع ، وكذلك استردتها من خريطة إسرائيل التوسعية .. لتكون عونا لها وليس عبئا عليها . .

فهذه الحركة قد حسرت إسرائيل .. وانحصرت بها داخل وخارج حدود .. قد حددتها مصر ولم تفرضها إسرائيل .

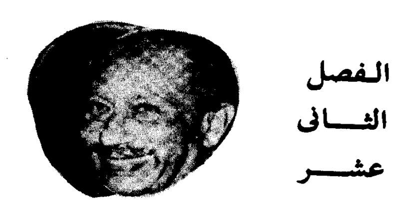
وهذه الحركة الشطرنجية أحدثت تغييرا داخل المجتمع الإسرائيلى ، فكان أمام خيارين لا بديل لهما . إما الأرض .. أو السلام . .

وكان لهذا المجتمع تجربته مع مصر .. فرد الأرض وحصل على السلام .

وهذه الحركة الشطرنجية ستكون محل الجدل والدراسة والتأمل لسنوات طويلة قادمة ، عسى أن نكون قد أسهمنا – باجتهادنا فيها – بالقليل المفيد . .



الفصل
الثاني
عشر



المحاذير الاقتصادية بين مصر وإسرائيل !



لقد تبين من خلال مناقشات النواب فى كل من الكنيست الإسرائيلى ومجلس الشعب المصرى – سواء كانت هناك وجهات نظر مؤيده أو معارضة أو متحفظة – بعض الإشارات والكلمات التى تدور حول العلاقة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل .

ولذلك أفردنا فى هذا الفصل الجانب الاقتصادى كعلاقة أو نتيجة مترتبة على اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية وكذلك اتفاقيتى كامب ديفيد .

وفى مجلس الشعب المصرى كانت تبدو بعض التحفظات والتخوف من هذه النتيجة الاقتصادية ، بل إن المحاذير والمخاوف الاقتصادية أشار إليها البعض وصدرت فيها كتب عديدة ولا سيما من الجانب العربى . تنذر وتحذر من غزو اقتصاد إسرائيل للسيطرة على الاقتصاد المصرى بل على منطقة الشرق الأوسط كلها .

وعندما ناقش مجلس الشعب هذا الجانب تحدث فيه البعض بين محذر ومنذر ومتحفظ وبين آراء أخرى ترى أنه لامحل لهذا التخوف .

فيرى الدكتور صوفى أبو طالب – كان عضوا وليس رئيسا – أن التخوف من الجانب الاقتصادى أو الثقافى سببه إما مبالغة فى قوة إسرائيل الحضارية وضعفنا من جانب ، وإما مجرد سبب للمعارضة ، وكلنا يعلم أن العلاقة الطيبة وهى محددة فى الاتفاقية ، علاقة ترتبت كعلاقة موجودة بين دولة فى حالة سلام وليست فى حالة حرب ، وهذه العلاقات الطبيعية لا يترتب عليها بالضرورة حتى القضاء على المشروعات والمصالح الاقتصادية الوطنية .

فمن المسلمات بالنسبة للجميع أن من حق الدولة أن تحافظ على مصالحها القومية

المشروعة سواء كانت ثقافية أو اقتصادية ، والمبالغة فى قوة إسرائيل الحضارية وضعفنا هذا ليس عيبا فى الاتفاقية ، إنما هو عيب فى أسلوب عملنا ، وهنا علينا أن نأخذ حذرنا وأن نواجه الموقف بجدية وأن نواجه الموقف بما يستحقه من أسلوب حضارى ، هذه مسئوليتنا نحن ، أما القول بعدم إقامة علاقات وإغلاق الباب على أنفسنا دون الخارج ، وأن هذا فيه الحماية الكافية ، فهذه حماية العاجز والضعيف .

وأما فوزى العمدة فقد أشار إلى أن إنهاء المقاطعة الاقتصادية ضمن تدرج تطبيع العلاقات ، بحيث تكون متوازنة مع الخطوات الإيجابية التى تقوم بها إسرائيل ، ويجب أن تكون العلاقات الاقتصادية بالقدر الذى يخدم الاقتصاد المصرى ، خاصة فى مجال الإنتاج وليس فى مجال الاستهلاك .

وطالب بألا ينص فى هذا الاتفاق النهائى على وجوب استكشاف إمكانات التطور . بل واقترح أن يأخذ المفاوض المصرى بالنص التالى بالنسبة لهذه النقطة وهى : للموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادى فى إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم ، وأن يتم ذلك وفقا لمبادىء وميثاق الأمم المتحدة .

ثم تحدث حمدى عاشور وهو وزير سابق وعضو المجلس فقال : والمشكلة الكبرى التى نتوجس منها فعلا ، ونقول كلمة الحق من فوق هذا المنبر — هى مسألة إقامة التبادل الاقتصادى والتجارى بين مصر وإسرائيل وهو ماتنص عليه الاتفاقية بل يبدو فى صيغته كأن إسرائيل تضعه كشرط أساسى — وباستمرار — فى الاتفاقية . واستدرك قائلا :

لاشك أن إسرائيل ستحصل على مكاسب كثيرة بالتعامل الاقتصادى والتجارى مع مصر ، فهى تكسب السوق المصرية التى تعتبر أقوى سوق عربية ، وتكسب من خلالها كل الأسواق العربية التى ستستطيع غزوها . ولاشك أيضا فى أن مصر يمكن لها أن تكسب من خلال الخبرة الإسرائيلية ، فقد تعاملنا معهم فى الماضى وكان هذا التعامل بحذر ، وكان ذلك ممكنا من خلال المراكز الاقتصادية العالمية ، ولكن عندما تتسع المسافة التى كان بها مرارة بعد ثلاثين عاما ، فإننا نستطيع عن إيمان أن نثبت ثقتنا المتبادلة معهم .

وطالب – حمدى عاشور – الاقتصاديين – من الآن – أن يدرسوا هذا الوضع ؛ لأن التبادل الاقتصادى هو أخطر مافى هذا الموضوع ، ولذلك فهو يحتاج إلى دراسة فمثلا تنص الاتفاقية على إلغاء المقاطعة بين مصر وإسرائيل فى حين أن بقية الدول العربية لم تلغ هذه المقاطعة ، والدول العربية توظف رءوس أموالها فى أمريكا وأوربا وربما يعتبر ذلك ردا من الردود . إذن فالاقتصاديون فى حاجة إلى دراسة ومناقشة موقفنا الاقتصادى حتى نصل إلى بحث صوره كاملة .

وعن المحاذير الاقتصادية أيضا تحدث النائب كمال سعد حيث قال :

ولاشك فى أن اليهود هم أساطين الاقتصاد . وأننا بإقامة علاقات اقتصادية سنتعرض لبطش رأس المال اليهودى فى العالم . وإننى أعلم أننا لا نستطيع أن نقاوم هذا الأمر مقاومة قانونية أبدا ، ولكن الشعب المصرى هو القادر على مقاومة طغيان الاقتصاد اليهودى . لقد كان لدينا موصيرى كوريل وسوارس ، وداود عدس ، وشيكوريل ، وغيرهم من اليهود الذين كانوا يسيطرون على الاقتصاد المصرى . ولكن الشعب المصرى الواعى القوى الثورى استطاع بعد سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ أن يقف فى وجه طغيان الاقتصاد اليهودى ، فقام طلعت حرب ، وحارب هذا الطغيان بإقامة بنك مصر والشركات التابعة له ، ووضع بهذا لبنة الاقتصاد المصرى السليم . وأعتقد أن الكثيرين يذكرون هذا ، ومن ثم فإن الشعب المصرى يجب أن يتنبه ومن الآن للقيام بواجبه حيال الطغيان الاقتصادى اليهودى .

وأما العضو صلاح توفيق والذى كان مرافقا للرئيس السادات فى زيارته للقدس فقد أشار إلى أنه لا يمكن أن تغزو إسرائيل هذه المنطقة بحضارتها الاقتصادية ، واستند إلى قول الرئيس السادات عندما قال : إنه من المؤسف أن نتصور أن إسرائيل يمكن أن تغزو هذه المنطقة اقتصاديا .

ويبرر صلاح توفيق ذلك قائلا : لأن مصر تسير وفق نظام الاقتصاد الموجه رغم اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى . وأن بمصر جهازا يشرف على الانفتاح الاقتصادى من حقه أن يرفض أى مشروع يتعارض مع مصلحة الوطن ، ولقد حاولت إسرائيل أن تحذف من المناقصات التى تعلنها الأجهزة فى مصر عبارة « ويجوز رفض العرض دون إبداء الأسباب » . وقد ذكر هذا السيد خالد محيى الدين وقال : إن المفاوض المصرى قد رفض مثل هذا الطلب . وإننا من خلال إخلاص المفاوض المصرى ومن

خلال الأجهزة المشرفة على تطبيق سياسة الانفتاح يمكننا أن نحفظ استقلال اقتصادنا وحريته .

وبالنسبة للمخاطر الاقتصادية فقد أشار توفيق عبده إسماعيل – أحد الضباط الأحرار لثورة يوليو (١٩٥٢) – إلى أنه كان ضمن وفد برلمانى قد سافر إلى الولايات المتحدة ، وكان السؤال الذى وجه إلى الوفد منذ وصوله عن المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها مصر والتى تتطلب منها أن تلجأ للسلام . وكان علينا – كما يقول – كوفد برلمانى أن نعد أنفسنا للرد ، فطلبنا من مكتبة الكونجرس بحثا مقارنا عن الاقتصاد المصرى والاقتصاد الإسرائيلى .

ثم قال أيضا : وأذكر أن الدكتور القيسونى قال ذات مرة من فوق هذا المنبر إنه قال للأمريكيين : إن إسرائيل تدعى أنها ستعلمنا الاقتصاد ، وذكر سيادته عدة مقارنات تدحض هذا الزعم . وقد أردت أن أستوثق من ذلك . وقد تبين لى أن هذه الوثيقة تدل دلالة قاطعة على عدم وجود أى مبرر للمخاوف الاقتصادية من السلام .

ثم عرض لأعضاء المجلس بعض النقاط التى تضمنتها هذه الوثيقة :

١ – إن نصيب كل فرد إسرائيلى من ديون للعالم الخارجى فى (١٩٧٧/١٢/٣١) هو (٢٨٥٢) دولارا رغم التعويضات التى دفعتها ألمانيا الغربية لإسرائيل ورغم الهبات والمعونات . أما نصيب كل مصرى فى نفس التاريخ من ديون مصر للعالم الخارجى فهو ٢٠٨,٤ دولار فقط .

٢ – خفضت الليرة الإسرائيلية (القيمة الحقيقية بالنسبة للدولار الأمريكى) خلال الفترة من سنة (١٩٥٠ إلى سنة ١٩٧٧) (٤٢) مرة بمعنى أنه إذا كانت قيمتها سنة ١٩٥٠ (٤٢) قرشا مثلا فقد أصبحت قيمتها اليوم قرشا واحدا . فى حين أن الجنيه المصرى الذى كانت قيمته سنة ١٩٥٠ (٢,٨٧) دولار أصبحت اليوم قيمته حوالى ١,٤ دولار ولم يخفض خلال هذه الفترة سوى مرتين .

٣ – أهم الصادرات الإسرائيلية خلال عام (١٩٧٦) هى الخضر والفاكهة حيث بلغت قيمتها (٣١٧) مليون دولار . فى حين أن مصر تصدر برتقالا بحوالى ١٢٨ مليون دولار . وتقوم المغرب الآن بالتنافس على المركز الأول فى صادرات

الموالح فى العالم وتليها إسرائيل .. ولا أعتقد أننا سنستورد برتقالا إسرائيليا .

٤ - تنتج إسرائيل من الكيماويات العضوية والأسمدة ما قيمته (٧١) مليون دولار ، ومن المبيدات الحشرية ماقيمته (٦٨) مليون دولار . فى حين أن مصر سوف تحقق خلال العام الحالى الاكتفاء الذاتى من الأسمدة .

٥ - بالنسبة للصناعات الأخرى مثل الغزل والنسيج المعلوم أن مصر دولة مصدرة للغزل والنسيج . وتصدر إسرائيل من اللآلىء والأحجار الكريمة ؛ ماقيمته (٨٠٧,١) مليون دولار . ولا يعقل أن نكون فى حالتنا هذه ونعتمد على إسرائيل فى استيراد اللآلىء والأحجار الكريمة لأنها تصدر إلى البلاد الغنية ولسنا من بينها حتى الآن .

ثم ختم تحليله قائلا : أخلص من ذلك إلى أن المخاطر الاقتصادية التى يتوهمها البعض هى ضعف فى ثقتنا بأنفسنا . فإذا وثقنا بأنفسنا فنحن لها ، أما إذا دخلنا مرحلة السلام ونحن نخشى بطش اليهود الاقتصادى أو دهاءهم فلسنا أهلا لهذه المرحلة .. هذا عن الأداء الاقتصادى خلال الثلاثين عاما الماضية ، ومن ثم يجب ألا ننخدع إطلاقا بأن دخل الفرد فى إسرائيل يصل إلى ألفى دولار سنويا لأنه مدين بأكثر من ٢٨٠٠ دولار للعالم الخارجى .. فإسرائيل ليس لديها من المقومات الاقتصادية مايجعلها دولة نخشاها اقتصاديا إطلاقا .

وفى ضوء هذا النقاش وهذه الآراء ، كان لابد أن يدفعنا ذلك إلى أن نستوضح الأمر ، ونجلى حقيقته ، حتى يبدو الأمر واضحا بلا غموض أو مبالغة أو مزايدة . .

وكان طريقنا فى هذا ، هو الالتقاء بالدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء الأسبق ، والذى كان وزيرا للتخطيط منذ أبريل عام (١٩٧٧) ، وحتى تدرج نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى مايو (١٩٨٠) ، وترك الخدمة العامة فى أوائل عام (١٩٨٢) . وبهذا فقد عاصر وشارك فى الفترة الزمنية التى تفجرت فيها مبادرة السادات للقدس ، وحتى وفاته .

وهذه الفترة قد شهدت تطورات سياسية هامة نحو السلام والعلاقات المصرية الإسرائيلية ، ومن هنا تأتى شهادته للتاريخ أقرب إلى الصدق والصواب . لمعاصرته ومشاركته أيضا .

وقد وضعت بينى وبينه جهاز التسجيل ، وطرحت عليه عدة تساؤلات تدور حول الوضع الاقتصادى قبل مبادرة السلام ، وأثناء التطور السياسى لهذه المبادرة إلى مابعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية . فإلى أى مدى كان للعامل الاقتصادى تأثير نحو المبادرة ؟ وإلى أى مدى انعكست المبادرة بآثارها على الاقتصاد المصرى ؟ وماذا عن المحاذير الاقتصادية فى العلاقات المصرية – الإسرائيلية عقب توقيع اتفاقية السلام بينهما ؟

وقد بدأ الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد حديثه معى بقوله :

لابد أن نقوم بتأصيل الموضوع أولا .. فالبداية كانت قبل توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ومبادرة القدس من قبلها . فقد اضطررنا إلى الإعلان عن خطة خمسية لمصر ، ليمكننا الحصول على (٢) مليار دولار من الدول العربية ، وكان هذا شرطهم – بإيعاز من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أيضا – وكان لابد من التقدم بهذه الخطة فى أغسطس عام (١٩٧٧) ، وقد تقدمت بها بالفعل فى العاشر من رمضان الموافق(٢٦)أغسطس إلى الرئيس السادات وقلت له : سيادة الرئيس :

سأقول لك أمرين هامين وبأمانة كوزير للتخطيط .. أولهما أنه لن نستطيع أن نجنى شيئا من كل هذه المشروعات المدرجة بالخطة ، ونحن نسير على رمال اقتصادية متحركة ، ومادام أن الموقف الآن هو حالة اللاسلم واللاحرب القائمة ، فلا هناك انفتاح ولا استثمار عربى أو أجنبى ولا قطاع خاص لديه الاستعداد لأن يضع مليما واحدا فى الاستثمار بمصر ، ولا نستطيع زيادة موارد القطاع العام ، حتى العرب لا يعطوننا ولن يعطونا إلا بشروط ومنها التقدم بهذه الخطة والتى نحن جاهزون بها الآن .. كما أنهم لن يعطونا النقود مباشرة إنما سيودعونها فى البنك الأمريكى « أمور ستانلى » حتى يقوم بتوزيع الدائنين ، إذن فالموقف مهين ، ومادمنا أننا على هذه الرمال المتحركة ، فلا أمل لمصر فى أنها توفى بهذه الخطة .

وثانيهما وبصراحة ، فقد وضعت التشخيص فى الخطة قبل الحديث عن المشكلة الاقتصادية وسأتكلم عن قضية فلسطين .. فالقضية لم تحل والدائرة مستديرة فى جنيف ، والخلاف قائم حولها ، ولون الكرافتات وكله شغل عيال ، والعالم يضحك علينا ، وهناك خطط طموح وتصريحات سيادتك بأن الرخاء (جاى) !!

فرد الرئيس السادات متسائلا : عايز تقول إيه ؟

قال نائب رئيس الوزراء : إما أن تعمل (حاجة) وإما لن يحدث شيء ..

فقال الرئيس : (حاجه زى إيه) ؟!

فرد الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد : لوحدك .. لن يكون هناك من يدفعك إليها ، إنما لازم أنت شخصيا تعملها ، وأنا بالفعل كتبت ذلك فى الخطة .. ثم قدمت استقالتى من الوزارة .. وفوجئت وأنا بالأمم المتحدة بأمر مبادرة الرئيس لزيارة القدس وفوجئت أيضا بتلغراف من الرئيس بعثه لى قائلا : لقد بدأنا التوصل إلى بداية طريق الحل المنشود . .

وعندما عينت فى أبريل (١٩٧٨) وزيرا للتخطيط مرة أخرى ، التقيت به وقال لى : أنت قلت لن تنفذ الخطة إلا إذا عملت حاجة ، وأنا عملت أهه .. ابدأ التنفيذ .

★ ماذا عن المعونات العربية لمصر فى الفترة منذ انتهاء حرب أكتوبر وحتى المبادرة ؟

★ أجاب نائب رئيس الوزراء الأسبق بقوله : كانت (٥,٢) مليار دولار .. والرئيس السادات رفض أن يستجدى .. وفى ذات الوقت رفض العرب إن لم يسألوا . .

فأصبحنا فى موقف عجيب الشأن . فهناك رغبة من الطرفين فى التعاون ، وهناك تعاطف عربى مع مصر ، وتعاطف حول دور الرئيس السادات ، ولكن أين الوسيط أو العامل المساعد الذى يقرب بين الطرفين ويضع أيديهما فى يد واحدة ؟!

استدرك نائب رئيس الوزراء أيضا بقوله : كان هذا العامل المساعد هو شخصى الضعيف ، فعندما كان الدكتور عبد العزيز حجازى رئيسا للوزراء ، كلفنى بالسفر إلى السعودية قائلا لى : اذهب إلى هناك وشوف الجو إيه .

وبالفعل ذهبت إلى هناك . وكان الاستقبال سخيفا ، فندق غير لائق بجوار المطار ، ولم يكن معى غير ورقة من النوع المسطر وقلم أخضر .. .

فكتبت الأفكار التى يمكن أن أناقش فيها كمال أدهم مستشار الملك عندما ألتقى به فى مساء يوم وصولى .

وعندما اطلع على هذه الورقة فوجىء بأنى كتبت باللون الأخضر ، فأبدى إعجابه

قائلا : أنت ذو حس سياسى جبار .. وعلاقات عامة أيضا . فأنت كتبت باللون الأخضر ونحن نسعد بهذا اللون جدا .

فقلت له : لم يكن معى غيره .

وقد اقترحت عليهم أن يودعوا النقود تحت تصرفنا ، ونحن سنضعها وديعة فى البنك . وبالفعل وافقوا على ذلك ، وأيضا الكويت ، وكان المبلغ الذى أودع لحسابنا – دون سحب مباشر – أكثر من ثلاثة مليارات دولار .

ثم عندما قامت دول الخليج العربى بتكوين صندوق مساعدة لمصر .. أرسلنى ممدوح سالم رئيس الوزراء – والذى كنت أعمل مستشارا له – إلى السعودية قائلا لى : إنهم جاهزون ووقع بالنيابة عنى .

وذهبت ولكنهم طلبوا الخطة .. وفوجئت بذلك . فقلت لهم : إنها موجودة بالفندق . ولكنهم أصروا على التقدم بها . فقلت لهم غدا .

وعدت إلى الفندق ، وألفت خطة متوازنة بقدر الإمكان ، وكان هناك عمرو ذو الفقار يعمل مع إبراهيم الإبراهيم رئيس البنك العربى الأفريقى ، وكان لديه شركة هناك ، فسألته عن كاتبة آلة كاتبة وأعطيته له وطلبت منه ٥٠ نسخة . وتقدمت بها فى اليوم التالى للأمير ترك ، ثم فوجئت ببرقية من مصر ، مضمونها أن الدكتور أحمد أبو إسماعيل وزير المالية سيحضر لكى يوقع .. وبالفعل حضر ، وجلسنا حول مائدة مستديرة ، ثم فوجئت بالدكتور أحمد أبو إسماعيل يقول : أنا سعيد أنكم اعترفتم بدور مصر القيادى والطبيعى ، ونحن نحارب منذ عام (١٩٤٨) ، وعندما انتهت حرب فلسطين دخلنا فى حرب اليمن . .

فرد الأمير ترك على أحمد أبو إسماعيل بقوله : سيادة الوزير إن حرب اليمن كانت ضدنا فما دخل حرب اليمن اليوم .. هل سنساعدك لتكون ضدنا ؟!!

فرد عليه أيضا أحمد أبو إسماعيل قائلا : لا .. دى كانت من أجل قضية القومية العربية .

واضطرب الجو فى ذلك الاجتماع ، وتقرر تأجيل التوقيع .. فعدنا خائبين . ثم بعد ذلك حضر إلى مصر بعض المسئولين السعوديين ووقعوا فى مصر .. ثم خرج أحمد أبو إسماعيل من منصبه فور ذلك .

ويستطرد الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد قائلا : ثم استكملت مافعلته فى السعودية بالنسبة للخطة على الكومبيوتر فى الولايات المتحدة .

فقد سافرت مع الدكتور عبد المنعم القيسونى عندما كان نائبا لرئيس الوزراء إلى الولايات المتحدة ؛ وذلك للقاء مستر ماكنمارا رئيس البنك الدولى ، وكان ذلك فى مارس (١٩٧٧) ، حيث كان موقف مصر صعبا ومتأزما مع ماكنمارا ، وكان دور القيسونى هو تهدئة وتطويع ماكنمارا لمصلحة مصر ؛ حيث كان القيسونى شخصية اقتصادية دولية لها وزنها ولها جاذبيتها الخاصة .

ووصلنا إلى واشنطن ، ولم تكن معنا خطة ، ولذا لم يكن ماكنمارا على استعداد لأن يلتقى بوزير مصرى أو قبول طلباته .. ولذلك فقد تفرغت أربعة أيام لوضع خطة ، وقد أعددتها على الكومبيوتر فى مبنى البنك الدولى ، وقد ساعدتنى موظفة كورية ، خاصة فى وضع الجداول بالخطة . وكان عملى متواصلا بلا نوم أو راحة حتى انتهيت منها .. ثم التقيت بالدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد حينذاك ، والذى كان عضوا فى وفدنا فبادرنى قائلا : (أنت فين) ؟!

هل أنت جاهز بملابسك .

فقلت له : نعم .. جاهز .. لماذا ؟

فقال لى : تعال .. تعال ..

فنزلت معه إلى بهو الفندق ومعى نسختان من الخطة .. وقلت له : هذه هى الخطة .

فرد قائلا : خذ مفتاح غرفة الدكتور القيسونى .. وضعها له على الفراش .

فقلت له : ألا تنظر فيها ؟!

فقال : لا .. أنا عندى عشاء دعانا إليه السفير .. مش جاى معانا ؟

فقلت : لا ..

ثم يستطرد الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد قائلا :

ثم ذهبت إلى الدكتور حلمى عبد الرحمن وكان موجودا بالولايات المتحدة ، وإن لم يكن عضوا فى الوفد المصرى ، وعرضت عليه مافعلته . فنظر لى مندهشا وقال : (إنت عارف .. إنت بتعمل إيه ؟) ! ممدوح سالم سيذبحك !

فقلت له : ماذا تعنى ؟

فقال : طبعا سيذبحك ؛ لأن مهمة القيسونى نجحت بهذه الورقة ، وأنت مستشار لممدوح سالم وليس عملك أنك تشتغل للقيسونى ، فمن قال لك تعمل هذا ؟.

وعند سماعى هذا ، دهشت ، وشعرت بالذهول ، بل وبكيت أيضا ؛ لأننى تصورت أننى أعمل لحساب مصر وليس لحساب أحد .. فحاول الدكتور عبد الرحمن تهدئتى . .

وفى الساعة الواحدة مساء ، عاد القيسونى من زيارة لابنته ، وقرأ الخطة ، وذهب إلى ماكنمارا فى الصباح ، ففوجىء بأنه يعلم بأننى الذى وضعت الخطة . وأنها كتبت بالآلة الكاتبة وقد وصلت إليه نسخة بدون علمنا ، وبالتأكيد فإن السكرتيرة الكورية التى قامت بهذه المهمة هى التى أعطته نسخة .

وقرر البنك الدولى أنه الآن على استعداد لأن ينظر فى مشاكل مصر الخارجية ، خاصة الديون الخارجية ، وقرر أن مصر سيحق أن ينعقد لها نادى باريس ويدعى إليه فى مايو أو يونيو (١٩٧٧) .

وحزنت لهذه النتيجة ، وركبت السيارة ، وجلست بين القيسونى وحامد السايح وكان أشرف غربال سفيرنا فى واشنطن قد جلس بجوار السائق .. فبادرنى القيسونى قائلا : اسمع ياعبد الرزاق . أنت تختفى أسبوعين ؛ لأن محمد محمود الإمام وزير التخطيط، لو علم أننا تقدمنا بخطة سيعمل أزمة مع الحكومة ، واتركنى أعالج هذا الأمر مع الرئيس السادات وممدوح سالم رئيس الوزراء .

فقلت له : إن الأمم المتحدة طلبتنى بالفعل لمدة أسبوعين من أجل موضوع التعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

فرد قائلا : اذهب فورا .

وبالفعل ذهبت ، وقدمت لهم بحثا فى صورة مذكرة ، دفعتنى قدما إلى أن أتولى منصب نائب السكرتير العام للشئون الاقتصادية بعد أربعة شهور ، وكان له نائب آخر فقط .

وفى أواخر أبريل ، بفندق فلسطين ، حيث كانت هناك حفلة صغيرة لزواج أختى ، فوجئت بمدير الفندق يقول لى : مبروك يا أفندم ، أنت عينت وزيرا للتخطيط .

وكان تعييني نتيجة حديث ماكنمارا للدكتور القيسوني عندما قال له : نحن نعرف أن هذه خطة عبد الرزاق عبد المجيد ، ولكن السؤال : هل هذه الخطة تمثل رأى الحكومة ؟ وهل تعترف بها حكومتكم كخطة رسمية صادرة من وزير التخطيط ؟ فقال له القيسوني : سأرد عليك فيما بعد .

وبذلك عينت وزيرا للتخطيط ، وبعد ثلاثة شهور ، تقدمت بالخطة إلى الرئيس السادات ، وكانت تقع فى ١٦ مجلدا وعندئذ فقط قلت له :

إنها لن تنفذ لأننا نسير على رمال متحركة .

★ سألت نائب رئيس الوزراء الأسبق . هل كانت العوامل الاقتصادية تمثل عنصرا ضاغطا على الرئيس السادات حول ضرورة الاتجاه للسلام ؟

★ أجاب الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد قائلا : بالقطع . كانت عنصرا ضاغطا .

فقبل يناير (١٩٧٧) ، كان هناك تذمر حقيقى وشعور بالكبت والضغط النفسى من جراء الأزمة الاقتصادية ، وبعد حروب ثلاثين سنة ، الناس تريد الخلاص من الضغوط الاقتصادية ، وللأسف ورغم هذه الضغوط فإن بعض الحكومات اتخذت قرارات ضاغطة على الشعب .. والناس تعبت ويجب ألا يكون الضغط أكثر فأكثر ، فهل هذه مكافأة الشعب على صبره وتضحياته ؟! فكيف يرفع الدعم ؟!

إنما كان العكس صحيحا ، ففى العام المالى (٨٠ – ٨١) كل موظف حصل على (٢٠) جنيها زيادة ، وكان هناك فائض فى الميزانية وفائض فى ميزان المدفوعات ، وهناك ١٣٠٠ مليون دولار لتدعيم نظام توحيد سعر الصرف الذى وافق عليه صندوق النقد الدولى لصالح الشعب .

★ وهل الرئيس السادات قد أسر إليك بشيء عن محاولاته نحو السلام ، وهل كانت لديك اتصالات أو مفاوضات مع بعض المسئولين الأجانب حول هذا السلام ؟

★ أجاب قائلا : إن الرئيس السادات لم ينبس ببنت شفة .. فقد سمعنى فى اليوم الذى تقدمت فيه إليه بالخطة ، وامتدت جلستنا حتى الفجر ، حتى إن ابنته حرم المهندس محمود عثمان كانت فى الفراندة .. وقد دخلت علينا تسأل والدها عما إذا كان يريد شيئا .. فقال لها : أنا آسف يابنتى لإزعاجك وأنت تشاهدين فيلما . .

إلا أنها ردت بقولها : أنا مبسوطة من الكلام ده قوى يابابا . .

وعندما حضر ودخل علينا المهندس عثمان أحمد عثمان .. انتهى حديثنا .

ولكن الرئيس علق لعثمان قائلا : أنا قلت لك إن فيه رجاله فى مصر .. أنا مش قلت لك ياعثمان . .

وعندما كان عثمان أحمد عثمان يوصلنى للسيارة همست له برغبتى فى الاستقالة فرد قائلا : لا .. لا .. لا يمكن .. أنت من جيل أكتوبر .

وتصادف أنه كان هناك تشكيل وزارى جديد ، واعتذرت لممدوح سالم ، وعندما سمع الرئيس ذلك غضب ، فكتبت له مذكرة أعتذر فيها .. وعندما كانت توضع الأسماء ، التبس الأمر ووضع اسم الدكتور على عبد المجيد وزيرا للتخطيط .

واستدرك نائب رئيس الوزراء قائلا :

وأما عن الاتصالات حول السلام ، فقد كانت قائمة قبل تولى مسئولية الوزارة ، وكنت قريبا من بعض القيادات السياسية أثناء عملى بالبنك الدولى . .

فكنت عضوا بمجموعة « بجواش » والتى تضم معظم الحاصلين على جائزة نوبل للسلام ، والذين يؤمنون بالسلام ، وهم بالفعل قد شاركوا فى عمل سولت (١) وسولت (٢) بين الأمريكان والروس ، ثم تركوا الحوار مفتوحا مباشرة بين روسيا وأمريكا .

ولهذه المجموعة فروع فى بعض الدول ، ولا يقتصر مقرها على مكان واحد ، ولها اجتماعات سنوية فى هذه الدول المختلفة ، وقد حضرت لها اجتماعا فى فينسيا فى الستينيات ، ثم اجتماعا ثانيا بصفتى رئيسا للجنة بها فى أديس أبابا ، ثم فى لندن وأماكن أخرى .

وفى هذه الاجتماعات لم يكن العنصر اليهودى ضعيفا ، بل كان عنصرا قويا ، وقد حضر جانب منها الدكتور هنرى كيسنجر وشخصيات عالمية علمية ، ومنها ابنة اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى ؛ لأنها كانت رئيسة أكاديمية البحث العلمى بالاتحاد السوفيتى ، وكانت على اتصال وثيق برئيس أكاديمية العلوم فى الولايات المتحدة ، وكانوا هم أيضا على اتصال وثيق بالقيادات السياسية .

وكانت هناك مناقشات كثيرة . ومع الأسف فقد ورد على لسان أحد كبار رجالات جامعة هارفارد قوله لى :

« ياصديقى ألا تستطيعون أن تحسنوا نسبة الإصابة بينكم وبين إسرائيل . عشر طيارات إسرائيلية وتقاتلها مائة طيارة مصرية وتسقط لمصر ١٠ طيارات وتعود الطائرات الإسرائيلية سالمة إلى قواعدها ؟! أليس من الممكن أن تكون النسبة (١٠) إلى (٢) مثلا ؟! كيف نساعدكم وأنتم بهذا الضعف ؟ إن إسرائيل مسيطرة على الجو ، فكيف نتدخل ؟ وعندما يحدث ذلك يقول لنا دايان :
احنا فاهمين المصريين .. والشعب المصرى مستكين » .

وكان ذلك قبل حرب أكتوبر (١٩٧٣) ، واستمرت اجتماعاتى مع هذه المجموعة حتى وأنا وزير ، وفى كل الاجتماعات كنت ألحظ أن الصلح من الناحية السياسية مفيد لإسرائيل ولكن ليس من مصلحتها اقتصاديا . وإن الصلح مفيد لمصر من الناحية الاقتصادية ولكنه ليس مفيداً لها من الناحية السياسية .

وأنا كاقتصادى أشعر بسوء الحالة الاقتصادية ، وقد شعرت أنه من واجبى أن أقدم العامل الاقتصادى فى الأولوية عن العامل السياسى ، وكنا مقتنعين بأن ثمار السلام لصالح مصر على خط مستقيم ، لدرجة أن مشروعات الاستثمار والانفتاح والناس أصبحت تنتمى إلى مصر .. وكان انفتاحا إنتاجيا وليس استهلاكيا كما يرددون بعد وفاة الرئيس السادات .

بعد الانسحاب الثانى ، كان هناك اجتماع فى واشنطن فى يونيو (١٩٨١) ، حيث قدمنا تسهيلات بترولية إلى إسرائيل إلا أنها كانت تعانى اقتصاديا ، وقد انخفضت التبرعات التى كانت تأتيها من اليهود الأمريكان بدعوى أن إسرائيل عقدت سلاما ، وإن لم يتوقف الدعم الرسمى الأمريكى ، إلا أن ذلك جعل إسرائيل تعيش فى ضائقة مالية ، فسألنى السفير الإسرائيلى أليس من حق إسرائيل أن تطلب معونة اقتصادية غير عادية من الولايات المتحدة ؟!

فقلت له : من حقكم أن تفعلوا كما تشاءون ، وإذا كنتم اليوم فى ضائقة مالية فإننى لا أعلم بها ، ولكننا أيضا فى ضائقة مالية لأن مرافقنا مرهقة من ثلاثين عاما ، وإن كانت مواردنا قد زادت فإنما هى لا توزاى حجم الأعباء التى نواجهها ، فإذا

كانت الولايات المتحدة من الكرم – ونحن راضون بما أخذنا منها – وإذا أرادت أن تزيد المعونات للدولتين فهذا كرم كبير ، وليكن ذلك مشروع مارشال لنا نحن الاثنين .

وبالفعل تقرر أن نعد اجتماعا ثانيا فى ديسمبر (١٩٨١) ، لوضع الخطوط العريضة لهذا الاتفاق .. ولكن للأسف لم يتحقق ذلك .

★ وسألته عما كان يتردد من تخوف حول التحدى الاقتصادى الإسرائيلى ولا سيما أن الدعاية للسلام قد ارتبطت بثمار اقتصادية ، وأن الرخاء قد قرب ؟!!

★ قال الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء الأسبق :

عندما نتكلم فى ذلك ، فإنه قد وقعت اتفاقية السلام فى مارس (١٩٧٩) ، وبدأت المقاطعة العربية ، وتوقف المال العربى بعد مؤتمر بغداد ، وفى أوائل عام (١٩٨٠) كنا قد دفعنا قسطا من القروض العربية ، وفى (١٩٧٩) وأوائل (١٩٨٠) أيضا كانت الحالة ضنكا لدرجة أن الدكتور حامد السايح اضطر إلى أن يصدر قرارا بدفع الجمارك بالدولار ، وكان القرار رقم (٣٠٠) ، وبالطبع فإن فى هذا إهدارا للدستور ، لأن الدستور أعطى للجنيه المصرى قوة الإبراء ، ولم يقل : إن الدولار له تلك القوة ، فكيف تتعامل مع هيئة حكومية وهى الجمارك وترفض قوة الإبراء الدستورية وتطالبنى بالدولار ؟!

وفى مايو (١٩٨٠) ، توليت منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، وقد حدثنى الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء تليفونيا وقال لى :

مبروك ياعبد الرزاق ، فالرئيس السادات طلبك رئيسا للمجموعة الاقتصادية ، وأهنئك وأنت رجل نشيط وجاد ، وعاوز أقولك حاجة : ليس هناك مليم فى الخزانة ، وليس هناك مخزون استراتيجى من السلع التموينية ، وطلبات التموين خطيرة للغاية ، والحالة خطيرة للغاية أيضا ، وضحك وأغلق سماعة التليفون .

ولكن فى أغسطس (١٩٨٠) ، أى بعد ثلاثة شهور من مسئوليتى الجديدة ، كان فى مصر (٨٠٠) مليون دولار كأرصدة ، كانت نتيجة ثقة العاملين المصريين بالخارج فيما أعلنته من قرارات وسياسات ، فقد شعروا بالأمان ، وكان لأحاديثى

صدى لديهم ، وأحسوا بأن هناك سياسة اقتصادية ذات منطق .

وتوالت القرارات والسياسات الإصلاحية والتيسيرات ، ورفع الأجور ، وتخفيض الأعباء الضريبية وكانت النتيجة رواجا غير عادى ، ولكننى شكوت للرئيس السادات بأن كل مشروع كبير مثل مشروع درفلة الحديد ومواد البناء والأسمنت والتى كانت من أهداف الانفتاح الاقتصادى ، تعرقل من المهندس طه زكى وزير الصناعة تحت مبرر أنها ستدخل فى الخطة حتى عام (٢٠٠٠) ، والخطط القادمة ، فسألنى الرئيس السادات :

– هل طه زكى لا يريد التعاون معك ؟

فقلت : لا .

فقال : ترشح مين !

قلت : المهندس حسن عبد الفتاح نائب رئيس هيئة التصنيع وهو أخو محمد عبد الفتاح محافظ البنك المركزى . .

فقال : (آه .. دول ناس كويسين) . اتصل بالنائب حسنى مبارك (وقول له أصدر قرار النهاردة بتعيين حسن عبد الفتاح وزيرا للصناعة) وعندما اتصلت بالنائب حسنى مبارك قال لى : بعد مؤتمر الحزب الوطنى .

ولا داعى لأن نهيج الدنيا قبل المؤتمر . .

فقلت له : أنا عندى (٨٠) مشروعا من أهم المشروعات لابد من الموافقة عليها .

فقال : (زى إيه) .

فقلت : مصنع بطاريات ، و (١٨) مصنع ملابس جاهزة ، ومشروعات أسمنت .

فأرسل فى طلب المهندس طه زكى ، وعقدنا اجتماعا فى الصباح السابق للمؤتمر ، وسأل حسنى مبارك طه زكى : مشروع درفلة الحديد ، إنت مش موافق عليه ليه ؟ فرد قائلا : أنا موافق عليه .

فسأله النائب حسنى مبارك مرة أخرى : ومواد البناء ، وأثاث العرايس ، واستمر

النائب حسنى مبارك فى ذلك ، حتى تمت الموافقة على (٣٠) مشروعا ، وعندئذ قال النائب : أنا واثق بأن طه زكى سيكمل معك قائمة المشروعات بنفس الروح .

وعلى ضوء ذلك ، عقدت اجتماعا لهيئة الاستثمار وحصلت على موافقة رسمية ، وكان ذلك فى (٥ أكتوبر ١٩٨١) ، وتمت الموافقة على (٦٠) مشروعا ، ويومها أعلنت أننى أعتبر ذلك نقطة تحول فى تاريخ الانفتاح الاقتصادى فى مصر . تحول من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى . وأن ثقتى بالاقتصاد المصرى لاحد لها .

وأما عن التخوف الاقتصادى من إسرائيل ، فهذا ليس فى محله .. وكان يمكن أن نخشى منها على أنفسنا لو أن لديها احتكارا للعلم والتكنولوجيا ، مع الأسف فمنذ عام (١٩٤٨) وحتى عام (١٩٧٣) ، كانت التكنولوجيا الحديثة ممنوعة على مصر ، لأن ممثلى الهيئات والشركات الكبرى كانت لديهم فروع أو مكاتب فى إسرائيل ، وبالتالى حرمت مصر من التكنولوجيا الحديثة نتيجة الغباء .. فالمقاطعة لأى شركة تتعامل أو يوجد لها مكتب فى إسرائيل ، كان فى غير صالحنا ، وكانت إسرائيل تتعمد التعامل مع كبرى شركات التكنولوجيا حتى لا تدخل مصر ، وكانت هذه الشركات تعطى لإسرائيل التيسيرات والتسهيلات المتعددة مقابل فتح مكتب لديها هناك ، ونحن محرومون منها ؛ لأننا لانفتح لها مكاتب فى مصر ، وبذلك حرمت مصر من أحدث تكنولوجيا طوال عشرين عاما أو يزيد .

وبذلك فإن الخوف الزائف من غزو إسرائيل لاقتصاد مصر .. لا محل له ، فإسرائيل ليس لديها رأس مال والعرب يملكون ذلك .. وليس هناك بنك فى العالم إلا ويعتمد على فوائض الأموال العربية .

بل إن البنك الدولى يغير مواعيد اجتماعاته إرضاء للعرب والمسلمين فهو لا يعقدها فى شهر رمضان أو المواعيد الإسلامية .. فما هو مانخشاه من إسرائيل ؟!

إن التكنولوجيا ليست موجودة فى إسرائيل ، إنما موجودة فى أوربا وأمريكا ، وإذا تفتحنا عقليا فإننا نأخذها من أمريكا وأوربا بدون وسيط ، وسوقنا (٥٠) مليون نسمة ، وسوقهم (٣) مليون نسمة ونستطيع بسوقنا أن نصدر لأوربا ، بإمكانات أكثر من إمكانات (٣) ملايين نسمة .

وهذا التخوف الزائف .. كان نتيجة دعايات مسمومة ، ومن أثار هذه الشائعات

هو المتخوف ، وقد سئلت عن أن السياحة المصرية لا تتجه إلى إسرائيل .. فقلت : إنه لو اتجه (١٠٠) ألف سائح مصرى إلى هناك لا رتبكوا . وكذلك أمنهم . .

أما لو جاءوا إلى مصر فهم جزء من السياح الأجانب .

فهم الخائفون .. ونحن لا نخاف . ولكنهم يعكسون هذا التخوف داخل مصر وكأن المصريين هم الخائفون . وللأسف فإن بعضنا يصدق هذا .

★ سألت نائب رئيس الوزراء عن ماهية التطبيع الاقتصادى التى تريده إسرائيل ؟

★ أجاب قائلا : على سبيل المثال ، فقد حضر مستثمر إسرائيلى ومعه مشروع استصلاح أراضٍ واسمه « وايزن برج » وقد قدمه للدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ، وعلى أثر ذلك عقد رئيس الوزراء اجتماعا حضره اثنا عشر وزيرا واجتمعوا مع المستثمر الإسرائيلى .. وقد تحدثت فى هذا الاجتماع وقلت : لو كان عندى طالب فى سنة أولى كلية التجارة بإدارة الأعمال ، وقدم هيكلا تنظيميا كما قدمه الخبراء الإسرائيليون لفصلته من الكلية ، وقلت لهم : إننا نريد الحديث بصراحة ، أم تريدون حديث مجاملة ؟!

فقال المستثمر : بكل صراحة .. أنا لست إلا ممولا ومعى الخبراء .

فقلت : إذن فما ذلك التنظيم الذى أمامنا ؟!

وقمت بتحليل ماقدم ، وكان يريد ٥٠ ألف فدان فى وادى الريان ، وبعد تفنيدى للمشروع وأنه خطأ وليس على أسس سليمة .. اعترف المستثمر الإسرائيلى وأخذ بوجهة نظرى وقال : أنا متأسف ، إن هذا المشروع لم يدرس بعد بما فيه الكفاية ، ويبدو أن مصر بها من الخبرة الزراعية مايفوق مافى إسرائيل . وهذا حقيقى .

★ تردد أن الرئيس السادات قبل وفاته ، كان على وشك أن يقوم بعمل اقتصادى كبير ، فما هو ذلك العمل ؟

★ قال الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد : إنها العملية الجراحية للاقتصاد المصرى ، وكان موعد تنفيذها فى (٢٧ أبريل عام ١٩٨٢) ، أى بعد الانسحاب الإسرائيلى .

ولكن ... .

قبل إجراء العملية الجراحية كان لابد من الاطمئنان على نبض المريض ، وقلبه ،

والضغط ونسبة السكر ، وبالإضافة إلى تلك الأمراض فهناك الأمراض السرطانية . وكان لابد من علاج هذه الأمراض قبل إجراء العملية الجراحية .

وبالفعل لما كان هناك خلل فى الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات ، وسعر الصرف ، فقد حاولنا تخفيف ضغط الدم للمستوى الطبيعى تمهيدا لإجراء العملية الجراحية . وحيث إنه لم يكن هناك مقومات للهياكل الاقتصادية ، فكان لابد من محاولة تصحيح فأصدرنا قانونا للشركات ، وبنكا للاستثمار القومى ، وبنكا للاستيراد والتصدير ، وضرائب الدخل ، وقد أصدرت (١٧) قرارا بقانون تعد ركائز للهيكل الاقتصادى ، حتى إذا ماقمنا نقوم بإجراء العملية الجراحية ، يكون إجراؤها على أرض صلبة وليس على رمال متحركة . وفى هذه الأونة كان الرئيس السادات يتفهم ذلك ويوافق عليه .

وكان لابد من الإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث إن سوق العمل فى تزايد رهيب ، ولابد من خلق فرص عمل جديدة بأسرع مايمكن . .

وكان الرئيس السادات يهتم بالجانب الاجتماعى .. والذى يتمثل فى سوء توزيع الدخل القومى .. ورغم أننى رفعت الأجور كحد أدنى من (٨ إلى ١٢ إلى ١٦ إلى ٢٠ إلى ٢٥ إلى ٣٠) جنيها ، وكان الوزراء قد سخروا منى ، وتهكموا بقولهم : « أنت بدَّلعهم » ويقصدون الموظفين والعمال . .

وكان الرئيس يخشى من العملية الجراحية وآثارها ، مما يعطل انسحاب إسرائيل من سيناء وكان ذلك يقلقه .

فاتفق معى على تأجيل هذه العملية بعد الانسحاب .

★ فسألته وماذا كانت هذه العملية الجراحية بالذات ؟

★ فأجاب قائلا : بالنسبة للدعم ، كنا جاهزين لعمل بطاقات سيقتصر توزيعها على الموظفين والعمال ، وكذلك رفع قيمة المحاصيل الزراعية للفلاحين ، وهناك بدل نقدى أيضا . ورفع الضغط الشديد والتوتر الرهيب لدى طلبة وطالبات الثانوية العامة ، وكنا قد أعددنا قانونا للقطاع العام بمقتضاه يتم سحب سلطات الوزير عليه ، ولكن الدكتور فؤاد محيى الدين تدخل وأجهضه وعاد بأسوأ مما كان عليه ، حيث نص على نظام المؤسسات والهيئات العامة فأصبح قانونا إداريا .

* وماذا عن آخر اجتماع به .. فيم كان يفكر وماذا كان يريد تحقيقه ؟

* أجاب الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد قائلا : كان ذلك فى يوم (٥) أكتوبر ، وكان بقصر عابدين . حيث أرسل فى طلبى ، وعندما جلست أمامه لم يتحدث لبضع دقائق فقطعت هذا الصمت بقولى : إننى أريد السفر .

فقال لى : فيه أحداث أو تغييرات هامة بعد ٦ أكتوبر ، عايزك تكون موجود فيها .

ولكنه لم يقل لى لماذا طلبنى .. وبدا صامتا مرة أخرى ، ولكنى قلت له :

– إننا كنا فى مجلس الوزراء وكنت أتحدث مع وزير الدفاع أبو غزالة واقترحت عليه أن نعمل ... ولكن لا تعليق أيضا من جانبه . .

ثم رد فجأة قائلا : (شوف) ياعبد الرزاق . استخر الله واتخذ القرار .

فقلت له : عملنا اتفاقية مع صندوق النقد الدولى ، وسأوقع الاتفاقية ولابد من السفر .

فرد بقوله : ابعث أى شخص آخر .

وانتهى آخر لقاء به .. .

* وماذا عن الخطط المتحركة التى تقدمت بها .. وارتباط ذلك بعملية السلام ؟

* أجاب بقوله : لا تصدق أن هناك شخصا – خلقه الله – يستطيع أن يضع خطة لمدة خمس سنوات ، ويقدسها وينفذها كما لو كانت من عند الله . .

لم يحدث .. ولن يحدث . .

فمهما حسنت النوايا وخلصت الجهود .. فإنه فى تنفيذ الخطة ، تحدث متغيرات من شأنها أن تحدث انفراجا أو انحرافا فى مسارها . فما بالك وأنا عملت خطة فى عام (١٩٧٧) ، وبالأمس كانت هناك انتفاضة فى يناير (١٩٧٧) ، ولم يتحقق السلام بعد مع إسرائيل ، ومازالت سيناء محتلة ، ولا يوجد حل ظاهر ، والعرب متفرقون ، والمال لا يأتى ، فكيف أضع خطة خمسية ؟! على أى أساس ؟!

وكان فى إمكانى التكهن بكذا وكذا وأن أجمع الخيوط وأضعها فى صورة افتراضات ثم الكومبيوتر ! وقد عملت خطة (٥) سنوات ولكنها قابلة للنظر كل

عام ، فيما تحدثنا فيه ، ولم ينفذ ، وأقوم بالتعديل .. وهكذا أتقدم خطوة بعد خطوة ، وأراجع حساباتى ومعلوماتى ، وهذا هو الحل الوحيد لأى دولة نامية ، ولن تجد غير ذلك .

والخطط اليوم لاعلاقة لها بما ينشر ، فما ينشر غير مايحدث ، ليس هناك علاقة ، لأن التخطيط عملية مستمرة .

فالخطط الثابتة غير دستورية ، لأنك تتنبأ بإيرادات معينة وإنفاق معين للاستهلاك العائلى والحكومى ، والموازنة سنوية ، ولابد من موافقة مجلس الشعب عليها ، فكيف تفترض مسبقا موافقة المجلس على ميزانيات خمس سنوات والميزانية جزء رئيسى وأساسى وهام وخطير فى قلب الخطة ؟! فكيف تفعل ذلك وتعتبر موافقة مجلس الشعب على الميزانيه لمدة (٥) سنوات مسبقا ؟!

فالسلام نفسه متغيرات .. وينعكس ذلك على الخطة وهذه الأخيرة ليست وثيقة ، فهناك تطور إنسانى مستمر .





الفصل
الثالث
عشر

أسرار الموقف العربى .. ومؤتمر بغداد من كامب ديفيد !!



إن للموقف العربى مراحل متعاقبة نحو حركة السلام التى فجرها الرئيس السادات ، والمرحلة الأولى هى فور زيارته للقدس ، والثانية فور انتهاء اجتماعات كامب ديفيد ، والثالثة فور توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وحيث إنه قد سبق الإشارة إلى المرحلة الأولى . فإننا سنعرض للمرحلة الثانية ، ولكن بين المرحلتين ، كانت هناك مواقف عربية إيجابية ومتعاونة ، حول تفهم حركة السلام وبالتالى مؤازرة السادات فى استكمال طريق السلام .

وأثناء هذه المرحلة الثانية التى كان السادات يتجه إليها ، كانت هناك بالطبع بعض الاجتماعات والمفاوضات المصرية – الإسرائيلية ، يوازيها مشاورات عربية على جانب كبير من الأهمية .

وفى إطار التشاور مع العرب حول هذه المباحثات المصرية – الإسرائيلية ، فقد قام حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية فى شهر مايو عام ١٩٧٨ بزيارة للمملكة العربية السعودية ، وقد التقى بالأمير فهد ولى عهد المملكة ونائب الملك خالد ، والأمير عبدالله بن عبدالعزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء ، والشيخ عبدالرحمن المنصورى وكيل وزارة الخارجية ، وسعود الفيصل وزير الخارجية .

وعقب عودته أعلن حسنى مبارك أن جلالة الملك خالد والأمير فهد والأمير سعود الفيصل قد صرحوا بأن المبادرة كشفت النوايا الإسرائيلية بالكامل .

وقال أيضا : يخطىء من يتصور أن مبادرة السلام ستحل القضية التى استمرت (٣٥) عاما فى شهر أو شهرين ، وأضاف أنه لابد أن تأخذ وقتها ليحدث التفاعل

الناتج عن المبادرة ، وأشار إلى المظاهرات التى تحدث داخل إسرائيل لأول مرة تطالب بالسلام لا الأرض .

وقد استمر هذا التشاور المصرى - السعودى أيضا حول مؤتمر ليدز الذى عقد فى (١٨ و ١٩) يوليو عام (١٩٧٨) . وقد كان لهذا المؤتمر صدى أيضا فى المحيط العالمى والإسرائيلى .

وقد أشارت إحدى الصحف العالمية إلى أن السيد محمد إبراهيم كامل قد خرج من مؤتمر قلعة ليدز فى صورة وزير تثور الشكوك فى أوراق اعتماده .

وذكرت إحداها أيضا أنه بعد اجتماع قلعة ليدز فإن الاتجاه فى القاهرة يميل نحو التشدد . وحول هذا المؤتمر بعث الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود برسالة خاصة وسرية إلى الرئيس السادات جاء بها :

فخامة الأخ العزيز الرئيس محمد أنور السادات
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد تلقيت رسالة فخامتكم المؤرخة فى (٢٣ / ٧ /١٩٧٨) حول المحادثات التى دارت فى ليدز يومى (١٨ و ١٩) يوليو ، وأود أن أعرب لفخامة أخى عن تقديرى لتبادل الآراء فى كل مايهم أمتنا العربية .

وأود إحاطة فخامتكم بأن السفير الأمريكى المتجول المستر الفريد أثرتون قد زار المملكة وقابل صاحب السمو الملكى الأمير سعود الفيصل - وزير الخارجية - واستعرض معه أيضا نتائج المحادثات محل الذكر والخطوات التى تتصور الولايات المتحدة اتخاذها فى مسيرة السلام بعد ذلك .

ويسرنى استمرار التشاور بين بلدينا ، أن أضع فخامتكم فى الصورة التى بلورتها الولايات المتحدة فى هذا الشأن ، والتى تتمثل بإيجاز فيما يأتى :

١ - إن محادثات ليدز لم تحقق أية نتائج ملموسة على صعيد المبادىء الأساسية اللازمة للحل السلمى الشامل ، ولم تحقق أى تقارب فى وجهات النظر بين الجانبين على صعيد موضوع البحث المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - إن الجانب الإيجابى فى المحادثات من وجهة النظر الأمريكية يتمثل فى بلورة نقاط

الخلاف بين الطرفين بطريقة واضحة ، ومعرفة كل جانب لتلك النقاط ، والفلسفة العامة للحل والتى توجه تفكير كل طرف من ناحية ، وأنها – أى المحادثات – كانت تمثل استمرارا مرغوبا من وجهة النظر الأمريكية للمفاوضات المباشرة من ناحية ثانية .

٣ – إن الولايات المتحدة تعتقد بضرورة تغيير الواقع الراهن فى الضفة والقطاع .

٤ – إن تصوير الولايات المتحدة لعمل مثل هذا التغيير إنما يتمثل بصفة رئيسية فى الاتفاق على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتحقق فيها إقامة حكم إدارى محلى فى الإقليمين ويؤخذ فى الاعتبار عند إقامته مبادئ الحكم الذاتى للسكان من ناحية واستمرار أمن إسرائيل من ناحية أخرى ، الأمور التى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف ، بحيث تنسحب القوات الإسرائيلية إلى أماكن معينة فى الإقليمين ذاتهما وبأعداد محددة ، وبحيث يتولى الحكم الإدارى أمور الأمن والنظام العام فى الإقليمين ، باستثناء الحالات التى تمثل أعمالا أو تهديدات ضد أمن اسرائيل ، حيث تبقى هذه من اختصاص إسرائيل .

٥ – إنه يكون للأردن خلال الفترة الانتقالية دور خاص ذو طبيعة إشرافية فى الضفة ويكون لمصر دور يماثله فى القطاع .

٦ – إنه لابد من اتفاق الطرفين على استمرار المفاوضات بينهما طيلة الفتلة الانتقالية للوصول إلى اتفاق حول شروط معاهدة السلام ، على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، وحول الالتزامات المتبادلة من قبل الأطراف بشأن السلام وتدابير ضمان أمن إسرائيل بعد مرور الفترة الانتقالية وانسحاب القوات الإسرائيلية وتعيين الحدود الآمنة والمعترف بها .

٧ – إن الولايات المتحدة ترغب فى الوصول إلى كل هذا ليس عن طريق إعلان موقف ذاتى يتضمن أفكارها هذه بصفة مستقلة ، وإنما ترغب فى الوصول إلى تحقيق هذه الأفكار واتخاذ هذا الموقف عن طريق الوصول إلى حلول وسطى مقبولة من الطرفين من خلال استمرار الاتصال والتفاوض المباشر بينهما .

وهكذا يتضح لفخامة أخي أن الولايات المتحدة إنما تفكر فى نطاق جهودها

المستقبلية فى سبيل الحل فى الأمور التالية :

١ – العودة إلى أسلوب الخطوة خطوة فى البحث عن الحل النهائى ، ومن هنا فإننا نراها تعالج الموضوع بتدابير جديدة فى الضفة والقطاع انتظارا لظروف جديدة قد يأتى بها مرور الوقت لتساعد بطريقة أو بأخرى على الحل الممكن .

٢ – العمل على استمرار الاتصال والتفاوض المباشر بين الجانبين لأمد غير محدود أو لمدة خمس سنوات على الأقل دون اتفاق مسبق على المبادىء الأساسية التى تسعون فخامتكم لبلورتها والاتفاق عليها كنتيجة طبيعية للمبادرة التى قمتم بها فى مسيرة السلام والتى تكون الإطار العام للحل السلمى الشامل المنشود .

٣ – العمل على استمرار المفاوضات المباشرة للوصول من خلالها إلى الحلول الوسطى التى ستتخذها الولايات المتحدة كموقف أمريكى يراعى مطالب الجانبين ، وليس موقفا أمريكيا مستقلا تلتزم باتخاذه بالضغط على إسرائيل لقبوله وتنفيذه .

وإننا نرى أن قطع المفاوضات المباشرة فى الوقت الحاضر سوف يضطر أمريكا إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة مع الطرف الإسرائيلى ، ويساعد الرئيس كارتر أمام الرأى العام الأمريكى ولمواجهة مراكز القوى الإسرائيلية فى الكونجرس الأمريكى .

ولعل فخامة أخى يشاركنى الرأى فى أن اتجاه الفكر الأمريكى فى هذا الشأن لا يدعو إلى التفاؤل ولا يحقق ماتهدفون إليه فخامتكم سواء على صعيد الاستراتيجية أو على مستوى التكتيك .

فحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار الاتصالات المباشرة بين الطرفين لم يحقق – وسوف لا يحقق بدون الضغط الأمريكى – الفائدة التى ترجونها فخامتكم فى هذه المرحلة من تطور القضية ، ومن ثم فإنه لا يمكن النظر إلى استمرار التفاوض المباشر باعتباره هدفا فى حد ذاته ، كما قرر الوفد المصرى بحق فى هذا المجال ، ومما يزيد تأكيد صحة وجهة النظر هذه التعنت الإسرائيلى الواضح سواء داخل نطاق محادثات ليدز أو خارجها الأمر الذى يدعو إلى استحسان عدم الاستجابة إلى رغبة الولايات المتحدة وتلبية الرغبة العربية المنبثقة عن إرادتها فى استعادة تضافرها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الموقف الأمريكى قد اتضح أنه إذا ما تبلور فإنه سيكون صادرا من حلول وسط لاتهيىء النتيجة المرغوبة فى قيام الولايات المتحدة

بالضغط المطلوب على إسرائيل لتقديم تنازلات معينة فى سبيل الوصول إلى الحل السلمى الشامل ، ويبدو أن الولايات المتحدة تتصرف وكأنها قد ارتفعت بفكرة استمرار الاتصال والتفاوض المباشر وحرصها على ذلك من مستوى الوسيلة إلى مستوى الغاية التى لايمكن تحقيق أية غاية أخرى بدونها ، مما يلقى بالصعوبة أمام الجانب العربى فى المرحلة الحالية من مسيرة البحث عن الحل المنشود .

هذا بالإضافة إلى أن الوضع الراهن الذى يمر به العالم العربى لا يسمح بقبول الحلول الوسطى ولا سيما فيما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية كما أنه لا يسمح باستمرار الاتصالات المباشرة .

وغنى عن البيان أن العودة إلى أسلوب الخطوة خطوة إنما هو أمر يخشى معه أنه يمكن اعتباره استجابة أمريكية للرغبة الإسرائيلية الهادفة إلى الفصل من خلاله بين عناصر القضية العربية الواحدة والوصول إلى حلول جزئية متعددة ، الأمر الذى قد رفضه فخامتكم من قبل ، وكان لهذا الرفض أثره الفعال فى طمأنة جميع الأطراف العربية تجاه جهودكم المخلصة ووضوح موقف مصر الشقيقة فى هذا الشأن بالرغم من المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تسريب أنباء تضلل بها الرأى العام العربى حول العريش وماشابه ذلك من أنباء .

هذا ولقد أعرب سمو الأمير سعود الفيصل للمستر أثرتون عن وجهة نظر المملكة المرتكزة على القضية العربية وماورد فى رسالة فخامتكم ، فالعبرة ليست باستمرار التفاوض وإنما هى تحقيق نتائج إيجابية لصالح مسيرة السلام . وإن التوسع والضم ليس هو الطريق السليم لتحقيق الأمن الإسرائيلى ، وأنه لابد من التزام إسرائيل منذ الآن وليس خلال الفترة الانتقالية بتحديد مصير الضفة الغربية والقطاع على أساس الانسحاب والاعتراف بحق تقرير المصير ، كما أعرب سموه عن عدم سلامة الاتجاه الأمريكى فى سبيل الوصول إلى حل من خلال أسلوب الخطوة خطوة ، ومن خلال استمرار المفاوضات المباشرة دون تحديد مسبق للمبادئ العامة التى تكون إطار الحل الشامل المنشود لمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية .

وعبر للجانب الأمريكى عن ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة لموقف أمريكى مستقل من مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين تقوم بعد اتخاذه بالعمل على تنفيذه والضغط على إسرائيل لقبوله .

وبين سموه المحاذير المتوقعة من هذا الاتجاه الأمريكى والمخاطر المترتبة على التعنت والتصلب الإسرائيلى على المنطقة وردود الفعل فيها ، ومن ثم ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لموقف حازم مع إسرائيل فى هذا الشأن .

ويسعدنى أخيرا أن أعرب عن أطيب تحياتى وأصدق تمنياتى لفخامتكم بالصحة والعافية واضطراد التوفيق .. ولشعب مصر الشقيق بالمزيد من التقدم والازدهار .

أخوكــم

خالد بن عبد العزيز آل سعود

وفى لقاء هام لوزير الخارجية المصرى أيضا يبدو تطابق وجهات نظر مصر والسعودية حيث قد التقى محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية بالسفير الأمريكى المتجول ألفرد أثرتون فى مبنى وزارة الخارجية ظهر اليوم الثالث من أغسطس عام (١٩٧٨) .

وقد أبلغه السفير بأنه سيزور إسرائيل يوم (٥) أغسطس ويطير منها إلى الإسكندرية يوم (٧) ثم يغادر إلى واشنطن يوم (٩) دون زيارة أية دول أخرى فى المنطقة .

وقد استفسر السفير عن المباحثات مع الأمير فهد ، فأوضح له محمد إبراهيم كامل قائلا : إننا لمسنا أن الموقفين المصرى والسعودى متطابقان ، دون أن يكون ذلك محل تنسيق مسبق . كما أن الجانب السعودى مقتنع بأن سياسة بيجين ستؤدى إلى نتائج خطيرة وأن إسرائيل تحاول كسب الوقت ليتسنى لها ضم الضفة الغربية وغزة عن طريق إقامة المستعمرات .

كما أن السعوديين يشعرون بأنه على الولايات المتحدة أن تكون أكثر قوة ونشاطا فى دفع عجلة جهود السلام ، وأن الوقت قد حان لتتخذ واشنطن موقفا حازما .

وذكر أيضا محمد إبراهيم كامل للسفير الأمريكى :

أن مصر والسعودية تتفقان فى الثقة فى الولايات المتحدة وفى التعويل كثيرا على جهودها وعلى أن يترجم دورها كشريك كامل إلى مواقف عملية .

ثم تحدث الفرد أثرتون عن الموقف الذى عبر عنه الرئيس السادات له ، ثم فى المؤتمر الصحفى مؤكدا أنه النتيجة الطبيعية للمواقف الإسرائيلية التى تتسم بالعجرفة وبالرغبة فى الاستيلاء على الأراضى .

وأضاف أن الموقف المصرى يعنى رغبة مصر فى إنقاذ جهود السلام وعدم إتاحة الفرصة لبيجين ليهدم الفرصة الفريدة التى أتاحتها مبادرتكم لإقامة عهد من السلام الحقيقى الذى تتمتع فيه دول المنطقة بالأمن وعلاقات حسن الجوار .

فرد عليه محمد إبراهيم كامل بقوله : إن هذا مايجب أن تدركوه . وفى هذا الصدد فإن تصريح المتحدث الرسمى الأمريكى المتضمن أنهم أصيبوا بخيبة أمل لموقف مصر جاء غير موفق ؛ لأن الواقع أننا أكدنا التزامنا بالسلام والأمن وحسن الجوار ورفضنا المساومة على الأرض أو السيادة .

وأكد محمد إبراهيم كامل أن هذا موقف لا يمكن أن يعترض عليه أحد أو أن يصاب بخيبة أمل بسببه ، وأنه من الغريب أن المتحدث الرسمى لم ينتقد المواقف الإسرائيلية التى دفعت الأمور إلى ماهى عليه ، بل إنه وصف موقف ديان فى ليدز وبعدها بأنه مشجع أو إيجابى .

وقد أضاف وزير الخارجية المصرى بقوله : وإننا نحن الذين أبدينا استعدادا عمليا للسلام ، ونحن الذين تحركنا إيجابيا فى مواجهة الصعاب والتحديات . ولقد كان الأحرى بالمتحدث الرسمى الأمريكى أن يأخذ هذا فى الاعتبار وألا يخلق بتصريحاته انطباعات تستغلها إسرائيل لخداع الرأى العام ولمحاولة الوقيعة بين مصر وأمريكا .

وعندئذ أشار السفير إلى الوزير بقوله : إنه لدينا اهتمامنا بألا تهتز صورة أمريكا لدى الرأى العام المصرى ؛ لأن هذه الصورة مهمة لمستقبل المنطقة والسلام والعلاقات بين البلدين .

فرد عليه الوزير قائلا : إن لأمريكا مواقف واضحة ومعلنة ويجب أن تتمسك بها وأن تضمن أية أفكار قد تتقدم بها . وإن على الولايات المتحدة أن تواجه بيجين بقوة وحزم .

وأشار الوزير – على سبيل المثال إلى أن أمريكا ترفض تقديم مساعدات عسكرية للصومال مادامت لم تعلن تخليها عن أية أطماع فى (الأوجادين) ، أفليس من المنطقى

أن تتخذ أمريكا نفس الموقف إزاء إسرائيل التى تحتل أراضينا وتعلن بكل بجاحة أنها لن تتخلى عنها ؟!

كما استطرد محمد إبراهيم كامل مشيرا إلى حرصنا على العلاقات مع أمريكا التى كان للرئيس السادات الفضل فى تدعيمها ، وإلى تعاوننا معكم ، حتى أننا قبلنا اقتراح الرئيس كارتر بعقد اجتماع ليدز رغم عدم ظهور أية عناصر إيجابية فى الموقف الإسرائيلى ، وأن الأمور قد وضحت الآن ، ولم يعد هناك إلا أن تتخذ أمريكا مواقف واضحة ؛ لأن المواقف السلبية فى مواجهة بيجين تضعف الأنظمة المعتدلة فى المنطقة وتعطى للاتحاد السوفيتى الفرصة لاستغلال الأوضاع لمصلحته .

وذكر الوزير للسفير أيضا أن أمريكا تضمن أمن إسرائيل ونحن لا نعترض على ذلك على أن تقتصر على حدود (١٩٦٧) ، ولذا فمن حق أمريكا وواجبها أن تواجه مواقف بيجين ووقفه عند حده حتى لا يتعرض العالم لما تعرض له حينما لم يواجه هتلر ، واتبع معه سياسة التهدئة التى أدت إلى كارثة .

وحاول السفير أثرتون الرد على ما أثاره محمد إبراهيم كامل ، فذكر أن المتحدث الرسمى لم يشأ الإساءة إلى مصر بل عبر عن خيبة أملهم لعدم عقد الاجتماع الذى كانوا يتطلعون إليه . كما أكد تمسكهم بمواقفهم المعلنة من عناصر التسوية ولكنهم لا يستطيعون أن يضمنوها أفكارهم المهدمة للطرفين .

وعند هذا القول رد عليه الوزير بأن تمسككم بتلك المواقف يقتضى أن ينعكس فى كل ماتقدمونه من أفكار .

فعاد أثرتون مشيرا إلى أنه يتطلع إلى النظر إلى الأمام ، وتساءل عن تصور مصر لما يمكن أن يقوم به سايروس فانس خلال زيارته للمنطقة ؟

فرد عليه محمد إبراهيم كامل بقوله : إن عليه أن يطالب إسرائيل بأن تعلن ماطلبه الرئيس السادات من استبعاد الأرض والسيادة من أية مفاوضات ، فإذا رفضت فإن على أمريكا – إذا رأت الحاجة إلى مفاوضات مباشرة – أن تدعو إلى اجتماع على أساس مبادئ الأخلاق الدولية والأمم المتحدة والتزام الأطراف بتنفيذ القرار (٢٤٢) وبمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة ، على أن يكون جدول الأعمال هو بحث ترتيبات الانسحاب وترتيبات الأمن وعلاقات السلام .

واستطرد بقوله : وإن هذا الأسلوب الواضح الصريح يتيح لنا استئناف المباحثات على أساس واضح يمكن أن يؤدى إلى نتائج إيجابية . كما أنه يتيح الفرصة لتوسيع نطاق المفاوضات وهو الهدف الذى يتفقون معنا على أنه مهم .

فرد عليه السفير الأمريكى قائلا : ولكن إسرائيل قد لا توافق على ذلك .

فعلق الوزير بقوله : إذا رفضت هذا الأساس الذى يتفق مع المبادىء والقوانين الدولية ، فإن على الولايات المتحدة أن تواجههم لأن إسرائيل لا يمكن أن تتحمل أن تفقد علاقاتها بأمريكا وإننى واثق من أنه فى هذه الحالة فسوف ينهار حكم بيجين ، وأن من سيخلفه سيعى الدرس جيدا ويفهم أن أمريكا تتمسك بالمبادئ .

واستفسر السفير أثرتون بقوله : وهل هذا الأساس الذى ذكرته يرضى السعودية ؟

فرد الوزير قائلا : انه موقف مصرى بحت نابع عن اقتناعنا ، ولكننا واثقون من أنه سيحظى بتأييد جميع الدول العربية ، ويؤدى إلى تحقيق السلام الحقيقى فى المنطقة كلها ، مما يعود بالفائدة على جميع دولها – بما فيها إسرائيل – ويحافظ على مصالح أمريكا .

وفى نهاية المقابلة ذكر السفير أنه يحمل رسالة من بيجين إلى الرئيس السادات فحواها :

أن بيجين لم يقصد بموضوع رسالته أى مساس بشخص الرئيس السادات .

فعلق الوزير بأن موقف بيجين كان واضحا من تصريحاته وأحاديثه وأن هدفه كان تأكيد استمرار سياسة الخداع والتوسع .

وفى طور آخر من التشاور المصرى – السعودى ، وكان ذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر كامب ديفيد .. يروى حسن التهامى لقاء هاما فى هذا المجال بين الشقيقين العربيين .

فيقول : لقد كانت فكرة انعقاد هذا المؤتمر ، قد أخطر بها الرئيس كارتر الرئيس السادات شخصيا وأحيطت بها السعودية علما بالنتائج المتوقعة من هذا المؤتمر .

وبناء على ذلك بادرت السعودية بالاتصال المباشر مع الرئيس السادات فى بداية أغسطس ، فقد حضر إلى مصر الأمير فهد ولى العهد ورجل السياسة الأول فى تسيير

أمور المملكة العربية السعودية يرافقه سعود الفيصل وزير الخارجية ، واجتمعا بالسادات وحسنى مبارك وحسن التهامى فى المعمورة بالإسكندرية .

وكان ذلك قبل حضور فانس يوم (٧) أغسطس ، وكان الجانب السعودى فى ذلك الاجتماع على جانب كبير من الهدوء فى عرض وجهة نظره وموقفه الثابت نحو خطوات تثبيت السلام فى المنطقة ، وارتضى ارتضاء تاما بما سبق من جهود السادات على طريق السلام وماهو مقترح من خطوات تالية ودعم فكرة الاجتماع فى كامب ديفيد ، واقتناع الجانب السعودى بأن هذا الوضع الأمثل فى ظروف مسيرة السلام لتأكيد موقف الولايات المتحدة تجاه قضية الشرق الأوسط ، وموافقتهم الكاملة على اجتماع كامب ديفيد فى سبيل الوصول إلى الحل الشامل للقضية ، وليس الحل المصرى – الإسرائيلى . وكان ذلك بمثابة تفويض للسادات بالتحدث والتفاوض عن المصالح العربية ككل ، والتفاوض على إخلاء الأراضى المحتلة ككل والتفاوض على القضية الفلسطينية ، ووضع الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية ، ومحاول إيجاد كيانه المستقل عن إسرائيل بشكل من أشكال الحكم الاستقلالى أو الذاتى أو الدولة أو بأى صفة كانت وحريتهم فى تقرير المصير ، واتفاقا ضمنيا واضحا بأن الملك حسين ملك الأردن هو المسئول عن أمن وسلامة أوضاع الضفة الغربية والقدس العربية ، والتى أخذت منه فى عام (١٩٦٧) ، واطمئنان السعودية إلى مسئولية الملك حسين .

وبذلك حدث تطابق بين وجهة نظر الولايات المتحدة والأحزاب المعتدلة بإسرائيل بعدم ضمان الوجود الفلسطينى المستقل أو الحكم الذاتى بالضفة الغربية إلا بتأمين الملك حسين لسلامة هذه الأراضى والشعب ، وتأمين حدود إسرائيل وطمأنتها على مستقبلها على أرض فلسطين .

ولم يكن هناك نوع من التحفظ من جانب السعودية فى مسار التفاوض ، بين السادات والولايات المتحدة وإسرائيل من جانب إلا على مستقبل القدس العربية ، فإنهم كانوا يقدرون أنها أكثر النقاط تعقيدا من وجهة النظر العربية والإسلامية ومسئولية العالم الإسلامى تجاهها ، وإصرار العالم الإسلامى على عدم الاقتراب من موضوع القدس العربية وعودتها إلى السيادة العربية دون أى تنازلات أو إقرارات بأوضاع لا تتماشى مع قرارات المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية .

وكذلك من وجهة نظر الأطراف الأخرى ، وهى إسرائيل بطبيعة الحال ، التى كان وجودها على أرض القدس مازال مزعزعا وغير ثابت ، فلم تكن قد أعلنت بعد ضمها إلى أرض إسرائيل ، وكذلك موقف الولايات المتحدة الذى سبق أن أعلنت فيه عدم موافقتها على انفراد أى قوة من القوى المتصارعة بغرض سيطرتها المنفردة على القدس العربية ، وكذلك توصية الجانب السعودى بأن يتفاوض السادات على كل القضية برمتها وبجميع مشاكلها وجوانبها فيما عدا التورط فى أى تنازل تجاه القدس العربية أو اتفاق تحت ضغط من الضغوط على أى شىء يتنافى مع قرارات المؤتمر الإسلامى ، وقد طلب الجانب السعودى من السادات شفاهة ألا يتورط فى مثل هذا الموقف ، وإذا تعقدت الأمور فيمكن للسادات ، بتأييد صامت ومضمون من السعودية ومن خلفها بعض الدول العربية ، وقف المفاوضات أو إرجاؤها إذا اضطر إلى ذلك ، وبالذات فى موضوع القدس ، توطئة لاتخاذ موقف شامل وجامع تجاه هذه القضية .. وسوف تضع السعودية ثقلها ومسئولياتها أمام العالم الإسلامى ولصالحه لتخطى أى عقبة تواجه تحرير القدس العربية . وعدم استمرار سيطرة إسرائيل عليها خشية تطور التعنت الإسرائيلى إلى مواقف لا يمكن الرجعة فيها تجاه القدس العربية .

وطلب الرئيس السادات فى ذلك الاجتماع من فهد أن يستمر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى فى متابعته للقضية ويكون على صلة مستمرة بمصر للتنسيق وتبادل وجهات النظر (على غرار الخطاب السابق فى توضيح موقف السعودية من المفاوضات) .

وانتهى الاجتماع ، وحضر فانس فى اليوم التالى مباشرة يوم (٧ أغسطس ١٩٧٨) ، ليوجه الدعوة الرسمية للرئيس السادات لحضور مؤتمر كامب ديفيد وليبدأ التحرك نحو هذا الطريق .

وأثناء انعقاد اجتماعات كامب ديفيد ، فقد رأينا كيف حافظ الوفد المصرى على وضع القدس وإصراره على عروبتها ، وأما بالنسبة لمرتفعات الجولان السورية فإن غياب صاحبها أدى إلى إرجاء التفاوض بشأنها ، وأما الضفة الغربية فقد وضع لها اتفاق الحكم الذاتى .

وعندما انتهت الاجتماعات ، وكان الرئيس السادات على وشك التوقيع ، اقترح عليه حسن التهامى الرحيل إلى السعودية والمغرب وذلك لوضعهم فى الصورة ؛ حيث إنهم من أعوان السادات حينذاك ، وعلى مقربة منه ، وهم فى تفاهم مستمر منذ بدأت مسيرة السلام . وكذلك لما لذلك من تأثير إيجابى نحو مصر من خلال السعودية ودول الخليج ، التى تسير فى فلكها السياسى .

ولكن الرئيس السادات رد على التهامى بقوله : إنه فى طريق العودة إلى القاهرة سيمر على المغرب وذلك للقاء الملك الحسن .

ولكن حسن التهامى كان يرى أن ذلك قد يكون متأخرا ، وأنه لابد من أن يترك الوفد المصرى كامب ديفيد فى اللحظة التى تكون فيها أجهزة إعلام العالم العربى على بينة وتفهم بوضوح لموقف مصر فى اجتماعات كامب ديفيد ، وليكون الحكام العرب فى الصورة الحقيقية دون تزيد أو تشويه ؛ لما لذلك من أثر على حكمهم ومواقفهم من نتائج كامب ديفيد ، وخاصة فى مواجهة الإعلام الإسرائيلى المضاد والذى يمكنه الشوشرة على نتائج كامب ديفيد ، ويجب أن يعلم الحكام العرب أن الوفد المصرى قد حقق نجاحا ، وأى نجاح فهو لهم . .

كما اقترح حسن التهامى على الرئيس السادات أن يبعث الأخير للنائب حسنى مبارك بالقاهرة ببرقية مفصلة فيها شرح وافٍ لموقف الوفد المصرى بكامب ديفيد ، حتى يتسنى له شرح ذلك للأمير فهد ولى عهد السعودية ليتحمل مسئوليته السابق الاتفاق عليها على هذه القضية ، وأن تطرح نتائج كامب ديفيد على العالم العربى والإسلامى من خلال الأمير فهد فى هذه المرحلة ، وبذلك نضرب عصفورين بحجر واحد . أولهما إلزام الأمير فهد بما سبق الاتفاق عليه ، وثانيهما إقناع العالم العربى والإسلامى بالنتائج ، وذلك يعد تمهيدا رائعا لعودته ، ولما سوف يطرحه السادات بنفسه على الرأى العام من نتائج واتفاقات ، وكذلك تبرئة المفاوض المصرى من أى شك يزرعه المتعمدون بذلك تجاه موقف مصر الأدبى والسياسى . وكان التهامى يهدف من ذلك إلى منع الفتنة أن تقع حول قضية القدس ، وبذلك تزال أكبر عقبة فى طريق السياسة المصرية فى مواجهة العالم العربى ومكائد إسرائيل ، وتجنب الضياع الذى يمكن أن تقع فيه أجهزة الإعلام العربى والإسلامى ، نتيجة استقائها المعلومات من المصادر الإعلامية الإسرائيلية النشطة ، وكذلك الأمريكية ، والتى لا يمكن أن تمثل وجهة النظر العربية .

إلا أن الرئيس السادات رد عليه بقوله : ياحسن .. كارتر أبلغنى أنه بعث سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكى إلى منطقة الشرق الأوسط قبل وصولنا إليها . وقد أخذ فانس تعليمات من كارتر ، وستكون أولى محطاته فى دمشق حيث صديقه الأول حافظ الأسد ويضعه فى الصورة والموقف الأمريكى ، ويعده إذا دخل مفاوضات فإنه سيأخذ الجولان ، وكذلك سيعلمه بسلامة المواقف : الأمريكى والإسرائيلى والمصرى وأن أمريكا راضية عن كامب ديفيد . ثم ينزل فانس عند الملك حسين ، ثم السعودية وكل ذلك بطائرة خاصة .

كما أوضح كارتر للسادات أن هدف جولة فانس أيضا هو تهيئة الجولة قبل نزوله للقاهرة حتى يعلن العرب المعتدلون موافقتهم على نتائج كامب ديفيد .

وعندئذ رد حسن التهامى على السادات قائلا : ياريس أنور . (تبقى) مصيبة ، فتساءل السادات : لماذا ؟

فقال التهامى : هل القادة العرب سيحصلون على تفاصيل الموقف من خواجة (أجنبى) .

فرد السادات : (تقصد إيه بخواجه ؟! إن فانس ده راجل كويس ووجهة نظره سليمة ومعتدلة) .

فقال التهامى : لاهو مسلم ولاهو عربى ، كيف سيتحدث فى موضوع القدس ؟ هل سيتكلم بلسانه لكى يرضى (١٠٠٠) مليون مسلم . ولاهو عربى يحلل الموقف العربى بالنسبة للقدس . إن فانس ليس له شأن بالقادة العرب . إنما أنت الوحيد الذى لك شأن بهم . وعندما يرون وجهة النظر العربية من خلال فانس سيرفضونها . ولابد من أن تتحدث إليهم . حتى يفهموك ويسمعوك ثم يتجاوبوا معك أولايتجاوبوا تلقائيا . فإذا لم تتحدث معهم فأنت بذلك تهدر قيمتهم .

فرد السادات : (مش للدرجة دى ياحسن) .
فقال التهامى : (للدرجة دى .. وغدا سترى) .
فقال السادات : لا ياحسن . (إنت) متشائم قوى مش للدرجة دى .

وأنا واثق من أن سايروس فانس سيريحهم (وأصل دول لا يسمعون كلامى إنما يسمعون كلام الأمريكان) .

فعاد التهامى يقول : ياريس أنور . دى أبشع غلطة تعملها . إنك ترضى بذهاب فانس ولا تذهب أنت للمنطقة . فهو لن يتكلم باسمنا إطلاقا ولا باسم أى عربى أو مسلم إنما سيتكلم باسم أمريكا .

فقال السادات : لا ياحسن . ولن أبعث إليهم بحسنى مبارك .

فقال التهامى : (ياريس) أنور . (إنت) عندك (٤) أيام فى الطريق إلى القاهرة .. فغدا ستوقع على الاتفاقية وثالث يوم فى المغرب والرابع ستصل إلى مصر ، تكون الدنيا فرقعت ، ومفيش بعد ذلك رئيس عربى حايسمع لك كلمة ، لأنك أهدرت موقفك العربى ، وأنا أقول لك للمرة الأخيرة ابعث بالنائب حسنى مبارك للأمير فهد ، والأمير سيتصرف ويتحمل مسئوليته على الأقل .

وزيارة حسنى مبارك تعنى أنك ألقيت العبء على كتفهم وأنك فعلت مااستطعت أن تفعله والباقى عليهم ، وأنك احترمت اتفاقك معهم ، ولم يستجب الرئيس السادات لهذا الرجاء . وقال : أنا واثق فى كارتر وفانس .

وبعد التوقيع على كامب ديفيد ، اتجه الوفد المصرى – عدا محمد إبراهيم كامل – إلى المغرب . وفى الطريق وصلت أنباء لنا فى الطائرة بأن الملك خالد سافر إلى سويسرا وذلك للعلاج لمدة أسبوع ، ثم استكمال علاجه فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويفسر التهامى ذلك بأن الملك لم يرد أن يدخل مع السادات فى معركة سياسية أو يواجه بلقاء السادات ، فاقترحت على الرئيس السادات عندما تهبط بالطائرة إلى المغرب ، فإنى أتوجه إلى الملك خالد لأصحح له ماأشيع أو أعلن خطأ من شوشرة على نتائج كامب ديفيد ، إلا أن الرئيس السادات رفض قائلا : لا ياحسن . (أنت مش حتتركنى فى المغرب . حاتبقى معى لما أرجع مصر) .

وحاولت إقناعه ولكنه أصر على رأيه .

وعندما وصلنا إلى المغرب ، عقد على الفور اجتماعا مع الملك الحسن ، ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، ويروى التهامى عن هذا الاجتماع بقوله :

إن الملك الحسن قال : إن النتائج التى سمعتها إلى الآن مثيرة ، ونحن لا نعرف الحقيقة ، وهناك اتهامات كثيرة جدا بالتفريط فى الحقوق العربية والقدس .

وبصراحة ، هذا ماسمعناه مما أعلن فى العالم العربى .

وبعد العشاء ، قال الملك للسادات : (ياريس) أنور ، هناك مؤتمر صحفى وكل الصحفيين يريدون التحرى عن الحقيقة ، وفى هذا المؤتمر ، أرجو يا فخامة الرئيس أن تبرئ ساحتك .

وكان هذا المؤتمر أقل مايوصف به أنه حزين . فقد واجه الصحفيون المغاربة « الرئيس السادات بفتور وبرود . فكثرة تكثيف الإعلام المضاد جعلت المغاربة يتأكدون من الشائعات التى سمعوها عن التفريط فى القضية .

وأثناء العودة وسفر السادات من المغرب ، قال لى السادات : « ياحسن تعال اركب معى السيارة » ولم يكن هناك على طريق المطار أى مواطن يحيى السادات بيده . أو يلتفت إليه . وهذا سبب شعورا بالألم والأسى لدى الرئيس السادات .

وفى المطار لم أكن راغبا فى تحية الملك بحرارة نتيجة ملابسات الزيارة الا أن الملك لاحظ ذلك وقال لى مداعبا : ياشيخ تهامى إنك معتاد أن تعانقنى وأنا أرغب فى أنك تشوكنى بذقنك .

فضحكت على هذه المداعبة .. فعانقته .

وعندما عدنا إلى مصر ، وفى المطار عرضت اقتراحى مرة أخرى للذهاب إلى سويسرا لمقابلة الملك خالد . فرد بقوله : طيب ياحسن . روح واذهب إليه . واللى (إنت عاوز) تعمله اعمله . وبعدين أعطنى خبر بما عملته .

وفى اليوم التالى لوصولنا للقاهرة ، أخذت طائرة وذهبت إلى سويسرا ، وكان قد تحدد موعد لمقابلتى مع الملك خالد برقيا ، وكان ذلك فور وصولى إلى جنيف .

وكنت أعرف الملك خالد منذ أن كان وليا للعهد ، وكان دائما يجلس بجانبى فى الاحتفالات أثناء وجود الملك فيصل حاكما للسعودية ، وكان هناك تفاهم وود بيننا . وقد استقبلنى بكل تقدير وحفاوة ، وكان قد سمع كلاما كثيرا وشائعات متعددة حول كامب ديفيد ، ولكنه لم يكن يعرف بالضبط ماذا حدث !! وكان معه فى لقائى به الأمير سلطان وزير الدفاع الذى أعرفه أيضا وكذلك مستشاره الخاص رشاد فرعون .

وبادرنى الملك خالد بتساؤله : ماذا حدث فى كامب ديفيد .. لقد سمعنا كلاما كثيرا فقل لى القصة الحقيقية .

فقلت له : إن ماتتصورونه أنه فشل ليس بفشل ، إنما هذه خطوات مرتبة ومرتبطة بعضها ببعض .. فإذا نجحنا فيمكننا أن نحصل على نتيجة للفلسطينين بعد (٥) سنوات . ولايجوز الأخذ بالشائعات .

فقال : أنا عندى نقطة وحيدة أسأل عنها ونهتم بها جميعا فماذا فعلتم فى موضوع القدس ؟

فقلت : إنه ضمن الاتفاقية .

فتساءل : هل أنتم سلمتم القدس لإسرائيل ؟!

فقلت : لا .. لا ياجلالة الملك .

وقد سردت له موقفنا من القدس كما حدث بالضبط . وأننا ثبتنا على موقفنا من القدس والذى سبق أن وعدنا به الأمير فهد . وإن القدس ملحق بالاتفاقية وجزء لا يتجزأ منها .

فشعر الرجل بارتياح وقال : أين هذا الملحق إذن ؟

فقلت : إنه موجود معنا فى مصر .

فطلب الاطلاع عليه .

فقلت له : عندما أعود إلى مصر . سأبعث إليك بنسخة .

فقال : أكون شاكرا لك – فإننى أحب أن أطمئن على القدس لأنها موضوعنا جميعا . فلكم أرضكم وهذه مشكلتكم ، ولكن القدس ما نريد تفريطا فيها ، فأرجو عندما تصل إلى مصر كما وعدت أن تبعث لى بصورة من الملحق الخاص بها .

فأكدت له على وعدى بأن أرسلها إليه . وأننا لم نفرط فى القدس . وأننا ثبتنا موضوع القدس على ماهو عليه من التشبث بالحق العربى والإسلامى فى عودة القدس إلى أصحابها وعدم إقرار إسرائيل لاحتلالها للقدس العربية .

وعدت إلى مصر على الفور ، وفى الصباح ذهبت للسادات أروى له وقائع هذا اللقاء .. وعندئذ سألنى الصحفيون عن زيارتى للملك فى جنيف فأجبت قائلا :

لقد أبدى الملك ارتياحا طبقا للتفسيرات التى قدمتها إليه والتى تتعلق بمحادثات

السلام التى تمت فى كامب ديفيد . كما التقت وجهات النظر المصرية والسعودية فى نقاط عديدة حول هذه المحادثات ، من أهمها التوافق المشترك على وجوب استمرار اللقاءات ، وتبادل الرأى على أعلى المستويات ، وذلك فى الاجتماع الذى تم بينى وبين مستشار الملك ، الدكتور رشاد فرعون .

وتشير صحيفة الأهرام إلى أن التهامى قد التقى بالملك خالد فور وصوله إلى جنيف أول أمس ، وحضر المقابلة الأمير عبدالله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطنى ، والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع ، والدكتور رشاد فرعون مستشار الملك الذين يرافقونه إلى أمريكا فى رحلة علاج .

وتقول الصحيفة : وقد بدأ اللقاء بتناول عدة موضوعات من أهمها تفسير وضع القدس الذى نجم عن مؤتمر القمة الثلاثى فى كامب ديفيد ، وأنه عولج على أساس قرارات المؤتمرات الإسلامية وتوصياتها التى تدعو ملوك ورؤساء العالم الإسلامى للتحرك فى شتى المجالات للعمل على تحرير القدس ، وعلى رأسها الاتصال بالدول الكبرى المؤثرة على إسرائيل والمرتبطة معها .

وذلك على هدى خطاب الرئيس كارتر للرئيس السادات ، والذى ينص على أن القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية للأردن ، وأن التعديلات التى أدخلتها إسرائيل على القدس العربية غير قانونية وغير شرعية .

وفور وصول التهامى إلى القاهرة كما يروى : فقد اتجهت إلى السادات بمنزله فى الجيزة وحكيت له مادار فى جنيف . وقلت له كما أشار على رشاد فرعون أن أسافر إلى الأمير فهد لتوضيح الموقف . وقلت له أيضا : أين الرسالة التى وقع عليها كارتر وكذلك أنت ، والخاصة بالقدس ، حتى يمكن أن نبعث منها بصورة إلى الملك خالد كما وعدته بذلك .

فابتسم السادات وقال : والله ياحسن . الحقيقة أنا ماعارف الرسالة ديه فين .
فرد التهامى : إن الخطاب موجود ضمن الملف معك .
فعاد وقال : والله ماأنا عارف هى فين .
وعندما قلت له : سأذهب غدا لالتقى بالأمير فهد .

قال : لا ياحسن . لن تذهب .

وكررت له طلبى فرفض أيضا وقال : وسأمنعك من المطار . ولا داعى لأن تنفعل (كده) .

وقال السادات أيضا : (إنت عايز تمشِّى اللى فى رأسك) .

فقال التهامى : ليس لى مصلحة فى هذا . وإذا كنت لاتريد أن ألتقى به كمستشار لرئيس الجمهورية فإننى ذاهب للعمرة وسألتقى به شخصيا .

فرفض السادات أيضا وانفعل (وخبط) على المنضدة أمامه مصرا على رفضه .

ولكنى قلت له : إننى يمكننى أن أذهب إليه . ولكنى لن أذهب . لأنى لا أضمن تصرفاتك تجاه ما سيكون من حديث بينى وبينه .

فقال : أنت قلق بشأنهم . ولكنهم سيأتون . .

وقبل التعرض للموقف العربى من كامب ديفيد ، فإن من الأهمية أن نعرض قبلا فكر الرئيس السادات حول وضع مصر ومفهومها نحو العرب .

وكما يقول الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق : فإن الرئيس السادات كانت تراوده فكرتان مبعثهما فريقان من المحيطين به .

فالفريق الأول يرى البعد عن العرب ولا دخل لمصر بهم . ولتترك مصر أمر القومية العربية والعروبة ، ولتتفرغ لحل مشاكلها الداخلية وبناء نفسها ، وليس لمصر أى دخل بالمشاكل العربية وهذا الرأى كان يؤيده هذا الفريق من السياسيين .

وأما الفريق الثانى – وأنا منهم – فكان يرى أن مصر قوية بالعرب ولا تستطيع أن تعيش كدولة صغيرة ، غير مايمليها عليها واجبها ودورها وحجمها ووزنها وسط العالم العربى ، وإن لمصر وزنا ثقافيا وحضاريا وفكريا وبشريا وفى كل المجالات ، ولابد من عدم التخلى عن العرب ؛ لأن مصر مرتبطة بالعروبة جذريا وليس مرحليا ، ولابد من الإبقاء على شعرة معاوية ، وألا تقطع حبال الود مع العرب مهما وصلت اختلافاتهم وخلافاتهم مع مصر . ولكن على الرئيس السادات التذرع بالصبر ، وسيكون الأمر على ما يرام ، عندما تتضح حقيقة وصواب موقفه من قضية السلام مع إسرائيل .

★ويروى رئيس مجلس الشعب الأسبق الدكتور صوفى أبو طالب انطباعات الرئيس السادات حول الموقف العربى من مبادرته ، واتفاقيات كامب ديفيد والسلام مع إسرائيل فيقول : لم يخطر ببال الرئيس السادات أن طرقه لهذا الباب ونجاحه فيه ، أن العرب يتخلون عنه ، بل العكس فهم سيباركونه ، وكان التعبير الذى يردده معى فى هذا : « إن الموقف كالفأر الذى علق الجرس فى رقبة القط ! فكلنا خايفين من القط وعايزين نقتله ، إنما من الذى يعلق فى رقبته الجرس ! من يفعل ذلك فالكل سيسير وراءه ! » .

كما أن التصور الذى كان يرد فى خاطره أيضا أن مجهود العالم العربى ورأس ماله من البترول جزء كبير منه يضيع فى مقاومة إسرائيل ، وجزء كبير أيضا يستثمر فى بنوك أوربية وأمريكية ، للصهيونية فيها الدور الأكبر ، ومن خلال الأموال العربية وتوفير الجهد بعد السلام يمكن إعادة بناء المجتمعات العربية كلها على أسس جديدة تضمن الديمقراطية من ناحية وتضمن توزيع الثروة بشكل معقول بين الأفراد فى المجتمع ، وكان لديه هذا التصور منذ عام (١٩٧٥) عندما كنا نتحدث ونتناقش فى مسألة السلام ، أو الصلح مع إسرائيل .

وكان منذ ذلك الحين أيضا يدور حديثه معى حول أن حرب أكتوبر آخر الحروب وأننا قد رددنا بها كرامتنا ، ونحن اليوم نفتح مرحلة جديدة لأننا لسنا مهزومين ، ونستطيع التفاوض ، لأن الحرب مع إسرائيل والانتهاء منها حرب غير ميسور ؛ لمساندة القوى الأجنبية لها ، وبذلك علينا أن نعمل معها سلاما وتوضع فى حجمها الصغير . وكان الرئيس السادات يردد تعبيرا بيننا فى هذا قائلا : أن تكون إسرائيل فى حجم لوكسمبورج فى أوربا . دويلة صغيرة ، ولن تستطيع أن تعيش بين العرب فى سلام إلا فى هذا الحجم . فما يعطى إسرائيل قوتها هو إحساس العالم الخارجى بأنها غير مقبولة ومرفوضة من العرب ، وأنها باستمرار تستدر العطف من الرأى العام الأوروبى ، حيث إن العرب يهددونها برميها فى البحر .

وكان يردد قائلا : سيأتى يوم وسيدرك العرب أبعاد قضية السلام ، وسيعودون إلى صوابهم وسيناصرون السلام ، لأنه لا قبل لنا بالحرب ، أمام تعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية وتأييدها من المعسكرين الشرق والغربى على السواء .

وفى ضوء ذلك ، فلنعرض ردود فعل الدول العربية والموقف العربى من كامب ديفيد . .

★ أصدرت السعودية بيانا حول اتفاقيات كامب ديفيد جاء به :

درست حكومة المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ نتائج مؤتمر كامب ديفيد ، وتابعت بعناية ردود الفعل العالمية والعربية التى أعقبت إعلان هذه المبادئ ، والتى تراوحت بين التأييد والرفض .

وإن حكومة السعودية انطلاقا من التزامها العميق بمبادئها الإسلامية والعربية الأصيلة ، وتمشيا مع التزامها مع قرارات القمة العربية وخصوصا قمتى الجزائر والرباط ، تود أن توضح للرأى العام العربى موقفها على النحو التالى :

أولا : إن حكومة السعودية ترى أن ماتم التوصل إليه فى كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام ، وذلك لأن المؤتمر لم يوضح بصورة قاطعة عزم إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضى العربية التى احتلتها بالقوة ، وفى مقدمتها القدس الشريف ، ولم ينص على حق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره وفى إنشاء دولته على أرض وطنه وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية ، التى نصت مؤتمرات القمة على اعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى الذى شردته إسرائيل عن وطنه .

ثانيا : إن حكومة المملكة السعودية رغم تحفظاتها المشار إليها آنفا على نتائج قمة كامب ديفيد لا تعطى نفسها الحق فى أن تناقش الشئون الخاصة لأى بلد عربى ، ولا أن تناقش حقه فى استرجاعه أراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح ، أو عن طريق المساعى السلمية بالقدر الذى لا يتعارض مع المصلحة العربية العليا .

ثالثا : تؤمن الحكومة السعودية بأن الظروف الحرجة الراهنة التى تمر بها الأمة العربية أكثر من أى وقت فى حاجة إلى جمع الشمل واتخاذ موقف عربى جماعى لتحقيق أهدافها العليا .

★ وفى لبنان اجتمع مجلس الوزراء اللبنانى برئاسة الرئيس إلياس سركيس ، وأصدر

بيانا حدد فيه الموقف الرسمى من نتائج قمة كامب ديفيد ، وركز فيه حول مصير الفلسطينيين الذين يقطنون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة . وقالت الحكومة فى بيانها :

إن مجلس الوزراء بعد عرضه للموقف من مختلف جوانبه أبدى قلقه ابالغ حول ما أعلن من اتفاقات ، وبصورة خاصة بالنسبة لما قد يترتب على هذه الاتفاقات من انعكاسات على التضامن العربى .

كما أنه بالنسبة لإغفال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وإغفال مستقبله وحقه فى وطنه على أرضه ، وخصوصا ما ينطوى عليه هذا الموقف من نتائج قد تؤدى إلى توطين الفلسطينيين خارج أرضهم . .

★ ولقد درست حكومة المملكة الأردنية الهاشمية دراسة أولية الوثائق المتوافرة التى نتجت عن مؤتمر كامب ديفيد وصدرت عنه . والحكومة الأردنية التى لم تكن طرفا فى المؤتمر المذكور تود أن توضح المبادىء التى ستحكم موقف الأردن فى تقييم نتائج مؤتمر كامب ديفيد وفى اتخاذ الخطوات التى ستترتب على ذلك :

أولا : أن الأردن الذى وردت الإشارة إليه فى مواقع متعددة فى وثائق كامب ديفيد لا تترتب عليه قانونيا أو موضوعيا أى التزامات إزاء مواضيع لم يناقشها و لم يشارك فيها و لم يوافق عليها .

ثانيا : أن الأردن يؤمن بالحل العادل والشامل الذى يعالج مختلف جوانب القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى المنبثق عنها ، وهو يعتبر انفصال أى طرف من الأطراف العربية عن مسئولية العمل الجماعى من أجل تحقيق الحل الشامل الذى يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على الأراضى الفلسطينية والحقوق العربية على كل الجهات إضعافا للموقف العربى ، ويعوق الوصول إلى الحل العادل الشامل المنشود .

ثالثا : أن أى تسوية نهائية عادلة يرضى بها الأردن يجب أن تتضمن انسحابا إسرائيليا من كل الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل بما فى ذلك الضفة الغربية وغزة وخاصة عودة السيادة العربية على القدس العربية التى وقعت تحت الاحتلال فى حزيران يونيه (١٩٦٧) ، كذلك فإن أى تسوية عادلة ونهائية يجب

أن تنص على الحق الفلسطيني فى تقرير مصيره وفى إطار التسوية الشاملة التى تحقق الأمن لجميع الأطراف .

رابعا أن الأردن وهى تعتبر الشعب الفلسطينى الطرف الأول والأخير فى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية لا تتوانى مطلقا فى ممارسة مسئولياتها ومهامها تجاه مسئولية السلام فى المنطقة ، وفى صون حكومة الشعب الفلسطينى والدفاع عنها والتزامها مع هذه السياسة الثابتة ، وستجرى اتصالات واسعة وشاملة على الصعيدين العربى والخارجي ؛ لاستيضاح الوثائق والحقائق وتحديد الوضع تمهيدا لبلورة أفضل السبل والوسائل لخدمة القضية الفلسطينية والحقوق العربية ، ضمن إطار المبادىء التى سيلتزم بها الأردن وشعبه .

★ ثم اجتمع مجلس الوزراء الكويتى برئاسة أمير الكويت وأصدرت الحكومة بيانا أعلنت فيه أن اتفاقات كامب ديفيد لم تضمن الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة ومدينة القدس .

وأكدت الحكومة الكويتية لأثرتون الذى زارها يوم السبت الموافق (٢٤) سبتمبر على ضرورة الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، والقدس فى المقام الأول ، كما أن الكويت ترى أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط دون احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والذى تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد له . .

★ وأما الحكومة القطرية فإنها اعتبرت أن نتائج قمة كامب ديفيد لا تشكل نطاقا صالحا للتسوية العادلة الشاملة . ودعت إلى عقد اجتماع للقمة العربية لمواجهته .

★ وأعلنت دولة الإمارات العربية أن اتفاقات كامب ديفيد لا تشكل حلا منصفا لمشكلة الشرق الأوسط ؛ لأنها لا تضمن انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ولا تمكن الشعب الفلسطينى الذى تمثله منظمة التحرير من استعادة حقوقه المشروعة .

★ وأدانت اليمن الشمالية نتائج قمة كامب ديفيد فى اجتماع استثنائى عقدته الحكومة اليمنية باعتبار أن نتائج قمة كامب ديفيد تتجاهل المسألة الفلسطينية والضفة

الغربية والجولان ، وهى المسائل الثلاث التى تكون المبادىء الأساسية للقضية العربية .

★ ودعت البحرين إلى عقد مؤتمر قمة عربى طارئ لبحث نتائج قمة كامب ديفيد الثلاثى ، وقالت الحكومة فى بيان لها إنها تؤيد المساعى العربية والدولية لتحقيق الأهداف العربية ودعت إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية المحتلة .

★ وأعلنت العراق رفضها لكافة مشاريع التسوية وأعادت مرة جديدة مطالبة النظام السورى بسحب اعترافه بقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار (٢٤٢) ورفض كافة الحلول السياسية (الاستسلامية) .

★ كما أعلنت الحكومة التونسية أن ماجاء باتفاقات كامب ديفيد يتعارض مع المواقف التى تنتهجها تونس والقائمة على أساس احترام الشرعية الدولية الممثلة فى قرار مجلس الأمن الدولى الصادر فى عام (١٩٤٧) أى قرار التقسيم القاضى بإنشاء دولة فلسطين وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة والتأكيد على اعتبار منظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطينى .

★ وفى المغرب صرح وزير الخارجية محمد بوسته بأن موقف المملكة المغربية إزاء القضية الفلسطينية لم يتبدل ، ولن يتبدل وأضاف أن زيارة الرئيس السادات قد أوضحت أن العلاقات بين مصر والمغرب وطيدة . ولكنه أضاف بقوله إنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط دون انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس . وأضاف يقول : إنه لابد من أن يقيم الفلسطينيون دولة خاصة بهم فى الأراضى السليبة وأنه لابد من التوصل إلى تسوية شاملة لا تتضمن أية تسويات ثنائية .

وفى نفس الوقت اعتبر حزب الاتحاد الاشتراكى فى المغرب الاتفاقات بداية من السلام المنفرد بين القاهرة وتل أبيب ، وأنها تتجاوب بشكل أساسى مع الاستراتيجية الصهيونية التى اتبعتها إسرائيل .

★ وقد عقدت الجبهة القومية للصمود والتصدى المكونة من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية مؤتمرها الثالث فى دمشق يوم الأربعاء

واستمر (٤) أيام واختتم بإصدار بيان جاء به :

إن نتائج مؤتمر قمة كامب ديفيد تمثل استمرار للتآمر على الشعب الفلسطينى . .

وأن السادات خرق اتفاقات القمة العربية والدفاع المشترك .. وأضاع الانتصارات الفلسطينية فى المجالات الدولية ، وتخلى عن مفهوم السلام العادل ، وهو الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، واعتبر البيان الاتفاقات التى وقعت جزءا من عملية بث النفوذ الصهيونى الاستعمارى داخل الأراضى العربية ، وأن مصر قد خرجت من الصف العربى ومن المعركة العربية وخرجت كذلك عن قرارات منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الإسلامى ، ومؤتمر دول عدم الانحياز ، وانتهكت قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحرير الأرض .

واتخذ المؤتمر عددا من القرارات هى :

١ – رفض نتائج مؤتمر قمة كامب ديفيد ؛ لأنها تفريط فى الحقوق العربية . وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصرى ، وتطبيق قوانين المقاطعة على أى فرد يتعامل مع إسرائيل .

٢ – العمل على نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة .

٣ – دعم نضال الشعب المصرى ممثلا بقواه الوطنية والتقدمية .

٤ – تكليف الرئيس حافظ الأسد بالاتصال بالاتحاد السوفيتى مما يؤدى إلى مزيد من الدعم العسكرى للجبهة .

٥ – تكليف الرئيس حافظ الأسد بالقيام بجولة فى عدد من الدول العربية لبحث إمكان عقد قمة عربية بمعزل عن النظام المصرى .

٦ – توجيه مذكرة إلى مجموعة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الأفريقية لشرح موقف الجبهة .

٧ – دعوة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطينى حقوقه الوطنية الثابتة إلى عقد اجتماع خاص لدراسة وثائق معسكر داود ، وبيان تناقضها مع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، ومطالبتها بإصدار بيان يؤكد معارضة اللجنة لكل مايمس بتلك الحقوق أو ينتقص منها وينزل بها الضرر .

٨ – مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بعدم جواز شمول المنظمة الدولية برعايتها لأى وثيقة أو اتفاقية تتعارض وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والانسحاب من الأراضى المحتلة وإبلاغ مجلس الأمن بذلك .

وقررت الجبهة تكوين قيادة سياسية وعسكرية . كما أصدرت قرارات خاصة بدعم سوريا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لإعادة التوازن الاستراتيجى لصالح سوريا ، بعد أن خرجت مصر من المعركة واحتمال تحالفها مع إسرائيل .

* وقد شعر الرئيس السادات بمرارة وألم شديد من جراء رد الفعل العربى هذا بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر بغداد خصيصا من أجل بحث واتخاذ موقف عربى جماعى ضد مصر .. وقبل التعرض لهذا المؤتمر الأخير ، فلنذكر وضعه مبدئيا ضمن مؤتمرات القمة المتتالية لنصل إلى أى مدى كان تعاظم هذا الموقف العربى الجماعى ضد مصر . .

فقد كان أول اجتماع للقمة العربية قد عقد فى زهراء أنشاص بمصر بتاريخ (٢٨ و ٢٩ مايو عام ١٩٤٦) وكان ذلك فى نطاق جامعة الدول العربية . حيث وجه الملك فاروق ملك مصر الدعوة إليه . ولكن الأمانة العامة للجامعة قد تولت الإعداد له والترتيبات اللازمة لعقد هذا الاجتماع . وحضره الأمين العام عبد الرحمن باشا عزام بمفرده ، دون أى وزراء وفوض المؤتمر الأمين العام فى إبلاغ قراراته السرية إلى حكومات الدول الأعضاء .

ثم كان ثانى اجتماع للملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء فى بيروت عام (١٩٥٦) ، حيث تم التحضير له فى الجامعة العربية ، ولكنه عقد خارج نطاقها . وكان فى (١٣ و ١٤ نوفمبر ١٩٥٦) . ثم ثالث اجتماع ، وقد سمى مؤتمر القمة العربى الأول ؛ لأنه قد دعا إليه عبد الناصر وعقد بالقاهرة فى المدة من (١٣ إلى ١٧ يناير عام ١٩٦٤) وكان الاجتماع فى نطاق الجامعة العربية .

ورابع اجتماع فى نطاق الجامعة أيضا عقد بالإسكندرية فى المدة من (٥ – ١١ سبتمبر ١٩٦٤) حيث دعا إليه عبد الناصر فى الإسكندرية . .

ثم مؤتمر القمة الذى عقد بالدار البيضاء بالمغرب من (١٣ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥) وفى نطاق الجامعة العربية .

والاجتماع التالى كان بناء على دعوة حكومة السودان فى أعقاب هزيمة يونيو (١٩٦٧) ، وعقد بالخرطوم فى الفترة من (٢٩ أغسطس إلى أول سبتمبر ١٩٦٧) وقد عقد خارج نطاق الجامعة العربية .

وبالرباط بالمغرب مرة أخرى عقد اجتماع فى شهر ديسمبر (١٩٦٩) وكان فى نطاق الجامعة .

وفى الجزائر عقد فى نطاق جامعة الدول العربية مؤتمر القمة فى المدة من (٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣) وكان ذلك فى أعقاب حرب أكتوبر .

ثم مؤتمر قمة آخر بالرباط أيضا فى نطاق الجامعة العربية ، وقد عقد فى الفترة من (٢٦ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤) .

وفى نطاق الجامعة عقد مؤتمر قمة فى دورة استثنائية أولى بالقاهرة فى (٢٥ و ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦) ، ثم كان المؤتمر معرض حديثنا فى بغداد وخارج نطاق الجامعة وعقد فى (٢ نوفمبر ١٩٧٨) .

وقد حضر جلسة افتتاح مؤتمر القمة العربية فى بغداد رؤساء وملوك وممثلو (٢١) دولة عربية ، هم : الرئيس أحمد حسن البكر ، والملك حسين ، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة قطر ، ومحمد الفيتورى وزير خارجية تونس ، وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، ومؤمن يجدون وزير خارجية جيبوتى ، والأمير فهد بن عبد العزيز نائب الملك خالد ، وولى العهد ، ومحمد الميرغنى سفير السودان فى مصر ، وحافظ الأسد ، وعبد الرحمن جامع برى وزير خارجية الصومال الديمقراطية ، وصدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوفد العراقى ، ويوسف أحمد العلوى ممثل سلطان عمان ، والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت ، وإلياس سركيس رئيس جمهورية لبنان ، والعميد الركن أبو بكر يونس جابر عضو الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العربى العام ، والقائد العام للقوات المسلحة الليبية ، ومحمد بوسته وزير خارجية المغرب ، والمقدم مصطفى محمد ولد سالك رئيس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطنى فى الجمهورية الموريتانية الإسلامية ، وفاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى ناصر محمد

رئيس مجلس الرئاسة والوزراء بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والقاضى عبد الكريم العرش نائب رئيس الجمهورية العربية اليمنية .

وبعد مداولات ومناقشات بعث رئيس المؤتمر المضيف رسالة إلى السادات جاء بها :

السيد الرئيس أنور السادات المحترم

بعد التحية

انعقد مؤتمر القمة العربية فى بغداد فى (٢ تشرين الثانى – نوفمبر – ١٩٧٨) من أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية وممثليهم ، وكان محور مناقشات المؤتمر الاتفاقيات التى عقدتموها ، والتى تسعون إلى التوقيع عليها مع العدو الصهيونى والتى سميت باتفاقيات كامب ديفيد وبليرهاوس .. وقد وجد السادة المجتمعون أن هذه الاتفاقيات لاتخدم الأمة العربية وحقوقها فى فلسطين وسيناء والجولان ، ولا قضايا الشعب المصرى الأخرى ، فى المعنى الشمولى للقضية وفى ترابطها المبدئى والعمل مع القضية ، بل وإنها تلحق أفدح الأضرار بالأمة العربية وبمصلحة الشعب المصرى الشقيق ، فى إطار المعانى والمبادىء التى أشرنا إليها .

وعليه فإننا باسم مصلحة الأمة العربية وباسم المبادىء التى تجمعنا مع الشعب المصرى المناضل ، هذه المبادىء التى تشكل القانون الأساسى فى حاضرنا ومستقبلنا على طريق صيانة الكرامة والاستقلال وتحقيق الازدهار .

نناشدكم أن ترجعوا نهائيا عن هذه الاتفاقيات صراحة ، وفورا تعودوا إلى صف الإجماع العربى مع أشقائكم الذين شاركوكم السراء والضراء فى أقسى المحن وضحوا مع الشعب العربى المصرى وجيشه البطل ، سافكين دماءهم فى خنادق القتال مع العدو الصهيونى ، مضحين بما لديهم من أجل استرداد أراضينا العربية المقدسة التى اغتصبها العدو والصهيونى .

إنكم بعودتكم عن هذه الاتفاقيات إنما تسدون خدمة كبيرة للأمة العربية ولمستقبل شعبنا العربى فى مصر ، وتجنبون الأمة مخاطر كبيرة ، وستجدون الأمة العربية مصممة وقادرة على حماية نفسها واسترجاع أراضيها من خلال السير على طريق العمل المشترك والحفاظ على المبادىء الأساسية التى قامت عليها الأمة وقام عليها نضالها ضد

الصهيونية طيلة ثلاثين عاما .

إن الأمة العربية ومن خلال ماقرره ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية على استعداد لأن تقدم لمصر كل مايجعلها قادرة على مواصلة النضال إلى جانب أشقائها العرب ، وكل مايحمى كرامة الشعب المصرى ، وقد تضمن المشروع المقدم إلى اجتماع القمة مايؤكد هذا الالتزام . اللهم اشهد أننا قد بلغنا ، والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحمد حسن البكر
رئيس مؤتمر القمة العربى
بغداد فى (٤ / تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٨)

وعند بداية انعقاد المؤتمر حضر أمين عام الجامعة العربية كما بعث برسالة إلى المؤتمر جاء بها :

السيد الرئيس
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو :
أيها الإخوة :

يسعدنى أن أحيى جمعكم الكريم وأن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى العراق رئيسا وحكومة وشعبا على عقد هذا المؤتمر فى العاصمة التى شهدت أمجاد العرب فى أجل عصورهم وأكثرها بهاء وتقدما ، وكلى ثقة فى أن ماسيصدر عن مؤتمركم الموقر ، سيكون متفقا هو وعظمة بغداد وتاريخها القومى الحافل .

تجتمعون اليوم من أجل التخطيط لمستقبل الأمة العربية ودرء الخطر عنها وتدعيم مختلف أساليب الكفاح التى انتهجتها منذ أن أصبحت القضية الفلسطينية قضيتنا الرئيسية ، وقيام الصهيونية العالمية بغزو الأراضى العربية .

ولا تحتاج الظروف التى يمر بها الوطن العربى والخلافات الشديدة التى تفرق بين أقطاره لتأكيد جديد بضرورة هذا التخطيط ، خاصة بعد أن تفرقت مساراتنا وتعددت إراداتنا إلى الحد الذى صرنا إليه اليوم ، ولذلك فمؤتمركم الموقر مطالب

ببذل أقصى الجهد بتدعيم المركز العربى فى المجالات الدولية وتقوية أركان الأمن القومى العربى ، ووضع الخطط الجماعية التى تضمن إقرار الحقوق العربية واستعادة الأرض المغتصبة . .

وقد تحمل الشعب العربى فى كل الأقطار و لم يشك من أعباء ماتحمل ، وأعطى بسخاء أرواحا وثروات ، إيمانا بقضيته ، فالمسئولية مسئولية جماعية ، وستظل هكذا إلى أن نسترد الحقوق المسلوبة ونحرر أراضينا ، إلا أننا يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا ، فالمرحلة تتطلب مواجهة مع النفس ، قبل أن نضع الخطة الشاملة أو القرارات التى نريد لها أن تنفذ .

إن وضع الخطة الشاملة كان دائما مطلبا قوميا حيويا ، ولعله اليوم أكثر ضرورة وأهمية من أى وقت مضى ، ولكن الأمر الذى لايقل حيوية عن وضع الخطة هو العمل على متابعة تنفيذها .

وقد وضعنا خططا كثيرة منذ بداية صراعنا مع العدو الصهيونى لردع العدوان والدفاع عن النفس ، إلا أن التخطيط كان قاصرا وأجهزة المتابعة والتنفيذ كانت مفقودة ، مما أدى إلى نجاح « إسرائيل » فى كل غزوة قامت بها حتى كانت حرب أكتوبر المجيدة عام (١٩٧٣) فعدنا إلى طرح الموضوع مرة أخرى وناقشنا فى مؤتمرى القمة فى الجزائر والرباط أهمية التخطيط ، ووضعنا خطوطا عريضة لوحدة السياسة العربية وزيادة القدرات العسكرية والاقتصادية لدول المواجهة ، بل لكل الدول العربية والتنسيق بينها ، ولكننا لم نتمكن من متابعة تنفيذ هذه المخططات والقرارات بطريقة فعالة .. ولذلك يصبح لزاما عندما نضع خططنا أن يتم فى نفس الوقت التأكد من فاعلية التنفيذ حتى لا تكرر الأخطاء .

إن الأمة العربية لاتنقصها الإمكانات المادية والبشرية ، ولديها القدرة على التخطيط والتنفيذ . فقد خططت لحرب أكتوبر دولتان فقط هما مصر وسوريا ، وبذلت الدول العربية الأخرى كل مافى وسعها من دعم ومساندة عسكرية واقتصادية ، واستخدم سلاح البترول فتحقق لنا النصر ، وكان يمكن أن نجنى ثمارا أوفر من هذا الانتصار المجيد ، لو كان التخطيط لهذه المعركة أكثر شمولا منذ البداية .

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو :

إننا نواجه عدوا لا يترك ثغرة فى صفوفنا لا ينفذ منها أو ضعفا فينا لا يستغله ، وصراعنا مع هذا العدو طويل ومرير . فالقوى الصهيونية لن تتوانى عن التوسع كلما سنحت لها الفرصة ، ولن تتوانى عن النفاذ داخل صفوفنا كلما تفرقنا ، ومادامت الصهيونية متمسكة بعقائدها وسياستها التوسعية ، وظل باب الهجرة مفتوحا لكل يهود العالم ليستوطنوا أرض فلسطين ، فإن التهديد الصهيونى سيبقى دائما خطرا يهدد الأمة العربية .

فإسرائيل تنفذ مخططها التوسعى على مراحل ، وقد تنسحب أحيانا لتنقض من جديد كما انسحبت من سيناء على أثر عدوان (٥٦) ثم عادت لاحتلالها عام (٦٧) وقد توقع على اتفاقيات تمزقها عندما تسنح لها فرصة للعدوان .

وقد وقعت اتفاقات مع أربع دول عربية عام (١٩٤٩) ومزقتها بعدوانها على مصر عام (١٩٥٦) وبعدوانها على مصر وسوريا والأردن عام (١٩٦٧) وأخيرا بعدوانها على الجنوب اللبنانى والذى يدخل ضمن المخطط الصهيونى التوسعى .

« وإسرائيل » لا تلتزم باحترام المواثيق الدولية أو تعهداتها أو توقيعها على أية وثيقة إذا تعارض ذلك مع خططها التوسعية ، فيقظة الدول العربية واستعدادها ووحدتها هى السلاح الفعال لحرمان « إسرائيل » من تحقيق أهدافها العدوانية .

إن السلام يجب أن يرتكز على حل شامل يحقق للشعب الفلسطينى آماله فى دولته المستقلة على أرضه ويضمن انسحاب « إسرائيل » من كافة الأراضى العربية المحتلة ، وهذا السلام لا توفره اتفاقات كامب ديفيد ، وهى بعيدة عن تحقيق هذا الهدف .

أيها الإخوة .

إن الطريق أمامنا طويل وشاق فى سبيل السلام العادل الذى ننشده ، الأمر الذى يجعل المسئولية الملقاة على عاتقِ هذا المؤتمر مسئولية كبرى .

إن الأمة العربية من المحيط إلى الخليج تبتهل إلى الله فى هذه اللحظات كى يحقق

على أيديكم آمالها وأهدافها ، وأن يكون هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة تحشد فيها كل القوى العربية من أجل دعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وتعزيز قدراتها الدفاعية والاقتصادية ، حتى تستطيع الصمود أمام الاعتداءات الصهيونية . وأن تبذل بقية الدول العربية كل ماف وسعها من أجل زيادة قدراتها العسكرية لمساندة دول المواجهة أمام العدوان الصهيونى . .

وأمام حضراتكم القرارات التى اتخذتموها فى الرباط منهاجا صالحا للعمل العربى المشترك ، ولكفاح هذه الأمة فى جميع المجالات ، ولمواجهة مختلف المخاطر والتهديدات . .

وقبل أن أختتم كلمتى أود أن أتقدم بالتهنئة لقطرينا الشقيقين سورية والعراق على توقيعهما على ميثاق العمل القومى ، فهو خطوة مباركة تعزز العمل العربى وتدعم التضامن العربى .

وفقكم الله إلى مافيه خير الأمة العربية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمود رياض
أمين عام جامعة الدول العربية .

وكان لحضور محمود رياض بصفته أمينا عاما للجامعة العربية ذلك المؤتمر ، بعض المآخذ نذكر منها :

١ – أن حضور الأمين العام لقمة بغداد ، ومحاولة إضفاء صفة اجتماعات الجامعة العربية عليها يعتبر مناقضا لأحكام ميثاق الجامعة وأنظمتها .

٢ – أن مهاجمة الأمين العام لاتفاقات كامب ديفيد فى بداية المؤتمر ، ودون اتخاذ الجامعة العربية قرارا سابقا فى الموضوع ، يعتبر خروجا على مهمة الأمين العام ، وانحيازا صارخا لموقف بعض الدول الذى اتخذته خارج الجامعة ضد دولة عضو غائبة عن الاجتماع .

٣ – أن استماع الأمين العام على منصة الرياسة فى بغداد إلى الهجمات المفزعة على دولة عضو ورئيسها ، والتنديد بنظام الحكم المصرى ، ومحاولة إثارة الشعب عليه ، مما يعتبر تدخلا عدوانيا فى الشئون الداخلية لدولة عضو ، وعدم انسحابه من الاجتماع احتجاجا ، أو على الأقل تنبيهه إلى مجافاة ذلك لأحكام ميثاق الجامعة ومبادئها وتقاليدها ، فضلا عن مجافاته الصارخة لأحكام ميثاق التضامن العربى الموقع من رؤساء الدول العربية فى (١٥ سبتمبر ١٩٧٨) والمؤكد بالقرارات المتعاقبة من بعد .. وكل ذلك يعتبر مجافاة غير مسبوقة لواجبات وظيفة الأمين العام التى حددها الميثاق والأنظمة الدولية .

٤ – أن اتخاذ المؤتمر قرارات فى غيبة دولة عضو ضدها ، ودون استماع إلى وجهة نظرها والنص صراحة فى رسالة الأمين العام على عدم الاتصال بها – كل ذلك يعتبر مخالفة صارخة لأحكام ميثاق الجامعة ، وأمرا غير مسبوق فى تاريخ الجامعة .
وسكوت الأمين العام عن التنبيه إلى ذلك يعتبر تخليا عن واجبات وظيفته .

٥ – أن حضور الأمين العام لهذا المؤتمر يدعو للتساؤل والدهشة ، حيث إنه كان قد سبق و لم يحضر اجتماع وزراء خارجية دول مؤتمر بغداد ، الذى انعقد تمهيدا لمؤتمر القمة ، وكان قد أورد أسبابا لعدم حضوره ، ولم تتغير ، وبالتالى تكون هى ذات الأسباب لعدم حضوره مؤتمر القمة .. ولذلك فإن هذا الأمر يدعو للتساؤل عن السبب الغامض !

ولنعرض لهذه الأسباب كما أوردها فى مذكرة إلى المندوب الدائم العراق لدى الجامعة ، وذلك لإحالتها – بصفتها الدولة المضيفة – إلى مؤتمر وزراء الخارجية وجاء بها .

تحية طيبة وبعد :

فلمناسبة مانقلته الأنباء من تساؤل عن عدم حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية الاجتماعات الحالية لمؤتمرى القمة ووزراء الخارجية ببغداد ، أتشرف بأن أضع أمامكم مايأتى :

١ – تتم الاجتماعات العربية وفقا لأسلوبين :

أولهما : الاجتماعات التى تتم فى نطاق الجامعة : ومنها اجتماعات القمة فى الجزائر

عام (١٩٧٣) والرباط عام (١٩٧٤) والقاهرة عام (١٩٧٦) وماقبلها ، وكذلك الاجتماعات الدورية لمجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى ومجلس الدفاع المشترك . فكل هذه الاجتماعات تتم فى نطاق جامعة الدول العربية وطبقا لأحكام ميثاقها وأنظمتها الداخلية ، ويدعو إليها الأمين العام ، ويضع جدول أعمالها ، وتقوم الأمانة العامة باتخاذ الترتيبات الخاصة بها ، وتشرف على تنظيمها ، وتتولى سكرتاريتها .

وثانيهما: اجتماعات تتم خارج نطاق الجامعة : ومنها ماتم من اجتماعات لقمة محدودة فى الرياض عام (١٩٧٦) ، وفى كل من طرابلس والجزائر ودمشق عامى (١٩٧٧ و ١٩٧٨) ، وكذلك المؤتمر الذى اشترك فيه بعض وزراء الخارجية فى بيت الدين بدعوة من لبنان عام (١٩٧٨) . فكل هذه الاجتماعات تمت خارج إطار الجامعة ، ولم تنظمها أو تشرف عليها الأمانة العامة ، كما أنه لم يحضرها الأمين العام أو من يمثله .

٢ – أما عن الاجتماعات التى تنعقد حاليا فى بغداد فإن الدعوة إليها وتنظيمها تمت بمعرفة الحكومة العراقية مباشرة .

وعندما جرى أول اتصال بين الحكومة العراقية والأمانة العامة فى هذا الشأن يوم (٩ أكتوبر ١٩٧٨) ، وجهت الأمانة العامة للسيد ممثل العراق لدى الجامعة عدة استفسارات حول الدور الذى يتصور العراق أن تقوم به الأمانة العامة ، إلا أننى تسلمت يوم (١١ أكتوبر ١٩٧٨) الرسالة الآتى نصها من السيد وزير خارجية الجمهورية العراقية :

« فى ضوء الاتصالات والمشاورات التى أجراها مبعوثو السيد الرئيس إلى ملوك ورؤساء الدول العربية (عدا مصر) ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تقرر عقد مؤتمر القمة العربى ببغداد فى الأول من شهر نوفمبر (١٩٧٨) ، وسيسبق ذلك اجتماع وزراء الخارجية العرب فى العشرين من الشهر الحالى .

ويسرنى أن أوجه إلى سيادتكم باسم الحكومة العراقية الدعوة لحضور المؤتمر والاجتماع الذى يسبقه » .

٣ – ومن ذلك يتبين أنه لم يطلب من الأمانة العامة أن تمارس دورها فى هذه الاجتماعات سواء بالنسبة لتوجيه الدعوات أو الإعداد لها ، أو تنظيمها والإشراف على سيرها طبقا لنظم الجامعة المقررة .

٤ – وإننى أعتقد مخلصا أن المصلحة العربية العليا تقتضى وجوب عقد اجتماعات الدول العربية على مستوياتها المختلفة فى نطاق الجامعة العربية .

وتنتهز الأمانة العامة هذه الفرصة للإعراب عن أجزل الشكر وفائق الاحترام .

وخالص الرجاء أن يوفقنا الله جميعا إلى مافيه خير أمتنا العربية مع وافر الاحترام .

الأمين العام
(محمود رياض)

والسؤال الحائر هو : رغم هذه الأسباب الوجيهة ، لماذا ضرب بها الأمين العام عرض الحائط ، وذهب لحضور المؤتمر ، وبعث إليه برسالة أيضا ؟!

إلا أن حيرتنا تختلف عما أورده محمود رياض الأمين العام من مبررات لحضوره المؤتمر ومناقضته لما سبق أن بعث به من أسباب لعدم الحضور . وقد أدلى بهذه المبررات فى يوم (٧ نوفمبر ١٩٧٨) أثناء اجتماع لجنة التنسيق بين المنظمات حيث جاء على لسانه قائلا :

« فى البداية اعتذرت عن عدم حضور قمة بغداد ، وبعثت للدول بمذكرة تعبر عن وجهة نظرى . ولكن بعد ذلك أدركت أن اللقاء لقاء عربى ، وأن هناك قرارات ستتخذ ، ومن الضرورى أن أوضع فى الصورة كاملة . .

وربما تكون أهم نقطة هى الدور الذى نستطيع أن نقوم به بوصفنا جامعة عربية – أو مجموعة منظمات عربية – أننا نخدم الأمة العربية من خلال الميثاق ومن خلال مختلف مواثيق ودساتير المنظمات .

وولاؤنا يكون للميثاق ، ولا يمكن أن يكون لأى دولة ، ولا ندخل فى صراعات وخلافات بين الدول . فواجبنا إذن أن نحافظ على هذا الكيان ، ولو أن هذا التجمع العربى قدر له أن ينهار ، فستكون كارثة على الأمة العربية . إذن يجب المحافظة على

التجمع ، وإلا صارت الدول العربية مجموعة متفرقة ضعيفة أشبه ماتكون بدول المحيط الهادى . .

والخلاصة أن الجامعة العربية رمز لهذا الكيان ، وفى كثير من الأحيان ، حينما يأتى زائر من الخارج يكتفى بمقابلة الأمين العام .

وحدثت خلافات عربية من قبل ، وكانت العلاقات تهتز بين الدول العربية . والتاريخ يقول فى النهاية : إن النصر مع التضافر .

هناك خلافات أمكن تجاوزها ، وهذه الخلافات الحالية يمكن تجاوزها فى المستقبل .

جاء لقاء بغداد ، وكانت فيه قرارات ، فمصر وقعت اتفاقية ، والدول العربية تنظر إلى الاتفاقية على أنها غير صالحة . وكيف تكون العلاقات مع مصر ؟ وكيف يمكن السير فى العمل فى النطاق العربى ؟، ومن القرارات كان قرار آخر هو تكليف مجلس الجامعة بمتابعة قرارات قمة بغداد :

(١) اتفاقات كامب ديفيد : تم الإجماع العربى على أنها لاتحقق المطالب العربية . ولكنها تسلم بأنه لا يجوز الخلاف فى أسلوب العمل . ولكن مع هذا فهى ناقصة وهناك فرق ، فريق يقول : إنها تضر بالعمل العربى ، وهناك أكثر من رأى . ولكن محصلة القرارات عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع مايترتب عليهما من نتائج ، وقد تحفظت بعض الدول .

(٢) العلاقات : أيضا أكثر من رأى ، ولكن الاتجاه النهائى فى المؤتمر هو العمل على المحافظة على مصر والعلاقات معها حيث لا يمكن تجاهل الدور الهام الذى قامت به وستعود بإذن الله للصف العربى .

القرارات : المجال الاقتصادى - (إيه اللى قيل) :

المشكلة - فيما لو وقعت اتفاقية مع إسرائيل - إقامة مؤسسة مشتركة أو إقامة صنع فى مصر ، يمكن تتغلغل برغم المقاطعة .

ليس أكثر من هذا ؛ لأن المقصود ليس قطع العلاقات ، إنما هو تجاوز آثار لاتفاقية .

– وتقرر أن يجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد فى بغداد فور التوقيع على الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ؛ لوضع الإجراءات النهائية للحماية ، مع تجنب الإجراءات لاتخاذ أى قرارات تضر بالشعب العربى فى مصر .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار استمرار العلاقات مع مصر والشعب العربى فى مصر والأفراد المصريين العاملين فى الدول العربية . ويجب ألا يحرم الاتجاه الثقافى المصرى الأصيل .

المهم التوازن .

(٣) الجامعة ووضعها : كيف يمكن اجتماع العرب فى القاهرة بينما بها سفارة للعدو ؟ هذا غير ممكن .

الرأى عندى ، الجامعة هى عندما تلتقى الدول العربية فى أى مكان ، فكرتى عن الجامعة أنها متنقلة . مادام أحد البلاد يدعو والدول توافق .

قرار بالنسبة للمقر عندما يتم التوقيع يجتمع وزراء الخارجية للنظر فى نقل الجامعة مؤقتا .

هناك إصرار على العمل العربى الجماعى وصيانته والدفع به إلى مزيد من القوة وتكليف الجامعة بمتابعة قرارات القمة . وأكدوا على اجتماع قمة دورى فى نوفمبر .

– إن أهم القرارات هو قرار خاص بدعم ماسمى بالجبهة الشرقية . وهو قرار إيجابى . فهو فى رأيى القرار الذى يؤثر فى زحزحة العدو . فقد قرروا تقديم مساعدة للجبهة الشرقية بالنسبة لإسرائيل ، (٣,٥) بليون دولار لمدة (١٠) سنوات ، أى (٣٥) بليون دولار ، أعتقد لو أحسن استغلالها فستؤتى ثمرة .. وذلك إذا لم تتوقف ، ولم تجد بين الدول أنفسها خلافات ثانية مثلما ماحدث فى الرباط .

لو وضع فعلا هذا المبلغ فيمكن الحصول على التوازن المنشود . وتغيير الوضع (اللى احنا فيه النهادره) ، الأردن دولة صغيرة – (زى ماحصل على جنوب لبنان ، لأنها مش قادرة) .

النهاردة تقدر إسرائيل تأخذ الأردن . لكن الدعم يمنعها .

(نحن نمر) بمرحلة حرجة جدا فى السنوات المقبلة إلى أن تتحول المساعدة إلى

شىء فعال ويقدم (١٨٥٠) سوريا و (١٢٥٠) الأردن و (٣٠٠) فلسطينى و(١٠٠) الأرض المحتلة .

أخرج من هذا بنتيجة هى أن هناك قدرا من القلق لدى الأمانة العامة والمنظمات حول المستقبل . ولكن لم يفكر أحد بالمرة فى عدم استمرار العمل العربى . النقل وغيره لا يهم ، المقر ليس تفضيل أرض على أرض ، وإنما المهم هو المحافظة على التجمع العربى ، يعنى كل واحد فينا يطمئن الناس الذين معه . ورغم أن موجة الخلافات كانت شديدة ، فإن أحدا لم يفكر فى عدم استمرار العمل العربى .

بعض الدول قد تنفعل بمفردها . (ده شىء آخر) .

المهم كيف نصحح الوضع ؟

يجب أن نشعر بالاستقرار النفسى ، بل بالعكس , هذا هو الوقت الذى يتعين فيه أن نتمسك بدورنا ، ليتكم تكتبون لنا نشاط الجامعة والمنظمات العربية موجزا ليطلع عليه وزراء الخارجية ، وكذلك إنجازات الجامعة .

من ضمن القرارات الدعوة لاجتماع وزراء الإعلام لوضع خطة إعلامية جديدة .

وأنا قلت لهم الإعلام عن سياسة ، وأنا لى (١٥) مكتبا وهناك ألف سفارة عربية .

أنا أمين الجامعة , لا أستطيع أن ، أقابل صحفيا واحدا بسبب الخلافات العربية .

مثلا كامب ديفيد ، كيف نتحدث عنها ؟!

ومن دواعى السرور أننى أخذت قرضا من العراق بمليون دولار . حتى نستطيع عقد الاجتماعات دورية خارج القاهرة . ولا أعرف : ما موقف مصر ، ؟ - ردود الفعل لا يمكن التنبؤ بها .

ممكن - تقول مع السلامة فى أقل من (٢٤) ساعة .

النقل المؤقت أقر ، لكن لم يتفقوا على المكان بسبب اعتذار تونس .

محب زكى مدير المنظمة العربية للتربية الزراعية : هناك كلام كثير نحو مصر والشعب العربى فى مصر .

كأن هناك فرقا بين الشعب والحكومة . إذا نقلت الجامعة من مصر ، يمكن (واحنا) كموظفين فنيين - (بنشتغل) للجامعة للأمة العربية ونجد هذا أفضل فرص العمل -

يمكن (احنا) نقول نخرج من الجامعة - مزيد من العمل فى ضوء ظروف متغيرة وغير طبيعية .

لا داعى للتفكير فى هذه المرحلة لأن التفكير فيها رغبة فى البقاء ...

عياد القرابى (مدير مركز التنمية) « ليبى » : لا يوجد خبراء فى العالم العربى إلا فى مصر وهم لا يتوافرون لنا بعد قطع العلاقات .

الدكتور الطيب الحضيرى (جزائرى) : كيف يمكن التوفيق بين ميثاق المنظمة والاجتماع خارج القاهرة .. الذى ينص على عقد الاجتماعات بالقاهرة ؟!

الأمين العام : من السهل التوفيق .

وبعد انتهاء اجتماعات المؤتمر صدر بيان ختامى لأعماله وقراراته حيث جاء به :

بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية ، وبدعوة من السيد الرئيس المهيب أحمد حسن البكر ، عقد مؤتمر القمة العربية التاسع فى بغداد للفترة بين (٢ و ٥ تشرين الثانى ١٩٧٨) .

وقد تدارس المؤتمر بروح عالية من المسئولية القومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربى فى مواجهة الأخطار والتحديات التى تهدد الأمة العربية ، لاسيما بعد التطورات الناجمة عن توقيع الحكومة المصرية على اتفاقيتى كامب ديفيد . وأثرهما على النضال العربى لمواجهة العدوان الصهيونى ضد الأمة العربية .

وانطلاقا من المبادئ التى تؤمن بها الأمة العربية ، واستنادا إلى وحدة المصير العربى ، والتزاما بتقاليد العمل العربى المشترك .. فقد أكد المؤتمر المبادئ الأساسية التالية :

أولا : أن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهى جوهر الصراع مع العدو الصهيونى ، وأن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعا معنيون بها . وملزمون بالنضال من أجلها ، وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة فى سبيلها .

وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية فى فلسطين ، والأراضى العربية المحتلة مسئولية قومية عامة ، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل

من موقعه ، وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها .

وأن الصراع مع العدو الصهيونى يتعدى إطار الصراع ضده من قبل الأقطار التى احتلت أراضيها فى عام (١٩٦٧) إلى الأمة العربية كلها ؛ لما يشكله العدو الصهيونى من خطر عسكرى وسياسى واقتصادى وحضارى على الأمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها ، الأمر الذى يحمل كل أقطار الأمة العربية مسئولية المشاركة فى هذا الصراع بكل ماتملكه من إمكانات ..

ثانيـــا : وعلى كل الأقطار العربية أن تقدم كافة أشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى أساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وخارجها ، من أجل التحرير ، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطينى بما فيها حقه فى العودة تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى ، وتلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للعمل الفلسطينى .

ثالثـــا : تأكيد الالتزام بمفردات مؤتمرات القمة العربية ، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين فى الجزائر والرباط .

رابعـــا : واستنادا إلى ماجاء فى أعلاه ، فإن من المبادئ الجوهرية التى لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها ، عدم جواز انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للقضية الفلسنطينية بوجه خاص ، وللصراع العربى — الصهيونى بوجه عام .

خامسا : ولا يقبل أى حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربى يعقد لهذه الغاية .

وقد ناقش المؤتمر الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الحكومة المصرية فى كامب ديفيد واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطينى وحقوق الأمة العربية فى فلسطين والأراضى المحتلة ، وتمتا خارج إطار المسئولية العربية الجماعية ، وتتعارضان مع مفردات القمة العربية . لاسيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية ، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذى

تنشده الأمة العربية . لذلك فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين ، وعدم التعامل مع مايترتب عليهما من نتائج ، ورفضه لكل مايترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار .

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة عن هاتين الاتفاقيتين وعدم توقيع أية معاهدة للصلح مع العدو . ويأمل المؤتمر منها العودة إلى حظيرة العمل العربي المشترك ، وعدم التصرف بصورة منفردة بشئون الصراع العربي الصهيوني .

وقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات والإجراءات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية أهداف الأمة العربية ومصالحها . وذلك إيمانا منه بأن الأمة العربية قادرة من خلال إمكاناتها المعنوية والمادية ، وعلى أساس تضامنها ، أن تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت دائما عبر التاريخ ؛ لأنها تدافع عن الحق والعدل ، وعن وجودها القومي .

وقد أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذى ينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة ، وقرر المؤتمر أن تنسق الدول التى لديها الاستعداد والمقدرة على المشاركة بجهود فعالة .

كما أكد المؤتمر على ضرورة التمسك بأنظمة المقاطعة العربية ، وأحكام تطبيق بنودها .

وقرر المؤتمر عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر القمة العربية وحدد شهر تشرين الثانى (نوفمبر) من كل عام موعدا للمؤتمر .

ومن خلال دراسة الوضعين العربي والدولى ، فقد أكد المؤتمر التزام الأمة العربية بالسلام العادل الذى يقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلى الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة عام (١٩٦٧) ، بما فيها القدس العربية ، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها العودة وحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى .

وقد قرر المؤتمر القيام بأوسع نشاط دولى لشرح الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني والأمة العربية ، وإنه ليعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول التى وقفت إلى جانب الحق العربي العادل .

وقد عبر المؤتمر عن تقديره للجمهورية العربية السورية وصمود جيشها الباسل ، والمملكة الأردنية الهاشمية وجيشها الباسل ، كما أعرب عن اعتزازه بنضال الشعب الفلسطينى وصموده فى الأرض المحتلة وخارجها تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وبارك المؤتمر ميثاق العمل القومى المشترك الذى تم توقيعه أخيرا بين القطرين الشقيقين السورى والعراق والذى يعتبره إنجازا هاما على طريق التضامن العربى .

كما عبر المؤتمر عن تقديره العالى لمبادرة الحكومة العراقية الشقيقة بقيادة الرئيس المهيب أحمد حسن البكر للدعوة لعقد مؤتمر القمة العربية فى بغداد ، بغية توحيد الصف العربى وتنظيم الجهود العربية المشتركة لمواجهة المخاطر التى تتعرض لها الأمة العربية فى هذه المرحلة ، كما أعرب عن تقديره للرئيس أحمد حسن البكر للجهود القيمة التى بذلها لانجاح أعمال المؤتمر .

وقد أعد سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية مذكرة للرئيس السادات حول قمة بغداد وما انطوت عليه من انتهاكات لأحكام ميثاق الجامعة وأنظمتها بدرجة سرى .

وقدمت للرئيس يوم (٧ نوفمبر ١٩٧٨) حيث جاء بها :

أولا : من ناحية الإجراءات :

١ – إن مؤتمر القمة هو اجتماع لمجلس الجامعة على مستوى رؤساء الدول ، وحسبما استقر التكييف القانونى له فى الجامعة ، وأشارت المادة الخامسة من النظام الداخلى لمجلس الجامعة .

٢ – عقد الاجتماع ببغداد ، خارج مقر الجامعة دون قرار سابق من المجلس فى اجتماع له بالقاهرة ، وذلك مخالف لنص المادة (١٠) من الميثاق ، وتفصيلاتها فى المادة الخامسة من النظام الداخلى لمجلس الجامعة .

٣ – تولت حكومة العراق إعداد مشروع جدول الأعمال ، وسكرتارية الاجتماع ، ومتابعة الأعمال ، و لم يكن لأمانة الجامعة دور فيها . وذلك مخالفة لنص المادة (١٢) من الميثاق ، والمادتين (٩) و (١٢) من النظام الداخلى لمجلس الجامعة .

٤ — انفردت العراق بالدعوة إليه والإعداد له وتحديد موعده ، وذلك مخالف لنص المادة (١٥) من الميثاق ، على أن يجتمع المجلس بدعوة من الأمين العام ، ولنص المادة الخامسة من النظام الداخلى لمجلس الجامعة بأن الأمين العام يحدد موعد المدة والانتهاء .

ثانيا : من ناحية الموضوع :

١ — استثنت حكومة العراق مصر من الاتصالات التى أجرتها بشأن الإعداد للمؤتمر ، ولم تخطرها بجدول الأعمال ولا موضوع الاجتماع . وقد جاء ذلك صراحة فى كتاب الدعوة الموجهة من وزير خارجية العراق إلى أمين الجامعة فى يوم (١١ أكتوبر ١٩٧٨) . وذلك يؤكد أن الاجتماع يعقد خارج نطاق الجامعة ولا يلتزم بقواعدها ، ولا يعترف بدولة عضو فيها . كما أنه انتهاك لمبادئ الجامعة القائمة على التضامن وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء ، حسبما نصت على ذلك مقدمة الميثاق ومادته الثانية .

٢ — أصدر المؤتمر قرارات ضد سياسة مصر فى غيبتها ودون الاستماع لوجهة نظرها ، وذلك يجعل قراراته باطلة قانونا ، وتحديا لمبادئ الجامعة ونص مقدمة الميثاق ومادته الثانية .

٣ — إن البعثة التى جاءت كانت تحمل رسالة ، حسبما أذيع ، بقرار سابق ضد اتفاقيات كامب ديفيد ودعوة إلى التخلى عنها . وذلك يسقط حجة استطلاع الرأى ، وإن كان الاستطلاع لا يمكن أن يتم بالمراسلة ، فضلا عن المجافاة للعرف الدولى فى طريقة إرسال البعثة .

٤ — إن الحملة على مصر ورئيسها فى المؤتمر ، والتجريح لسياستها ، وخاصة فى غيبتها ، يعتبران مجافاة لأحكام ميثاق الجامعة وتدخلا عدوانيا فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء (م ٨) من الميثاق ، وكذلك ميثاق التضامن العربى الموقع من رؤساء الدول فى (١٥ سبتمبر ١٩٦٥) والمؤكد بقرارات القمة المتعاقبة وقرارات مجلس الجامعة العديدة .

ثالثا : ملاحظة عامة :

إن قرارات قمة بغداد لا تعتبر من الناحية القانونية قرارات لجامعة الدول العربية ،

فقد تم الاجتماع خارج نطاق الجامعة ومجافيا لأحكام ميثاقها وأنظمتها ، ويتجاهل دولة المواجهة الأولى مصر فى موضوع يتعلق بها ، وعلى أساس التعرض لسياستها فى غيبتها ، والتدخل العدوانى فى شئونها الداخلية .

ولذلك لا يمكن قانونا اتخاذ قرارات تمس قرارات الجامعة السابقة أو تستحدث أحكاما جديدة ، أو تضع منهجا للعمل العربى المشترك فى المستقبل .. كما أنه ليس لها موضع بين أعمال الجامعة وقراراتها . وإبلاغها من قبل الأمانة العامة للجامعة للدول الأعضاء يعتبر تخليا عن مسئولية الأمانة العامة تجاه الالتزام بمبادئ الجامعة وأحكام ميثاقها وأنظمتها وقراراتها . ومن المتعين – إذا كان هناك تفكير فى إبلاغها – بيان وجهة النظر القانونية فيها ، وخاصة بعد رسالة الأمين العام إلى الدول الأعضاء فى الموضوع يوم أول نوفمبر (١٩٧٨) .

ولكن .. رغم كل ذلك فهل الاتصالات المصرية – السعودية قد انقطعت ؟

نجد الإجابة عن هذا التساؤل فى برقية دبلوماسية بعث بها سفير مصر فى جدة بالمملكة العربية السعودية ، عقب لقائه بسفير عمان حيث أخبره الأخير بالآتى :

١ – علم من وزير خارجية عمان الذى كان فى زيارة للمملكة العربية السعودية فى أوائل الشهر الحالى (مارس ١٩٧٩) أنه أبلغ الأمير فهد نتيجة مقابلته مع الرئيس السادات ، وأن الرئيس أخبره بأن اتصالاتنا مع السعودية مستمرة وعلى جميع المستويات وكل مانهدف إليه هو عدم إحراج السعودية أمام الشقيقات العربية الأخرى ، وقد علق الأمير فهد على هذا بأنه – شخصيا – كان صاحب الاقتراح بإرسال وفد مؤتمر بغداد للقاهرة وتعمد أن يشكل الوفد من دول الرفض بأمل أن يستقبله السيد الرئيس لإقناع الوفد بموقف مصر أو بالحضور معه للمؤتمر لتوضيح وجهة نظر مصر أمام المؤتمر ، وفى هذه الحالة كانت السعودية ودول الخليج ستقف بجوار السيد الرئيس وستبذل جهدها لتمكين السيد الرئيس لتحقيق هدفه ، ولكن السيد الرئيس رفض استقبال الوفد بعنف ، الأمر الذى أحرج الأمير فهد أمام دول الرفض واضطره للموافقة على قرارات مؤتمر بغداد .

٢ – بناء على المعلومات التى حصل عليها من وزير خارجية عمان أثناء زيارته ومن مقابلاته المتعددة مع المسئولين السعوديين بعد الزيارة ومن مقابلاته مع السفراء

العرب يمكنه تقييم الموقف كالآتى :

أ – إن سفر الأمير فهد كان نتيجة لخلاف فى الرأى بينه وبين الملك حول اتفاقية السلام ، واتفق الجميع على أن أحسن الحلول لعدم إحراج فهد بعد تورطه فى مؤتمر بغداد هو سفره للخارج .

ب – يعتقد أن موقف السعودية سيكون على النحو التالى :

– الموافقة على نقل مقر الجامعة العربية وحشد القوى العربية لدعم الجبهة الشرقية والاشتراك فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تسرب المنتجات الإسرائيلية للسوق العربية والتمشى فى الحملة الإعلامية ضد مصر .

– ستطلب السعودية بإصرار أن يكون تنفيذ باقى مقررات مؤتمر بغداد متروكا للحكومات تنفيذها كل حسب ظروفها .

٣ – علم من سفير الأردن أن الملك حسين متعاطف جدا مع مصر ، ولكن موقف الأردن الحالى لا يسمح له بإظهار ذلك ، وأن الملك شرح ذلك تفصيلا لأمريكا .

٤ – ألح على بصفة شخصية أن تبلغ القاهرة بأن يكون رد فعل مصر إزاء الحملات الإعلامية عليها متزنا وهادئا مع عدم التعرض للشخصيات الحاكمة ، وأن تقدر مصر الظروف الداخلية والخارجية لدول الخليج والأردن والضغوط الواقعة عليها وذلك خشية تصعيد الموقف الذى كان يمكن أن يؤثر على العمالة المصرية فى المنطقة .

٥ – أعتقد أن هذه المقابلة تمت بالتنسيق مع السعودية خاصة وأن زيارة وزير عمان قد انتهت فى (٦) الجارى وذلك خشية مما أشارت إليه مجلة أكتوبر بفضح بعض الشخصيات العربية علاوة على رد فعل وسائل الإعلام المصرية .

وقد أشر الرئيس السادات على هذه البرقية للنائب حسنى مبارك والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء وللسيد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء بالرئاسة بما يأتى : « أوافق على أن تكون ردودنا متزنة وموضوعية فقد نفذنا مانريد ولاداعى للإسفاف من جانبنا مع عدم التعرض لأشخاص الحاكمين ، ماعدا جبهة الرفض ويكون بموضوعية أيضا» .

إلا أنه بعد كامب ديفيد بما يقرب من شهرين ونصف ، حاول السادات بناء على اقتراح حسن التهامى ، أن يرمم الصدع العربى المعلن وخاصة حول قضية القدس ، والتى يمكنها أن تكون نقطة تجمع مرة أخرى للعالمين العربى والإسلامى معا .

وعلى ضوء هذا بعث الرئيس السادات للملك الحسن الثانى رسالة جاء بها :

أخى العزيز جلالة الملك الحسن الثانى حفظه الله

يطيب لى فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ أمتنا المجيدة أن أكتب إلى جلالتكم ، وأنتم أخ حكيم وقائد شعب مناضل للحق معنا عبر التاريخ . وفى كل مراحله الجادة البناءة ، لأحيط جلالتكم علما بموقفنا الثابت تجاه قضية القدس الشريف ومسيرة جهادنا لاسترداد حقوقنا التى هى حقوق الأمة الإسلامية والعربية كلها . وهى أمل كل أمتنا المؤمنة الذى عبرت عنه وأصرت عليه فى كل المؤتمرات الإسلامية والعربية التى كان لجلالتكم ، بفضل الله عليكم ، سبق الدعوة إلى إخوانى قادة أمتنا فى الرباط عام (١٩٦٩) ميلادية والذى بدأتم به مسيرة المؤمنين نحو استرداد الحق كما دعم المسيرة كل قرارات المؤتمرات التالية له . وذلك للعمل الجاد والهادف وتبيان الوسيلة لاسترداد حقوقنا المشروعة والثابتة فى القدس العربية والتى استمرت مؤتمراتنا كلها تدعو إلى بذل جهودنا بكل الطرق الممكنة للعمل على تحقيق هذا المطلب والأمل .

وتعلمون جلالتكم أننا لم ندخر وسعا أو فرصة إلا ووفقنا الله تعالى فيها لإثبات مطالبنا بهذا الحق ، والإصرار عليه بأسلوب عالم اليوم الذى يؤمن بالحوار والتفاهم والاقتناع المنطقى العادل وبالحق التاريخى ، لنصل من خلاله إلى تفاهم يؤدى للسلم المبنى على الحق والعدل .

وموقف مصر كان واضحا فى جميع المراحل منذ مبادرتنا للقدس الشريف وأدائنا الصلاة فيه ، وفى رحاب المسجد الأقصى المبارك ، بعد أن غاب عن وجودنا بأرضه الطاهرة أكثر من عشر سنوات عاشها شعبنا العربى المؤمن على أرضنا المقدسة وهو فى حيرة وقلق وانتظار تحت وطأة الاحتلال والقهر الأجنبى الإسرائيلى .

ولم تكن ضمائرنا ولن تهدأ حتى ينتهى هذا الاحتلال ، وتعود القدس العربية

إلى أهلها المؤمنين القادرين بعون الله وباحترامهم لكل الأديان السماوية والرسالات والرسل عليهم السلام ، أن يقيموا على أرضها وفى رحابها نظاما عادلا وحضاريا يمارس المؤمنون صلواتهم وعباداتهم بكل اطمئنان يرضى الله تعالى الذى حملنا أمانة كتبه ورسله والإسلام له سبحانه بالحق والعدل بين الناس .

أخى صاحب الجلالة .

لذلك أبادر بأن أكتب لجلالتكم رسالتى هذه داعيا الله لكم بالتوفيق فى الدعوة لاجتماع شامل للأمة الإسلامية يختص بقضية تحرير القدس العربية وتامين إعادتها للسيادة الإسلامية والعربية باعتبارها الركن الأساسى لاستقرار سلام وأمن منطقتنا من خلال حل دائم شامل وعادل للصراع العربى الإسرائيلى الذى قد اتخذ أسلوب التفاوض والتعاون مع الدول الصديقة والمقدرة لضرورات السلام فى العالم . وسيلة لبناء السلام القائم على الحق والعدل .

أخى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى

سوف أرحب بالتعاون مع جلالتكم لإنجاح هذا المسعى الذى لا شك فى أنه سيكون دعامة قوية لاستقرار الأمن والسلام فى الشرق الأوسط وفى العالم كله عند إتمامه ونجاحه ، كما تؤمن به مصر كلها شعبا وحكومة وقيادة .

والله من وراء القصد وهو ولى التوفيق .

وتفضلوا ياجلالة الأخ المؤمن أطيب عبارات التقدير والتحية وأمانى التوفيق والسداد بعون الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٤ من المحرم ١٣٩٩) أخوكم الوفى
(٤ ديســـمبر ١٩٧٨) « أنور السادات »

وقد أرسل الملك هذا الاقتراح برسالة عاجلة حملها رئيس ديوانه الملكى إلى الأمير فهد ولى عهد السعودية – أثناء وجود حسن التهامى بالمغرب – ورد الأمير بعدم الموافقة على الدعوة لهذا المؤتمر .

ثم اقترح حسن التهامى مرة أخرى على الرئيس السادات عرضا بلقاء الرئيس

الباكستانى والدخول معه فى حوار استطلاعى بشأن الصلة بالعالم الإسلامى . ولا سيما أنه سوف يتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليلقى خطاب باكستان فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومفوضا من دول المؤتمر الإسلامى . ومن منطلق أن هذا اللقاء سيكون ذا فائدة ودون أى ضرر ، ولا سيما أنه بشخصه وبشعور دولته أقرب الناس إلى مصر وإلى رئيس مصر فى الظروف التى نمر بها إلا أن الرئيس السادات رد عليه فى الثانى من أكتوبر عام (١٩٨٠) بتأشيرة فحواها :

لا مانع على مسئوليتك الخاصة وبغير تكليف منا .. وفى ضوء عدم التكليف ومؤزارة السادات له لم يقم حسن التهامى بهذه المهمة . . إلا أن أمر رفضى كامب ديفيد ، والهجوم عليها ، لم يتوقف عند حد النصوص فقط ، واتفاقياتها ، بل وصل الأمر إلى التهجم والتشكيك فيمن قاموا بهذا المجهود فى التفاوض من العناصر الوطنية المصرية .

وكان هذا أيضا مثار إحدى الرسائل التى قدمت للرئيس السادات فى (١٢) أغسطس عام (١٩٧٩) ، أى بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل . ولعل الرسالة التى سنعرضها ستوضح كيف بدأت حملات التشكيك والتهجم مداها وهدفها .

فقد تقدم حسن التهامى بمذكرة إلى الرئيس السادات دارت حول هذا الأمر جاء بها :

كانت الصحافة العربية فى معظم الدول العربية وقبل انعقاد المؤتمر الإسلامى فى الرباط بأسبوعين قد نشرت كلها فى وقت واحد مقالة صادرة من لندن وباريس وبها المخطط الملفق والمزعوم الذى قدمه حسن التهامى إلى سيادة الرئيس محمد أنور السادات وبالتعاون مع شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط وبيجين رئيس حكومة إسرائيل والمخابرات المركزية الأمريكيةوالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، لتحطيم الإسلام والجماعات الإسلامية بها كما هو وارد بالمقال .

وقد أرسلت جريدة المدينة بالسعودية والتى نشرت هذا المقال ، مندوبها لاستطلاع الرأى فى ذلك بعد أن نشرته ، وأخذ المندوب ردا وافيا يدحض وينفى كل هذه الافتراءات ، ولم تنشر الجريدة الرد لأن الحكومة السعودية منعتها من ذلك

كما علمنا فيما بعد ، بل أصدر مفتى السعودية الشيخ ابن باز المعروف فتوى طويلة بتكفير من يقوم بهذا العمل فى مصر وخروجه ومروقه على الإسلام ولجوئه إلى التعاون من الكفرة أعداء الإسلام . والفتوى فى حد ذاتها بصورتها التى نشرتها الصحف السعودية مصوغة بحيث تستثير من يريد الانتقام ممن يعملون هذا العمل وكأنها تبيح لهم هذا العدوان وتحلله .

والآن تداولت الجماعات الإسلامية فى مصر هذا المقال بنصه وناقشوه فى معسكر الشباب الإسلامى التابع للأزهر منذ ثلاثة أسابيع وأصبح هذا الموضوع الآن تتداوله الجمعيات الإسلامية التى بلغنى من بعض رؤسائها عدم رضائهم إطلاقا عما يجرى وسط الشباب وانزعاجهم من تداولها فى داخل مصر حيث لم تصدر أية إشارة لا داخل مصر ولاخارجها لوضع حد لهذا الافتراء الذى نقلوا معركته التشكيكية بنفس المقال والأساليب إلى داخل أوساط شبابنا الآن .

والأسلوب الذى كتب به المقال أسلوب (رزل لا يصدر إلا عن محترف لهذه المهمة ، مهمة التشكيك والبروباجندا السوداء) ، ويغلب على فكر الأوساط الصحفية التى تحرينا عندها أن المقال قد خرج أصله من فئات صحفية مصرية موتورة . »

بل إن الأمر لم يقتصر على الدول العربية ، فإن هناك رد فعل داخليا فى مصر ، من بعض مجموعة أعضاء مجلس الثورة السابق ، والذين كان لهم أدوار كبيرة ومتعددة ، ومختلفة فى أجهزة حكم عبد الناصر « فقد بعثوا برسالة إلى الرئيس السادات جاء بها :

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة لرئيس الجمهورية خاصة بما تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد
السيد رئيس الجمهورية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

فإن مايجرى فى هذه الفترة من حياة وطننا المصرى وأمتنا العربية له تأثير خطير على حاضر ومستقبل هذا الوطن وتلك الأمة .. وإننا نحن الأحياء من مجلس ثورة

(٢٣) يوليو التى يعلن أن مبادئها مازالت تقود خطوات العمل الوطنى لنرى أن من واجبنا الوطنى والقومى أن نبدى رأيا فيما جرى . .

فالأمر يعنينا كما يعنى كل مواطن غيور مخلص . وإن كان العدو فى باطله وعدوانه قد تشاورت كل أطرافه من مؤيدين ومعارضين ، فأولى بنا نحن أصحاب الحقوق المسلوبة والمنهوبة أن تتسع صدورنا لرأى بناء يحاول أن يحذر من نتائج اتفاقات كامب ديفيد .

وابتداء فلتعلم ياسيادة الرئيس وليعلم المواطنون جميعا أننا كبقية شعبنا طلاب سلام وأن أعز أمانينا هو تحرير أرضنا من دنس الاحتلال الإسرائيلى ، ولكننا نعلم أيضا أن هناك فرقا بين سلام صحيح فيه عدل وأمن ومحافظة على السيادة الوطنية يرجع الحق إلى أصحابه ويوفر الأمن لهم ، وسلام خادع لا الحق فيه عاد ولا الأمن استقر ، ولكن يضيع فيه كفاح الماضى وأمل المستقبل .

وحتى لا نتجنى على أنفسنا ولا على أحد فاننا نذكر أنفسنا ونذكرك بأقوالك وتصريحاتك وبتعهداتك فى كل مناسبة داخلية أو خارجية للمواطنين هنا فى الاجتماعات العامة أو فى مجلس الشعب .. أو فى اللجنة المركزية أو مع قادة الأمة العربية فى مؤتمرات القمة أو فى رسائلك إليهم أو فى مباحثاتك معهم أو فى المنظمات الدولية الافريقية والأوربية أو فى منظمة دول عدم الانحياز أو فى الأمم المتحدة . . أو فى مجلس الأمن حيث اقتنع الجميع بصدق حقنا وعدالة قضيتنا .

وتتلخص أقوالك وتعهداتك فى الآتى :

١ - عدم التفريط فى أى شبر من الأرض العربية التى احتلت فى يونيو (١٩٦٧) . ووجوب الانسحاب الإسرائيلى من كافة هذه الأراضى ، وهى : القدس ، والضفة الغربية وغزة ، والجولان ، وسيناء .

٢ - أنه لبلوغ السلام الدائم يجب أن تحل المشكلة الفلسطينية على أساس الحقوق الشرعية لعرب فلسطين ومنها حقهم فى تقرير مصيرهم ، وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلا ، وإن هذا هو المدخل الطبيعى لحل مشكلة الشرق الأوسط لأنه هو أساس المشكلة .

٣ – أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . « ولقد أكدت ذلك قبل ذهابك إلى القدس بأيام وحضور ياسر عرفات فى مجلس الشعب المصرى » .

٤ – أنه لا يمكن توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل لما يجره من ويلات على الأمة العربية .

٥ – أن الأساس الأول لمواجهة عدونا واستعادة حقوقنا الآن وفى المستقبل كله هو وحدة الصف العربى ، وأن الثغرة الرئيسية التى يمكن أن ينفذ منها العدو هى تمزيق هذه الوحدة .

وقد أصابتنا اتفاقات كامب ديفيد بمفاجأة شديدة لأنها تتناقض مع كل ماسبق .

حيث أعلن توقيع اتفاقيتين :

أما بالنسبة للاتفاقية الأولى وهى (إطار للسلام فى الشرق الأوسط) فإننا فوجئنا بأنها تتوافق مع أهداف بيجين فى حل المشكلة الفلسطينية .

أولا : لأنه ليس بها أى ذكر أو ضمان لانسحاب الجيش الإسرائيلى من الضفة الغربية أو غزة أو القدس ، وبالعكس أكد بيجين أن الجيش الإسرائيلى باق إلى مالا نهاية فى تلك الأماكن ، وكل مافى الأمر أنه سيعاد توزيع قوات إسرائيل فى المنطقة وأنه بعد فترة انتقال لا تزيد على ثلاث سنوات سوف ينتهى الحكم العسكرى والإدارى الإسرائيلى فيها .

ثانيــــا : لأنه لا يوجد أى اعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربى الفلسطينى ، ولكن الذى ذكر هو الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتى فى ظل الاحتلال العسكرى الإسرائيلى ، ومجرد أخذ رأى سكان الضفة الغربية وغزة فى صورة المستقبل .

ثالثــــا : لم يأت ذكر لوقف عملية إنشاء المستعمرات الإسرائيلية (وكلها غير مشروعة) ، ويؤكد بيجين أنه تم الاتفاق على وقفها لمدة ثلاثة أشهر فقط ريثما يتم توقيع مصر على معاهدة السلام (أما نحن والأمريكيون فنقول : إنها خمس سنوات) وبذلك يمكن أن تستمر عملية تغيير الأوضاع السكانية

فى هذه المناطق لمصلحة إسرائيل .

رابعـــا : أن ممثلى النضال الفلسطينى فى منظمة التحرير الفلسطينية (والتى أعلنتم أنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى) لم يأت ذكر لهم فى الإطار . والذين جاء ذكرهم هم مجرد ممثلين للضفة الغربية وقطاع غزة ويعلم الله كيف سيتم انتخابهم تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى .

خامسا : أنه لم يأت أى بيان فى الاتفاق عن بيت المقدس العربية ، ولكن ذكر أنها ستكون موضوع رسائل متبادلة ، ويؤكد بيجين فى تصريحاته المتكررة أن القدس ستبقى للأبد مدينة موحدة وعاصمة لإسرائيل .

سادسا : لقد جاء فى الاتفاقية الأولى النص الآتى صراحة :

« لذا فإنهم يتفقون (مصر وإسرائيل) على أن هذا الإطار مناسب فى رأيهم ليشكل أساسا للسلام لابين مصر وإسرائيل فحسب . بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذه الأسس » . وهذا يتفق مع خطة إسرائيل فى تجزئة القضية والنظر فيها مع كل طرف على حدة كى تتمكن من ممارسة ضغطها المستمد من واقع الاحتلال وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، لكى تملى شروطها على كل جانب ضعيف بمفرده ، بدلا من أن تواجه كتلة عربية متحدة قوية كما كان مقررا أن يتم فى مؤتمر جنيف .

وبتوقيع إسرائيل ومصر على اتفاقيتى كامب ديفيد تكون إسرائيل قد حققت هدفها وفرضت أساسا معينا وطريقة معينة يلتزم بها كل من يريد التفاوض معها مما يعطى مفهوما جديدا لقرارى (٢٤٢ ، ٣٣٨) ، يتلاءم مع أهداف إسرائيل وتفسيراتها لهذين القرارين والمخالفة للمفهوم العربى ومفهوم كل المحافل الدولية الأمر الذى يضعف حجة الجانب العربى .

سابعـــا : بذلك كله يكون توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد قد أضفى شرعية على أوضاع غير شرعية مما يؤدى إلى استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة واستمرار تهديدهما .

بالنسبة للاتفاقية الثانية :

فكانت المفاجأة بموافقة شبه كاملة أيضا على أهداف مشروع بيجين ، وبيان ذلك كالآتى :

أولا : أنها تمثل اتفاقا منفردا بين مضر وإسرائيل ، وأن مصر سوف تباشر التفاوض بشأنه فورا ، وأنه سيتم التوقيع عليه فى ظرف ثلاثة أشهر ثم يتم التمثيل السياسى والتعاون الثقافى والاقتصادى .. الخ قبل الانسحاب الكامل من سيناء وقبل حل المشكلة الفلسطينية والقدس والجولان . ومحاذير هذا الاتفاق المنفرد خطيرة للغاية وهى معلومة للجميع ، ومع ذلك نوجزها فى الآتى :

١ – أنه تخل من مصر عن مسئولياتها التاريخية قبل الأمة العربية فى موقفها المصيرى رغم أن مصر بحكم الواقع والدستور جزء من الأمة العربية ورغم أنه لا غنى لمصر عن الأمة العربية ولا غنى للأمة العربية عن مصر .

٢ – أن خروج مصر المفاجئ قد أحرج الأمة العربية وأضعف شوكة دول المواجهة ضعفا خطيرا يعجل باحتمال سقوطها فريسة للضغط الإسرائيلى الأمريكى .

٣ – أن خروج مصر من المعركة قد أضعف مصر نفسها فى مواجهة القوة الإسرائيلية المدعمة بلا حدود من الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ – أنه لا يمكننا أن نتصور مستقبلا مشرقا لمصر منفصله من الأمة العربية التى تتكامل فيها كل مقومات البشر والأرض والثروة والمصير .

٥ – لقد كان عزل مصر من الأمة العربية هدفا يحاول أن يحققه الاستعمار الأوروبى الذى كان ، ونخشى أن يكون قد حققه الاستعمار الصهيونى الذى هو قادم ليتمكن فى النهاية من فرض سيطرته العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة تحت مظلة القوة الأمريكية العاتية المتحالف معها .

ثانيـــا : لقد ذكر فى أول بند من بنود هذا الاتفاق أن السيادة المصرية ستعود كاملة على سيناء بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها إلا أن البنود التالية

فى هذه الاتفاقية تتنكر لهذه السيادة بندا بعد الآخر ، بدليل :

أ – أن سيناء التى يبلغ عمقها من الشرق إلى الغرب حوالى مائتى كيلو متر ستكون منطقة منزوعة السلاح إلا المنطقة الغربية منها وعمقها خمسون كيلو مترا شرق قناة السويس ز ولن يوجد فيها إلا فرقة عسكرية واحدة من القوات المصرية . ولايمكن لهذه الفرقة أن توفر الأمن والحماية لنفسها فضلا عن أن توفر الأمن والحماية لمصر بما فيها سيناء ، وهذا يعنى أيضا أن الحدود المصرية الشرقية التى يمكن الدفاع عنها ذلك الدفاع الهزيل قد ارتدت(١٥٠)كيلو مترا غرب الحدود الدولية ، بينما إسرائيل لا يوجد فيها أى منطقة منزوعة السلاح ، وأن المنطقة المحدودة التسليح الواردة فى الاتفاق لا تتجاوز ثلاثة كيلو مترات على جانب الحدود بها أربع كتائب عسكرية يليها كل ماشاءت إسرائيل أن تضعه من قوات مسلحة .

ب – تدويل بعض مناطق سيناء فى شرم الشيخ وقرب رفح .

جـ – حرمان الجزء الأكبر من سيناء بما فيه من مواطنين وثروة من أى وسيلة من وسائل الحماية أو الدفاع ، وبقاؤها مفتوحة تهددها إلى الأبد مطامع إسرائيل التى لا تنتهى وغدرها الذى اشتهرت به . كل ذلك يتم عكس منطق الحوادث والتاريخ ، فلقد أعطينا إسرائيل المتعجرفة والمعتدية دائما كل الأمان ولم نضمن لأنفسنا أى حق من الأمان لافى الحاضر ولافى المستقبل . الموضوع إذن ليس أمن إسرائيل لكنه موضوع تمهيد الطريق لإعادة غزو سيناء فى المستقبل بدون أى خسارة تذكر . إن الأمان الذى تنعم به مصر فى ظل هذه الاتفاقية كالأمان الذى يشعر به الحمل وسط قطيع من الذئاب .

د – إن اشتراط إسرائيل عودة العلاقات الطبيعية بما فى ذلك العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء الحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين قبل إتمام عملية الانسحاب الكامل من سيناء وقبل تنفيذ الاتفاق الشامل مع باقى الأطراف .. فيه ضربة شديدة لسيادة مصر ذاتها ؛ لأنها إرغام لها على قبول مايجوز ألا تقبله أية دولة مستقلة ذات سيادة مالم تجبر عليه بالقوة .

جـ – تحريم استخدام مطارات سيناء على الطائرات العسكرية المصرية مع عدم وجود أية قواعد جوية مصرية فى سيناء شرق قناة السويس مع وجود قواعد عسكرية إسرائيلية ضخمة ستقوم الولايات المتحدة بإنشائها متاخمة لحدود سيناء .

ثالثـــا : من المعلوم أن هدف إسرائيل البعيد هو السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية تمهيدا لسيطرتها السياسية . وأن ماجاء فى الفقرة (د) السابقة يحقق لها هذا الهدف علاوة على أنه تسميم لثقافة مصر العربية وتحطيم لاقتصادها الضعيف أمام الغزو الاقتصادى الإسرائيلى القادم الذى تسانده أموال الصهيونية العالمية وأمريكا .

رابعـــا : إن ماجاء فى هذه الاتفاقية يتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية ومايتضمنه من اتفاقات دفاع مشترك واتفاقات ثقافية ومعاهدات اقتصادية ومشروعات تكامل اقتصادى بين هذه الدول .. ويدعو ذلك إلى كثير من التساؤلات التى نجد من الصعب الإجابة عنها مثل :

أ – ما موقف مصر من الأمة العربية إذا اعتدت إسرائيل على إحداى دولها ؟

ب – أى فكر يمكن أن تتبادله مصر مع الأمة العربية وقد تعاونت وتصادقت مع الفكر الصهيونى الذى أصبح يروج له حتى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى لأرضنا ؟

وما مدى البلبلة التى ستحدث لفكر شباب مصر عند محاولة تفسير طبيعة علاقات الصداقة الجديدة مع إسرائيل وكيف يمكن أن يوائم بينها وبين علاقتنا مع باقى الأمة العربية ؟

جـ – وأى تعاون أو تكامل اقتصادى يمكن أن نتمه أو نبنيه مع الأمة العربية وقد تداخل الاقتصاد المصرى والاقتصاد الإسرائيلى مثل هذا التداخل الذى تنص عليه الاتفاقية . وما مصير المقاطعة العربية لإسرائيل ، وهل ستطبق هذه الدول هذه المقاطعة على مصر أيضا ؟!

د – وما مصير الدعم العربى الذى توفره الدول العربية الآن لمصر ؟

هـ – وما موقف الأكثر من مليون مصرى الذين يعملون الآن فى الدول العربية ، موقفهم المعنوى أمام إخوانهم العرب الذين يتهمونهم بالتخلى عنهم علاوة على موقفهم وموقف مصر الاقتصادى لو تحددت فرص عملهم فى هذه الدول .

وهذا قليل من كثير من أنواع القطيعة والخسائر والمشاكل والتمزق التى ستنشأ بعد انفصال مصر عن الكيان العربى وعزلها عنه .

ياسيادة الرئيس :

هذا مانشعر به من خطورة بعد تحليلنا للاتفاقات ، ولابد أن يكون هذا نفسه هو الذى حدا بالدول العربية جميعا أن ترفض الوقوف بجانبها أو ترضى عنها كما حدا بوزير الخارجية المصرى أن يستقبل احتجاجا عليها .

وخلاصة هذا الاتفاق فى نظرنا هى :

١ – تمزق عربى يحرم الأمة العربية من أهم أسلحتها .

٢ – عزل مصر عن الأمة العربية لإضعاف مصر والأمة العربية معا لتقع كلها بين براثن الاستعمار الإسرائيلى للمنطقة .

٣ – إضفاء صفة الشرعية على كل الأوضاع غير مشروعة لإسرائيل ولمخططاتها فى المنطقة ، وخاصة بعد عزل القضية العربية عن المؤسسات الدولية والرأى العام العالمى .

٤ – بقاء مصر وباقى الأمة العربية فاقدة الأمان ناقصة السيادة أمام قوة إسرائيل العسكرية المتزايدة بمساعدة الولايات المتحدة .

٥ – تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربى الفلسطينى لصالح إسرائيل .

كل ذلك رغما عما يدور الآن من توجيه للرأى العام المصرى ليكفر بعروبته وليؤمن بأن صلاته العربية هى سبب بلائه ولينتظر السراب الخادع للتقدم والانتعاش بعد إتمام هذا الاتفاق ، وبعد مايصور له من أنه سيفيق من عبء الإنفاق العسكرى بعد معاهدة السلام ، والواقع أن هذا الإنفاق لم ينخفض كثيرا ؛ لأن إسرائيل تحاول

من الآن وفى صبيحة كامب ديفيد عقد صفقات لأحدث الأسلحة ومعدات الحرب من أمريكا تقدر قيمتها بثلاثة عشر ألفا وسبعمائة مليون دولار ، هذا علاوة على مافى ترسانتهم من أسلحة منحت إليهم بعد فك الاشتباك الثانى .

ومن البديهى أنه لا يمكننا أن نقف مجردين من السلاح والاستعداد مهما كانت اتفاقيات السلام .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن اقتصادنا لن ينصلح حاله إلا إذا أصلحنا حال أنفسنا . فإن المال المهدر فى مصر بكافة صور الإهدار أكثر بكثير ممايمكن توفيره من نفقات التسليح .

واليوم ياسيادة الرئيس نحن نعتقد أنه مازالت هناك فرصة لتحقيق المصلحة القومية العليا للأمة العربية ، وذلك بجمع الصف العربى ليتفق قادة العرب على موقف موحد لمواجهة الأخطار التى تهدد مصير الأمة العربية ، وذلك قبل اتخاذ أية خطوات أخرى لتنفيذ هذا الاتفاق .

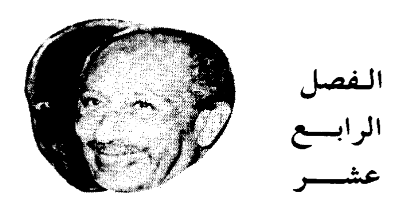
وفقنا الله جميعا إلى مافيه خير وطننا وأمتنا والسلام

(١ / ١٠ / ١٩٧٨)

توقيعـــات

عبد اللطيف البغدادى – زكريا محيى الدين – حسين الشافعى – كمال الدين حسين .





الفصل
الرابع
عشر

السلام .. فى قاعتى مجلس الشعب والكنيست الإسرائيلى





ونصل فى هذا الفصل إلى أبواب البرلمانيين فى كل من مصر وإسرائيل ، ولنستقرئ فكر ومبادئ ممثلى الشعبين ومدى حماسهم أو تحفظهم نحو هذا السلام .

وبالطبع لابد من تصفح مضابط كل من الكنيست الإسرائيلى وكذا مجلس الشعب الخاصة باتفاقيتى كامب ديفيد واتفاقية السلام .

وكان لزاما علينا أن نستعين بترجمة مضابط الكنيست الإسرائيلى من اللغة العبرية إلى اللغة العربية . حيث يتم ذلك لأول مرة على مستوى العالم العربى . وإن كنت قد حصلت على النسخ من المضابط بالعبرية فقد استعنت ببعض الزملاء من المتخصصين فى اللغة العبرية حيث قاموا بترجمتها .

وبذلك أيضا نكون قد حققنا هذا كرغبة من بعض أعضاء مجلس الشعب الذين كان أحدهم ، وهو الدكتور محمد حلمى مراد ، أحد أقطاب المعارضة كان قد أعلن تحت قبة المجلس ، وأثناء مناقشه اتفاقيتى كامب ديفيد فى (١٢ أكتوبر عام ١٩٧٨) حيث قال : أنا أرجو وأضم صوتى لمن طالب بأن مضابط الكنيست الإسرائيلى يجب أن تترجم ويطلع عليها المفاوض المصرى ومجلس الشعب المصرى ؛ لأنها تدل على النوايا المستقبلية ، حتى نأخذ حذرنا « والحذر من حسن الفطن » فلسنا نحن فقط الذين يجب أن نأخذ الحذر منهم فإسرائيل تأخذ كل حيطها منا ، فنحن أيضا نريد الضمانات ونريد أيضا كل مايطمئننا من حيث النوايا الإسرائيلية .

وهنا نقرر أنه لم يتم ذلك ولم تودع ترجمة لمضابط الكنيست الإسرائيلى فى مكتب أو مكتبة مجلس الشعب .

و لم نتوقف عند حد الترجمة فقط . بل كان لابد من استخلاص الأفكار والآراء التى رددها ودارت فى مناقشات الكنيست وكذلك فى مجلس الشعب المصرى . وإنما أدرنا حوارا ونقاشا بين أعضاء الكنيست الإسرائيلى وأعضاء مجلس الشعب . سواء كان هذا النقاش حادا أو هادئا . ومن ثم مااتفق عليه أو اختلف حوله . وكذا مايتبقى معلقا على آمال وأمان لكل من أعضاء البرلمانيين .

وكانت أبرز الأفكار التى دارت فى هذه المناقشات هى إلى أى مدى نوايا كل ممثلى الشعبين فى السلام وحجم الشك ومداه فى هذه النوايا وكذلك دوافع قبول السلام من كل من الجانبين وأيضا تصنيف أو وصف معاهدة كامب ديفيد فى مفهوم كل منهما . ثم موقف كل من الممثلين إزاء الحكم الذاتى للفلسطينيين والمستوطنات أو المستعمرات الإسرائيلية التى أقيمت فى سيناء والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وهى الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى حرب (١٩٦٧) . وما المكاسب الفلسطينية التى تبدو محققة للقضية الفلسطينية وكذا التوازن بين أمن مصر وأمن إسرائيل ، وتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل أيضا ثم أثر هذا السلام على الشعبين المصرى والإسرائيلى . وموقف القوى العظمى من السلام والتطبيع بين البلدين . وموقف العالم العربى من هذا السلام . وما التحفظات التى أبداها كل من المجلسين سواء بالنسبة للآمال التى تحققت أو التى لم تتحقق بعد ؟

ومن هنا سنعرض لهذا وذاك بشىء من الاستطراد والايجاز الذى لا يخل بمفاهيم طرأت وطرحت نفسها تحت قبة مجلس الشعب وفى الكنيست الإسرائيلى ، وفى ذات الوقت حتى تكون هذه المضابط سواء المصرية أو الإسرائيلية تحت نظر أى باحث أو قارئ أو غيرهما دون الإخلال أو الحجر على حرية أيهم فى التعرف على هذه المفاهيم بمنظور مستقل أيضا .

وقد عقد البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) جلسة خاصة يوم (٢٥ سبتمبر عام ١٩٧٨) وذلك لمناقشة اتفاقيتى كامب ديفيد . وكانت هذه الجلسة هى المائة والخامسة والأربعين للكنيست التاسع فى تاريخ إسرائيل منذ عام (١٩٤٨) . حيث يقبع الكنيست فى القدس .

وكانت بداية الجلسة ساخنة حيث قاطعت النائبة جيئولاكوهين مرات عديدة

رئيس الوزراء بيجين أثناء إلقاء بيانه الذى يحتوى على اتفاقيتى كامب ديفيد حيث اضطر الكنيست لطردها خارج هذه الجلسة .

وخلال الجو العام للنقاش والحوار الساخن الذى دار فى قاعة الكنيست تتبين عدة دلالات ومؤشرات وأفكار ومفاهيم ومعان بعضها يتناقض مع بعضها وآخر يلتقى بآخر ، وأحيانا تتوافق التناقضات مابين تحفظ وتأييد ومعارضة وتخوف ورغبة وعدول وتشاؤم وتفاؤل .

فهناك النقاش حول تصنيف اتفاقيتى كامب ديفيد ومدى مساهمتهما فى تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل ، أو إسرائيل والعرب .

وهناك حديث عن فلسطين والفلسطينيين وتقرير المصير والدولة الفلسطينية والحكم الذاتى ، ثم الحوار حول موقف المستوطنات فى سيناء والجولان والضفة الغربية وخاصة أن فى سيناء (١٤) مستوطنة أو مستعمرة و (٣) مطارات حربية . والنقاش حول التمسك بها أو إخلائها أو التنازل عنها ودورها فى تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل .

وسنتعرض فى هذا الفصل لتحليل المناقشات التى جرت بخصوص أهم القضايا وأبرزها تأثيرا فى داخل المجتمع الإسرائيلى والتى عبر عنها مختلف الممثلين للاتجاهات المتعددة داخل إسرائيل .

وأولى هذه القضايا هى النقاش الذى دار حول تصنيف أو وصف معاهدة كامب ديفيد وهدفها ودورها وطبيعتها .

فحين تحدث بيجين رئيس وزراء إسرائيل أمام الكنيست ليعرض اتفاقيتى كامب ديفيد فقد أشار بقوله : لن أستطيع اليوم الكشف عن مضمون وثيقتين أخريين وهما الوثيقة المصرية التى قدمت للرئيس كارتر ولى فى جلستنا الأولى فى كامب ديفيد والوثيقة الأمريكية الأولى .

وسيكون من الممكن ذات يوم نشر هاتين الوثيقتين . وأما اليوم فإننى أمتنع عن ذلك لأسباب سيكولوجية وسياسية .

ويجب هنا التفرقة بين وثيقتين تتضمنان مقترحات معينة أو تعرضان لنقاط محددة

تتسمان بالسرية وبين التوقيع من أى من الجانبين على وثائق سرية وقد أكد بيجين فى حديثه أمام الكنيست قائلا : إننا لم نوقع فى كامب ديفيد ولا فى البيت الأبيض على أية وثيقة سرية .

وأما الوثائق التى يشير إليها بيجين فهى ورقة العمل التى تقدم بها الوفد المصرى فور وصوله إلى كامب ديفيد ، إلى الرئيس كارتر وهذا بدوره قد أحالها على بيجين .

وقال بيجين يصف معاهدة كامب ديفيد أمام الكنيست : هذا الحدث هو أحد الأحداث العظيمة فى جيلنا . فبعد ثلاثين عاما وبعد خمس حروب وبعد سفك الدماء والترمل والتيتم وصلنا للخطة التى يمكننا فيها – مع تضحيات جسيمة للغاية – التوقيع على معاهدة سلام مع شعب عربى يصل تعداده لأكثر من أربعين مليون نسمة . وبعد ذلك هناك أمل وأساس للإيمان بقرب اليوم الذى نوقع فيه على معاهدة سلام مع باقى جيراننا . وهذا التحول يمكن أن نسميه بلا أدنى شك تحولا تاريخيا وندعو من قلوبنا أن ننجح فى هذا الطريق ونصل إلى السلام المنشود .

أما موشيه شامير – قطب من أقطاب كتلة الليكود التى يتزعمها بيجين – فقد وجه حديثه لبيجين تصنيفا ووصفا لكامب ديفيد حيث قال :

« إن سياستك قائمة على افتراض عدم مصداقية للمشروع الصهيونى فى أرض إسرائيل وقد استسلمت للضغط المستفز ضيق الأفق الذى مارسه السادات الشرير الخبيث بقصد إذلالنا وهو إذا لم تخلوا المستوطنات فأنا لن أبدأ حديثى معكم .. فالصهيونية ليست مسألة صياغات وقرارات . وإنما هى رجال .. رجال مستعدون لتقديم أعظم التضحيات . الصهيونية رجال نجحوا ومستعدون للنجاح فى المستقبل والصهيونية ليست أمرا تم واكتمل .. فإن هذا السلام الذى يتحدثون باسمه هذا السلام سلام مزيف . سلام مبنى على أساس استسلام إسرائيل وهذا ليس سلاما . ومن غير الممكن أن ينجرف كنيست إسرائيل وراء مهرجان « النفايات » هذا من غير الممكن أن ينجرف وراء الزيف ووراء هذه الكلمات . يجب أن يتجلى الكنيست كالجبل الشوكى على الأقل نريهم بأنه ليس من السهل إسقاؤنا هذا الشىء . الجسم يلفظه والجسم يرفضه . ونحن غير مستعدين لقبوله . علينا ألا نوافق على ابتلاع هذا الشراب السام الذى يسقوننا إياه » .

ولكن النائبة شولاميت ألونى بحركة حقوق المواطن رأت أنها خطوة أولى للابتعاد عن الحماقة والجنون وبداية طريق للسلام . السلام الذى تنعم به دولة — كما تقول — يهودية ذات سيادة يمكننا من خلاله تحقيق الصهيونية دون استغلال الآخرين وإحضار هجرة ضخمة وإقامة شعب بعيدا عن الحروب .

وهذا لن يحدث الا إذا اعترفنا بحقوق الغير ، ولذلك يجب تأييد معاهدة كامب ديفيد ، ويجب أن نرعى من جديد حلم بنائنا الذاتى .

وأما مائير فليز عضو حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فقد أشار فى تصنيفه لكامب ديفيد من حيث دورها وأثرها وأهدافها على المستوى الدولى ، ولا سيما فيما يخص دول العالم الغربى أو العالم الحر كما اصطلح بذلك . وتحدث فى ذلك متسائلا : كيف يمكن أن يلقى رئيس الوزراء كلمته فى الكنيست ولا يذكر شيئا عن أحد الأسس التى قامت عليها المحادثات فى كامب ديفيد ؟ فلقد أعلن وهو فى الولايات المتحدة — هذا مانشرته الصحف الإسرائيلية والأمريكية — أنه أعرب فى كامب ديفيد عن موافقته على إنشاء قاعدة عسكرية بحرية أمريكية فى إسرائيل وكذلك إقامة قواعد عسكرية أمريكية أخرى إذا تطلب الأمر ذلك للدفاع عن « العالم الحر » . وهذا جزء من اتفاقيات كامب ديفيد ، وقد أكد ذلك اليوم أيضا وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى ، وهذا يعنى أنهم دخلوا هناك فى صفقة شاملة تورط إسرائيل ومن شأنها أن تؤدى بها إلى الاشتراك فى حروب ليست لها فى الشرق الأوسط وفى أفريقيا وتوريطها فى مغامرات شاملة .

فنحن لا نريد استبدال الاحتلال البريطانى بالاحتلال الأمريكى .

وفى ذات اتجاه التصنيف الدولى لمعاهدة كامب ديفيد والذى سار فيه النائب السابق فقد أشار أيضا النائب شلومو يعقوب جروسى عضو حزب أجودات إسرائيل حيث قال : هل يمكننا تحميل أنفسنا مسئولية جسيمة بإفشال مؤتمر القمة فى كامب ديفيد ونسفه ؟ لقد وضع الرئيس الأمريكى جيمى كارتر كل ثقله على كفة الميزان لوضع أساس للسلام فى الشرق الأوسط . ومن أجل ذلك الهدف بقى أسبوعين تقريبا فى معسكر ، تخلى عن كافة مشاغله كرئيس لدولة عظمى ، ومن خلفه وقف الشعب الأمريكى ، فهل نستطيع من الناحية الأمنية والناحية الاقتصادية ومن الناحية الاستراتيجية العالمية أن ندير ظهورنا لرئيس الولايات المتحدة والشعب الأمريكى ؟

يجب ألا نفوت هذه الفرصة التاريخية وهى فرصة توقيع معاهدة سلام مع مصر ووضع حجر الأساس لسلام مع كل جيراننا .

ويتفق النائب زيدان عطشى - بحركة التغيير والمبادرة - مع زميلته السابقة فى أن السلام مع مصر هام بوصفه قفزة على الطريق ، كما أنه أفضل الحوافز والدوافع التى توقف النزوح من دولة إسرائيل إلى دول العالم الديمقراطى وتؤدى لهجرة متزايدة بصفة خاصة من دول العالم الديمقراطى الأمر الذى يفى بتطلعاتنا وتطلعات يهود الشتات .

· ثم يشير إلى ذلك أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق ، والذى كان قد شارك فى أواخر الخمسينيات فى اتصالات سرية بين القادة الإسرائيليين ووسطاء أمريكان وعبد الناصر حول الصلح والسلام بين مصر وإسرائيل .

وقد تركزت إشارته بايجاز قائلا : لاأشك فى أن الإنجاز الذى تحقق أكبر من ثمنه وأن عائده أكبر من أى خساره وأنه لوضيع الكنيست - لا قدر الله - هذه الفرصة ، فسوف يخطئ بذلك خطأ لا يغتفر ولا ينفع من بعده عزاء ولا عوض . واستطرد يقول : ولدى انطباع بأننا لم نبدأ بعد هضم المغزى العميق وراء فكرة معاهدة السلام مع مصر وإقامة علاقات اعتراف واحترام متبادل مع دولة يصل عدد سكانها تقريبا نصف سكان العالم العربى ، فضلا عن أنها المركز المعترف به والوحيد للسياسة والحضارة العربية والالغاء العملى لأى خيار عسكرى محتمل من جانب العالم العربى ، وخروج اسرائيل من عزلتها التامة فى المنطقة والعالم وتدعيم وتقوية علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة ودول أوربا التى باركت هى الأخرى اتفاقات كامب ديفيد وفتح المجال أمام عودة الوجود الاسرائيلى فى العالم الثالث وتحويل صورة دولتنا من « إسفين » مغروز فى العالم العربى إلى صورة حقيقية لجسر يتدفق عبره التعاون والاتصال . فهذه المعاهدة فك الحصار المفروض حولنا والذى اعتدنا العيش فيه .

ولم ينس مجهوداته السابقة وزميليه فى حزب العمل أو المعراخ المعارض حول التوصل إلى هذا السلام فقال : لأن التحول المصرى للالتقاء بنا ليس ثمرة تطورات ومبادرات السنة الماضية فقط : فلكل حدث عظيم أسباب تتعلق بتقارب الزمان والمكان وأسباب أكثر عمقا وأساسية ، وهكذا نجد أنه ليس دائما الذى يحصد هو

الذى زرع وأحيانا يكون الذى يحصد هو الذى اعترض على الزراعة . وبذلك يشير بالتلميح أيضا إلى أنه كان قد سبق وزرع بذور السلام من قبل ومنذ سنوات طويلة .. ولكن بيجين قد حصدها .

★ وأما عن وصف أو تصنيف اتفاقيتى كامب ديفيد فى نظر بعض أعضاء مجلس الشعب المصرى . فقد تجلى ذلك على لسان أول المتحدثين وهو الدكتور صوفى أبو طالب رئيس جامعة القاهرة حينذاك ورئيس مجلس الشعب فيما بعد . وقد أشار إلى طبيعة الاتفاقيتين من حيث كونهما تسوية شاملة للقضية أو أنهما حل منفرد ؟ وقد برر هذا بقوله : إن الاخوة العرب لسبب أو لآخر رفضوا المشاركة فى الاتفاقيتين بل وقفوا منهما موقفا معارضا ، ورد ذلك إلى اللبس الذى ثار فى الأذهان حول طبيعة الاتفاقيتين .. وقد أعلن أنه من الواضح فى الاتفاقيتين أنهما تسوية شاملة لكل القضية فى ضوء قرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، وطبيعة هذه التسوية الشاملة تظهر من النصوص الواردة فى نفس الاتفاقية .

وقام الدكتور صوفى أبو طالب بشرح رأيه قائلا : إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين من ؟ بين إسرائيل ومن ؟ وجيرانها وليس مصر وجيرانها كلهم هو قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بكل أجزائه .

وفى نفس الصفحة وفى نص الاتفاقية نجد فى آخر فقرة : وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة (٢) وهى المادة التى تمنع من الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات أو المشاكل – من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات فى المستقبل بين من ؟ بين إسرائيل ومن ؟ وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها هو أمر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادئ فى قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨) .

وهذا وارد فى نصوص الاتفاقية .

كما نجد أيضا فى نفس نصوص الاتفاقية الآتى :

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لمن ؟ لصراع الشرق الأوسط . ولم يقل لسيناء . وذلك عن

طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨) بكل فقراتهما .

واستطرد بقوله : وقد نصت الاتفاقية صراحة تحت عنوان الضفة الغربية وغزة على أنه ينبغى أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ثم وضعت بعد ذلك مراحل لتحقيق هذا الحل . وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ، ثم – وهذا هو الجديد على القرار (٢٤٢) والجديد عما كان يجرى فى الساحة قبل ذلك – يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، ومتطلباته العادلة ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم ، وعلى ذلك لأول مرة تسلم إسرائيل فى وثيقة رسمية بأن المفاوضات التى تجرى فى خصوص المشكلة الفلسطينية يجب أن تعترف بالحقوق – وليس بالمصالح – المشروعة لمن ؟ للشعب الفلسطينى !

ثم يستدرك بقوله : ودليل آخر على أن الاتفاقيتين للتسوية الشاملة نجده فى نصوص الاتفاقية الخاصة بسيناء ، حيث إنه من الواضح بما لايدع أدنى مجال للشك أن إسرائيل وافقت على أن مايرد فى اتفاقية السلام بينها وبين مصر سيكون نموذجا تلتزم به فى مواجهة الدول العربية دول المواجهة إذا مارغبت هذه الدول فى إبرام اتفاقية سلام .

ثم قال : وقد يثور تساؤل ماأهمية ذلك ؟ ويجيب قائلا : إن أهميتها لا تقتصر على أنها تقطع بأننا أمام تسوية شاملة بل أهميتها تظهر فى أن إسرائيل سلمت فى الاتفاقية التالية بين مصر وبينها بالعودة إلى الحدود الدولية ، وبالتالى فهذا تفسير أوتبن للتفسير العربى لكلمة « أراضى محتلة » « أو الأراضى المحتلة » .

أما الدكتور محمود القاضى فهو يرى عكس ماأبداه الدكتور صوفى أبو طالب حيث يرى القاضى أن ماتم الاتفاق عليه هو صلح منفرد وقد سبق أن حذر من النص على تطبيع العلاقات فى الاتفاقية . وأوضح رأيه بأنه لابد من الاتفاق على الإطار أولا . فإذا كانت الأطراف الأخرى رفضت الإطار ولم يفوضوا أحدا فى أن يتفق لهم على الإطار من الأصل فلم يطلب أحد منك أن تتفق له أو وافق على ماوصلت

إليه فلماذا تربط نفسك من اليوم الأول بأنك فى خلال ثلاثة أشهر ستوقع الاتفاقية الخاصة بك وتبدأ المفاوضات الخاصة بذلك ثم تأتى وتقول بأن هذا صلح شامل أو اتفاق شامل ؟!

وقد اتفق المستشار ممتاز نصار مع الدكتور محمود القاضى فى طبيعة هاتين الاتفاقيتين وكونهما ليستا شاملتين ، وأن الاتفاقية جزأت القضية المصرية العربية إلى أجزاء متعددة ، بحيث يكون الصلح مع مصر وحدها ثم بعد ذلك تجرى المفاوضات مع كل طرف من أطراف المواجهة بصورة منفردة ، كما أن النص الذى التزمنا به بأن تجرى المفاوضات خلال ثلاثة أشهر ، وأن يتم توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل فى هذه المدة فإذا وقعتا هذه المعاهدة ، ولم يتم وقتها اتفاق مع بقية أطراف المواجهة فماذا سيكون الحال ؟ هل يكون توقيعنا معلقا على شرط مؤداه أنه إذا لم يتم اتفاق بين أطراف المواجهة العربية الأخرى بينها وبين إسرائيل يفسخ هذا التعاقد ؟!

واستدرك بقوله : ولو كانت هذه الصورة واردة لما كان هناك مانع من النص عليها صراحة حتى يمكن أن يقال : إننا أمام صلح شامل لجميع أطراف النزاع ، أما والحالة هذه دون هذا النص الفاسخ فى معاهدة الصلح المصرية المزمع توقيعها فإننى فى هذه الحالة أقول وبحق وكل من يقول يكون صادقا - إننا أمام صلح منفرد سيؤدى إلى نتائج فى غاية الخطورة .

ثم تحدث العضو صلاح أبو إسماعيل حيث كان يرد على أحد الأعضاء مدافعا عن رأيه وفى ذات الوقت أبدى رأيه بالنسبة للاتفاقيتين حيث قال :

أنا مارفضت صلحا ومايسوغ لى باسم الإسلام أن أرفض صلحا ، ولكننى أرفض ماسمى صلحا وماهو بصلح ، وإنما هو نزول عن سيادتنا وعن تضامننا العربى وعن حقوق العرب أطلق عليه عنوان الصلح .

ثم تحدث خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع حيث أشار إلى أن اعتراضه أو عدم موافقته على اتفاقيتى كامب ديفيد لا ينطلق من عدم الرغبة فى الوصول إلى السلام أو رفض الانسحاب من سيناء ولكنه بسبب أن قراءته للاتفاقيتين تجعله يرى فيها أنهما لا تشكلان أساسا للتوصل إلى تسوية شاملة كما أن شروط السلام بالنسبة لنا باهظة وأيضا شروط الانسحاب من سيناء تمس السيادة المصرية .

ولأن الاتفاقية الثانية تشكل فى الجوهر اتفاقا منفردا بين مصر وإسرائيل ، ولأنهما لا تعالجان لب النزاع وجوهره وهو القضية الفلسطينية كما أملنا فى مؤتمر الرباط .

وأوضح قائلا : إنه من إعلان الوثيقتين يبدو أنهما مرتبطتان ، ولكن عندما نقرأ نجد أنه ليس هناك حتى ارتباط زمنى ، ولنفترض أن هناك ارتباطا فإن هذا بيان عام ومن أساسه عملنا البيان الثانى هذا صحيح ، وهو غطاء عام لا تفاق مصر وإسرائيل ، يكون له قواعد الحل الشامل ولكن الحل الشامل ليس مجرد أن توضع مبادئ لأن قرار مجلس الأمن صادر منذ وقت طويل ، والمهم أننى أحل بمفردى بدليل أننى ذاهب للتفاوض بصرف النظر عن أية نتائج أخرى ، ولو قلنا : إن المفاوض المصرى قرر أن يتوقف ولا يوقع أى اتفاق لحين البت فى القضايا الأخرى فإننى سأقول إننى سأتغير لأنه سيكون هناك موقف أفضل ولكن لاتوجد أى علاقة والأخطر من هذا أن موشى ديان وزير خارجية إسرائيل أعلن أمس الأول أن الاتفاقيتين غير مرتبطتين بل إنهما منفصلتان تماما ، وقال : إن مصر تعلم هذا تماما وهذا ماأذاعه راديو مونت كارلو أول أمس ، فالمفاوض المصرى لا يستطيع إذن إلا أن يلزم نفسه ولا إلزام على الطرف الآخر .

ثم ختم حديثه فى هذا الأمر قائلا : وكان يمكن أن يكون الاتفاق شاملا فيما لو وقعت عليه كافة الأطراف وبعدها يترك لكل طرف أن يقوم بالحل ، فلو أن سوريا والأردن والفلسطينيين ، ولا أقول لبنان حاليا ، قد وقعوا على هذا البيان ثم ترك لكل منهم أن يتفاوض بمفرده لكان هذا اتفاقا شاملا ولكنهم لم يقبلوا هذا .

* وأما على الجانب المؤيد لاتفاقيتى كامب ديفيد فقد عبر بعض أعضاء مجلس الشعب عن تصنيف هذه الاتفاقات بمعان عديدة . .

فكان أول المتحدثين فى هذا محمد جاب الله نائب الإسكندرية الذى أعلن قائلا :

إن مفاوضات كامب ديفيد تنبهت لهذا الخطر الصهيونى وإن المفاوض المصرى كان بارعا فى وقف السياسة الصهيونية ووقف حدود الخطر الصهيونى على العرب وعلى مصر بصفة خاصة . ويكفى أن أول شيء فعلته مفاوضات كامب ديفيد أنها أبعدت أول خطر تفكر فيه إسرائيل وهو وضعها فى قطعة أرض ، والمهم بعد ذلك أن نفكر فى وجود إسرائيل فى هذه القطعة التى نجح الرئيس السادات فى وضع إسرائيل فى موقعها الطبيعى .

أما علوى حافظ هذا النائب الثائر والذى ينبض حيوية دائما على مدى ممارسته البرلمانية منذ عام (١٩٦٤) وهو أحد رجالات الصف الثانى لثورة يوليو والذى انضم إلى المعارضة فى أواخر السبعينيات ولا سيما بحزب الوفد فقد أشار إلى لعبة الحرب والسلام فى أكثر من موضع فى كلمته أمام المجلس . وقد عبر عن تأييده وأيضا تصنيفه لا تفاقيتى كامب ديفيد عندما عبر بالتحية للرئيس السادات على مهارته فى إدارة الحرب والسلام فى الشرق الأوسط لحساب مصر ، حيث قال أيضا : وهناك فرق فى إدارة الحرب والسلام لحساب الغير الذى يدفع الثمن أو الغير الذى اتبعه أيديولوجيا أو فكريا . ولكن المهارة والقدرة والوطنية والإخلاص التى سيسجلها التاريخ للزعماء تكون فى إدارة الحرب لصالح أوطانهم .

★ وكان لابد من استقرار دوافع السلام لدى السادات من خلال رؤية وتفهم أعضاء البرلمان الإسرائيلى لاستكشاف مدى إحساسهم بصدق الرغبة فى السلام وكيف يفكرون ويقرون مبادرة السلام للسلام ، وكذلك اتفاقيتى كامب ديفيد وتأثير هذا وذاك فى تصويتهم نحو السلام .

وأول دوافع هذا السلام كما جاء على لسان شمعون بيريز زعيم المعارضة أن السلام كان ينقص الجانب العربى وليس الجانب اليهودى . كما أنه أيضا الجانب الذى أدى للحرب ولو لم نكن نهزمه حتى بالثمن الباهظ ، فلم يكن هناك جانب يهودى على الإطلاق .

ثم عبر عن تقديره التام للرئيس السادات الذى بتأييد شعبه وأمام رفض عارم فى العالم العربى جاء إلى القدس وبحث عن السلام وعرض السلام ووجد استجابة للسلام .

ولكنه يناقض قوله عندما يردد قائلا : لقد تعودنا الخوف على أمن إسرائيل ولا يمكننا أن نتحرر من هذا الخوف . ولكن ربما للمرة الأولى تذوق الآباء اليهود والآباء العرب ، الشعب المصرى والشعب اليهودى ، طعما جديدا لم نألفه من قبل ؟!

وأما ثانى هذه الدوافع فقد ذكرها زيرح فيرها فتيج عضو الجبهة الدينية القومية والذى أشار إلى أن هناك تغييرات حضارية فكرية بين الشعوب المجاورة وبصفة خاصة

فى مصر أيضا تعبت وملت من الحروب وهناك فورة ويريدون السلام . وحتما سيصلون إلى نتيجة مثلما لاحرب بدون تضحيات لاسلام أيضا بدون تضحيات . ونحن نرى أن هناك انقساما والانقسام يتزايد ويعمق فى المعسكر العربى ليثبت أن هناك فورة . وصحيح أن هناك من يحيون على سيوفهم ويعتقدون أن كل شىء يجب حله بالسيف لكن هناك أيضا من يريدون إعادة السيف إلى غمده ويرغبون فى التطور والتنمية الاقتصادية والثقافية بإقامة علاقات سلام مع إسرائيل . فلماذا لا نجرب هذا الطريق بعد أن سرنا لعشرات السنين فى الطريق الآخر ؟

وأما موشيه شامير من أقطاب الليكود والرافض لاتفاقيتى كامب ديفيد فقد تهكم من دوافع السلام وهذه الاتفاقيات بقوله : لقد قيل لنا : إن مؤتمر كامب ديفيد ومشروع السلام واللقاءات مع السادات ستخلصنا من مخاطر مؤتمر جنيف .

ثم وجه حديثه لرئيس الوزراء مناحيم بيجين بقوله : فى كامب ديفيد لقد استسلمت للضغط المستفز ضيق الأفق الذى مارسه السادات الشرير الخبيث بقصد إذلالنا « إذا لم تخلوا المستوطنات فأنا حتى لن أبدأ حديثى معكم » لماذا كان من الضرورى الاستسلام لهذا الضغط ؟ لماذا ؟

ثم أجاب بكلمات تبدو كدوافع لدى السادات حيث قال : لقد كان هذا الضغط مطلوبا للسادات للتدليل على أنه ليس من حقنا البقاء فى أى مكان وأننا فوق أرض عربية ، وأن احتلالنا فى حرب الأيام الستة كان احتلال عدوان .

أما أبا إيبان وزير الخارجية الأسبق وعضو حزب المعراخ فقد أشار إلى حقيقة أساسية – كما يقول – ولايعترض عليها أنور السادات نفسه ، وهى أن أكبر دولة عربية وصلت إلى ماوصلت إليه مع إسرائيل بعد أن يئست من الحرب ولم تيأس من السلام . بالإضافة إلى أنه كان للسياسة القومية التى اتبعتها إسرائيل نصيبها فى هذين الاتجاهين : فكانت صارمة بما فيه الكفاية للردع أو لصد أى هجوم وكانت معتدلة (برجماتيه) لكى تبقى أبواب السلام مفتوحة .

ثم استدرك قائلا : ويجب أن نضيف لدوافع مصر لهذا التحول الضائقة الاقتصادية والاجتماعية التى لايمكن لأى دولة أن تتغلب عليها فى ظل حروب متتالية ، وكذلك الرغبة فى التخلص من التبعية للسوفييت والإحساس المتزايد بالمصلحة الوطنية

الأساسية لمصر نفسها . والشعور بقوة إسرائيل ، والأهم من هذا كله : الأثر المهدئ لاتفاقيات الفصل بين القوات والاتفاقيات المرحلية (١٩٧٤ و ١٩٧٥) وهى الاتفاقيات التى لولا تصديق غالبية الكنيست عليها – رغم معارضة الليكود الفاضية – لكان احتمال السلام مع مصر الآن أقل من الصفر .

أما سيف الدين الزعبى عضو القائمة العربية الموحدة فقد تحدث قائلا : لقد آمنت بالسادات ومبادرته منذ بدايتها . آمنت بأن هذا الرجل هو مبعوث العناية الإلهية للعمل ليس فقط لصالح الأمة العربية بل أيضا لصالح الإنسانية جمعاء . ولقد تابعت باهتمام كل خطوة من خطواته الجريئة ، وأصغيت لكل كلمة من كلماته و لم أجد بها سوى الحقيقة والصراحة والصدق .

وهانحن أولاء نرى أن مبادرة السادات قد أثمرت ، وأن الله يباركها وأن (عربة) السلام تشق طريقها بخطا ثابتة بعد انضمام الزعيمين المتميزين إليها كارتر وبيجين وحقا ستسحق (عربة) السلام تحت عجلاتها العملاقة كل من يعترض طريقها سواء من العرب الرافضين ، أو من اليهود الجشعين والمستوطنين .

ويؤكد نوايا السادات نحو السلام ما أشار إليه شفيق أسعد عضو الحركة الديمقراطية بأن السلام بيننا وبين جيراننا بكل مايحمله من علاقات دبلوماسية كاملة وعلاقات تجارية وحدود مفتوحة واحترام متبادل ، أفضل لنا كثيرا فى رأيى من الأرض ، ومن البديهى أن هذا السلام يسهم فى المصلحة القومية بصورة أكبر بكثير من البقاء المستديم فى حالة التأهب والاستعداد تحت تهديدات الحرب .

ثم تحدثت شولاميت ألونى بحركة حقوق المواطن – أشارت إلى الفائدة التى ستعود على مصر من هذا السلام ، حيث إن لها مليون لاجىء وأنها عانت من الحروب أكثر من أى دولة عربية أخرى . وحتى إن حصلت على سيناء ، فهى لم تبدأ فى حل مشكلاتها .

وأما أساف ياجورى فقد أشار إلى أن هناك أملا فى عدم اشتراك مصر فى حرب ضد إسرائيل ، حيث إن أى حرب تفرض علينا دون مصر هى حرب مختلفة فى جوهرها وخطرها على وجودنا .

وإذا كان لابد من أن نعرض لدوافع السلام والمبادرة من جانب الرئيس السادات

أو مصر كما أشارت إلى ذلك مناقشات أعضاء الكنيست الإسرائيلى ، فإنه تحت قبة مجلس الشعب فإن هذه الدوافع قد طرحت على بساط المناقشة .. وأشار إلى بعضها أو إحداها هذا العضو أو ذاك ، ولكنها فى النهاية تلتقى حول ضرورة أو ضحية هذا السلام فى تلك الآونة .. وفى المرحلة التى عاصرت وعاشت هذه المبادرة .

فقد تحدث العضو محمود أبو وافية ولمس استراتيجية الوضع فى الشرق الأوسط لدى القوتين العظميين بالنسبة للعبة السلام والحرب .

فقد أعلن أنه لاخلاف بيننا جميعا فى أن حل القضية بأحد طريقين : أحدهما هو الحرب ، والآخر هو السلام . فإذا ماأفضنا فى البحث عن طريق الحرب فإننا سنجده مسدودا ، وأعتقد أيضا أنه لامجال للاتحاد السوفيتى بالنسبة لقضية الشرق الأوسط إلا فيما يتعلق بطريقة الحرب . بمعنى أن الاتحاد السوفيتى لا يستطيع أن يقدم شيئا سوى تقديم السلاح ؛ ذلك لأنه ليس بإمكانه الضغط على إسرائيل وديا حتى تتفاهم مع العرب ، وأعتقد أن الذى يملك إمكانية الضغط على إسرائيل هو الولايات المتحدة الأمريكية لإقناعها بالتخلى عن تعنتها حتى نلتقى فى النهاية على طريق الحل السلمى .

ثم يطرح تساؤلا وهو : هل كان مطلوبا من مصر أن يبقى الوضع مجمدا إلى مالا نهاية ؟

أجاب بقوله : أود أن أشير إلى اتفاق الاسترخاء العسكرى الذى تم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى سنة (١٩٧٢) وكان هذا الاتفاق فى حقيقته لصالح إسرائيل . لماذا ؟ لأنها كانت تحتل الأرض العربية وتقيم مستعمراتها عليها وتحصل على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية بغير حدود ، وتحظى أيضا باعتراف الاتحاد السوفيتى بحدودها سنة (١٩٦٧) ، إذن فإن الاسترخاء العسكرى كان لصالح إسرائيل ، لأنها كانت تحظى بكل المميزات التى سبقت الإشارة إليها ، بينما كان هذا الاسترخاء ضد مصلحة العرب ؛ إذ ترتب عليه تجميد تسليح الجيش المصرى الذى كان يعتمد على الأسلحة السوفيتية .. ولكى تنتشر العقيدة الشيوعية لابد من توافر البيئة الصالحة لها والبيئة الصالحة فى منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تتوافر فى ظل حالة الاسترخاء العسكرى مع الاحتياج المستمر إلى استيراد السلاح دون الحصول عليه . إلا أن الاتحاد السوفيتى فشل فى تحقيق أيديولوجيته فى مصر .

وأما مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار والحزب الذى كان يمثل يمين القوى السياسية فى ذلك الحين وهو أحد الضباط الأحرار لثورة (١٩٥٢) ، فقد اختلف مع محمود أبو وافية حول أهمية الاتحاد السوفيتى بالنسبة لمصر ولمنطقة الشرق الأوسط ، حيث أشار بالتنبيه إلى أن الاتحاد السوفيتى دولة عظمى وطالب بالسعى بجهد من أجل إعادة العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتى إلى مجراها الطبيعى ، فهذا من مصلحة مصر ، ولتقوم الحكومة المصرية بإجراء حديث هادئ ومنطقى وعلمى مع الاتحاد السوفيتى ؛ لأنه ليس هناك مايدعو لإثارته ضدنا ، فليس هذا من الحكمة ؛ لأن روسيا دولة عظمى لها من الإمكانات الاقتصادية والعسكرية ماتستطيع أن تدفعه إلى هذه المنطقة وتثير فيها الكثير من المشاكل .

وقد أشار مصطفى كامل مراد إلى دور الولايات المتحدة فى عملية السلام من خلال الاستراتيجية الدولية ، ولاسيما من جانب الغرب وتعقيدها لخطوة أنور السادات ، ألا وهى أن هذا الأخير قد استطاع أن ينقل الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقف الشريك بمالها من مصالح حيوية جدا فى المنطقة ، وهى مصالح أيديولوجية ومادية واقتصادية وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصالح الأمن القومى الأمريكى ومصالح الاقتصاد الأمريكى الذى يرتبط باقتصاد غرب أوربا تحتم عليها أن تدخل شريكا ، وأن تمارس كل مايمارسه الشريك فى حل هذه القضية التى لو لم تحل قد تؤدى إلى صراع عسكرى قد يتطور إلى صراع بين الدولتين العظميين وقد يؤدى إلى حرب عالمية ، وهذه حقيقة .

وقد أبرز مصطفى كامل مراد ماوراء الدور الأمريكى حيث قال : إن هناك أسبابا اقتصادية وراء الموضوع يجب أن نتفهمها وهى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها حاليا عجز فى ميزان المدفوعات ، بمعنى انها تشترى من العالم الخارجى أكثر مما تصدر له بمقدار ٢٠ ألف مليون دولار ، علما بأن سعر الدولار يتدهور وأن قيمته تهبط بنسبة محسوسة جدا .

واستطرد شارحا هذا بقوله : إذن فالغرب يريد البترول العربى بسعر محدد بكميات معينة وبتدفق مستمر ، أى أنه يريد البترول بثلاثة شروط صعبة جدا ، وأن ١٪ زيادة فى أسعار البترول يؤدى إلى (١٠٠٠) مليون دولار عجزا فى ميزان المدفوعات فى دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية . وأن

الدولار ينخفض ، وبالتالى فإن السعر التجارى الحقيقى للبترول يزيد بنسبة (١٠٪) سنويا هذه هى الحقيقة التجارية ، ومن المفروض بناء على ذلك أن يزيد سعر البترول بنسبة (١٠٪) سنويا حتى يحصل العرب الذين ينتجونه على نفس الأموال التى كانوا يحصلون عليها قبل انخفاض سعر الدولار ، ومعنى ذلك وجود عجز متزايد مقداره (١٠) بلايين دولار سنويا فى ميزان المدفوعات الأمريكى وغرب أوربا .

إذن فإن موضوع البترول كان بطريق غير مباشر أحد العوامل التى ساعدت فى تسوية المشكلة فى هذه المنطقة . وهذه هى النقطة التى استطاع الرئيس السادات بعد زيارته للقدس تحقيقها مما يدل على الذكاء الشديد الذى أدى إلى إدخال أمريكا كشريك فى هذه القضية لأنها فعلا شريك بسبب الصراع الأيدولوجى وبسبب البترول .

★ أما دوافع ومبررات السلام مع إسرائيل التى سردها بعض الأعضاء بمجلس الشعب فقد أشار العضو عبد الرحيم الفولى بأن الأمة العربية قد وافقت على السلام من خلال موافقتها على مؤتمر جنيف وقد تعذر انعقاد المؤتمر حول صيغة مشاركة الفلسطينيين وحول عدم إمكان الاتفاق على نوع اللجان المنبثقة عنه : نوعية أو إقليمية ، وكاد الموضوع الأهم يتوه فى خضم الشكليات . وعندما يخطو الرئيس السادات قدما على طريق السلام فإننى أعتقد — كما يقول — أن مصر لم تبتدع أمرا جديدا ولم تبتدع سلاما منفردا ، وإنما كان ذلك السلام من خلال مؤتمر جنيف الذى وافقت عليه الأمة العربية كلها بما فيها دول المواجهة .

وقد أبدت كريمة العروسى رأيها فى هذا الاتجاه أيضا كزميلها السابق حيث قالت : إنه قبل مبادرة الرئيس السادات دخلت القضية العربية فى متاهات عقد مؤتمر جنيف وماصاحبه من أمور عجيبة : كيف يعقد المؤتمر ؟ ، كيف تجلس الوفود ؟ من الذى يبدأ الكلام ؟ إلى آخر هذه المتاهات .

أما توفيق عبده إسماعيل أحد الضباط الأحرار لثورة يوليو (١٩٥٢) وقطب من أقطاب الحزب الحاكم منذ عودة الأحزاب فى أوائل عام (١٩٧٧) فقد أشار إلى أننا دخلنا الجولة أو المعركة الرابعة دون رغبة من القوة التى كانت تمدنا بالسلاح حتى عام (١٩٧٣) وضد رغبة القوة الأخرى التى تسلح إسرائيل التى دخلت هى بنفسها وسلاحها وبعتادها بل وبأفراد منها فى معركة (١٩٧٣) ثم قال : ولقد

انتصرنا ثم وصلنا إلى حالة اللانصر واللاهزيمة لأى من الطرفين ولا يمكن لأى منهما أن يحصل على النصر الحاسم فى المعركة . وبعد معركة أكتوبر وصلنا إلى هذا الإقناع بأنه ليس أمامنا إلا السلام درءا للمد الصهيونى الذى استشرى فى الجسم العربى لسنوات طويلة ونحمد الله الذى وفقنا إلى ماوصلنا إليه الآن .

وثانى هذه القضايا ألا وهو موقف مصر بعد توقيع هذه الاتفاقات من حيث خروجها من ساحة الحروب مع إسرائيل وإن هذا يعد مكسبا كبيرا يراه البعض ، وإن كان آخرون يرون أن خروجها لايحقق السلام من ناحية أخرى ، وإمكان اندلاع حروب مع دول عربية أخرى رغم حياد مصر أو عدم مشاركتها فى القتال . وقد رأينا من لحظات أن أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق يرى أن خروج مصر من ساحة القتال أو الحرب يعنى من الناحية العملية عدم اندلاع حرب بين إسرائيل والدول العربية المواجهة الأخرى ، وهو قد أشار إلى الأثر الفعلى والعملى بعد توقيع الاتفاقية ، وبذلك فهو يترك المواقف الرسمية والنظرية لهذه الدول على علانيتها كما تبدو أو ستبدو ولكنها ليست عملية بالفعل . وبذلك يحقق السلام الأمن عمليا بين إسرائيل ودول المواجهة العسكرية العربية .

ويتفق بيجين مع أبا إيبان فى رأيه حيث أشار فى رده النهائى على نقاش الأعضاء قائلا : إذا خرجت مصر من دائرة الحروب فلن تستطيع سوريا مهاجمتنا ؛ لأنها تعلم علم اليقين أنها إذا أقدمت على ذلك فهى تنتحر ، والأردن كذلك لا تستطيع مهاجمتنا ، لأنها تدرك تماما أنها لو فعلت ذلك فسيفقد الملك الهاشمى عرشه . وبذلك فقد أغلقت دائرة الحروب — من يدرى — لخمس سنوات . ربما لعشر . ربما لخمسين سنة . ربما لجيل قادم وربما لجيلين .

وبالطبع فإن ذلك لم يغب عن بال بيجين وهو بصدد التوقيع والمفاوضة على معاهدة كامب ديفيد ، هذا البعد الاستراتيجى الذى يؤدى إلى سلام عملى مع دول المواجهة العربية . وإن كان لم يشر إلى ذلك فى بداية عرضه فى أول حديثه .. إلا أنه عندما أثيرت هذه النقطة فقد قام بالرد عليها مبديا توافقه على ماأشار به أبا إيبان .

ولكن إزاء هذا الرأى من جانب رئيس الحكومة بيجين وقطب من المعارضة اللذين التقت وجهتا نظريهما عليه . كان هناك اتجاه مخالف لآثار كامب ديفيد تجاه موقف مصر من حروب أو قتال مع إسرائيل تعاطفا أو تضامنا مع الدول العربية المواجهة .

فهذا بتسحاق برمان عضو كتلة الليكود التى يتزعمها بيجين ، حيث أشار إلى أنه من الأهمية ألا نقع فى الخطأ ونغرق فى الوهم . حيث سمعت من يقولون : إن خروج مصر من الجبهة المعادية لإسرائيل لن يدعم موقف إسرائيل الإستراتيجى فقط بل أيضا يضع نهاية للحروب بيننا وبين باقى جاراتنا العربيات ، بمعنى أن هذه الدول لن تقدر على الدخول فى حرب معنا وإن كان هذا افتراضا فإنه صحيح فى الخمسينيات .. وهو لم يعد قائما الآن . فقد تغيرت الأمور وتزايدت القوة العسكرية لسوريا والسعودية والعراق ، ولذلك فإن توقيع معاهدة السلام مع مصر لن يلغى أوتوماتيكيا خطر الحرب مع دول أخرى فى المنطقة .

كما تقول شولاميت ألونى : ورغم الأمل فى عدم اشتراك مصر فى حرب ضد إسرائيل فإن أى حرب تفرض علينا دون مصر هى حرب مختلفة فى جوهرها وخطرها على وجودنا .

ولكن كما يقول موشيه أرنس بكتلة الليكود – إنه عندما يلوح تهديد من الشمال أو من الشرق تسارع مصر – بعد وجود علاقات السلام – تحت حكم الرئيس الحالى أو تحت حكم الزعيم القادم بالدخول فى المعركة ، ولن يكون أمامنا مفر سوى تجزئة القوات سواء على الشمال أو على الجنوب ، وعلى ذلك تبدأ بجوار إيلات ونتيسانا وعسقلان وبالتالى تظهر أسباب للتهديد بالحرب بيننا وبين مصر .

وثالثه المصابا التى اثارها بعص أعضاء البرلمان الإسرائيلى هى التشك فى نوايا السلام لدى السادات ومصر ، وقد حاولوا التدليل على ذلك بإشارات حول بعض المسائل والأمور التى حوتها اتفاقيتا كامب ديفيد .

ففى نهاية كلمة شمعون بيرز زعيم المعارضة صاح قائلا : سنعمل من أجل جليل معمور وحدود يمكن الدفاع عنها فى الشرق . حدود قائمة على العمق ومغطاة بالخضرة .

وكذلك موشيه أرنس – بكتلة الليكود – حيث رأى أن هناك تنازلات توجد لها آثار أمنية مباشرة . وأول هذه التنازلات الأمنية هو العودة لخط إيلات – نيتسانا – يدمر دفاعه والتخلص من قواعد سلاح الطيران ، وإزالة المستوطنات والعودة إلى نفس الخط الذى كنا واقفين عنده فى مايو (١٩٦٧) وكذلك انسحاب

قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وإعادة توزيع بعض القوات على أماكن أمنية محددة . والدرس المستفاد فى العالم أجمع أن من يتصرف وفقا للنوايا ولا يضع فى اعتباره القدرات يخطىء خطأ جسيما وهو الخطأ الذى وقعنا فيه فى حرب يوم الغفران — أكتوبر ، عندما أخذنا قرارنا على أساس النوايا وتجاهلنا أساس المقدرة .

وعبر موشيه شامير عن تخوفه وشكه فى آثار كامب ديفيد السلامية ، حيث رأى أن هذا السلام لن يأتينا بالهدوء ، وإنما سيتزايد الإرهاب فى أعقابه ، وبعده سيأتى والعياذ بالله عدوان جبهة الشرق سيعقبه عدم الاستقرار والعاصفة المستديمة . هذا ليس سلاما ، إنه وهم مزيف . وأما شولاميت ألونى فقد أشارت إلى أن ثمة مجالا للقلق . القلق الحقيقى . فهناك تهديد حقيقى فى الجبهة الشرقية وهناك احتمال لعمليات إرهابية ومبادرات حربية فى القطاع الشمالى . وهناك ضرر أمنى فى فقد العمق الاستراتيجى للمناورة والقدرة على المناورة الأرضية والجوية فى فقد المطارات ، كما أضيرت أيضا أجهزة الإنذار ، ورغم ذلك فهناك أمل فى عدم اشتراك مصر فى حرب ضد إسرائيل .

ثم جاء دور حاييم بارليف حزب المعراخ والقائد العسكرى السابق الذى قام ببناء خط بارليف الحصين المشهور على ضفاف قناة السويس والذى تحطم فى حرب أكتوبر من جانب القوات المسلحة المصرية . فقد قال :

أثناء سير مفاوضات السلام وضع رئيس الوزراء مناحيم بيجين مبدأ فريدا : يمكن القول إن السيادة على يهودا والسامرة — الضفة الغربية وغزة — لم تسلم لعنصر أجنبى . ونتيجة لهذا المبدأ سقطت مستلزمات أمن دولة إسرائيل عند الحدود مع مصر وظهر خطر مشابه عند باقى الحدود . والحدود مع مصر هى حدود (١٩٦٧) . ولقد أوضح لنا رئيس الوزراء هنا أن المطارات ستتحرك إلى مابين (٢٠ — ٣٠) كيلو مترا ولكن ماذا يعنى (٢٠ — ٣٠) كيلو مترا فى عصر الطائرات الأسرع من الصوت ؟ إن كل ترتيبات الأمن بدءا من نزع الضفة العسكرية وووجود قوات الأمم المتحدة ، تعنى شيئا واحدا فقط : الإنذار بعد ساعات وساعات حتى وإن كانت سيناء كلها منطقة منزوعة السلاح مع وجود قوات كبيرة من الأمم المتحدة ووجود محطات أمريكية للإنذار فإن القيمة العسكرية هى فى نصف يوم أو على الأكثر فى يوم إنذار . فإذا ماتلقى الجيش المصرى أمرا بالتقدم إلى الحدود

فلن تقف فى وجهه هذه الأشياء . ويجب أن نعلم ذلك .

وعلى الجانب الآخر أيضا . تحت قبة مجلس الشعب المصرى كانت هناك شكوك فى نوايا إسرائيل نحو السلام .. وقد تجلت هذه المخاوف أو التحذيرات من نوايا السلام لدى إسرائيل فى كلمات بعض أعضاء المجلس .

فقد بدت أول هذه الشكوك فى تساؤلات العضو صبرى القاضى – وهو أحد الضباط الأحرار ، حيث أعلن قائلا : هل هناك جدية فى إقامة السلام أم أننا نبدأ السلام بحذر من الحرب ؟ ثم أجاب على تساؤله بقوله :

حقيقة إن إقامة السلام لاتمنع أن نكون على حذر حتى بعد إقرار السلام . ولذلك فإننى أتفق مع من نادوا بما نادى به تقرير اللجنة البرلمانية أو مع الذين قدموا مشروع الاتفاقية المصرى والذى يطالب بمناطق منزوعة السلاح على الجانبين ونقط إنذار أيضا على الجانبين .. وبالنسبة للقوات الدولية أرى أنه يجب أن ينص على أن يكون لنا الحق فى اختيارها من الدول الصديقة وأن يكون لنا حق رفض دخول قوات من أية دولة لانرتضيها وأن يكون بقاء القوات الدولية موقوتا بمرحلة معينة وليس دائما .

وأما العضو الدكتور محمود القاضى وهو من أقطاب المعارضة فى البرلمان منذ بداية السبعينيات حتى وفاته فى أوائل الثمانينيات ومن أقدم أعضاء مجلس الشعب الأول – بعد الثورة – فى عام (١٩٥٧) فقد أشار إلى عدم نوايا السلام لدى إسرائيل ، حيث دلل على رأيه بعدة عناصر منها ماقام به من تقييم لاتفاقيتى كامب ديفيد حيث قال عنهما : إن هذه الاتفاقية لم يختلف اثنان فى كونها لصالح إسرائيل (١٠٠٪) ، أما بالنسبة لنا فإن هذا أمر تقدرونه بأنفسكم . فإن إسرائيل مستريحة من إبرام هذه الاتفاقية تماما لأنها تحقق لإسرائيل المكاسب التى كانت تأملها . كما أن الاتفاقية تفرض على مصر حالة السلام التى تبتغيها إسرائيل حتى تنفرد بالدول العربية الأخرى ثم تعود فى مرحلة قادمة لتنفرد بمصر .

ثم أضاف بقوله : إن إجراءات الأمن التى تحصل أو تتطلبها إسرائيل ليست إجراءات أمن ولكنها إجراءات تسمح لها بالتفوق . ومن هذا يتضح أن هؤلاء الإسرائيليين ليست لديهم أى نية للسلام ؛ حيث إن نية السلام لاتكون بهذا الوضع ولا بهذه الصورة التى وردت فى اتفاق كامب ديفيد ، ولأن الضمانات التى تطلبها

إسرائيل ضمانات تفوق ساحق وليست ضمانات أمن .

ثم تحدث الشيخ صلاح أبو إسماعيل وهو أحد أقطاب المعارضة ذات المسحة الدينية .. وقد حاول التأكيد على عدم نوايا إسرائيل للسلام من خلال أسانيد دينية .. حيث قال : لا أستطيع أبدا أن أهضم الاحتجاج للصلح مع إسرائيل بقوله تعالى : ﴿ **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم ..** ﴾ لأنهم ماجنحوا للسلم ومارغبوا فيه وما طلبوه ، بل ظلت المفاوضات الليالى ذوات العدد وجلسات مضنية طويلة حتى فجر اليوم الأخير وهم فى صلف وفى عناد وفى رفض ، ولولا ضغوط يبدو أنها كانت أكبر منهم ماوقعت هذه الاتفاقيات فما جنحوا للسلم وما أرادوه ، وأعتقد أن الآية التى يتعين علينا أن نستضىء بها هى قول الله تعالى : ﴿ **فلا تهنوا وتدعو إلى السلم وأنت الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم** ﴾ ... ثم قال مفسرا رأيه : إن السلام منهج إسلامى بشرط ألا يخدش عزتنا وكرامتنا — الإسلام دين السلام يحرم العدوان .. فعدونا على صلف وبغى ، وماجنح للسلم ، ولن يجنح للسلم ، وتاريخه طويل فى نقص المعاهدات وخرق الاتفاقيات والاعتداء على الهدنة التى عقدت مرة بعد مرة ، وما أظن غده إلا كيومه وكأمسه .

ورابعة القضايا التى شدت مشاعر وإثارة أعضاء الكنيست الإسرائيلى هى المستوطنات أو المستعمرات التى أقيمت فى سيناء بعد احتلالها فى يونيو (١٩٦٧) . وحيث إنه تقرر فى اتفاقيتى كامب ديفيد إخلاؤها من سيناء وإخراج المستوطنين الإسرائيليين منها لتعود سيناء — كما كانت قبل الاحتلال — لمصر دون أن يكون عليها قدم إسرائيلى واحد .

وقد أشار مناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل فى بيانه أمام الكنيست إلى هذه القضية ، حيث تحدث فيها وهو فى حالة غضب واستياء فقال : إن الشىء المؤلم للغاية يتعلق بمستوطناتنا فى سيناء فى الشمال والجنوب .

ولقد ردد قائلا : إننا تنازلنا عن هذه المستوطنات حتى قبل زيارة الرئيس السادات للقدس لأجل هذه الزيارة . وإن هذا الأمر لا أساس له من الصحة ، ولدينا أدلة مكتوبة . وإننى أدهش وأتعجب لأناس جادين كانوا فى الماضى يتبوءون مراكز رئيسية ويسمحون لأنفسهم بنشر مثل هذا الكلام الفارغ ، ويوجد أيضا مثل هؤلاء من يزعمون بأننا لم نبذل جهدا حول هذه المستوطنات فى مؤتمر كامب ديفيد .

ثم استدرك بقوله : وأعلن هنا بقلب كبير وضمير مستريح أننى أوصيكم باختيار الاحتمال الذى اخترناه بالأمس فى جلسة الحكومة لأنه الطريق المؤدى للسلام ، وهو مصلحة قومية عليا ومصلحة لأصدقائى وزملائى المستوطنين أيضا . ولذلك أعرض على الكنيست الاقتراح التالى بالتصويت على رأى الحكومة : يوافق الكنيست ويصدق على اتفاقيات كامب ديفيد التى وقعها رئيس الوزراء فى البيت الأبيض يوم (١٩ سبتمبر ١٩٧٨) . وفيما يتعلق بالمفاوضات حول معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل يتم الاتفاق على المشكلات الخاصة بهذه المعاهدة ، وتكون الموافقة فى صورة وثيقة مكتوبة ويسند الكنيست للحكومة مسئولية إخراج المستوطنين من سيناء وإعادة توطينهم .

وفى رد على أحد الأعضاء فى ذات الجلسة أعلن قائلا : فيما يتعلق بإضافة قوى بشرية للمستوطنات الحالية لاتوجد أى مشكلة ، فسوف نزيدها فى يهودا والسامرة – الضفة الغربية وغزة – وهضبة الجولان بإضافة عائلات جديدة . ولقد وعدت الرئيس كارتر بأننا فى فترة المفاوضات من أجل توقيع معاهدة سلام مع مصر ، أى فى الفترة المقدرة بثلاثة أشهر ، لن نقوم ببناء مستوطنات مدنية جديدة ومع ذلك فهذا الموضوع يثير سوء فهم .

وكان أول المتحدثين فى قضية المستوطنات بسيناء هو شمعون بيرز زعيم المعارضة وزعيم حزب المعراخ حيث قال : لقد تنازلت هذه الحكومة – برئاسة مناحيم بيجين – عن كل سيناء فى مساء مقدس منعش وبعد ذلك أدارت مفاوضات ندم لاتفيد . وفى سيناء كسرت هذه الحكومة الولاء والإخلاص الإسرائيلى .

ثم يشير إلى أشهر المستعمرات أو المستوطنات فى سيناء حيث يصيح بقوله :

إننا نواجه اليوم حقيقة الأمس الكسيرة وحقيقة اليوم الخطيرة فى مواجهة رجال ياميت : الرجال الذين كانوا رسل الشعب وظلوا رسل الأمة . لقد زرعوا الصحراء وأوجدوا منطقة أمن ، إنهم طلائعيون صادقو الرغبة من بينهم مهاجرون من روسيا ومهاجرون من أمريكا ومهاجرون من الدول العربية وأبناء إسرائيل . لقد استيقظوا ذات صباح ليكتشفوا أنهم وأولادهم الذين كبروا وحقولهم التى نمت وبيوتهم التى بنيت ليسوا طليعة فى المعسكر بل عقبة أمام السلام . لقد نسفت مهمتهم فجأة بعد

أن قلنا للسادات إنه إذا كانت الأرض مقدسة عنده فالمستوطنات مقدسة عندنا . فهل يستطيع الكنيست أن يقدم لهم إجابة تحمل معنى الكرامة والأمن ؟

وأما موشيه أرنس عضو كتلة الليكود فكان ثانى المتحدثين فى هذه القضية ، وقد أشار إلى أن هناك عقبات أمام السلام وهى للأسف عقبات كثيرة ولكن المستوطنات والمستوطنين ليسوا إحداها . وعندما نتحدث عن المستوطنات فنحن نتحدث عن القيمة الأمنية لهذه المستوطنات . وأعتقد أن كل واحد منا عندما سئل عن ذلك فى السنوات الأخيرة فاننا كنا صادقين مع أنفسنا بأننا وجدنا صعوبة فى الرد . ولكننا نعرف الآن أن القيمة الأمنية فى المستوطنات وفى رفح وغيرهما تحصننا من الضغوط لإجلاء جيش الدفاع الإسرائيلى عن هذه المناطق . وهذا هو التقليد الاستيطانى اليهودى فى أرض إسرائيل . ويبدو لى أن أحدا منا لا يستطيع أن ينكر أننا إذا أزلنا هذا السور – مستوطنات سيناء – من الحائط الذى بنيناه طوال سنوات وهو البناء السياسى والأمنى للموقف الإسرائيلى فإن هذا الحائط لن يكون أبدا فى مثل الثبات والقوة اللذين كان عليهما .

ثم كان زيرح فيرها فتيج عضو الجبهة الدينية القومية والذى كان يدعو فى صلواته ألا يأتى الجزع فى أعقاب ضرورة إخلاء المستوطنات ، ففى هذا ضرر تعليمى وفيه إضعاف للروح الطلائعية وإجحاف وظلم لشباب طيب القلب خضر الصحراء ؛ ومن المحتمل أن يضطروا الآن لمغادرة مكانهم والانتقال إلى مكان آخر . وإذا كان المصريون يعلنون مسبقا أن هذا هو شرط السلام فلماذا نخدع أنفسنا ؟ إننا نسير فى طريق ليس بالطريق السهل لكننا ندعو لهذا الطريق بالنجاح وسلام على إسرائيل .

ولكن كان موشيه شامير أشد غلاة الرفض لاتفاقيتى كامب ديفيد وقطب من أقطاب الليكود فقد كانت له كلمات قاسية وتتسم بلهجة عنيفة حيث قال :

هيا نبعد عنا كل الضباب والشك المحيط بنا ونقترب من الحقائق المجردة ، والسادات سيكون مستعدا للتوقيع معنا على مانسميه سلاما وفقا لنموذج سيناء فقط ، وهذا النموذج هو الانسحاب التام من كل المناطق وإزالة المستوطنات اليهودية ، وبالأمس فقط كان ذلك يتعارض مع الاتفاق القومى العام الذى تحدثت باسمه ياسيدى رئيس الوزراء واليوم هو النموذج الرئيسى للسياسة الإسرائيلية – وهذه هى الصيغة الوحيدة التى ستقبل أيضا فى يهودا والسامرة – الضفة الغربية وغزة – وأيضا فى

الجولان ، ولاقدر الله أيضا فى القدس .. وبكل الألم أقول من أين أثق فى عدم ضياع القدس بنفس الطريقة ؟!!

ثم استدرك بقوله : لماذا كان من الضرورى الاستسلام لضغط السادات ؟!

لقد كان هذا الضغط مطلوبا للسادات للتدليل على أنه ليس من حقنا البقاء فى أى مكان ، وأننا فوق أرض عربية وأن احتلالنا فى حرب الأيام الستة كان احتلال عدوان ، وهذا مايرددونه طوال الوقت . وأريد أن أذكرك ياسيدى رئيس الوزراء بأنك فى الإسماعيلية كانت لديك الحكمة والفخر وقلت : إن من خاض حربا دفاعية له الحق فى المناطق التى احتلها . قلت ذلك فى الإسماعيلية وأمام العالم أجمع . وباقتلاع المستوطنات أعطينا الأساس لكل هذه المزاعم التى تجردنا من حقنا فى العيش فوق هذه الأرض .

ثم جاء دور أهارون يادلين بحزب المعراخ وهو ممثل للحركة الكيبوتسية واتحاد الكيبوتسات - أى المستوطنات - وقد أشار إلى أنهم على وشك إقامة المستوطنة الثالثة فى إقليمياميت والتى تعد مجموعة من المستوطنات . ثم قال : إن المستوطنين لم يفرضوا أنفسهم على حكومة ودولة إسرائيل و لم يعلنوا العصيان المدنى و لم يخالفوا القانون . فقد قاموا ببناء المستوطنات وضربوا جذورهم فى الأرض بناء على توجيهات الحكومة وعلى أساس الاتفاق والاجماع القومى الذى شمل أيضا رئيس الوزراء السيد بيجين ، عندما كان فى المعارضة ، لتقوية وتدعيم دولة إسرائيل فى نضالها من أجل معاهدات سلام قائمة على تعديلات أمنية طفيفة فى الحدود . معاهدات سلام إلا تقوم على حكم وضم تجمعات سكانية عربية كبيرة إلى إسرائيل ولكن تقوم على حدود تضمن لإسرائيل قدرة دفاعية فى حالة نقض معاهدات السلام . وإن إخلاء المستوطنات القائمة ماهو إلا اقتلاع لجذور امتدت وضربت فى الأرض ، ويجب ألا نتجاهل ذلك فهو ضرب بالفكرة الصهيونية عرض الحائط . ومع ذلك كان التصويت لغير صالح اتفاقيتى كامب ديفيد فهو يدفع السادات إلى أذرع جبهة الرفض العربية وإضاعة فرصة التحول التاريخى فى الشرق الأوسط ربما نحو الباب المفتوح للسلام مع مصر وإن كان سلاما بلا حدود آمنة مثلما أردنا . ولذلك أرفع يدى بالموافقة على الاتفاقيات التى وقعتها حكومة إسرائيل والمقدمة إلى الكنيست .

ثم تحدث برعام اليعاز أقطابى عضو الجبهة الدينية القومية ، وكممثل للمستوطنين

أيضا ، وقد رأى أن إخلاء المستوطنات ثمن باهظ ومؤلم وضار بهؤلاء المستوطنين . وأشار إلى أن الاستيطان فى أرض إسرائيل قد بدأ منذ سنوات بعيدة وتضمن هذا الاستيطان قيما ومبادئ ذات مغزى فريد وأساسى .

ويقول : لقد عمل أبناء الجيل الماضى فى الزراعة وتجفيف المستنقعات لكى يستطيع أحفادهم الاستمرار وتعمير وزراعة الصحارى . وفجأة نجد أنفسنا فى هذا الوقت الصعب والمصيرى مطالبين باتخاذ قرار حول إخلاء مستوطنات رفح . وأنا كممثل للمستوطنين يعيش معهم ويحيا بينهم ويلتقى بهم يصعب على جدا أن أنظر فى أعينهم وأقول لهم : إن كل ماوعدتكم به الحكومات السابقة وكل ماالتزمت به هذه الحكومات وأعلنته فى الماضى ضاع هباء . والسادات لم يتنازل عن (٣٪) من أرض سيناء من أجل السلام . لقد أراد إيلامنا وأراد أن يفرض أمرا واقعا جديدا يكون والعياذ بالله سابقة تتلوها أمور . لقد حدد بذلك وقرر مبدأ العودة للحدود الدولية .

ولكن رغم أن الأعضاء السابقين قد أشاروا إلى معارضتهم ورفضهم لإخلاء المستوطنات سواء تحت دعوى استيطانية واستراتيجية ومبادىء إسرائيلية أو تحت مشاعر عاطفية أو تراجع عما سبق أن أعلنوه من تمسك بها فإن هناك بعض الأعضاء أشاروا إلى أنه يمكن إخلاؤها من أجل السلام حتى ولو كان ذلك يمثل ثمنا باهظا أو بسيطا لذلك السلام .

وكان أول الأعضاء الذين كانوا من هذا الاتجاه النائب بنيامين هاليفى عضو الحركة الديمقراطية وكان سادس المتحدثين بين الأعضاء ورغم مشاعره العاطفية والعقائدية بأن هذه المستوطنات جزء من أرض إسرائيل فإنه أيضا يرى الموافقة على إخلائها إذا كان الثمن السلام مع مصر ، يقول فى ذلك :

حقا إن إخلاء مستوطناتنا عبر خط رفح – إيلات هو فى رأيى فشل سياسى وفشل صهيونى ، وعلى أى حال لم نكن مضطرين للاستسلام لهذا المطلب الإنذارى لولا الاعتبار الأعلى وهو إنقاذ مؤتمر كامب ديفيد وإنقاذ الاحتمال الملموس للسلام مع مصر فى أيامنا . وبعد أن استمعت للشرح التفصيلى الذى قدمه رئيس الوزراء فى

لجنة الخارجية والأمن بالكنيست فإننى مقتنع كل الاقتناع الآن بضرورة تقديم هذا التنازل القاسى .

وإذا مافوض الكنيست الحكومة – حسب اقتراح رئيس الوزراء – فى إخراج المستوطنين من سيناء فيجب أن يتم الاتفاق فى مفاوضات معاهدة السلام مع مصر على كل المشكلات المتعلقة بهذه المعاهدة ، ويكون هذا الاتفاق فى صورة وثيقة مكتوبة ، وبعد ذلك يمكن أن نبدأ المفاوضات حول معاهدة السلام مع مصر ، وفى هذه المفاوضات يجب تحديد موعد الإخلاء وكل شروطه .

ثم تحدث النائب مائير فيلنر عضو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وقال :

نحن مع الانسحاب من سيناء وقد نادينا طوال السنوات الماضية بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة وقطاع غزة للوصول إلى سلام شامل ودائم .

ونحن أيضا مع إزالة المستوطنات من سيناء . بل والآن تبدو أهمية الانسحاب من سيناء وإزالة المستوطنات من سيناء . ونقول : إن اتفاقات كامب ديفيد لم تؤد إلى تغيير جوهرى فى سياسة حكومة الليكود ورئيسها بيجين . وهى لم تؤد إلى تنازل حكومة بيجين عن أرض إسرائيل الكاملة ، وهذا فى الواقع ليس شيئا جديدا : فجميعنا يعرف أن حكومة التكتل الوطنى من المعراخ والليكود معا قررت أيضا فى يوليو (١٩٦٧) إعادة سيناء لمصر والجولان لسوريا إذا ماوافقتا على بقاء الضفة والقطاع فى أيدى إسرائيل .

أما شلومو يعقوب يادلين نائب الكنيست وعضو المعراخ فقد طالب الحكومة برئاسة مناحيم بيجين بالحرص على إيقاف النشاط الاستيطانى طوال فترة المفاوضات من أجل السلام لكى لانعرقل مسيرة السلام . وقال أيضا :

وإذا كان رئيس الوزراء قرر اشتراك ممثلى كل الكتل السياسية فى تحمل مسئولية إخلاء المستوطنات ، فإنه يتعين علينا أن نأخذ على عاتقنا هذا القرار الأليم لكى لانفوت هذه الفرصة التاريخية ، وهى فرصة توقيع معاهدة سلام مع مصر ووضع حجر الأساس لسلام مع كل جيراننا ، وهذا القرار يحمل الأمل والخطر على حد سواء فى طياته . وإن أحدا لايمكن أن يتنبأ سلفا بما سيحمله الغد وبما قد يحدث من تطورات تنجم عن اتفاقيات كامب ديفيد لكننا مأمورون باتخاذ الخطوة الأولى

ومأمورون بأن نفعلها ولو لمرة واحدة ؛ لأنه إذا لم نتخذها الآن .. فمتى ؟!

وتحدث عضو المعراخ عوزى برعام أيضا وأشار إلى أنه لأول مرة فى تاريخ الصهيونية نقوم بإخلاء المستوطنات .

وفى مقابلة مع صحيفة معاريف قبل الانتخابات قال وزير التعليم الحالى السيد زبولون هامر : إننا لكى لا نقوم بإخلاء المستوطنات سنحارب فى كل مكان فى المرتفع والمنخفض .

ولكن قاطعه النائب أمنون روبنشتين بحركة التغيير والمبادرة ليصحح خطأ وهو أنه سبق أن تم إخلاء المستوطنات فى الماضى أيضا عند الانسحاب من سيناء بعد عملية قادش (حرب ١٩٥٦) وأيضا عند الاتفاق . .

ثم إخلاء مستوطنات الناحال (الشبيبة الطلائعية المحاربة) .

ثم تحدثت شولاميت ألونى عضو حركة حقوق المواطن حيث تساءلت :

مامعنى نقل أناس من أرضهم فى منطقة بوابة رفح ؟ هل لنا حق التصرف هناك ؟ إن حق التصرف مرتبط بفترة زمنية معينة . والصهيونية لم تطالب أبدا بالمناطق الواقعة عبر خط رفح إيلات ،ربما أخطأت بعدم مطالبتها لكنها لم تطالب كجزء من إسرائيل . لم تطالب بها ، وبعد حرب الأيام الستة قررت الحكومة التى كانت كل الأحزاب تقريبا مشاركة فيها أننا لن نطبق القانون الإسرائيلى على يهودا والسامرة – الضفة الغربية وغزة – وباقى المناطق الأخرى التى قمنا باحتلالها عن طريق الحرب ، وأنها ستكون تحت الحكم العسكرى كرهينة أو ضمان للسلام . وهاهو ذا قد جاء السلام . كما أن هناك مواطنين فى هذا البلد لم يبقوا فى أماكن معينة لثمانى سنوات ولا خمس ولا ثلاث سنوات بل منذ مولدهم ، ولم يولدوا هم فقط هناك بل أيضا أباؤهم وأبناء آبائهم . وتم نقلهم من أماكنهم . وأن ظروف الحرب والسلام تتسبب فى نقل أناس من مكان إلى آخر وليس هنا فى دولة إسرائيل قانون يمنح الانسان المقيم فى مكان معين فترة معينة . وأن مشكلة العرب انهم لايمكنهم العيش معنا فى سلام بسبب غريزة التوسع لدينا وحلمنا بأرض إسرائيل من النيل إلى الفرات .

أما أبا إيبان من حزب المعراخ ووزير الخارجية الأسبق . فقد كان ثامن المتحدثين

فى الكنيست حيث تحدث فى هذا الأمر ولكنه فرق بين احتمالين :

فقد أشار أولئك الذين ساندوا المستوطنين بما يخالف القانون ، أولئك الذين دعوهم ودللوهم وكيف يقولون مايقولونه اليوم وكيف يطلبون مايطلبونه ؟ ثم قال : من الممكن التغاضى عن ذلك لو لم يكن له أثره على المستقبل . لكننى أرفض أى حكم يساوى بين إزالة المستوطنات كما هو متفق عليه فى منطقة رفح وإزالتها من مناطق أخرى تختلف جملة وتفصيلا من حيث البنية الطوبوغرافية والمغزى الاستراتيجى .

ومن الملاحظات التى أثارها أحد أعضاء الكنيست وهى تخوفه من وجود طريق أو خط مفتوح بين إسرائيل ومصر . ما أدلى به النائب شلومو يعقوب جروس من حزب أجودات إسرائيل حيث قال : لكننا قلقون من هذا الخط المفتوح ، ولدينا مخاوف كبيرة من أن يكون – لا قدر الله – للخط المفتوح أثره السلبى من الناحية الأخلاقية – الروحية كإقامة نواد وأماكن للهو مشتركة . وعلينا أن نذكر أنه حتى فى وقت السلم شكلت مصر التاريخية بالنسبة لنا عقبة جدية فى مجال الحفاظ على القيم اليهودية وتفردها . حتى فى أيام البيت الأول ، وبالذات فى أيام البيت الثانى كانت الإسكندرية ضرة للقدس . فنزح عشرات الألوف إلى مصر وأقاموا تجمعا سكنيا ضخما ضم عشرات الآلاف من اليهود ، وفى أعقاب ذلك كان الاستيعاب والاندماج ونحن نخشى الآن أيضا مثل هذا الخط .

ثم طالب الحكومة بناء على هذه الملاحظة بأن تتحول بكل جهدها لحل المشاكل الداخلية ولتحسين نظام التعليم وزيادة ارتباط أبناء اسرائيل بالقيم المقدسة لشعبنا ، وعلى الحكومة أن توجه الموارد للحاجات الاجتماعية وتقليل الفجوة الاجتماعية وتحسين صورة العمل والسلام الداخلى ، والمجتمع السليم الخالى من الأمراض القائم على مبادئ التوراة والأخلاق والفضيلة هو خير ضمان لسلام حقيقى ومستقر .

وأما عن الجانب المعارض لاتفاقيتى كامب ديفيد والذى أشار إلى تأثيرهما السلبى والممزق والانقسام على الدول العربية بل وحاولوا إقناع المجلس ببعض ملامح الموقف الإيجابى العربى لمصر ومساندتها .. وعرض وجهات النظر لما يمكن من منافع وفوائد تعود لمصر من جراء تضامنها مع العرب فى رفض السلام مع إسرائيل .. فكان أول المتحدثين فى هذا الاتجاه الدكتور محمود القاضى حيث قال : إن مصالحنا المشتركة

مع الدول العربية وتكاملنا وتضامننا الاقتصادى بالذات ضرورة حياة بالنسبة لنا وللعرب .

وتحدث ممتاز نصار مشيرا إلى نتيجة مفادها أن واقع نصوص هاتين الاتفاقيتين ليس شاملا وأنهما جزأتا القضية المصرية العربية إلى أجزاء متعددة بحيث يكون الصلح مع مصر وحدها . ثم بعد ذلك تجرى المفاوضات مع كل طرف من أطراف المواجهة بصورة منفردة ؛ ولذلك فإن النص بالاتفاقية الذى التزمنا به أن تجرى المفاوضات خلال ثلاثة أشهر ، وأن يتم توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل فى هذه المدة فإذا وقعا هذه المعاهدة ولم يتم وقتها اتفاق مع بقية أطراف المواجهة ماذا ستكون الحال ؟ هل يكون توقيعنا معلقا على شرط مؤداه أنه إذا لم يتم اتفاق بين أطراف المواجهة العربية الأخرى بينها وبين إسرائيل يفسخ هذا التعاقد ؟!

واستدرك يفسر ماأشار إليه بقوله : ولو كانت هذه الصورة واردة لما كان هناك مانع من النص عليها صراحة حتى يمكن أن يقال : إننا أمام صلح شامل لجميع أطراف النزاع ، أما والحالة هذه دون هذا النص الفاضح فى معاهدة الصلح المصرية المزمع توقيعها فإننى فى هذه الحالة أقول وبحق : إننا أمام صلح منفرد سيؤدى إلى نتائج فى غاية الخطورة . ثم استدرك قائلا :

نفترض أن إخواننا العرب لم يتفقوا ولم يتقدموا إلى المفاوضات ولم يوقعوا على معاهدة السلام ماذا تكون النتيجة ؟ إننا التزمنا بتوقيعنا على معاهدة الصلح ، وفى هذه الحالة نفترض أن هناك مصادمة حصلت بين إسرائيل وبين أحد أطراف المواجهة العربية ماذا يكون موقف مصر وهى مرتبطة بمعاهدة دفاع مشترك ؟ معنى هذا التوقيع أننا ألغينا معاهدة الدفاع المشترك مع إخواننا العرب والتى أملتها جامعة الدول العربية .

وقد وقعت ضجة ومقاطعة من جانب البعض عند هذا المقطع من حديثه ؛ مما أدى إلى تدخل رئيس الجلسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس حينذاك ، حيث تساءل موجها حديثه للعضو المستشار ممتاز نصار قائلا : إذا كان بيننا وبين أية دولة أخرى علاقة عادية – حتى ولو كانت اتفاقية سلام – ثم اعتدت هذه الدولة على دولة بيننا وبينها معاهدة دفاع مشترك هل يمنع ذلك أن ندخل الحرب ؟ وهل هناك مانع طبقا للقانون الدولى العام ؟

فرد العضو ممتاز نصار قائلا : القانون الدولى يمكننا ومعاهدة الدفاع المشترك لا تتعارض مع مبادىء القانون الدولى وهى الواجبة التطبيق فقد التزمنا بها .

وعندما تحدث خالد محيى الدين أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة ثورة يوليو (١٩٥٢) ثم رئيسا لحزب التجمع الوحدوى فقد حذر من مسألة المقاطعة التى ستنشأ بين مصر والعالم العربى ، وأشار إلى أن الصحافة المصرية أو الإعلام المصرى يلعب كل منهما دورا كبيرا فى أن الشعب المصرى قد تحمل الكثير من الأعباء وليس فى مقدروه أن يتحمل أكثر من هذا ... وهنا يستطرد فى شرح نقطة بالغة الأهمية .. حيث يقول : صحيح أن الشعب المصرى قد تحمل ولكن الحروب التى خضناها ليست من أجل فلسطين أو العرب فقط ، ولكننا خضناها أولا من أجل مصر ، فالخطر الإسرائيلى لم يبدأ مع ثورة (٢٣) يوليو بالحديث عنه ، ولكنه سابق عليها ، وما قيل ليس من أناس يساريين بل من أناس متطرفين فى العداء لليسار ، وعلى سبيل المثال أذكر ما كتبه محمد على علوبة باشا فى كتابه فى حوليات السياسة المصرية ، قال فيه : إن قيام دولة يهودية على أرض فلسطين يهدد أول مايهدد مصر وشبه جزيرة سيناء .. إن هذا يمثل الفكر العربى والفكر المصرى إزاء قيام دولة يهودية صهيونية ومايشكل من تهديد لنا . أما كون الشعب الفلسطينى قد ضرب وتحركنا من أجله فهذا أمر طبيعى ..

إلا أن أمن مصر مرتبط أولا بفلسطين وفى أمتها العربية .

ثم استدرك بقوله : من أجل ذلك فإننا لم نخض هذه الحروب من أجل العرب فقط ، وإلا كانت كل القيادات المصرية التى خاضت هذه الحروب خانت شعبها . والواقع أنه لايوجد شعب فى العالم يحارب من أجل شعب آخر لقد حاربنا من أجل أنفسنا ومن أجل الخطر الذى يهددنا ، وهو أكبر خطر يهدد هذه المنطقة ويهدد مصر فى المقام الأول ، باعتبار أن مصر هى الدولة الصناعية الأولى ، دولة متطورة ، ومن أجل هذا كان الهدف الأول للصهيونية هو مصر لإضعافها .

ثم يقول : أما كون أننا تحملنا ، وأنه كان من الممكن للإخوة العرب أن يساعدونا ولكنهم لم يفعلوا ذلك فهذا صحيح ، ولكنها قضية أخرى ، وأنا معكم فى هذا إلى نهاية المطاف ، ولكن الحرب تعنينا أولا .

ثم يشير خالد محيى الدين إلى واقع هو أن هناك عددا كبيرا من البلاد العربية اكتسب ثقلا دوليا سواء بالبترول أو بالسياسات الخارجية وأصبح له احترام دولى ، وليس بالضرورة أن يسيروا وراء مصر ، وهناك بلاد كثيرة عربية نحبها أو نكرهها قد تقف وتصمد ، والسياسة لاتعرف العمل من الفراغ ، فإذا تركت مصر العالم العربى وزعامته وزعامة الصراع فلابد أن تنشأ زعامة أخرى ، ومن هى ؟ لا أعرف ، ولا يمكن أن يتجمد الموقف العربى ، أما إذا استسلم العالم العربى كله لهذا الموقف الذى يعتبرونه استسلاما يكون الحل قد فرض عليه فرضا ، فإذا فعلوا ذلك فهذا موضوع آخر ، ونفكر فى شيء آخر ، ولكن نحن أمام واقع ، ويجب أن نسلم بأن شروط السلام المطروحة حاليا قد تؤدى إلى قطيعة عربية من مصر وعزلة مصرية ، وهذا ماتهدف إليه إسرائيل وأن إسرائيل سوف تخطط لتحقيق ذلك فيجب أن نكون حذرين .

ثم يتحدث خالد محيى الدين عن نتيجة هذه الاتفاقيات حيث يقول : إن الاستراتيجية للسياستين الأمريكية والصهيونية ومحور السياسة الأمريكية هى تحطيم التضامن العربى . كيف ذلك ؟ التضامن العربى مرتبط بالنواة وهى القضية الفلسطينية ، وأداة هذا التضامن دول المواجهة محاطة بالدول الأخرى ، فعندما تتفتت دول المواجهة وتستبعد القضية الفلسطينية سوف تضيع نواة التضامن العربى . ولقد كانت الدول المواجهة تقف مع بعضها البعض معتمدة على مساندات الدول العربية التى لم تكن مقنعة لضآلة هذه المساعدات .

وأما تعبير الخيانة ومفهومه لدى خالد محيى الدين إذا كان واضحا ومرهونا بأنه إذا كانت كل القيادات المصرية قد حاربت من أجل العرب فقط فهذه خيانة لشعب مصر .. فإن مفهوم الخيانة من جانب آخر لدى العضو كمال سعد قد تحدد من خلال كلمته التى جاء بها : لقد جاءت هذه الاتفاقية بعد ثلاثين عاما من بداية المشكلة الفلسطينية ، وهى ثلاثون عاما مليئة بالأخطاء ، فقد ارتكبت أخطاء كبيرة خلال تلك المدة ، بل إنها جرائم وأخطاء يصل بعضها إلى حد الخيانة ، وحتى الآن مازال القصاص مطلوبا حتى يمكن أن يكفر مرتكبوها عن الخيانات التى ارتكبت فى حق هذه القضية خلال (٣٠) عاما ، ومازال حتى الآن كل من ارتكب هذه الأخطاء مطلوبا ، ومازلنا نطلبه حتى الآن ، ولابد أن يقع القصاص عليه يوما ما ، وعلى

أى حال فلسنا اليوم فى يوم الحساب أو حصر المسئول أو المسئولين ، فالأمر متروك للتاريخ وللأجيال .

أما الدكتور حلمى مراد وهو من أقطاب المعارضة إبان عهد السادات والوزير الأسبق فى حكومة عبد الناصر ، فقد أشار إلى أن هناك ترابطا فى الأمن القومى لدول المنطقة ، فلا يتصور أن تستطيع مصر أن تنعم وتسعد بأمن قومى عسكرى وسياسى واقتصادى بينما الأمن القومى لكل دول المنطقة مهدد ومزعزع ، وتحرص أيضا على أنه إذا كانت إسرائيل تريد وتطمع فى أن تتفق مع مصر منفردة وتحيِّدها ثم تصفى حساباتها بعد ذلك مع كل دولة عربية على حدة فإن هذا له خطورته على هذه الدول العربية وعلى مصر فى نهاية الأمر ، لأن مصر هى الدولة العربية الكبرى ، وبدونها لا تستطيع الدول العربية الأخرى أن تشن حربا فعالة ناجحة ، وبدونها أيضا لا تستطيع أن تحقق سلاما عادلا ، وأيضا فإن مصر لا تستطيع أن تنعم بالأمن القومى العسكرى والسياسى والاقتصادى دون أن يكون مرتبطا بالأمن القومى لدول المنطقة ، لذلك فإننا لسنا منطلقين من أسباب عاطفية أو قومية عربية أو خلاف ذلك ولكنها مصلحة مصر أولا عندما نطالب بذلك . ولكن ليس معنى ذلك – وأؤكد هذا – أن تتشبث بعض الدول العربية بأمور شكلية أو خيالية أو مثالية بحيث تعطل حل الموضوع برمته بما فيه مشكلة مصر التى عانت وتعانى ويمكنها أن تتصدى لحل مشكلتها الذاتية لو أنها انفردت ونسيت مصلحتها البعيدة والمستقبلة فى علاقاتها مع الدول العربية .

ثم وجه د / حلمى مراد نداء ناشد فيه الدول العربية الأخرى ، سواء كانت الدول الرافضة أو الدول المحايدة أو التى نعتبرها من الدول المتزنة التى تحاول التوفيق بين الفريقين المتنازعين من العرب : إننا نناشدهم ونحن فى هذا المنعطف التاريخى الخطير أن نحاول تناسى الخلافات الشخصية والتنازع على الزعامات والمزايدات السياسية وأن نتجه إلى حل المشكلة الأساسية التى يتوقف عليها مستقبل الأمة بأكملها .

أما العضو أحمد ناصر فقد أشار إلى وحدة الصف العربى كالتزام دستورى فقال :

إننا جميعا ملتزمون أمام الله وأمام الشعب بنص المادة (٩٠) من الدستور التى

أقسمنا جميعا على احترامها ، هذا الدستور الذى لم تتغير مواده ونصوصه بعد .

ففى وثيقة إعلان الدستور ورد بها « ... نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن إلى إيمانه العميق والمعتز بشرف الإنسان والإنسانية نحن جماهير شعب مصر : باسم الله وبعونه نلتزم إلى غير ماحد وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لنحقق الوحدة أمل أمتنا العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير ، وأنها لايمكن أن تتحقق إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التى تسانده .

ثم تساءل : ولقد ورد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى « والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة » فلنسأل أنفسنا هل هذه الوثائق وهل هذه الاتفاقات تتفق مع الدستور الذى أقسمنا جميعا على احترامه ؟ ولقد أقسمنا أيها الإخوة قبل أن تطأ أقدامنا هذا المجلس على احترام الدستور والقانون وأذكركم أنه الأولى بالاحترام .

ثم تحدث أحمد طه ذلك العضو اليسارى وهو من أبرز المعارضين فى المجلس منذ بداية السبعينيات . حيث أشار إلى أنه : لقد واجهت القوى المعادية — تاريخيا — الكفاح العربى من أجل تحرير الأرض والثروة بالعنف المنظم المباشر الذى تمثل بالنسبة لمصر فى أربع حروب منظمة ، وتمثل أيضا بشكل غير مباشر فى إثارة مظاهر العنف بتفجير التناقضات الثانوية بين العرب على أوسع نطاق ، وفى هذه القاعة ، ومنذ سنوات ، حذرت من مخطط معاد يهدف لتعريب الصراع فى الشرق العربى فينشغل العرب بمعارك بين بعضهم البعض عن العدو الرئيسى وهو الاستعمار والصهيونية .

ومن ثم فإن هذه الاتفاقيات — كما يقول أحمد طه — وماترتب عليها لا تمثل أداة لتحرير الثروة أو الأرض ولا لتوحيد العرب ، ومن المؤسف أن ردود الفعل العربية قد وقعت أسيرة هذا المخطط ، فالحد الحامى لصراعها لم يعد موجها ضد الاستعمار والصهيونية بل ضد حكومة مصر ، فوجهت كلمات نارية فقط دون أفعال ضد تلك القوى ووجهت إلى حكومة مصر أفعالا ليس أقلها قرار المقاطعة ، ومن ثم فإن هذه الاتفاقات لا تخدم إلا تنمية تعريب الصراع فى الشرق الأوسط وأنه قد بدأ يأخذ فى المرحلة الجديدة شكل التحالف بين طرف عربى وإسرائيلى ضد طرف عربى

آخر وقد بدأ ظهور ذلك فى لبنان .

وأثناء نقاش الأعضاء وحوارهم كانت تقطر من بعضهم قطرات الألم والمرارة والغضب والسخط والاستياء والإحساس بالهوان من الموقف العربى الذى بدا لهم أثناء وعقب توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد .

وقد تحدث بعض الأعضاء يشيرون إلى بعض سلبيات الموقف العربى وتمزقه وانقسامه وفرقته وموقفه القاسى والهجومى على مصر واتجاهها نحو السلام ، وتحدث بعض الأعضاء مشيرا إلى إيجابية هذا السلام بالنسبة للعرب ، وإمكان استفادتهم من خطوة كامب ديفيد وأشار البعض الآخر إلى موقف مصر من العرب طوال سنوات طويلة ، وكذلك مدى إيجابية وتقدير العرب لموقف مصر الإيجابى نحوهم .

وأما عن الجانب المؤيد لاتفاقيتى كامب ديفيد والذى أشار فى كلماته إلى الموقف العربى السلبى والمتمزق .. فقد كان أول المنتقدين للموقف العربى العضو عبد الرحيم الغول حيث أعلن قائلا :

لا يمكن أبدا أن تحارب مصر وحدها وأن يتفرج المتفرجون فى الكباريهات سواء من دول الرفض أو من الفلسطينيين أنفسهم وأن تقاتل مصر وأن يموت أبناؤنا وأن تجوع مصر وأن يتعرض اقتصادها للهلاك والهزات .

ثم قال : نريد للأمة العربية كلها أن تقف معنا ونحن معها بالحق والعدل بشرط أن يكون هناك تكافؤ فى حمل التبعات .. وحول هذه النقطة الأخيرة ومع إعلانه هذا الشرط الأخير فقد تناقض مع نفسه ؛ حيث أعقب قوله قائلا : وهناك أمر قد استمعت إليه ولا أستطيع أن أقطع به وهو أن بعض الدول العربية تريد أن تدعو إلى مؤتمر قمة عربى يعقد فى بغداد وافقت عليه – على حد قولهم – إحدى عشرة دولة عربية ورصدوا له تسعة بلايين ، ويقولون : إن لمصر فيه خمسة بلايين ، فأين كانت هذه الدول العربية منذ سنة (١٩٦٧) عندما تعرض اقتصادنا المصرى للهلاك وللهزات ؟ أين كانت تلك الدول التى تساومنا الآن ؟!

ثم تحدث محمود أبو وافية وقد استطرد طويلا فى عرض الموقف العربى بشىء من التفصيل وبعض المعلومات وإثارة بعض التساؤلات . فقد تساءل عما قدمته سوريا لقضية الشرق الأوسط ؟

وأجاب بقوله أيضا : لقد قدمت سوريا مرتفعات الجولان ، ولكن كيف قدم البعث فى سوريا مرتفعات الجولان ؟ وأجاب مرة أخرى حيث قال : إننى أستشهد بكتاب لسامى الجندى الذى كان يشغل منصب سفير سوريا فى باريس ، ثم عين وزيرا بعد ذلك ، ثم أقيل من منصبه ، لقد قال سامى الجندى فى كتابه « عرب ويهود » : إن الجولان سلمت لإسرائيل سنة (١٩٦٧) مقابل (١٦) مليون دولار وهذا ماقدمته سوريا . وقدمت أبناءها ليقتلوا فى لبنان فى الحرب الأهلية الدائرة هناك .

ثم ماذا قدمت العراق ؟

أجيب فأقول : إنه كانت هناك فرقة عسكرية قامت من بغداد لتشترك فى حرب (١٩٦٧) مع القوات السورية ، وحينما وصلت هذه الفرقة إلى قرية تسمى « المفرق » تقع على حدود الأردن تصدت لها الطائرات الإسرائيلية فانسحبت هذه الفرقة بمعداتها وعادت مرة أخرى إلى بغداد ولم تشترك فى الحرب .

وماذا قدمت ليبيا ؟

ليبيا قدمت بترول الشعب العربى الليبى إلى الاتحاد السوفيتى ثمنا للسلاح ، وهنا نتساءل لماذا تتسلح ليبيا بسلاح حديث وبكميات كبيرة ؟

من الذى يستخدم هذا السلاح ؟ يستخدمه خبراء روس وجنود كوبيون ومرتزقة ، وضد من يستخدم هذا السلاح ؟ طبيعى لم يستخدم ضد إسرائيل ، ولكنه استعمل ضد السودان وضد مصر وضد الصومال عن طريق توريد السلاح إلى أثيوبيا .

وأيضا ماذا قدمت الجزائر ؟

لقد انضمت الجزائر إلى دول الرفض لأسباب لا تتعلق بالقضية ولكن لأسباب تتعلق بعلاقاتها بالمغرب وبموقف مصر من موضوع الصحراء المغربية ، وإذا قيل : إن الجزائر قد انضمت إلى دول الرفض حرصا منها على القومية العربية فإنى أقول : إنه من الأجدر أن تحرص الجزائر على ألا تحارب المغرب العربى أولا .

ثم ماذا قدمت اليمن الجنوبية ؟ إنها لاتعدو كونها قاعدة بحرية سوفيتية .

وعن علاقة كل من الأردن وسوريا بالولايات المتحدة ، فإذا كانتا جادتين فى

رفض اتفاقيتى كامب ديفيد ، فهل يمكنهما أن تتخذا موقفا معاديا للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها طرفا ثالثا فى هاتين الاتفاقيتين ؟

والسؤال الثامن – كما يقول – مادور المنظمات الفلسطينية بالنسبة للقضية ؟

هل هدف ياسر عرفات هو نفس هدف جورج حبش ؟ لا أعتقد . فإن المنظمات الفلسطينية لم تعترف بالقرار (٢٤٢) بينما اعترفت به كل من سوريا والأردن ، فهل الاتفاق بين دول الرفض والمنظمة يعنى بطريقة غير مباشرة اعتراف المنظمة بالقرار (٢٤٢)؟!! وهل يعنى اعتماد المنظمة على مساعدة الاتحاد السوفيتى الموافقة على حماية الاتحاد السوفيتى لحدود إسرائيل لسنة (١٩٦٧) ؟ هذا منطق يجب الرد عليه . وما السبيل إلى أن تحقق المنظمة ما تعلنه من مطالبتها بحيفا ويافا وتل أبيب ؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك ؟ لماذا أعلنت كل من منظمة جورج حبش ونايف حواتمه أن ياسر عرفات لايمثل إلا نفسه ؟

ثم استدرك أيضا بالنسبة للوضع العربى بالنسبة للفلسطينيين فقال :

لقد حدث فى سنة (١٩٧٠) مايسمى بمذبحة « أيلول الأسود » حيث قام الجيش الأردنى بقيادة الملك حسين بالقضاء على المنظمات الفلسطينية هناك نهائيا ، واضطرت بقايا هذه المنظمات إلى الهجرة من الأردن إلى سوريا التى لم تستضفهم عندها ولكنها سهلت لهم العبور إلى لبنان ، لأن سوريا ليس لديها مانع من قيام حرب أهلية بين المنظمة واللبنانيين ، ولكنها تمانع فى قيام تلك الحرب بين المنظمة والسوريين ، وهذا مايجرى الأن فى لبنان ، ودخلت سوريا كطرف فى تل الزعتر وقضت على الفلسطينيين هناك . وإننى متأكد من أن عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا بأيد ، سوريا يمثل أضعافا مضاعفة من قتلوا بأيد إسرائيلية .

ثم ختم حديثه بهذا الصدد قائلا : هل من المقبول أن ينتظر (٤٠) مليون مصرى حتى يتم الاتفاق بين ياسر عرفات وجورج حبش ؟ على ماذا يريدون ؟ لا . وأستطيع أن أجزم بأن هذا الانتظار يمثل عبثا وتضييعا للوقت ، ويكفى ماتحملناه ، ويجب أن ننهى هذا الموضوع . وتحدثت السيدة كريمة العروسى التى كانت عضوا بالمجلس منذ عام (١٩٦٤) ومن أوائل السيدات اللاتى مارسن العمل البرلمانى فى مصر ،

حيث أشارت إلى سبب رفض بعض العرب لاتفاقيتى كامب ديفيد وقالت : ولنحسب العملية مكسبا وخسارة ، وبالنسبة للعرب – وإنى أسفة – لا أريد أن أقول العرب ؛ لأن مصر هى جزء من الشعوب العربية المحبة للسلام ، والتى يحكم بعضها بعض الحكام ، لا أسميهم الرافضين ولكن أسميهم أعداء السلام ، والشعوب العربية وخاصة شعوب دول المواجهة محبة للسلام ، فهذه الشعوب عندما تجد أن سيناء تحررت والجولان لم تتحرر فسوف ينقض الشعب السورى على رئيسه ويقول له إن الأمر لا يحتمل أن تجلس على كرسيك دون تحرير أرضنا .

ثم قالت : وإننى أعتقد أن هناك بعضا من الحكام العرب يريدون أن تظل القضية العربية دون حل ؛ لأن هذه القضية إذا ماحلت لم يعد لهم مجال للمتاجرة باسمها للحصول على الدعم من الدول العربية ، وإننا نعلم أن هناك بعض القيادات الفلسطينية التى تتاجر باسم قضية فلسطين للحصول على دعم يتاجرون به فى الدول الغربية لحسابهم الخاص .

ثم تعرض العضو إيهاب مقلد لما قدمه العرب أو الدول العربية إلى مصر ؟!

فقال : لقد بالغت الصحافة حقيقة فى هذا الأمر حتى أصبح هناك تساؤل جماهيرى واتهم الحكومة : أين ذهبت كل هذه الأموال التى قدمها لنا العرب ؟

ولقد تقدمت شخصيا بسؤال فى هذا الشأن ، وجاءنى فى الرد عليه بأنه لم تقدم لنا إعلانات بل قدمت قروض سريعة استهلكت وصلت فوائد بعضها إلى ١٨٪ و ١٩٪ ، وطلبنا من الإخوة العرب استثمار أموالهم فى مصر ، ولكن ليس هناك من مجيب والنتيجة أن البعض يثرى والبعض الآخر يصل إلى الحضيض ، وهو ماوصلنا نحن إليه من جراء التلاحم مع الدول العربية .

ثم تساءل بقوله : وماسبب رفض الفلسطينيين ؟ ثم أجاب قائلا :

السبب أن القضية أصبحت بالنسبة للفلسطينين قضية تجارة ، فهناك (١٢٨) منظمة ، لدرجة أن فردا واحدا يطلق على نفسه لفظ منظمة . ولقد شاهدت بنفسى الفلسطينيين فى بعض الدول العربية التى زرتها داخل كباريهات وعلى مستوى عال !، وأمور لايصح أن تقال داخل هذا المجلس ، ومتاجرة فى القضية ، بينما الشعب الفلسطينى الحقيقى يرزح تحت نير الاستعمار سواء فى الضفة الغربية أو فى قطاع

غزة أو داخل إسرائيل نفسها ، وهذا هو الشعب الفلسطيني الحقيقى .

ووجه عبد المنعم الصاوى حديثه إلى المعارضين داخل المجلس حيث قال : إننى أرجو من الإخوة الذين يحرصون على التضامن العربى وعلى الوحدة العربية أن يوجهوا كلامهم إلى هؤلاء : إلى الذين قالوا : إن مبادرة السلام يمكن أن تعالج بطلقة رصاص وإلى الذين قالوا : إننا ندفع (١٠٠٠) مليون دولار حتى نسهم فى التخلص من القيادة المصرية ومن اتفاقات كامب ديفيد .. وإننى واثق من أن هؤلاء لا يمثلون الشعب العربى وإنما هم يمثلون أنظمة شاذة وأنظمة مفروضة على الأمة العربية ، لا تعرف الحرية ولا تعرف حرية الرأى ولا حرية التعبير ، وهى أنظمة تقيم من نفسها وصية على شعوبها بالقهر والقوة والاستبداد .

أما الشعب العربى الحقيقى فهو شعب محب للسلام راغب فى أن يسود السلام فى هذه المنطقة .. إن الكلام الذى يوجه إلى مصر ينبغى ويجب أن يوجه فى المقام الأول إلى الذين يثيرون الأحقاد ، وإلى الذين يسبون نضال الشعب المصرى ويتطاولون على قياداته بالباطل . إلى هؤلاء الذين أقاموا محاكمة يحاكمون بها الشرفاء فى عواصمهم واستخدموا العملاء حتى من مصر نفسها ليوجهوا اتهامات ضد قياداتها ، وأفسحت هذه العواصم مكانا لهؤلاء ليسبوا مصر . وسيناء تلك التى كانت محل إحدى اتفاقيتى كامب ديفيد ومحل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ، فقد كانت محور اهتمام الأعضاء بمجلس الشعب الذين تحدثوا فى اتفاقيتى كامب ديفيد ، وحيث دار حولها نقاش خاص بمناطق منزوعة السلاح والحدود الآمنة بين مصر وإسرائيل ، ومدى السيادة الكاملة أو الناقصة المصرية عليها كأرض وطنيه مصرية ، ومدى القيود التى يراها البعض فى سيناء من خلال اتفاقية كامب ديفيد ومدى الآمال المعلقة على تنميتها .. وماشأن المستوطنات الإسرائيلية التى أقامتها إسرائيل أثناء احتلالها ؟ وكذلك ما مصير المنشأت الأخرى كالمطارات وما وضعها فى حالة السلام . وماذا تعنى سيناء بالنسبة لعودتها إلى مصر ورفع الاحتلال الإسرائيلى عنها ؟ ومدى التوازن العسكرى القائم بها وموقف قوات الطوارئ الدولية عليها ، ومدى ماتحقق بالنسبة لمصر من عودتها ، ومدى ماحققته إسرائيل من مكاسب أثناء احتلالها لسيناء والخسائر التى تلحق بها بعد استرداد مصر لها ، وما موقف ووضع بترول سيناء وما إذا كان ورد بشأنه قيود أم ما شابه ذلك ؟. ومن هنا تعرض لمناقشات الأعضاء .

وكان أول المتحدثين بالنسبة للمحاذير الخاصة بسيناء الدكتور صوفى أبو طالب حيث أشار إلى أن هناك محذورا حله واضح ، وهو المنطقة المنزوعة السلاح ، والتى ترابط فيها قوات الأمم المتحدة ، إلى متى ؟ يجيب أيضا عن تساؤله :

هذه مسألة محسومة فى القانون الدولى ؛ لأن طبيعة هذه القوات أنها قوات مؤقتة لغرض معين ، وبزوال هذا الغرض يزول سبب وجودها . مالغرض من وجودها ؟ يجيب أيضا عن تساؤله قائلا : إن الغرض من وجودها هو بث الثقة فى نفس إسرائيل وفى نفس العالم إلى أننا فى استراتيجيتنا ، وفى المستقبل ، نقبل إسرائيل ، ونقيم معها علاقات جوار ، وأننا تخلينا عن سياسة إلقاء إسرائيل فى البحر ، لبعث هذه الطمأنينة والأمان فى نفوسهم ، توجد قوات الطوارئ الدولية ، إذا مااستقرت الأمور بعدما تقوم إسرائيل بتنفيذ الاتفاقية بالجلاء ، يقينا سيتغير الموقف ، إنما من المستحسن أيضا أن ينص على ذلك فى الاتفاقية النهائية ، مدة محددة لوجود هذه القوات ، ومهمة ووظيفة هذه القوات .

ثم جاء دور فوزى العمدة – أمين عام الاتحاد البرلمانى العربى الأسبق – حيث رأى أنه يجب عدم وضع قيود على استخدام المطارات فى سيناء وأن ينص على حق مصر فى إغلاق هذه المطارات إذا تعارضت مع مصلحة مصر الاقتصادية أو الأمنية ، حيث جاء بالاتفاقية : استخدام المطارات الجوية التى يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط .

وأما فيما يتعلق بمرابطة القوات العسكرية فيرى أن تكون المناطق المنزوعة السلاح مناطق متوازنة العمق مع كلا الجانبين .

كما رأى أنه يجب أن يكون لمصر فى تشكيل قوات الأمم المتحدة رأى ، وأن تختار هذه القوات من الدول الصديقة ، وأن يكون لمصر الحق فى إعادة النظر فى وجود هذه القوات بعد فترة يترك تحديدها للمفاوض المصرى .

ثم أشار إلى منطقة شرم الشيخ ، تلك المنطقة الموجودة بسيناء ، والتى تبعد عن البحر المتوسط بـ (٢٠) كيلو مترا وقريبة من الحدود الدولية ، ووجود قوات من الأمم المتحدة بها لضمان حرية المرور فى مضيق تيران ، وعدم سحبها إلا فى حالة

موافقة مجلس الأمن بالأغلبية المطلقة ، ويرى أن هذا غير واضح سواء بالنسبة لهذه المنطقة أو المناطق الأخرى .

وقد اتفق صبرى القاضى – أحد الضباط الأحرار لثورة يوليو (١٩٥٢) – مع زميله السابق فوزى العمدة من حيث وجوب النص على أن يكون لمصر الحق فى الاختيار من القوات الدولية من الدول الصديقة ، وأن يكون لها حق رفض دخول قوات من أية دولة لا نرتضيها . وأن يكون بقاء القوات الدولية موقوتا بمرحلة معينة وليس دائما .

كما اتفق معه بالنسبة لمطارات سيناء ، وأضاف أنه ليس لهم إلا أن يطلبوا النص على عدم استخدامها للأغراض الحربية .

كما طالب بإخضاع القواعد التى ستبنيها الولايات المتحدة لإسرائيل لنفس القيود ، فيجب ألا نترك القواعد الموجودة فى صحراء النقب دون قيود ، سواء على التسليح أو الاستخدام ، وأن توضع تحت الرقابة بنفس الدرجة التى ستخضع لها مطارات سيناء ، فنحن نريد – كما يقول – تأمين حدودنا مثلما يريدون تأمين حدودهم .

أما العضو إيهاب مقلد فقد أشار إلى أن هذه الاتفاقية قد حققت ضمانات أمن لمصر حيث إن هناك أربعة مطارات ستعود إلى مصر وأعلن أنه فى حديثه مع زميله توفيق عبده إسماعيل قد سأله عن مطار شرم الشيخ فأجاب بأن هذا المطار يمثل قمة الخطورة على مصر ؛ لأن الطائرات الإسرائيلية تستطيع أن تحلق منه فى سماء أسوان خلال (١٢) دقيقة . ولسوف تترك إسرائيل هذا المطار وتنتقل إلى مطار آخر يقام فى صحراء النقب وبذلك تزيد المسافة إلى (٢٠٠) كيلو متر وتحتاج أى طائرة إسرائيلية إلى نصف ساعة لكى تصل إلى أسوان ونصف ساعة أخرى للعودة ومثل هذا الأمر يوضح مدى ماحققته مصر من عمق جديد بتوقيع اتفاقية السلام .

ثم تحدث محمد عبد الحميد رضوان فأشار إلى أن إلزام إسرائيل بقبول مبدأ الانسحاب من الأراضى العربية وتطبيق قرارى مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) وتصويت الكنيست على التخلى عن المستوطنات هو نقطة بداية لتغيير جوهرى ، وأساس هام من أسس الاستراتيجية الإسرائيلية فى المنطقة ، وهى التى تقوم دائما

على التوسع المستمر على حساب باق الأراضى العربية تحقيقا للأمن ولأحلام إسرائيل الكبرى .

وفى هذا الاتجاه يتحدث ألبرت برسوم تفصيلا حيث يروى قائلا :

إن مطامع إسرائيل فى سيناء بالذات ترجع إلى منتصف القرن الماضى قبل حركة « هرتزل » وكانت أول حادثة رسمية يذكرها التاريخ فى هذا الصدد قد وقعت سنة (١٨٩٢) وكانت مصر تحت الاحتلال الإنجليزى عندما أرسل الصدر الأعظم من تركيا خطابا يقول فيه إنه إذا كان الخديو عباس الثانى يريد أن يصبح خديو مصر فعليه أن يتنازل عن نصف سيناء تقريبا من رفح شمالا إلى رأس محمد جنوبا ، وهى المنطقة التى ستنسحب منها إسرائيل فى المرحلة الأولى طبقا للاتفاقيات المعروضة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة شهور .. ونود أن يتحقق ذلك فورا .

وتمسك الشعب المصرى بأن يصبح خديو مصر بغير فرمان من تركيا إلا إذا وصل خطاب منها يصحح الفرمان السابق ويؤكد أن حدود مصر من جهة سيناء تبدأ من رفح شمالا إلى غرب العقبة مباشرة جنوبا . وقد انتهى الأمر بورود هذا الخطاب فعلا ، ومعى نصه وإن كان المقام لايتسع لتلاوته .

ويقول التاريخ إنه فى سنة (١٩٠٣) فإن « هيرتزل » بعد مؤتمر (١٨٩٨) فى « بال » قد سعى سعيا جاهدا ، لأن يأخذ سيناء وجعلها وطنا قوميا لليهود . وقد نشط اليهود فى التأثير على إنجلترا ، وذكروا أن فى إنجلترا مشكلة عمال ، حيث إن العمال الإنجليز ثائرون ؛ ذلك أنه يوجد عدد كبير من المهاجرين اليهود يأتون إليهم ويأخذون أجورا مخفضة ، ولذلك فإنه من الأفضل ترحيلهم إلى مكان بعيد عن بلادكم ، وأن أفضل مكان لذلك سيناء ، ولكنهم أدركوا أنه ليس من السهولة الحصول على سيناء على الفور .

ولذلك حاولوا فى بداية الأمر أن يعطوا قبرص لهم ، ثم بعد ذلك تحدث عملية مقايضة مع الباب العالى بين قبرص وسيناء ، بحيث يأخذ اليهود سيناء فى مقابل أن تأخذ تركيا قبرص . ولايزال أثر هذه المشكلة موجودا فى قبرص حتى الآن فى الجزء الذى يخضع للحكم التركى . وبعد فترة وجيزة وحتى يكون الوضع أكثر صراحة فقد جاءت بعثة من ستة أعضاء — ومعى أسماء أعضاء هذه اللجنة — لعمل بحث

مستفيض سبق نشره فى مجلة السياسة الدولية عن هذا الجزء ، وزاروا سيناء ، وكان معهم بعض الإنجليز ، ووقفت بجانبهم الحكومة الإنجليزية ؛ لأنها تريد إعطاء سيناء للاستعمار ، وقد استخدم تعبير (استعمار إسرائيلى) كما هو مذكور فى بند من بنود هذا المشروع الذى يقضى بأن تمنح الحكومة المصرية الدكتور هيرتزل ، أو الشركة التى يؤسسها ، حق احتلال الأراضى الكائنة شرق قناة السويس واستعمارها ، يحدها من الشمال البحر ومن الشرق الحدود العثمانية التى تكون معترفا بها بلا نزاع ، وهى واضحة تماما ، ولكنهم استخدموا كلمتى استعمار واستيطان بعد جهاد وجهد .

وقد رفضت الحكومة المصرية هذا فى خطاب منها إلى مندوب هيرتزل ؛ لأنه كان قد كلف مندوبا للتفاوض مع مصر باسم اللجنة ، وقد ذهبت هذه اللجنة إلى سيناء ومكثت بها عدة أسابيع لاستكشافها لتكون وطنا قوميا لإسرائيل حتى تزحف منه شرقا إلى الفرات وغربا إلى النيل ، وهذا الخطاب مؤرخ فى القاهرة فى (٢٢ فبراير ١٩٠٣) وتضمن أن حكومة حضرة صاحب السمو الخديو أخذت علما باقتراحاتهم بشأن الحصول على امتياز إنشاء شركة تقوم باستيطان اليهود فى شبه جزيرة سيناء ، إلا أن الحكومة المصرية لا تستطيع وفقا للفرامانات الشاهانية لأى سبب أو مبرر التنازل عن جزء من الحقوق المتعلقة بالسيادة ؛ ولذا فإنه يجب أن تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمى إلى الحصول على اتفاقات من هذا النوع .

ثم استدرك ألبرت برسوم عن واقع سيناء أثناء كامب ديفيد فقال :

إننى أورد لحضراتكم لتعرفوا جسامة الكسب بالغاء المستوطنات فى سيناء تعدادا بسيطا جدا فى سنة (١٩٦٧) : مستعمرة ناحال ، أى شباب الطلائع المقاتل ، ويمثلون العساكر المدربين على الزراعة ، مستعمرة ناحال يام على الشاطىء الشمالى لسيناء ، فى سنة (١٩٦٨) ناحال سيناء فى القسم الشمالى من سيناء على الطريق بين العريش والإسماعيلية ، حزام صناعى يضم مصانع للتعليب والأسماك وزيت الخروع ، فى سنة (١٩٦٩) أعلنت إسرائيل عن إقامة خمس مدن سياحية قرب شرم الشيخ التى اتسعت جدا ، وقرب ديرسانت كاترين ، وفى سنة (١٩٧١) أعلن وزير الإسكان الإسرائيلى أن هناك مدينة جارية إقامتها فى ضواحى شرم الشيخ وأن مئات المساكن بالمستوطنات ستخصص للعسكريين ، وأطلق على المنطقة اسم يوفيرا ، وكان مخططا لها لتسع مع المستقبل خمسين ألفا وفى سنة (١٩٧٢) كتبت

صحيفة ها أرتس الإسرائيلية أنه تمت الموافقة على إقامة مدينة كبرى على الشاطىء الشمالى من سيناء بها مطار دولى وميناء أطلق عليه ياميت وهذه أخطر المستعمرات التى يطلقون عليها اسم خبة إسرائيل أو خبة الشرق ، حيث إنها أنشئت على الطريقة الأمريكية على أحدث صيحة فهى تضم فيلات وحدائق .. الخ . كان مخططا لها أن تكون أكبر مستعمرة فى سيناء بل أكبر مدينة بها .

واحتسبت تكلفتها فى تقديرهم بملايين الليرات وتتسع فى عام (١٩٧٧) – العام الذى كان مخططا لها فيه – بحيث تستوعب الآلاف ، وكتبت نفس الصحيفة عن النية لإقامة خمس مستوطنات على ساحل سيناء ومستعمرة باسم ناحال كفاردروم قرب دير البلح – وتوجد لدى خريطة لسيناء موضح بها هذه المستعمرات وأربع كيبوتزات شبه عسكرية .

ثم اختتم حديثه قائلا :

أريد أن أذكر لحضراتكم تقرير بعض الصحفيين الأجانب قبل مبادرة الرئيس وبعدها ، وقبل اتفاقيات كامب ديفيد . فالصحف الفرنسية نقلت عن المصادر الإسرائيلية أن الإسرائيلين يعتمدون نحو ألف مليون دولار من المعونات لإنشاء المستعمرات الجديدة بعد سنة (١٩٧٨) لتهجير اليهود ، وكتب فى هذا مندوب مجلة « تايم » : إن صحراء سيناء ومساحتها (٣٤) ألف ميل مربع لم تعد رمالا ووديانا وجبالا ، إن ماتقيمه إسرائيل هناك يعطى صورة عن أنها لن تتخلى عما أقامته فى سيناء – (١٧) مستعمرة بالقرب من رفح والعريش ، وماتقيمه بالقرب من ممر الجدى ، وتساءل صحفى أمريكى يدعى رونالد نيف : هل من المعقول أن تتخلى إسرائيل عن كل ذلك ؟ وشاركه فى هذا التساؤل صحفى آخر اسمه تيرنى سميث وهانحن أولاء نرى أن غير المعقول أصبح معقولا ، ستزال هذه المستعمرات جميعا ، ستتحرر سيناء ، ستعود بحكمة السادات لمصر .

وبالنسبة للمشكلة الفلسطينية ومايخصها فى الجزء الثانى من معاهدة أو اتفاقات كامب ديفيد وماعرف بالحكم الذاتى للفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة فإن جميع الأعضاء الخمسة والعشرين الذين تحدثوا فى الكنيست قد خصصوا مساحات كبيرة من أحاديثهم حول هذا الموضوع ، منهم من رفض هذا الحكم الذاتى لدواعى الأمن

الإسرائيلي الاستراتيجى ، وأحيانا كان الرفض لعدم عدالة الحكم الذاتى وعدم تحقيق الاستقلال والحرية للفلسطينيين أنفسهم مع وجود قوات للدفاع الإسرائيلي هناك ومنهم من أبدى تأييده لهذا الحكم الذاتى مع تحفظات عديدة .

وسنعرض لأبرز وأهم ماجاء على لسان الأعضاء لنرى إلى أى مدى يفكر ممثلو المجتمع الإسرائيلي فى هذه المشكلة وفى هذا الأمر حيث إن القضية مازالت معلقة و لم تحل حتى الأن .. بل إن هذه القضية لها من الظلال الأخرى التى ستكون أساسى لبعض التفسيرات التى سنعرضها فى نهاية هذا الكتاب أو هذه الدراسة التاريخية .

وستكون البداية كما عرضها مناحيم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي فى بيانه أمام الكنيست ، حيث أعلن قائلا إن أساس الاتفاق . اتفاق الاطار الخاص بيهودا والسامرة — الضفة الغربية وغزة — هو مشروع الحكم الذاتى مثلما اقترحناه فى ديسمبر من العام الماضى . وهذه هى المقترحات : خروج الحكم العسكرى بما فى ذلك إدارته المدنية . يختار السكان العرب من أنفسهم مجلسا إداريا . لا نتدخل نحن فى إدارة شئونهم اليومية . أما من ناحية أمننا القومى فأهم شيء هو بقاء جيش الدفاع الإسرائيلي فى يهودا والسامرة — الضفة الغربية وغزة — ثم أوضح قائلا :

وعندما تقوم القوات المسلحة الإسرائيلية بالانسحاب فإننا نقوم بإعادة نشر القوات المتبقية وتوزيعها على نقط أمنية يتم تحديدها . وهم فقط الذين سيحرسون أمننا القومى . وسيبقى جيشنا إلى مابعد الفترة الانتقالية والمحددة زمنيا بخمس سنوات . وهذا هو التغيير الأساسى الذى طرأ على مائدة البحث منذ السنتين الأخيرتين وحتى يومنا هذا .

ثم استدرك بعد مقاطعة عدة مرات قائلا : و لم نترك ذرة شك واحدة ، وأعلنا أنه بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية سوف تثار مشكلة السيادة ، وسوف نطالب بحقنا فى السيادة على الضفة الغربية وغزة ، وإذا تم اتفاق بناء على مطالب مضادة ، حسنا . وإذن لن يتم التوصل إلى اتفاق ، وبناء على ذلك استمرار الحكم الذاتى وأمن إسرائيل . .

وهنا قاطعه النائب توفيق طوبى وعضو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وصاح فيه قائلا وتسمون هذا سلاما ؟ سلطة الاحتلال تسلب حقوق الشعب العربى

الفلسطيني باستمرار وتسمون هذا سلاما ؟!

فرد عليه مناحيم بيجين بقوله : ياسيد توفيق طوبى ، لقد قرأت الكثير من مقالات « برافدا » السوفيتية ، فلماذا أسمع كلامك إذن ؟ فهنا يرن صدى صوت موسكو ، وأنت لاتلزمنى ، وإننى أعرف موقفك .

وكان هذا الرد فيه شيء من التعالى والمكابرة من جانب رئيس الوزراء بالنسبة لهذا العضو ، وأيضا يبدو بالتلميح أنه يردد أنه عميل سوفيتى وليس هنا مكانه أو لا يسمع له رأى . بل إنه فقد أهليته كنائب فى رقابة الحكومة ممثلة فى رئيس الوزراء الإسرائيلى ، وخاصة عندما يقول له هذا الأخير : أنت لا تلزمنى .

وأعتقد أن هذا الموقف مشابه بالنسبة لما دار فى بعض مناقشات مجلس الشعب المصرى ، عندما كانت بعض عناصر الحكومة تتهم أحد الأعضاء أو غيره بأنه يردد صوت موسكو أيضا ، وبالتالى فقد أهلية الرأى . .

ويعود رئيس الوزراء الإسرائيلى ليركز على ماأسماه بأنه منع فى هذا الاتفاق فى مقابل الاقتراحات السابقة التى طرحت عليه ومعاونيه .. وهذا المنع شمل النقاط الآتية :

أولا : لا ولن يكون هناك أى استفتاء فى يهودا والسامرة — الضفة الغربية وغزة — ولقد كان لزاما علينا — كما أعلن — أن نذكر أصدقاءنا فى المؤتمر بأن منير تسهاجنى كتب فى مذكراته أنهم فى العشرينيات اقترحوا على أرتر جيمس بلفور إجراء استفتاء شعبى حول أرض إسرائيل ورد وزير الخارجية البريطانى حينئذ بقوله : إذا ماتم إجراء استفتاء شعبى حول أرض — إسرائيل فمن العدل أن يشارك فيه كل اليهود فى أنحاء العالم وسقط هذا الاقتراح وسيمنح التصديق لمن يختارهم السكان .

ثانيا : لم ولن تكون هناك دولة فلسطينية بأى حال .

وهنا يقاطعه النائب توفيق زياد — عضو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ويقول له : هذا لا يخصكم وإنما يخص الشعب العربى الفلسطينى .

ثم يلتقط المقاطعة أيضا النائب مائير فيلنر عضو ذات الجبهة أيضا ويقول :

إذا لم تكن هناك دولة فلسطينية فهذا يعنى أن كل الكلام عن السلام كلام خال من المضمون . كلام زائف .

ويعود خيط المقاطعة للنائب توفيق زياد مرة أخرى حيث يستدرك بقوله :

ستكون هناك دولة فلسطينية فى هذه المنطقة وسيكون ذلك وفق إرادة الشعب العربى الفلسطينى ، ومثلما كانت دولة إسرائيل ستكون هناك أيضا دولة فلسطينية . وهذا الأمر ليس معلقا بكم وإنما هو معلق بكفاح ونضال الشعب العربى الفلسطينى . إنه مرتبط بالتطور التاريخى وليس بكم .

ثم يسارع النائب مائير فيلنر فى التقاط خيط حديث زميله السابق موجها حديثه لرئيس الوزراء متسائلا بقوله : هل يمكن صنع سلام بدون دولة إسرائيل ؟ مثلما من غير الممكن صنع سلام على أساس تصفية إسرائيل فمن غير الممكن أيضا صنع سلام عن طريق تصفية حقوق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

وقد تدخل رئيس الكنيست عدة مرات حتى يتمكن رئيس الوزراء من مواصلة حديثه الذى عاد إليه بقوله : ثالثا منظمة القتلة المسماة . .

وعندئذ قاطعه النواب توفيق زياد ومائير فيلنر صائحين بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى زعيمة وقائدة والممثلة الشرعية للشعب العربى الفلسطينى .

ثم عاد رئيس الوزراء الإسرائيلى يواصل حديثه مصمما على اصطلاح منظمة القتلة المسماة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أعلن أنها ليست عنصرا فى المفاوضات ولن تكون ، وقد استمعنا من رئيس الوريات المتحدة إلى المقارنة السليمة بين هذه المنظمة والمنظمة النازية . لأن هذه المنظمة لاتنوى فقط تدمير دولة إسرائيل – الهدف الذى لن تناله على الإطلاق – ولكن أيضا جعلت من السكان المدنيين هدفا وحيدا لهجماتها . وفى النهاية جاء الانتقام وتدور الآن معارك دموية بين أقسام أو فرق هذه المنظمة ، وأنتم تعرفون جيدا ماحدث أخيرا فى بيروت . خذوا الدرس منه واحذروا أيها السادة أنتم أيضا يمكن أن تكونوا ذات يوم ضحايا لهذه المنظمة .

وقاطعه مرة أخرى مائير فيلنر بقوله : لقد استمع الوفد البرلمانى للكنيست فى المؤتمر البرلمانى . استمع من ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى موافقتها على السلام مع إسرائيل على أساس إقامة دولة فلسطينية فى الضفة وقطاع غزة .

ثم وجه النائب موشيه شاحال بحزب المعراخ سؤالا لرئيس الوزراء قائلا :

أرجو من رئيس الوزراء أن يوضح مانسبته إليه جريدة النيوزويك اليوم حول استعداده للقاء ومفاوضة رجال منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما اختيروا .

فرد عليه رئيس الوزراء نافيا ذلك بالقطع ، واستدرك فى رده قائلا : ولقد سئلت هذا السؤال : ما موقفكم إذا ماتم اختيار أحد المتعاطفين مع منظمة التحرير الفلسطينية فى المجلس الإدارى تحت نظام الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ؟

فقلت : فلينتخب . ليختاروه وعندئذ سنقول له : إذا تصرفت كما ينبغى وحسب الأصول ستجلس فى هذه اللجنة ولكن لا تتصور مجرد المساس بأى شىء فى إسرائيل ، ولا تتخيل الإخلال بالنظام . وكانت هذه إجابتى وأنا مصر عليها .

ويقول شمعون بيرس زعيم المعارضة فى الكنيست وزعيم حزب المعراخ بأن مشروع الحكم الذاتى لم يأت بدلا من القرار (٢٤٢) بل أتى مضافا إليه ، وأن مبادئ (٢٤٢) ستطبق على كل المناطق ، وأن لجنة مشتركة من الأردن وإسرائيل والممثلين المختارين للمناطق سوف تضطر لأن تحدد بناء على (٢٤٢) رسم الحدود وطبيعة حاجات الأمن . كما ستضطر أيضا لرسم الحدود مع ترتيبات الأمن . فالحكم الذاتى قد أصبح مشروعا زمنيا ، ولن يكون اتفاقا جزئيا دائما بل اتفاقا أمنيا زائلا . ووفقا لهذا الاتفاق سوف يلغى الحكم العسكرى ، وسيمنح السكان حق الحكم الذاتى ، ألا يمكن تسمية ذلك بالدولة الفلسطينية ؟! ألا إنه تلاعب بالألفاظ وسيكون لها كل صلاحيات الحكم الذاتى بلا استثناء فيما عدا وجود جيش الدفاع الإسرائيلى وهذا الوجود محدد بفترة زمنية .

ثم قال : صحيح أنه وفقا لمبادىء اتفاق الإطار – ما أهمية الاستفتاء وأنه تلاعب بالألفاظ – سوف يحدد وفقا لإرادة ممثليهما مستقبل يهودا والسامرة – الضفة الغربية وغزة – وستكون الصلاحية الأخيرة التى تصدق على ماسيكون عليه مستقبل الضفة الغربية وغزة . ولا أرى أن هذه الإدارة ستتوسل أن يبقى جيش الدفاع الإسرائيلى فى المناطق فى نهاية السنوات الخمس . فستكون هذه إدارة ذاتية منتخبة ولها الشرطة

الخاصة بها . وإننى لا أتوقع أن تستعطف هذه الإدارة بقاء جيش الدفاع الإسرائيلى فى المناطق ، كما لا أتوقع أن تعلن بأنها تفضل الارتباط بإسرائيل على تقرير المصير . لكن المهم أن حكومة إسرائيل هذه أعلنت موافقتها مسبقا اليوم وعلانية على أنه يجب أن تتضمن نتائج المفاوضات اعترافا بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة « وبذلك انتهى النقاش التاريخى بيننا ، اعترفنا بوجود شعب فلسطين وليس من الصعب تخمين ما الحقوق المشروعة لشعب يمثل أغلبية ساحقة فوق الأرض التى يعيش عليها .

ثم استدرك بقوله : وفى هذا النقاش كان لحزب العمل موقفه . لقد نادينا بضرورة الوصول إلى حل ، وقلنا إن هناك مشكلة فلسطينية ونحن لانتجاهلها ، ونادينا بضرورة حل مشكلة الفلسطينيين فى إطار أردنى – فلسطينى وحذرنا هذه الحكومة من أن البديل لاقتراحنا هو كيان فلسطينى .

وأن هذا المشروع لايمكن أن يجد استحسانا فى القلب ، ولقد اضطرت إسرائيل لقبوله ، ومن الأفضل لهذه الحكومة أن تعلن ذلك صراحة – لأن البديل كان – فشل مؤتمر كامب ديفيد وهو الفشل الذى عارضته .. الفشل الذى كان سيؤدى لعزلة إسرائيل ، وكان هذا الفشل سيضر بالولايات المتحدة وبعلاقاتنا معها ، وأن هذا الفشل كان سيضر بالسادات أول زعيم عربى جاء يتحدث معنا عن السلام بقلب مفتوح ، وأن الفشل كان سيعرض احتمالات السلام فى هذا الجيل للخطر وربما لأجيال قادمة أيضا .

ثم أوضح قائلا : والعبء المتوقع كبير ؛ لأنه إذا انضمت الأردن للمفاوضات فمن الواضح أنها ستبدأ فى ظروف جديدة ، وإذا لم ينضم الأردن ودخلت مصر فسوف تتشدد بالنسبة للجزء المصرى دون أن تخف علينا بالنسبة للجزء الأردنى ، وإذا لم تشارك هذه وتلك فسيتبلور الكيان الفلسطينى . ولكن إذا لم يحدث شىء فسوف تبقى المشكلة مفتوحة ينشغل بها العالم وتعوق السلام وتلزم الولايات المتحدة وتدعم جبهة الرفض ، وربما أيضا تؤدى إلى مؤتمر جنيف جديد مثلما قال بالأمس مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى ، وإذا جاءت سوريا فى أعقاب مصر تطالب بتطبيق مثال سيناء على هضبة الجولان . وإذا لم تنضم سوريا فسوف تبحث

جبهة الرفض عن طرق للتعبير عن عدم ارتياحها ، ومن المؤكد أن ذلك سيكون بالإرهاب والتهديد .

موشيه أرنس من كتلة الليكود يرى أنه فى مشروع السلام الأساسى تنازلنا عن الكثير وربما أكثر من اللازم . وافقنا على الانسحاب إلى المواقع التى بدت لنا كخط أخير فى سيناء ويهودا والسامرة (الضفة الغربية وغزة) .

وإن هذه التنازلات عبر تلك المواقع مثلما تنص اتفاقات كامب ديفيد تعرضنا لمخاطر غير محتملة وتدعو للحرب فى المستقبل بدلا من تمهيد الطريق للسلام وأنا أعارضها .

موشيه شامير – قطب من أقطاب كتلة الليكود – حيث قال متسائلا : كيف وافق الوفد الإسرائيلى على مسألة الحقوق المشروعة لعرب أرض إسرائيل الفلسطينيين . لقد تصدينا لذلك وفجأة قبلناه وسمعنا عن الحقوق المشروعة التى نعارضها حتى الآن بكل قوة ، وسيأتى اليوم الذى نقول فيه هناك أيضا حقوق غير مشروعة .

ثم قال : كانت هناك فترة شهدت نضالا كبيرا من الليكود ضد « حركة السلام الآن » وكان أن أصدر أصحاب الأعمال بيانا ونشر الليكود بيانا فى يوليو (١٩٧٨) جاء فيه « مشروع السلام المصرى » وأصحاب الأعمال فى « السلام الآن » جاء فى البند الرابع من مشروع السلام المصرى : على إسرائيل أن تنسحب من الضفةالغربية ، أى يهودا والسامرة بما فى ذلك القدس ومن غزة ، ويشمل الانسحاب الإسرائيلى المستوطنات التى أقيمت فى « المناطق المحتلة » ونحن نسأل أصحاب الأعمال ومديرى العموم المحترمين الذين وقعوا على منشور « السلام الآن » هل أنتم مستعدون لعمل سلام الآن على أساس هذه الشروط ؟ إذا كانت الإجابة بنعم فقولوها ليعرف الشعب ، وإذا كانت الإجابة بلا فقولوها لتعرف مصر ولا تضللوا شعب إسرائيل .

وأما حيكاه جروسمان بحزب المعراخ فقد وجهت حديثها لرئيس الوزراء حيث قالت :

تخلص من تلميع لغتك . فهم الشعب الفلسطينى وليسوا عرب أرض إسرائيل ، وهى الحقوق المشروعة ولا تخجل من أجل المحاولة من التنصل من التزاماتك ؟

وفى النقاش بينك وبين الرئيس كارتر . فهل التزمت بتجميد المستوطنات لثلاثة

أشهر من المفاوضات مع مصر أم لخمس سنوات وطوال الفترة الانتقالية للحكم الذاتى ، مثلما أعلن رئيس الولايات المتحدة أمام الشعب وأمام العالم فى وجودك ؟ من كل التغيرات التى سمعتها أرى أن أية مفاوضات مع سكان الضفة ومصر والأردن ، لا يمكن أن تجرى فى ظل مستوطنات جديدة ، وهناك صلة سياسية بين جزأى الاتفاق ولاداعى لإخفائها .

فعندما أتيت بمشروع الحكم الذاتى فى يهودا والسامرة كمشروع لحل المشكلة الفلسطينية بالإضافة لسيادة إسرائيلية انتقدناك بشدة ، وقلنا بحق الحل الوسط الإقليمى وقلنا : إنك أتيت بمشروع للهروب فى الضفة ، مشروع خطر مع وهم بحكم مليون عربى إلى الأبد . وكل ذلك فى مقابل تنازلات فى سيناء . وقلت أنا بأن الحكم الذاتى فى الضفة كمرحلة انتقالية إلى أن يحين وقت المفاوضات أمر معقول ومقبول ، ولكن كمرحلة انتقالية فقط . وقد وصلت أنت مع الرئيس كارتر إلى صيغة الحكم الذاتى كمرحلة انتقالية وفى النهاية وصلتم إلى حائط صلد .. وطوال حياتكم سعيتم إلى وثن نعبده ، وسعينا نحن إلى حدود يمكن الدفاع عنها وفى مقابل شعار السيادة الذى ترفعه نادينا نحن بضرورة تعديل الحدود لحاجات الأمن . إننا نعتقد بأنه لا يمكننا ولا نريد حكم مليون عربى .

ثم استدركت قائلة : إننا نسير على حبل دقيق فى موضوع الأردن والفلسطينيين ، ويمكننى أن أشير بالإيجاب إلى أن صياغات كامب ديفيد مثل إشراك الفلسطينيين فى تحديد وتقرير مصيرهم ليست أمورا هامة . ولا يهمنا التأكيد بأننا نسير فى طريق الاتفاق المنفرد مع مصر . إننا لانريد سيادة إسرائيلية على الضفة الغربية ، ولكننا لا نريد أيضا دولة فلسطينية منفصلة . وإننا نعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يمارسوا حقهم فى تقرير المصير من خلال صلة مع الأردن لكن فى النهاية سوف يقرر الفلسطينيون أنفسهم موقفهم . إننا نريد تعديلات فى الحدود لحاجة الأمن ، حدود آمنة لا حدود الوعد ، ونريد حقوقا للفلسطينيين لكن لانريد دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقال بنيامين هاليفى بالحركة الديمقراطية : إن اتفاق الإطار تتضمن تنازلات ضخمة فى الضفة الغربية وغزة فلأول مرة نعترف « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة » ونلتزم بالتفاوض مع مصر والأردن وممثلى الشعب

الفلسطينى حول حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، وأخشى ماأخشاه ألا تفيدنا الترجمة العبرية (عرب أرض إسرائيل) كثيرا فى هذا الموضوع ، وسوف تقوم هذه المفاوضات على كل أحكام ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ، وبذلك لن نأخذ على عاتقنا المبدأ المشكوك فيه والمذكور فى مقدمة هذا القرار والخاص بعدم قبول الحصول على المناطق عن طريق الحرب ، وحسب حكم المحكمة الدولية لا يتضمن قرار مجلس الأمن بأحكامه ومبادئه ماجاء فى مقدمة القرار .

وثمة حكم آخر يحدد أنه سوف تتخذ كل الخطوات المطلوبة ، وسوف تعمل كافة التسويات لضمان أمن إسرائيل وجاراتها طوال الفترة الانتقالية . وبعدها . فقد خصص هذا الحكم تمكين بقاء قوات جيش الدفاع الإسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة بعد فترة السنوات الخمس الانتقالية ، وبعد تحديد الوضع النهائى لهذه المناطق .

أما أبا إيبان وزير الخارجية الأسبق وعضو حزب المعراخ المعارض فقد أشار إلى أن هناك فجوة بين البلاغة والواقع متطرفة للغاية . وقال :

لقد كان من المحظور قول اتفاق مرحلى أو فترة انتقالية . وكان من المحظور الإشارة إلى أكثر من صلاحية إدارة لعرب أرض إسرائيل للعرب الفلسطينيين ، أو الإشارة إلى إمكان حسم غير إسرائيلى يتعلق بالسيادة على الضفة الغربية . وجميل أن يحدث تطور فى الموقف ، وأنا شخصيا أفضل المواقف الجديدة عن المواقف السابقة . لكن تبقى مشكلة السيادة . ويجب على حكومة إسرائيل أن تكون واضحة وصريحة ولا تخفى الحقيقة التى ابتعدت عن دعوى السيادة على الضفة وهى الدعوة التى دخلت لأول مرة فى السياسة الرسمية لإسرائيل بعد مجىء أنور السادات . فلقد كان رد فعل الحكومة عند مجىء السادات هو المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وحكاية هذا المطلب صحيحة كلاما فقط . لكن ما احتمالات طلب السيادة الإسرائيلية بعد خمس سنوات بعد انسحاب الإدارة العسكرية وبعد انسحاب الإدارة المدنية الخاضعة للإدارة العسكرية وبعد انسحاب قوات جيش الدفاع الإسرائيلى ، وإعادة توزيع القوات الباقية على مناطق أمنية محددة وبعد الوضع المسمى SELFGOVERNMENT بالإنجليزية لتهدئة العالم العربى والمسمى « إدارة ذاتية » بالعبرية لتهدئة كتلة الليكود ؟

وهذا التعبير هو الحكم الذاتى ، وإذا كان هناك قاموس يترجم هذه الكلمات

بغير الحكم الذاتى فلماذا لانشتريه ؟ ومع ذلك فأنتم تترجمونه بالإدارة الذاتية ، وهذا تزييف ، وهذه ليست ترجمة ، وأنا لا أعارض التنازلات وإنما أعارض الميل لإخفاء الحقيقة وتشويهها .

وعندما قوطع من بعض الأعضاء ورئيس الوزراء واصل حديثه قائلا :

أنا مصر على رأيى ؛ لأن من يعرض التنازل عن معظم مناطق الضفة وقطاع غزة سوف يتنازل رغما عنه عن كل المناطق على مراحل تبدأ بالإدارة الذاتية وتنتهى بالاستقلال ، وذلك دون اعتبار لحدود أمنة معترف بها لإسرائيل . فإن مسألة الضفة الغربية لم تحسم بعد لابيننا وبين الشعب الفلسطينى ولابيننا وبين مصر ولابيننا وبين الولايات المتحدة ولابيننا وبين أنفسنا .

ثم أشار زيدان عطش – بحركة التغيير والمبادرة – إلى مستقبل الضفة الغربية بعد فترة الحكم الذاتى المقترحة بأن هناك مخاوف من بديلين خطيرين . وأولهما الخطر الديموغرافى وآثاره على دولة إسرائيل وشكليها الديمقراطى والديموغرافى وثانيهما إدخال العنصر الروسى كجار غير مرغوب فيه سواء لنا أو للمملكة الأردنية . ولذلك طالب بأن تكون كل الاتفاقات واضحة ومفهومة لكيلا نغالط أنفسنا أو نغالط الآخرين . .

ثم ناشد زعماء الضفة الغربية باللغة العربية بألا يسيروا وراء أولئك الذين يستخدمون العنف والقتل وألا يطلبوا منهم تمثيلهم بل يبادروا بالاتصال بعناصر السلام من واقع المسئولية تجاههم وتجاه الشعب الذى يسكن الضفة الغربية وقطاع غزة .

وتحدث نائب الوزيرى . أريدور حيث قال : إن اتفاق الإطار لا يحل تجسيد حقنا على أرض إسرائيل المتمثل فى الاستيطان فوق كل جزء من هذه الأرض سواء على أراض عامة أو على أراض خاصة . إذا لم نقم مستوطنات يهودية كثيرة فى الضفة الغربية وغزة فلن تكون لنا . إن السياسة لاتتحمل الفراغ فإذا لم يستطع اليهود الحضور ، وإذا لم يأت الكثير منهم فى الضفة وغزة فلن تكون لنا أبدا ولن يمكنهم الحضور عندئذ . وهذا هو الخطر المحدق بنا حتى الآن وفى المستقبل البعيد ، وربما القريب أيضا ، وهو تقسيم أرض إسرائيل ، فهذا التقسيم لن يكون تقسيما عن طريق الانضمام للأردن ، ولن يكون تقسيما عن طريق إقامة دولة فلسطينية بل تقسيم الحكم وتقسيم القضاء وتقسيم السكان . هذا هو الخطر . وبعد ذلك من يدرى فمن الممكن

أن يؤدى هذا التقسيم إلى تقسيم المنطقة وربما أيضا تقسيم السلام ، وهذا هو الخطرالمحدق بنا . فالحكم الإدارى سواء لم يكن ذا سيادة أو لم يكن دولة فهو يمكنه أن يكون حكما أجنبيا .

وقبل أن تتحدد صلاحيات الحكم الذاتى من سيكون المشرع فى مناطق الضفة وغزة ؟ ستكون هذه سلطة إدارية لكن لابد من مشرع يسن القوانين .

وإذا كانت هناك قوانين أردنية فسيضطر شخص ما لتغيير القوانين هناك ، فمن الذى سيوقع على المواثيق الدولية المدنية مثل مواثيق خطوط الطيران الدولية ؟ من سيكون صاحب أراضى الدولة هناك ؟ من الذى سيقدم الخدمات الجماهيرية للمستوطنين ؟ من سيكون المسئول عن المواصلات إلى أماكن استيطاننا ؟ من الذى سيقرر الخدمات الصحية للمستوطنين ؟ وفوق هذا كله من الذى سيقرر من يقرر ؟

ويرى جاد يعقوبى بحزب المعراخ بأن هناك مخاطر وتطورات من شأنها أن تصبح تحديات لإسرائيل . ومن هذه الناحية فهذا قرار شخصى وقومى مأساوى بين احتمال السلام وبين الانسحاب إلى خطوط عام (١٩٦٧) وانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلى وإزالة المستوطنات والمستوطنين وخلق نواة لدولة فلسطينية مستقلة بيننا وبين الأردن . وقد كان هناك اتفاق قومى عام فى هذين المجالين يعارض الانسحاب إلى حدود (١٩٦٧) وإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة وغزة إلى أن عاد الوفد من كامب ديفيد ومعه الاتفاق الذى أمامنا .

وأنا لا أستطيع للأسف مشاركة رئيس الوزراء فى تقديراته وافتراضاته وأوهامه ؛ لأنه حسب رأيى – كما يقول عضو الكنيست – من الوهم أن نعتقد بأنه بعد تسليم صلاحيات السلطة للمجلس المنتخب من سكان الضفة وغزة يستطيع هذا المجلس سواء بالتهديد العسكرى أو بأى أسلوب آخر منع إقامة حكم مستقل كامل أى حكومة منتخبه فى هذه المناطق . ألا يؤدى هذا الأمر بالضرورة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ؟ فإن المضمون ، هو الأساس وليس الصياغة : والسيادة ليست سوى صلاحيته سلطة قانونية على أرض معينة . إنها ليست كلمة غير محددة وهى تمثل المضمون . وهذا هو المضمون فأى سيادة هذه التى ستتحدد بعد خمس سنوات بعد تسليم صلاحيات السلطة لمؤسسات الحكم الذاتى ؟ عندئذ ستكون السيادة بالفعل فى أيدى الحكم الذاتى المنتخب سواء من ناحية صلاحية فى المنطقة أو من ناحية

صلاحيته إزاء السكان ، فهل سيكون هناك من يتخيل سواء فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا أو فى الأمم المتحدة حمل هذه الصلاحية من جديد ، ونقلها بعد هذه السنوات الخمس ؟ هل هناك من يتصور تهديد جمهور الناخبين والمنتخبين بقوة الدبابات لكى يزيلوا أو يتنازلوا عن الصلاحيات التى اكتسبوها بقوة انتخابات سياسية حقيقية ومباشرة ؟

ثم يتوجه النائب جاد يعقوبى عضو حزب المعارضة المعراخ بحديثه لرئيس الوزراء حيث صاح فيه قائلا : أنت نفسك قلت إننا لو كنا نحن الذين نقدم مثل هذا الاتفاق للكنيست لكانت كلمة عضو الكنيست موشيه شامير تساوى صفرا أمام خطاب عضو الكنيست مناحيم بيجين الذى بالتأكيد سيدعو الشعب للخروج فى مظاهرات تجوب الشوارع وعمل كل شىء وأى شىء لمنع مثل هذا الاتفاق . وإذا كان هناك من يشك فى كلامى هذا فأرجوه أن يراجع كلمة عضو الكنيست بيجين بعد أن قبلت حكومة إسرائيل فى عام (١٩٧٠ قرار ٢٤٢) ودعوته لليكود بالانسحاب من حكومة التكتل التى كانت قائمة حتى ذلك الوقت . ولماذا ؟ بسبب تبنى الحكومة لقرار هو اليوم أساس سياسة الحكومة برئاسته . ويمكننى أن أدعو المتشككين أيضا للرجوع إلى كلمة عضو الكنيست بيجين فى أعقاب الاتفاق المرحلى الذى استلزم التنازل عن عدة عشرات من الكيلو مترات فى سيناء مع تأكيد الأطراف بعدم استخدام القوة وعدم تهديد كل للآخر .

أما مائير فيلنر عضو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فقد أشار إلى مشروع الحكم الذاتى الذى وقع فى كامب ديفيد فهذا هو التغيير الجوهرى ؛ لأن هذا يعنى مواصلة جيش الدفاع الإسرائيلى لسيطرته على الشعب العربى الفلسطينى فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة لخمس سنوات وأكثر . حيث إنه سبق أن قررت حكومة التكتل الوطنى فى يوليو (١٩٦٧) إعادة سيناء لمصر والجولان لسوريا إذا ماوافقتا على بقاء الضفة والقطاع فى أيدى إسرائيل والتخلى كلية عن الشعب العربى الفلسطينى .

ثم قال لأعضاء الكنيست : إن إقامة الدولة الفلسطينية قد تقررت قبل مايزيد على ثلاثين عاما فى الأمم المتحدة . ففى عام (١٩٤٧) تقرر الاعتراف بحقى تقرير المصير والاستقلال الوطنى للشعب اليهودى فى أرض إسرائيل أو فى فلسطين — أرض

إسرائيل – والشعب العربى الفلسطينى أن تكون للشعب اليهودى دولة وللشعب العربى الفلسطينى دولة .

ولكن تقرر فى كامب ديفيد إسقاط هذا الحق عن الشعب العربى الفلسطينى ويسألوننا فى الكنيست وخارجه : أنتم كحزب وجبهة إسرائيلية ما الذى يعنيكم فى الفلسطينيين .. المهم أنه سيكون هناك سلام ؟ ولكن أريد أن أرد على ذلك وأقول إن هذه نية مبيتة لتصفية الكيان الوطنى لشعب آخر ، وإننى كمواطن إسرائيلى يهتم بتوفير السلام والأمن للشعب ويرغب فى صالح الأبناء أقول : إنه بدون حرية الشعب العربى الفلسطينى لن تكون هناك حرية لإسرائيل ولن يكون هناك أمن لإسرائيل .

وقال زالمان شوفال بكتلة الليكود : إن اتفاق الإطار الخاص بالضفة وغزة هو اتفاق ليس جيدا لمن أراد ، ويريد ، أن يرى كل الضفة وغزة بسكانهما العرب جزءا من دولة إسرائيل . ولكن يمكن أن يكون هذا الاتفاق طيبا لمن أمن مثلى طوال هذه السنوات بأن إسرائيل لا يمكنها أن تفقد سيطرتها الأمنية على الضفة وغزة رغم أنها لاتريد حكم مليون عربى ولاتريد أن تراهم مواطنين فى دولة إسرائيل .. وإذا كان الاتفاق سيئا للغاية من ناحيتنا – وأنا أتحدث الآن عن الضفة وغزة – فلماذا إذن استقال محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصرى ولماذا تجتمع جبهة الرفض فى دمشق ؟

هل لأن الاتفاق سيىء جدا لدولة إسرائيل وجيد للفلسطينيين .

ثم استدرك بقوله : وإننى موافق على أن الفرق بين الحكم الذاتى كما نريده نحن وبين الدولة الفلسطينية كخيط الشعرة . خطوة واحدة فقط . وإذا لم تعرف هذه الحكومة والحكومات التى تليها كيف تستغل هذه الفترة لكى تملأ الإطار بمضمون إيجابى فسوف نواجه مخاطر أخطر بكثير من التى كانت فى الحل الوسط الإقليمى مثلا .

ثم أشار يتسحاق برمان بكتلة الليكود إلى أن موضوع الأمن الداخلى فى مناطق الضفة وغزة تحت نظام الحكم الذاتى غير واضح . ويجب ألا نتجاهل المخاطر الناتجة عما قيل فى هذا الموضوع بهذه الاتفاقيات ، أو على الأصح من التفسيرات التى يمكن أن تقدم للصيغة الحالية ، فقد جاء فى اتفاق الإطار أن الإدارة الذاتية ستنشىء قوة

من الشرطة المحلية من بين سكان الضفة وغزة ، وهذه القوة ستقيم وفق ماجاء فى الاتفاق اتصالا مستديما فى شئون الأمن الداخلى مع ضباط إسرائيليين وأردنيين ومصريين يتم تعيينهم لهذا الغرض . فيجب أن نصر على أن هذا البند لا يفسر بصورة تمنع من ممارسة قوات الأمن الداخلى الإسرائيلية لمهام نشاطها فى هذه المناطق ؛ لأنه ثبت فى السابق سواء فى فترة الانتداب البريطانى أو فى السنوات الأولى لحكمنا فى قطاع غزة أنه فى غيبة العين المفتوحة واليد القوية يسيطر الارهابيون على الشارع العربى ويقومون بإبعاد المعتدلين عن المناصب الحكومية والبلدية ويفرضون على السكان الخوف والتهديد . ومثل هذا التطور من شأنه أن يحيل منطقة الحكم الذاتى إلى بؤرة كراهية وتخريب وقتل فى المنطقة وأيضا فى حدود الخط الأخضر .

وهذه المشكلة يجب أن تقلقنا أكثر بكثير من مسألة هل نستطيع أولا نستطيع شراء أراضٍ فى منطقة الحكم الذاتى ؟ ومن الأجدر أن تحظى هذه المشكلة بالأولوية عند تجدد المفاوضات .

وتحدث اليعاز أقطالى عضو الجبهة الدينية القومية حيث قال : لقد اعترفنا للمرة الأولى – فى رأيى – بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ولن تجدى أية سفسطة من سنغافورة وحتى السويد والمعنى واحد وهو :

الحق المبدئى فى تقرير المصير من ناحية وموافقتنا على الحكم الذاتى الكامل مع وقوفنا موقف المراقبين السلبيين من داخل نقاط عسكرية معدودة ومحددة من ناحية أخرى .

وتساءل النائب سيف الدين الزعبى عضو القائمة العربية الموحدة قائلا :

هل فكر سكان المناطق بالضفة الغربية وقطاع غزة فى مصيرهم وحالهم ؟

والفائدة التى ستعود عليهم إذا – لاقدر الله – فشلت المبادرة التى تدعوهم ولأول مرة لأن يكونوا حكاما لأنفسهم ، أى يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وأن يقرروا مصيرهم بأيديهم مع إشراك عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذى لم يحلموا به طوال حياتهم ؟

ثم استدرك قائلا : هناك من يزعمون كذبا أن السادات باعهم فى حين أنهم يدركون تماما أن السادات ليس فى حاجة لمثل هذه الصفقة ، لأنه لو كان يريد ذلك

حقا لكان قد فعله منذ زمن بعيد واكتفى باستعادة أراضيه فى سيناء لكن السادات ليس من طراز الرجال الذين يتنصلون لشعوبهم وقد رأينا بالفعل فى كامب ديفيد كيف أصر على رأيه بأن يكون حل مشكلة الضفة وغزة وحق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير المصير وإطلاق سراح السجناء السياسيين البالغ عددهم (١٢) ألف سجين مرتبطا بحل مشكلة أراضيه فى سيناء .

ثم تحدثت شولاميت ألونى بحركة حقوق المواطن حيث أشارت إلى أنه لاهذه الحكومة ولا حكومة التكتل الوطنى قامت بضم الضفة وغزة إلى إسرائيل .

وبعد حرب الأيام الستة قررت الحكومة التى كانت كل الأحزاب تقريبا مشاركة فيها أننا لن نطبق القانون الإسرائيلى على الضفة وغزة وباق المناطق الأخرى التى قمنا باحتلالها عن طريق الحرب وأنها ستكون تحت الحكم العسكرى كرهينة أو ضمان للسلام . وهاهو ذا السلام قد جاء !!

ثم استدركت بقولها . ومن يتحدث عن الأمن فلا أفهم لماذا يتنازل بهذه السهولة عن المطارات ، وطوال تسع عشرة سنة وحتى نشوب حرب الأيام الستة قمنا بتطوير إقليم الخيش ومنطقة التعناخ ، ومازال الجليل خاليا ، ومازال النقب خاليا ، واستوعبنا مليونين من المهاجرين أليست هذه هى الصهيونية ؟ فقط أرض شعب آخر لم تضم و لم يطبق عليها القانون الإسرائيلى . ومن الأجدر بالشعب المقيم على هذه الأرض أن يتذكر أن مشكلة العرب أنهم لا يمكنهم العيش معنا فى سلام بسبب غريزة التوسع لدينا ، وحلمنا بأرض إسرائيل من النيل إلى الفرات .

ثم تساءلت بقولها : سمعت أن كثيرين غير مستعدين للتصويت فى صالح الاتفاق لأنه يرمز إلى وقف الاستيطان فى الضفة الغربية . وأنا أريد أن أفهم هذا المنطق . هل تريدون الاستيطان هناك أيضا وتضليل أناس يأتون بعد ذلك ليجلسوا فى الكنيست ويطالبوا بحل مشكلتهم لأن الحكومة هى التى أرسلتهم ؟ لماذا ندخل فى قلب شعب آخر يريد تقرير المصير مثلما أردناه ؟

ثم ختمت حديثها بقولها : إن هذا الاتفاق أراه خطوة أولى للابتعاد عن الحماقة والجنون وبداية طريق للسلام . السلام الذى نقيم به دولة يهودية ذات سيادة يمكننا

من خلالها تحقيق الصهيونية دون استغلال الآخرين وإحضار هجرة ضخمة وإقامة شعب بعيدا عن الحروب .

وهذا لن يحدث إلا إذا اعترفنا بحقوق الغير . ولذلك يجب تأييد الاتفاق ، ويجب أن نرعى من جديد حلم بنائنا الذاتى .

وأكد حايم باريليف عضو حزب المعراخ أنه فى فترة الحكم الذاتى سوف تسلم السيادة بالفعل لأيدى عنصر عربى . فالسيادة على الضفة قد تحددت بأن يكون هناك مجلس منتخب يحل محل الحكم العسكرى الإسرائيلى وحتى الآن فالقانون فى الضفة هو قانون أردنى والمواطنة هى مواطنة أردنية .

وفى فترة الحكم الذاتى ستكون هناك شرطة قوية – أردنيه فلسطينية – وحدود الحكم الذاتى هذه هى حدود (١٩٦٧) .

ثم قال : وفى وثيقة الاتفاق الذى وقع فى كامب ديفيد – صحيح مكتوب فى النسخة العبرية الحقوق القانونية لعرب أرض إسرائيل ، لكن أغلب العالم لا يقرأ ولايسمع العبرية ، وبالنسبة لمعظم العالم فإن الصيغة الإنجليزية هى صيغة الاتفاق . والصيغة الإنجليزية لا تنص على الحقوق القانونية لعرب أرض إسرائيل بل تعترف بالشعب الفلسطينى الأمر الذى رفضته كل الحكومات السابقة وأيضا هذه الحكومة لكنها فى كامب ديفيد وقعت على هذا الاعتراف .

وأثناء مناقشة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى الكنيست الإسرائيلى تحدث مايقرب من أربعين عضوا يمثلون جميع الأحزاب فى إسرائيل . وحيث إنه قد سبق أن ناقش الكنيست اتفاقيتى كامب ديفيد فإن حدة النقاش قد قلت قليلا أثناء نقاش هذه المعاهدة .

ولم تتباين الآراء كثيرا حيث إن معظم المتحدثين كانوا يؤيدون معاهدة السلام .

وقد تجلت أثناء هذا النقاش بعض الأفكار والأراء التى تدور حول النوايا والسياسة نحو السلام . ودور القوى العظمى لمساندة هذا السلام . وبعض التحفظات الخاصة بالتطبيق وكذلك التخوف من إهدار السلام أو انعدامه بعد فترة من الوقت ، وكذلك إعجاب البعض منهم بالسادات وثقة الآخرين فى نوايا الشعب المصرى السلمية ،

كما تحدث البعض أيضا عن مسار الحركة الصهيونية من بدايتها حتى ازدهارها الممثل فى الوجود الإسرائيلى فى المنطقة ومسائل اقتصادية أخرى . وعلى ذلك سنعرض فى هذا الفصل أبرز وأهم النقاط والقضايا التى أثيرت هناك . فأما عن تأثير السلام وتلك المعاهدة على الحياة الداخلية بإسرائيل فقد أشار العضو يوسف تاير بكتلة الليكود فى كلمة أمام الكنيست إلى إن هناك دوافع ثلاثة أدت بنا إلى تأييد دائم لهذه المعاهدة ، وأولها فتح باب الهجرة لإسرائيل واستيعابها اليهود من الخارج ؛ لأن هذا الأمر مرتبط بالسلام إلى حد بعيد . ولقد رأينا من تجربة الحروب أن معدلات الهجرة تكون فى حالة جمود ، وهذه الحالة تشمل مجالات أخرى أيضا .

وثانى هذه الدوافع كما يقول : هو مايجرى حولنا فى هذه المنطقة التى نعيش فيها وهى الشرق الأوسط ، ففى هذا الجزء من العالم تجرى أحداث دراماتيكية وظهرت بدائل مخيفة . فهناك دول إسلامية تسير على طريق العودة إلى القرون الوسطى . فالتطرف الدينى حقق عدة انتصارات وخصوصا فى إيران آية الله الخمينى . وفى مثل هذه الظروف يكون التوقيع على اتفاقية سلام إسرائيلية – مصرية فاتحة الباب لحياة جديدة ولآفاق جديدة . وهذه المعاهدة سوف تحدث توازنا وتواجه مثل هذه الظواهر المظلمة التى تبدو أمامنا فى الشرق الأوسط ، ومن الذى لا يستطيع تمييز هذه الظواهر ويدرك مدى تأثيرها .. ومن لايدرك أن الاتفاق الإسرائيلى المصرى يمكن أن يواجه مثل هذه الظواهر المتطرفة ، وخصوصا بعد تولى القوات السوداء السلطة فى إيران وبعد مؤتمر بغداد فى نوفمبر ليس إلا أعمى !!

والدافع أو العامل الثالث هو التفاعلات الداخلية فى المجتمع الإسرائيلى ومحاورها ، من مستوى الإدارة ومدى نجاحه وإمكاناته لخدمة الشعب وأهداف الدولة وعدم احترام القانون والنظام بيننا ، والتحايل على قوانين الدولة ، تلك الشروط اللازمة لتأمين قيام دولة مستقرة ومجتمع ذى تراث وثقافة وزيادة معدلات الجريمة وخاصة الاغتصاب والرشوة .

ثم ختم حديثه فى هذا المجال بقوله : إذا أردنا أن نبقى نقطة جذب للشعب اليهودى والقضاء على معدلات النزوح من البلاد فعلينا أن نحل المشاكل الداخلية ويدخل فى إطار هذا التوقيع على اتفاقية سلام مع مصر .

ويرى العضو بروحام ميشل بحزب المعراخ أنه لاشك فى أننا إذا عرفنا كيف تستقيم العلاقات بيننا كهستدروت (نقابات عمالية) وبين الحكومة فإن ذلك من شأنه أن يكون جسرا بيننا وبين حركات العمال العربية الأخرى .. بيننا وبين دول عربية أخرى . وإننى أعلم أن العمال هناك مستعدون للقيام بهذا الدور الفعال . وإننى أحضر مؤتمرات عمالية دولية ويوجد بها مندوبون عرب . من تونس ومن لبنان ومن دول عربية أخرى . وإننى أقول : إن العالم العربى ليس متفقا فى مسألة السلام مع إسرائيل ، وإن كل العرب أيضا لا يتعاطفون مع دول الرفض ومن هنا فهناك أمل فى بدء سلام مع العالم العربى .

ورغم المشاعر الفياضة والمتدفقة نحو السلام فإنه قد طرحت أثناء النقاش عدة تحذيرات لابد من إبرازها .

فهذا أمنون روبينشتاين عضو الحركة من أجل التغيير والمبادأة الذى أكد على أن موافقة حزبه على السلام حيث تكون هناك فرصة سانحة لتحقيقه . ولكنه أردف تأييده بقوله : وتلك الفرصة ستتحقق فقط إذا ماوضعت حكومة إسرائيل فى حسابها موقف مصر من العالم العربى فإذا امتنعت إسرائيل عن كل الأعمال التى من شأنها زيادة التوتر فى مدن الضفة الغربية ، وإذا ماأخذ وزراء حكومتنا الحذر فى تصريحاتهم وإذا امتنعت الحكومة عن إقامة المسوطنات فى قلب منطقة عربية آهلة بالسكان وإذا التزمت بوعدها فى عدم مصادرة الأراضى الخاصة بدون وجه حق ، أو باختصار إذا امتنعت الحكومة عن الأعمال المتطرفة التى من شأنها إجبار شركائنا فى هذه الاتفاقية على دفع ثمن باهظ فى السلام . وهذا من شأنه أن يجلب لنا خطرا وحذرا عظيما .

ولهذا ومن منطلق الأهداف القومية الحيوية لإسرائيل أطالب الحكومة بالحفاظ على هذه الاتفاقية والحفاظ على وعودها .

ولكن كان هناك تحذير فى اتجاه آخر ومغاير للتحذير السابق ، حيث أبداه شلومولورينتش – بحزب أجودات إسرائيل – الذى أيد اتفاقية السلام إلا أنه يقول : ولكن علينا أن نحذر من شركائنا فى السلام . فعندما توصل يعقوب أبانا – إسرائيل الجد – إلى اتفاقية سلام مع عيسى ودون وساطة جيمى كارتر . كان يصلى ويدعو للرب قائلا : « اللهم أنقذنى من يد أخى من يد عيسى » ولأنه أحيانا تكون قبلة عيسى أخطر من سيفه .

أما تحذير شوشانه أركبيلي ألموزنيو بالمعراخ ، فقد ذهب إلى أبعاد أخرى ترتبط بعلاقة القوى العظمى ودول الشرق الأوسط ، حيث أشارت إلى أن أحداث إيران والموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة بعدم تأييد حلفائها يثبت أنه لا استقرار للأنظمة الحاكمة بهذا الجزء من العالم . فامبراطورية الشاه التى ظهرت فى العالم كقوة اقتصادية وعسكرية تعتمد على جيش قوى مدرب مزود بأحدث الأسلحة ويقوم بتدريبه خبراء أمريكيون .. كل هذا تلاشى خلال أيام معدودة والذى حدث بإيران يمكن أن يحدث غدا فى بلاد أخرى فى الشرق الأوسط وخاصة مصر .

ويبدى العضو صهيونى روبين – بحزب الجبهة الدينية القومية – حذره من سياسة السادات حيث قال : ومن الصعب على نفسى أن أسلم بحقيقة أن نفس الزعيم المصرى الذى نجح فى مفاجأتنا فى عام (١٩٧٣) بحرب قاسية هو ذات الزعيم الذى استجاب فجأة لدواعى السلام .

ومن بين دروس حرب أكتوبر – يوم الغفران – هو ارتباطنا بخيار واحد وتجاهل الأصوات الأخرى التى لم نتلاءم معها ، والآن لا أعلم إذا كنا قد تدارسنا الخيارات الأخرى والتى تؤدى بنا إلى نتيجة مؤداها أن الرئيس المصرى يحاول بهذا الطريق – طريق اتفاقية السلام – التوصل إلى نتائج لم يستطع التوصل إليها عن طريق الحرب ولهذا علينا ألا نتجاهل هذه الحقيقة .

وربما يتفق العضو شلومو يعقوب جاروس مع زميله السابق حول أهداف الرئيس السادات حيث قال : إن تنفيذ مراحل اتفاقية السلام مع مصر خلال ثلاث سنوات سوف يمكننا من اختبار النوايا الحقيقية للرئيس المصرى .. وهل هو فعلا يتجه للسلام الحقيقى أم للأراضى الواسعة فى سيناء ولآبار البترول بها ؟!!

وحول سياسة السادات أيضا أشارت النائبة شوشانه أركبيلي ألموزنيو – بحزب المعراخ – إلى أنه علينا ألا نتجاهل الخطوة الشجاعة التى قام بها الرئيس السادات والمقدرة الفائقة التى أظهرها ، وإذا كنا نؤمن فعلا برغبته الحقيقية فى السلام فعلينا أيضا أن ندرك مغزى تصريحاته وكيف يرى هذا السلام . وماذا يطلب من إسرائيل كشرط للتوقيع على اتفاقية السلام . لقد أعلن المرة تلو الأخرى أن السلام الشامل معناه إقامة دولة فلسطينية والعودة لحدود عام (١٩٦٧) .

وخاصة شرق القدس ، والسادات لم يتخل حتى ولو عن شبر واحد من سيناء وليس فى نيته أيضا أن يتنازل عن ملليمتر واحد من كل طلباته . وأنا هنا لا أتجاهل حقيقة أن الرئيس السادات قد خاطر بمستقبله السياسى عندما وقع على اتفاقية سلام مع إسرائيل ، فأمامه جبهة الرفض العربية ، وأنا لا أتجاهل أنه يخاطر بحياته ، ولكن مصر لا تخاطر بأى شيء كأمة ، بل إنها ستفوز بمساعدات اقتصادية وعسكرية هائلة ، هذا فى الوقت الذى تتنازل فيه إسرائيل عن حدودها الآمنة وعن مزايا اقتصادية أو عسكرية هائلة ، وتخلينا عن مبدأ هام وهو عدم إزالة المستوطنات .

وحول نوايا بيجين للسلام فقد كانت هناك كلمة .. وهناك حركة .

أما الكلمة فقد تحدث بها أمرى رون بحزب المعراخ مواجها بها رئيس الوزراء الإسرائيلى فى الكنيست حيث قال له : بكل قدراتك البلاغية ومعلوماتك القانونية وقفت أمامنا مايزيد على الساعتين والنصف فى محاولة لشرح بنود الاتفاقية ، ونسيت أهم بند غير مكتوب فى هذه الاتفاقية وهو أن هذه الاتفاقية برمتها متوقفة على نوايا الجانبين فى السلام أو الحرب ، فهل اشترطتم هذا فى الاتفاقية أم أن معلوماتك القانونية قد سبقتك وأنت توقع على هذه الاتفاقية ؟ وهل اشترطت أن يوافق الجانبان على علاقات اقتصادية عادية مع تبادل وثائق المعاهدة ؟ وهل اشترطت إقامة علاقات ثقافية متبادلة وقوية من الجانبين وحرية التنقل للمواطنين والمركبات دون أية قيود وأن تستقبل الموانئ المجاورة اليخوت والسفن الإسرائيلية وآن تهبط الطائرات الإسرائيلية وتقلع من مطارات أعداء الماضى . لماذا لم تقل لنا : إنك اشترطت ذلك ؟ إن ماحدث هو العكس . وماحدث هو أنك أغرقت نفسك فى بنود قانونية شكلية أخرى لاعلاقة لها بماهية السلام الحقيقية .

وانغمست فى مسائل شكلية ؛ هذا لأنك ياسيدى فى أعماق قلبك لا تؤمن بأن هذه الاتفاقية ستؤدى إلى السلام الذى نتطلع إليه والسلام الشامل والدائم سلام نتمكن بواسطته من تخفيض جهودنا العسكرية والأمنية المتزايدة وتوجيهها لآفاق اجتماعية واقتصادية .

وفى مجال التأييد لهذه الاتفاقية ولذلك السلام فقد تحدث العضو تشارلى بيتون عضو الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة حيث قال :

إننى أتحدث الآن كأحد أبناء الطائفة الشرقية ساكنى الأحياء الفقيرة الذين يرفعون

راية السلام ويحلمون به ، ومنذ مايزيد على ثلاثين عاما وهم يستمعون إلى أن مستواهم المتواضع جدا والحقير إنما بسبب استمرار حالة الحرب مع الدول العربية .. التى تأكل كل مايتبقى لكم ، والحرب هى التى ستجعلكم تعيشون فى هذه العشش الفقيرة وهى سبب الفجوة الثقافية والحضارية بينكم وبين اليهود الغربيين . .

أقول : كنا ومازلنا قوة العمل الرخيص للمقاولين وأصحاب الصناعات ، وفى نفس الوقت كنا ومازلنا موجودين على رأس معسكر السلام بإسرائيل من خلال إيمان عميق بأنه بعد أن يسود السلام لن تبقى لهم حجج أو ذرائع ، لن تبقى فى أيدى من معهم السلطة لكى يبقوا على الهوة الاجتماعية ، وفى رأينا أن السلام حتى ولو كان سلاما سيئا أفضل بكثير من أى حرب ، حتى ولو كانت مضمونة النتائج .. فالسلام يمهد الطريق أمام الانتعاش الاقتصادى والتوجه بصدق لحل المشاكل الداخلية .

وكما كان هناك تأييد مطلق ومتحمس ومتحفظ نحو اتفاقية السلام ، فإن هناك أيضا رفضا ، ويمكن عرض بعض أسباب الرفض من خلال كلمات بعض أعضاء الكنيست وكان أبرزهم فى هذا موشيه شامير بكتلة الليكود حيث أعلن صائحا : فى الأسبوع القادم سيوقعون باسمنا فى واشنطن على وثيقة خنوع دولة إسرائيل . خنوع الصهيونية وخنوع الشعب اليهودى ، وخنوع كل هؤلاء لحاكم مصر الهتلرى . وثيقة الخنوع هذه يطلقون عليها وثيقة السلام وكلها كذب وافتراء ؛ لأنها تعنى سلام هذا الزعيم الهتلرى فقط ، وتحتوى على بنود أمنه هو فقط ، ومايحدث الآن ليس إلا استمرار لحرب أكتوبر – يوم الغفران – وليس أيضا سوى استمرار للتسويات المرحلية التى وضعت عليها حكومات المعراخ بعد هذه الحرب اتفاقيات فك الاشتباك – بل إنه يستكمل ما لم تستطع الحرب إنجازه .. بل إنه يمحو إنجازات حرب الأيام الستة . إنه يسير على الهدف العربى الأساسى وهو تدمير كل إسرائيل .

ثم استطرد بقوله : إن هذه الاتفاقية لن تؤدى بأى شكل من الأشكال إلى النتائج التى ترجوها كل الأطراف منها ، فهى لن تقوى موقف الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، بل على العكس من ذلك ستضعفه ، وهى لن تضمن إمدادنا بالبترول ، بل إنها ستضر بهذه الإمدادات ، وهى لن تزيد بل ستقوض ، وهى لن تعمل على

إبعاد النفوذ الروسى عن المنطقة وإنما ستعمل على تقويته ، وهى بالتأكيد ستكون ضربة موجهة ضد العالم الحر .

ثم عرج بحديثه على نوايا وتصريحات وموقف قادة وقوات مصر فقال :

أيضا كل التصريحات الكاذبة الصادرة عن حكام مصر حول رغبتهم فى التوصل إلى حلول لمشاكل شعبهم الداخلية سرعان ماسيكتشف الشعب المصرى كذبها .. فالرخاء الموعود لن يأتى بجرة قلم . واستئناف السيطرة على سيناء لن يعطى قطعة خبز واحدة زيادة لأى فلاح مصرى ، والتسليح المستمر من الولايات المتحدة لن يبنى طوبة واحدة لسكان المقابر فى القاهرة . والالتزام المتزايد حول القضية الفلسطينية لم يمنح حكام مصر أسبوعا واحدا من الهدوء .. كل هذا بسبب أن هذه الاتفاقية ليست اتفاقية سلام . لأنه ليس على أساس إخراج مصر من دائرة العداء العربى لأن ذلك لا يقوض التزامات مصر تجاه القضية العربية وإنما على العكس ستعمل هذه الاتفاقية على دفع مصر إلى مزيد من الارتباط مع الخط العربى العدائى .

كما أن هذه الاتفاقية لن تجلب سلاما لإسرائيل ، وحتى ولو لفترة زمنية محدودة .. فالنفقات الأمنية لن تتقلص على أثر هذه الاتفاقية بل ستزيد على كل الحدود . وحدودنا الجنوبية مع مصر ستكون فى خطر داهم على نحو لم تشهده منذ (٤ يونيو ١٩٦٧) وعلى الحدود الشرقية والشمالية توجد الأن خمس عشرة فرقة مدرعه وقوات جوية لم نعهدها على كل الحدود .

ثم استدرك قائلا : إن هذه الاتفاقية ستتحول إلى متاعب لا نطيق لها صبرا ، فالأمن الداخلى سيزداد توترا ، والعمليات التخريبية من الداخل والخارج ستزيد ، واندفاع عدائى لإسرائيل سيسود عرب إسرائيل وهذا قد بدأ فعلا .

فقد بدءوا يناقشوننا حول الحكم الذاتى لهم فى الخليل وحلحول ورام الله وبيرزيت ، وسيزيد هذا الضغط علينا فى الأمم المتحدة وفى أوروبا ، وكلهم سيضغطون علينا لإقامة دولة فلسطينية . والاقتصاد والعملة الإسرائيلية سيتزيد تدهورهما . وسيبدأ التدهور — لا قدر الله — على يد زعماء ثلاثة هم جيمى كارتر والسادات ومناحيم بيجين .

أما يجأل كوهين عضو الليكود أيضا فقد أعلن أنه يصوت ضد هذه الاتفاقية

وذلك لتصفية المستوطنات فى سيناء ، ولا سيما ياميت ، وبين شرم الشيخ وإيلات واعتبر ذلك كارثة قومية حقيقية وقال : إن هذه المستوطنات قد أقمناها فى إطار مسئولية قومية شاملة كل أولئك الذين يصوتون اليوم إلى جانب الاتفاقية ، وكل أولئك الذين رأوا فى إقامة هذه المستوطنات بالماضى القريب ضرورة قومية أو أمنية عليا وأرسلوا أفضل أبنائهم لكى يغرسوا جذورا فى هذه الأرض الصحراوية الرملية هذه الأراضى التى حولتها روح المغامرة اليهودية والعلم اليهودى إلى جنة عدن ، حتى إن رئيس الوزراء بيجين نفسه قد مدحهم ، وأعلن أنه يريد أن يكون أحد أبناء مستوطنة « نيئون سيناء » أى حدائق سيناء . إننا جميعا ندرك أن أمننا وحياتنا لن يضمنها إلا وجودنا على الأرض التى تشكل حدودا وأمنا لدولة إسرائيل ، وهذا هو حلم الصهيونية الحقيقى . التى رأت فى تمركز الشعب اليهودى واستيطانه فى أرضه التاريخية وفى تجديد قوته السياسية والاقتصادية ضرورة حيوية لاستمرار وجوده كشعب .

وهذه – ومازالت – هى القيم التى تربينا عليها وهذه هى ثقافتنا !

ثم صاح بقوله : انظروا إلى عدم موافقة مصر على أن تبقى مستوطناتنا على مشارف رفح التى هى ١٪ من كل سيناء ، حتى ولو كانت تحت السيادة المصرية ، وعدم استعدادها للالتزام بأنها ستبيع لنا البترول بالكميات والمواعيد المطلوبة . وموقفها المتصلب فيما يتعلق بإنهاء المفاوضات حول الحكم الذاتى خلال سنة واحدة كجزء من الاتفاقية ؛ لأن موقف مصر والولايات المتحدة حول الحكم الذاتى فى أجزاء من أرض إسرائيل هو موقف واضح !!

فالموافقة على إخلاء المستوطنات تقودنا إلى علامات استفهام كبيرة هناك فى كل أجزاء دولة إسرائيل ، فاذهبوا وشاهدوا مخاوف المستوطنين فى مرتفعات الجولان ، وفى معظم أجزاء يهودا والسامرة – الضفة الغربية وغزة – لقد وضعوا أيديهم على قلوبهم خوفا من المصير الذى يمكن أن يلاقوه لو قررت دولة عربية أخرى الدخول فى مفاوضات معنا ومن الذى يستطيع أو يجرؤ .. ومن الذى لديه الشجاعة الأدبية ليقول لهم :

إن ماحدث فى سيناء لن يحدث لكم !

ثم قال : إن الاستيطان هو العمل الحيوى والمهم جدا والذى قام به شعب إسرائيل

فى الماضى ويجب عليه أن يصر عليه فى المستقبل . لأن المستوطنات فى الحقيقة هى التى ستوصلنا إلى سلام حقيقى بين إسرائيل وجاراتها فى حدود يعترف بها الأصدقاء والأعداء .. وهذا هو الهدف .

وتساءل كلمان كاهان عضو حزب أجودات إسرائيل قائلا : ماذا يبيعون لنا اليوم ؟ اتفاقية سلام مع مصر ، بينما كل جيراننا الآخرين مستمرون فى حالة حرب ضدنا . هذه الاتفاقية مع مصر تتضمن التزاما من جانبنا لحل مشكلة الشعب الفلسطينى وإعطائه حقوقه المشروعة .. وهكذا جاء بالتفصيل فى اتفاقيتى كامب ديفيد ، ومع ذلك أصابنا جميعا الصمت لأن بيجين هو الذى عرض علينا هذا المشروع ، حتى إن الشعب الفلسطينى الذى يريد أن نعطيه حقوقه كاملة هو الآخر صامت ولا يريد أحد منكم أن يستنتج نتائج من كل هذا .

ويستدرك مبررا رفضه لاتفاقية السلام بقوله : وماذا يعنى هذا السلام المقترح ؟! إنه يعنى زيادة قوة مصر العسكرية . ويعنى فتح مخازن الأسلحة الأمريكية للمصريين ، وحتى الآن لا نستطيع أن نتأكد من أن الهدف من هذه الأسلحة هو الدفاع عن حدودها فقط ؟ وأيضا هى الآن لا تحتاج إلى الدفاع عن سلامتها من أى خطر احتلال أجنبى وكل سلاح تأخذه مصر هدفه معروف – لاقدر الله – هذا هو ماتسمونه السلام ، وفى مصر فإنه على أفضل الأحوال فإن هذا السلام كله معلق ومرتبط بشخصية واحدة فقط ، ولا أحد يستطيع أن يخبرنا من الذى سيأتى بعد السادات وماهى شخصيته وكيف ستكون سياسته وكل العالم العربى يعادينا وينتظر . .

والولايات المتحدة ما زالت تعتبر قنصليتها فى القدس قنصلية فى مدينة محتلة .

* وسألت الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق قائلا : عندما أسند الرئيس السادات إليك رئاسة مجلس الشعب ، فهل جاء ذلك بغرض تمرير اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ؟

* أجاب بقوله : ليس لهذا القول أساس من الصحة ؛ وذلك لعدة أسباب ، منها :

أولا : هذه مسألة تخص مدى اقتناع الأعضاء بالموافقة على السلام مع إسرائيل ،

وشخصية رئيس المجلس لا تقدم ولا تؤخر فى هذا المجال .

وثانيا : أنه قد سبق اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أن المجلس وافق على اتفاقيتى كامب ديفيد فى عهد رئاسة المهندس سيد مرعى للمجلس ، وماكانت اتفاقية السلام إلا تطبيقا لاتفاقيتى كامب ديفيد . وعلى ذلك فمن يعتقد بهذا التصور ؟! ولكن من بين الأسباب الرئيسية التى دعت الرئيس السادات إلى اختيارى ، هو إعادة تشكيل الدولة فى إطار فكرى جديد يتفادى به العيوب التى لحقت فى تطبيق ثورة يوليو وجمع مزاياها ومزايا (١٥ مايو ١٩٧١) ، وتفادى عيوب الاثنين ، وربط الأيديولوجية بواقعنا المصرى وتاريخنا ، وخاصة فيما يتعلق بالمضمون الإسلامى والعربى ، وكان فى نيته أن يعمل تغييرا جذريا للمجتمع المصرى ، وقد لوحظ أن فترة (١٩٧٨) ومابعدها كانت هناك استفتاءات كثيرة وتغييرات عديدة . وكان كل هذا سيستكمل كما كان يتوقع - الله يرحمه - بعد (٢٦ أبريل ١٩٨٢) وهو موعد انسحاب إسرائيل من سيناء .

★ **وعدت أسأله عن وجود اتفاقية السلام فى المجلس . فهل دار حوار مع الرئيس السادات بخصوص هذه الاتفاقية فى المجلس ؟**

★ أجاب قائلا : أثناء عمل الاتفاقية ، أذكر جيدا أنه كانت هناك اتصالات من الرئيس السادات من الولايات المتحدة مع النائب حسنى مبارك ، وكانت هذه الاتصالات تدور حول التشاور والتفاهم على صياغة بعض النصوص وألفاظها ، وكان النائب حسنى مبارك يشركنى فى هذا ، حيث كنت حينئذ رئيسا لمجلس الشعب ، وكنا نتبادل الرأى فى بعض التحفظات فى صياغتها ، مثال ذلك فإن من الأمور التى كان يختلف عليها بين الجانبين المصرى والإسرائيلى الجزء المنزوع منه السلاح أو الجزء ذو السلاح الخفيف فى سيناء ، وكان يجب أن يكون واضحا وظاهرا لكل الناس أن السيادة المصرية لامساس بها على الإطلاق ، وأن التراب المصرى لا تفريط فى ذرة رمل منه . وأن حدودها هى الحدود الدولية .

والظروف اقتضت لأسباب سياسية أن نعيد التسليح فى جزء من سيناء على الحدود مقابل أن إسرائيل تعيد التسليح فى جزء من أرضها على الحدود ، وكان هذا النقاش يدور حول عدم مساس ذلك بالسيادة المصرية ولا يعنى هذا اقتطاع أى جزء من الأراضى المصرية .

★ وقلت لرئيس مجلس الشعب الأسبق متسائلا عن تقييم الأعضاء ، وخاصة المؤيد منهم . فهل هذا التأييد باقتناع شخصى ، أم لمجرد تأييد الرئيس السادات شخصيا أو أن التأييد نابع من التزام حزبى أو تحت أى ضغط ؟

★ قال الدكتور صوفى أبو طالب : أؤكد أنه لم يكن هناك تأييد تحت أى ضغط حزبى ، فلنستبعدها تماما ، ولنتذكر أنه بالنسبة للموضوعات الهامة فيعقد لها هيئات برلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى ، ولكن بالنسبة لاتفاقية السلام ، فلم يعقد لها هيئة برلمانية ولم تكن فى حاجة إلى تنسيق برلمانى .

وبذلك فلم يكن هناك ضغط حزبى ، أو التزام حزبى ، وهذا مستبعد تماما ، ولذلك لم يكن ضغط الخوف ، ولم يكن واردا على الإطلاق ، بدليل أن هناك مجموعة من الأعضاء أعلنت رأيها صراحة فى هذه الاتفاقية .

وأما عن عنصر الاقتناع بالسلام ذاته ، فكان فريق من النواب ينطلق من السياسة الواقعية والعاقلة والبعيدة عن العواطف .

وكان هناك فريق أقل ينطلق من اقتناعه الشخصى بحكمة الرئيس السادات ؛ لأنه لا يأتى بسياسة خطأ ، ومقتنع بأن السادات تصرفه حكيم ، ومادام فعل هذا التصرف وفيه مصلحة فهو يؤيد هذا التصرف لإيمانه بسلامة حكم الرئيس السادات ، وقد تبدى هذا المعنى فى مناقشات الأعضاء . فكان هناك المؤيد بحماس . وكذلك المؤيد بتحفظ ، وهذا الأخير زال جزء كبير من تحفظه بعد الإيضاحات التى أعلنت من جانب الحكومة حول تسليح سيناء ومصير الأوضاع الاقتصادية والثقافية بعد التوقيع والتصديق على المعاهدة . كما أن البعض وافق رغم تحفظه تأسيسا على أن التطبيق العملى سيكشف عن مدى سلامة تحفظه فى بعض من نصوص الاتفاقية المصرية الإسرائيلية .

★ وسألت الدكتور صوفى أبو طالب عن أسباب حل مجلس الشعب فور موافقته على اتفاقية السلام والتى انتشرت فى ذلك الحين وهى التخلص من معارضى الاتفاقية .

★ فأجاب رئيس مجلس الشعب الأسبق قائلا : إن الحقيقة التى لا جدال فيها – وأنا أشهد أمام الله فى هذا – أنه قبل هذا الحل . دار نقاش بين المجموعة السياسية

للرئيس حول نقطة دستورية ألا وهى : هل يكتفى بالنسبة لاتفاقية السلام بعرضها على المجلس أم يتعين طرحها على الرأى العام المصرى فى استفتاء ؟

وكانت النقطة الثانية : هذا المجلس الموجود اليوم ومضى على انتخابه عامان ونصف . هل مازال يمثل الرأى العام المصرى ؟ إذا ماوافق البرلمان على الاتفاقية فهو بذلك يعبر حقيقة عن رأى الشعب المصرى ؟ أم نظرا لمضى سنتين ونصف أو ثلاث سنوات يكون التعبير عن رأى الشعب المصرى فى صورة انتخابات جديدة ؟!!

وقد تناقشت المجموعة السياسية ووصلت إلى أنه من الناحية الدستورية لا يلزم طرحها للاستفتاء إنما يلزم ذلك فقط من الناحية السياسية للرد على الصحف الأجنبية والعربية التى كانت تردد أن الشعب المصرى رافض للاتفاقية وأن مجلس الشعب ضعيف السلطة وسيوافق عليها ، إذن الاستفتاء هو الحل الحقيقى فيما إذا كان الشعب موافقا عليها أم رافضا لها . وعندما يوافق البرلمان يجرى استفتاء أيضا وبذلك نكون قد جمعنا بين الصورتين .

كما أن النقطة الأخرى التى طرحت هى أنه بما أن السلام سيقتضى مرحلة جديدة وتفكيرا جديدا وإعادة نظر فى كثير من الأنظمة المصرية سواء فى نظام الحكم أو النظم الاقتصادية ، وإعادة تنظيم الدولة ، يكون من الأفضل أن يحل هذا المجلس الحالى بعد الموافقة على الاتفاقية وتجرى انتخابات جديدة ، ويعلن أمام الناخبين أن المجلس الجديد سينتخب لإعادة بناء المجتمع المصرى . وكانت هذه وجهة نظر الرئيس السادات ، وعندما انتخب المجلس الجديد كانت هناك قوانين متلاحقة ، واستفتاءات عديدة ، ونظم كثيرة تغيرت فى الحكم والاقتصاد وغيره ، وكان يمكن للمجلس المنحل أن يتولى هذا الأمر إلا أنه كان سيتردد - وهذه نقطة ضعف عند كثير من السياسيين - (إن هذا المجلس هم اللى عاملينه) .. إنما المجلس الجديد قد جرى انتخابه فى ظل نظام جديدة لمجلس جديد فى ظل أحزاب تكونت ومنها المعارضة (إذن يخوضوا المعركة الانتخابية كل من وجهة نظره) . أى صورة جديدة فى المجتمع وهى إجراء انتخابات على أساس حزبى ، وهناك من الأحزاب مايؤيد الاتفاقية وهناك من يرفضها .

وكان من يرفض من المعارضين الاتفاقية باعتبار أنها ضد مصلحة مصر ، فكان الرئيس السادات لا يلوم عليه ويقول : إن الزمن كفيل بأن يغير رأيه .

ولكنه كان يعرف أن البعض منهم يرفضون الاتفاقية ، كأداة فى يد بعض القوى العربية والأجنبية للتشويش على الاستقرار الداخلى من ناحية وعلى زعامته من ناحية أخرى ، وكان يؤلمه مثل هؤلاء ، وكان يردد أنه يعرف أن فلان قبض من الجبهة كذا ، وهذا التقى بشخص واتفقا على كذا ، وبذلك سينفذ هذا الاتفاق .. وكان يقول . (أنا سأطول بالى عليهم) . وبالطبع فإن هذه الأمور غير قابلة للإثبات ، وكان لابد من دليل ، والدليل المادى فيها لا يظهر تماما .

★ وسألت الدكتور صوفى أبو طالب عن أنه تردد أن السادات دفع حياته ثمنا للسلام ، فإلى أى مدى صحة هذا القول ؟! وإن كان من المعروف أنه اغتيل بعناصر تطرف دينى !

★ فأجاب قائلا : أنا من الذين يسلمون بهذا .. وإذا كان الظاهر أنه اغتيل من عناصر متطرفة دينيا ، إلا أن الدوافع الداخلية متعددة . ومن الممكن جدا أن البعض يستعمل شخصا عقائديا فى سبيل تنفيذ مخطط معين ، دون أن يشعر الشخص الذى استعمل كأداة أنه مجرد أداة فى يد مغرض ودون ظهور هذا الأخير .

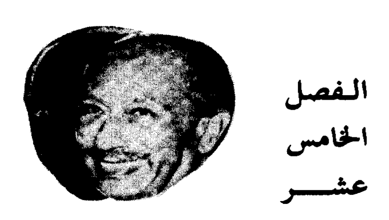
فالمناخ العربى الذى استمر فى رفض كامب ديفيد ، وتفسيره وتأويله أن أوزار العالم العربى هى نتائج كامب ديفيد ، كان هذا المناخ عدائيا فظيعا ضد الرئيس السادات شخصيا ولا سيما بين شعوب العالم العربى مما كان يسبب له ألما نفسيا شديدا .

وبعد التصديق على معاهدة السلام ، بدأ يدخل فى مواجهة مع قوى متعددة ، ليست داخلية فحسب بل أجنبية أيضا . ولكنه كان القادر على دفع عملية مباحثات الحكم الذاتى للوصول إلى الشق الثانى من اتفاقيتى كامب ديفيد ، لأنه كان يفهم نفسية الذين تفاوضوا معه ويعرف كيفية الوصول إلى نتيجة يريدها ، وبذلك فلم يكن من مصلحة هؤلاء أن يستمر السادات حيا وإلا سيضعهم فى حرج شديد ، وبالتالى دفع حياته ثمنا للسلام . فمن الذى كان وراء اغتياله ؟! لا أستطيع التحديد ! من الذى حرض على اغتياله ؟ لا أستطيع التحديد أيضا .. لأن هناك مناخا عاما ، ونظرة بأنه لو استمر بعد ذلك سيكون خطرا على مصالح كثيرة أجنبية وعربية . وعلى إسرائيل .

فكان خطرا على أمريكا وروسيا وعلى مصالح زعامات عربية .. وكل هذا بعد أن يتم الجلاء فى (٢٦ أبريل ١٩٨٢) .. وكل هذا المناخ سيتهاوى وتعود مصر بؤرة استقطاب كل هؤلاء .

وهذا اقتناعى الشخصى ، وإنها مسألة إحساس ، ليس لها أدلة مادية . .





الفصل
الخامس
عشـــر

الغروب أم الاغتيال السياسى للسادات !!



هل من الصواب أن نطلق على هذا الفصل الأخير الغروب السياسى للسادات ؟ أم أنه من الأصوب أن نطلق عليه الاغتيال السياسى للسادات ؟!

وربما يمتزج المعنيان ، إلا أن أحدهما - لاشك - سبب للآخر فالاغتيال السياسى هو سبب لغروبه السياسى .

وإن كان يمكن أيضا أن نقول : إن نتيجة الغروب السياسى هى اغتياله سياسيا .

إلا أنه سواء هذا أو ذاك . فلنعرض للمناخ السياسى الذى ساد أخريات عهد السادات لنصل إلى العنوان الصحيح : اغتيال أم غروب سياسى !!

وربما تكون نقطة البداية فى هذا أنه فور توقيعه لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ، وبدا من البعض القول بأن دوره السياسى انتهى عند هذا . وربما يعزز ذلك القول أنه قد همس وأبدى الرغبة لدى بعض المقربين إليه من الاعتزال السياسى ، وليعيش مكرما بين الجماهير المصرية بقية عمره .

إلا أن إبداء الرغبة ، وهذا الخاطر لم يدفعه للاعتزال السياسى ، وإنما كان يدفعه إلى إعداد من يخلفه فى رئاسة الجمهورية ، ومن هنا كان تركيزه دائما وإشارته دوما إلى جيل أكتوبر .

وعندما نتكشف المناخ السياسى السلبى الذى كان يأفل فيه نجم السادات .. فإننا نرتكز على جانبين : أحدهما خارجى والآخر داخلى .

أما الجانب الخارجى فهو يتعدد إلى زوايا أجنبية وعربية .

وأما الجانب الداخلى فهو يتعدد إلى سياساته الداخلية ، ومن حوله من الأقارب والأخوات وبعض كبار مسئولى الدولة فى ذلك الحين ، وبعض الأحداث السياسية الهامة .

والزاوية الأولى للجانب الخارجى .. كان هو دور الإعلام الأجنبى . وقد استجاب له الرئيس السادات بصفته أضحى من الزعماء القلائل فى العالم الذين كان لهم تأثير سياسى على السلام فى منطقة الشرق الأوسط . وقد أدلى الرئيس بعشرات الأحاديث الصحفية والتليفزيونية وكان شديد الاستجابة للأضواء الإعلامية الخارجية ، والتى بدورها قد عمقت فيه الإحساس بالعظمة اللا محدودة ، والذى كان بلا شك له تأثيره على منظوره لأطراف العمل السياسى الداخلى وخاصة من جانب المعارضين له .

وقد كان عادل طاهر رئيس هيئة التنشيط السياحى ، قد أعد دراسة فحواها أن ما نشر وكتب عن مصر خلال الفترة من (٩ نوفمبر – مبادرة القدس ١٩٧٧ – حتى آخر عام ١٩٧٨) ، قد بلغت قيمته لونشر إعلانات دعاية مايربو على (٨٥٠) مليون دولار فى جميع صحف العالم .

ولكن فى مقابل هذا الثناء والمديح الأجنبى ، كان هناك الهجوم الشرس والقاسى والمبالغ من الإعلام العربى ولا سيما من دول الرفض العربى . مما كان يشعره بأحاسيس متناقضه بين الإعلام الأجنبى المقدر له والإعلام العربى المهدر له .. ومن هنا كان يشعر بالتمزق والمرارة والفرحة فى آن واحد .

ومما كان يزيده غضبا ، أن بعض الكتاب والصحفيين المصريين وهم قلة وكانت تعمل لدى الصحف العربية فى الدول العربية . فقد تناولت السادات وسيرته وسياساته بالتجريح الشديد والانتقاد القاسى وكان يعز عليه أنهم مصريون ويرددون انتقادات هذه النظم العربية لسياسة السادات . وإن كان قد عرض عليهم مرارا العودة إلى مصر والعفو عنهم إلا أنهم خشوا من ذلك . وقد عادوا بعد اغتياله فى حادث المنصة .

وقد عقد مجلس الشعب جلسة لبحث ومناقشة وضع هؤلاء الكتاب والصحفيين وطالب أحد الأعضاء وهو حسن أبو صيف نائب الإسكندرية بإسقاط الجنسية

المصرية عنهم ، إلا أن السادات رفض هذا الطلب . وتحدث منصور حسن فى هذه الجلسة وأشار إلى أن معظم الصحفيين العاملين بالدول العربية بموافقة الجهات الرسمية فى مصر وإن كانت هناك قلة تتجاوز .

إلا أنه تكرر عرض الرئيس بعودتهم إلى مصر دون المساس بهم .

وهكذا ساهمت هذه الأقلام فى تشويه سمعة وصورة السادات على المستوى الشعبى العربى فى هذه الدول وهو بمثابة اغتيال سياسى .

ومن زوايا الجانب الأجنبى أيضا ، أن الولايات المتحدة لم تساعده فى حل الضغط الاقتصادى التى تعيش فى ظله مصر . وعدم تنفيذ مشروع مارشال (كارتر) الاقتصادى الذى كان قد تحدث فيه السادات وكارتر وهو مشروع لمساعدة مصر على غرار مساعدة الولايات المتحدة لأوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

كما أن الولايات المتحدة كان لها دور كبير فى بث الفرقة بين الدول العربية وساعدت فى تهيئة مناخ عربى مضاد للسادات وخاصة فيما يتعلق باتفاقيتى كامب ديفيد واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل .

كما أن ثقة السادات فى كارتر التى كان يرددها كثيرا قد أدت إلى أن السادات رمى ببعض أحماله على الرئيس كارتر ولم يقم بتحقيقها هذا الأخير ؛ مما تسبب فى إحباط السادات ، فكارتر يقوم بأداء نقلات سياسيه محسوبه لم تكن فى حسابات السادات ، فالأخير قد أدى دوره بالنسبة للسلام بين مصر وإسرائيل ، وهذا يعد بالنسبة له إنجازا كبيرا على مستوى المنطقة ، ونقلة هامة وكبيرة على رقعة الصراع فى الشرق الأوسط .

وأما الجانب الداخلى فلذلك عدة زوايا منها أقاربه وذووه ، وبعض المسئولين السياسيين بالدولة والمقربين منه ، وبعض سياساته فى الداخل .

وأما بالنسبة لأقاربه وإخوته .. فالمسألة محل جدل من البعض ، حيث يرى فريق من الناس أن السادات كان يعرف تجاوزات إخوته ويسكت عنها ويتجاهلها لتحقيق مصلحة إخوته . ويرى فريق آخر أن الرئيس لم يكن يعرف بهذه التجاوزات وأن المسئولين المقربين منه كانوا يجدون حرجا فى إبلاغه بهذه المسائل . ويذكر البعض أن هذه التجاوزات كان يسمح بها بعض المسئولين خوفا من إخوته أو مجاملة لهم ،

وأيضا لمحاولة الوصول إلى تثبيت أقدامهم فى الحكم .

وما وصلنا إليه فى هذا الصدد سنذكره ونعرضه دون تعليق .

فعندما تولى الرئيس السادات مسئولية رئاسة الجمهورية فقد أصدر أوامره باعتقال أخيه الأكبر طلعت السادات ثلاثة شهور فى معتقل المنيا تأديبا له على تجارته غير المشروعة مع أحد اللبنانيين .

بل قد رفع السادات بمسدسه فى منزله أمام عصمت السادات أخيه وهدده بألا يحاول أن يتجاوز بتصرفاته الطرق القانونية والشرعية . وأردف قوله له : خذ المسدس وأضرب نفسك بالنار .

وكانت السيدة سكينة السادات قد اشترت مزرعة بالهرم ، وكان يقوم بالإشراف عليها على الزير وكيل الوزارة بمحافظة الجيزة ، وقد نقل هذه المعلومة عصمت الرخاوى مدير مباحث أمن الدولة بالجيزة إلى محافظها محمد حامد محمود . وطلب المحافظ من وكيل الوزارة أن يكف عن ذلك ولكنه استمر رغم هذه التعليمات .

فرأى حامد محمود أنه لابد من إبعاد هذا المسئول . فطلبه ذات يوم للمرور على زراعة القطن فى منطقة بنى سلامة بامبابة حيث كان هناك (٥٠٠٠) فدان مزروعة قطنا . واكتشف المحافظ إحدى اللطع على زهرة من زهرات القطن . فأصدر قراره الفورى بألا يدخل هذا الوكيل ديوان المحافظة وأن يسلم نفسه فى صباح اليوم التالى لوزير الزراعة الدكتور محب زكى .

وفى اليوم التالى جاءه وزير الزراعة إلى مكتبه يرافقه وكيل الوزارة على الزير . ولكن المحافظ رفض رجاء الوزير بعودة على الزير إلى المحافظة . ثم جاءته السيدة سكينة السادات فأصر المحافظ على رفضه .

وكان هناك أيضا عدد ثلاثين مقاولا من مقاولى المحاجر بالجيزة قد حضروا إلى ديوان محافظة الجيزة ، وعند دخول المحافظ محمد حامد محمود لمكتبه فوجىء بهؤلاء . فسألهم عن سبب حضورهم بهذا التجمهر فقالو له : إن عصمت السادات وضع يده فى فترة سابقة على محجر كبير بالجيزة ، وهو يفرض على كل منهم إتاوة ثلثمائة جنيه فى الشهر .

فطلب المحافظ مأمور قسم الهرم العقيد سيد أبو جليل ، وأصدر إليه أوامر بأن

يرسل بعض جنود الشرطة إلى المحجر ويمنع عصمت السادات من دخول المحجر وأن يقبض عليه ويأتوا به إليه .

وفى اليوم التالى حضر عصمت السادات وانتظر بسكرتارية المحافظ من الساعة العاشرة صباحا حتى الثالثة ظهرا . ثم التقى بالمحافظ وبادره بقوله : إنك ظلمتنى ياسيادة المحافظ .

فرد عليه المحافظ بقوله : إنك لاتقطن بالجيزة . ولو رأيتك مرة أخرى سأعتقلك وسأبعث بك للرئيس السادات يفعل بك هذه المرة ماأنت لاترضاه . وبالفعل رفع عصمت السادات يديه عن هذه المحاجر .

وفى أواخر السبعينيات عندما كان عبد التواب هديب محافظا للإسكندرية ، حدث شجار فى إدارة الأملاك بالمحافظة بين عبد الحميد أبو وافية وطلعت عصمت السادات على ملكية أرض تابعة للدولة ، وعلى أثر ذلك اتصل مصطفى الجندى مدير الإعلام باتحاد العمال من مكتب عباس زهران السكرتير العام للمحافظة ، وأبلغ محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى بأمر هذا الشجار .

وعلى الفور طلب الوزير المحافظ هاتفيا وطلب منه أن يأمر باعتقال الشخصين فى بدروم المحافظة حتى يأتى للتصرف ، فاعتذر المحافظ عن القيام بهذا وأكد للوزير أنه سيقوم بالتصرف فى هذا الأمر فرد عليه الوزير : إننى سأنتظرك على التليفون .

فبعث المحافظ فى حضورهم وأخذ يعنفهم قائلا لهم : إن الوزير طلب اعتقالكما فاذهبا ولا تأتيا إلى الإسكندرية إلا مصطافين .

وخرج عبد الحميد أبو وافية أحد المتشاجرين غاضبا ، واتجه إلى منزل الرئيس السادات فى ميت أبو الكوم وقدم إلى فوزى عبد الحافظ سكرتير الرئيس مذكرة تحتوى على شكوى ضد محمد حامد محمود ، وزير الحكم المحلى حيث إنه كان يريد اعتقاله وطلعت عصمت السادات .

وعندما قرأ الرئيس السادات تلك الشكوى كانت تأشيرته عليها :

السيد محافظ الإسكندرية .. الإفادة .

فاتصل المحافظ بالوزير وأبلغه فحوى تأشيرة الرئيس السادت . فرد عليه الوزير

بقوله : اكتب كل شيء .

فرد المحافظ : شلت يدى يا أفندم .

فأصر الوزير على رأيه قائلا : اكتب كل شيء .

وبالفعل كتب المحافظ تقريرا بما حدث وبعث به إلى السادات الذى قرأه وأشر عليه : شكرا .. لمواقف الرجال .

وأما كاتب هذه السطور فقد كان شاهدا على واقعة لدى أحد الوزراء . فكان لديه موعد مع المهندس توفيق كرارة وزير الدولة لا ستصلاح الأراضى . وعندما ذهب قبل موعده بدقائق فإذا به يرى ضمن المنتظرين للقاء السيد الوزير أخا حرم الرئيس ، مما دفعه لسؤال سكرتير الوزير عما إذا كان الوزير لن يقابل أخا حرم الرئيس فقال له السكرتير : إنه منتظر منذ ساعة ونصف والوزير لا يريد مقابلته . وعندما دخل كاتب هذه السطور للوزير فسألته أيضا عما إذا كان سيلتقى بأخى حرم الرئيس فرد الوزير بقوله : نحن لدينا تعليمات من الرئيس ألا نلتقى مع أحد من أقاربه أو إخواته أو أقارب أو إخوة حرمه . وأنا أنفذ التعليمات .

فقال له كاتب هذه السطور : ولكن بعض المسئولين يلتقون بهم .

فرد الوزير بقوله : (ماليش دعوة بحد تانى) . ولكنى أقوم بتنفيذ التعليمات .

وهكذا فإن البعض من المسئولين كان يمتثل لتعليمات الرئيس ، و لم يمتثل البعض الآخر ولا يعرف الرئيس – منعا للحرج – من أى مسئول آخر . وبذلك فقد كان لتصرفات وتجاوزات إخوته وإخوة حرمه صدى سلبى بين الرأى العام المصرى والرئيس آخر من يعلم أو لا يعلم على الإطلاق .

وربما يكون من الأمور العادية أن يحاول أقارب الرئيس استغلال النفوذ لتحقيق مآرب ومطامع شخصية ، ولكن هذا يتوقف على مدى الاستجابة من المسئولين ومدى تحقيقهم لهذه المطامع وتأثيرها السلبى أو الإيجابى على الرئيس وشعبيته ووضعه بين الرأى العام فقد قام البعض منهم بحماية أنور السادات من مثل هذه المآخذ ، ومنهم من خذله فدفع به إلى الاغتيال السياسى بين الرأى العام .

وأما عن الزاوية التى يراها البعض بانتهاء دوره بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى (٢٦ مارس ١٩٧٩) .. فإنه فور انتهاء مجلس الشعب المصرى

من موافقته على هذه الاتفاقية فقد تم حل المجلس باستفتاء قد أجرى فى (٥ أبريل ١٩٧٩) وكان الاستفتاء يحتوى أيضا على معاهدة السلام وكانت نتيجة هذا الاستفتاء (٩٩,٩٠ ٪) . وهو أحد أربعة استفتاء جرت فى أثناء تولى السيد النبوى إسماعيل مسئولية وزارة الداخلية ، وهو أيضا أحد ستة عشر استفتاء منذ عام (١٩٥٢ حتى عام ١٩٨١) .

وأما هذه الاستفتاءات فهى على التوالى :

* يونيو (٥٦) استفتاء حول الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية وكانت النتيجة (٩٩,٨٤ ٪) .
* فبراير (٥٨) وكان استفتاء حول الوحدة مع سورية والنتيجة (٩٩,٩٩ ٪) .
* مارس (٦٥) وهو استفتاء حول تجديد انتخاب عبد الناصر رئيسا وكانت النتيجة (٩٩,٩٩٩ ٪) .
* مارس (٦٨) وكان استفتاء حول بيان (٣٠ مارس والنتيجة ٩٩,٩٨٩ ٪) .
* أكتوبر (٧٠) استفتاء لانتخاب السادات رئيسا وكانت نسبته (٩٠,٠٤٪) .
* سبتمبر (٧١) وكان استفتاء حول اتحاد الجمهوريات العربيه بين مصر وسوريا وليبيا والنتيجة (٩٩,٩ ٪) .
* (١١ سبتمبر ٧١) وكان استفتاء حول الدستور والنتيجة (٩٩,٩٨ ٪) .
* مايو (٧٤) للاستفتاء حول ورقة أكتوبر والنتيجة (٩٩,٩٥ ٪) .
* سبتمبر (٧٦) للاستفتاء لتجديد انتخاب السادات رئيسا للجمهورية وكانت النتيجة (٩٩,٩٣ ٪) .
* فبراير (٧٧) وكان استفتاء حول قانون حماية الوحدة الوطنية والنتيجة (٩٩,٤٢ ٪) .

★ مايو (٧٨) وكان استفتاء حول قانون حماية الجبهة الداخلية والنتيجة (٩٨,٤٩ ٪) .

★ أبريل (٧٩) للاستفتاء حول معاهدة السلام والنتيجة (٩٩,٩٠ ٪) .

★ مايو (٨٠) للاستفتاء حول تعديل الدستور والنتيجة (٩٨,٩٦ ٪) .

★ سبتمبر (٨١) للاستفتاء على مبادئ الوحدة الوطنية والنتيجة (٩٩,٤٥٪) .

★ أكتوبر (٨١) للاستفتاء على مبارك رئيسا للجمهورية والنتيجة (٩٨,٤٦ ٪) .

وهذه النسب المذكورة تكررت على مدى هذه السنوات منذ عام (١٩٥٢) ، فليس هناك بدع أو جديد من أحد المسئولين للتعديل ، فقد أصبحت هذه النسب من السمات المرتبطة باستفتاءات ثورة يوليو . وليس لوزير الداخلية أيا كان أى تدخل إلا بإعلان هذه النسب فقط ، وربما يرى البعض أن هذه نسبة الذين يذهبون للتصويت أما ما لم يحضر من الناخبين للتصويت فإنه يعبر بذلك عن موقف اللا موافق أو الرفض أو الاعتراض ، وبالتالى من يذهب للتصويت فهو بالضرورة موافق . وذلك سبب أو مبرر لمغالاة هذه النسب المذكورة؟ .

وبالاستفتاء الذى جرى فى (٥ أبريل ١٩٧٩) على المعاهدة وحل مجلس الشعب . بدأت مرحلة متصلة وإن كان قد أطلق عليها مرحلة جديدة فى ذلك الحين . واعتبرت بداية هذه المرحلة هى انتخابات مجلس شعب جديدة .

وأجريت هذه الانتخابات فى عهد رئاسة الدكتور مصطفى خليل للحكومة وأيضا أثناء تولى السيد النبوى إسماعيل وزارة الداخلية .

وكانت هذه الانتخابات هى آخر العهد للانتخابات الفردية قبل الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ، وقد أشارت المعارضة حينذاك إلى أن انتخابات حكومة الدكتور مصطفى خليل هى أسوأ انتخابات عرفتها مصر . حيث لم تكن المعارضة ممثلة إلا باثنى عشر عضوا فقط فى مجلس الشعب .. وأما حقائق هذه الانتخابات فهى تبدو فى أن نسبة عدد المستقلين المرشحين فى هذه الانتخابات كانت كبيرة وتمثل أضعاف عدد مرشحى الأحزاب الأخرى . وهى تعتبر أول انتخابات برلمانية حزبية منذ عام (١٩٥٢) .

ففى (٧ يونيه عام ١٩٧٩) أجريت الانتخابات حيث تقدم إليها (١٥٧٧) مرشحا فى جميع الدوائر عدا دائرتى شمال وجنوب سيناء .

فقد تقدم عن الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة أنور السادات (٣٣٥) مرشحا وحزب العمل الاشتراكى برئاسة إبراهيم شكرى (١٧٦) مرشحا . و (٧٨) مرشحا عن حزب الأحرار و (٣١) مرشحا عن حزب التجمع و (٧) من حزب الجبهة الوطنية تحت التأسيس . و (٩٥٦) مرشحا مستقلا . بالإضافة إلى المرشحات عن دوائر المرأة فى المقاعد التى خصصت للمرأة فقط ودوائر أخرى .

وكانت النتيجة التى لم تعلن والتى كادت تؤدى إلى أوضاع سياسية جديدة فى نظام حكم السادات أن الحزب الوطنى الديمقراطى كاد يحصل فقط على (٥٨,٥ ٪) من مقاعد مجلس الشعب . إلا أن هذه النتيجة لم تعلن ، وأعلنت نتائج أخرى ، وهى أنه قد فاز (١٩٩) مرشحا من بينهم (١٤٦) مرشحا فى (٧٣) دائرة ولم تُعد فيها الانتخابات بعد أن فاز اثنان من المرشحين فى كل منها . وفاز (٥٣) مرشحا فى (٥٣) دائرة إذ فاز مرشح واحد فى كل دائرة . وأعيدت الانتخابات فى (٥٣) دائرة بين اثنين من المرشحين لاختيار واحد فقط بعد أن فاز مرشح واحد فى كل من هذه الدوائر ، وأعيد الانتخاب فى (٤٧) دائرة بين أربعة من المرشحين لاختيار اثنين منهم بكل دائرة إذ لم يفز أحد من المرشحين فى هذه الدوائر .

وأما بالنسبة للمرأة فقد أجرى الانتخاب على مقعد المرأة فى (٢٨) دائرة وأعيد الانتخاب فى (٧) دوائر هى البحر الأحمر والدقهلية وكفر الشيخ والمنيا وأسيوط والوادى الجديد ومرسى مطروح .

أما وقد أعلنت هذه النتائج فما هى حقيقة نسبة الـ (٥٨,٥ ٪) ؟

بمقارنة أسماء المرشحين المستقلين والذى فاز بعضهم فى بعض الدوائر على مرشحى الحزب الوطنى ، فعندما أعلنت النتيجة ، فإن المفاجأة هى أن نتيجة فوزهم تعلن كمرشحين للحزب الوطنى الديمقراطى . وعلى ذلك فالمرشح دخل الانتخابات مستقلا وخرج منها مرشحا أو فائزا عن الحزب الوطنى الديمقراطى .

وقد تأتى ذلك عن طريق المحافظين الذين قد منحت لهم سلطات رئيس الجمهورية

فعندما كان المحافظ هذا أو ذاك يكتشف من خلال فرز صناديق الانتخابات أن هناك مرشحا مستقلا سيكون الفائز . فيبعث فى طلبه وحضوره ويطلب منه أن يكتب استمارة انضام للحزب الوطنى الديمقراطى وإلا لن تعلن نتيجة الانتخاب . وقد خضع المرشحون المستقلون الفائزون لهذا خشية ألا تعلن النتيجة أو تعلن بالتزوير وتكون لصالح المنافس الآخر . ففى النهاية يهم المرشح أن يكون عضوا بمجلس الشعب ، ومادفع المحافظين لذلك أمر هام هو وجوب حصول الحزب الوطنى الديمقراطى على أكثر من ثلثى مقاعد مجلس الشعب ؛ لأن هذه النسبة هى التى تحقق الأغلبية الكاسحة والقوية بالموافقه على أى قرار أو قانون يرى السادات ضرورة موافقة مجلس الشعب عليه . بالإضافة إلى وجود نسبة أمان فوق الثلثين وبالتالى فإن المحافظين حرصوا على أن يحصل الحزب الوطنى الديمقراطى على هذه النسبة العالية والتى تجاوزت (٩٥ ٪) من مقاعد مجلس الشعب .

وحيث إن هذه الانتخابات الحزبية كانت الأولى من نوعها فى مصر منذ عام (١٩٥٢) ، وكانت أحزاب المعارضة تتطلع إلى تحقيق أكبر عدد من المقاعد البرلمانية . فقد أجهضت محاولاتها ولاسيما فى هذه الانتخابات مما كان له أثره وانعكاسه على معارضة نظام حكم السادات . وباتت هذه المعارضة قاسية ومؤثرة ضد هذا النظام ويلتف حولها جزء غير قليل من الرأى العام المصرى . ولم يقتصر هذا على الأحزاب المعارضة القائمة فقط بل سبق ذلك وضع خاص لحزب الوفد الجديد الذى تأسس فى عام (١٩٧٨) وكان له (٢٤) نائبا برلمانيا انضموا إليه وكان بعضهم ممن كان ينتمى لحزب مصر العربى الاشتراكى السابق للحزب الوطنى الديمقراطى ، فقد صدر قانون حماية الجبهة الداخلية عام (١٩٧٨) نتيجة استفتاء ، وكان ينص ضمن نصوصه على العزل السياسى . والذى طبق على بعض أقطاب حزب الوفد الجديد وهما عبد الفتاح حسن وفؤاد سراج الدين ، وكان نتيجة ذلك إسقاط عضوية مجلس الشعب عن عبد الفتاح حسن واضطر حزب الوفد الجديد إلى تجميد نشاطه وممارسته السياسيه تجنبا للقيود التى فرضت عليه من جراء هذا القانون .

وكان لقرار تجميد حزب الوفد الجديد لنشاطه أثر كبير على الرأى العام حيث تعاطف مع هذا الحزب ورئيسه فؤاد سراج الدين وكان لذلك تأثيره السلبى على شعبية السادات السياسية حيث استشعر الرأى العام أنه قد دفع بهذا الحزب إلى هذا

الموقف الذى كان قد التف حوله جزء من هذا الرأى العام .

وبذلك فقد أجهضت المعارضة بجميع طوائفها من جراء نتيجة انتخابات حكومة الدكتور مصطفى خليل وماسبق ذلك من إجراءات سياسية وقانونية . وفى ضوء هذا تربصت المعارضة لنظام حكم السادات . فاشتدت حملاتها وخاصة حزبى العمل الاشتراكى برئاسة إبراهيم شكرى والتجمع الوحدوى برئاسة خالد محيى الدين .

وربما كان هناك تصور بأن النبوى إسماعيل كان له دور فى أزمة حزب الوفد الجديد مع الرئيس السادات . إلا أن حقيقة الأمر أن الرئيس السادات كان له موقف خاص إزاء هذا الحزب ، ولا سيما أن السادات يمثل رمز الثورة بل أحد عناصرها الهامة فى الانقلاب على نظام حكم سابق كان حزب الوفد إحدى سماته المميزة فى طريق النضال السياسى والشعبى إزاء السلطة الحاكمة حينذاك الممثلة فى القصر الملكى والاحتلال الإنجليزى . ومن هنا فالموقف لا يحتمل أن يدفع النبوى إسماعيل بالسادات إلى أن يكون ضد هذا الحزب وخاصة رئيسه فؤاد سراج الدين .

وفى ضوء هذه الأزمة كان النبوى إسماعيل قد التقى بفؤاد سراج الدين رئيس الحزب الذى جمد نشاطه . ولم يكن هذا هو اللقاء الأول بين الاثنين ، إنما كان هناك لقاء سابق ، وكان ذلك فى عام (١٩٥١) حيث كان فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية .

إذ كان قد قبض على خمسة شباب وهم : محمد حسين عبد الباقى ضابط شرطة وجمال فؤاد صهر على صبرى وكذلك صهر حسين ذو الفقار صبرى ، وماهر زغلول أخو مجدى حسنين شرف الدين وكان والدهم مدير مديرية دمياط ، والرابع عصمت يوسف والخامس محمد النبوى إسماعيل . وقبض عليه بتهمة توزيع منشورات تتضمن مطالب ضباط الشرطة وتحسين أحوالهم وقصر الوظائف الرئيسية فى الوزارة وأجهزتها على رجال الشرطة .

وكان قد نشر مانشيت بصحيفة الزمان حينذاك عن القبض على عدد محدود من ضباط الشرطة . وكان قد تم القبض عليهم وهم يستقلون سيارة أحدهم . وذهب بهم إلى وزارة الداخلية ، والتقوا بوزير الداخلية فى ذلك الحين فؤاد سراج الدين الذى جلس معهم ، وقد بادرهم قائلا : أنا مبسوط منكم ومن زملائكم . لأنكم

سببتم لنا حيرة ومنذ فترة ونحن نبحث ونسعى إليكم لنعرف مصدر هذه المنشورات والمطالب المهنية التى تتردد بين ضباط الشرطة . وأضاف بقوله :

كما أنى مبسوط لأنكم وطنيون وليس لكم علاقة بأى جهة أجنبية ، إنما هدفكم الصالح العام ثم استدرك بقوله : وكنت وزملائى قلقين ، ولكننى أيضا زعلان منكم : لأن الأولاد عندما يريدون أى شيء من والدهم فعليهم أن يأتوا إليه . وليقدروا الظروف والذى يستطيع عمله بالنسبة إليهم .

فردوا عليه بأن مطالبهم معروضة وتتكررت لحكومات متعاقبة . ويتطلعون إلى الاستجابة لتحسين أحوال الضباط .

فقال لهم فؤاد سراج الدين : لكم حق .. وإننى أريد أن أعمل حاجات كبيرة وكثيرة للشرطة وإن شاء الله فلتعتبروا أن هذا الموضوع منتهٍ ولن يكون ماحدث له أثر فى ملفاتكم ولكن يجب ألا يشعر أحد بأنه قبض عليكم أو أننى التقيت بكم .

وهذا كان هو اللقاء الأول بين فؤاد سراج الدين والنبوى إسماعيل .

وأما اللقاء الثانى وهو الذى تم إبان أزمة حزب الوفد الجديد والرئيس السادات فقد تم فى مكتب النبوى إسماعيل بوزارة الداخلية . وكان سبب هذا اللقاء أن حزب الوفد الجديد كان يمارس بعض نشاطه من خلال بعض النقابات الهامة وخاصة أثناء الانتخابات التى تجرى بها .

وكان النبوى إسماعيل يرى أن ذلك مخالف لقانون الأحزاب حيث إن الحزب غير قائم رسميا ، وأراد النبوى إسماعيل لفت نظر فؤاد سراج الدين إلى هذا . حتى لا يتطور الأمر إلى صدام أو مواجهة سياسية أو قانونية .

وقد استمر لقاؤهما (٣) ساعات وقد تناول اللقاء معايير الممارسة الديمقراطية السليمة . وتطورات هذه الممارسة أثناء الثورة وبعدها . وقال النبوى إسماعيل لفؤاد سراج الدين بأنه فى وضع حرج . فالحزب يمارس نشاطا مخالفا لقانون الأحزاب . وعندما يحاول التصدى لهذا النشاط فإنه يشعر بحرج . وأنه يرجو ترشيد هذا النشاط وهذه التصرفات وتوقفها ، وانتهى هذا اللقاء بهدوء . وقد استوضح كل منهما للآخر بعض المسائل السياسية الهامة .

وبهذا كان النبوى إسماعيل عاملا مهدئا فى هذه الأزمة . والتى تلتها انتخابات يونيه (١٩٧٩) والتى أحبطت فيها المعارضة أمام حكومة الدكتور مصطفى خليل وكانت هذه هى الصدمة الأولى للمعارضة والرأى العام المصرى .

وأثناء فترة حل مجلس الشعب والانتخابات البرلمانية أصدر الرئيس السادات قرارا بقانون لتعديل قانون الأحوال الشخصية .

وفور عقد المجلس الجديد لجلساته عرض هذا المشروع على المجلس وتبارى البعض فى تأييده . وأشارت المعارضة إلى أنه مخالف للشريعة الإسلامية من حيث بعض تعديلاته طبقا للمادة الثانية من الدستور والتى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، إلا أن المجلس قد وافق عليه ، وإزاء حملات المعارضة الصحفية وفى ندواتها حول مخالفة بعض هذه التعديلات للشريعة الإسلامية . فقد أشعلت هذه الحملات مشاعر الغيرة من المساس بالشريعة الإسلامية والغضب والسخط من محاولة البعض من السياسيين وعلى رأسهم أنور السادات العبث بهذه الشريعة وفقا لأغراض وهوى البعض . وكانت المعارضة محقة فى حملاتها ، لأن مجلس الشعب اضطر لتصحيح هذه التعديلات عندما أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية هذه التعديلات .. ولكن هذه التعديلات كانت قد أتت بآثارها السلبية فى الشارع المصرى .. ذى العمق الدينى والروحى .

وتعد من المؤشرات التى كانت تدفع لاغتيال السادات سياسيا .

وأما الصدمة الثانية للرأى العام المصرى والتى فجرتها المعارضة فكانت فى أواخر عام (١٩٧٩) حيث نشرت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى مقالة للدكتور محمد حلمى مراد تحت عنوان : « خطورة عدم مبالاة حكامنا بما يوجه إليهم من اتهامات » . وكانت هذه المقاله تشير إلى أن الدكتور مصطفى خليل قد سبق أن تقاضى عمولة عن صفقة التليفونات قبيل توليه رئاسة الوزراء . كما أن النشرة الداخلية لحزب التجمع قد أشارت أيضا إلى أن الدكتور مصطفى خليل قد حصل قبل توليه رئاسة مجلس الوزراء على خمسة ملايين من الجنيهات لدراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروع التليفونات .

وعلى أثر هذا النشر طالب الدكتور مصطفى خليل فى التاسع من ديسمبر عام

(١٩٧٩) الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب بتأليف لجنة تحقيق برلمانية فيما نشر واعتبره ماسا بنزاهة الحكم .

وبالفعل تم تشكيل هذه اللجنة من حافظ بدوى رئيس اللجنة التشريعية والدكتور محمد الدكرورى رئيس لجنة الخطة والموازنة وفتح الله رفعت رئيس اللجنة الاقتصادية ومحيى الدين عبد اللطيف رئيس لجنة النقل والمواصلات ، والدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد فيما بعد والدكتور حلمى الحديدى ممثلا من حزب العمل ، وألفت كامل من حزب الأحرار والمستشار ممتاز نصار المستقل .

وقبل الاستطراد فى هذا الأمر علينا أن نعرض كيف تولى مصطفى خليل رئاسة مجلس الوزراء .

فبعد التوقيع على كامب ديفيد فى (١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨) ، والرئيس السادات يتأهب لعمل تغيير وزارى . وتنصيب رئيس وزراء جديد بدلا من السيد ممدوح سالم . كان أمامه شخصان يختار من بينهما رئيس الوزراء . وعلى أثر ذلك . قام السفير الأمريكى بالقاهرة بزيارة للدكتور مصطفى خليل بمنزله . وقال له : إن الرئيس السادات بصدد اختيار رئيس وزراء جديد من بين شخصين . وأنه رأى أن الأمريكان سيقومون بتزكية اختياره – أى مصطفى خليل – لدى الرئيس السادات ليكون رئيس الوزراء الجديد . وقد وافق الدكتور مصطفى خليل على هذه التزكية وطلب من السفير الأمريكى أن يمهله أسبوعين لتصفية أعماله كعضو منتدب بالمصرف العربى الدولى .

وكان مصطفى خليل رئيس لجنة الأحزاب أيضا فى ذلك الحين ، وقد وافقت هذه اللجنة على تأسيس الحزب ، الوطنى الديمقراطى فى أول أكتوبر (١٩٧٨) وفى ذات اليوم انضم لهذا الحزب وفى اليوم التالى كلفه الرئيس السادات بتشكيل وزارة جديدة وانتهى من ذلك يوم ٥ أكتوبر عام (١٩٧٨) . ثم أدخل تعديلا على حكومته فى شهر يونيه عام (١٩٧٩) وعقب الانتخابات التى أجريت فى ذات الشهر .

وإن كان للأمريكان دور فى توليه رئاسة الحكومة فإن ذلك مرجعه أنه يشارك ويعاون الرئيس السادات فى مسيرة السلام والتى كان مصطفى خليل قد بادر بالموافقة

عليها منذ إعلان المبادرة فى (٩ نوفمبر ١٩٧٧) وسفره مع السادات إلى القدس .

فكان الأمريكان يرون أن مصطفى خليل هو أصلح شخص فى هذه المرحلة التى تلت التوقيع على كامب ديفيد حتى يستكمل الطريق إلى معاهدة السلام وضرورة أن يكون هناك من يعاون السادات فى هذا .

وقد ردد مصطفى خليل فى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى عقب تفجير المعارضة لأمر صفقة التليفونات أن المعارضة اتخذت هذا الموقف العدائى والمضاد له من أجل مشاركته فى عملية السلام والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية . ونفى ذلك خالد محيى الدين فى بيان نشرته صحيفة يومية قومية .

إلا أنه إذا جاز تفسير هذا الموقف فإن الأمر مرجعه انتخابات يونيه (١٩٧٩) والتى أجرتها حكومة مصطفى خليل وأجهضت المعارضة فيها .

وفى أقل من أسبوع وخلال أيام قليلة من تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية فى العاشر من أكتوبر استصدر الدكتور مصطفى خليل فى الحادى عشر من ذات الشهر أى فى اليوم التالى لتشكيل اللجنة خطابا من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ومن مدير هيئة المعونة الأمريكية بمصر دونالد براون وخطابا من رئيس المصرف العربى الدكتور أحمد نظمى عبد المجيد ومن الدكتور عبده السعيد رئيس مجلس إدارة مركز بحوث المواصلات سابقا وشهادة من جيمس إيجمى الملحق التجارى للسفارة الأمريكي بالقاهرة . وكلها تدور حول براءة الدكتور مصطفى خليل من أى اتهام وأنه لم يتقاض أى عمولة أو ماشابه ذلك . بل إن الشركات الأمريكية التى لم تحصل على تعاقد التليفونات بعثت بشهادة فحواها أنها لم تكن على أى علاقة مع الدكتور مصطفى خليل وهم يحترمون نزاهته وتقديره لصالح بلاده .

ثم استمعت اللجنة الخاصة البرلمانية إلى الدكتور مصطفى خليل الذى شرح لأعضائها على مدى ثلاث ساعات كل الوقائع والظروف التى أحاطت بالاتفاق المبرم مع مجموعة الشركات الأوروبية لحل مشكلة التليفونات بمصر فى ضوء المستندات التى قدمها إلى اللجنة برئاسة محمد عبد الحميد رضوان وكيل المجلس حينذاك .

وكان الدكتور مصطفى خليل عندما تقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية قد احتفظ لنفسه فى الطلب بالاحتفاظ بحقه للتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة . كما أعلن

ذلك فى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى حيث أشار إلى أنه سيتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة بعد انتهاء لجنة التحقيق البرلمانية من عملها وإعلان نتيجة تحقيقها . و لم يذهب للجنة كل من الدكتور حلمى مراد وخالد محيى الدين ، واقتصر التحقيق أو بمعنى أدق الاستماع على الدكتور مصطفى خليل فقط وأصدرت اللجنة تقريرها ببراءة مصطفى خليل .

وعندما أصدرت لجنة التحقيق البرلمانية قرارها ببراءة الدكتور مصطفى خليل لم يتقدم هذا الأخير ببلاغ إلى النيابة العامة ، حيث إنه كان قد برر لجوءه إلى مجلس الشعب حيث إن الأمر يمس نزاهة نظام الحكم وكأن النيابة العامة غير مختصة بهذا الأمر . وحيث إنه أعلن أيضا أن الأمر لايهم شخصه بقدر مايهم نزاهة نظام الحكم . وعلى هذا لم يتجه إلى النيابة العامة ابتداء .. ولابعد انتهاء اللجنة من تقريرها .

وبالطبع فإن نتيجة أى تحقيق تتوقف على مايصل أو يعن لأى لجنة أو هيئة تحقيق من أوراق ومستندات ، وحيث إن لجنة التحقيق البرلمانية قد وصلها مستندات وخطابات وشهادات براءة من الأجهزة والجهات الأمريكية التى سبق الإشارة إليها ، فقد بنت اللجنة قرار البراءة على هذا الأساس . كما أن لجوء مصطفى خليل إلى لجنة تحقيق برلمانية فى مجلس الشعب يملك الحزب الوطنى أكثر من (٩٥ ٪) من مقاعده ذلك الحزب الذى ينتمى إليه رئيس الوزراء فلا مناص من أن تكون النتيجة فيها شبهة التحيز لرئيس الوزراء حيث إن هذا التحقيق سياسى وليس جنائيا . والتحقيق لسياسى تحقيق تقديرى ومرن وأما التحقيق الجنائى فهو محدد ويبنى على وقائع حقيقية وقراراته أقرب لليقين . ولاشك فى أن لجنة تحقيق برلمانية ، أى سياسية ، لن تتطرق إلى وسائل التحقيق الجنائى وطرق الإثبات فيه ، إنما التحقيق السياسى فى الغالب يتعرض لما يعن له من ظاهر الأوراق والمستندات ، والتى اعتمد عليها مصطفى خليل فى إثبات براءته وهى لاتعدو كونها مجرد شهادات أجنبية تشير إلى ذلك .

فإذا كان مصطفى خليل لجأ إلى أسهل الطرق لبراءته وهو الطريق السياسى و لم يلجأ إلى الطريق الجنائى . فهل ما وراء ذلك هو خداع مجلس الشعب ؟ حيث إن المجلس يضم (٩٥ ٪) من أعضائه ممن ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الذى ينتمى إليه رئيس الوزراء ؟

هذا الأمر لم يحسمه القضاء وإنما دفع به إلى الرأى العام من خلال تحقيق سياسى

كان قراره براءة رئيس الوزراء . ولاشك فى أنه من حيث المواءمة السياسية للجنة التحقيق البرلمانية لابد من براءة رئيس الوزراء حفاظا على شكل نظام الحكم من حيث نظافة وطهارة أحد قياداته . وللجميع مصلحة فى عدم إهدار سمعة رئيس وزراء مصر عالميا .. من الناحية السياسية !!

وكان الرئيس السادات قد انتابه غضب واستياء من هذا الموقف الذى من شأنه أن يهز مكانته السياسية ووضعه الشعبى من جراء وضع الدكتور مصطفى خليل فى هذا الموقف . كما أن هذا الأخير قد انشغل بالسياسية الخارجية دون السياسة الداخلية حيث كان يؤدى دوره فى مفاوضات السلام مع إسرائيل ، ولم يهتم بالشئون الداخلية ولاسيما الجانب الاقتصادى منها .

وانتظر الرئيس السادات عدة شهور ثم طلب من الدكتور مصطفى خليل تقديم استقالته فى (١٢ مايو ١٩٨٠) . ثم صدر قرار بتعيينه رئيسا للمصرف العربى الدولى فى (٢٥ مايو ١٩٨٠) . وبقى نائبا لرئيس الحزب الوطنى للشئون الخارجية .

وكان قد أدخل تعديل وزارى فى حكومة الدكتور مصطفى خليل فى شهر يونيو عام (١٩٧٩) وبمقتضاه تم تعيين المستشار أحمد موسى وزير العدل فى منصب المدعى العام الاشتراكى وكان هذا المنصب بلا قانون خاص به وإن كان قد نشأ بمقتضى قانون (٣٤) للحراسات .

وكان المستشار أحمد موسى يرى أن أول واجباته الوظيفية الهامة هو إعداد مشروع قانون خاص بمنصب المدعى العام الاشتراكى . وعلى الفور أعد مشروع قانون مسترشدا بمشروع قانون كان قد وضعته اللجنة التشريعية برئاسة الدكتور جمال العطيفى بمجلس الشعب عام (١٩٧٣) . وكان هذا المشروع يتسم بعدم الازدواج بين اختصاصات المدعى العام والنيابة العامة .

وكان المستشار أحمد موسى يرى أن هذا المنصب سياسى وليس قضائيا ومن ثم لابد ألا يتخذ أى إجراء ضد الحرية .

وقدم المشروع إلى الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء الذى لم يرد على مقدمه ، إلا أنه كان هناك أحد الاجتماعات فى قاعة مبنى الاتحاد الاشتراكى بحضور

الرئيس السادات . وعندما رأى المستشار أحمد موسى بادره متسائلا : جالك المشروع ؟.

فرد عليه أحمد موسى قائلا : مشروع إيه يا افندم ؟

فقال الرئيس : مشروع المدعى العام الاشتراكى .

فرد عليه بقوله : لا .. ياافندم .

فأشار الرئيس إلى منصور حسن وزير الدولة لرئاسة الجمهورية وقال له : تبقى تبعت له صورة من المشروع .

وكان قبل ذلك قد وصل إلى مسامع المستشار أحمد موسى أن فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب قد أعد مشروع قانون وعرض على المستشار أحمد موسى أن يبعث إليه بصورة من هذا المشروع إلا أن المدعى العام رفض . وكان هذا المشروع قد شارك فى إعداده الدكتورة آمال عثمان والدكتور رمزى الشاعر ، ووصل للمستشار أحمد موسى من منصور حسن مشروع هذا القانون .

وكان ذلك فى يناير عام (١٩٨٠) .

وبدأ أحمد موسى مع مجموعة من زملائه دراسة هذا المشروع حيث كان ينص على محاكمات الوزراء وبعض الجرائم الجنائية ، وكان للمدعى العام صلاحيات ضخمة رغم أن الدستور لم يمنحه حق إصدار أحكام قضائية .

وفى أول اجتماع مع الرئيس السادات تحدث أحمد موسى عن الملاحظات وعيوب هذا المشروع كحالات القبض والتفتيش وهى اختصاصات النيابة العامة .

ثم شكلت لجنة ضمت كلا من الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب والدكتوره آمال عثمان والدكتور محمد كامل ليلة والمستشار أنور أبو سحلى والمستشار حلمى عبد الآخر وفكرى مكرم عبيد والدكتور أحمد فتحى سرور وذلك لدراسة المشروع .

ثم فوجىء المستشار أحمد موسى بطلب من حسنى مبارك نائب الرئيس للقائه . وذهب إليه فأعطاه مشروعا جديدا يحتوى على جرائم أمن دولة داخلية وخارجية .

ثم اجتمع حسنى مبارك باللجنة ، ودار نقاش من حيث المبادئ والصلاحيات ، وكان رأى المستشار أحمد موسى أن المشروع ينص على اختصاصات النيابة العامة ولكنها ذات طابع سياسى تنفر منه الناس ولا تطمئن إليه .

ومهما قيل : إن رجال القضاء سيمارسون عملهم كقضاة إلا أنهم تحت ظل المدعى العام فإن عملهم يكون ذا طابع سياسى .

وكان قد انضم لرأيه كل من النبوى إسماعيل وزير الداخلية والدكتور محمد كامل ليلة .

ثم حسم حسنى مبارك نائب الرئيس النقاش بقوله : إذن فلننظر فى كل هذه الملاحظات مع الرئيس السادات .

وعلى أثر ذلك اجتمعت اللجنة مع الرئيس فى القناطر الخيرية ، وقد بادر السادات قائلا : (احنا فى فترة حرجة وحساسة واللى لايجد عنده استعداد نشوف غيره) .

وشعر المستشار أحمد موسى بأنه المقصود بهذا التلميح .

لكن ذلك لم يؤثر عليه واستمر فى طرح ملاحظاته ونقد المشروع من حيث تداخل السلطات ، وأن هذا إخلال بمبدأ استقلال القضاء والفصل بين السلطات .

ومن هنا اعتبر أحمد موسى معارضا .

وفى لقاء آخر أشار أحمد موسى إلى ضرورة عدم اختصاص المدعى العام بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، وليس هناك مبرر لذلك ، وهذه اختصاصات لمجلس الشعب أو النيابة العامة . وتقبل السادات ذلك ورفعت هذه النصوص من المشروع .

وتكرر لقاء آخر فى أسوان وحضره الدكتور مصطفى خليل والدكتور فؤاد محيى الدين ومحمد رشوان وكيل مجلس الشعب حيث كان اجتماعا موسعا . وأعيدت مناقشة المشروع . وكان ينص أيضا على الكسب غير المشروع . واعترض أحمد موسى لأنه ليس من الصالح العام أن يتولى المدعى العام ذلك وخاصة بالنسبة لرئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب ، لأن المنصب سياسى ومناصبهم أيضا سياسية .

وكان قد نص أيضا على أن يكون من أعضاء محكمة القيم أعضاء بمجلس الشعب . إلا أن أحمد موسى رأى أن المحكمة ستتكون بذلك من أعضاء الحزب الحاكم فكيف

يحاكم أى إنسان أمام هذه المحكمة التى تمثل الحكم والخصم فى ذات الوقت ؟، فاقتنع الرئيس ، وتم حذف هذا .

ثم أحيل المشروع إلى اللجنة التشريعية بالحزب الوطنى برئاسة مختار هانى . ووزع المشروع على بعض الأعضاء قبل تعديله . .

ونشر فى إحدى الصحف القومية ، وكان هناك انطباع بأن المستشار أحمد موسى قد سربه إلى الصحافة لأنه معترض عليه ولكن الحقيقة أن الذى دفع بنشره هو فكرى مكرم عبيد . وبالفعل قامت المعارضة بنقده بشدة واشتدت حملاتها ضد هذا المشروع بقانون وقد أثارت المعارضة نفس الملاحظات التى سبق ، أن أثارها المستشار أحمد موسى فى جميع اجتماعاته .

ثم شكلت لجنة أخرى من ألبرت برسوم وأنور أبو سحلى وآخرين والتقى منصور حسن بأحمد موسى وسأله لماذا لم يحضر اجتماع هذه اللجنة ؟ فرد عليه قائلا : إننى لم أدع إليها .

وغضب أحمد موسى من هذا الموقف . وعرض على المستشار حلمي عبد الآخر أن يتقدم باستقالته إلى الرئيس السادات فرد عليه حلمى عبد الآخر بقوله : سينسفك .

وفى أول أبريل أجريت عملية جراحية للمستشار أحمد موسى وبعد انتهائها لم يذهب إلى مكتبه .

وقدم المشروع إلى مجلس الشعب فى بداية مايو .. وخرج أحمد موسى من منصبه كمدع عام .. وعلى أثر صدور القانون عين المستشار عبد القادر أحمد مدعيا عاما . وقد اشتهر هذا القانون بقانون حماية القيم من العيب .

وهكذا صدر القانون . وهو يعد من القوانين الاستثنائية فى النظام السياسى المصرى . وشارك فيه العديد من المسئولين .. ومنهم من كان يتبوأ منصبا كبيرا .. وبعضهم تبوأ فيما بعد منصبا أكبر .

ولهذا القانون أثاره الغريبة والبعيدة ، وقد كان أهم ماعرض على المدعى العام – بمقتضاه – هو العناصر السياسية التى قبض عليها فيما أطلق عليها فيما بعد الثورة

الثالثة للسادات ألا وهى أحداث (٥) سبتمبر .

وقد بدأت أحداث (٥) سبتمبر من خلال عرض إعلامى قبل أيام من هذه الأحداث .

فقد نشرت فى جريدتا الأخبار ومايو يوم (٢٤) أغسطس عنوانا كبيرا فحواه : فى حديث الرئيس القادم إلى الشعب : إجراءات قانونية وقرارات هامة لردع التسيب والتعصب الدينى !!

وكان الرئيس السادات قد حضر اجتماعا ضم حسنى مبارك نائبا والدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى واللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية . ومنصور حسن وزير الدولة لرئاسة الجمهورية والدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء والدكتور صبحى عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى والدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب وفكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء والمدعى العام المستشار عبد القادر أحمد وأحمد سمير سامى وزير العدل .

وقد تحدث السادات فى هذا الاجتماع عن الظروف والملابسات التى تمر بها البلاد وأشار إلى أنه لابد من اتخاذ إجراء أو موقف حتى لا تضيع الأهداف الوطنية ومصالح البلد .

وقال : إننى أفكر فى عمل تحفظ على بعض العناصر واستفتى الشعب على ذلك . بالدستور والقانون . وطبقا لحقى فى استعمال المادة (٧٤) من الدستور . وسأعتقل عددا محدودا ولمدة ستة شهور يجدد أثناءها المدعى العام موقفهم حتى إتمام تحرير الأرض ، ونكون قد استرددنا سيناء فى (٢٥ ابريل عام ١٩٨٢) . لأن هؤلاء الذين سأعتقلهم يحاولون أن يشككوا فى وجود استقرار بالبلاد . وهناك سياسيون يركبون الموجة فلابد من وقفة جادة .

وهنا عقب الدكتور مصطفى خليل بحماس قائلا : هذه خطوة قد تأخرت سنتين .

ويلمح من قوله حماسه لتصفية الحسابات السياسية مع بعض هذه العناصر والتى قد هاجمته فى صفقة التليفونات ، ومن أشاروا إلى انتخاباته بأنها أسوأ انتخابات

جرت فى مصر ، بالإضافة إلى الانتقادات الأخرى لسياساته .

وفى اليوم التالى لنشر العنوان السابق المشار إليه استقبل الرئيس السادات كلا من الأنبامتى المسكين ومناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل أثناء زيارته للقاهرة .

وفى ذات اليوم قررت محكمة جنوب القاهرة مصادرة العدد رقم (١٢٢) من جريدة الشعب الناطقه بلسان حزب العمل الاشتراكى لقيامها بنشر مقالات وأخبار تتجاوز بكل المقاييس حدود الموضوعية والمعقولية – كما تقول المحكمة – وتخرج عن إطار النقد المباح والمعارضة الشرعية بما تتضمنه من طعن وتشهير بالنظام الشرعى للبلاد والتحريض على كراهيته .

وفى يوم (٢٩) أغسطس تلقى الرئيس السادات تقرير المستشار أحمد سمير سامى وزير العدل عن أحداث الفتنة الطائفية والتى سيتناولها الرئيس فى حديثه .

وفى ذلك اليوم أيضا قرر المستشار حامد زكى رئيس محكمة القاهرة الإبتدائية الموافقة على طلب نيابة أمن الدولة بمصادرة العدد (٦٥) من مجلة الدعوة الإسلامية التى صدرت بتاريخ أول سبتمبر وكان القرار على أساس ماتضمنه العدد من بيانات ودعايات مثيرة من شأنها التحريض على كراهية نظام الحكم .

وفى يوم (٤ سبتمبر ١٩٨١) بدأت الصحف تنشر أخبارا عن اعتقالات وتحفظات . فقد نشر التحفظ على عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين بتهمة أنهم جميعا اشتركوا وساهموا بطريق مباشر أو غير مباشر فى إثارة الفتنة الطائفية . كذلك التحفظ على جميع أمراء الجماعات الإسلامية فى جميع المحافظات .

وتم سحب تراخيص عدد من الصحف الدينية والحزبية المثيرة للفتنة الطائفية . ووقف الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامى وجريدتى الشعب ووطنى ومجلة الكرازة .

وفى صباح (٥) سبتمبر ذات اليوم الذى سيلقى فيه الرئيس السادات خطابه أمام مجلس الشعب فى المساء . نشرت الصحف التحفظ على (١٢٥٠) شخصا فى أحداث الفتنة الطائفية .

وجاء بصحيفة يومية : إنه تبدأ من اليوم مرحلة جديدة تماما على أرض مصر .

يمكن اعتبار هذه المرحلة ثورة ثالثة بعد ثورتى يوليو ومايو . المرحلة الجديدة تبدأ فى كل اتجاه وتضع أسسا جديدة للعمل الوطنى لامكان فيها للتسيب أو التعصب أو السلبية .

وفى يوم (١٠) سبتمبر تم إجراء استفتاء على إجراءات حماية الوحدة الوطنية وهى القرارات التى أحالها لمجلس الشعب ووافق عليها هذا الأخير .

وكان قد تم اعتقال (١٥٨٠) من العناصر السياسية والدينية والصحفية وكتاب وأساتذة جامعات وعناصر من مختلف الاتجاهات السياسية .

وكان يمكن أن يكون عدد المعتقلين أقل من ذلك . إلا أنه قد ترك لكل مسئول فى موقعه حرية اختيار العناصر أو الأشخاص التى يرى من الأهمية والضرورة اعتقالها تحت دعوى المساهمة فى إثارة الفتنة الطائفية . وعلى ذلك فقد بالغ هؤلاء المسئولون ، وانتهزوا الفرصة لتصفية بعض خصومهم أو من يناوئهم ضد أخطائهم . فوجدوا فرصة للخلاص منهم ظلما وادعاء بأنهم يساهمون فى إثارة الفتنة الطائفية .

فقد اختار كل رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية أسماء الصحفيين الذين يعتقلون . واختار رؤساء الجامعات أسماء الأساتذة الذين يريدون التخلص منهم .

ومن هؤلاء المعتقلين (٢٥٠) جنائيا ، و (٣٦) سياسيا اتهموا بتهمة التخابر مع بلغاريا ، وكان الذى قدم حيثيات اعتقالهم هيئة الأمن القومى وليس مباحث أمن الدولة . وهو ما اشتهر بقضية بلغاريا .

وكانت هذه الأحداث - (٥) سبتمبر - هى قمة الاغتيال السياسى للسادات الذى أدى إلى غروبه السياسى بالتبعية ، هذا الاغتيال وإن أسهم فيه بعض المسئولين حينذاك هو من جانب آخر انتحار سياسى للسادات لنفسه .

وهكذا .. وان كان البعض قد رأى أن دور السادات السياسى والتاريخى قد انتهى بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ورغم ذلك فقد استمر من يوم (٢٦ مارس ١٩٧٩ حتى ٦ أكتوبر ١٩٨١) ، فإن هذه الفترة الزمنية كانت تحمل

ملامح غروبه السياسى والذى تعددت مؤشراته مابين الاغتيال السياسى من جانب الغير والانتحار السياسى من جانبه .

وعندما غرب .. كان غروبه دمويا كلهيب الغروب الذى يتوارى بعد دقائق وراء خط الأفق .

تـم بحمـد الله





الـوثـــائـــق

مصلحة التلغرافات والتليفونات المصرية

اشارة تلغرافية
TELEGRAM

6 APR 19[illegible]

المعادى

Office of origin

To urgent

[illegible]

arriving noon monday air

hope have long talks with you and short talks big brother and heykal many important things

Cruno

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

مستشار رئيس الجمهورية

سري للغاية

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله
والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

سيادة الرئيس أنور السادات

تحية طيبة ودعاء بالتوفيق.

أحاول مقابلة سيادتكم منذ أسبوع لعرض نتائج المؤتمر الإسلامي في كراتشي وموضوعات أخرى.

قابلني سفير تركيا منذ أول أمس ويرجو أن ينقل لسيادتكم صورة من موقف القلق الذي يبدو عليهم بعد تصريحات المعركة مع إسرائيل والإعلام الذي أعطى صورة تختلف عن صورة [illegible] من موسكو - ويرجو أن يعرف إذا كان هذا موقف سياسي جديد - ليمنعهم من الاستمرار في مساعيهم السابقة مع واشنطون - أم يدعوهم إلى تأجيلها - أم الاستمرار في المساعي الحميدة واستمرار التعاون في هذا الخط - مع الفصل بين حملة الإعلام - والخط السياسي من جهتكم.

ويرجو أن يقابل سيادتكم أو الدكتور فوزي أو من ترغبون سيادتكم.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتحية

١٩٧١/٢/٧

- سأراك اليوم بعد زحمة الاجتماعات
- يفهم السفير التركي أننا لم نغير خطنا لأننا نقول أننا لن نجدد وقف إطلاق النار ولم نقل أننا سنعلن الحرب أما مساعيهم فإننا نرحب باستمرارها ونحن لا نزايد ولا نخادع - وتفسير موقفنا بالشكل الذي يقول إنه موقف سياسي جديد هو مغالطة مدسوسة بين العرب وإسرائيل وأمريكا تعرف ذلك جيداً

مع تحياتي

21 MARLBOROUGH PLACE
LONDON, NW8 0PG
01 - 586 0600

23 February 1972

Dear Hassan:

I am now engaged in the supervision of a survey of extremist organizations operating in the Middle East, and the danger they constitute to American and British interests. The findings will be included in a secret report for a number of major oil companies, airlines and insurance companies. As you may know already, my "confidential news letter" has become one of the most influential in the world -- although, being entirely confidential, the public at large is unaware of it.

In connection with this survey, I am about to visit various Middle Eastern capitals. While my own work does not necessitate a trip to Cairo (I have assistants who visit there regularly), there are several aspects of current terrorism which I would like to discuss with you personally -- since they might conceivably concern you personally. I am sure you are aware from your own intelligenee sources that certain Palestinian extremists, aided by Maoists of other nationalities, seek to bring down President Sadat, to have him replaced by a military junta, then, ultimately, to bring down the military junta by means of a "people's revolution." I don't think they have much chance of success, but at the very least their efforts may prove embarrassing -- or even, conceivably, provoke a degree of unrest in your country which would be difficult to contain.

So -- once again, I will ask for a visa to visit Cairo. Needless to say, if the visa is granted I will take advantage of the visit to revive my oft repeated plea concerning THE GAME OF NATIONS. If you and my other friends still think the book was damaging to Egypt, I will do anything within reason you ask to make it up to you -- including the printing of retractions or putting a new light on the "damaging" items by handling them differently in my new book to be published next Autumn. Since I was made to believe that President Nasser had approved the book before its publication, I do not think I was entirely in the wrong. Nevertheless, I no longer argue the point. If you think amends are due I will unhesitatingly make them.

All the best,

Miles

أطلعت السيد الرئيس أنور وأمر بألا يعطى
وإذا جاء [illegible]

السيد الأستاذ النائب الهمام

تحية طيبة وبعد،

فأتشرف بأن أعرض على سيادتكم معلومات تذكرتها اليوم ولكني قد ... في التفصيل بأن أدلي بكل ما أتذكره من معلومات ... في ذلك الصالح العام ووضع الحقائق كاملة تحت أنظار المسؤولين

واستأذن سيادتكم في تلخيص هذه المعلومات كالآتي:-

١- العوامل والظروف التي صادفت البلد خلال الأشهر الثلاثة الماضية

٢- البعض [illegible] من بعض المسؤولين وغير المسؤولين.

٣- ردود فعل تتعلق بشخص السيد الرئيس مباشرة.

٤- الوقائع

فيما يتعلق بالعوامل والظروف التي صادفت البلد خلال الأشهر الثلاثة الماضية فقد كان يحدث اتصالات كثيرة سواء مع السوفييت متمثلة في السفير السوفيتي بالقاهرة في لقاءاتنا الكثيرة سواء في مكتبه أو في المنزل وكذلك في المقابلات التي تمت مع كبير المستشارين السوفييت العسكريين إما معي أو بحضور الفريق فوزي والسيد شعراوي جمعة في منزل أحدنا كانت هذه الأحاديث تتناول جانب [illegible] في الشرق ..

"إلى أين تسيرون ... إننا [illegible] .. لم الاتصالات في الفترة الأخيرة ازدادت مع الولايات المتحدة الأمريكية .. [illegible] نشط للغاية ويثير إشاعات وأقاويل في البلد [illegible]."

ثم تكرر هذا الكلام عندما قابلت السيد [illegible] خاصة في موسكو وهذا من [illegible] والسيد [illegible] [illegible] بأنه [illegible] الكاهن [illegible] إسرائيل [illegible] ما ذكرناه [illegible] من الأمريكان [illegible] من السوفييت [illegible] أمريكا [illegible] الانتقام [illegible] في مصر إذا ما سنحت لها أي فرصة لذلك.

وقد تصادف في هذه الفترة أن علمت بالمصادفة أن اتصالات تجري بين السيدين حسنين هيكل و[illegible] وكانوا متضررين جدا

كما بدا السيد محمود رياض يبدي ضيقه من أنه لا يشارك في الاتصالات مع الولايات المتحدة وكان قائدا للعصابة لدرجة أنه في بعض اجتماعات لجنة العمل كان يردد "يعني هو ما حدش اتشرب في البلد" أو يقول "مافيش ولد فينا جدع يقوم يزعقنا" - وهذه العبارات هي على حد ما أتذكر وكنا نأخذ هذا الكلام منه باعتباره منفعلا

كما صادف هذه الفترة وبعد وجه التدريب يوميا مكالمات تليفونية أو مقابلات من السيد حسنين هيكل لي وللسيد شعراوي جمعة وأكثرها كانت بين السيد شعراوي جمعة وكانت هذه الأحاديث تدور حول تخبط العمليات وكان يردد عبارة "البلد واقعة" .. وعبارات أخرى مشابهة تتضمن معاني التخبط والإثارة.

كما أنه بدأت في هذه الفترة أيضا معلومات تفيد أن القوات المسلحة بدأ ينعكس عليها ردود فعل لما يجري داخل البلد من شائعات وتوتر وانفعالات أدت إلى دعوة السيد الرئيس أن يتفضل مشكورا بالمرور على القوات المسلحة وأعتقد كان لهذه اللقاءات أثرها الطيب.

صاحب هذه الفترة أيضا مجموعة من التسجيلات الصوتية التي كانت تقوم بها المباحث العامة في منزل المستر برجس وكان واضحا من هذه التسجيلات النقاط البارزة التالية :-

1. نقد للرئيس جمال عبد الناصر وسياسته
2. تقييم للمسئولين المصريين على المستويات العليا
3. لقاءات السيد الرئيس مع المستر سيسكو والتي وردت أن سيسكو أملا برغبته تنفيذ بعض أسرار الحديث الذي دار بين السيد الرئيس وسيسكو ومنها عدم ارتياح السيد الرئيس

الرئيس لكل من محمود رياض والدكتور فوزي وغيرهم أو طلب إثباته في التسجيل.

وكان السيد محمود رياض يشعر بعدم ارتياح السيد الرئيس له ولذا فكانت تصرفاته أي محمود رياض في الاجتماعات متشددة وكان يبدو أنه متضايق.

وكانت كقاعدة تسجيلات مثل السيد رجب تعرف كل الحالات من ساكن من الأمن ثم ترفع حقيقة نوايا واتجاهات الأمريكان لوضعها في الحسابات. وعندما سمع محمود رياض هذا الحديث المشار إليه انفعل ولا أذكر نص تعليقه ولكن كان مضمونه "ما حدش يقول انقلاب".

وبالنسبة لعدم الثقة والتي أخطر الآن آسفا لذكرها وأرجو أن يغفر لي السيد الرئيس ذلك فأوضح في أنه صاحب الفكرة الأخيرة أيضا تزعزع في الثقة من جانب السيد الرئيس اتجاه كل من السادة:
حسين الشافعي - علي صبري - أعضاء اللجنة العليا (أغلبهم تقريبا) محمود رياض - اللجنة المركزية - ومستويات الاتحاد الاشتراكي عموما وكان لتزعزع ثقة السيد الرئيس في هؤلاء أثر في نفوس معاونيه وأنا منهم بطبيعة الحال.

وكان السيد محمد حسنين هيكل يزكي هذا الإحساس بعدم الثقة.
كل العوامل والظروف التي اضطررت آسفا لذكرها لا شك أنها تحدث في نفس المسئول المطلع على بواطن الأمور شعورا بانعدام التوازن تجعله في حالة انفعال وقلق مستمر. هذا بالإضافة مع الأحداث المتلاحقة التي سردتها في التحقيقات.

وكانت هذه العوامل وباعتبار أنه شعراوي جمعة على علم بها قد تركت في نفسه أثرا كبيرا من القلق والانفعال وأنا هنا لست في موقف الدفاع عنه - وبدون الحالة مع سيادتكم فقد حدث في أحد الاجتماعات في وقت لا أذكره وعلى الأرجح خلال شهر مايو سنة ١٩٧١ وكنت أنا والدكتور فوزي معه وقال شعراوي جمعة ما معناه موجها كلامه

سامي

للفريق فوزي امكانية استخدام الجيش في عمل انقلاب وكانت تعليمات الفريق فوزي أيضاً ما معناه إما يدرس أو يفكر ولا أذكر إن كان يدبر أو يشترك لكنها ملتقطة من الشفوية ولا أذكر الكلمة أو إشارتي على وجه التحديد وكان الفريق فوزي يتحدث عن مواضيع تتعلق بالقوات المسلحة والحركة ووجه حديثه لشعراوي وقال ما معناه أنه يريد مكنة استخدام الجيش في عمل انقلاب وأكرر بصدق وبأمانة وبشرف أن هذا التعليق من فوزي أراح نفسي لعدم إيماني بمثل هذه الأساليب ولمعرفتي المسبقة من أن القوات المسلحة لا تعمل بالسياسة وكل أفرادها لا يهمهم شيء إلا المعركة مع العدو ولقد سمعت أنه أدرجت في التحقيقات أنه من نية المتهمين القيام بمثل هذا الانقلاب .

كما إني أذكر الآن أيضاً أنه في يوم ٧١/٥/١٣ عندما توجهت لإبلاغ السيد شعراوي جمعة بأوامر السيد الرئيس وكان موجوداً في مكتب الفريق فوزي بكوبري القبة وكان يوجد أيضاً هناك كل من الفريق محمد صادق والسيد سعد زايد . ما أذكره أن أحد الآخرين بعدما أبلغت شعراوي أوامر السيد الرئيس علق تعليقاً منفعلاً جعلني أبادر بمغادرة المكان قائلاً " أنا ماشي " .. لعدم رضائي عن هذا التعليق والذي لا أذكره حالياً وأعد سيادتكم إذا ما تذكرته فسوف أبادر بإبلاغه لكم

السيد الأستاذ النائب العام

أرجو التفضل باعتبار هذه المذكرة سرية وخاصة لاحتوائها على مسائل تمس مصلحة البلاد العليا وسلامتها ، راجياً أن تودع هذه المذكرة تحت اطلاع السيد رئيس الجمهورية فقط

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي ،

سامي شرف ٧١/٦/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ النائب العام

تحية طيبة واحتراما وبعد

تاليا للمذكرة السابقة التي رفعتها لسيادتكم بخصوص ما تذكره من معلومات ، أضيف لعلم سيادتكم معلومات ومواقف جديدة تذكر لي وهي تتلخص في الآتي :-

١- فيما يتعلق بموضوع الإشارة أذكر أن السيد مجدي حسنين سفيرنا في تشيكوسلوفاكيا عندما كان في القاهرة في الفترة الأخيرة زار عدد من المسئولين وكان يقول أن الموقف خطير في بيروت وأنه لديه خبرة بما حدث في تشيكوسلوفاكيا من تغلغل أمريكا وشيء وما تسبب عن ذلك من أحداث يعرفها هناك وأنه يحذر من أن هذا سيحدث في مصر وخصوصا أنه لا سيطرة كاملة على أجهزة الإعلام وذكر ما معناه أن هناك من يدفع الأمور في اتجاه البعد عن المعركة مع العدو والاتجاه للانفتاح للجبهة الامريكية لحل المشكلة وهذا سيكون على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي . كما أنه ذكر أنه سيتم التخلص من بعض العناصر الناصرية وأنه يجب التنبه لذلك وحذر من السيد محمد حسنين هيكل .

٢- وبالنسبة لما سبق أن ذكرته خاصا بالسيد محمود رياض أذكر أنه كان لا يوافق على اتفاقية الاتحاد منذ بدء التفكير فيها منذ شهر يناير الماضي مع ما أذكر كما أنه لم يكن موافقا على المبادرة المصرية وكان يشير لاتجاهات معينة مستترة وأتعجب لدى جميع المسئولين الذين كانوا يتصلون بهم وإذا كان أحد المسئولين سيؤيد قد كون رأيا حول خطورة الموضوع فإن الكلام للسيد محمود رياض تأثيره في ذلك .

[illegible]

٣- كان الإخوة السودانيون وبعض قادتهم مثل هاشم العطا وبابكر [illegible] كانوا في
اتصالاتهم مع المسؤولين في القاهرة يشيرون ضد ليبيا وضد سوريا
وهذا في تقديري خلق نوع من انزعاج الرأي العام نحو اتفاقية [illegible]
الثلاثي وخلق نوع في نفوس بعض المسؤولين من الليبيين.
وسمعت هذا الكلام أيضاً على لسان الرائد عبد السلام جلود وعبد المنعم الهوني
إذ في زياراتهم الأخيرة للقاهرة كانوا يقولون: إنهم أي [illegible] يتفقوا
مع أمريكا وإنهم لن يحاربوا - وكانت لقاءاتهم تتم مع كل من
الدكتور فوزي وشعراوي جمعة وفتحي الديب ولا أدري أنهم كانوا قد التقوا
بآخرين أم لا وبالطبع كانوا يقولون لي أنا أيضاً هذا الكلام.
٤- وفي هذا المجال أرجو التفضل بإضافة العوامل الأخرى السابق ذكرها
في مذكرتي السابقة، ما يخص [illegible] [illegible] وكما تحيط بي ظروف
حالة انعدام وزن وفي هذا الوقت بالذات أرادت [illegible] [illegible]
الشخصية بأنه أضع نفسي تحت تصرف السيد الرئيس لإعفائي من المسؤولية،
وأود في هذا المجال أن أذكر أني كنت أحس في الفترة الأخيرة يسيطر علي
شعور بأني لم أعد أشارك المشاركة الفعالة التي كنت أقوم بها
من قبل في عملي إلى جانب السيد الرئيس.
٥- وأود أن أقرر أني لا أربط نفسي بشخص مهما كان السبب ومهما
كانت الدوافع وإنما نشأت وتعلمت أن أربط نفسي بالمبادئ
فقط.
وفيما يتعلق بعلاقتي مع شعراوي جمعة والدكتور فوزي فما لم ترجع بالدرجة
الأولى إلى نصيحة وتوجيهات من الزعيم جمال عبد الناصر ذكرها
لي أكثر من مرة وأتذكر آخرها كانت يوم ٢٦ سبتمبر ٧١ وذلك
بقصد حماية النظام وثورة ٢٣ يوليو [illegible] كما سمعت أني
قررت في التحقيقات أني أمين على [illegible] [illegible] السيد
رئيس الجمهورية وأني كنت سأنصب [illegible] [illegible] [illegible]

يقوم به أي فرد منها كان لأي شيء ومستنكر لا تقره الأعراف في أي صورة من صوره وكما ذكرت في الصفحات السابقة فإن تحركاتي وتصرفاتي في الفترة الأخيرة كانت بعيدة تماما عن أي اتصالات بالقوات المسلحة بل كانت تزيد في المهام التنفيذية وزيادة ذلك السيد نائب رئيس الجمهورية كما أن السيد الرئيس يذكر أني رجوت سيادته مرتين في الفترة الأخيرة من أن كان أن يلتقي بالقوات المسلحة لشعوري أنه في لقائه بهم سيزيد ذلك من التفافهم حول سيادته.

وأن الإجابة التي وردت في مذكرة شعراوي جمعة في استخدام القوات المسلحة ورد الفريق فوزي بعدم إمكانية ذلك - ولاقتناعي الشخصي فعلا بعدم إمكانية ذلك نتيجة قناعة بأن القوات المسلحة متفرغة للمعركة ولا تتدخل في السياسة منذ ٦٧.

وأود في هذا المجال أن أجيب على تساؤل سيادتكم عن أي تنظيمات في القوات المسلحة فأجيب بالقطع أنه لا يوجد أي نوع من التنظيمات في القطاع المسلح لا طليعة ولا غيرها وأن هذه كانت أوامر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر المشددة بعد سنة ١٩٦٧ - وكانت عمليات التأمين تنفذ بواسطة جهاز المخابرات الحربية وبالصلات الشخصية ببعض الضباط وكلها لا تأخذ شكل تنظيمي أو ارتباط شخصي بأي حال من الأحوال.

أما عن سؤال سيادتكم عن الاعتقالات والتفكير فيها فإني أذكر أنه عندما تحدث شعراوي جمعة في مذكرته أذكر أنه قال أن الأمر قد يترتب عليه اعتقالات ولكنه حسبما أذكر لم يدر حديث حول أسماء سوى أنه ذكر اسم السيد محمد حسنين هيكل وأذكر أيضا أن السيد فوزي ذكر العبارة التالية "أنا نشيل فيه" وللأمانة أذكر أنه كان متأثرا من أن هذا رأي الاتحاد السوفيتي في السيد هيكل وكلنا أيضا أنتم جميعا نعلم رأي الاتحاد السوفيتي في السيد هيكل وهم ضده ويشكون فيه.

وعن سؤال سيادتكم حول أفكار الاعتقالات فأذكر أنه شعراوي

سامي شرف

جميل قال للنزيه نوزي عندما [illegible] [redacted]

التعليق كالآتي :

وانا لم اتحدث عن جلسات أدافعهم خاصة [redacted]

واني استطيع ان اذكر انه حسب علمي لم يكن هناك خط كامل

للثورة تتوافر مسلحة تشمل عناصر الثورة من تدريب أفراد وواجبات

ومسؤوليات وتوقيتات وأهداف ... الخ، ولكنه كلاحقة –

اذا اذنتم لي سيادتكم ان اقول انه كانت هناك فكرة معينة

للثورة معينة لدى شعراوي جمعة لا علاقة للنزيه نوزي بعدم امكانية

تنفيذها .

سيادة النائب العام

هذه هي بعض المعلومات التي تذكرتها بالاضافة لما قدمته بمذكرتي

السابقة التي رجوت فيها ضمها لدى السيد الرئيس

واني على اتم استعداد اذا ما تذكرت اي معلومات أخرى فسوف

أتقدم لسيادتكم بها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي

١٩٧١/٦/٢٣ سامي ش

مكتب
نائب الرئيس

سرى جدا

صورة رقم (   )

فخامة الأخ العزيز الرئيس محمد أنور السادات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد تلقيت رسالة فخامتكم المؤرخة ١٩٧٨/٧/٢٣ حول المحادثات التي دارت في ليدز يومي ١٨ ، ١٩ يوليو ، وأود أن أعرب لفخامة أخي عن تقديري لتبادل الآراء في كل ما يهم أمتنا العربية .

وأود احاطة فخامتكم أن السفير الامريكي المتجول المستر الفريد أثرتون قد زار المملكة وقابل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل - وزير الخارجية - واستعرض معه أيضا نتائج المحادثات محل الذكر والخطوات التي تتصورها الولايات المتحدة اتخاذها في مسيرة السلام بعد ذلك .

ويسرني استمرار التشاور بين بلدينا أن أضع فخامتكم في الصورة التي بلورتها الولايات المتحدة في هذا الشأن والتي تتمثل بايجاز فيما يأتي :

١ - ان محادثات ليدز لم تحقق أية نتائج ملموسة على صعيد المبادئ الاساسية اللازمة للحل السلمي الشامل ولم تحقق أي تقارب في وجهات النظر بين الجانبين على صعيد موضوع البحث المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة .

(يتبع)

سرى جدا

٢ - ان الجانب الايجابى فى المحادثات من وجهة النظر الامريكية يتمثل فى بلورة نقاط الخلاف بين الطرفين بطريقة واضحة ومعرفة كل جانب لتلك النقاط والفلسفة العامة للحل ، والتى توجه تفكير كل طرف من ناحية ، وأنها أى المحادثات كانت تمثل استمرارا مرغوبا من وجهة النظر الامريكية للمفاوضات المباشرة من ناحية ثانية .

٣ - ان الولايات المتحدة تعتقد بضرورة تغيير الوضع الراهن فى الضفة والقطاع .

٤ - ان تصور الولايات المتحدة لعمل مثل هذا التغيير أنما يتمثل بصفة رئيسية فى الاتفاق على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتحقق فيها اقامة حكم ادارى محلى فى الاقليمين ويؤخذ فى الاعتبار عند اقامته مبادىء الحكم الذاتى للسكان من ناحية واستمرار أمن اسرائيل من ناحية اخرى الأمور التى يتم الاتفاق عليها بين الاطراف بحيث تنسحب القوات الاسرائيلية الى أماكن معينة فى الاقليمين ذاتهما وبأعداد محددة ، وبحيث يتولى الحكم الادارى أمور الامن والنظام العام فى الاقليمين ، باستثناء الحالات التى تمثل اعمالا أو تهديدات ضد أمن اسرائيل حيث تبقى هذه من اختصاص اسرائيل .

٥ - انه يكون للأردن خلال الفترة الانتقالية دور خاص ذو طبيعة اشرافية فى الضفة ويكون لمصر دور يماثله فى القطاع .

(يتبع)

٦ - أنه لابد من اتفاق الطرفين على استمرار المفاوضات بينهما طيلة الفترة الانتقالية للوصول الى اتفاق حول شروط معاهدة السلام على أساس قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) وحول الالتزامات المتبادلة من قبل الاطراف بشأن السلام وتدابير ضمان أمن اسرائيل بعد مرور الفترة الانتقالية وانسحاب القوات الاسرائيلية وتعيين الحدود الآمنة والمعترف بها ٠

٧ - ان الولايات المتحدة ترغب فى الوصول الى كل هذا ليس عن طريق اعلان موقف ذاتي يتضمن افكارها هذه بصفة مستقلة وأنما ترغب في الوصول الى تحقيق هذه الافكار واتخاذ هذا الموقف عن طريق الوصول الي حلول وسط مقبولة من الطرفين من خلال استمرار الاتصال والتفاوض المباشر بينهما ٠

وهكذا يتضح لفخامة أخي أن الولايات المتحدة أنها تفكر فى نطاق جهودها المستقبلية فى سبيل الحل في الامور التالية :

١ - العودة الى أسلوب الخطوة خطوة فى البحث عن الحل النهائي ومنها فأنها نراها تعالج الموضوع بتدابير جديدة فى الضفة والقطاع انتظارا لظروف جديدة قد يأتي بها مرور الوقت لتساعد بطريقة أو بأخرى على الحل الممكن ٠

٢ - العمل على استمرار الاتصال والتفاوض المباشر بين الجانبين لأمد غير محدود أو لمدة خمس سنوات على الأقل دون اتفاق مسبق على المبادئ الاساسية التى تسعون فخامتكم لبلورتها والاتفاق عليها كنتيجة طبيعيه

(يتبع)

للمبادرة التي قمتم بها في مسيرة السلام والتي تكون الاطار العام للحل السلمي الشامل المنشود .

٣ - العمل على استمرار المفاوضات المباشرة للوصول من خلالها الى الحلول الوسطى التي ستتخذها الولايات المتحدة كموقف امريكي يراعي مطالب الجانبين ، وليس موقفا امريكيا مستقلا تلتزم باتخاذه بالضغط على اسرائيل لقبوله وتنفيذه .

واننا نرى ان قطع المفاوضات المباشرة في الوقت الحاضر سوف يضطر أمريكا الى اتخاذ موقف أكثر صرامة مع الطرف الاسرائيلي ويساعد الرئيس كارتر أمام الرأى العام الامريكي ولمواجهة مراكز القوى الاسرائيلية في الكونجرس الامريكي .

ولعل فخامة أخي يشاركني الرأى في أن اتجاه الفكر الامريكي في هذا الشأن لا يدعو الى التفاؤل ولا يحقق ما تهدفون اليه فخامتكم سواء على صعيد الاستراتيجية او على مستوى التكتيك .

فحرص الولايات المتحدة الامريكية على استمرار الاتصالات المباشرة بين الطرفين لم يحقق وسوف لا يحقق بدون الضغط الامريكي الفائدة التي ترجونها فخامتكم في هذه المرحلة من تطور القضية ، ومن ثم فانه لا يمكن النظر الى استمرار التفاوض المباشر باعتباره هدفا في حد ذاته ، كما قرر الوفد المصرى

(يتبع)

بحق فى هذا المجال ، ومما يزيد تأكيد صحة وجهة النظر هذه التعنت الاسرائيلى الواضح سواء داخل نطاق محادثات ليدز او خارجها ، الأمر الذى يدعو الى استحسان عدم الاستجابة الى رغبة الولايات المتحدة وتلبية الرغبة العربية المنبثقة عن أرادتها فى استعادة تضافرها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الموقف الامريكى قد اتضح انه اذا ما تبلور فانه سيكون صادرا عن حلول وسط لا تهيء النتيجة المرغوبة فى قيام الولايات المتحدة بالضغط المطلوب على اسرائيل لتقديم تنازلات معينة فى سبيل الوصول الى الحل السلمى الشامل ، ويبدو ان الولايات المتحدة تتحرك وكأنها قد ارتفعت بفكرة استمرار الاتصال والتفاوض المباشر وحرصها على ذلك من مستوى الوسيلة الى مستوى الغاية التى لا يمكن تحقيق اية غاية اخرى بدونها، مما يلقى بالصعوبة امام الجانب العربى فى المرحلة الحالية من مسيرة البحث عن الحل المنشود . هذا بالاضافة الى ان الوضع الراهن الذى يمر به العالم العربى لا يسمح بقبول الحلول الوسطى ، ولاسيما فيما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية كما انه لا يسمح باستمرار الاتصالات المباشرة .

وغنى عن البيان ان العودة الى أسلوب الخطوة خطوة انما هو امر يخشى معه انه يمكن اعتباره استجابة امريكية للرغبة الاسرائيلية الهادفة الى الفصل من خلاله بين عناصر القضية العربية الواحدة والوصول الى حلول جزئية متعددة، الأمر الذى قد رفضه فخامتكم من قبل ، وكان لهذا الرفض اثره الفعال فى طمأنة

(يتبع)

جميع الاطراف العربية تجاه جهودنا المخلصة ووضوح موقف مصر الشقيقة في هذا الشأن بالرغم من المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى تسريب انباء تمس بها الرأي العام العربي حول التحريض وما شابه ذلك من أنباء .

هذا، ولقد اعرب سمو الامير سعود الفيصل للمستر اشرتون عن وجهة نظر المملكة المرتكزة على القضية العربية وما ورد في رسالة فخامتكم المعبرة عن استمرار التفاوض وانما هي بتحقيق نتائج ايجابية لصالح مسيرة السلام وان التوسع وضم الاراضي ليس هو الطريق السليم لتحقيق الامن الاسرائيلي وانه لابد من التزام اسرائيل منذ الان وحتى خلال الفترة الانتقالية بتحديد مصير الضفة الغربية والقطاع على اساس الانسحاب والاعتراف بحق تقرير المصير كما اعرب سموه عن عدم ملاءمة الاتجاه الامريكي في سبيل الوصول الى حل من خلال الحرب خطوة خطوة ومن خلال استمرار المفاوضات المباشرة دون تحديد معين للمبادئ العامة التي تكون اطار الحل الشامل المنشود لمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، وعبر للجانب الامريكي عن ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة لموقف امريكي مستقل من مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين تقوم بعد تحديده بالعمل على تنفيذه والضغط على اسرائيل لقبوله وبين سموه المحاذير المترتبة من هذا الاتجاه الامريكي والمخاطر المترتبة على التعنت والتصلب الاسرائيلي على المنطقة وردود الفعل فيها، ومن ثم ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية لموقف حازم مع اسرائيل في هذا الشأن .

(يتبع

ويسعدني أخيراً ان أعرب عن أطيب تحياتي وأصدق تمنياتي لفخامتكم بالصحة والعافية واطراد التوفيق .. ولشعب مصر الشقيق بالمزيد من التقدم والازدهار .

أخوكم

خالد بن عبد العزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم·

رئاسة الجمهورية·

مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية ·· عابدين·

متسلسل/٢٧٧ رقم ١/ ١٩٧٨/٨/٢

٨٠١
٧٨/٨/٢

الى·· السيد / محمد حسن التهامى ·· نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية ··

من·· مدير مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية ··

فيما يلى·· ما ورد من الخارجية ··

اتشرف باحالة سيادتكم بأن المستر الفرد أثرتون قد حضر لمقابلتى بعد ظهر اليوم وقد تناول الحديث ما يلى·· -

أولا·· ابلغنى بأن المستر فانس سيزور اسرائيل يوم ٥ أغسطس ويطير منها الى الاسكندرية يوم ٧ ثم يغادر واشنطن يوم ٩ دون زيارة اية دول أخرى فى المنطقة·

ثانيا ··

١/ استفسر عن المباحثات مع الامير فهد فأوضحت له أننا لمسنا أن الموقفين المصرى والسعودى متطابقان دون أن يكون ذلك محل تنسيق مسبق·

٢/ اضفت أن الجانب السعودى مقتنع بأن سياسة بيجن ستؤدى الى نتائج خطيرة وأن اسرائيل تحاول كسب الوقت ليتسنى لها هضم الضفة الغربية وغزة عن طريق اقامة المستعمرات·
كما يشعرون أن على الولايات المتحدة أن تكون أكثر قوة وبنشاط فى دفع عجلة جهود السلام وأن الوقت قد حان لتتخذ واشنطن موقفا حازما·

٢/ ذكرت أن مصر والسعودية تضعان من الثقة فى الولايات المتحدة وفى التعويل كثيرا على جهودها وعلى أن تترجم دورها كشريك كامل الى مواقف عملية·

ثالثا ··

١/ تحدث عن الموقف الذى عبرتم عنه سيادتكم لاثرتون ثم فى المؤتمر الصحفى مؤكدا أنه النتيجة الطبيعية للمواقف الاسرائيلية التى تتسم بالعجرفة وبالرغبة فى الاستيلاء على الاراضى·
وأن هذا الموقف يعنى رغبتنا الصادقة فى أنقاذ جهود السلام وعدم أتاحة

الفرصة لبيجن ليهدم الفرصة الفريدة التى أتاحتها مبادرتكم لاقامة عهد
من السلام الحقيقى الذى تتمتع فيه دول المنطقة بالامن وعلاقات حسن الجوار.

٢/ وقلت أن هذا ما يجب أن يدركوه وفى هذا الصدد فان تصريح المتحدث
الرسمى الامريكى المتضمن أنهم أصيبوا بخيبة أمل لموقف مصر جاء غير
موفق لان الواقع أننا أكدنا التزامنا بالسلام والامن وحسن الجوار ورفضنا
المساومة على الارض أو السيادة.
وهو موقف لايمكن أن يعترض عليه أحد أو أن يصاب بخيبة أمل بسببه.
وأضفت أنه من الغريب أن المتحدث الرسمى لم ينتقد المواقف الاسرائيلية
التى دفعت الامور الى ما هى عليه بل أنه وجد موقفه دفاعا عن بيجن
ويحددها بأنه مشجع أو ايجابى.

٣/ أضفت أننا نحن الذين أبدينا استعدادا عمليا للسلام ونحن الذين
تحركنا ايجابيا فى مواجهة الصعاب والتحديات.
ولقد كان الاحرى بالمتحدث الرسمى الامريكى أن يأخذ هذا فى الاعتبار
والا يخلق بتصريحاته انطباعات تستغلها اسرائيل لخداع الرأى العام
والمحاولة للوقيعة بين مصر وأمريكا.

٤/ تحدث عن اهتمامنا بالا تهتز صورة أمريكا لدى الرأى العام المصرى
لان هذه الصورة مهمة لمستقبل المنطقة والسلام والعلاقات بين البلدين.

٥/ قلت أن لامريكا مواقف واضحة ومبادئه يجب أن تتمسك بها وأن تنفذها
أية أفكار قد تتقدم بها.
وأن على الولايات المتحدة أن تواجه بيجن بقوة وحزم.
وأشرت على سبيل المثال الى أن أمريكا ترفض تقديم مساعدات عسكرية
للصومال الا انها لم تعلن تخليها عن أية أطماع فى الاوغادين أليس من
المنطقى أن تتخذ أمريكا نفس الموقف ازاء اسرائيل التى تحتل أراضينا
وتعلن بكل بجاحة أنها لن تتخلى عنها.

٦/ أشرت الى حرصنا على العلاقات مع أمريكا التى كان لسيادتكم الفضل فى
تدعيمها والى تعاوننا معهم حتى أننا قبلنا اقتراح "الرئيس كارتر" بعقد
اجتماع لندن رغم عدم ظهور أية عناصر ايجابية فى الموقف الاسرائيلى
وان الامور قد وضحت الان ولم يعد هناك الا أن تتخذ أمريكا مواقف واضحة
لان المواقف السلبية فى مواجهة بيجن تضعف الانظمة المعتدلة فى المنطقة
وتعطى للاتحاد السوفيتى الفرصة لاستغلال الاوضاع لصالحه.

٧/ ذكرت أن أمريكا تضمن أمن اسرائيل ونحن لانعترض على ذلك على أن تقتصر على حدود ١٩٦٧.

واذا فمن حق أمريكا وواجبها أن تواجه مواقف بيجين ووقفه عند حده حتى لايتعرض العالم لما تعرض له حينما لم يواجه هتلر واتبع معه سياسة التهدئة التي أدت الى كارثة.

رابعا..

حاول الرد على ما أثرته فذكر أن المتحدث الرسمي لم يشأ الاساءه الى مصر بل عبر عن خيبة أملهم لعدم عقد الاجتماع الذي كانوا يتطلعون اليه.

وأكد تمسكهم بمواقفهم المعلنة من عناصر التسوية وأنهم لا يستطيعون أن يضمنوها أفكارهم المقدمة للطرفين.

وقد فندت هذا القول وقلت أن تمسكهم بتلك المواقف يقتضي أن ينعكس في كل ما يقدمونه من أفكار.

خامسا..

١/ ذكر أثرتون أنه يتطلع الى النظر الى الامام وتساءل عن تصورنا لما يمكن أن يقوم به فانس خلال زيارته المحتملة.

٢/ قلت أن عليه أن يطالب اسرائيل بأن تعلن ما طلبه السيد الرئيس من استبعاد الارض والسيادة من أية مفاوضات.

فاذا رفضت فان على أمريكا - اذا رأت الحاجة الى مفاوضات مباشرة - أن تدعو الى اجتماع على أساس مبادئ الاخلاق الدولية والامم المتحدة والتزام الاطراف بتنفيذ القرار ٢٤٢ وبمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة على أن يكون جدول الاعمال هو بحث ترتيبات الانسحاب وترتيبات الامن وعلاقات السلام.

٣/ قلت أن هذا الاسلوب الواضح الصريح يتيح لنا استئناف المباحثات على أساس واضح يمكن أن يؤدي الى نتائج ايجابية.

كما أنه يتيح الفرصة لتوسيع نطاق المفاوضات وهو الهدف الذي يتفقون معنا على أنه مهم.

٤/ ذكر أن اسرائيل قد لاتوافق على ذلك فعلقت أنها اذا رفضت هذا الاساس الذي يتفق مع المبادئ والقوانين الدولية فان على الولايات المتحدة أن تواجههم لان اسرائيل لايمكن أن تتحمل أن تفقد علاقاتها بأمريكا وأنني

بسم الله الرحمن الرحيم.

رئاسة الجمهورية.

مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية .. عابدين.

ملف/٢٧٧   رقم ١/   ١٩٧٨/٨/٢

٨٠١
٧٨/٨/٢

الى.. السيد / محمد حسن التهامى .. نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية ..

من.. مدير مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية ..

—

فيما يلى.. ما ورد من الخارجية ..

—

أتشرف باحاطة سيادتكم بأن المستر الفرد أثرتون قد حضر لمقابلتى بعد ظهر اليوم وقد تناول الحديث ما يلى.. -

أولا.. أبلغنى بأن المستر فانس سيزور اسرائيل يوم ٥ أغسطس ويطير منها الى الاسكندرية يوم ٧ ثم يغادر واشنطن يوم ٩ دون زيارة أية دول أخرى فى المنطقة.

ثانيا..

١/ استفسر عن المباحثات مع الامير فهد فأوضحت له أننا لمسنا أن الموقفين المصرى والسعودى متطابقان دون أن يكون ذلك محل تنسيق مسبق.

٢/ أضفت أن الجانب السعودى مقتنع بأن سياسة بيجن ستؤدى الى نتائج خطيرة وأن اسرائيل تحاول كسب الوقت لتبتلع اجزاء هامة من الضفة الغربية وغزة عن طريق اقامة المستعمرات.
كما يشعرون أن على الولايات المتحدة أن تكون أكثر قوة وثباتا فى دفع عجلة جهود السلام وأن الوقت قد حان لتتخذ واشنطن موقفا حازما.

٣/ ذكرت أن مصر والسعودية تضعان من الثقة فى الولايات المتحدة وفى التعويل كثيرا على جهودها وعلى أن تترجم دورها كشريك كامل الى مواقف عملية.

ثالثا..

١/ تحدث عن الموقف الذى عبرتم عنه سيادتكم لأثرتون ثم فى المؤتمر الصحفى مؤكدا أنه النتيجة الطبيعية للمواقف الاسرائيلية التى تتسم بالعجرفة وبالرغبة فى الاستيلاء على الاراضى.
وأن هذا الموقف يعنى رغبتنا الصادقة فى انقاذ جهود السلام وعدم اتاحة

يتعمد بموضوع رسالته أى مساس بشخصكم وقد علقت بأن موقف بيجن كان واضحا من تصريحاته وأحاديثه وأن هدفه كان تأكيد استمرار سياسة الخداع والتوسع..

..مع عظيم الاحترام..

.. محمد ابراهيم كامل..

رجاء الاحاطة انه بالعرض على السيد الرئيس أشر سيادته عليها بما يلى..

- النائب
- مجلس الامن القومى
وسعد زغلول .

.. تم تنفيذ تأشيرة السيد الرئيس للجهات المعنية..

انتهت.. - -

الراسل م.النائب. عابدين ٥/٠/ على عبدالعليم ١٠٠٠ ٣/٨/١٩٧٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسه الجمهوريه

مكتب السيد نائب رئيس الجمهوريه .. واشنطن .

مسلسل ١١/ التاريخ ١٩٧٩/٢/٢٧م

الى .. السيد حسن تهامى نائب رئيس الوزراء برئاسه الجمهوريه .

من.. مدير مكتب السيد نائب رئيس الجمهوريه .

. طلب سفير عمان مقابله مع سفيرنا فى جده تمت صباح ٢٥ حيث اخبره بالاتى ..

١ ـ علم من وزير خارجية عمان الذى كان فى زيارة للمملكه فى اوائل الشهر الحالى بانه ابلغ الامير فهد نتيجة مقابلته مع الرئيس السادات وان الرئيس اخبره بان اتصالاتنا مع السعودية مستمره وعلى جميع المستويات وكل ما نهدف اليه هو عدم احراج السعودية امام الشقيقات العربيه الاخرى وقد علق الامير فهد على هذا بانه شخصيا كان صاحب الاقتراح بارسال وفد مؤتمر بغداد للقاهره وتعمد ان يشكل الوفد من دول الرفض بأمل ان يستقبله السيد الرئيس لاقناع الوفد بموقف مصر او بالحضور معه للمؤتمر لتوضيح وجهة نظر مصر امام المؤتمر وفى هذه الحالة كانت السعودية ودول الخليج ستقف بجوار السيد الرئيس وستبذل جهدها لتمكين السيد الرئيس لتحقيق هدفه ولكن السيد الرئيس رفض استقبال الوفد بعند الامر الذى احرج الامير فهد امام دول الرفض واضطره للموافقه على قرارات مؤتمر بغداد .

٢ ـ بناء على المعلومات التى حصل عليها من وزير خارجية عمان اثناء زيارته ومن مقابلاته المتعدده مع المسئولين السعوديين بعد الزياره ومن مقابلاته مع السفراء العرب يمكنه تقييم الموقف بالاتى ...

١ ـ ان سفر الامير فهد كان نتيجة لخلاف فى الرأى بينه والملك حول اتفاقية السلام واتفق الجميع على ان احسن الحلول لعدم احراج فهد بعد تورطه فى مؤتمر بغداد هو سفره للخارج .

ب ـ يعتقد أن موقف السعودية سيكون على النحو التالى ...

ـ الموافقه على نقل مقر الجامعه العربيه وحشد القوى العربيه لدعم الجبهة الشرقيه والاشتراك فى اتخاذ الاجراءات اللازمه لمنع تسرب المنتجات الاسرائيلية للسوق العربيه والتمشى فى الحمله الاعلاميه ضد مصر .

ـ ستطلب السعودية باصرار أن يكون تنفيذ باقى مقررات مؤتمر بغداد متروكا للحكومات تنفيذها كل حسب ظروفها .

٣ ـ علم من سفير الاردن ان الملك حسين متعاطف جدا مع مصر ولكن موقف الاردن الحالى لا يسمح له باظهار ذلك وان الملك شرح ذلك تفصيلا لامريكا .

٤ ـ الح على بصفه شخصيه أن تبلغ القاهره بأن يكون رد فعل مصر ازاء الحملات الاعلاميه عليها متزنا وهادئا مع عدم التعرض للشخصيات الحاكمه وأن تقدر مصر الظروف الداخلية والخارجيه لدول الخليج والاردن والضغوط الواقعه عليها وذلك خشية تصعيد الموقف الذى كان قد يؤثر على العماله المصريه فى المنطقه .

٥ ـ أعتقد أن هذه المقابله تمت بالتنسيق مع السعودية خاصة وان وزير خارجية عمان قد انتهت فى ٦ الجارى وذلك خشية مما أشارت اليه مجلة ٦ أكتوبر بفضح بعض الشخصيات العربيه علاوه على رد فعل وسائل الاعلام المصرية .

رجاء الاحاطه انه بالعرض على السيد الرئيس أمر سيادته عليها بمايلى :ـ

ـ النائب

ـ رئيس الوزراء

ـ السيد حسن تهامى

اوافق على أن تكون ردودنا متزنه وموضوعيه فقد نفذنا ما نريد ولاداعى

للاسفاف من جانبنا مع عدم التعرض لاشخاص الحاكمين ماعدا جبهه الرئيس
ويكون بموضوعيه ايضا .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله نستعين والصلاة والسلام على
إمام المرسلين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله

الرئيس

أخي العزيز جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله

يطيب لي في هذه المرحلة الهامة من تاريخ أمتنا المجيد أن أكتب إلى جلالتكم وأنتم أخ حكيم ومقاتل شجاع مناضل للحق منافح عبر التاريخ وفي كل مراحله الجادة البناءة لأحيط جلالتكم علما بموقفنا الثابت تجاه قضية القدس الشريف ومسيرة جهادنا لاسترداد حقوقنا التي هي حقوق الأمة الإسلامية والعربية كلها وهي أمل كل أمتنا المؤمنة الذي عبرت عنه وأصرت عليه في كل المؤتمرات الإسلامية والعربية التي كان لجلالتكم بفضل الله عليكم سبق الدعوة إلى جمع إخواني قادة أمتنا في الرباط عام ١٩٦٩ ميلادية والذي بدأتم به مسيرة المؤمنين نحو استرداد الحق كما دعم المسيرة كل قرارات المؤتمرات التالية له وذلك للعمل الجاد والهادف وتبيان الوسيلة لاسترداد حقوقنا المشروعة والثابتة في القدس العربية والتي استمرت مؤتمراتنا كلها تدعو إلى بذل جهودنا بكل الطرق الممكنة للعمل على تحقيق هذا المطلب والأمل.

وتعلمون جلالتكم أننا لم ندخر وسعا أو فرصة إلا ووفقنا الله تعالى فيها لإثبات مطالبنا بهذا الحق والإصرار عليه بأسلوب عالم اليوم الذي يؤمن بالحوار والتفاهم والاقتناع المنطقي العادل وبالحق التاريخي لنصل من خلاله إلى تفاهم يؤدي للسلام المبني على الحق والعدل.

وموقف مصر كان واضحا في جميع المراحل منذ مبادرتنا للقدس الشريف وأدائنا الصلاة فيه وفي رحاب المسجد الأقصى المبارك بعد أن غاب عنه وجودنا بأرضه الطاهرة أكثر من عشر سنوات عاشها شعبنا العربي المؤمن على أرضنا المقدسة وهو في حيرة وقلق وانتظار تحت وطأة الاحتلال والقهر الأجنبي الإسرائيلي

ولم تكن ضمائرنا لتهدأ ولن تهدأ حتى ينتهي هذا الاحتلال وتعود القدس العربية إلى أهلها المؤمنين القادرين بعون الله وباحترامهم لكل الأديان السماوية والرسالات والرسل عليهم السلام أن يقيموا على أرضها وفي رحابها نظاما عادلا وحضاريا ليمارس المؤمنون صلواتهم وعباداتهم بكل اطمئنان يرضي الله تعالى الذي حملنا أمانة كتبه ورسله والإسلام له سبحانه بالحق والعدل بين الناس.

أخي صاحب الجلالة

لذلك أبادر بأن أكتب لجلالتكم رسالتي هذه داعيا الله لكم بالتوفيق في الدعوة لاجتماع شامل لمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئيس

الإسلامية يختص بقضية تحرير القدس العربية وتأمين إعادتها للسيادة الإسلامية والعربية باعتبارها الركن الأساسي لاستقرار السلام وأمن منطقتنا من خلال حل دائم شامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي الذي قد اتخذ أسلوب التفاوض والتعاون مع الدول الصديقة والمقدرة لضرورات السلام في العالم وسيلة لبناء السلام القائم على الحق والعدل

أخي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني

سوف أرحب بالتعاون مع جلالتكم لإنجاح هذا المسعى الذي لا شك في أنه سيكون دعامة قوية لاستقرار الأمن والسلام في الشرق الأوسط وفي العالم كله عند إتمامه ونجاحه كما تؤمن به مصر كلها شعبا وحكومة وقيادة.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق

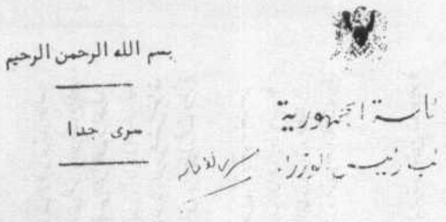
وتفضلوا يا جلالة الأخ المؤمن أطيب عبارات التقدير والتحية وأماني التوفيق والسداد بعون الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخيكم الوفي

[signature]

٤ من المحرم ١٣٩٩
٤ ديسمبر ١٩٧٨



بسم الله الرحمن الرحيم

سرى جدا

مذكرة مرفوعة

الى السيد الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهورية
من السيد محمد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية

بعد تقديم وافر التحية ،

ابعث الى سيادتكم موجزا لنتائج لقائى مع د • كرايسكى مستشار النمسا و اخرين :

كان يريد د • كرايسكى الحضور الى مصر عدة مرات ، ولكنه فضل ارجاء الحضور لمرحلة قادمة تكون فيها الزيارة والمناقشة السياسية أكثر جدوى وأقرب الى الفعالية ، حيث انه فى لقائه مع رئيسة حكومة بريطانيا قد طلبت اليه استمرار جهوده ومشورته مع دول أوربا الغربية للتعاون فى ايجاد افضل الحلول العملية لمشكلة الشرق الاوسط خاصة بعد أن تقرر عودة ثورن الى دورة جديدة فى المنطقة لاستكمال دراساته حيث لم تقتنع دول السوق الاوروبية بما رفعه من مذكرات — ومعروف ان ثورن على صلة دائمة بالدكتور كرايسكى ويعرف بعضهم البعض معرفة سياسية قديمة •

ويريد كرايسكى ان يبلور تفكيره بالنسبة لقضية الشرق الاوسط فى هذه المرحلة مع استمرار اتصالاته بالاطراف العربية والاسرائيلية ، بحيث تكون توصياته و مقترحاته لدول السوق متكاملة مع تقرير ثورن فى شهر نوفمبر القادم • ولذلك فانه طلب منى اعادة اللقاء قبل منتصف اكتوبر لكى يبلور معنا تفكيره النهائى بالنسبة لتطورات القضية والتعاون فى رسم صورة التحرك المقبل سواء مع امريكا ودول السوق او تعاون دول السوق فى ايجاد فكرة واضحة للكيفية التى ينبغى ان تتحرك بها تأمينا للسلام فى الشرق الاوسط وتجنيبا للعالم من المشاكل المنتظرة والمرئية لهم الان •

والنقاط الرئيسية التى بحثت هى :

١ — انه مع زملائه المهتمون بقضية السلام قد تأكدوا من ان بيجين يعمل على مخطط واضح لهم يرمى من خلاله الى احداث مواجهة ساخنة فى المنطقة بين العرب واسرائيل بحيث يمكنه من خلاله استمرار بقائه فى الحكم واحراج الاحزاب الاخرى •

٢ — تأكد لهم ان بيجين قد رفض جميع الخطوات المؤديه الى السلام وذهب باسرائيل الى خط اللاعودة ، طالما تواجد فى الحكم • وهو فى ذلك ليس وحده ، بل هذه قناعة حزبه حيروت ومجموعة الليكود •

٣ — الحل التبادلى للخطة الخطره التى يتبعها بيجين هو معاونة حزب العمل فى الصعود للحكم تحت مسببات هم قادرون على ايجادها وسوف ينفذونها بمجرد تبلور خطة العمل التى يمكن لبيريز ان يعتلى حكم اسرائيل بناء عليها — وعند استفسارى من كرايسكى (هل يمكن لبيريز ان يتحول الى الفعاليه



رئاسة الجمهورية
نائب رئيس الوزراء

بعد ان اثبت طيلة المرحلة السابقة انه غير قادر على التحرك) ـ قال انه يضمن ذلك وان بيريز قرر ان يتحول الى عنصر فعال فى سياسة اسرائيل •

٤ ـ المبادئ التى يقوم عليها حكم بيريز هى :

أ ـ اعطاء قطاع غزه لمصر لتقيم عليه مصر نظام حكم محلى بالطريقة التى تراها مصر وبدون الوجود الاسرائيلى فى مراحل هذا التشكيل كله • وان مصر قادرة على ان تتحمل مسئوليتها فى القطاع عمليا كما كانت تاريخيا مسئولة عنه قبل ١٩٦٧ •

ب ـ بيريز كما كان يؤمن منذ مبادرة ٧٧ للقدس لا يزال يتبنى سياسة عودة الملك حسين الى الضفة الغربية • وان العقبه فى ذلك هو قرار الرباط بالنسبة لمنظمة التحرير كممثل شرعى للفلسطينيين ـ والذى وافق عليه الملك حسين ـ وامكانية تخطى الملك حسين هذه العقبه او تعديل الموقف العربى بحيث يسمح للملك حسين بان يتحرك فى الضفة الغربية •

وفى هذه النقطة نوقشت فكرة عودة الملك حسين من وجهة نظر حكم بيريز هل عودة دائمة ام مرحلة انتقالية • فكان رده ان بيريز يؤمن بامكان الموافقه على تواجد عربى اردنى فى الضفة الغربية من ناحية المبدأ • وسوف تتوقف فترة الوجود ان لم تكن دائمة حسب برنامج حزبه • فقد تخضع الى ما يمكن الاتفاق عليه وما يمكن للملك حسين ان يلعبه من دور زمنى او دائم • ثم اضاف انهم قانعون بان الغالبة العظمى من عرب الضفة الغربية وقادتهم تابعون للمنظمة • ولكن المنظمة الى الآن غير مقبولة بتاتا من الاسرائيليين جميعا • لذلك فانه يبحث عن الحل والحل التبادلى بالنسبة للضفة الغربية •

اما موضوع القدس فلا يمكن لبيريز الآن الالتزام باكثر مما سبق ان اعلنه وهو انشاء فاتيكان اسلامى وفاتيكان مسيحى داخل القدس الى حين الوصول الى حل نهائى للقدس ذلك الحل الذى قد تفرضه الاحداث او الجهود الدولية والذى لا يجرؤ ان زعيم اسرائيلى ان يلتزم به تطوعا او تعاونا فى ايجاد حل لمشكلة القدس •

تعليق : وواضح الان ان رحلة كرايسكى الى الاردن فى اوائل اكتوبر هى لهذا الغرض • ويريد ان يعرف رأى مصر فى هذه النقاط التى سوف تتضمنها مشورته لدول اوربا • وان كان ذلك بصفة خاصه • ومن قبيل التعاون فى سبيل ايجاد حل للمشكلة • وهو يعلم ان كل هذه التقارير والمحاولات سوف تصب فى النهاية فى تقرير واحد يتشاورون فيه مع امريكا قبل وضعه موضع الجدية او التنفيذ او الطرح للتنفيذ •

والتوقيت الزمنى الذى يمكنه ان يتبلور فيه هذا الموقف النابع من الدراسة والتشاور يتوافق مع توقيت انتهاء الانتخابات الامريكية • (اى ان يكون لاوربا رأى وموقف عند انعقاد القمة الثلاثية التى اوصى بها سيادة الرئيس كضرورة لتخطى العقبات امام قضية السلام) •



رئاسة الجمهورية
نائب رئيس الوزراء

سري للإمام

سرى للغاية

اما بالنسبة لبرنامج بيريز الذى يسعى كراسكى من الان الى تهيئة الاذهان العربية له والتشاور فيه ، فانما يهدف بشكله الحالى الى استمرار دعم اسرائيل عن طريق عدم المساس بما انجزه بيجين فعلا لصالح اسرائيل فى القدس والمستعمرات التى قامت حتى الان . والتى لم يعد بيريز فى برنامجه انه سوف يزيلها اويوقفها ، بل وبدى واضحا وجليا ان برنامج بيريز يرتكز على فرقة الصف العربى وتعميق هذه الفرقة بطرح مشروع غزه والضفة الغربية بشكله هذا ، ليكشف للعالم مدى معارضة الاطراف العربية لبعضها البعض وعجز الملك حسين عن الاستجابة لهذا البرنامج تحت وطأة خصومه من الفلسطينيين ويقيم ثائرة منظمة التحرير ، ويطرح اسلوبا لايمكن ان تجمع عليه الدول العربية والاسلامية . فيستعوض بذلك جزءا كبيرا مافقدته اسرائيل من عطف العالم عليها . ومن خلال ذلك يرجئ البت فى شأن القدس باعتبار ان العرب يقولون ان القدس جزء لايتجزأ من الضفة الغربية . ويكون مظهر بيريز امام العالم انه جاد فى السعى لايجاد حل سلمى للقضية الفلسطينية بافكار جديدة فى الوقت الذى تزداد فيه فرقة الدول العربية على هذا الحل .

ويكون فى نظرى نتاج وجوده فى كرسى السلطه هو وقف مخطط بيجين لاحداث المواجهة الساخنة ، ثم كشف العجز فى السياسة العربية للاجماع على قرار يبدو للعالم انه قريب من اقرار السلم ولو نسبيا . وحجر الزاوية فى ذلك البرنامج الذى يتبناه بيريز فى ذلك البرنامج عند وصوله للحكم لابد وان يكون بالتنسيق مع الولايات المتحدة التى يمكنها الضغط على الملك حسين لقبول ذلك الحل فى ظروفه الراهنه . اما اذا امكن توجيه السياسة العربية نحو اتخاذ هذا الاسلوب فى الحل كمرحلة انتقالية من وضع الركود الحالى وتعجيل نيجين بالاستعداد للمواجهة وانقاذ قضية الشرق الاوسط من التهايل ، ثم وضع خطة عربية من المفاوض العربى او من مجموع الدول العربية باعتبار الحل النهائى يجب ان يستمر فى كون اقامة حكم كامل للفلسطينيين يؤدى الى الدولة الفلسطينية ، فيمكن اعتبار نظرية بيريز صالحة لمرحلة انتقالية وليس لحل نهائى .

رئاسة الجمهورية

نائب رئيس الوزراء

سري للغاية

٥ ـ تحليل د . كرايسكى للموقف الروسى انه يزداد خطورة ويشكل قلقا واضحا الآن لقادة أوربا جميعا .

٦ ـ هذا وقد لاحظت ان العديد من دول اوربا الغربية قد اخطر رئاسات التنظيمات الدينية المسيحية فيه برفضهم السياسى لقرار اسرائيل بضم القدس العربية كعاصمة لاسرائيل . وبالتالى قد ضعت رئاساتهم الدينية على بداية مرحلة التجاوب الدينى مع القرار السياسى . وكان ذلك ناتج من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن .

وهذا فى نظرى ومن تقابلت معهم يشكل نقطة البداية فى برنامج عمل يجب علينا دفعه واستثماره للقوى الكنائسية فى اوربا والفاتيكان لتعاون فى ايجاد الحل الدائم لمشكلة القدس وعدم الموافقة على ضمها لاسرائيل . ويمكننا وضع خطة عمل مع الفاتيكان ومع هذه الكنائس المسيحية فى اوربا وامريكا بحيث نضع ثقلها المعنوى فى اعادة القدس العربية الروحية خارج النفوذ والسيطرة الاسرائيليه . وهذا يتمشى عمليا وايجابيا مع متطلبات الامة العربية والاسلامية كلها فى وجوب انتزاع القدس العربية من تحت السيطرة والاغتصاب الاسرائيلى .

وقد ناقشت ايضا موضوع تدخل الفاتيكان لوقف النزيف الدموى فى لبنان باسم المسيحية والمارونية وشعور مسيحيى اوربا بان رئاستهم الدينية لاتزال تفقد هيبتها فى مثل هذه المواقف الدوليةوالتاريخية بينما تنهمك الكنيسه فى سياسات التبشير فى افريقيا والشرق الاقصى . وهذا مالا تعنى به شعوب اوربا ولا تلتفت اليه اطلاقا بالمقارنه لخطورة الموقف السياسى والروحى وتأثير ذلك مباشرة على حياة اوربا . وسوف يفكر الفاتيكان هذا الاسبوع فى مدخل لخطة مواجهة لهذا الموقف قد تستوجب الاتصال بهم على اعلى المستويات لمعاونتهم فى التفكير الصحيح واستطلاع ما يمكن اداؤه تجاوبا بينهم وبيننا كعرب وكمسلمين .

وسوف اخطر سيادتكم فور وصول اى رد ايجابى عن هذا الاتجاه الجديد لتختص بالتوصية بما ترونه سيادتكم ـ هذا وان وافقتم سيادتكم فقد يكون اللقاء مفيدا مع د . كرايسكى بعد عودته من عمان وكما طلب هو حوالى منتصف اكتوبر لمعرفة موقفه شبه النهائى قبل ان يقدم توصياته الى المجموعة الاوروبية .

وانتهز هذه المناسبة لاعرب لسيادتكم عن فائق التحية .

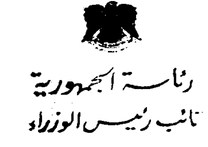
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد حسن التهامى

(توقيع)

نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية

١٩٨٠/٩/٢٥



رئاسة الجمهورية
نائب رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة مرفوعة

الى سيادة الرئيس محمد أنور السادات رئيس الجمهوريـــة
من السيد محمد حسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية

بعد تقديم وافر التحية .

نظرا لموقف المغرب وفقدان الصلة بالعالم الاسلامى التى كانت عن طريقه . وأهمية استمرار معرفتنا بما يدور فى تفكيرهم . فانى ارجو من سيادتكم الموافقة على التقائى بالرئيس الباكستانى والدخول معه فى حوار استطلاعى بشأن هذا الموضوع . لاسيما وانه سوف يتوجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليلقى خطاب باكستان فى الجمعية العامة . وحسب علمى مفوضا من دول المؤتمر الاسلامى .

وفى نظرى ان هذا اللقاء سوف يكون ذو فائدة ودون اى ضرر ولاسيما انه بشخصه وشعور دولته اقرب الناس الى مصر والى رئيس مصر فى الظروف التى نمر بها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد حسن التهامى

نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهوريـــة



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

مكتب نائب الرئيس

رقم القيد ٢٩١١

التاريخ ٢/١٠/٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم



السيد/ محمد حسن التهامي

نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية

تحية طيبة وبعد ،

ايماءا للمذكرة المقدمة للسيد الرئيس بشأن الرغبة في الموافقة علي اللقاء بالرئيس الباكستاني والدخول معه في حوار استطلاعي بصفته مفوضا من دول المؤتمر الاسلامي .

رجاء الاحاطة أنه بالعرض على السيد الرئيس أشر سيادته بالاتي :

" لامانع على مسئوليته الخاصة وبغير تكليف منا " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير مكتب

نائب رئيس الجمهورية

(مهندس / سعد شعبان)

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتب
نائب رئيس الوزراء

الرقم : / /
التاريخ : ١٢ / ٨ / ١٩٧٩

عدد المرفقات : ١

سيادة الرئيس محمد أنور السادات
رئيس جمهورية مصر العربية

أقدم وافر التحية والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته

كانت الصحافة العربية فى معظم الدول العربية وقبل انعقاد المؤتمر الاسلامى فى الرباط بأسبوعين قد نشرت كلها فى وقت واحد مقالة صادرة من لندن و باريس ــ أرفق لسيادتكم نسخة أصلية منها ــ وبها المخطط الملفق و المزعوم الذى قدمه السيد / حسن تهامى الى سيادة الرئيس محمد أنور السادات و بالتعاون مع شيخ الازهر و بطريارك الاقباط وبيجن رئيس حكومة أسرائيل و المخابرات المركزية الامريكية والسفارة الامريكية بالقاهرة ــ لتحطيم الاسلام و الجماعات الاسلامية بها كما هو وارد بالمقال •

أرسلت جريدة المدينة بالسعودية والتى نشرت هذا المقال مندوبها لاستطلاع الرأى فى ذلك بعد أن نشرته وأخذ المندوب ردا وافيا يدحض وينفى كل هذه الافتراءات • و لم تنشر الجريدة الرد لأن الحكومة السعودية منعتها من ذلك كما علمنا فيما بعد • بل أصدر مفتى السعودية الشيخ ابن الباز المعروف فتوى طويلة بتكفير من يقوم بهذا العمل فى مصر وخروجه و مروقه على الاسلام و لجوئه الى التعاون مع الكفرة أعداء الاسلام • والفتوى فى حد ذاتها بصورتها التى نشرتها الصحف السعودية مصاغة بحيث تستثير من يريد الانتقام ممن يعملون هذا العمل وكأنها تبيح لهم هذا العدوان و تحلله •

والان تداولت الجماعات الاسلامية فى مصر هذا المقال بنصه و ناقشوه فى معسكر الشباب الاسلامى التابع للازهر منذ ثلاثة أسابيع وأصبح هذا الموضوع الان تتداول الجمعيات الاسلامية التى يبلغنى من بعض رؤسائها عدم رضائهم اطلاقا على ما يجرى وسط الشباب وانزعاجهم من تداولها فى داخل مصر حيث لم تصدر أية اشارة لا داخل مصر ولا خارجها لوضع حد لهذا الافتراء الذى نقلوا معركته التشكيكية بنفس المقال والاسلوب الى داخل أوساط شبابنا الان • والاسلوب الذى كتب به هذا المقال أسلوب رزل لا يصدر الا عن محترف لهذه المهنة • مهنة التشكيك و البروباجندا السوداء • و يغلب على فكر الاوساط الصحفية التى تحرينا عندها أن المقال قد خرج أصله من فئات صحفيه مصريه موتورة •

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتب
نائب رئيس الوزراء

الرقم /
التاريخ /
عدد المرفقات :

سيادة الرئيس

طلب منى رؤساء الجمعيات الاسلامية ـ المعتدلة و المسجلة رسميا فى جمهورية مصر العربية (مرفق طيه قائمة بها) وذلك على لسان الشيخ محمد زكى مبارك نائب رئيس الهيئات الدينية ورئيس العشيرة المحمدية ـ نقل تحياتهم الى سيادتكم و أن يتشرفوا بلقاء سيادتكم لقاء رمضانيا يقدمون فيه التهنئة بشهر رمضان و يجددون أملهم وولاءهم وان يسمعوا من سيادتكم كلمات للــه وللدعوة خالصة من قلب عامر الى قلوب عامرة فى هذا الشهر المبارك .

وانى لأرجو ان تتفضلوا سيادتكم بالموافقة على لقائهم بعد الافطار فى أى يوم ترونه سيادتكم . ومعشمى عند اللــه ان يجعل هذا اللقاء مباركا صافيا ومجددا لآمال شريحة عريضة جدا من شبابنا وأجيالنا وشيوخنا .

كما يطلب السادة الشيوخ اتمام لقاء معى للاستفسار عن خلفية هذه الاثارة الدينية و النظر فى مواجهتها .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم تهنئتى وأطيب تمنياتى فى شهر رمضان المبارك و اللــه يمنحكم القوة و التوفيق .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية و الاحترام ،،

محمد حسن محمد التهامى

نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية

جمهورية مصر العربية
وزارة البترول
مكتب الوزير

ملف رقم : ٦ / ٢٢ / ١

السيد / المهندس عبد الفتاح عبد اللـــــه

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابـــة

تحية طيبة وبعد

بالاشارة الى كتاب سيادتكم رقم ١١٧٢٢ المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٣٠ بشأن موافاتكم بما يخص قطاع البترول من تكاليف الحروب الاربعة التى وقعت فى سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ .

أرجو التفضل بالاحاطة بأنه بالنسبة لحرب سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ فلـــــم يكن قطاع البترول قد بدأ ممارسة نشاطه حيث تم أنشاء الهيئة المصرية العامـــــة للبترول ـ كأول نواة للقطاع ـ خلال عام ١٩٥٨ طبقا لقانون انشائها رقـــــم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ .

أما بالنسبة لحرب سنتى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ـ فأرفق لسيادتكم بيانـــــــا بالخسائر التى لحقت بالقطاع عن الفترة من ٥ / ٦ / ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٥ وفقـا للقواعد والنماذج التى استقر عليها رأى اللجنة العامة لتعويضات الحرب بوزارة المالية والتى يتضح منها ما يلـــى : ـ

	"مليون جنيـه"
١) أن اجمالى القيمة الاحلالية للاضرار المباشرة (مرفق ١) قد بلغت	٤٩٩ر٤٥٢
٢) أن اجمالى قيمة الاضرار الغير مباشـــــرة (مرفق ٢) قد بلغت	٢٦٤ر٣٦٨
٣) ان الخسائر المترتبة نتيجة استيلاء العدو على انتاج البـــــترول بسيناء (مرفق ٣) قد بلغـــــــــت	٢٠٠ر٨٩٦
	١٧١٦ر٩٦٣

الا أنه قد أمكن للقطاع ان يحصل على انتاج من الزيت الخام يقدر بـ ١٠ مليون جنيه نتيجة استرجاع حقول بترول سيناء اعتبارا من تاريخ استلام الحقول حتى نهـاية عـــام ١٩٧٥ (أى تستقطع من (٢) أعلاه .

هذا وقد سبق لوزارة البترول أن ارسلت هذه البيانات بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٨ للسيد / أمين عام مساعد مجلس الوزراء بناء عن طلب السيد / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في هذا الشـــأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحـــترام ،،،

وزير البترول

(مهندس / احمد عز الدين حسن هـــلال)

١٩٧٦/١/٨٢

مرفق (١)

بيـــــان

(القيمة الاحلالية للاضرار المباشرة التى ترتبت على العدوان الاسرائيلى) للمؤسسة المصرية العامة للبترول وشركاتها فى الفترة ٥ / ٦ / ٦٧ ــ ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥

(الف جنيـــه)

الشركـــة	مبانى ومنشآت وتجهيزات	الآلات والمعدات والاجهزة والعدد	المركبات بانواعها المختلفة	الخامات والمواد الاوليـــة	سلع واصناف ومـــواد	اضرار أخرى	جملـــة
مصر للبـــترول	٤٧٤٦	٣٠	٧٩٨		١٣٧١	٢٤٠٦	٩٣٥١
الجمعية التعاونية	٢٩٤٩	٤٢٤٢	٢٨٢		٨٥٦	٧١٠	٩٠٣٩
أنابيب البترول	٦٦٠	١٥٦٥	٢٦٥		٣٢٨		٢٨١٨
السويـــس	١٣٦٨١	٢٠٨٧٧	٣٢٤		١١١٥		٣٥٩٩٧
النصـــر	١٩٣٧٥	١٦٩٢٩	٨٠٣		٤٨٤		٣٧٦٤١
اسكندريـــة	–	–	–		–		–
العامـــة	١٠٧٣	٢١٦٢	٧٩٦		٦٠٣٩		١٠٠٧٠
الشرقيـــة	١١٤٠٦٦	٢٦٢٩٥	٢٦١٣	٧١٤٩	١٨٩٥٢٩		٣٣٩٦٥٢
بترول الصحراء الغربية	–	–			–		–
" خليج السويس	–	–	–		٥٦٧		٥٦٧
" النيل نبيكو	–	–					
" الفيوم فابكو	–	–					
مجموع الشركات	١٥٦٥٥٠	٧٢١٠٠	٥٩٣١	٧١٤٩	٢٠٠٢٨٩	٣١١٦	٤٤٥١٣٥
ادارة المؤسسة	٤٧٢٥	–	١	–	٢٦٣٨		٧٣٦٤
الاجمالى	١٦١٢٧٥	٧٢١٠٠	٥٩٣٢	٧١٤٩	٢٠٢٩٢٧	٣١١٦	٤٥٢٤٩٩

بيـــــان

مرفق (٢)

بالاضرار غير المباشرة التي ترتبت على العدوان الاسرائيلـــي
للمؤسسة المصرية العامة للبترول وشركاتها في الفـــترة
من ٥ / ٦ / ١٩٦٧ الى ١٢/٣١ / ١٩٧٥

" الف جنيـــه "

الشركـــة	تعطل الطاقة الانتاجية	فقد الطاقة انتاجية	تخفيض الايرادات	زيادة تكاليف	تكاليف نقل واعادة تركيب	أعبـــاء التهجير	أعبـــاء الدفاع	أضرار اخرى	المجموع
مصر للبترول	٢٦٤		٦٥١٦	٩٨٤	٧٢٩	٤٨	٣٠٦	١٤٤٣	١٠٢٩٠
الجمعيــة	٨٠١٠		٢٦٨٧	١٣	٦	٤٠	٥٤٦	٤٧٨٤	١٦٠٨٦
الانابيب	٤٠٩٣			٩٢	٢٤	٩٧	١٣٩٧	٢٠٥١	٧٧٥٤
السويس	٨١٦١٣				٣٥٢٢	١٨٦٥	٧٩٣	٣٢٣٣	٩١٠٢٦
النصر	٥٥١٩٨	٥٨١٣			١٣١٨	٢١٥٥	١٦٦٣	١٠٩٦	٦٧٢٤٣
الاسكندرية							٧٥٦	٦٩٤	١٤٥٠
العامــة	٤٥٩٤		١٢٥٥٥			٢١٣	٤٦٩	١٨٤٦٩	٣٦٣٠٠
الشرقيــة							٢٠٤		٢٠٤
بترول صحراء غ				٧	٣		٢٧		٣٧
بترول خليج السويس		٢٣٠٠٤						٢٥٤٤	٢٥٥٤٨
بترول النيل		٣٠٧							٣٠٧
بترول الفيوم		٤٢٧							٤٢٧
مجموع الشركات	١٥٣٧٧٢	٢٩٥٥١	٢١٧٥٨	١٠٩٦	٥٦٠٢	٤٤١٨	٦١٦١	٣٤٣١٤	٢٥٦٦٧٢
ادارة المؤسسة						٣٤٢٨	٨٤	١٠٨٠٨٠	١١١٥٩٢
الاجمالى	١٥٣٧٧٢	٢٩٥٥١	٢١٧٥٨	١٠٩٦	٥٦٠٢	٧٨٤٦	٦٢٤٥	١٤٢٣٩٤	٣٦٨٢٦٤

مرفق (٣)

قيمة البترول الخـــام
الذى استولى عليه العـــــدو
من حقول البترول فى سيناء خلال المدة ٦٧/ ٧٥

شركـــــــة / ســـنة	الانتاج بالمليون برميل	سعر البرميل بالدولار
أولا : الشركة الشرقية للبـــترول		
١٩٦٧ ½	٨ ر ٦	
١٩٦٨	١ ر ١٦	
١٩٦٩	٢ ر ١٨	
١٩٧٠	١ و ٢٧	١٠
١٩٧١	٨ ر ٣٤	
١٩٧٢	٨ ر٣٥	
١٩٧٣	٤ ر٣١	
١٩٧٤	٣ ر٢٦	
١٩٧٥	٦ ر٢٧	
اجمالى الشركة الشرقيـــة	١ ر٢٢٤	١ ر ٢٢٤ مليون دولار
ثانيا : الشركة العامة للبـــترول		
١٩٦٧ ½	٣٣٥ر	
١٩٦٨	٦٧٠ر	
١٩٦٩	٦٧٠ر	
١٩٧٠	٦٧٠ر	
١٩٧١	٦٧٠ر	١٠
١٩٧٢	٦٧٠ر	
١٩٧٣	٦٧٠ر	
١٩٧٤	٦٧٠ر	
١٩٧٥	٦٧٠ر	
اجمالى الشركة العامـــة	٦١٥ ر٥	٩٥ ر ٥٦ مليون دولار
اجمالى حقول سينـــــــــاء	٢٢٩,٧٩٥	٢٢٩٧,٩٥ يعادل

٢٠٠ر٨٩٦ مليون جنيه م

(تابع)
مرفق (٣)

الأســـس :

١) تم تقويم الخام طبقا للاسعار العالمية الحالية (١٠ دولار للبرميل) علـــى أساس ان كميات الانتاج خلال المدة ٦٧/٧٥ والبالغ قدرها ٧٩٥ر ٢٢٩ مليون برميل لو لم يستولى عليها العدو لبقيت كمخزون غير مستغل فـــى الآبار كان يمكن استخراجه وبيعه فى السنوات القادمة بأسعار لا تقــــل ان لم تزد عن الاسعار الحاليـــة ٠

٢) تم تحويل القيمة بالعملة المصرية طبقا للسعر الرسمى للـــــدولار ٠

٣) كميات الزيت الخام التى استولى عليها العدو فعلا احتسبت على أســاس البيانات الفعلية التى حصلت عليها المؤسسة المصرية العامة للبترول مـــن مصادرها الخاصة (الشريك الايطالـــى)



وزارة الصناعة والتعدين

مكتب الوزير

بالغ السريـــــــة

السيد / المهندس عبد الفتاح عبد الله

وزير الدوله لشئون مجلس الوزراء والمتابعه والرقابه

تحيه طيبه وبعد ،

بالاشاره لكتاب سيادتكم رقم ١١٦٩٥ المؤرخ فى ٢٩/١٢/١٩٧٥ بشأن طلب سيادتكم بحصر شامل للخسائر التى لحقت بقطاع الصناعه والتعدين نتيجه لحروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣.

اتشرف بافادتكم انه فى ضوء ماتم من حصر للخسائر التى لحقت بالمنشآت الصناعيه تبين ان جميعها نتيجه لعدوان يونيو سنه ١٩٦٧ ، واثناء فتره الاستنزاف ، كذا خلال حرب اكتوبر سنه ١٩٧٣ ، حيث ان اول وزاره للصناعه انشئت فى عام ١٩٥٦.

وقد تم اعداد البيانات المطلوبه والموضحه بالجدول المرفق ، وتتضمن :

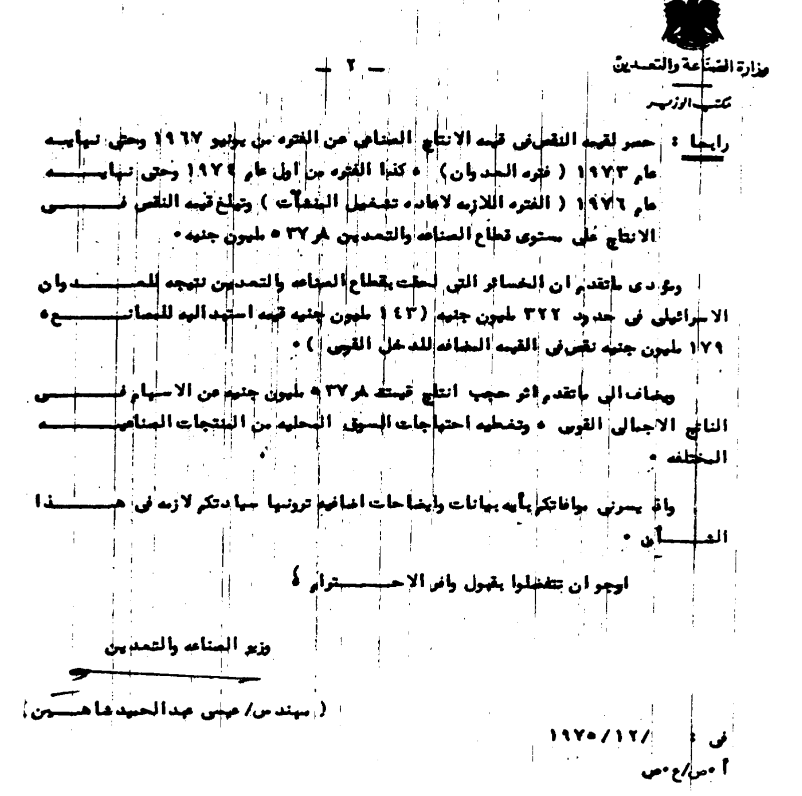
اولا : بيان بالمنشآت الصناعيه التى اصيبت او دمرت وعددها ١٧ منشأه صناعيه تابعه للقطاع العام .

ثانيا : تحديد القيمه الاستبداليه للمنشآت المشار اليها وتبلغ فى جملتها ١٤٣ مليون جنيه منها ٩٥ مليون جنيه بالنقد الاجنبى ، آخذا فى الاعتبار انه تم احتساب القيم الاستبداليه على اساس الاسعار العالميه الجاريه فى عام ١٩٧٥.

ثالثا : تحديد القيمه المضافه للدخل القومى المتولده من هذه المصانع والتى توقف تحقيقها نتيجه للعدوان ، وذلك فى الفتره من يونيو ١٩٦٧ وحتى نهايه عام ١٩٧٣ (فتره العدوان) ، كذا الفتره من اول عام ١٩٧٤ وحتى نهايه عام ١٩٧٥ وهى الفتره اللازمه لاعاده تشغيل واقامه المصانع التى تعرضت للعدوان .

ويبلغ اجمالى القيمه المضافه التى خسرتها الدوله مبلغ ١٧٩ مليون جنيه.

١/٥



وزارة الصناعة والتعدين

مكتب الوزير

رابعا : حصر لقيمه النقص فى قيمه الانتاج الصناعى عن الفتره من يونيو ١٩٦٧ وحتى نهايـه عام ١٩٧٣ (فتره العدوان) ، كذا الفتره من اول عام ١٩٧٤ وحتى نهايـــه عام ١٩٧٦ (الفتره اللازمه لاعاده تشغيل المنشآت) وتبلغ قيمه النقص فــــى الانتاج على مستوى قطاع الصناعه والتعدين ٥٣٧ر٨ مليون جنيه .

ويؤدى ماتقدم ان الخسائر التى لحقت بقطاع الصناعه والتعدين نتيجه للعـــدوان الاسرائيلى فى حدود ٣٢٢ مليون جنيه (١٤٣ مليون جنيه قيمه ما استهداليه للمصانـــع ، ١٧٩ مليون جنيه نقص فى القيمه المضافه للدخل القومى) .

يضاف الى ماتقدم اثر حجب انتاج قيمته ٥٣٧ر٨ مليون جنيه من الاسهام فـــى الناتج الاجمالى القومى ، وتغطيه احتياجات السوق المحليه من المنتجات الصناعيــــه المختلفه .

واقد يسرنى موافاتكم بأيه بيانات وايضاحات اضافيه ترونها سيادتكم لازمه فى هـــذا الشـــأن .

اوجو ان تتفضلوا بقبول وافر الاحـــــترام ،،

وزير الصناعه والتعدين

(مهندس/ عيسى عبد الحميد شاهـــين)

فى : /١٢/ ١٩٧٥

أ ٠ص/ع ٠ص

وزارة الصناعة والتعديــــن
مكتب الوزيـــر

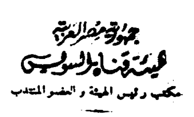
بيــــــان

بحصر الخسائر التي تعرضت لها المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العـــام نتيجة عدوان يونيو ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف وكذا معارك اكتوبر والنقص في الانتاج المترتب على توقف هذه المصانـــع

(القيمة بالمليون جنيـه)

المنشأة الصناعية	الموقع	نوع الانتاج	فترة العدوان	بيان الخسائر التي تحملت بها المنشآت التي تعرضت للعدوان: القيمة الاستبدالية للاصول التي اضيرت بالعدوان			النقص في القيمة المضافة			اجمالي الخسائر	النقص في الانتاج		
				محلي	اجنبي	جملة	فترة العدوان (٧٣/٦٧)	فترة اعادة التشغيل (٧٦/٧٤)	جموع		عن فترة العدوان (٧٣/٦٧)	عن فترة اعادة التشغيل (٧٧/٧٤)	جموع
						(١)			(٢)	(٢+١)			
صنع الغزل والنسيـج	بورسعيد	غزل - ملابس جاهزه	يونيو ٦٧	٤ر٠	٦ر٠	١٠ر٠	١٦ر٠	١٢ر٠	٢٨ر٠	٣٨ر٠	٤٨ر٠	٣٦ر٠	٨٤ر٠
صنع البان الاسماعيلية	الاسماعيلية	منتجات الالبان	يونيو٦٧	١ر٠	١ر٥	٢ر٥	٢ر٠	١ر٥	٣ر٥	٦ر٠	٦ر٠	٤ر٥	١٠ر٥
صنع ادفينا للاغذية المحفوظة	بورسعيد	خضروات مجمده	يونيو٦٧	٠ر٣	٠ر٧	١ر٠	١ر٠	٠ر٥	١ر٥	٢ر٥	٣ر٠	١ر٥	٤ر٥
النصر للملاحات	بورسعيد	ملح	يونيو٦٧	١ر٠	٢ر٥	٣ر٥	٣ر٠	١ر٥	٤ر٥	٨ر٠	٩ر٠	٤ر٥	١٣ر٥
النصر للتجفيف	بورسعيد	بصل مجفف	يونيو٦٧	٠ر١	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٨	١ر١	١ر٥	٠ر٨	٢ر٣
النصر لتعبئة الزجاجات	الاسماعيلية	مياه غازيه	يونيو٦٧	٠ر٥	٠ر٧	١ر٢	١ر٨	١ر٠	٢ر٨	٤ر٠	٥ر٠	٣ر٠	٨ر٠
النصر لتعبئة الزجاجات	بورسعيد	مياه غازيه	يونيو٦٧	٠ر٥	٠ر٧	١ر٢	١ر٨	١ر٠	٢ر٨	٤ر٠	٥ر٠	٣ر٠	٨ر٠
صنع ادفينا للاغذية المحفوظة	بورسعيد	اسماك مجمده	يونيو٦٧	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٥	١ر٠	٠ر٥	١ر٥	٢ر٠	٣ر٠	١ر٥	٤ر٥
النصر للاسمدة	السويس	سماد ازوتي	الاستنزاف	١٣ر٠	٢٢ر٠	٣٥ر٠	١٣ر٠	١٢ر٠	٢٥ر٠	٦٠ر٠	٣٨ر٠	٣٦ر٠	٧٤ر٠
النصر لمواد الصلبة والكيماويات	الاسماعيلية	مواد صباغة وكيماويات	"	٩ر٠	١٩ر٠	٢٨ر٠	٨ر٠	٦ر٠	١٤ر٠	٤٢ر٠	٢٤ر٠	١٨ر٠	٤٢ر٠
صنع ورق الكرافت	السويس	ورق / اكياس تعبئة	١٩٦٧	٢ر٠	٣ر٠	٥ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٧ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	٩ر٠	٢١ر٠
الغازات الصناعية	بورسعيد	اكسجين / استيلين	١٩٧٣	٠ر٦	٠ر٩	١ر٥	١ر٠	٠ر٥	١ر٥	٣ر٠	٣ر٠	١ر٥	٤ر٥
الهياكل المعدنية	بورسعيد	هياكل حديديه	١٩٦٧	١ر٥	٣ر٥	٥ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٧ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	٩ر٠	٢١ر٠
الاهلية للصناعات المعدنية	ابو زعبل	منتجات حديد وصلب	الاستنزاف	٠ر٥	١ر٥	٢ر٠	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٦ر٠
سيناء للمنجنيز	سيناء	مخالط حديديه	١٩٦٧	١٣ر٠	٣٢ر٠	٤٥ر٠	٣٤ر٠	٣٥ر٠	٦٩ر٠	١١٤ر٠	١٠٢ر٠	١٠٥ر٠	٢٠٧ر٠
جباسات البلاح	سيناء	جبس	١٩٦٧	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٥	١ر٥	١ر٠	٢ر٥	٣ر٠	٦ر٠	٣ر٠	٩ر٠
فنالتكس للارضيات	الاسماعيلية	ارضيات فينيل	الاستنزاف	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٥	٤ر٠	٢ر٠	٦ر٠	٦ر٥	١٢ر٠	٦ر٠	١٨ر٠
الاجمالـــي				٤٧ر٦	٩٥ر١	١٤٢ر٧	٩٧ر٦	٨١ر٨	١٧٩ر٤	٣٢٢ر١	٢٩٢ر٥	٢٤٥ر٣	٥٣٧ر٨

ع/ص





السيد المهندس/ عبد الفتاح عبد الله
وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة

تحية طيبة وبعد ..

بالاحالة الى كتاب سيادتكم رقم (١١٦٩٤) بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٩
بشأن تكاليف الحروب التى وقعت فى سنوات : ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
بالنسبة لقناة السويس .

أتشرف بالافادة بما يلى :ـ

		القيمة بالمليون جنيه
أولا)	**عن الفترة من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى اعادة الملاحة بالقناة :**	٢٨٥
	أ) قيمة الخسائر التى لحقت بقناة السويس والمرافق والمنشآت الخاصة بها (يدخل ضمنها تكاليف اعادة الملاحة وأعمال التطهير والانتشال والبالغ قيمتها ١٠٧ مليون جنيه) . ـ أضرار مباشرة ـ	
	ب) قيمة النقص فى ايرادات الهيئة حتى نهاية شهر يونيو ١٩٧٥ . ـ أضرار غير مباشرة ـ	١١٥١
ثانيا)	**الأضرار الناتجة عن عدوان ١٩٥٦ :**	٣٢
	مجموع الأضرار مباشرة وغير مباشرة	١٤٦٨

ملحوظة : فى حرب ١٩٤٨ لم تكن قناة السويس تحت الادارة المصرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس هيئة قناة السويس
مهندس
(مشهور أحمد مشهور)

بسم الله الرحمن الرحيم



سري للغايـــه

وزارة الحربية
رقم القيد : ١٦٦٠٦ /
التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٧٦

السيد / وكيـــل الـــــوزاره

لشئون مكتب السيد وزير الدوله لشئون مجلس الوزراء والمتابعه والرقابه

تحية طيبة .. وبعد ،

ايماء الى كتاب السيد وزير الدوله لشئون مجلس الوزراء والمتابعه والرقابه الوارد لنا برقم ١١٦٦٣ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٥ بشأن طلب موافاتكم بالتضحيات الماديه التى نتجت عـــن الحروب من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٧٣ .

نرجو الاحاطه بالاتى :ــ

١ــ اجمالى خسائر القوات المسلحه نتيجة الحروب من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٧٣ (حـــروب ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، الاستنزاف ، ٧٣) حوالى ٣١٥٠ مليون جنيه بصفه اجماليـــه دون تفصيل كل حرب على حدة حتى لا يستفيد العدو من المعلومات بالتفصيل .

٢ــ لم تشمل هذه التقديرات تكاليف حرب اليمن والتى تقدر بحوالى ٢١٤ مليون جنيه .

٣ــ تشمل هذه التقديرات الخسائر الماديه فقط دون خسائر الافراد التى لا تقدر بثمن .

٤ــ جملة التعويضات والمعاشات التى صرفت لمدابى العمليات ولأسر الشهداء من عـــــام ٥٦ وحتى عام ١٩٧٥ حوالى ١٧٠ مليون جنيه مع ملاحظة الآتى :ــ

أــ لم يدخل فى الحساب ما صرف من تعويضات عن حرب ١٩٤٨ حيث أنها كانـــت تصرف من هيئة التأمين والمعاشات بوزارة الماليه .

ب ــ تبلغ قيمة المعاشات السنويه حوالى ١٧,٢ مليون جنيه .

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الحربية

سري للغايـــــه

جـ ـ هذا المبلغ (١٧٠ مليون جنيه) لم يدخل ضمن الخسائر الموضحه في البند (١) عاليه ٠

مع رجاء الرجوع الى تقرير المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصاديه في الجزء المدني تحت عنوان (في التعاون العربي ومواجهة الاعباء الماليه للمعركه ص ٣٥) ٠

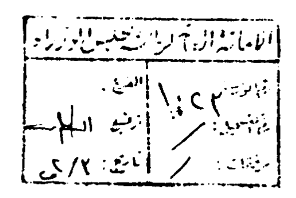
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠،٠

(توقيع)

لواء / احمد علي عبد الرحمـــــم
سكرتير عام وزارة الحربيــــــه



بسم الله الرحمن الرحيم



٢٢ – ع
٢/٢/١٩٧٦

السيد / أمين عام مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتابكم رقم ٤٨ ٧/ أ م فى ١٧ / ١ / ١٩٧٦ بشأن تحديد الخسائر المباشرة وغير المباشرة التى لحقت بوزارة المالية عن سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ .

نتشرف بالاحاطة بأنها كانت على النحو التالى :-

(بالالف جنيه)

خسائر ١٩٤٨		خسائر ١٩٥٦		جملة الخسائر	
مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة
–	٢٧٨٥	٥٠٠	٣٢٢١	٥٠٠	٦٠٠٦

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

د /
وكيل أول الوزارة
لشئون مكتب الوزارة
(محمد عبده)

فى ٢/ ٢/ ١٩٧٦ .

ع م



جمهورية مصر العربية
وزير الدولة للحكم المحلي
والتنظيمات الشعبية
قطاع التعمير وشئون المهجرين

بسم الله … سرور … ٢ ٧٦/١١١٤

السيد المهندس / وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتاب سيادتكم رقم ١١١١١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ بشأن حصر التضحيات المادية التي تحملها شعب مصر في الحروب الاربعة التي وقعت في السنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .

يرجى التفضل بالاحاطة بالآتي :-

١ - صدر القرار الجمهوري رقم ٥٧٥ عام ١٩٧٣ بشأن تشكيل لجنة لحصر تعويضات الحرب من جميع الوزارات والجهات المعنية الاخرى .

٢ - قامت وزارة المالية بتنفيذ القرار الجمهوري المشار اليه بحصر تعويضات الحرب عن يونيو سنة ١٩٦٧ حتى نهاية اكتوبر سنة ١٩٧٢ وقد بلغت قيمة هذه التعويضات ٨٠٫١١١٤ مليون جنيه وان جميع الاوراق والمستندات الخاصة بهذا الموضوع طرف وزارة المالية .

٣ - بالنسبة لتعويضات حرب عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ فان نظام الحكم المحلي لم يكن مطبقا في هذه الفترة وقد ترى سيادتكم الاتصال بوزارة الحربية لتقدير هذه التعويضات .

وتفضلوا بقبول وافر تحياتنا ...

تحريرا في : ١٩٧٦/١٢/٣١م .

وزير الدولة
للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية

" محمد حامد محمود "



الصـــــور



- الرئيس السادات أمام الصحافة العالمية .



- الرئيس السادات فى اجتماع الكنيست الإسرائيلى وبجوارة شامير رئيس الكنيست ورئيس مجلس الوزراء فيما بعد .. يستمعون لخطاب بيجن أثناء زيارة السادات .



- اجتماع حزب العمل الإسرائيلى بالرئيس السادات والوفد المرافق له بالكينست الإسرائيلى . أذيع جزء منه فى التلفزيون الإسرائيلى .



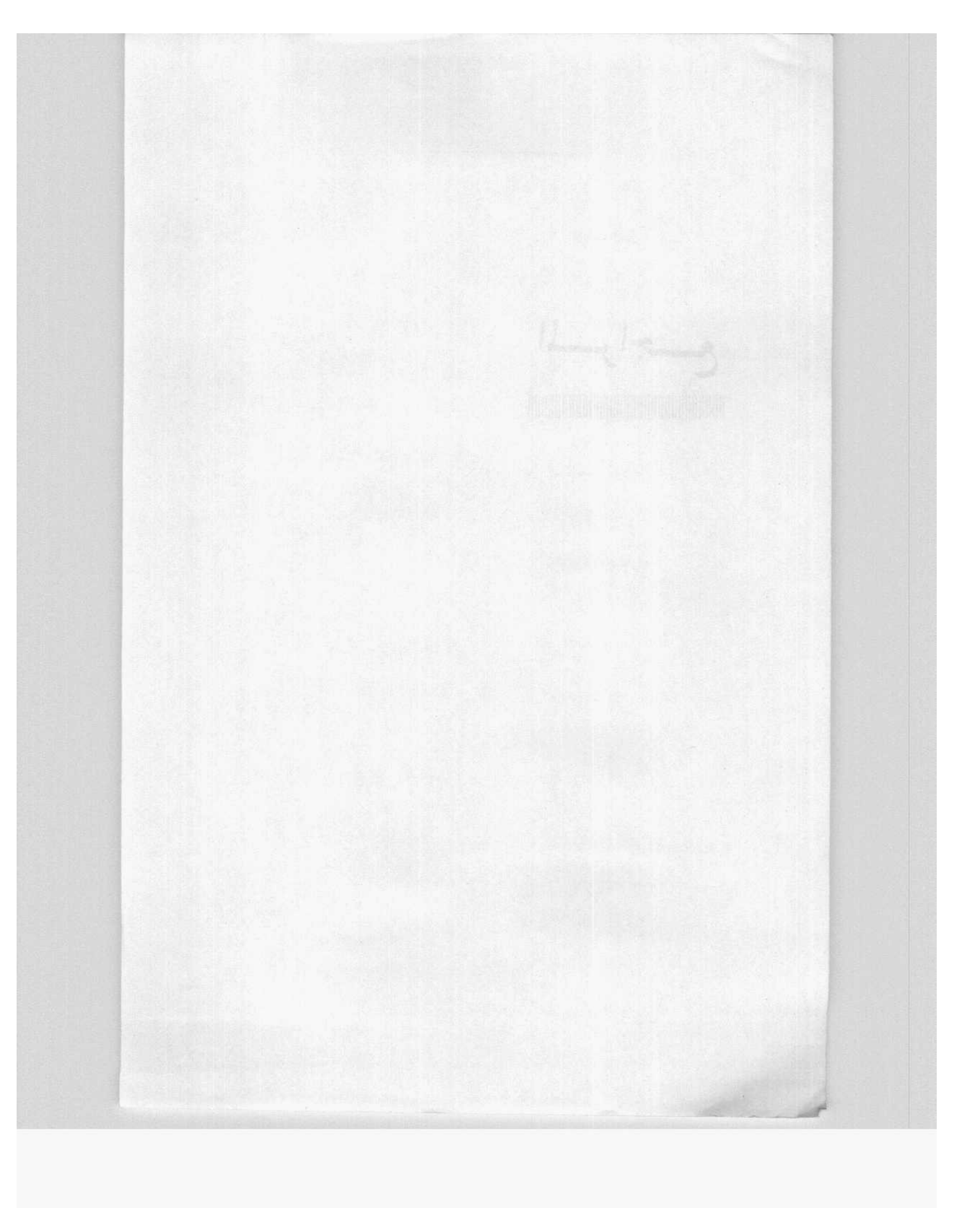
- الرئيس السادات فى القدس يجتمع بزعماء الضفة الغربية من الفلسطينيين .



- السادات وبيجن وموشى ديان أثناء زيارة الرئيس السادات للقدس .



- صورة لعيد الشرطة فى يناير عام ١٩٨١ وهو آخر عيد حضره السادات . وفيه يظهر الرئيس مبارك والنبوى إسماعيل وزير الداخلية كما تجمع الصورة وزراء الداخلية المتعاقبين حسن أبو باشا وأحمد رشدى وزكى بدر .



المـــــراجـــع

الفصل الأول : مضابط مجلس الأمة من مارس ١٩٦٤ حتى يونيو ١٩٦٨ .
الفصل الثانى : بعض كتابات محمد حسنين هيكل .
الفصل الثالث : بيان الدكتور محمود فوزى رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الأمة .

- مضابط مجلس الأمة .
- خطب الرئيس السادات .
- جريدة هاأرتس الإسرائيلية فى يوم ٢٦ فبراير ١٩٧١ .
- تصريحات على صبرى فى جريدة الأهالى .
- خطاب مايلز كوبلاند إلى حسن التهامى .
- مذكرات كيسنجر .
- مذكرات إسماعيل فهمى .
- محاضر المدعى العام الإشتراكى .

الفصل الرابع : محاضر تحقيقات المدعى العام الإشتراكى .

- ملخص الملف رقم ٦ سنة ١٩٧١ - مصر وارد المدعى العام الإشتراكى .
- المحضر الثانى بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٧١ من صـ٣ إلى صـ ١٢ بذات الهيئة .

– المحضر الثالث بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٧١ من صـ ١٢ إلى صـ ١٧ بذات الهيئة .
– المحضر الرابع بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٧١ من صـ ١٨ إلى صـ ٢٠ بذات الهيئة .
– المحضر الخامس من ٢٦ / ٥ / ١٩٧١ من صـ ٢١ إلى صـ ٢٢ بذات الهيئة .
– المحضر الثامن من ٦ / ٦ / ١٩٧١ من صـ٥١ إلى صـ٥٩ بذات الهيئة .
– محاضر استجواب ٢١ / ٦ إلى ٢٩ / ٦ / ١٩٧١ للمحقق الاستاذ محمد حلمى راغب رئيس النيابة – مكتب المدعى العام الاشتراكى .

الفصل الخامس : منظمة الوحدة الافريقية – لجنة رؤساء الدول الافريقية الأربعة – القاهرة . محضر اجتماع بالرئيس السادات فى يوم السبت ٦ نوفمبر ١٩٧١ – الساعة ٧,٣٠ مساء .

الفصل السادس : من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية من ١٩٦٧ – ١٩٧٠ إعداد عبد المجيد فريد .
– من مذكرات هنرى كيسنجر .
– مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ .
– مذكرات إسماعيل فهمى .

الفصل السابع : مكتب معلومات رئيس الجمهورية . بعض تقارير المعلومات المرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية أنور السادات .

الفصل الثامن : مكتب رئيس الجمهورية . تقارير معلومات مرفوعة إلى أنور السادات رئيس الجمهورية .
– محضر اجتماع اللجنة السياسية بمجلس الشعب لمناقشة أحداث ١٨ ، ١٩ .

الفصل التاسع : وثائق ومذكرات شخصية لحسن التهامى نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية السابقة .

الفصل العاشر : وثائق ومذكرات شخصية للمرجع السابق .

الفصل الحادى عشر : المرجع السابق .

الفصل الثانى عشر : وثائق شخصية للدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء السابق .
- مضابط ومحاضر مجلس الشعب والكنيست الإسرائيلى .

الفصل الثالث عشر : وثائق مؤتمر بغداد .
- وثائق اجتماعات لجان الجامعة العربية .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية .
- وثائق شخصية لحسن التهامى .

الفصل الرابع عشر : مضابط جلسات مجلس الشعب .
- محاضر اجتماعات الكنيست الإسرائيلى .

الفصل الخامس عشر : وثائق انتخابات عام ١٩٧٩ .
- محاضر لجنة التحقيق البرلمانية الخاصة بالدكتور مصطفى خليل .
- تصريحات مصطفى خليل فى الصحف القومية .
- وثائق شخصية لبعض المسئولين .
- وثائق أحداث ٥ سبتمبر ١٩٨١ .

● وقد قام بترجمة محاضر إجتماعات الكنيست الإسرائيلى الزميلين الأستاذ حسين سراج والأستاذ رفعت فودة والأستاذ منصور عبد الوهاب قام بترجمة بعض الصحف والوثائق العبرية . وقام بالترجمة الإنجليزية لبعض الوثائق والمراجع الأستاذ يحى الطويل بوكالة أنباء الشرق الأوسط .

فهرس

رقم الإيداع : ٣٣١٦ / ٨٨	
الترقيم الدولى : ٤ - ٨٨ - ١٤٧٠ - ٩٧٧	

